



سلسلة الرسائل الجامعية

- ٦٩ -

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

آراء ابن بري التصريفية جمعاً ودراسةً

إعداد

د. فراج بن ناصر بن محمد الحمد

الجزء الأول

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

ح

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحمد، فراج بن ناصر بن محمد

آراء ابن بري التصريفية- جمعا ودراسة/ فراج بن ناصر بن

محمد الحمد- الرياض، ١٤٢٧هـ .

٦٨٠ ص؛ ١٧×٢٤ سم .

٢ مج (سلسلة الرسائل الجامعية ٦٩)

ردمك: X-٦٨٠-٠٤-٩٩٦٠ (مجموعة)

٨-٦٨١-٠٤-٩٩٦٠ (ج١)

١- ابن بري، عبدالله بن بري أ. العنوان ب- السلسلة

ديوي ٩٢٤,١ ١٤٢٧/٢٥٠٤

رقم الإيداع: ١٤٢٧/٢٥٠٤

ردمك: X-٦٨٠-٠٤-٩٩٦٠ (مجموعة)

٨-٦٨١-٠٤-٩٩٦٠ (ج١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

تقديم لعميد البحث العلمي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، أما بعد:
فإن اللغة العربية معين لا ينضب، وإن الأعمال اللغوية التراثية مجال رحب
لكثير من البحوث في الدرس النحوي واللغوي والتصريفي، وهو ميدان يعتوره
كثير من المشقة، فكيف إذا كانت الدراسة تصريفية متعلقة بعلم من أعلام
النحويين، وكان هذا العلم ممن تعقب بعض المتقدمين واستدرك عليهم
استدراكات كثيرة لغوية، ونحوية، وتصريفية، وبعضها في الروايات شعراً ونثراً.
إن أبا محمد عبدالله بن بري المقدسي الشافعي المصري المعروف في كتب
النحو واللغة بابن بري علم من أعلام النحو في القرن السادس الهجري، ومن
عنوا بالدرس اللغوي، ومؤلفاته في هذا الميدان تدل على قدم راسخة، وشأو
بعيد فيما عرض له من تأليف أو استدراك.

إن العمل على دراسة آثار هذا العلم هو من المشقة والتعب بمكان كبير،
وقد تصدّى له أخي الباحث بصبر وتؤدة، وطول بال، حتى راضت له صعا به،
وقرب له منآده، وتمكن من مسائله تمكناً أهله لأن يقدم أعمالاً علمية، يفخر
هو بها، وتزينه بإذن الله تعالى، وقد كانت آراء هذا العالم النحوية موضوع
رسالة الباحث في مرحلة الماجستير التي أشرفت عليها.

هذا العمل الذي أقدمه بعنوان: آراء ابن بري التصريفية (جمعاً ودراسة)
نال به الدكتور فراج بن ناصر الحمد رسالة الدكتوراه من قسم النحو
والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية بالجامعة بتقدير ممتاز مع مرتبة
الشرف الأولى، درس فيه أكثر من ثلاثمائة مسألة تصريفية كان لابن بري فيها
رأي، وجل آرائه استدراكات على متقدمين، مما يجعل الحكم لها وعليها محتاجاً

إلى عرض الأدلة ومناقشتها ، ومراجعة آراء العلماء فيها، مما جعل الرسالة بهذا
الطول ، وهذا الجهد الكبير .

أسأل الله العلي القدير أن يجزي الباحث خير الجزاء ، وأن يكتب له التوفيق
في مستقبل أيامه ، وأن يهيئ له الخير بإذنه تعالى .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تركي بن سهو العتيبي

مقدمة

الحمد لله الذي بيده التثبيت والتصريف ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ذاته ، وصفاته ، وأفعاله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي منّ على عباده بإرساله ، وجعل اللغة الفصيحة العربية لسان مقاله ، صلى الله عليه وعلى أصحابه وأتباعه وآله ، وسلّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين ، أما بعد :

فإن علم العربية في الدين بالمحل الأعلى ، والمقام الأعزّ الأسنى ؛ إذ هو السلم الذي فيه يرتقى إلى فهم الخطاب ، وقنطرة الآداب التي عليها المجاز إلى معرفة السنة والكتاب ، ومن ذلك علم التصريف فإنه وسيلة من وسائل معرفة الشريعة الإسلامية ، قال أبو حنيفة النعمان بن ثابت : العربية وسيلة إلى العلوم الشرعية ، وأحد أركانها التصريف ؛ لأنه به يصير القليل من الأفعال كثيراً^(١).

وأهل العربية محتاجون إلى علم التصريف أتم حاجة ، وبهم إليه أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، وذلك أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً ، واتصالاً شديداً ؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ، وكذلك الاشتقاق ، إلا أن التصريف بين النحو واللغة يتجاذبانه ، والاشتقاق أقصد في اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ، وكان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتقلبة^(٢).

وقد وقع اختياري على علم من أعلام اللغة العربية ، لأجمع آثاره وآراءه ليكون ذلك موضوع رسالة الدكتوراه التي تقدمتُ بها إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة في الكلية ، وذلك العَلَمُ هو أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش بَرِّي بن عبد الجبار - رحمه الله - ، المعروف في كتب النحو واللغة بابن بَرِّي ، ومن أبرز الأسباب التي دعنتي لاختيار هذا الموضوع ما يأتي :

١- أن فيه إتماماً لعمل بدأتُه في رسالة الماجستير ، فقد كان موضوع رسالتي (آراء ابن بَرِّي

(١) انظر : المقصود ٢ .

(٢) انظر : المنصف ٢ - ٣ .

النحوية) ، وكنتُ قد سجلتُ موضوع الماجستير ليشمل آراءه النحوية والصرفية ، ولكن اجتمعت عندي مادة ضخمة من الآراء مما جعلني أتقدم بطلب لحذف الآراء التصريفية من الماجستير والاقصر على الآراء النحوية ، وقد استجيبَ لهذا الطلب ، وكانت الآراء التصريفية تبلغ حدًا يجعلها أهلاً لأن تكون رسالة مستقلة فعزمت على إكمال هذا البحث ، لا سيما وأن مادته قد اجتمعت بين يدي ، وأن الطريق أصبح واضحاً لدي .

٢ - كثرة ورود اسم ابن بَرِّي في المعجمات اللغوية المتأخرة كاللسان ، والتاج ، وذلك لنقلهم عن حواشيه على الصحاح التي طبع بعضها وكاد يضيع باقيها لولا أن الله هياً لها ابن منظور صاحب اللسان فدَوَّنَ كثيراً منها في معجمه مما حَفِظَ أكثرها من الضياع ، وهي مليئة بالآراء التصريفية الناضجة ، والملاحظات العلمية الموقفة .

٣ - ما تميَّز به ابن بَرِّي من تبعه لبعض الكتب والتحشية عليها تبعاً علمياً ليس فيه تعصب ولا تحامل كحاشيته على الصحاح ، وحاشيته على درة الغواص ، وحاشيته على المعرَّب ، ورَدُّه على أبي نزار ، وهذا يستدعي بيان هذه الظاهرة عنده وكشفها ، ودراستها دراسة نحوية مما يبين منزلتها في الدرس النحوي .

٤ - سعة علمه وكثرة اطلاعه وتعدد معارفه وتنوعها ، فهو في النحو شيخ نحاة مصر في أوامه ، وفي اللغة بحرٌ لا يجارى ، وفي علم الشعر ومعرفة قائله وتحرير الخلاف فيه بلغ شأواً بعيداً ، يشهد بهذا استدراكاته على الأئمة السابقين .

٥ - تقدم ابن بَرِّي - رحمه الله تعالى - فهو من علماء القرن السادس الهجري ، وقد عاصر عدداً غير قليل من أئمة العربية كالزمخشري ، وابن يسعون ، وابن الشجري ، وابن الخشاب ، وأبي نزار الحسن بن صافي ، وابن هشام اللخمي ، وأبي البركات الأنباري ، وغيرهم .

وقد عنيَ بائن بَرِّي مجموعة من الباحثين لكنهم لم يستوعبوا جميع آرائه ، ولم يستقصوها ؛ لأن عملهم كان منصباً على تحقيق بعض آثاره ، وليس على دراسة شخصيته وآرائه ، وممن أطلعتُ على بحوثهم عن ابن بَرِّي :

١- حَقَّقَ الدكتور عيد مصطفى درويش كتاب شرح شواهد الإيضاح في رسالته لنيل درجة الدكتوراه ، وقَدَّمَ له مقدِّمةً عن ابنِ بَرِّي سَمَّاها (ابنِ بَرِّي وجهوده في النحو واللغة والتصريف) جاءت في مائة وستٍ وثلاثين صفحة ، وقد عرضتها على القسم ورأى أنها لم تستوعب آراء ابنِ بَرِّي ، وأنه لا مانع من جمع آرائه من آثاره المختلفة ودراستها .

٢- حَقَّقَ الدكتور حاكم مالك ردُّ ابنِ بَرِّي على ابن الخشاب في مآخذة على الحريري في المقامات ، واسم الكتاب (اللباب في الرد على ابن الخشاب) ، وقد كانت رسالته لنيل درجة الدكتوراه ، وقد ذكر الدكتور حاتم الضامن أن اسم الرسالة (ابنِ بَرِّي وجهوده اللغوية مع تحقيق كتابه اللباب في الرد على ابن الخشاب) ، ولم أتمكن من معرفة محتويات هذه الرسالة .

٣- أما بقية البحوث فهي في تحقيق بعض كتبه دون إفاضة في الحديث عن آثاره وآرائه كما سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن آثاره ، أو مقالات قصيرة مثل مقال الدكتور عبد العال سالم مكرم في العدد الخامس من مجلة الأزهر عام ١٣٨٨هـ ، أو ما كتب عن ابنِ بَرِّي في بعض الكتب التي أُرُخَتْ للنحو العربي وهذه الكتابات لا تكفي لإبراز شخصيته وبيان أثره وآثاره .

أما منهجي في دراسة آرائه فيمكن تلخيصه في الآتي :

بدأت بتمهيد للبحث تحدثت فيه عن اسم ابنِ بَرِّي ، ونسبه ، ومولده ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومكانته العلمية ، ووفاته .

ثم خصَّصتُ آثاره بحديث مستقلٍّ مبيِّناً الموجود منها سواءً كان مطبوعاً أم مخطوطاً ، والمفقود الذي لم يصل إلينا .

أما البحث فقد قسمته قسمين :

القسم الأول

آراؤه التصريفية جمعاً ودراسة .

وفي هذا القسم قمت بما يأتي :

أ - جمع آرائه من آثاره المختلفة المطبوعة والمخطوطة ، كما جمعت آراءه الموجودة في اللسان بعد مادة (وقش) ، ومن كتب تلاميذه ، وغيرهم ممن نقل عنه .

ب - تصنيف آرائه حسب ترتيب الشافية .

وفي مناقشتها سرت على النهج الآتي:

أ - إيراد نص ابن بَرِّي أول المسألة ، وقد أتصرف فيه إن كان طويلاً .

ب - تلخيص رأيه .

ج - مناقشة المسألة بإيراد أقوال العلماء ، وترجيح ما يظهر لي رجحانه .

د - تخريج الشواهد المختلفة .

هـ - التعريف ببعض الأعلام الذين رأيت أنهم بحاجة إلى التعريف بهم ، إما لكونهم من المغمورين ، وإما لصلتهم الشديدة بالبحث ، مع أن هذا الأمر يختلف فيه الناس فما أراه بحاجة إلى تعريف قد يراه غيري ليس كذلك ، والعكس صحيح ، ولم أعرف بجميع الأعلام لما يأتي :

١ - أن التعريف بجميع الأعلام الواردة يُخرج الباحث عن المقصود من البحث .

٢ - إثقال الحواشي بأمر ليس من صلب الموضوع .

٣ - توافر كتب التراجم فَمَنْ أشكل عليه عَلَمٌ من الأعلام فلن يُعييه الرجوع إلى هذه التراجم ، والاستفادة منها .

القسم الثاني

الدراسة

وقد جعلتها في تسعة فصول ، وهي على النحو الآتي :

الفصل الأول

مصادره

الفصل الثاني

منهجه

- ١ - طريقته في عرض آرائه .
- ٢ - الاقتصار والاستطراد .
- ٣ - الإيجاز والإطناب .
- ٤ - استعماله التعليل .
- ٥ - عنايته بمسائل الخلاف .
- ٦ - عنايته بالقواعد الكلية .

الفصل الثالث

الأدلة عنده

أولاً : الأدلة السماعية :

- أ - القرآن الكريم .
- ب - الحديث الشريف .
- ج - كلام العرب .
- د - الشعر .

ثانياً : الأدلة غير السماعية :

- أ - القياس .
- ب - الإجماع .
- ج - الاستصحاب .

الفصل الرابع

موقفه من الأبنية واستدراكاته عليها

أولاً : أبنية الأسماء :

- أ - أبنية الثلاثي .
- ب - أبنية الرباعي .
- ج - أبنية الخماسي .

ثانياً : أبنية الأفعال :

- أ - أبنية الثلاثي .
ب - أبنية الرباعي .

الفصل الخامس

موقفه من شواذ التصريف

- ١- شواذ الجموع .
٢- شواذ التصغير .
٣- شواذ النسب .
٤- شواذ الإعلال .
٥- شواذ الإبدال .
٦- شواذ أخرى .

الفصل السادس

شخصية ابن برّي التصريفية

- ١ - في الأدلة .
٢ - في الأبنية .
٣ - في الأحكام .
٤ - في التعليقات .

الفصل السابع

موقفه من علماء التصريف

- ١ - موقفه من علماء البصرة .
٢ - موقفه من علماء الكوفة .
٣ - موقفه من الجوهري .
٤ - موقفه من العلماء الآخرين .

الفصل الثامن

تأثر ابن برّي وتأثيره

أولاً : تأثره بالسابقين :

- ١ - الخليل .
٢ - سيويه .
٣ - المازني .
٤ - ابن السراج .
٥ - أبو سعيد السيرافي .
٦ - أبو علي الفارسي .
٧ - ابن خالويه .
٨ - ابن جني .

ثانياً : تأثيره في اللاحقين :

١ - مؤلفو المعجمات اللغوية :

أ - ابن منظور .

ب - الزبيدي .

٢ - مؤلفو الكتب الأخرى :

أ - المهلبى .

ب - ابن خلف .

ج - السخاوي .

د - أبو حيان .

هـ - الخفاجي .

و - عبد القادر البغدادي .

الفصل التاسع

تقويم آرائه

١ - الوضوح والغموض .

٢ - الدقة في النقل .

٣ - الدقة في نسبة الأقوال لأصحابها .

٤ - المتابعة والاستقلال .

٥ - استدراكاته .

وبعد ذلك ختمت البحث بكلمة بينت فيها أهم نتائجه .

ووضعت في آخر البحث الفهارس الآتية :

١ - فهرس الآيات .

٢ - فهرس القراءات الأخرى .

٣ - فهرس الحديث الشريف .

٤ - فهرس أمثال العرب .

٥ - فهرس أقوال العرب .

- ٦- فهرس الأشعار.
- ٧- فهرس الأرجاز.
- ٨- فهرس الأعلام.
- ٩- فهرس الجماعات والقبائل.
- ١٠- فهرس الأبنية.
- ١١- فهرس الكلمات المَعْرَبَة.
- ١٢- فهرس البلدان والمواقع.
- ١٣- فهرس المسائل التصريفية.
- ١٤- ثبت المصادر والمراجع.
- ١٥- فهرس الموضوعات.

وفي الختام أشكر الله - سبحانه وتعالى - على تيسيره وتسهيله، ثم أتقدم بالشكر والتقدير لكل من كانت له على صاحب هذا البحث يدٌ بيضاء بالتوجيه والإرشاد والعون والمساعدة.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد
ابن بُرِّي: حياته وآثاره

حياة ابن بَرِّي

اسمه ونسبه :

هو أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش بَرِّي بن عبد الجبار بن بَرِّي المقدسي الشافعي النحوي اللغوي^(١)، قال ابن خلكان : « وَبَرِّي : بفتح الباء ، وتشديد الراء المكسورة ، ويعدها ياء ، وهو اسمٌ علمٌ يشبه النسبة »^(٢).

وقد حُرِّفَ (المَصْرِيُّ) في كتاب البلغة للفيروزآبادي إلى (البَصْرِيُّ)^(٣)، والصحيح أنه (المَصْرِيُّ) كما في جميع المصادر .

مولده :

وُلِدَ ابنُ بَرِّي في ٥/٧/٤٩٩ ، قال زكي الدين المنذري : « وَسُئِلَ عن مولده فقال : سنة تسع وتسعين وأربعمائة لخمس ليال مضين من رجب »^(٤)، وقال مثل ذلك ابن خلكان والسيوطي^(٥).

نشأته :

نشأ ابن بَرِّي في رعاية والده الذي شجعه على طلب العلم وتحصيله فقد كان والده يرجو أن يرزق ولداً يرفع ذكره ، قال ابن بَرِّي مبيناً سبب تعلمه العربية : « ذكر لي أبي أنه رأى في المنام قبل أن يُرْزَقَني كأن في يده رمحاً طويلاً في رأسه قنديل ، وقد علّقه على صخرة بيت المقدس ، فَعُبِّرَ له بأن يرزق ابناً يرفع ذكره بعلمٍ يتعلمه فلما رُزِقَني وبلغت خمس عشرة سنة حضر إلى دُكَّانِه -

(١) انظر : معجم الأدهاء ٣/ ٤٤٨ ، الكامل ٩/ ١٧٥ ، إنباه الرواة ٢/ ١١٠ ، إشارة التعمين ١٦١ ، سير أعلام النبلاء ٢١/ ١٣٦ ، العبر ٣/ ٨٤ ، الوافي بالوفيات ١٧/ ٨٠ ، البلغة ١٢١ ، النجوم الزاهرة ٦/ ٩٤ ، شذرات الذهب ٦/ ٤٤٩ .

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ١٠٩ ، وانظر : خزنة الأدب ٦/ ٧٧ .

(٣) انظر : البلغة ١٢١ .

(٤) التكملة لوفيات النقلة ١/ ٥٩ .

(٥) انظر : وفيات الأعيان ٣/ ١٠٩ ، بقية الرواة ٢/ ٣٤ ، حسن المحاضرة ١/ ٥٣٣ ، كشف الظنون ٥/ ٤٥٧ .

وكان كُتِبًا - ظافر الحداد^(١)، وابن أبي حصينة^(٢)، وكلاهما مشهور بالأدب ، فأنشد أبي هذا البيت^(٣):

تَكَادُ يَدِي تَنْدَى إِذَا مَا لَمَسْتُهَا وَتَبَّتْ فِي أَطْرَافِهَا الْوَرَقُ الْخُضْرُ^(٤)

وقال : (الورق الخضر) - بكسر الراء - فضحكا منه ؛ للحنه ، فقال : يا بني ، أنا منتظر تفسير منامي لعل الله يرفع ذكري بك ، فقلت له : أي العلوم ترى أن أقرأ ؟ ، فقال لي : اقرأ النحو ، حتى تعلمني فكنت أقرأ على الشيخ أبي بكر محمد بن عبد الملك بن السراج^(٥) - رحمه الله - ثم أجيء فأعلمه^(٦).

ولا يذكر المترجمون لابن بري شيئاً عن نشاطه غير هذا الخبر ، والظاهر أنه سار على ما كان عليه أهل زمانه من حفظ ما يحتاج إليه طالب العلم كالقرآن الكريم ، وسماع الحديث الشريف ، وقراءة الأشعار والأخبار ونحو ذلك .

ويظهر أنه تلمذ على أبي بكر الشتريني مبكراً ، فكان مما قرأه عليه كتاب سيويه^(٧) ، ونصُّ الصفدي على أنه حفظ عليه الإيضاح للفارسي^(٨).

شيوخه :

قال القفطي : « قرأ العربية على مشايخ زمانه من المصريين القادمين على مصر ، وحصل له

(١) هو ظافر بن القاسم الجذامي الإسكندري المعروف بالحداد (... - ٥٢٩ هـ) شاعر من الشعراء المجيدين ، له ديوان شعر . انظر : النجوم الزاهرة ٥ / ٣٥٧ ، شذرات الذهب ٦ / ١٤٩ .

(٢) هو أبو الذؤاد المقرئ بن الحسن بن أبي حصينة ، شاعر ابن شاعر . انظر : الوافي بالوفيات ١٢ / ٨٥ .

(٣) القائل هو عبد الله بن سلمة السهمي ، أبو صخر الهللي .

(٤) انظر : شعره (ضمن شعراء أمويون) ٩٥ ، شرح أشعار الهلليين ٢ / ٩٥٧ ، الأغاني ٢٣ / ٢٨٠ .

(٥) ستأتي ترجمته في شيوخ ابن بري .

(٦) اللسان (رمت) ، الوافي بالوفيات ١٧ / ٨٢ - ٨٣ .

(٧) انظر : معجم الأدباء ٣ / ٤٤٨ ، بغية الوعاة ٢ / ٣٤ .

(٨) انظر : الوافي بالوفيات ٤ / ٤٦ .

من ذلك ، مالم يحصل لغيره ،^(١) وسأذكر أشهر شيوخه مرتبين حسب وفياتهم ، وهم على النحو الآتي :

١ - علي بن جعفر السعدي الصقلي ، المعروف بابن القطاع (٤٣٣ - ٥١٥ هـ) وله من المؤلفات : كتاب الأفعال ، وأبنية الأسماء ، والجوهرة الخطيرة في شعراء الجزيرة ، يعني : جزيرة صقلية - وله حواشٍ على الصحاح^(٢).

ذكر ياقوت أن ابن برّي اعتمد حواشي ابن القطاع في حواشيه على الصحاح^(٣)، وقال حاجي خليفة : إن ابن القطاع أستاذ ابن برّي^(٤)، ويظهر أن تلمذته عليه لم تكن طويلة ؛ لأنه توفي وابن برّي في سن الخامسة عشرة تقريباً .

٢ - أبو صادق مُرشد بن يحيى المدني المصري (... - ٥١٧ هـ) ، روى عن ابن حمصة ، وأبي الحسن الطُّفَّال ، وعلي بن محمد الفارسي ، كان أسند من بقي بمصر ، مع الثقة والخير ، وهو إمام الجامع العتيق بمصر^(٥).

قال : ابن خلكان وغيره : إن ابن برّي سمع الحديث على أبي صادق المدني^(٦).

٣ - أبو عبد الله محمد بن بركات بن هلال السعيدى ، وقيل : الصعيدى المصري (٤٢٠ - ٥٢٠ هـ) ، أخذ النحو عن ابن بابشاذ روى عن عبد العزيز بن الضراب ، والقضاعي ، وله من الكتب : كتاب خطط مصر ، وكتاب الناسخ والمنسوخ^(٧).

(١) إنباه الرواة ٢٥ / ١١٠ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٣ / ٥٦٧ - ٥٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٩ ، بغية الوعاة ٢ / ١٥٣ - ١٥٤ ، شذرات ٦ / ٧٤ - ٧٥ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٣ / ٥٦٩ .

(٤) انظر : كشف الظنون ٢ / ١٠٧ .

(٥) انظر : وفيات الأعيان ٦ / ٦٧ ، العبر ٢ / ٤١٠ ، مرآة الجنان ٣ / ٢٢ ، حسن المحاضرة ١ / ٣٧٤ ، شذرات الذهب ٦ / ٩٢ .

(٦) انظر : وفيات الأعيان ٣ / ١٠٨ ، العبر ٣ / ٨٤ ، حسن المحاضرة ١ / ٥٣٣ ، شذرات الذهب ٦ / ٤٤٩ .

(٧) انظر : معجم الأدباء ٥ / ٢٤١ ، العبر ٢ / ٤١٤ ، بغية الوعاة ١ / ٥٩ ، شذرات الذهب ٦ / ١٠٢ .

قال القفطي : أخذ عنه ابن بُرِّي^(١).

٤ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي ، المعروف بابن الخطّاب (٤٣٤ -

٥٢٥ هـ) ، مسند الديار المصرية ، سمع من أبي الحسن الطفال ، وعلي بن محمد الفارسي^(٢).

قال ابن خلكان : إن ابن بُرِّي سمع منه الحديث^(٣).

٥ - أبو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد النحوي الشتريني ، المعروف

بابن السراج (... - ٥٤٩ هـ تقريبا) ، أخذ عن أبي عبد الله محمد بن أبي العافية ،

وأبي الحسن علي بن عبد الرحمن بن الأخضر ، له من الكتب : تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ،

وكتاب تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ، وكتاب المعيار في أوزان الأشعار ، وغيرها^(٤).

وهو أبرز شيوخ ابن بُرِّي ، فقد صرّح ابن بُرِّي بالأخذ عنه ، قال ابن بُرِّي : « ... فكنت

أقرأ على الشيخ أبي بكر محمد بن عبد الملك بن السراج - رحمه الله ... »^(٥) ، كما ذكر من ترجم

لابن بُرِّي أنه تلمذ على أبي بكر^(٦).

٦ - محمد بن حمزة بن أحمد ، المعروف بابن العرقي (... - ٥٥٧ هـ) .

قال المنذري : إن ابن بُرِّي سمع منه^(٧).

٧ - أبو العباس ، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن الخطيئة اللخمي الفاسي (٤٧٨

- ٥٦٠ هـ)^(٨).

(١) انظر : إنباه الرواة / ١ / ٤٢ .

(٢) انظر : العبر / ٢ / ٤٢٦ ، حسن المحاضرة / ١ / ٣٧٥ ، شذرات الذهب / ٦ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان / ٣ / ١٠٨ .

(٤) انظر : فهرسة ما رواه عن شيوخه لابن خير الإشبيلي / ٣٢٠ ، إشارة التصيين / ٣٢٥ ، بغية الوعاة / ١ / ١٦٣ .

(٥) اللسان (رمت) ، الوافي بالوفيات / ١٧ / ٨٣ .

(٦) انظر : معجم الأدباء / ٣ / ٤٤٨ ، وفيات الأعيان / ٣ / ١٠٨ ، الوافي بالوفيات / ٤ / ٤٦ ، بغية الوعاة / ١ / ١٦٣ ، ٢ / ٣٤ .

(٧) انظر : التكملة الوفيات النقلة / ١ / ٩٥ .

(٨) انظر : وفيات الأعيان / ١ / ١٧٠ ، العبر / ٣ / ٣٢ ، شذرات الذهب / ٦ / ٣١٤ .

قال المنذري : إن ابن بَرِّي سمع منه^(١).

٨ - أبو طالب عبد الجبار بن محمد المعافري المغربي (... - ٥٦٦ هـ)^(٢).

قال ابن خلكان والسيوطي : إن ابن بَرِّي أخذ عنه علم العربية^(٣).

٩ - أبو الحسن علي بن عبد الرحيم السلمى ، الرقى ، البغدادي ، المعروف بابن العصار

اللغوي النحوي (٥٠٨ - ٥٧٦ هـ)^(٤).

قال القفطى ، والسيوطي : إنه دخل مصر واجتمع بابن بَرِّي^(٥) ، وقال المنذري : إن

ابن بَرِّي سمع منه^(٦).

١٠ - أبو عمرو عثمان بن علي بن عمر الخزرجي الصقلي النحوي (... - ...)^(٧).

قال ياقوت : روى عنه أبو محمد بن بري النحوي^(٨).

١١ - أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن محمد الحضرمي ، قال المنذري : إن ابن بَرِّي

سمع منه^(٩).

تلاميذه :

تصلر ابن بَرِّي للإقراء في جامع عمرو بن العاص بمصر^(١٠) ، وقد اشتهر ابن بَرِّي بتبحره

(١) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٥٩ / ١ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان / ٣ / ٢١٥ ، امرأة الجنان / ٣ / ٣٧٩ ، بغية الوعاة / ٢ / ٧٢ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان / ٣ / ١٠٨ ، ٢١٥ ، بغية الوعاة / ٢ / ٧٢ .

(٤) انظر : معجم الأدباء / ٤ / ١٥٥ ، إنباه الرواة / ٢ / ٢٩١ ، العبر / ٣ / ٧٢ ، بغية الوعاة / ٢ / ١٧٥ .

(٥) انظر : إنباه الرواة / ٢ / ٢٩١ ، بغية الوعاة / ٢ / ١٧٥ .

(٦) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٥٩ / ١ .

(٧) انظر : معجم الأدباء / ٣ / ٤٩١ .

(٨) انظر : المرجع السابق / ٣ / ٤٩١ .

(٩) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٥٩ / ١ .

(١٠) انظر : معجم الأدباء / ٣ / ٤٤٨ ، التكملة لوفيات النقلة / ١ / ٦٠ ، سير أعلام النبلاء / ٢١ / ١٣٦ ، الوافي بالوفيات / ١٧ / ٨٠ .

وإتقانه ، ولذلك أقبل عليه طلبية العلم ، قال القفطي : « وقصده الطلبة من الآفاق ورثي جماعة من تلاميذه متصدرين متميزين ، وأكثر الرؤوساء بمصر استفادوا منه ، وأخذوا عنه »^(١) ، وقال الذهبي : « وقصِدَ من البلاد لتحقيقه وتبحره »^(٢) ، وقال الصفدي : « وأجاز لجميع من أدرك عصره من المسلمين »^(٣) .

وقد أحصيت عدداً من تلاميذه ، ومن أشهرهم :

١ - أبو المحاسن مهذب الدين مهلب بن الحسن بن بركات المهلبى البهنسي المصري النحوي (٥٤١ - ٥٧٢ هـ)^(٤) .

وقد صرَّح في كتبه بتلمذته على ابن برِّي فقال في الجواهر المشورة : « ... وأعبر عنها بالعبارات الملخصة التي أفادناها شيخنا وإمامنا الفقيه الإمام جمال العلماء أبو محمد عبد الله بن بري ابن عبد الجبار النحوي اللغوي ، فما كان من إصابة فما لقيته من نقاشاته ، وأداه إلي فهمي من إفاداته »^(٥) ، وقال في نظم الفرائد : « قد جمعت في تعليقي من كلام شيخنا وإمامنا وقدوتنا الإمام جمال العلماء أبي محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار النحوي اللغوي - أدام الله توفيقه - في هذا الفن - ... وسميت هذا الكتاب : (نظم الفرائد وحصر الشرائد) ، ثم وقَّفت عليه شيخنا أبا محمد عبد الله بن بري - وأمله حرقاً حرقاً ، وتكلَّم في مواضع »^(٦) .

٢ - أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبِخت بن عيسى الجزولي البربري المراكشي (.... - ٦١٠ هـ)^(٧) ، قال القفطي وغيره : إنه رحل حاجباً فلقني ابن برِّي بمصر فلزمه ، وقرأ عليه

(١) إنباه الرواة ٢/ ١١٠ - ١١١ .

(٢) العبر ٣/ ٨٤ .

(٣) الوافي بالوفيات ١٧/ ٨١ .

(٤) انظر : إنباه الرواة ٣/ ٣٣٣ - ٣٣٤ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٠٤ .

(٥) ٢ ب .

(٦) ٥٨ .

(٧) انظر : إنباه الرواة ٢/ ٣٧٨ ، وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٨ ، إشارة التعيين ٢٤٧ .

كتاب (الجمل) للزجاجي ، وسأله عن مسائل على أبواب الكتاب^(١).

٣- أبو الربيع سليمان بن بنين بن خلف المصري الدقيقي النحوي (... - ٦١٤ هـ)^(٢).

وقد صرَّح بتلمذته على ابن بَرِّي فقال مبيِّنًا سبب تأليفه كتاب (لباب الألباب) :
« ولما قرأت كتاب أبي بشرٍ عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسبويه على الشيخ الإمام
أبي محمد عبد الله بن بري - رحمة الله عليه - »^(٣)، وقال في كتاب له آخر : « كما
أخبرني به الشيخ الإمام ، جمال العلماء ، وتاج الأدباء أبو محمد عبد الله بن بري النحوي - رحمه
الله - بقراءتي عليه في التاسع عشر من شعبان سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة »^(٤)، كما ذكر
المرجعون له أنه لازم ابن بَرِّي^(٥).

هؤلاء الثلاثة ذكرتهم في رسالة الماجستير ، وأعدتُ ذكرهم هنا ؛ لأنهم أبرز تلاميذه في
اللغة والنحو والتصريف ؛ وذلك أنهم خلَّفوا كتبًا نقلوا فيها عنه ، ويَبينوا أثره فيهم كما هو واضح من
النصوص التي نقلتها عن بعضهم .

ومن تلاميذه غير الذين سبق ذكرهم في رسالة الماجستير مرتبين حسب وفياتهم :

٤- أبو البقاء صالح بن عادي العُدري الأتخاطي المصري (٥٠٠ - ٥٩٣)^(٦).

قال القفطي : « قرأ على المتأخرين من مشايخ ابن بَرِّي - رحمه الله - ، وأكمل الصناعة
على ابن بَرِّي »^(٧).

(١) انظر : المراجع السابقة ، سير أعلام النبلاء ٤٩٧/٢١ ، العبر ١٤٦/٣ ، بغية الرواة ٢٣٦/٢ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٣/٣٩٢ ، التكملة لوفيات النقلة ٤٠٨/٢ ، إشارة التصيين ١٣٤ ، بغية الرواة ٥٩٧/١ .

(٣) لباب الألباب ٢ .

(٤) اتفاق المباني واقتراق المعاني ٩٧ .

(٥) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٤٠٨/٢ ، إشارة التصيين ١٣٤ ، الوافي بالوفيات ٣٥٦/١٥ .

(٦) انظر : بغية الرواة ٩/٢ .

(٧) إنباه الرواة ٨٣/٢ - ٨٤ .

٥- أبو القاسم هبة الله بن إسماعيل بن هبة الله المَلِيحِي المصري (٥٦٢ - ٦٢٢) (١).

قال المنذري : « سَمِعَ من العلامة أبي محمد عبدالله بن بَرِّي بن عبدالجبار النحوي » (٢).

٦- أبو محمد عبدالله بن علي بن الحسين بن عبد الخالق الشَّيْبِي الدُّمَيْرِي المالكي المنعوت بالصَّفِيّ ابن شُكْر (٥٤٨ - ٦٢٢) (٣).

ذكر المنذري أن ابن بَرِّي أجاز له (٤).

٧- أبو الطاهر إسماعيل بن ظافر بن عبدالله العقيلي المقرئ المالكي (٥٥٤ - ٦٢٣) (٥).

ذكر المنذري أنه سمع من ابن بَرِّي (٦).

٨- أبو الفضل جعفر بن الحسن بن إبراهيم الدُّمَيْرِي المصري الحنفي (٥٥٥ - ٦٢٣) (٧).

ذكر المنذري أنه سمع من ابن بَرِّي (٨).

٩- أبو الحسين يحيى بن عبدالله بن يحيى الأنصاري الشافعي النحوي (٥٠٠ - ٦٢٣) (٩).

قال المنذري : « قرأ النحو على العلامة أبي محمد عبدالله بن بَرِّي بن عبدالجبار النحوي ، ولازمه مدة وتَخَرَّجَ به ، وحصل على فوائده ، وسمِعَ منه » (١٠) ، كما ذكر ذلك السيوطي نقلاً عن

(١) انظر : التكملة لوفيات النقلة ١٤٩/٣.

(٢) انظر : المرجع السابق ١٤٩/٣.

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٩٤/٢٢ ، النجوم الزاهرة ٢٣٣/٦ ، شذرات الذهب ١٧٧/٧.

(٤) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٣١٨/٢ ، ١٥٧/٣.

(٥) انظر : بغية الوعاة ٤٤٨/١.

(٦) انظر : التكملة لوفيات النقلة ١٨٤/٣.

(٧) انظر : التكملة لوفيات النقلة ١٩٠/٣.

(٨) انظر : المرجع السابق ١٩٠/٣.

(٩) انظر : التكملة لوفيات النقلة ١٩٣/٣ ، بغية الوعاة ٣٣٦/٢.

(١٠) التكملة لوفيات النقلة ١٩٣/٣.

١٠- أبو محمد عبدالعزيز بن سحنون بن علي الغُمَارِي النَّالِي النُّحَوِي (٥٥٤ -

٦٢٤)^(٢).

ذكر المنذري أنه سمع من ابن بَرِّي^(٣)، ونقل ذلك السيوطي عن الذهبي^(٤).

١١- أبو الميمون عبدالوهاب بن عتيق بن هبة الله بن الميمون بن عتيق بن وردان المقرئ

(٥٥٤ - ٦٢٦)^(٥).

ذكر المنذري والذهبي أنه سمع من ابن بَرِّي^(٦).

١٢- أبو محمد عبد المحسن بن إبراهيم بن عبدالله بن علي الأنصاري عُرفَ

بابن الدُّجَاجِي (٥٤٩ - ٦٢٦)^(٧).

ذكر ابن الصابوني أنه سمع من ابن بَرِّي^(٨).

١٣- أبو محمد عبدالعزيز بن علي بن عبدالله بن علي القرشي الأموي النابلسي المكي

المصري العطار المالكي (٥٥٨ - ٦٢٧)^(٩).

ذكر المنذري أن ابن بَرِّي أجاز له^(١٠).

(١) انظر : بغية الوعاة ٢/٣٣٦.

(٢) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٣/٢١٣.

(٣) انظر : المرجع السابق ٣/٢١٤.

(٤) انظر : بغية الوعاة ٢/١٠٠.

(٥) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٣/٢٤٥، سير أعلام النبلاء ٢٢/٣١٤.

(٦) انظر : المرجعين السابقين .

(٧) انظر : تكملة إكمال الإكمال ١٨٨.

(٨) انظر : المرجع السابق ١٨٨.

(٩) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٣/٢٧٩.

(١٠) انظر : المرجع السابق ٣/٢٧٩.

١٤- أبو محمد عبد الصمد بن داود بن محمد بن يوسف الأنصاري المقرئ الجنائزي الشافعي الغضاري (٥٦٤ - ٦٢٩) (١).

ذكر المنذري وابن الصابوني أنه سمع من ابن برّي (٢).

١٥- أبو محمد عبد المنعم بن صالح بن أحمد بن محمد المعروف بالإسكندراني (٥٤٧ - ٦٣٣) (٣).

قال المنذري : « قرأ الأدب على العلامة أبي محمد عبدالله بن برّي النحوي ، وانقطع إليه ، وبه تخرج » (٤).

١٦- أبو الحسن مرتضى بن حاتم بن المسلم بن أبي العرب الحارثي المصري الحوفي (٥٤٩ - تقريباً ٦٣٤) (٥).

ذكر المنذري وابن الصابوني والذهبي أنه سمع من ابن برّي (٦).

١٧- أبو الحرم مكّي بن عمر بن نعمة بن يوسف بن سيف بن عساكر بن عسكر الرؤيبي المقدسي المصري الحنبلي البناء (٥٤٨ - ٦٣٤) (٧).

ذكر المنذري أنه سمع من ابن برّي (٨).

١٨- أبو الثريا نجم بن أبي الفرج بن سالم الكتاني الشافعي (٥٥٩ - ٦٣٤) (٩).

(١) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٣/٣١٧ ، تكملة إكمال الإكمال ٢٦٣ .

(٢) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٣/٣١٧ ، تكملة إكمال الإكمال ٢٦٤ .

(٣) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٣/٤١١ ، بغية الوعاة ٢/١١٥ .

(٤) التكملة لوفيات النقلة ٣/٤١١ ، وانظر : بغية الوعاة ٢/١١٥ .

(٥) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٣/٤٥٨ ، تكملة إكمال الإكمال ٢٩٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٣/١١ .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) انظر : شذرات الذهب ٧/٢٩٥ .

(٨) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٣/٤٥٠ .

(٩) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٣/٤٣٦ .

ذكر المنذري أنه سمع من ابن بَرِّي^(١).

١٩- أبو العباس أحمد بن علي بن محمد بن الحسن القسطلاني ثم المصري المالكي (٥٥٩ - ٦٣٦)^(٢).

ذكر المنذري والذهبي أنه سمع من ابن بَرِّي^(٣).

٢٠- أبو الحسن علي بن عبدالله بن ياسين بن نجم الكناني العسقلاني التينسي المصري المرقئ المعروف بابن البلان (٥٥٦ أو ٥٥٧ - ٦٣٦)^(٤).

ذكر المنذري أنه سمع من ابن بَرِّي^(٥).

٢١- أبو الرضا أحمد بن عبدالقوي بن أبي الحسن بن ياسين بن أبي القاسم القيسراني الأصل، المصري المولد والدار، الشافعي الكتبي (٥٧٠ - ٦٣٦)^(٦).

ذكر المنذري أنه سمع من ابن بَرِّي^(٧).

٢٢- أبو القاسم عبدالرحيم بن يوسف بن هبة الله بن الطفيل الدمشقي المصري المعروف بابن المكبس (٦٣٧ - ١٠٠٠)^(٨).

ذكر المنذري والذهبي أنه سمع من ابن بَرِّي^(٩).

٢٣- أبو محمد عبدالله بن إبراهيم بن سعيد بن قايد الهلالي المغربي المالكي (٥٤٩ تقريباً -

(١) انظر: المرجع السابق ٤٣٦/٣.

(٢) انظر: الرلقي بالوفيات ٢٣٨/٧، شذرات الذهب ٣١٣/٧.

(٣) انظر: التكملة لوفيات النقلة ٥٠٨/٣ - ٥٠٩، العبر ٢٢٦/٣.

(٤) انظر: التكملة لوفيات النقلة ٥١٦/٣.

(٥) انظر: المرجع السابق ٥١٦/٣.

(٦) انظر: التكملة لوفيات النقلة ٥١١/٣.

(٧) انظر: المرجع السابق ٥١١/٣.

(٨) انظر: النجوم الزاهرة ٢٨٠/٦، شذرات الذهب ٣٢٢/٧.

(٩) انظر: التكملة لوفيات النقلة ٥٤٧/٣، سير أعلام النبلاء ٤٤/٢٣.

ذكر الذهبي أنه سمع من ابن بُرِّي (٣).

٢٤- أبو المعالي عبدالرحمن بن علي بن عثمان بن يوسف المخزومي المغربي المصري الشافعي (٥٦٩ - ٦٤٦) (٣).

ذكر الذهبي أنه سمع من ابن بُرِّي (٤).

٢٥- أبو القاسم عبدالله بن الحسين بن رواحة الأنصاري الخزرجي الشامي الحموي الشافعي (٥٦٠ - ٦٤٦) (٥).

ذكر الذهبي أنه سمع من ابن بُرِّي (٦).

٢٦- أبو يعقوب يوسف بن محمود بن الحسين بن الحسن بن أحمد الساوي ثم الدمشقي المولد المصري الدار الصوفي (٥٦٨ - ٦٤٧) (٦).

ذكر الذهبي أنه سمع من ابن بُرِّي (٨).

٢٧- أبو الفضل أحمد بن محمد بن عبدالعزيز بن الحسين بن الجباب التميمي السعدي المصري المالكي (٥٦١ - ٦٤٨) (٦).

ذكر الذهبي أنه سمع من ابن بُرِّي (١٠).

(١) انظر : تبصير المنتبه ١/٦٢٤.

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٧٣.

(٣) انظر : تكملة إكمال الإكمال ٦٦، ٨٨ ، سير أعلام النبلاء ٢٣/١٧٢.

(٤) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٣/١٧٢.

(٥) انظر : العبر ٣/٢٥٤ ، النجوم الزاهرة ٦/٣١٩ ، شذرات الذهب ٧/٤٠٥.

(٦) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦١.

(٧) انظر : النجوم الزاهرة ٣/٣٢١.

(٨) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٣٤ ، العبر ٣/٢٥٨ ، شذرات الذهب ٧/٤١٣.

(٩) انظر : الوافي بالوفيات ٨/٥٥.

(١٠) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٣٥ ، العبر ٣/٢٦٠ ، شذرات الذهب ٧/٤١٦.

٢٨- أبو محمد عبدالدائم بن عبدالحسن بن إبراهيم بن عبدالله بن علي الأنصاري عُرفَ
بأبن الدُّجَاجي (٥٧٤ - ٦٤٩) (١).

ذكر ابن الصابوني أنه سمع من ابن بُرِّي (٢).

٢٩- أبو الحسن علي بن هبة الله بن سلامة بن المسلم اللخمي المصري الشافعي (٥٥٩ -
٦٤٩) (٣).

ذكر الذهبي أنه سمع من ابن بُرِّي (٤).

٣٠- أبو التقي صالح بن شجاع بن محمد الكناني المدلجي (٥٦٤ - ٦٥١) (٥).

ذكر ابن الصابوني أنه سمع من ابن بُرِّي (٦).

٣١- أبو القاسم عبدالرحمن بن الحاسب مكّي بن عبدالرحمن بن أبي سعيد ابن
عتيق جمال الدين الطرابلسي ، ثم الإسكندراني (٥٧٠ - ٦٥١) (٧).

ذكر الذهبي أن ابن بُرِّي أجاز له (٨).

وأكتفى بهؤلاء وإلا فلاميته كثيرٌ جداً ، ولعل في هذا كفاية للدلالة على ما كان يمثل
ابن بُرِّي من ثِقَلٍ علمي في زمانه .

مكانته العلمية :

اشتهر ابن بُرِّي لدى أهل عصره ، وأخذوا عنه ، وعرفوا قدره ، وقد ذكر من ترجم له رفعة
مكانته ، وجلال قدره ، وغزارة علمه ، ومن أقوالهم فيه ما يأتي :

(١) انظر : تبصير المنتبه ٦٥٧/٢ .

(٢) انظر : تكملة إكمال الإكمال ١٨٨ .

(٣) انظر : العبر ٢٦٣/٣ ، حسن المحاضرة ٤١٣/١ ، شذرات الذهب ٤٢٥/٧ .

(٤) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٥٣/٢٣ .

(٥) انظر : النجوم الزاهرة ٢٨/٧ ، شذرات الذهب ٤٣٧/٧ .

(٦) انظر : تكملة إكمال الإكمال ٤١ - ٤٢ .

(٧) انظر : تكملة إكمال الإكمال ١٩٠ ، النجوم الزاهرة ٢٨/٧ .

(٨) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٧٨/٢٣ .

١- أما عن دينه وأخلاقه فقد قال عنه مؤرخ الإسلام الذهبي : « كان ثقةً ديناً »^(١).

٢- أما علمه وشهرته بين الناس ، وإقبالهم عليه فقد تعددت أقوال المترجمين في ذلك ، ومن

هؤلاء :

أ - قال القاضي الأكرم : « شاع ذكره ، واشتهر ولم يكن في الديار المصرية مثله »^(٢).

ب - قال القفطي : « كان جماً الفوائد ، كثير الاطلاع ، عالماً بـ (كتاب سيبويه) وعلمه ، وبغيره من الكتب النحوية ، قيماً باللغة وشواهدا ، وكان إليه التصفح في ديوان الإنشاء لا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النواحي إلا بعد أن يتصفحه ويصلح ما لعله فيه من خلل خفي »^(٣).

ج - قال ابن خلكان : « الإمام المشهور في علم النحو واللغة والرواية والدراية ، كان علامة عصره ، وحافظ وقته ، ونادرة دهره »^(٤).

د - قال اليماني : « رئيس النحاة بديار مصر »^(٥).

هـ - قال الذهبي : « انتهى إليه علم العربية في زمانه ، وقصد من البلاد ؛ لتحقيقه وتبحره »^(٦).

و - قال الصفدي : « كان نحويًا لغويًا ، شائع الذكر ، مشهوراً بالعلم ، لم يكن للمصريين مثله »^(٧).

ويتنسب إليه بعض المترجمين أنه كان مع علمه وغزارة عقله ذا غفلة^(٨)، ومن ذلك أنه كان

(١) سير أعلام النبلاء ١٣٧/٢١ .

(٢) معجم الأديب ٤٤٨/٣ .

(٣) إنباه الرواة ١١١/٢ .

(٤) وفيات الأعيان ١٠٨/٣ .

(٥) إشارة التصيين ١٦١ .

(٦) العبر ٨٤/٣ .

(٧) الوافي بالوفيات ٨٠/١٧ .

(٨) انظر : وفيات الأعيان ١٠٩/٣ .

يلبس الثياب الفاخرة ، ويأخذ في كُـمِّه العنب والبيض فيسقط على رجله ماء العنب فيرفع رأسه ويقول : العجب : إنما تمطر مع الصحو^(١)، قال الصفديُّ بعد ذِكْرِهِ شيئاً من الحكايات عن غفلته : « وَيُحْكِي عَنْهُ مِنَ الْحَذَقِ وَحَسَنِ الْجَوَابِ عَمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ ، وَمَوَاضِعِ الْمَسَائِلِ مِنْ كُتُبِ الْعُلَمَاءِ مَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ فَسَبْحَانَ الْجَامِعِ بَيْنَ الْأَضْدَادِ ! »^(٢).

وقد تكلّم الدكتور عبد العال سالم مكرم على هذا فقال : « وفي نظري أن هذه فريّة نُسِبَتْ إلى الرجل من غير وجه حق ؛ لأن ذكاءه وغبارة عقله ، ويقظة فكره التي شهد بها المؤرخون تحول بينه وبين الوقوع في هذا السخف ، وكيف يجوز في المنطق ، ويثبت في العقل أن رجلاً يثق به خلفاء الدولتين فيتولى ديوان الإنشاء للمراقبة النحوية فيه في عهد الفاطميين ، ويجلس ملوك بني أيوب في حلقتة كما يجلس التلاميذ ، ثم تصدّر منه هذه الأعمال الصيبانية التي إن دلّت على شيء فإنما تدل على تهاة العقل وسخافة النفس ، وقلة الإدراك ، وقد تنبّه إلى هذه الفرية صاحب الإنباه ، فنفاها عنه ، وأنصف الرجل ، وأعطاه حقه من الإجلال حينما قال : « وَيُحْكِي عَنْهُ حِكَايَاتٍ فِي التَّغْفُلِ أَجْلُهُ عَنْهَا وَعَنْ ذِكْرِ شَيْءٍ مِنْهَا »^(٣) ، ولا أدلّ على مكانة الرجل بين قومه أنه لما مات وعرضت كتبه للبيع حضرها الجم الغفير من الأجلة بمصر^(٤).

وفاته :

كانت وفاة ابن برّي - رحمه الله - ليلة السابع والعشرين من شوال سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة عن ثلاث وثمانين سنة ، ودفن صبيحة يوم الأحد^(٥).

وذكر الفيروزآبادي أنه توفي سنة اثنتين وثمانين وستمائة^(٦)، وهو خطأ مخالفته قول كل

الترجمين له .

(١) انظر : معجم الأدباء ٤٤٨/٣ ، الوافي ٨١/١٧ ، شذرات الذهب ٤٤٩/٦ .

(٢) الوافي ٨١ / ١٧ .

(٣) إنباه الرواة ١١١/٢ .

(٤) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن ٥٢ .

(٥) انظر : التكملة لوفيات النقلة ٥٨/١ - ٥٩ ، وفيات الأعيان ١٠٩/٣ ، إشارة التعيين ١٦١ ، سير أعلام النبلاء ١٣٧/٢١ .

(٦) انظر : البلغة ١٢١ .

آثار ابن بَرِّي

ذُكر أن ابن بَرِّي لم يكن كثير التصنيف والتأليف^(١)، ومع ذلك عرف له بعض الكتب التي أملاها على تلاميذه في مجالس الدرس أو قصد إلى تأليفها ، قال القفطي : « وكانت كتبه في غاية الصحة والجودة ، وإذا حشأها أتى بكل فائدة »^(٢)، وسأحدث في هذا المبحث عن آثار ابن بَرِّي المطبوعة ثم المخطوطة ثم أئبنُ المفقود منها ، وأشير أخيراً إلى ما نسب إليه غلطاً .

أولاً : آثاره المطبوعة :

١ - التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح :

وهو حواش على كتاب الصحاح للجوهري^(٣)، وقد شرح الصفدي موضوعه بقوله : « وله على (صحاح) الجوهري حواش أخذ فيها عليه ، وشرح بعضه فيها وزيادات أدخل بها »^(٤) فالكتاب حواش على معجم من معجمات العربية ، لكن ابن بَرِّي لم يكتف بالحديث عن الكلمات ومعانيها ولكنه أدخل في كتابه هذا تعليقات في النحو والتصريف ، وحول الشعر والشعراء ، فهو كتاب لغة ونحو وتصريف وأدب ، وقد ذكر هذا الكتاب من ترجم له^(٥)، قال القفطي : « وحاشيته على كتاب (الصحاح) فإنها نقلت عن أصله وأفردت فجاءت ستة مجلدات ، وسماها من أفردتها التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح »^(٦).

وقد طبع من هذا الكتاب جزءان ، الجزء الأول ينتهي بمادة (نخب) حَقَّقَهُ الأستاذ مصطفى

(١) انظر : إنباه الرواة / ٢ / ١١١ .

(٢) المرجع السابق : ١١١ / ٢ .

(٣) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (... - ٣٩٣ هـ) ، كان من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً وعلماً ، إمام في اللغة والأدب ، قرأ على أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي ، صنّف الصحاح ، وكتاباً في العروض ، وكتاب المقدمة في النحو . انظر : معجم الأدباء / ٢ / ٢٠٥ - ٢١١ ، بغية الرواة / ١ / ٤٤٦ .

(٤) الروافي بالوفيات / ١٧ / ٨٠ .

(٥) انظر : التكملة لوفيات النقلة / ١ / ٦٠ ، وفيات الأعيان / ٣ / ١٠٨ ، إشارة التعمين / ١٦١ ، سير أعلام النبلاء / ٢١ / ١٣٧ .

(٦) إنباه الرواة / ٢ / ١١١ .

حجازي ، والجزء الثاني ينتهي بمادة (وقش) حققه الدكتور عبد العليم الطحاوي ، وقد طبعته الهيئة المصرية العامة للكتاب .

وقد أثير حول هذا الكتاب شبهتان :

الأولى : أن الذي بدأه ابن القطاع ثم أتمه ابن برّي ، قال حاجي خليفة : « وكان أستاذه علي بن جعفر بن القطاع ابتدأها ، وبنى ابن برّي على ما كتب ابن القطاع »^(١) ، وهذا مردود بأن أول كتاب (التنبيه) المطبوع مبدوء بالتصريح بكنية ابن برّي فأول الكتاب : « قال الشيخ أبو محمد - رحمه الله - »^(٢) وكذلك في فصل (أبأ) ، كما ردّ ابن برّي على ابن القطاع في أول الكتاب نسبه أحد الأبيات وصحح نسبه^(٣) مما يدل على أن كتاب ابن برّي غير كتاب ابن القطاع .

الثانية : ذكر الصفدي أن ابن برّي لم يكمل حواشيه على الصحاح وأنه توقف عند مادة (وقش) ، ثم أكملها من بعده عبد الله بن محمد البسطي ، قال الصفدي : « وحواشيه على (الصحاح) ست مجلدات ، قلت : كذا رأيته ، والصحيح أن ابن برّي - رحمه الله تعالى - وصل في الحواشي على (صحاح) الجوهري إلى (وقش) من باب الشين المعجمة من كتاب (الصحاح) ، وكان ذلك مجلدين وهي ربع الكتاب ، وكمل عليه الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري البسطي إلى آخر الكتاب فجاء التكملة في ستة مجلدات ، وكان جملة هذا المصنّف ثمان مجلدات بخط البسطي ، وقد ملكتها وهي جميعاً بخط البسطي ، واسم هذا الكتاب : التنبيه والإفصاح عما وقع في حواشي الصحاح ، وهو كتاب جيد إلى الغاية »^(٤) ، وقد نقل ذلك من بعده^(٥) .

وهو أمرٌ مُشكّلٌ ، غير أن الدكتور فؤاد سزكين ذكّر في مقدمة تحقيقه لكتاب (مجاز القرآن

(١) كشف الظنون ٢ / ١٠٧٢ .

(٢) التنبيه والإيضاح ١ / ٣ .

(٣) المرجع السابق ١ / ١٤ .

(٤) الوافي بالوفيات ١٧ / ٨٢ .

(٥) انظر : بغية الوعاة ٢ / ٣٤ ، كشف الظنون ٢ / ١٠٧٢ ، خزنة الأدب ٦ / ٧٦ .

لأبي عبيدة) أن الجزء الثالث من حواشي ابن بَرِّي على الصحاح موجودٌ في مكتبة يوسف آغا - فرع قرمان برقم (٢١٤)^(١)، وذكر الأستاذ رمضان ششن في (نوادر المخطوطات في مكتبات تركيا) أنها فيها برقم (٦٨١٣)^(٢)، كما ذكّر أن في مكتبة الفاتح نسخة كاملة من حواشي ابن بَرِّي برقم (٥٢٣٤)^(٣)، وقد حاولت الحصول على هذه النسخ ، ولكنني لم أستطع ، وسأجتهد للحصول عليها ؛ وذلك أن الاطلاع عليها سيقود - بإذن الله - إلى نتيجة صحيحة فيما يتعلق بإكمال ابن بَرِّي لهذه الحواشي أو عدم إكماله .

و مع ذلك فالراجع أن ابن بَرِّي قد أكمل حواشيه على الصحاح ، وما ذكره الصفدي ومن تبعه مردودٌ بما يأتي :

١ - أن القفطي ذكر هذا الكتاب وأنه في ستة مجلدات ، وهذا يدل على أن ابن بَرِّي أكملها ، ولو كان لم يكملها لأشار إلى ذلك القفطي ، وقد ذكرت نصه فيما سبق^(٤)، وعصر القفطي قريب من عصر ابن بَرِّي .

٢ - أن المنذري ذكر الكتاب وأثنى عليه مما يدل على أنه اطلع عليه ، ولم يذكر أن ابن بَرِّي لم يكمله ، قال المنذري : « وصنف تصانيف مفيدة منها: حواشي كتاب الصحاح للجوهري ، وأحسن فيه ما شاء »^(٥)، والمنذري قريب من ابن بَرِّي فهو تلميذ تلاميذه كأبي الحسن علي بن الفضل المقدسي الإسكندراني ، وأبي محمد عبد الله بن نجم بن شاس الجذامي ، وأبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة ، وغيرهم^(٦) .

ومثل ذلك قول ابن خلكان : « وله على كتاب (الصحاح) للجوهري حواشٍ فائقة أتى

(١) انظر : مجاز القرآن ٢٩/١ .

(٢) انظر : نوادر المخطوطات ٤٠/١ .

(٣) انظر : المرجع السابق .

(٤) انظر : ص ٣٢ .

(٥) التكملة لوفيات النقلة ٦٠/١ .

(٦) انظر ترجمة المنذري في سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٩ - ٣٢٤ .

فيها بالغرائب ، واستدرك عليه فيها مواضع كثيرة ، وهي دالة على سعة علمه وغزارة مادته وعظم اطلاعه^(١)، وقد نقل ابن منظور تعليقاً بخط ابن خلكان على كتاب ابن برّي هذا^(٢).

٣ - نَقَلَ الشَّيْخُ بهاء الدين محمد بن إبراهيم النحاس (ت ٦٩٨ هـ) عن حواشي ابن برّي ، ونقله هذا جاء بعد مادة (وقش) مما يدل على أنه اطلع على كتاب ابن برّي كاملاً ، قال النحاس في قول الأعشى :

مُشْفِقٌ قَلْبُهَا عَلَيْهِ فَمَا تَعُ - جُؤَةٌ لِأَعْفَافَةٍ أَوْ فُؤَاقُ

« ورواه الجوهري - رحمه الله تعالى - :

وَتَعَادَى عَنْهُ النَّهَارَ فَمَا تَعُ جُؤَةٌ

وقال ابن برّي - رحمه الله تعالى - : الذي في شعره :

مَا تَعَادَى عَنْهُ النَّهَارَ وَلَا تَعُ جُؤَةٌ^(٣)

وقد نقل ذلك ابن منظور (ت ٧١١ هـ) بنصه^(٤).

٤ - نقول ابن منظور بعد مادة (وقش) تدل على أن ابن برّي أكمل حواشيه على الصحاح ، وأن لدى ابن منظور نسخة منها أو عدة نسخ ، وقد صرح بذلك في عدة مواطن من اللسان، قال ابن منظور : « ورأيت في حاشية نسخة موثوق بها من أمالي الشيخ ابن برّي^(٥) ، وقال في موضع آخر : « ورأيت حاشية في بعض نسخ حواشي ابن برّي الموثوق بها^(٦) وذكر عدة مرات

(١) وفيات الأعيان ٣ / ١٠٨ .

(٢) انظر : لسان العرب (برد) .

(٣) مهابة الكلبيين وذات الخلتين ٢١٧ ، وانظر : ديوان الأعشى ٢٦١ .

(٤) انظر : لسان العرب (عفف) .

(٥) لسان العرب (خضع) .

(٦) لسان العرب (ردع) .

أنه رأى كذا وكذا في نسخة من نسخ أمالي ابن برّي^(١).

والنسخ التي ينقل عنها ابن منظور عليها حواشٍ لعلماء أفاضل مما يدل على أنه كانت لديهم نسخ تامة وكاملة لحواشي ابن برّي وذلك مثل ابن خلكان ، وقد سبق أن ذكرت ما نقله ابن منظور من حواشيه على كتاب ابن برّي^(٢)، ومثله رضي الدين محمد بن علي الشاطبي فقد نقل ابن منظور حواشي له سجلها بخطه على كتاب ابن برّي ، قال ابن منظور : « ورأيت بخط الشيخ الفاضل رضي الدين الشاطبي - رحمه الله - في حواشي كتاب أمالي ابن برّي^(٣) .

ونقول ابن منظور بعد مادة (وقش) لا تختلف عن نقوله قبلها ، فالمنهج واحد ، مما يدل على أنها لمؤلف واحد هو أبو محمد بن بري .

٥ - وجدت بعض حواشي ابن برّي في كتاب (التنبية) وذلك بعد مادة (وقش) تتفق مع نصوص له أخرى في بعض كتبه ، وذلك على النحو الآتي :

أ - حديثه الذي نقله ابن منظور عن خصائص (كان) التي اسمها ضمير الشأن ، موجود بعينه ضمن مجموعة رسائل لابن برّي^(٤) .

ب - حديثه الذي نقله ابن منظور عن معنى (الكلاله) موجود بعينه في رده على ملك النحاة^(٥) .

ج - تحدث ابن برّي في فصل (بذرق) عن (البَذْرَقَة) وقال : « قال ابن خالويه : ليست (البَذْرَقَة) عربية ، وإنما هي فارسية فعربتها العرب ، يقال : بعث السلطان بذرقه مع القافلة »^(٦) وهذه

(١) انظر : لسان العرب (مخض) ، (قبط) ، (دمع) ، (ضعا) .

(٢) انظر : ص ٣٤ .

(٣) لسان العرب (طها) .

(٤) انظر : اللسان (كون) ، مجموعة رسائل لابن بري وغيره ٤ ب .

(٥) انظر : اللسان (كلل) ، جواب المسائل العشر ٥٧ - ٦٥ .

(٦) اللسان (بذرق) .

الحاشية موجودة في حاشية ابن برّي على المغرب^(١).

وغير ذلك من النصوص المتطابقة بين هذين الكتابين^(٢).

د - إجازة ابن برّي دخول (ذو) التي بمعنى (صاحب) على المضمع نقلها ابن منظور عن كتاب (التنبية والإيضاح) وهذا موجود في حواشي ابن برّي على درة الغواص^(٣)، وقد اشتهر هذا الرأي عن ابن برّي ونسبه إليه غير واحد من النحويين^(٤).

وقد أعدتُ هذا الكلام هنا مع أنني ذكرته في رسالة الماجستير ؛ لأن الآراء التي جمعتها جُلّها في اللسان ، فلا بد من توثيقها ، ويان أنها أُخِذت عن مصدرٍ ينقل عن ابن برّي .

٢ - جواب المسائل العشر المتعبات إلى الحشر :

وهو ردُّ على أبي نزار الحسن بن صافي^(٥) في المسائل العشر التي وضعها وأجاب عليها ، وسماها (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) ، وقد ذكره القفطي والذهبي في مؤلفات ابن برّي^(٦)، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور حنا جميل حدّاد ، وعنوانه الذي وضعه على غلاف الكتاب : (ملك النحاة : حياته وشعره ، ومسائله العشر مع ردِّ العالم اللغوي ابن برّي) وقد نشر هذا الكتاب عام ١٤٠٢ هـ في الأردن .

ثم قام الدكتور محمد بن أحمد الدالي بتحقيق الكتاب مرّةً أخرى ، وعنوانه (جواب المسائل العشر لابن برّي) ، وقد نشره عام ١٤١٨ عن دار البشائر في دمشق .

(١) انظر : حاشية ابن برّي على المغرب ٥١ .

(٢) انظر : حاشية ابن برّي على المغرب ١٣٠ ، اللسان (فدن) .

(٣) انظر : اللسان (ذا) ، حواشي ابن برّي وابن ظفر على درة الغواص ١٧٥ - ١٧٦ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ١٩١٧/٤ ، المساعد ٣٤٥ / ٢ ، البرهان للزركشي ٢٧٨ / ٤ ، تعليق الفرائد ٢٤٨ / ١ .

(٥) هو أبو نزار الحسن بن صافي المعروف بملك النحاة (٤٨٩ - ٥٦٨ هـ) ، كان فهِمًا فصيحًا ذكيًا إلا أنه كان عنده حُجُبٌ بنفسه وتيه ، قرأ النحو على أبي الحسن علي بن محمد الفصيح ، له مصنفات كثيرة في الفقه والنحو ، وديوان شعر . انظر : إنباه الرواة ١ / ٣٤٠ - ٣٤٥ ، وفيات الأعيان ١ / ٩٢ - ٩٤ .

(٦) انظر : إنباه الرواة ١ / ١١١ ، سير أعلام النبلاء ٢١ / ١٣٧ .

وكان الدكتور محمد بن أحمد الدالي قد قام قبل ذلك بتحقيق حديث ابن بَرِّي عن (إذا) وأقسامها وأقسام جوابها والعامل فيها ، وهو مأخوذ من رد ابن بَرِّي على أبي نزار ، ونشره في مجلة جامعة دمشق^(١).

ومما يثبت نسبة هذا الكتاب لابن بَرِّي ما يأتي :

١ - أنه كتب على الصفحة الأولى من المخطوط : المسائل العشر المتعبة إلى الحشر والجواب عنها وبيان خطأ أبي نزار من كلام الإمام أبي محمد عبد الله المقدسي المعروف بابن بَرِّي^(٢).

٢ - حديث ابن بَرِّي عن الفرق بين (إذا) الزمانيه والمكانيه في هذا الكتاب^(٣) نقله عنه تلميذه البنجديهي في شرحه للمقامات منسوباً إليه^(٤)، كما ذكره تلميذه ابن خلف لكنه لم ينسبه إليه^(٥).

٣ - حديثه عن (إذا) وأقسامها وأقسام جوابها والعامل فيها^(٦)، ذكره ابن خلف ولم ينسبه إليه ، ولكن ذلك يدل على أنه قد تأثر بشيخه وأخذ عنه^(٧).

٤ - حديث ابن بَرِّي عن الكلالة في هذا الكتاب^(٨) يوافق حديثه عنها في حواشيه على الصحاح^(٩).

٥ - جواب ابن بَرِّي على ملك النحاة في معنى قول رؤبة :

وَقَوْلٌ إِلَّا ذَهَ فَلَادِهِ^(١٠)

(١) انظر : مجلة جامعة دمشق الجزء الأول عام ١٤١١ هـ .

(٢) انظر : ملك النحاة ، ٨١ ، جواب المسائل العشر ٣٦ .

(٣) انظر : ملك النحاة ١٠١ - ١٠٢ ، جواب المسائل العشر ٢٩ - ٣١ .

(٤) انظر : شرح المقامات للشريشي ٤ / ١٧٢ ، تاج العروس ١٠ / ٤٢٩ .

(٥) انظر : لباب الألباب ٧٠٩ - ٧١٠ .

(٦) انظر : ملك النحاة ٩٧ - ١٠٢ ، جواب المسائل العشر ٢١ - ٢٩ .

(٧) انظر : لباب الألباب ٦٩٧ - ٧٠٩ .

(٨) انظر : ملك النحاة ١١٥ - ١١٩ ، جواب المسائل العشر ٥٧ - ٦٥ .

(٩) انظر : لسان العرب (كلال) .

(١٠) من الرجز ، انظر : ديوانه ضمن مجموع أشعار العرب ١٦٦ .

نقله البغدادي في الخزانة ، وهو موافق لكلام ابن بَرِّي في هذا الكتاب^(١)، وقد أورد أبو حيان هذه المسألة ونسبها إلى ابن الجُبَاب الجليس^(٢) مع تطابقها مع ما في كتاب ابن بَرِّي ، وما نسبه إليه البغدادي في الخزانة ، وهذه الأدلة التي ذكرتها تدل على أن النسبة التي في تذكرة النحاة ليست صحيحة ، وأن النص الذي أورده أبو حيان لابن بَرِّي ، وليس لابن الجليس ، وقد استدل الدكتور محمد الدالي على أن الرادُّ ليس ابن الجليس بما يأتي :

١- أن السخاوي روى هذه المسائل في كتابه (سفر السعادة) ، ولم يُسمِّ الرادُّ على أبي نزار^(٣)، غير أن روايته توافق في أكثرها رواية المخطوطة التي نُسبت إلى ابن بَرِّي ، وأغلب الظن أن أبا حيان لخصَّ المسائل وجوابها من كتاب سفر السعادة للسخاوي ، وهو ظنُّ يرتفع إلى مرتبة اليقين كما يذكر الدكتور الدالي ؛ لأن أبا حيان لخصَّ عقب ما لخصه من مسائل أبي نزار وجواب الراد عليها مسألة سأل عنها علي بن أبي زيد الفصيح أبي محمد القاسم بن علي الحريري^(٤)، ولخصَّ عقبها المسائل التي جرت بين أبي جعفر النحاس وأبي العباس بن ولاد^(٥)، ومصدره الذي يُلخص منه هو كتاب سفر السعادة للسخاوي ، وقد ذكر أبو حيان مؤلفَ سفر السعادة علم الدين السخاوي في موضعين من تلخيصه لهذه المسائل^(٦).

٢- الذي يظهر أن المعنيُّ بابن الجليس هو أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن الحسين بن الجُبَاب الجليس ، وقد أخذ عن ابن بَرِّي كما سبق بيان ذلك عند الحديث عن تلاميذ ابن بَرِّي^(٧)،

(١) انظر : ملك النحاة ١٢٧ ، جواب المسائل العشر ٨٠ - ٨٤ ، خزانة الأدب ٦ / ٣٩٤ - ٣٩٦ .

(٢) انظر : تذكرة النحاة ١٦٤ - ١٧١ .

(٣) انظر : سفر السعادة ٧٧٩/٢ - ٨٤٦ .

(٤) انظر : تذكرة النحاة ١٧١ - ١٧٢ .

(٥) انظر : المرجع السابق ١٧٢ .

(٦) انظر : المرجع السابق ١٧٢ - ١٧٣ .

(٧) انظر : ص ٢٨ من هذا البحث . والجليس لقبُ جدِّه عبد العزيز ، لقبٌ بذلك لأنه كان يُجَالِسُ الخليفة كثيراً . انظر : تبصير

المتب ٣٩٣/١ ، ٤٥٢ .

فربما روى ابن الجبَاب الجليس هذا جواب المسائل عن شيخه ابن بَرِّي ، أو علقه من كلامه فَنَسِبَ إليه على التوهم^(١).

٣ - حاشية ابن بَرِّي على درة الغواص :

كتب ابن بَرِّي حواشي على درة الغواص في أوام الخواص للحريري^(٢)، وقد ذكر هذا الكتاب ابن خلكان وغيره ممن ترجم له^(٣)، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور أحمد طه حسانين سلطان ، وقد نشره مع حواشي ابن ظفر على الدرّة في كتاب واحد عنوانه : (حواشي ابن بَرِّي وابن ظفر على درة الغواص في أوام الخواص للحريري) وطبع طبعته الأولى عام ١٤١١ هـ في مصر.

٤ - حاشية على تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة :

ألف الجواليقي^(٤) كتاباً تكملةً لكتاب الحريري (درة الغواص) ، ويبدو أن ابن بَرِّي أراد أن يُكْمِلَ حاشيته على درة الغواص بالتحشية على تكملتها للجواليقي ، وقد نشر الأستاذ عز الدين التنوخسي كتاب الجواليقي مع حاشية ابن بَرِّي عليه ، وذلك في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق^(٥).

٥ - حاشية ابن بَرِّي على المعرّب :

وهو حواشٍ وضعها ابن بَرِّي على كتاب المعرّب من الكلام الأعجمي للجواليقي ، قال في

(١) انظر : جواب المسائل المشر ٣٧ - ٣٨ .

(٢) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (٤٤٦ - ٥١٦ هـ) أحد أئمة أهل اللغة والأدب ، قرأ الأدب على أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني ، له من التصانيف : المقامات ، ودرّة الغواص ، وملحة الإعراب وشرحها . انظر : معجم الأدباء / ٤ ٥٩٦ - ٦١٨ ، إنباه الرواة / ٣ ٢٣ - ٢٧ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان / ٣ ١٠٩ ، إشارة التبيين / ١٦١ ، البلغة / ١٢١ .

(٤) هو أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (٤٤٦ - ٥٤٠ هـ) ، من كبار أهل اللغة ، ومن مفاخر بغداد ، قرأ الأدب على أبي زكريا التبريزي ، له شرح أدب الكاتب ، والمعرّب ، وتتمّة درة الغواص . انظر : معجم الأدباء / ٥ ٥٤١ ، إنباه الرواة / ٣ ٣٣٥ .

(٥) انظر : الجزء الأول ، المجلد الرابع عشر من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق شوال وذو القعدة سنة ١٣٥٤ ، ص ١٦٣ - ٢٢٦ .

أوله بعد البسملة : « هذا ما أخذته واستدركه الشيخ الإمام العالم أبو محمد عبد الله بن بري المقدسي النحوي على كتاب شيخنا الشيخ الإمام حجة الإسلام أبي منصور موهوب بن محمد بن الخضر الجواليقي الموسوم بـ (كتاب ما عربته العرب من الكلام الأعجمي وغيره) »^(١).

وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وعنوانه الذي وضعه على غلافه (في التعريب والمعرّب وهو المعروف بحاشية ابن بريّ على كتاب المعرّب) وقد صدر عن مؤسسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٥ هـ .

وقد تتبّع الدكتور حاتم الضامن بعض الأخطاء التي وقعت في طبعة هذا الكتاب بسبب سوء التحقيق وذلك في مقالٍ نشره في مجلة المجمع العلمي العراقي^(٢).

كما أن الأستاذ صلاح الدين الزعبلوي كتب ملحوظات على تحقيق السامرائي لهذا الكتاب في مجلة التراث العربي^(٣).

٦ - شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي :

وهو شرحٌ لشواهد كتابي الإيضاح العضدي والتكملة لأبي علي الفارسي^(٤)، وقد ذكره البغدادي في الخزانة ونقل عنه في مواضع^(٥)، وقد حقّقَه الدكتور عيد مصطفى درويش ، ونشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٤٠٥ هـ .

وقد اتّهمَ الدكتور عبد الله الحسيني هلال ابن بريّ بأنه تأثرَ في كتابه هذا بكتاب

(١) حاشية ابن بري على كتاب المعرّب ١٩ .

(٢) انظر : الجزء الثاني ، المجلد السابع والثلاثين من مجلة المجمع العلمي العراقي الصادرة في رمضان ١٤٠٦ .

(٣) انظر : مجلة التراث العربي الأعداد (٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨) ، دمشق عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

(٤) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) أحد الأئمة في العربية ، أخذ النحو عن الزجاج ، وابن السراج ، وابن الخياط ، له تصانيف عجيبة منها : الإيضاح والتكملة ، والحجة في القراءات ، والإغفال وغيرها . انظر : معجم الأدباء ٤١٣ / ٢ - ٤٢٧ ، إنباه الرواة ١ / ٣٠٨ - ٣١٠ .

(٥) انظر : خزانة الأدب ٢ / ٢٤٦ ، ٣ / ١١٤ ، ٤ / ٨٠ ، وغيرها .

ابن يسعون^(١) المُسَمَّى (المصباح في شرح أبيات الإيضاح) ، وقال الدكتور عبدالله الحسيني : إن ابن بَرِّي تأثرَ بابن يسعون تأثراً كبيراً ، وانتفع بعلمه انتفاعاً عظيماً ، فاعتدَّ بأرائه ، وعوَّلَ عليها ، ونقل كثيراً منها في كتاب (شرح شواهد الإيضاح) ، وأفرط في النقل والاقْتباس من كتاب (المصباح) ، وإن لم يُصرِّح بالنقل عنه إلا في خمسة مواضع^(٢) ، ويواصل الدكتور عبدالله الحسيني حديثه هذا إلى أن قال : « ولم يقف ابن بَرِّي عند هذا الحد ، بل سطا على بعض آراء ابن يسعون ، وانتحلها ، إذ ساقها مساق آرائه التي من بنات أفكاره ، ولم يشر إلى صاحبها »^(٣).

والحقيقة أنه لا يمكن الجزم بما اتهم به الدكتور عبدالله الحسيني ابن بَرِّي ورماه به ؛ وذلك

لِمَا يَأْتِي :

١- أن الكتاب المطبوع الذي حقَّقه الدكتور عيد مصطفى درويش غير مقطوع بنسبته إلى ابن بَرِّي ؛ وذلك لأنه ورد فيه قوله : « قال مصنِّفه أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي »^(٤) ، وقد التمس المُحقِّقُ لذلك مخرجاً وهو أن ابن بَرِّي يشير إلى كتاب لأستاذه محمد بن عبد الملك ينقل عنه ؛ ولشهرة الكتاب لدى التلميذ وعلماء العصر جاء الكلام عليه بصيغة الضمير^(٥) ، وهذا التخريج ضعيفٌ جداً ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

أ - أنه لم يُعهد مثل هذا الأسلوب عن ابن بَرِّي .

ب - إذا كان كتاب شيخه بمثل هذه الشهرة فلماذا لم يُنقل عنه في كتبه الأخرى ، فعلى كثرة نقول ابن بَرِّي لم ينقل عن شيخه أبي بكر ، ولا عن كتاب من كتبه .

٢- تعبير الدكتور عبدالله الحسيني بأن ابن بَرِّي (سَطَا على بعض آراء ابن يسعون ،

(١) هو يوسف بن يحيى بن يوسف بن مسعود بن عبدالرحمن بن يسعون التجيبي الباجلي ، توفي بعد سنة ٥٤٢ ، ومن كتبه شرح أبيات سيويه ، وشرح أبيات الجمل . انظر : البلغة ٢٤٦ ، بغية الوعاة ٣٦٣/٢ .

(٢) انظر : ابن يسعون النحوي ٢٩ .

(٣) المرجع السابق ٤٢ .

(٤) شرح شواهد الإيضاح ٢٢٦ .

(٥) انظر : المرجع السابق ٤٩ .

وانتحلها) غير لائق ، خاصة أن الكتاب المشار إليه تحوم الشكوك حول نسبته إلى ابن بَرِّي .

٧ - غلط الضعفاء من الفقهاء :

ذكره ابن خلكان فقال : « وله جزء لطيف في أغاليط الفقهاء »^(١)، وقد حققه الدكتور حاتم بن صالح الضامن ضمن مجموع سماه (أربعة كتب في التصحيح اللغوي للخطابي ولابن بَرِّي ولابن الحنبلي ولابن بالي) ، وقد صدر هذا الكتاب عن عالم الكتب في بيروت عام ١٤٠٧ .

٨ - اللباب في الرد على ابن الخشاب :

وهو ردُّ على ما كتبه ابن الخشاب^(٢)، من اعتراضات على مقامات الحريري ، وقد ذكره القفطي والصفدي^(٣)، وقال ابن خلكان : « وله الرد على أبي محمد بن الخشاب في الكتاب الذي بين فيه غلط ابن الحريري في المقامات وانتصر لابن الحريري وما أقصر في عمله »^(٤).

وقد وهم السيوطي فجعله ردًّا على ابن الخشاب لانتقاده الحريري في درة الفواص^(٥).

وقد طبع هذا الكتاب ملحقًا بالمقامات في مطبعة مصطفى الباي الحلبي (الطبعة الثالثة ١٣٦٩هـ) وعنوانه (الاعتراض على الحريري في مقاماته لأبي محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشاب البغدادي ، والانتصار للحريري لأبي محمد عبد الله بن بري المقدسي المصري) .

وقد حققه الدكتور حاكم مالك ضمن رسالته التي نال بها درجة الدكتوراه وعنوانها (ابن بَرِّي وجهوده اللغوية مع تحقيق كتاب اللباب في الرد على ابن الخشاب) وقد نال بها الدرجة من جامعة بغداد عام ١٩٨١ م .

(١) وفيات الأعيان ١٠٩/٣ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ) ، كان أعلم أهل زمانه بالنحو ، قرأ الأدب على الجواليقي ، والنحو على أبي الحسن علي بن محمد الفصيح ، ثم على ابن الشجري ، له شرح (الجمل) لعبد القاهر الجرجاني ، وشرَّح شيئا من (اللمع) لابن جني . انظر : معجم الأدياء ٤٤٣/٣ - ٤٤٦ . إنباه الرواة ٩٩/٢ - ١٠٣ .

(٣) انظر : إنباه الرواة ١١١/٢ . الوافي بالوفيات ١٧ / ٨١ ، خزنة الأدب ٦ / ٧٦ .

(٤) وفيات الأعيان ١٠٩/٣ .

(٥) انظر : بنية الوعاة ٢ / ٣٤ .

٩ - رسالة في (لو) الامتناع :

وقد نشر الدكتور حاتم الضامن هذه الرسالة عام (١٤٢٠) في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني^(١)، اختارها من بين مجموعة من الرسائل منسوبة لابن برّي ، محفوظة في مكتبة شهيد علي بتركيا برقم (٢٧٤٠) .

١٠ - مسألة في جمع (حَاجَة)^(٢).

١١ - مسألة في حدّ الكلام^(٣).

١٢ - مسألة في الكلام على (أم)^(٤).

ثانياً : آثاره المخطوطة :

يظهر أن ابن برّي أملى على تلاميذه في بعض الموضوعات اللغوية والنحوية ، ويتمثل ذلك في مجموعة من الرسائل محفوظة في مكتبة شهيد علي بتركيا محفوظة برقم (٢٧٤٠) ، وهي على النحو الآتي :

١ - الأشياء التي تسد مسد الخبر .

٢ - رسالة في بيان شروط الحال وأحكامها .

٣ - مسائل أخرى سُئِلَ عنها .

ذكر الدكتور حاتم الضامن أنه انتهى من تحقيق رسالة في بيان شروط الحال وأحكامها ، ومسائل أخرى سُئِلَ عنها^(٥).

٤ - فرق بين أشياء متشابهة في أشياء ، متباينة في أخرى .

(١) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد ٥٧ ، ربيع الثاني - رمضان ١٤٢٠ . ص ٢٠٩ - ٢١٩ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ٧/٢٢٠ - ٢٣٠ .

(٣) انظر : سفر السعادة ٢/٧٤٧ - ٧٤٩ .

(٤) انظر : سفر السعادة ٢/٧٥٠ - ٧٥٢ .

(٥) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد ٥٧ ، ربيع الثاني - رمضان ١٤٢٠ . ص ٢١١ .

ثالثاً : آثاره المفقودة :

١ - الاختيار في اختلاف أئمة الأمصار :

ذكره إسماعيل باشا في ترجمته لابن برّي فقال : « من تصانيفه الاختيار في اختلاف أئمة الأمصار »^(١).

٢ - شرح أدب الكاتب :

ذكره البغدادي ونقل عنه في الخزانة فقال في بيان مصادره في الخزانة : « ومنها ما يرجع إلى كتب اللغة وهو وأدب الكاتب لابن قتيبة ، وشرحه للجواليقي ، ولابن السيد البطليوسي ، وللزجاجي ، واللبلبي ، ولابن برّي »^(٢).

وقال في كتاب له آخر معدداً شارحي أدب الكاتب : « وقد شرحه جماعة منهم : أبو منصور الجواليقي ، وأبو محمد بن السيد البطليوسي ، واللبلبي ، وابن برّي ، والزجاجي ، وكلها عندي ولله الحمد »^(٣).

٣ - حاشية على المؤلف والمختلف :

ذكره البغدادي في الخزانة ونقل عنه^(٤).

رابعاً : ما نسب إليه غلطاً :

- مسائل منتورة في التفسير والعربية والمعاني :

نسبه إليه الدكتور حاتم الضامن وحققه وأخرجه في عدة وريقات في مجلة المجمع العلمي العراقي عام ١٤١٠ والذي يرد نسبه إليه ما يأتي :

(١) هدية العارفين ٤٥٧ .

(٢) خزانة الأدب ٢٥/١ .

(٣) حاشية على شرح بانت سعاد ٥٦٥/١ .

(٤) انظر : خزانة الأدب ١٦٤/٤ - ١٦٥ .

١ - العنوان الذي أثبتته الدكتور حاتم الضامن (مسائل مثورة في التفسير والعريية والمعاني لابن برّي) وهو مخالف للعنوان المثبت على المخطوط ، وهو كما يأتي : (مسائل مثورة في التفسير والعريية والمعاني من كلام أبي محمد بن برّي العلماء رحمهم الله) ، وفيه كلمة مطموسة بعد كلمة (ابن برّي) ويحتمل أن تكون (ولغيره من) ويرجح ذلك قوله بعد البياض : العلماء رحمهم الله .

٢ - ليس كل ما في الكتاب من كلام ابن برّي ، ويظهر أن أحد تلاميذه جمع أجوبة العلماء على بعض الأسئلة ، وذلك لأنه ذكر إجابة ابن برّي عن السؤال الأول وهو : ما معنى التكرير في قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنِّي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾^(١) ، وهل يجوز أن تنوب (أو) هنا مناب الواو أم لا ؟ ثم قال بعد نقل كلام ابن برّي حول الآية : « هذا ما ذكره شيخنا الإمام العلامة ابن برّي - رحمه الله - وأما ما ذكره الزمخشري في الكشاف .. »^(٢).

٣ - وجدت بعض المسائل نقلت من الكشاف بنصها ، وهي على النحو الآتي :

أ - مسألة ما الفائدة في قوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾^(٣) وقد عُلِمَ أنه إذا لم يثمر لم يؤكل منه ؟^(٤).

ب - مسألة لِمَ قدم الشكر على الإيمان في قوله تعالى : ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمْتَمْتُمْ ﴾^(٥).

ج - مسألة في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتِينَ ﴾^(٦).

(١) سورة النساء ٣ .

(٢) مسائل مثورة ١٣ .

(٣) سورة الأنعام ١٤١ .

(٤) انظر : مسائل مثورة ١٨-١٩ ، الكشاف ٤٤/٢ .

(٥) سورة النساء ١٤٧ ، وانظر : مسائل مثورة ١٩ ، الكشاف ٣٠٨/١ .

(٦) سورة الإسراء ١٢ ، وانظر : مسائل مثورة ٢٢-٢٣ ، الكشاف ٣٥٣/٢ .

د- مسألة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ ﴾^(١).

هـ- مسألة لِمَ خَصَّ الصَّالِحِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ ﴾^(٢).

و- مسألة في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴾^(٣).

ز- مسألة لإعراب قوله تعالى : ﴿ خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ ﴾^(٤).

فهذا يدل على أن هذا الكتاب جمعه أحد تلاميذ ابن بَرِّي من كلام ابن بَرِّي وكلام غيره من العلماء ، وليس كل ما فيه لابن بَرِّي .

(١) سورة الأعراف ١٩٤ ، وانظر : مسائل مشورة ٢٣ - ٢٤ ، الكشاف ١١٠/٢ .

(٢) سورة النور ٣٢ ، وانظر : مسائل مشورة ٢٥ ، الكشاف ٧٣/٣ .

(٣) سورة البلد ١٧ ، وانظر : مسائل مشورة ٢٩ ، الكشاف ٢١٤/٤ .

(٤) سورة القمر ٧ ، وانظر : مسائل مشورة ٣٠ ، الكشاف ٤٤/٤ .

القسم الأول
آراء ابن بري التصريفية
جمعا ومناقشة

١ - (الأصلُ في الحرف من حيث السكون والحركة) .

قال الجوهري : « قال الكسائي : العِضَةُ : الكَذِبُ والبُهْتَانُ ، ... ويُقالُ : نقصانه السهَاءُ ، وأصله (عِضَهَةٌ) »^(١).

قال ابن بَرِّي : « قال الطوسي^(٢) : هذا تصحيفٌ ، وإنما الكذب (العَضَه) ، وكذلك (العِضِيَهَةُ) ، قال : وقول الجوهري بَعْدُ : « وأصله (عِضَهَةٌ) » ، قال : صوابه : (عِضَهَةٌ) ؛ لأن الحركة لا يُقَدَّمُ عليها إلا بدليل »^(٣).

رأي ابن بَرِّي :

أصل (العَضَه) (عِضَهَةٌ) ؛ لأن الحركة لا يُقَدَّمُ عليها إلا بدليل .

المنافشة :

ما نقله ابن بَرِّي عن الطوسي من أن في (العِضَةِ) تصحيفًا ، وأن الصواب (العَضَه) خالفه فيه اللغويون فقد جاءت الكلمة بهذا الضبط (العِضَةِ) في بعض كتب اللغة والغريب^(٤)، ووردت في بعضها الآخر كما ذكرها ابن بَرِّي فيما نقله عن الطوسي (العَضَه)^(٥)، وقد ذكر ابن الأثير أنها تُرَوَى في كتب الحديث (العَضَه) ، وتُرَوَى في كتب الغريب (العِضَةُ)^(٦)، قال النووي : « هذه اللفظة رووها على وجهين : أحدهما : (العِضَةُ) - بكسر العين وفتح الضاد المعجمة - على وزن العِدَّةِ والزِنَّةِ ، والثاني : (العَضَه) - بفتح العين وإسكان الضاد - على وزن الوَجْهِ ، وهذا الثاني هو

(١) الصحاح ٦ / ٢٢٤١ .

(٢) أبو الحسن علي بن عبدالله بن سنان التميمي الطوسي :

أحد أعيان علماء الكوفة ، أخذ عن ابن الأعرابي ، وكان عدوًّا لابن السكيت ؛ لأنهما أخذوا عن نصران الحراساني ، واختلفا في كتبه بعد موته ، قيل : كان راويةً لأخبار القبائل ، وأشعار الفحول ، ولقي مشايخ البصريين والكوفيين ، ولا مُصَنَّفَ له . انظر : طبقات الزبيدي ٢٢٥ ، معجم الأدباء ٤ / ١٣٨ ، بقية الرواة ٢ / ١٧٢ .

(٣) اللسان (عَضَه) .

(٤) انظر : تهذيب اللغة ١ / ١٣٠ ، المحكم ١ / ٥٨ ، المخصص ٣ / ٨٧ ، الفائق ٢ / ٤٤٣ ، النهاية ٣ / ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٥) انظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ١٨٠ ، النهاية ٣ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ / ١٥٩ .

(٦) انظر : النهاية ٣ / ٢٥٤ .

الأشهر في روايات بلادنا ، والأشهر في كتب الحديث وكتب غريبه ، والأول أشهر في كتب اللغة^(١).

وعلى هذا فليس قول الكسائي الذي نقله الجوهري تصحيحاً ، بل هو صحيح وارد في كتب اللغة والغريب^(٢).

وقد اختلف في (عِضَّة) على قولين :

١ - مذهب الجوهري أن أصلها (عِضَّة) بفتح الضاد .

٢ - مذهب الأزهري ، وابن سيده ، والزمخشري ، وتبعهم ابن بَرِّي أن أصلها (عِضَّة) بتسكين الضاد ، فاستثقلوا الجمع بين هاءين فقالوا : (عِضَّة) ، كما قالوا : (سِنَّة) وأصلها (سِنَّة) ، و (شَفَّة) وأصلها (شَفَّة)^(٣).

والذي يظهر أن كون أصلها (عِضَّة) هو الراجح ؛ وذلك لما ذكره ابن بَرِّي من أن الأصل في تقدير الحرف أن يُقدَّر ساكناً ؛ لأن الحركة أمر زائد فلا يُقدَّم عليه إلا بدليل ؛ وقد ذكر هذا الأصل عددٌ من العلماء^(٤)؛ ولذلك حكم العلماء على (شَاة) أن أصلها (شَوْهَة) بسكون الواو (كـ صَفْحَة) ، وفي (دَم) أن وزنه (فَعْل) - بسكون العين - لا (فَعَل) بتحريكها^(٥).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ / ١٥٩ .

(٢) انظر : التاج (عضه) .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ١ / ١٣٠ ، المحكم ١ / ٥٨ ، الفائق ٢ / ٤٤٣ .

(٤) انظر : المقتضب ١ / ٢٣٢ ، الأصول ٣ / ٣٢٤ ، الانتصار لسيبويه على المبرد ٢١١ ، العضديات ٢٦٩ - ٢٧٠ ، المنصف ٢ / ١٤٧ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٩١ ، الأشباه والنظائر ٢ / ٧٦ ، حاشية على شرح بانت سعاد ١ / ٧٤٢ .

(٥) انظر : الأصول ٣ / ٣٢٤ ، الانتصار لسيبويه على المبرد ٢١١ ، العضديات ٢٦٩ - ٢٧٠ ، المنصف ٢ / ١٤٦ - ١٤٧ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٢٦ ، الأشباه والنظائر ٢ / ٧٦ .

٢- حَمَلُ وَزْنِ الْكَلِمَةِ عَلَى وَزْنِ نَظِيرَتِهَا أَوْ نَقِيضَتِهَا فِي الْمَعْنَى .

قال الجوهري : « ويقال : جلستُ وَسَطَ الْقَوْمِ - بالتسكين - ؛ لأنه ظرف ، وجلستُ فِي وَسَطِ الدَّارِ - بالتحريك - ؛ لأنه اسم ، وكل موضع صَلَّحَ فِيهِ (بَيْنَ) فهو (وَسَطٌ) وإن لم يصلح فِيهِ (بَيْنَ) فهو (وَسَطٌ) - بالتحريك - ، وربما سَكَنَ وليس بالوجه »^(١).

قال ابن بَرِّي : اعلم أن (الوَسَطَ) - بالتحريك - اسم لما بين طرفي الشيء وهو منه ، كقولك : قبضتُ وَسَطَ الحَبْلِ ، وكسرتُ وَسَطَ الرَّمْحِ ، وجلستُ وَسَطَ الدَّارِ ، ومنه المثل : يرتعي وَسَطًا ويربض حَجْرَةً^(٢) ، وجاء (الوَسَطُ) محرَّكًا على وزن نقيضه وهو (الطَّرْفُ) ، ونقيض الشيء يَنْتَزِلُ منزلة نظيره في كثير من الأوزان نحو : جَوْعَانٌ وشَبْعَانٌ ، وطَوِيلٌ وقَصِيرٌ ، والنَّفَاقُ فِي السُّوقِ والكَسَادُ ، والضَّرُّ والنَّفْعُ ، ثم ذكر ابن بَرِّي أمثلة كثيرة لمحيء الكلمة على وزن نظيرتها في المعنى ، وقد يأتي (الوَسَطُ) صفةً وإن كان حقه أن يكون اسمًا من جهة أن أوسط الشيء أفضله وخياره ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾^(٣) ، أي : عدلاً ، كما أنه قد ينتصب (الوَسَطُ) على الظرف على جهة الاتساع والخروج عن الأصل .

أما (الوَسَطُ) - بسكون السين - فهو ظرف لا اسم جاء على وزن نظيره وهو (بَيْنَ) ، تقول : جلستُ وَسَطَ الْقَوْمِ أي : بينهم ، ولما كانت (بَيْنَ) لا تكون بعضًا لما يضاف إليها كذلك (وَسَطٌ) لا تكون بعض ما تضاف إليه ، بخلاف (الوَسَطِ) الذي هو بعض ما يضاف إليه ، ومتى دخل على (الوَسَطُ) حرف الوعاء خرج عن الظرفية ورجعوا فيه إلى (الوَسَطِ) ويكون بمعنى (وَسَطٌ) كقولك : جلستُ فِي وَسَطِ الْقَوْمِ ، والمعنى : جلستُ وَسَطَ الْقَوْمِ ، إلا أن وَسَطًا يلزم الظرفية ولا يكون اسمًا فاستعير له إذا خرج عن الظرفية (الوَسَطُ) على جهة النيابة عنه ، وهو في غير هذا مخالف لمعناه ، وقد يُسْتَعْمَلُ (الوَسَطُ) الذي هو ظرف اسمًا ويُقَيُّ على سكونه كما

(١) الصحاح ٣ / ١١٦٨ .

(٢) انظر : مجمع الأمثال ٣ / ٥٢١ .

(٣) البقرة ١٤٣ .

استعملوا (يِّن) اسماً على حكمها ظرفاً في نحو قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾^(١) ، وقد أورد ابن بري في هذه المسألة شواهد كثيرة سأتطرق إليها في المناقشة إن شاء الله^(٢).

رأي ابن بري :

١ - (وَسَطٌ) اسم جاء على وزن نقيضه وهو (الطَّرْف) .

٢ - (وَسَطٌ) ظرف جاء على وزن نظيره وهو (يِّن) .

المناقشة :

أولاً : دلالتهما :

اختلفَ في (وَسَطٍ) و (وَسَطٌ) ، أما بمعنى واحد أم أن لكل واحد منهما معنى مستقلاً ، وذلك على النحو الآتي :

١ - ذهب سيويوه إلى أن (وَسَطًا) اسم لما بين طرفي الشيء ، نحو : وَسَطُ رَأْسِكَ صُلْبٌ ، و (وَسَطٌ) ظرف مكان ، نحو : وَسَطُ رَأْسِكَ دُهْنٌ^(٣) ، هذا من جهة اللفظ .

أما من جهة المعنى فيفرقون بينهما بما يأتي : أن (وَسَطٌ) يصلح مكانها (يِّن) بخلاف (وَسَطٍ)^(٤) ، كما يُفرقون بينهما بأن (وَسَطًا) من نفس الشيء فالصُّلب من الرأس ، و (وَسَطٌ) ليس كذلك إذ الدهن ليس من الرأس^(٥) ، والوَسَط - بسكون السين - يقال فيما كان متفرق الأجزاء غير متصل كالناس والدواب ، فإذا كان متصل الأجزاء كالدار والرأس فهو بالفتح^(٦).

(١) الأتعام ٩٤ ، وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر ، وحزمة ، وعاصم في رواية أبي بكر . انظر : السبعة ٢٦٣ .

(٢) انظر : اللسان والتاج (وسط) .

(٣) انظر : الكتاب ٤١١ / ١ ، تلقين المتعلم ٢٨٥ ، المتقضب ٤ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، الأصول ١ / ٢٠١ ، المضدبات ١٨٦ ، تهذيب اللغة ١٣ / ٢٩ ، المحكم ٨ / ٣٩٣ - ٣٩٤ ، المخصص ٢ / ١٦١ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٧٦ ، البسيط ٢ / ٨٨٠ - ٨٨١ ، البحر المحيط ٢ / ٦ .

(٤) انظر : الصحاح ٣ / ١١٦٨ ، المجموع المغيث ٣ / ٤١٢ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٤٥ ، الدر المنصون ٢ / ١٥١ .

(٥) انظر : شرح فصيح ثعلب لابن الجبان ٢٥٦ ، المجموع المغيث ٣ / ٤١٢ ، المزهر ٢ / ٢٩٣ ، خزنة الأدب ٣ / ٩٣ - ٩٤ .

(٦) انظر : تهذيب اللغة ١٣ / ٢٩ ، المحكم ٨ / ٣٩٤ ، المجموع المغيث ٣ / ٤١٢ ، النهاية ٥ / ١٨٣ .

٢ - سَوَى بعض الكوفيين بين (وَسَطٌ) و (وَسَطٌ) فقال : هما ظرفان واسمان^(١).

٣ - حُكِيَ عن ثعلب : وَسَطُ الشيءِ و وَسَطُهُ - بالفتح والإسكان - إذا كان مصممًا لا يبين جزء من جزء مثل وَسَطِ الدار والراحة والبقعة ، فأما إذا كان أجزاءً مخلصة متباينة مثل الحلقة من الناس والسبحة والعقد فهو (وَسَطٌ) بالتسكين لا غير^(٢).

والظاهر أن القول : إن (وَسَطًا) اسم لما بين طرفي الشيء وأن (وَسَطٌ) ظرف مكان هو الأرجح ؛ لأن استقرار كلام العرب يدل على أن (وَسَطًا) اسم لما بين طرفي الشيء ، أنشد ابن بري قول الراجز^(٣) :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَشِيِّ وَالسَّفَرِ
وَوَسَطَ اللَّيْلِ وَسَاعَاتِ آخِرِ^(٤)

وقال الآخر^(٥) :

إِذَا رَكِبْتُ فَأَجْعَلُونِي وَسَطًا
إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدًا^(٦)

أما (وَسَطٌ) فقد غلب استعمالها ظرف مكان ، وقد استشهد ابن بري على ذلك بما يأتي :

(١) انظر : المخصص ٢ / ١٦١ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٧٧ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٤٥ .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ١٣ / ٢٩٩ ؛ المحكم ٨ / ٣٩٤ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٤٥ ، تذكرة النحاة ٣٢٢ - ٥٣٣ .

(٣) لم أقف على قائله .

(٤) من الرجز ، انظر : اللسان (وسط) .

الشاهد عند ابن بري : أن (وَسَطًا) اسم لما بين طرفي الشيء .

(٥) لم أقف على قائله .

(٦) من الرجز ، و العُنْد : جمع عُنْد ، وهي الناقة التي تَتَكَبُّ الطريق من قوتها ونشاطها .

انظر البيت فيما يأتي : مجاز القرآن ١ / ٢٩١ ، ٣٣٧ / ٢ ، ٢٧٥ ، أدب الكاتب ٤٩١ ، المقترض ١ / ٢١٨ ، الجمهرة ٢ /

٦٦٦ ، ٨٧٩ ، أمالي ابن السجري ١ / ٤٢٢ .

الشاهد عند ابن بري : أن (وَسَطًا) اسم لما بين طرفي الشيء .

وَسَطَ الرَّمْحَ كَمَا تَقُولُ : كَسَرْتَ طَرَفَهُ (١)، كَمَا ذَكَرَ مَا أَوْرَدَهُ ابْنُ بَرِّيٍّ مِنْ أَنَّ (النُّفَاقَ) فِي السُّوقِ جَاءَ عَلَى وَزْنِ نَقِيضِهِ وَهُوَ (الْكَسَادُ) (٢).

وَالْحَمْلُ عَلَى النَّقِيضِ تَحْدِثُ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ (٣)، ذَلِكَ أَنَّهُ قَسَمَ مِنْ أَقْسَامِ الْقِيَاسِ (٤)، وَهُوَ - أَيْضًا - نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَلَلِ (٥)، قَالَ ابْنُ جُنَيٍّْ : « وَالْعَرَبُ قَدْ تُجْرِي الشَّيْءَ مُجْرَى نَقِيضِهِ ، كَمَا تُجْرِيهِ مُجْرَى نَظِيرِهِ ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا : جَوَعَانَ وَشَبَعَانَ ، وَقَالُوا : عَلِمَ كَمَا قَالُوا : جَهْلًا ، وَقَالُوا : كَثُرَ مَا تَقَوْمُنَّ ، كَمَا قَالُوا : قَلِمَا تَقَوْمُنَّ » (٦).

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ سَبِيوِيَهُ كَانَ كَثِيرًا مَا يَقُولُ فِي بَابِ الْمَصَادِرِ : قَالُوا كَذَا كَمَا قَالُوا كَذَا ، وَأَحَدُهُمَا ضِدُّ الْآخَرِ (٧)، وَذَلِكَ مِثْلُ : طَوِيٍّ يَطْوِي طَوِيًّا وَهُوَ طَيَّانٌ ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ : الطَّوِيُّ ، وَضِدُّهُ شَبَعٌ يَشْبَعُ شَبَعًا وَهُوَ شَبَعَانٌ (٨)، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : « وَقَدْ يُقَالُ لِلْإِنْسَانِ : قَلِيلٌ كَمَا يُقَالُ : قَصِيرٌ ، فَقَدْ وَافَقَ ضِدُّهُ وَهُوَ الْعَظِيمُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ ضِدَّ الْعَظِيمِ الصَّغِيرُ وَضِدَّ الْقَلِيلِ الْكَثِيرُ ، فَقَدْ وَافَقَ ضِدَّ الْكَثِيرِ ضِدَّ الْعَظِيمِ فِي الْبِنَاءِ ، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ نَحْوُ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ ، وَنَحْوُ : الْعَظِيمِ وَالصَّغِيرِ » (٩).

ب - وَزْنٌ (وَسَطٌ) :

مَا ذَكَرَهُ ابْنُ بَرِّيٍّ مِنْ أَنَّ (وَسَطٌ) مَحْمُولٌ عَلَى نَظِيرِهِ وَهُوَ (بَيْنٌ) ذَكَرَهُ قَبْلَهُ ابْنُ مَكِّيٍّ

(١) تنقيف اللسان ٣٣٧ .

(٢) انظر : المرجع السابق ٣٣٨ .

(٣) انظر : المقدمة الجزولية ٢٤٣ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ١٠٤٢ - ١٠٤٣ ، مغني اللبيب ١ / ١٤٣ / ٢ ، ٦٧٧ ، التصريح ١ / ٢٣٥ ، شرح شواهد المغني ١ / ٤١٦ ، خزنة الأدب ٥ / ٤٩٨ ، ١٠ / ١٣٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٢٣٢ .

(٤) انظر : الإصباح ١٩٢ ، ٢٠٧ - ٢٠٩ .

(٥) انظر : المرجع السابق ٢٢٨ ، ٢٣١ .

(٦) الخصائص ٢ / ٣٨٩ ، وانظر : ٣١١ ، المحتسب ١ / ٥٢ - ٥٣ .

(٧) انظر : الخصائص ٢ / ٣١١ .

(٨) انظر : الكتاب ٤ / ٢٢ .

(٩) الكتاب ٤ / ٣٠ - ٣١ ، وانظر : ٣٥ .

الصقلي فقال : « و وَسَطٌ) ظرفٌ على كل حال ، وزانه (يِينَ) ، تقول : جلستُ وَسَطَ القوم ، بمعنى : بينهم - ياسكان السين - .^(١)»

ويدو أن ابن برِّي قد استفاد من ابن مكي ، أو أنهما نقلتا من مصدر واحد ، وذلك أن الكلمات التي استشهد بها ابن برِّي هي بعينها التي ذكرها ابن مكي ، وذلك نحو حَمَلٍ (الحِصْبِ) على (العِلْمِ) ، و (الجَدْبِ) على (الجَهْلِ) ، و (المُنْسِرِ) : جماعة الخيل على (المَوْكِبِ) ، و (المُنْسِرِ) وهو للطائر الجارح مثل المنقار لغير الجارح على (المِخْلَبِ) ، و (حَرَدٌ يَحْرُدُ حَرْدًا) أي : (قَصْدٌ) على (قَصْدٌ يَقْصِدُ قَصْدًا) ، و (حَرِدٌ يَحْرُدُ حَرْدًا) على (غَضِبٌ يَغْضَبُ غَضْبًا) ، و (العَجْمِ) وهو (العَضُّ والمَضْغُ) على (العَضُّ) ، و (العَجْمِ) على (التَّوْبَى) ، و (أدَلَيْتُ الدَّلْوُ) على (أَرْسَلْتُهَا) ، و (دَلَوْتُهَا) على (جَدَّبْتُهَا) ، و (الضَّرُّ) على (السُّقْمِ) ، و (فَادٌ يَفِيدُ) إذا تبخرت في مشيته على (مَاسٌ يَمِيسُ) ، و (فَادٌ يَفُودُ) إذا هلك على (مَاتَ يَمُوتُ) ، و (النِّفَاقُ) على (الخِدَاعِ)^(٢).

وقول ابن برِّي : « فبهذا تعلم صحة قول مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ (الضَّرُّ والضَّرُّ) ولم يجعلهما بمعنى »^(٣) ، من هؤلاء أبو بكر الزبيدي حيث ذكر أنهم يقولون : (ضَرٌّ وَنَفْعٌ) ، والصحيح (ضَرٌّ وَنَفْعٌ) ، وأما (الضَّرُّ) فهو (السُّقْمُ)^(٤).

والحمل على النظير مذكورٌ في كتب اللغة^(٥) ، ذلك أنه قسم من أقسام القياس^(٦) ، وهو كذلك نوعٌ من أنواع العلة^(٧) ، قال ابن جني : « وإذا جاز أن يُجْرَى الشيء مُجْرَى نقيضه فإجراؤه

(١) تنقيح اللسان ٣٣٧ .

(٢) انظر : المرجع السابق ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٣) اللسان و التاج (وسط) .

(٤) انظر : لحن العامة ١٢٤ .

(٥) انظر : الحصائص ١ / ١٩٧ ، ٢ / ٣١١ ، ٣٨٩ ، مغني اللبيب ٢ / ٦٧٤ - ٦٨٢ .

(٦) انظر : الإصباح ١٩٢ ، ٢٠٣ - ٢٠٧ .

(٧) انظر : الإصباح ٢٢٨ ، ٢٣١ .

مُجَرَى نظيره أسوغ^(١).

وقد حمل سيبويه بعض الأبنية على بعض لانفاقها في المعنى^(٢)، قال : « والعرب مما ينون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد^(٣) ».

(١) المختص ١ / ٥٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٤ / ٦ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٢ .

٣- (تماثل الفاء والعين) .

قال الجوهري : (الدَّدَن) : اللهور واللعب ، و (الدَّدَان) : الرَّجُلُ لا غَنَاءَ عنده ، والسيف الكهام ، قال : ولم توجد الفاء والعين من جنس واحد بلا فاصلة بينهما ، وهما متحركتان إلا في هاتين الكلمتين^(١) .

قال ابن برِّي : لم يجرى ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا (دَدَن) و (دَدَان) ، قال : وذكر غيره (البَّير)^(٢) ، وقيل : (البَّير) أعجمي^(٣) ، وقيل : عربي وافق الأعجمي ، وقد جاء مع الفصل نحو : (كَوَكَّب)^(٤) و (سَوَسَن)^(٥) و (دَيَدَن)^(٦) و (سَيَسَبَان)^(٧) ،^(٨) كما ذكر ابن برِّي مما جاءت فاؤه وعينه من موضع واحد بلا فصل (أَوَّل)^(٩) ، ومع الفصل (أَبْتَم)^(١٠) .

رأي ابن برِّي :

جاءت الفاء والعين من موضع واحدٍ بفصلٍ وبلا فصلٍ .

(١) انظر : الصحاح ٥ / ٢١١٢ .

(٢) هو الفرائق ويقال له : البريد حيوانٌ يُعادي الأسد أي : يعدو معه ؛ لِيُتَدْرَبَهُ ، ولا يكون إلا بأرض الحبشة . انظر : الصحاح ٢ / ٥٨٤ ، المحكم ١١ / ٢١٦ ، المغرب ٦٢ ، اللسان (بير) ، قصد السبيل ١ / ٢٥٣ ، التاج (بير) .

(٣) ذكر ذلك كُرَّاح في المنتخب ٢ / ٥٥٨ .

(٤) وزنه عند ابن برِّي (فَوَعَل) ، الكوكب يأتي لعدة معانٍ ، منها : الكوكب معروفٌ من كواكب السماء ، ويصاح في سواد العين ، والماء ، والسيف ، وسيد القوم ، ونبات معروف . انظر : تهذيب اللغة ١٠ / ٤٠٢ - ٤٠٣ ، اللسان (كوكب) .

(٥) وزنه عند ابن برِّي (فَوَعَل) ، وهو نباتٌ هرمض الورق ، ليس له رائحة ، تنطير به العرب . انظر : المحكم ٨ / ٢٧٥ ، اللسان (سوسن) ، قصد السبيل ٢ / ١٦٨ .

(٦) وزنه (فَيَعَل) ، وهو الدَّابُّ والعادة . انظر : الجمهرة ٢ / ١١٧١ ، اللسان (ددن) .

(٧) وزنه (فَيَعَلَان) ، وهو ضَرْبٌ من الشجر . انظر : الجمهرة ٣ / ١٢٣٥ ، المحكم ٨ / ٢٨٠ ، اللسان (سبب) ، قصد السبيل ٢ / ١٧٥ .

(٨) اللسان والتاج (ددن) .

(٩) انظر : اللسان (وأل) ، ويكون وزنه عند ابن برِّي على هذا (أَفَعَل) ، وسيأتي الحديث عنه في مسألة (٢٧ - مجيء [أَفَعَل] فاؤه وعينه من جنسٍ واحدٍ) .

(١٠) انظر : اللسان (بيم) والتاج (بيم) ، ويكون وزنه عند ابن برِّي على هذا (أَفَعَل) ، وهو اسم موضع . انظر : معجم البلدان ١ / ١٠١ ، وسيأتي الحديث عنه في مسألة (٥٧ - [أَفَعَل]) .

يستثقل تماثل أصليين في كلمة واحدة^(١) ، والتماثل في الكلمة الثلاثية إذا كان بين الفاء والعين لا يقع في أبنية الأفعال في شيء من كلامهم ، وإنما جاء في أسماء قليلة^(٢) ، وهو نوعان :

أولاً : أن يكون ذلك بلا فاصل بينهما^(٣) ، وذلك نحو : (دَدَن) و (بَيْر) و (أول) و (بَيْن)^(٤) ، وهو شاذ لا يقاس عليه^(٥) ، ولا يؤخذ به لقلته^(٦) ، والمعتبر الحمل على الأكثر^(٧) .

والتمس ابن جني لتماثل الفاء والعين في (أول) وجهاً وهو أن الابتداء وقع بالهمزة ، وزيادة على ذلك أَدْعِمَتُ الواو في الواو فلم يظهر الثقل الحادث من تماثلهما^(٨) .

وما ذكره ابن برّي من أن غير الجوهري ذكر مما جاء فاؤه وعينه من جنس واحد من غير فصل (البير) قال ابن حجر : إن سيويه ذكره^(٩) ، ولم أجده في الكتاب .

وقول ابن برّي في تعقبه الجوهري : وذكر غيره (البير) ، يمكن أن يلتبس للجوهري العذر بأنه أراد ما جاءت فيه الفاء والعين من جنس واحد ، وهما متجاورتان مع تحركهما ، وقد صرح الجوهري بذلك كما سبق بيانه ، وأشار إليه ابن عقيل^(١٠) ، كما أن بعض العلماء ذكر أن (البير) اسم

(١) انظر : تسهيل الفوائد ٢٩١ ، المساعد ٤ / ١٩ ، المهر ٢ / ٤٢ .

(٢) انظر : المسائل الحلييات ١٣٥ - ١٣٦ .

(٣) انظر : المسائل الحلييات ١٣٥ ، التعريف بضروري قواعد التصريف ٥٩ .

(٤) اسم موضع أو بلدة . انظر : المنتخب لكراع ٢ / ٥٥٨ ، سر الصناعة ٢ / ٧٢٩ ، المنصف ٢ / ١٨٣ ، معجم البلدان ٥ / ٥١٨ - ٥١٩ .

(٥) انظر : سر الصناعة ٢ / ٧٢٩ ، ٨٢٠ ، المنصف ١ / ١١٦ ، ١٨٣ ، المقتصد في شرح التكملة ٢ / ٨٧٦ ، حاشية ابن برّي على المعرّب ٣٢ .

(٦) انظر : المسائل الحلييات ٣٦٤ ، المنصف ١ / ١١٦ ، المتع ١ / ٢٣٤ ، ٢٧٨ .

(٧) انظر : شرح التكملة للعكبري ٢٧٣ - ب .

(٨) انظر : سر الصناعة ٢ / ٨٢٠ .

(٩) انظر : فتح الباري ٧ / ٤٩٠ .

(١٠) انظر : المساعد ٤ / ٢٢ .

أعجمي ، والعرب ربما ألحقت الكلمة المعربة بأبنية كلامها وربما لم تلحقها^(١)، قال ابن جنى : « فأما الأسماء الأعجمية ففي حكم الحروف في امتناعها من التصريف والاشتقاق ؛ لأنها ليست من اللغة العربية »^(٢).

ثانياً : أن تتماثل الفاء والعين مع الفصل بينهما^(٣) ، وقد ذكر ابن برّي على ذلك عدداً من الأمثلة التي سبق إيرادها ، ومنها (بَبَانٌ)^(٤) على قول^(٥) ، وهذا أكثر مما تَمَثَّلَتْ فَاؤُهُ وعينه مع تجاوزهما^(٦) ، قال ابن جنى : « فالفاء والعين لا يكونان من لفظ واحد إلا شاذاً ، لا سيما إذا توالتا ولم يفصل بينهما ، فأما (كَوَكَّب) و (أَبْنِيم) و (دَوْدَرِي)^(٧) فقد فُصِّلَ بينهما »^(٨).

(١) انظر : الكتاب ٣/٤ ، الأصول ٣/٢٢٣ ، تكملة إصلاح ما تفلط فيه العامة ٢١١ ، حواشي ابن برّي وابن ظفر على درة الفواص ١٦٦ ، ارتشاف الضرب ١/١٤٦ ، المزهر ١/٢٦٩ ، وسيأتي حديثٌ مستقلٌ عن إلحاق الكلمة المعربة بأوزان العرب وعدم إلحاقها في مسألة (٩٠ - التضيير للإلحاق) .

(٢) المنصف ١/١٢٧ ، وانظر : ١٤٧ ، التمام ٢٤٣ .

(٣) انظر : المسائل الخليات ١٣٥ ، التعريف بضروري قواعد التصريف ٥٩ .

(٤) ورد في كلمة لعمر - رضي الله عنه - هي : « لئن عشتُ إلى قابل لألحقنُ آخرَ الناس بأولهم ، حتى يكونوا بيَّاناً » أي : ضرباً واحداً في العطاء . انظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٣/٢٦٨ ، المنتخب لكرّاع ٢/٥٥٨ ، تهذيب اللغة ١٥/٥٩٢ ، الصحاح ١/٩٠ ، الفائق ١/٧١ ، النهاية ١/٩١ ، قصد السبيل ١/٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٥) سيأتي الحديث عن وزن (بَبَان) في المسألة (٦٣ - فَعَالٌ) .

(٦) انظر : تسهيل الفوائد ٢٩١ - ٢٩٢ ، المساعد ٤/٢١ - ٢٢ .

(٧) هو العظوم الخمصيتين . انظر : اللسان (ددر) .

(٨) سر الصناعة ٢/٨٢٠ .

٤ - (وقوع ثلاثة أحرفٍ متماثلةٍ آخر الكلمة) .

نقل الجوهري عن الأصمعي أنه يُقالُ : أَحَوَوِي الفرسُ يَحَوَوِي أَحَوِوَاءً ، من (الحَوَوِ) وهي حمرةٌ تضرب إلى السواد^(١) .

قال ابنُ بَرِّي : « في بعض النسخ (أَحَوَوِي) - بالتشديد - ، وهو غلط ، قال : وقد أجمعوا على أنه لم يَجِئ في كلامهم فِعْلٌ في آخره ثلاثة أحرفٍ من جنسٍ واحدٍ إلا حرفٍ واحدٍ وهو (اَبْيَضُّ) ؛ وأنشدوا^(٢) :

... فَأَلزَمِي الحُصَّ وأخْفِضِي تَبْيِضِي^(٣) .^(٤)

رأى ابنُ بَرِّي :

لم يأتِ فِعْلٌ في آخره ثلاثة أحرفٍ من جنسٍ واحدٍ إلا (اَبْيَضُّ) .

المناقشة :

اِخْتَلَفَ في جواز مجيء ثلاث لآماتٍ مترادفةٍ من جنسٍ واحدٍ في كلمةٍ واحدةٍ ، وذلك على قولين :

١- ذكر أبو عثمان المازني أنه لم يُوجَد في الكلام ثلاث لآماتٍ مترادفةٍ على الاتفاق^(٥) ، وهو مذهب ابنِ بَرِّي .

٢- ذهب بعض العلماء إلى جواز ذلك ، فأجازوا أن يُبنى من (ضَرَبَ) مثل (فَرَزَدَقَ) فَيُقَالُ : (ضَرَبَبَ) : مُحْتَجِّينَ بقول رؤبة :

(١) انظر : الصحاح ٦/٢٣٢٢ .

(٢) لم أقف على اسم قائله .

(٣) عَجَزَيْتَ من بحر الحفيف ، وصدده :

إِنَّ شَكْلِي وَإِنَّ شَكْلَكَ شَتِي

و (الحُصَّ) : بيتٌ من شجرٍ أو قصبٍ ، و (الحَفِضُّ) : الدُّعَةُ ، ولينُ العيشِ وسَعَتُهُ .

انظر البيت فيما يأتي : سر الصناعة ١/٢١٤ ، الصحاح ٣/١٠٧٤ ، أمالي ابنِ الشجري ١/٣٣٦ ، ضرائر الشعر ٥٥ .

الشاهد عند ابنِ بَرِّي : أنه لم يأتِ فِعْلٌ في آخره ثلاثة أحرفٍ متماثلةٍ إلا في (اَبْيَضُّ) .

(٤) اللسان و التاج (حوا) .

(٥) انظر : المحكم ٧/٢٤١ ، اللسان (جذب) .

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدِّيًّا^(١)

والراجع - فيما يظهر - أنه لم يُوجَدْ في الكلام ثلاث لامات مترادفة على الاتفاق ، وما ورد من ذلك فإنما ورد ضرورة لإقامة وزن^(٢) ، وقد ذكر ابن عصفور أنهم قد يزيدون حرفاً في الكلمة على طريق التوهم ، ومن الكلمات التي ذكرها (تَبْيِضِي) ، قال : « كَثُرَ (تَبْيِضِي) عنده ، حتى توهم أنها (تَفْعَل) ، فزاد فيها ضاداً ، وهذا من القلة والندور بحيث لا يقاس عليه »^(٣) .

وقول ابن بُرِّي : « وقد أجمعوا على أنه لم يجئ في كلامهم فعلٌ في آخره ثلاثة أحرف من جنس واحد إلا حرف واحد وهو (اَبْيَضُ) » ، يُستدرك عليه أنه جاء (اذْهَمَمَ) ، قال الراجز^(٤) :

لَكِنْ رَعِينُ الْقِنَعِ حَيْثُ اذْهَمَمًا^(٥)

قال ابن بُرِّي : على أن قوله : (تَبْيِضِي) أشبه من قوله : (اذْهَمَمًا) ؛ لأن مع الفعل في (تَبْيِضِي) الياء التي هي ضمير الفاعل ، والضمير الموجود في اللفظ لا يئتي مع الفعل إلا والفعل على أصل بنائه الذي أريد به ، والزيادة لا تكاد تعترض بينهما ، نحو : (ضَرَبْتُ) و (قَلْتُ) إلا أن تكون الزيادة مَصْرُوعَةً في نفس المثال غير منفكة في التقدير منه ، نحو : سَلَقَيْتُ^(٦) .

وعلى هذا فقد أصاب ابن بُرِّي في قوله : (إِنَّ (اَحْوَى) - بالتشديد - غلطٌ) ؛ وذلك لأنه لا يُقَاس على ماورد من مجيء ثلاث لامات متماثلة في آخر الكلمة .

(١) من الرجز ، و (الجذْبُ) : المَحَلُّ تَقِيضُ الحِصْبِ .

انظر البيت فيما يأتي : الكتاب ١٧٠/٤ ، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٣٧٧/٢ ، المحكم ٢٤١/٧ .

(٢) انظر : الحجة ٣٦٠/٢ - ٣٦١ ، سر الصناعة ٢١٤/١ ، المحكم ٢٤١/٧ ، اللسان (جذب) .

(٣) ضرائر الشعر ٥٥ - ٥٦ .

(٤) لم أقف على اسمه .

(٥) من الرجز ، و (القِنَعُ) : حَفْضٌ مِنَ الْأَرْضِ لَهُ حِوَالِبٌ يَحْتَقِنُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعُشْبُ ، و (اذْهَمَمَ) : اسْوَدَّ مِنْ شِدَّةِ الحُضْرَةِ مِنَ الرِّيِّ .

انظر البيت فيما يأتي : المحكم ٢٤٢/٧ ، اللسان (جذب) .

(٦) انظر : المحكم ٢٤١/٧ ، اللسان (جذب) .

القلب المكاني

٥ - (قلب [فَعَل] إلى [عَفَل]) .

ذكر الجوهري (القَاه) وهو الطاعة في فصل (قوه)^(١)، فقال ابن برّي : « (قَاه) أصله (قِيَه) ، وهو مقلوبٌ من (يَقِه) ، بدليل قولهم : (اسْتَيْقَهَ) الرجلُ إذا أطاع ، فكان صوابه أن يقول الجوهري في الترجمة (قيه) ، وحجة الجوهري أنه يقال : (الوَقَه) بمعنى (القَاه) ، وهو الطاعة ، وقد (وَقِهْتُ) ، فهذا يدل على أنه من الواو »^(٢).

وأنشد الجوهري قول المخيل :

وَرَدُّوا صُدُورَ الخَيْلِ حَتَّى تَهْنَهُوا إِلَى ذِي النُّهَى وَاسْتَيْقَهُوا لَلْمُحَلِّمِ^(٣)

قال الجوهري : « وهو مقلوبٌ ، لأنه قدّم الياء على القاف وكانت القاف قبلها »^(٤).

قال ابن برّي : « وقيل : إن المقلوب هو (القَاه) دون (اسْتَيْقَهُوا) »^(٥).

قال الجوهري : « (الوَقَه) : الطاعة ، مقلوبٌ من (القَاه) ، وقد (وَقِهْتُ) ، و (أَيْقَهْتُ) ، و (اسْتَيْقَهْتُ) »^(٦).

قال ابن برّي : « الصواب عندي أن (القَاه) مقلوبٌ من (الوَقَه) ؛ بدلالة قولهم : (وَقِهْتُ) ، و (اسْتَيْقَهْتُ) ومثل (الوَقَه) و (القَاه) : (الوَجَه) و (الجَاه) في القلب »^(٧).

(١) انظر : الصحاح ٢٢٤٥/٦ - ٢٢٤٦.

(٢) اللسان والتاج (قيه) .

(٣) من الطويل . (نهنوها) : كَفَرُوا وَأَنْزَجَرُوا .

انظر البيت فيما يأتي : غرب الحديث لأبي عبيد ١١٧/٣ ، البارح ٨٥ ، تهذيب اللغة ٣٤١/٦ ، معجم مقاييس اللغة ٦ / ١٥٧ ، المحكم ٢٦٣/٤ ، المخصص ١٧/٣ ، الفائق ٢٣٨/٣ .

(٤) الصحاح ٢٢٤٦/٦ .

(٥) اللسان والتاج (قاه) .

(٦) الصحاح ٢٢٥٦/٦ .

(٧) اللسان والتاج (وقه) .

رأي ابن بري :

(الْقَاهُ) مقلوبٌ من (الْيَقَهْ) ، أو (الْوَقَهْ) ، أما (اسْتَيْقَهُوا) فقد قيل : لأنه ليس مقلوباً .

المناقشة :

اختلف العلماء في (الْقَاهِ) أهو أصلٌ للـ(يَقَهْ) أو (الْوَقَهْ) أم مقلوبٌ منهما ؟ ، وذلك على

قولين :

١- ذهب أبو عبيد إلى أن أصل (الْقَاهِ) (الْقَيْهُ) ، وأنه أصلٌ بذاته غير مقلوب ؛ ولذلك جعل (اسْتَيْقَهُوا) مقلوباً من (اسْتَيْقَهُوا)^(١) ، وعلى هذا فوزن (قَاهِ) عنده (فَعَلٌ) ، و (اسْتَيْقَهُوا) (اسْتَعْفَلُوا) .

٢- ذهب ابن الأعرابي ، والجوهري إلى أن أصل (الْقَاهِ) (الْقَوَهْ) ، وأنه أصلٌ بذاته ، و (الْوَقَهْ) مقلوبٌ منه ، وكذلك (اسْتَيْقَهُوا) ، والياء فيها منقلبة عن الواو^(٢) ، وعلى هذا فوزن (قَاهِ) (فَعَلٌ) ، و (اسْتَيْقَهُوا) (اسْتَعْفَلُوا) .

٣- ذهب ابن بري إلى أن (الْقَاهِ) يحتمل وجهين :

أ- أنه من (الْيَقَهْ) ، وعلى هذا فهو يائيٌ ، ووزنه (عَفَلٌ) .

ب- أنه من (الْوَقَهْ) ، وعلى هذا فهو واويٌ ، ووزنه (عَفَلٌ) .

والذي يظهر أن (الْقَاهِ) مشتركٌ بين الواو والياء ؛ لأنه كما يقال : (أَيْقَهْ) ، و (اسْتَيْقَهْ)^(٣) يقالُ - أيضاً - : (وَقَهْ يَقَهْ وَيَوْقَهْ يُقَاهَا ، والْوَقَهْ)^(٤) .

وعلى هذا فالـ(قَاهِ) مقلوبٌ من (الْيَقَهْ) أو من (الْوَقَهْ) ؛ وذلك لأن كلا من (الْيَقَهْ)

(١) انظر : غرب الحديث لأبي عبيد ١١٧/٣ ، تهذيب اللغة ٣٤١/٦ ، الفائق ٢٣٧/٣ .

(٢) انظر : الصحاح ٢٢٤٦/٦ ، ٢٢٥٦ ، الفائق ٢٣٨/٣ .

(٣) انظر : البارع ٨٥ ، الأفعال لابن القسوطية ١٧٥ ، تهذيب اللغة ٣٤١/٦ - ٣٤٢ ، الصحاح ٢٢٤٦/٦ ، ٢٢٥٦ ، المحكم ٤ / ٢٦٣ ، الأفعال للسرقسطي ٢٩٩/٤ ، الأفعال لابن القطاع ٣٨٦/٣ ، الفائق ٢٣٧/٣ .

(٤) انظر : معجم مقاييس اللغة ١٣١/٦ ، ١٥٧ ، الصحاح ٢٢٥٦/٦ ، الفائق ٢٣٨/٣ .

و (الْوَقْه) قد ذكر له العلماء له مصدراً ، فقد نقل ابن فارس في مصدر (اليَقْه) أنه يُقَال : (أَيَقَهَ يُوقَهُ إِيقَاهًا) (١) ، وقال ابن القطاع في مصدر (الْوَقْه) : « وَوَقَّهَ وَقَّهًا : أَطَاعَ » (٢) ، والمقلوب لا مصدر له (٣) ، أما (الْقَاهُ) فلم أجد له مصدراً .

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة ١٥٧/٦ .

(٢) الأفعال ٣٢٨/٣ .

(٣) انظر : المختصر ٨/٨ .

٦ - (قلب [أفعل] إلى [أعقل]) .

قال الجوهري : « (الوَرَلُ) : دابةٌ مثل الضَّبِّ ، والجمع (وِرْلَان) ، و (أَرُوْلُ) بالهمزة^(١) .

قال ابن بُرِّي : « (أَرُوْلُ) مقلوبٌ من (أَوْرُلُ) ، وَقَلِبْتَ الواو همزةً لانضمامها^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

(أَرُوْلُ) مقلوبٌ من (أَوْرُلُ) .

الناقشة :

أولاً : ما ذكره ابن بُرِّي من أن (أَرُوْلًا) مقلوبٌ من (أَوْرُلِ) لم أجد من سبقه إليه ، والقلب في هذه الكلمة ظاهرٌ ، وأمارته - فيما يظهر - وجودُ أمثلةٍ اشتقاقها واشتقاقُ (أَوْرُلِ) واحدٌ ، وهي (الوَرَلُ) ، و (الوَرَلَةُ) ، و (الوِرْلَانُ)^(٣) ، ومن أدلة القلب المكاني وجودُ أمثلةٍ يكون اشتقاقها واشتقاقُ ذلك المقلوب واحدًا^(٤) ، ويُعبَّرُ عنه - أيضًا - بكون أحد التاليفين فائقًا للآخر ببعض وجوه التصريف^(٥) .

ومثل (أَرُوْلِ) في إعلالها بعد القلب المكاني (آرَامُ) فإن أصلها (أَرَامُ) على وزن (أفعالِ) ، فَقُدِّمَتِ العينُ التي هي الهمزة على الفاء التي هي الراء فصارت (آرَامًا) على وزن (أفعالِ) ، ثم قَلِبْتَ الهمزة الثانية ألفًا لسكونها ووقوعها بعد فتحةٍ تخفيفًا وجوبًا^(٦) .

ثانيًا : أما قلبُ الواو المضمومة همزةً فإنه قياسٌ مُطَرِّدٌ ، وهو من الإبدال الجائز ، قال أبو علي الفارسي : « وكلُّ واوٍ مضمومةٍ فلك أن تقلبها همزةً إلا أن تكون الضمة للإعراب أو لالتقاء

(١) الصحاح ١٨٤١/٥ .

(٢) اللسان والتاج (وِرل) .

(٣) انظر : اللسان (وِرل) .

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٣/١ ، شرح الشافية لركن الدين ٢٧٩ ، شرح الشافية لليزدي ٢٣/١ - ٢٤ ، شرح الشافية للجاربردي ٤٢ - ٤٦ ، مجموعة شروح الشافية ٢١/١ - ٢٣ ، ١٠/٢ - ١١ .

(٥) انظر : بغية الطالب ٧ - ٨ .

(٦) انظر : مجموعة شروح الشافية ١١/٢ .

الساكنين ،^(١) وذلك نحو : (أدْوِر) ، و (أثْوِب) ، و علة القلب أن الواو مُقَدَّرَةٌ بضمحتين فإذا ضُمَّتْ صارت ثلاثاً ، واجتماعُ هذه الأشياء مستثقلٌ فَعُدِلَ عنها إلى ما لا يُقَدَّرُ هذا التقدير ، وذلك هو الهمزة فإنها غير مُقَدَّرَةٌ بضمحتين ، ولأن الواو من الشفتين ، ومخرج الهمزة يقابلها ، وهو أول الحلقوم ، ومخرج الواو آخر المخارج ، فكانت بينهما مشابهة ، ولم يلزم قلبها لأن الثقل لم يتناه^(٢).

(١) التكملة ٥٧٢ ، وانظر في هذه المسألة : المنصف ٢١٢/١ .

(٢) انظر : شرح التكملة للمكبري ١٢٩٠ .

٧ - (قلب [تَفْعُولٍ] إلى [تَعْفُولٍ] و [فِعْعُولٍ] إلى [عَيْفُولٍ]) .

قال ابن بَرِّي : إن الجوهري ذكر أنه يُقال : (هِيرَتْ الحُرْفَ فَتَهَيَّرَ) لغة في (هَوَّرَتْه قَتَهَوَّرَ) ، وقال : إنه أسقطَ ذكر (تَهَيَّوَّرَ) للرملة الذي ينهار ؛ لأنه يحتاج فيه فَضْلَ صِنْعَةٍ من جهة العربية ، ووزنه (تَفْعُولٌ) ، والأصل فيه (تَهَيَّوَّرَ) ، فَقُدِّمَتْ الياء التي هي عينٌ إلى موضع الفاء فصار (تَهَيَّوَّرَا) ، هذا إن جعلته من (تَهَيَّرَ الحُرْفَ) ، وإن جعلته من (تَهَوَّرَ) كان وزنه (فِعْعُولًا) لا (تَفْعُولًا) ، ويكون من مقلوب العين إلى موضع الفاء ، والتقدير فيه بعد القلب (وَيَهَيَّوَّرَ) ، ثم قَلِبَتْ الواو تاءً كما في (تَيَّقُوْرٍ)^(١) ، وأصله (وَيَقُوْرٌ) من (الوَقَارُ) ، وكثيراً ما تبدل التاء من الواو نحو : (تَرَاثٍ) ، و (تُجَاهٍ) ، و (تُخْمَةٌ) ، و (تُقَى) ، و (تُقَاةٌ)^(٢) .

رأي ابن بَرِّي :

أصل (تَهَيَّوَّرَ) (تَهَيَّوَّرَ) ، وهو محتمل وجهين :

١- أن يكون (تَفْعُولًا) من (تَهَيَّرَ) ثم قُدِّمَتْ العين إلى موضع الفاء فصار (تَعْفُولًا) .

٢- أن يكون (فِعْعُولًا) من (تَهَوَّرَ) ثم قُدِّمَتْ العين إلى موضع الفاء فصار (عَيْفُولًا) ، ويكون أصل التاء واوًا لكنها قَلِبَتْ .

المناقشة :

ذكر العلماء أن (تَهَيَّوَّرًا) يحتمل ثلاثة أوجه :

١- ذهب الأزهري ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، وتبعهم ابن سيده ، وابن بَرِّي إلى أنه يحتمل أن يكون وزنه (فِعْعُولًا) من (تَهَوَّرَ الحُرْفَ) ، والقياس فيها قبل التغيير (هَيَّوَّرَ) ، فَقُدِّمَتْ العين وياء (فِعْعُولٍ) إلى ما قبل الفاء فصارت (وَيَهَيَّوَّرَا) ، ثم أُبْدِلَتْ الواو التي هي عينٌ مُقَدِّمَةً قبل الياء تاءً فصارت (تَهَيَّوَّرَا) فوزنها على لفظها الآن (عَيْفُولٌ)^(٣) .

(١) من الوَقَارِ .

(٢) انظر : التنبيه والإيضاح ٢٢٩/٢ - ٢٣٠ .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ٦/٢٣٤ ، الحجة للفارسي ٤/٢٢٨ ، الخصائص ٢/٧٩ - ٨٠ ، المغنصص ١٠/١٣٤ .

٢- ذهب بعض العلماء منهم أبو علي الفارسي ، وابن جنبي ، وابن سيده إلى أنه يجوز أن يكون وزنه (تَفْعُولًا) ، وحيث أنه يحتمل وجهين :

أ- إن كان من الواو فيكون أصله (تَهْوُورًا) فُقَدِمَتِ العَيْنُ عَلَى الفَاءِ فَصَارَ وَزْنَهُ (تَعْفُولًا) ، وآل اللفظ به إلى (تَوْهُورٍ) ، فَأَبْدَلَتِ الواو التي هي عَيْنٌ مُقَدِّمَةٌ يَاءً فَصَارَتْ (تَيْهُورًا) .

ب- إن كان من الياء فأصله (تَهْيُورٌ) ، ثُمَّ قُدِّمَتِ العَيْنُ التي هي الياء عَلَى الفَاءِ فَصَارَ (تَيْهُورًا)^(١) ، وقد ذكر ابنُ بَرِّي هذا الوجه متابعاً فيه أبا علي الفارسي وابن جنبي .

٣- قال ابنُ جنبي : ويجوز فيه عندي وجهٌ ثالثٌ ، وهو أن يكون في الأصل (يَعْفُولًا) ، فيكون أصله (يَهْوُورًا) ، ثُمَّ قُدِّمَتِ العَيْنُ إلى صدر الكلمة فصارت (وَيَهْوُورًا) عَلَى وزن (عَيْفُولٍ) ، ثُمَّ أَبْدَلَتِ الواو التي هي عَيْنٌ مُقَدِّمَةٌ تَاءً فَصَارَتْ (تَيْهُورًا)^(٢) ، وقد ذكر ابنُ بَرِّي هذا الوجه متابعاً فيه ابنُ جنبي .

والذي يظهر أن أصله (تَهْيُورٌ) ، ثُمَّ قُدِّمَتِ العَيْنُ التي هي الياء عَلَى الفَاءِ فَصَارَ (تَيْهُورًا) ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١- أنه حُكِيَ عَنِ العَرَبِ : (هَارَ الحُرْفُ يَهْيُرُ)^(٣) ، و (تَهْوَرُ) ، و (تَهْيِرُ)^(٤) ، قَالَ ابنُ السكيت : وَيُقَالُ : قَدْ تَهْيِرَ الحُرْفُ ، وَأَكْثَرُهُمْ : تَهْوَرُ الحُرْفُ^(٥) .

٢- أن فِي حَمَلِهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الياءِ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا القَلْبُ مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ ، وَحَمَلُ الكَلِمَةِ عَلَى ظَاهِرِهَا أَوْلَى مَا أَمَكُنُ^(٦) .

(١) انظر : الحجة للفارسي ٢٢٨/٤ ، الخصائص ٧٩/٢ - ٨٠ ، المخصص ١٣٤/١٠ .

(٢) انظر : الخصائص ٨١/٢ .

(٣) انظر : الخصائص ٨١/٢ ، البحر المحيط ٤٨٨/٥ ، الدر المنصور ١٢٦/٦ .

(٤) انظر : الصحاح ٨٥٦/٢ ، مشكل إهراب القرآن ٣٣٦/١ ، المحكم ٢٧٤/٤ ، ٣٠٠ ، الثيبان ٦٦١/٢ ، اللسان والتاج (هور) و (هير) .

(٥) إصلاح المنطق ١٣٧ .

(٦) انظر : الخصائص ٨٢/٢ .

٣- أن إبدال التاء من الواو في هذه المواضع غير مُطَرِّد^(١).

٤- أن إبدال الياء من الواو في الوجه الأول من القول الثاني ليس له ما يوجبه ، وذلك أن ابن جنبي قاسه على إبدال الياء من الواو في (أَيْتَقِي) ، وذلك أن أصلها (أُنُوَقَّ) ، ثم نُقِلَتْ إلى (أُوْتَقِي) ، ثم نُقِلَتْ تَقْدِيرًا إلى (أَيْتَقِي)^(٢) ، وقد قال أبو علي الفارسي عن إبدال الياء من الواو في (أَيْتَقِي) : « ليس في (أَيْتَقِي) شيءٌ يوجب قلب الواو ياءً كما في (قَيْلَ) وأشباهه ، لكنه قَلِبَ قَلْبًا »^(٣).

(١) انظر : المقتصد ٢/٨٨٧ - ٨٨٨ ، شرح المفصل ١٠/٣٦ - ٣٩ ، المتع ١/٣٨٣ - ٣٨٤ ، شرح الشافية للرضي ٣/٨١ .

(٢) انظر : الحصائص ٢/٨٠ - ٨١ .

(٣) التعليقة ٣/٣١٩ .

٨ - (قلب [مَفْعَل] إلى [مَعْفَل]) .

ذكر الجوهري (مَلَأَ) في فصل (ملك)^(١).

قال ابن بُرِّي : « (مَلَأَ) مقلوبٌ من (مَأَلَّ) ، و (مَأَلَّ) وزنه (مَفْعَلٌ) في الأصل من (الأَلَوُك) ، قال : وحقُّه أن يذكَّره في فصل (أَلَّ) لا في فصل (ملك) »^(٢).

وقال ابن بُرِّي - أيضاً - : « و (أَلِكْنِي) من (أَلَّ) إذا (أُرْسَلَ) ، وأصله (أَلِكْنِي) ، ثم أُخْرَتِ الهمزة بعد اللام فصار (أَلِكْنِي) ، ثم خَفَّفَتِ الهمزة بأن نُقِلَت حركتها على اللام ، وَحُدِفَتِ كما فُعِلَ بِ(مَلَّ) ، وأصله (مَأَلَّ) ثم (مَلَأَ) ، ثم (مَلَّ) ، قال : وحقُّ هذا أن يكون في فصل (أَلَّ) لا فصل (لوك) »^(٣).

رأي ابن بُرِّي :

(مَلَأَ) مقلوبٌ من (مَأَلَّ) ، و (أَلِكْنِي) مقلوبٌ من (أَلِكْنِي) .

المنافسة :

اختلف العلماء في (مَلَأَ) على النحو الآتي :

١ - ذهب الكسائي ، وابن السكيت ، وابن الأثير ، وتبعهم كثيرٌ من العلماء إلى أن (مَلَأَ) مقلوبٌ من (مَأَلَّ) ، وهو عندهم مشتقٌ من (أَلَّ) أي : (أُرْسَلَ) ، فقاؤه همزة ، وعينه لام^(٤) ، وهو مذهب ابن بُرِّي .

٢ - ذهب أبو عبيد ، وتبعه ابنُ جنِّي إلى أن (مَلَأَ) مشتقٌ من (لَأَّ) ، والميم زائدة ،

(١) انظر : الصحاح ١٦١١/٤ .

(٢) اللسان (ملك) .

(٣) اللسان والتاج (لوك) .

(٤) انظر : الزاهر ٢٥٥/٢ ، التعليقة ٨٣/٥ ، الأزهية ٢٥٢ ، المقتصد في شرح التكملة ٨٢٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٥/٣ ، سفر السعادة ٢٢١/٢ ، شرح الشافية للرضي ٣٤٦/٢ ، البسيط ٧٣١/٢ - ٧٣٢ ، مجموعة شروح الشافية ٢٠٨/١ ، ١٤٥/٢ ، الدر المصون ٢٥٠/١ ، الصافية ٣٩٣ ، الأشباه والنظائر ٦٩/٨ .

فيكون وزنه (مَفْعَلٌ) ^(١)، ولا قلب فيه على هذا .

٣- ذهب ابن كيسان إلى أن (مَلَأَك) مشتق من (ملك) ، والهمزة زائدة ، فيكون وزن (مَلَأَك) (فَعَالٌ) ^(٢)، ولا قلب فيه على هذا الرأي .

والراجع - فيما يظهر - أن (مَلَأَك) مشتق من (لَأَك) ، والميم زائدة ، فيكون وزنه (مَفْعَلٌ) ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي

١- أن العرب قالوا : (أَلَكَيْتِي) على وزن (أَفْلَيْتِي) ، ولم نرهم استعملوا الفعل بتقديم الهمزة ، وقالوا : في الجمع (مَلَائِكَةٌ) على وزن (مَفَاعِلَةٌ) ، ولم يقولوا : (مَالِكَةٌ) ، وقالوا : (مَلَأَك) ، ولم يقولوا : (مَالِك) ، وعلى هذا فلا وجه لجعل (أَلَك) أصلاً لـ (لَأَك) ؛ لأجل أنهم قالوا : (أَلَوَكَةٌ) ، و (مَالِكَةٌ) ، و (استَأَلَك) ^(٣).

٢- أن القلب وإن كان كثيراً في كلامهم إلا أنه متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها فلا ينبغي العدول بها عن ذلك ، وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها كان ذلك اضطراراً لا اختياراً ^(٤)، فالقول : إن (لَأَك) أصلٌ فيه سلامة من ارتكاب القلب ^(٥).

٣- أما قول ابن كيسان فيردُّ بأن زيادة الهمزة غير أول قليل ، فلا يدخل في القليل ما وُجِدَ عنه مندوحة ^(٦).

(١) انظر : الحصائص ٢٧٤/٣ ، المنصف ١٠٣/٢ - ١٠٤ ، الأزهية ٢٥١ - ٢٥٢ ، مشكل إعراب القرآن ٨٦/١ ، المقتصد في شرح التكملة ٨٢٥/٢ ، الحلل ٥٥ ، أمالي ابن الشجري ٣٥/٣ ، شرح الشافية للرضي ٣٤٧/٢ ، الدر المصون ٢٥٠/١ ، مجموعة شروح الشافية ٢٠٩/١ ، ١٤٥/٢ ، الصافية ٣٩٣ .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٨٦/١ ، الحلل ٥٥ - ٥٦ ، شرح الشافية للرضي ٣٤٧/٢ ، الدر المصون ٢٤٩/١ - ٢٥٠ ، مجموعة شروح الشافية ٢٠٩/١ ، ١٤٥/٢ ، الصافية ٣٩٣ .

(٣) انظر : الحصائص ٢٧٤/٣ ، المنصف ١٠٣/٢ - ١٠٤ ، المقتصد في شرح التكملة ٨٢٦/٢ .

(٤) انظر : الحصائص ٨٢/٢ .

(٥) انظر : شرح الشافية للرضي ٤/١ ، ٣٤٧/٢ ، مجموعة شروح الشافية ٢٠٩/١ ، ١٤٥/٢ ، الدر المصون ٤٠٤/٧ ، الصافية ٣٩٤ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٧/١/٢ .

(٦) انظر : البسيط ٧٣٢/٢ ، شرح الشافية للرضي ٣٤٧/٢ ، مجموعة شروح الشافية ٢٠٩/١ ، ١٤٥/٢ ، الصافية ٣٩٤ .

٩ - (قلب [فَعَلَ] إلى [فَلَغَ]) .

قال ابن بُرِّي : « وقرأ ابنُ عامر : ﴿ وَتَاءَ بِيحَانِهِ ﴾^(١) على القلب ، وأنشد :

أَقُولُ وَقَدْ نَاءَتْ بِهَا غَرَبَةُ النَّوَى
نَوَى خَيْتَمُورٌ لَا تَشْطُ دِيَارُكَ^(٢) .^(٣)

رأى ابن بُرِّي :

(نَاءَ) مقلوبٌ من (نَأَى) .

المنافشة :

تأتي (نَاءَ) على معنيين هما : (البُعْدُ)^(٤) ، و (والنُّهُوضُ)^(٥) ، والآية تحمل المعنيين ، أما البيت فلا يحتمل إلا المعنى الأول .

وقد اختلف العلماء في (نَاءَ) بمعنى (بَعُدَ) ، أهي مقلوبةٌ من (نَأَى) أم هي أصلٌ بنفسها ؟ ، وذلك على النحو الآتي :

١- ذهب البصريون ، وتبعهم أكثر العلماء إلى أن (نَاءَ) مقلوبٌ من (نَأَى)^(٦) ، وهو مذهب ابن بُرِّي .

٢- ذهب الكوفيون إلى أنهما لغتان^(٧) .

(١) سورة الإسراء ٨٣ ، وسورة فصلت ٥١ . وانظر قراءة ابن عامر فيما يأتي : السبعة ٣٨٤ ، الإقناع ٣٠٩/١ - ٣١٠ ، النشر ٢/ ٢٠٨ .

(٢) من الطويل . (غَرَبَةُ النَّوَى) : بُعْدُ الْمَكَانِ ، و (الْخَيْتَمُورُ) : الدَّاهِيَةُ ، أو الكاذبة التي لا تبقى .

انظر البيت فيما يأتي : الحجة للفارسي ١٢٤/٦ ، المحكم ٢٢٢٦/٢ ، ٢٨٢ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (نَاءَ) مقلوبٌ من (نَأَى) .

(٣) اللسان (نَأَى) ، التاج (نَاءَ) (نَأَى) .

(٤) انظر : اللسان والتاج (نَأَى) .

(٥) انظر : اللسان والتاج (نَأَى) .

(٦) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٣٨/٢ ، القراءات وعلل النحويين فيها ٣٢٨/١ ، الحجة للفارسي ١١٧/٥ ، ١٢٤/٦ ، المنتصف

٦٥/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٣٧٨/٥ ، الكشاف ٣٧٣/٢ ، ٣٩٥ .

(٧) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٣٨/٢ .

والراجع - فيما يظهر - أن (نَاءً) مقلوبٌ من (نَأَى) ؛ وذلك لأن (نَاءً) بمعنى (بَعُدَ) لا مصدر له ، أما (نَأَى) فقد جاء مصدره ، وهو (النَّأَى) ، وقد جعل العلماء من أدلة القلب المكاني معرفة أصل المقلوب^(١)، فلما قيل في المصدر (النَّأَى) عَلِمَ أن (نَاءً يَنَاءً) فرعٌ عن (نَأَى يَنَأَى) بجعل اللام موضع العين ، قال أبو جعفر النحاس : « والدليل على أنه مقلوبٌ أنهم قد أجمعوا على أن يقولوا : (نَأَيْتُ نَأَيْتًا) ، و (رَأَيْتُ رَأْيًا وَرُؤْيَةً وَرُؤْيَا) فهذا كله من (نَأَى) و (رَأَى) ، ولو كان من (نَاءً) ، و (رَاءً) لقالوا : (رَيْتُ) ، و (نَيْتُ) ، مثل (جَيْتُ) »^(٢).

أما الآية ﴿ وَنَاءَ بِيحَانِهِ ﴾ على قراءة ابنِ عامر فقد ذهب بعض العلماء إلى أن (نَاءً) فيها بمعنى : (نَهَضَ وَطَاقَ) من (نَاءَ يَنْوؤُ) ، والأصل (نَوَأَ) فانقلبت الواو ألفًا لانفتاح ما قبلها تمكينًا للهمزة^(٣).

والذي يظهر أن الراجع حَمَلُ الآية على أن (نَاءً) في الآية بمعنى : (نَهَضَ وَطَاقَ) من (نَاءَ يَنْوؤُ) ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١- أن ابن جني نَقَلَ أنه يُقَالُ : (نَاءَ الرَّجُلُ بِحَمَلِهِ يَنْوؤُ بِهِ) إذا نَهَضَ بِهِ ، و (نُوؤْتُ بِالْحِمْلِ أَنْوؤُ بِهِ نَوْؤًا) إذا نهضت به ، و (نَاءَ بِي الْحِمْلِ) إذا ثَقُلَ عَلَيَّ وَعَجَزْتُ عَنْهُ^(٤)، فهذا نصٌّ على أن (نَاءً) تَأْتِي بمعنى : (نهض) ، وأن لها مصدرًا .

٢- أنه إذا أمكن عدم القلب كان أولى^(٥)، قال السمين الحلبي : « متى أمكن عدم القلب كان أولى »^(٦)، وقد أمكن في هذه الآية فلا يُحْمَلُ عليه .

(١) انظر : الخصائص ٧٠/٢ - ٧١ ، شرح الشافية للرضي ٢٣/١ ، مجموعة شروح الشافية ٢١/١ ، ١٠/٢ ، الصافية ١٣٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٣٨/٢ .

(٣) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ٣٨١/١ ، التبيان ٨٣١/٢ ، حجة القراءات ٤٠٨ ، البحر المحيط ١٠٥/٧ .

(٤) انظر : المنصف ٦٥/٣ .

(٥) انظر : مسألة (٨ - قلبُ [مَفْعَلٍ] إلى [مَفْعَلٍ]) .

(٦) الدرر المصون ٤٠٤/٧ .

١٠ - (قلب [فَعَل] إلى [فُلِع]) .

قال الشاعر^(١):

وَنَبْلِي وَفَقَاهَا كَمَرَأَيْبٍ قَطًّا طَحْلٍ^(٢)

قال ابن برّي : « و (فُقَا) جمع (فُوق) : السهم ، وهو مقلوبٌ من (فُوقِ) ، كما قال

رؤية :

(٤)

كَسَرٌ مِنْ عَيْنِهِ تَقْوِيمُ الْفُوقِ^(٣)

رأي ابن برّي :

(فُقَا) مقلوبٌ من (الْفُوقِ) .

المنافشة :

سبق العلماء ابن برّي في بيان القلب المكاني الواقع في (الْفُقَا) ، وأنه مقلوبٌ من

(١) اختلف في قائله على قولين :

١- الفند الزماني شهل بن شيان . انظر : الغريب المصنف ٣٠٣/١ ، البارع ٥٠٢ ، تهذيب اللغة ٣٣٩/٩ ، المحكم ٣٦١/٦ ،

التنبيه والإيضاح ٢٧٤/٢ .

٢- امرؤ القيس بن عابس الكندي . انظر : أخبار النحويين البصريين ٤٦ ، التنبيه والإيضاح ٢٧٤/٢ .

(٢) من الهزج . شرح ابن برّي البيت بقوله : شبه أفواق النبل ؛ للحمرة التي تكون في الفُوقِ بعراقب القطا ، و (الطَحْلُ) : لونٌ يشبه الطحالَ شبه به رمش السهم .

انظر البيت فيما يأتي : المقصور والمدود للفراء ٧٠ ، الغريب المصنف ٣٠٣/١ ، الشعر والشعراء ٣٤ ، الجمهرة ١/٥٥٠ ،

١٠٨٢ ، المقصور والمدود لابن ولاد ٨٥ ، البارع ٥٠٢ ، أخبار النحويين البصريين ٤٧ ، تهذيب اللغة ٣٣٩/٩ ، معجم

مقاييس اللغة ٤٤٣/٤ ، الصحاح ١/١٨٠ .

الشاهد عند ابن برّي : أن (فُقَا) مقلوبٌ من (فُوقِ) .

(٣) من الرجز . والهاء في (عينيه) ضمير الصائد من قصيدة طويلة يصف فيها المغازة ، وذلك أن الصائد إذا نظر إلى السهم أبه عوجاً أم لا ؟ كَسَرَ بَصْرَهُ عند نظره .

انظر البيت فيما يأتي : ديوانه ١٠٧ ، تهذيب اللغة ٣٣٨/٩ .

الشاهد عند ابن برّي : أن (الْفُوقِ) جَمْعُ (فُوقِ) ، و (فُوقِ) أصلٌ لـ (فُقَا) .

(٤) التنبيه والإيضاح ٢٧٤/٢ - ٢٧٥ .

(الفُوقِ)^(١)، قال أبو عبيد : « وَجَمَعُ (الفُوقِ) (أَفْوَاقُ) ، و (فُوقُ) ، و (فُوقًا) مقلوبٌ »^(٢).

وأمانة القلب في هذه الكلمة ما يأتي :

١- أن مادة (فُوق) لا تأتي لمعنى (الأوبةِ والرُّجوعِ) ، وهو المعنى الذي يرجع إليه (الفُوقُ) كما يقول ابنُ فارس ؛ لأنَّ الوترَ يُجَعَلُ فيه كأنه قد رُدَّ فيه^(٣).

٢- أن (الفُوقَ) فوق (الفُوقًا) في وجوه التصريف ، فواحد (الفُوقُ) ، و (الفُوقًا) هو (الفُوقُ) أو (الفُوقَةُ) ، ومن التصاريف التي يُجَمَعُ عليها (أَفْوَاقُ) ، وسهم (أَفْوَاقُ) مكسور الفُوقِ^(٤).

(١) انظر : المقصور والمحدود للقراء ٧٠ ، الجمهرة ١/٥٥٠ ، ٢/٩٦٧ ، المقصور والمحدود لابن ولاد ٨٥ ، البارع ٥٠٢ ، أخبار النحويين البصريين ٤٧ ، تهذيب اللغة ٩/٣٣٩ ، معجم مقاييس اللغة ٤/٤٤٣ .

(٢) الغريب المصنف ١/٣٠٣ ط بيت الحكمة .

(٣) انظر : معجم مقاييس اللغة ٤/٤٦٢ .

(٤) انظر : المحكم ٦/٣٦١ ، المخصص ٦/٥٣ - ٥٤ ، اللسان (فوق) .

١١ - (قلب [فَعَلَةٌ] إلى [فَعَلَةٌ]) .

قال ابن بَرِّي : « (الفَقْهَةُ) : المَحَالَّةُ فِي نُقْرَةِ القفا ، قال الراجز^(١) :

وَتَضْرِبُ الفَقْهَةَ حَتَّى تَنْدَلِقَ^(٢)

قال : وهي مقلوبة من (الفَهْقَةُ)^(٣) .

رأي ابن بَرِّي :

(الفَقْهَةُ) مقلوبة من (الفَهْقَةُ) .

المناقشة :

لم أجد من العلماء من ذكر (الفَقْهَةُ) وأنها مقلوبة من (الفَهْقَةُ) غير ابن بَرِّي ، ولم يرِدْ في

(١) هو القُلاخ بن حزن بن جناب السعدي . انظر : اللسان والتاج (فقه) .

(٢) من الرجز ، ولم أجد البيت بهذه الرواية في المصادر التي بين يدي ، وإنما وجدته في اللسان والتاج (فقه) بالرواية الآتية :

وَتَضْرِبُ الفَهْقَةَ حَتَّى تَنْدَلِقَ

والبيت مع بيت قبله في الجمهرة ٩٦٨/٢ ، والرواية فيه :

لا ذَنْبَ لِلْمَائِسِ إِلا فِي الرِّقِّ

أَوْ تَضْرِبُ الفَهْقَةَ حَتَّى تَنْدَلِقَ

وروي البيت في كتاب الجيم ٥٦٣/٣ ، وتهذيب اللغة ٤٠٣/٥ منسوبا إلى رؤية بالرواية الآتية :

يَبْدَأُ بِالتَضْرِبِ وَيَنْتَهِ بِالحَقِّ

وَيَجَأُ الفَهْقَةَ حَتَّى تَنْدَلِقَ

ورواه في اللسان (فقه) بروايتين أخريين ، الأولى :

قَدْ يَجَأُ الفَهْقَةَ حَتَّى تَنْدَلِقَ

والثانية مع بيت بعده أنشده ثعلب عن ابن الأعرابي :

قَدْ نَوَجَأُ الفَهْقَةَ حَتَّى تَنْدَلِقَ

مِنْ مَوْصِلِ اللُّحِيِّنِ فِي خَيْطِ العَنَقِ

وليس فيه على هذه الروايات قلبٌ مكاني .

وانظر : أراجيز المقلين (بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الثاني ، المجلد التاسع والخمسون رجب

١٤٠٤ ، ص ٣٩٤) .

الشاهد عند ابن بَرِّي : أن (الفَقْهَةُ) مقلوبة من (الفَهْقَةُ) .

(٣) اللسان والتاج (فقه) .

المعاجم ذِكْرٌ لِلـ (الفَقْهَةِ) وإنما يذكر (الفَهْقَةَ) (١).

والقلب في (الفَقْهَةِ) ظاهرٌ إذا كانت بمعنى : المَحَالَّةُ التي في نُقْرَةِ القفا ؛ وذلك لَمَّا يأتي :

١- ليس في مادة (فقه) ما يدلُّ على أنها تأتي بمعنى : المَحَالَّةُ التي في نُقْرَةِ القفا ، وإنما تأتي

هذه المادة لتدل على إدراك الشيء والعلم به (٢).

٢- وجودُ أمثلة اشتقاقها واشتقاق (الفَهْقَةَ) واحدٌ ، وذلك مثل : (فَهَقْتُ الرَّجُلَ إِذَا

أصبتُ فَهَقْتُهُ) (٣) ، وقولهم في الجمع : (فِهَاقٌ) (٤) ، وقولهم : (فُهَيْقَ الصَّبِيِّ : سَقَطَتْ فَهَقْتُهُ عَنْ

لَهَاتِهِ) (٥).

٣- أن رواية البيت الذي أنشده ابنُ بَرِّي توكُّدٌ أن في الكلمة قلباً ؛ لأن الضرب لا يكون إلا

لِلـ (فَهْقَةَ) التي هي مَوْصِلُ العنقِ بالرأس .

(١) انظر : كتاب المجيم ٥٦/٣ ، المصحرة ٩٦٨/٢ ، تهذيب اللغة ٤٠٣/٥ ، معجم مقاييس اللغة ٤٥٧/٤ ، الصحاح ١٥٤٦/٤ ،

المحكم ٩١/٤ ، اللسان والتاج (فُهق) .

(٢) انظر : معجم مقاييس اللغة ٤٤٢/٤ .

(٣) انظر : الصحاح ١٥٤٦/٤ .

(٤) انظر : المحكم ٩١/٤ .

(٥) انظر : المرجع السابق ٩١/٤ .

١٢ - (قلب [فَعْلَةٌ] إلى [فَعْلَةٌ]) .

قال الجوهري : (الطَّاءُ) مثل : (الطُّعَاةِ) : (الحَمَاءُ)^(١) .

قال ابنُ بَرِّي : « قال الأحمر^(٢) : (الطُّعَاةُ) مثل : (الطُّعَاةِ) : (الحَمَاءُ) ، و (الطُّعَاةُ) مقلوبةٌ من (الطُّعَاةِ) مثل : (الصَّاءِ) مقلوبةٌ من (الصَّاءِ)^(٣) ، وهي ما يخرج من القذى مع المشيمة^(٤) .

رأي ابنِ بَرِّي :

(الطُّعَاةُ) مقلوبةٌ من (الطُّعَاةِ) مثل : (الصَّاءِ) مقلوبةٌ من (الصَّاءِ) .

المنافشة :

سبقَ ابنُ سيده ابنُ بَرِّي في بيان أن (الطُّعَاةُ) مقلوبةٌ من (الطُّعَاةِ) فقال : « (الطُّعَاةُ) : (الحَمَاءُ) ، وحكى كراع^(٥) : (طَّاءٌ) كأنه مقلوبٌ^(٦) .

أما (الصَّاءُ) و (الصَّاءُ) فقد ذكره أبو عبيد ، وابنُ الأعرابي ، وكراع^(٧) ، وقد ذكر ابنُ سيده أنه قيل : « إن أبا عبيدة قال : (صَاءٌ) فَصَحَّفَ فَرُدُّ عَلَيْهِ ذلك ، وقيل : إنما هو (صَاءٌ)

(١) انظر : الصحاح ٢٤١١/٦ . و (الطُّعَاةُ) : القِطْعَةُ من العَيْنِ إذا جمعت تُطْعِنُ به . انظر : المخصص ٥٨/١٠ .

(٢) علي الأحمر (... - ١٩٤) :

علي بن الحسن أو المبارك المعروف به (الأحمر) ، صاحبُ الكسائي ، ومؤدبُ أولاد الرشيد ، كان رجلاً من الجند من رجال النوبة على باب الرشيد ، لكنه جالسَ الكسائي حتى صار مؤدبَ أولاد الرشيد ، وقُدِّمَ على سائر أصحاب الكسائي . انظر : طبقات الزبيدي ١٣٤ ، معجم الأدهاء ٣/٤ - ٦ ، إنباء الرواة ٣١٣/٢ - ٣١٧ ، بغية الوعاة ١٥٨/٢ - ١٥٩ .

(٣) (الصَّاءُ) ، و (الصَّاءُ) : الماء الذي يكون في الرحم . انظر : اللسان والتاج (صأي) .

(٤) اللسان (طآ) .

(٥) هو أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين الهيثمي النَّوْسيُّ (٠٠٠ - ٣١٦ تقريباً) :

لقَّبَ بِكِرَاعِ النَّمْلِ لدمامته ، إمامٌ متضلِّعٌ نحوماً ، وعربيةً ، وغريباً ، من كتبه (المُنْجِدُ) ، و (المنتخب) ، و (المُجَرَّدُ) . انظر : إنباء الرواة ٢٤٠/٢ ، البلغة ١٥١ ، بغية الوعاة ١٥٨/٢ .

(٦) المحكم ٢٠٥/٩ . ولم أجد قول كراع في كتبه المطبوعة .

(٧) الغريب المصنف ١٢٦/١ ط بيت الحكمة ، المنتخب ٥٩٦/٢ .

فَقَبِلَهُ أَبُو عبيد ، وقال : (الصَّاءُ) على مثال : (السَّاعَةِ) لئلا ينسأه بعد ذلك ،^(١) ورُدُّ على ذلك بأن الضبطين ذكرهما ابن الأعرابي أيضاً^(٢) ، وفي حاشية على كتاب الغريب المصنّف : « وجاء في الشعر (الصَّاءُ) على مثال (الصَّعَاةِ) ، والأول أجود ،^(٣) .

وعلى هذا فر (الطَّاءُ) و (الصَّاءُ) مقلوبة من من (الطَّاءُ) و (الصَّاءُ) ، قُدِّمَتْ فيهما اللام التي هي همزة إلى موضع العين التي هي واو في (الطَّاءُ) ، وباء في (الصَّاءُ) .

والدليل على القلب في (الطَّاءُ) وجود أمثلة اشتقاقها واشتقاق (الطَّاءُ) واحد ، وإن كان المعنى مختلفاً ، وذلك أن (الطَّاءُ) تأتي بمعنى (الذَّهَابِ والإِبْعَادِ في المرعى) ، و (طَاءَ في الأرض يَطْوُو : ذَهَبَ)^(٤) ، في حين لا نجد أمثلة يكون اشتقاقها واشتقاق (الطَّاءُ) واحداً سوى (طُوُوِيٌّ) أي : أحد ، وقد خُرِّجَتْ على وجهين :

١- قول كراع ، وابن السيد : إنه مقلوبٌ من (طُوُوِيٌّ)^(٥) .

٢- قول ابن بري : إن (طُوُوِيًّا) لغة تميم^(٦) .

أما (الصَّاءُ) فأمارة القلب فيها وجود أمثلة اشتقاقها واشتقاق (الصَّاءُ) واحد ، وذلك نحو : (الصَّيِّ) ، و (الصَّيِّاةُ) ، و (الصَّيِّاةِ) كلها بمعنى : (القَدَى الذي يخرج عقب الولادة)^(٧) ، كما أن (الصَّاءُ) لم تأت إلا في الشعر^(٨) ، وهذا يدل على قلة استعمالها ، ومن أمارات القلب قلة الاستعمال^(٩) .

(١) المحكم ٢٥٩/٨ ، التاج (صأي) .

(٢) انظر : التاج (صأي) .

(٣) الغريب المصنّف ٣٨٦/١ ط مكتبة الثقافة .

(٤) انظر : اللسان (طوأ) .

(٥) انظر : المنتخب ٥٩٦/٢ ، التاج (طأ) .

(٦) انظر : اللسان (طأ) .

(٧) انظر : التاج (صيا) .

(٨) انظر : الغريب المصنّف ٣٨٦/١ هامش رقم (٣) ، ط مكتبة الثقافة بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب .

(٩) انظر : الشافية ٩ ، شرح الشافية للرضي ٢٤/١ .

١٣- (قلب [فَعَالٍ] إلى [فِلاَع]) .

قال الجوهري : « وكان أبو عمرو يقول : (الجِيَاءُ) ، و (الجِوَاءُ) ، يعني بذلك الوعاء - أيضاً - ^(١) .

قال ابن بَرِّي : « (الجِيَاءُ) ، و (الجِوَاءُ) مقلوبان ، قلبت العين إلى مكان اللام ، واللام إلى مكان العين ، فمن قال : (جَأَيْتُ) قال : (الجِيَاءُ) ، ومن قال : (جَأَوْتُ) قال : (الجِوَاءُ) ^(٢) .
رأي ابن بَرِّي :

(الجِيَاءُ) ، و (الجِوَاءُ) مقلوبان من (الجِيَاءِي) ، و (الجِوَاءُو) ، فيكون وزنه (فِلاَع) .

المناقشة :

ذكر اللغويون (الجِئَاءُ) ، و (الجِيَاءُ) ، وذكروا أن من العرب من يهمله ، ومنهم من لا يهمله ^(٣) ، وقد خرَّج العلماء لفة من لا يهمز على أوجه ، هي على النحو الآتي :

١- ذهب ابن سيده إلى أنه مقلوبٌ من (الجِئَاءِي) ^(٤) ، ويكون وزنه حيثُذ (فِلاَعًا) ، وهو مذهب ابن بَرِّي .

٢- قيل : إنه تخفيف (جِئَاءُ) ، كـ (ذِئَابِ) و (ذِيَابِ) ^(٥) ، ويكون وزنه على هذا (فِلاَعًا) ، ولا قلب فيه .

٣- قيل : يجوز أن يكون أبدل واو (جِوَاءِ) ياءً تخفيفاً لا غير ، كما قالوا في الـ (صِوَانِ) للثُّخْتِ : (صِيَانٌ) ، وكما قالوا في الـ (صِوَارِ) للقطيع من البقر : (صِيَارٌ) ^(٦) ، ووزنه على هذا

(١) الصحاح ٢٢٩٧/٦ .

(٢) اللسان والتاج (جأِي) .

(٣) انظر : المخصص ٢٨/١٦ .

(٤) انظر : المحكم ٣٩٩/٧ .

(٥) انظر : المخصص ٢٩/١٦ .

(٦) انظر : المرجع السابق ٢٩/١٦ .

(فِعَالٌ) ، ولا قلب فيه على هذا .

٤- قيل : يجوز أن يكون (جِيَاءٌ) البرُئمة من معنى (جِئْتُ) ولفظه ؛ وذلك أن القِدْرَ إنما تُقَدَّمُ ويُجَاءُ بها في وَعَائِهَا ، فالياء على هذا عين (جِئْتُ) ^(١) ، ووزنه على هذا (فِعَالٌ) ، ولا قلب فيه على هذا .

ولعل أقرب هذه الأقوال أن (جِيَاءٌ) مُخَفَّفٌ من (جِيَاءٍ) ؛ وذلك لما يأتي :

١- أن القلب المكاني خلاف الأصل والقياس ، فمتى أمكن غيره كان أولى ^(٢).

٢- أن إبدال الواو ياءً هنا مخالفٌ للقياس ؛ وذلك أن الواو المتحركة المكسور ما قبلها إذا كانت عينًا لا تُقَلَّبُ ياءً إلا إذا كانت عين مصدرٍ أُعِلَّتْ في فعله نحو : (قَامَ قِيَامًا) ، أو عينَ جَمْعٍ أُعِلُّ واحدُه نحو : (دِيمٍ) ، وإنما لم تُقَلَّبِ الواو المتحركة المكسور ما قبلها ياءً لقوتها بالحركة فلا تجذبها حركة ما قبلها إلى ناحيتها مع كونها في موضع التغيير ^(٣).

٣- أن جَعَلَهُ من مادة (جيا) بعيدٌ ؛ وذلك لأن أكثر اللغويين على أن (الجِيَاءُ) مأخوذٌ من (الجُؤْوَةُ) وهو سواد الحديد وصدؤه ، ومنه (فَرَسٌ أَجَائِي) ، و (جَأَوَاءٌ) ^(٤).

٤- ردُّ أي شامة الحَمَلِ بعض العلماء قراءة ابن كثير : ﴿ ضِبَاءٌ ﴾ ^(٥) على القلب ^(٦) ، حين قال : « قالوا : ووجه هذا الهمز أنه آخر الياء وقَدَّمَ الهمزة ، فانقلبت الياء همزةً لتطرفها بعد ألفٍ زائدةٍ كـ (سِقَاءٍ) ، و (رِدَاءٍ) ، وهذه قراءةٌ ضعيفةٌ ، فإن قياس اللغة الفرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما ، فكيف يُتَحَيَّلُ بتقديم وتأخيرٍ إلى ما يؤدي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في

(١) انظر : المرجع السابق ٢٩/١٦ .

(٢) انظر : مسألة (٨ - قلبُ [مَفْعَلٍ] إلى [مَفْعَلٍ]) .

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٨٤/٣ - ٨٥ .

(٤) انظر : المخصص ٢٨/١٦ ، الفائق ٢٤٦/١ .

(٥) سورة يونس ٥ ، وسورة الأنبياء ٤٨ ، وسورة القصص ٧١ . وانظر القراءة فيما يأتي : السبعة ٣٢٣ ، الإقناع ٤٠٢/١ .

(٦) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ٢٦١/١ ، الحجة للقراسي ٢٥٨/٤ ، الكشف ٥١٢/١ ، مشكل إعراب القرآن ٣٣٩/١ - ٣٤٠ ، الكشف ١٨١/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٨/١ ، التبيان ٦٦٥/٢ .

الأصل ، هذا خلاف حكمة اللغة^(١)، فقد جعل أبو شامة - رحمه الله - القلب المكاني المؤدي إلى اجتماع همزتين مخالفاً لحكمة اللغة .

ومثله ردُّ أبي حيان توجيه من قال بالقلب في قراءة : ﴿ ضِيَاءٌ ﴾ أنها : « وَجِهَتْ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمَقْلُوبِ جُعِلَتْ لَامُهُ عَيْنًا ، فَكَانَتْ هَمْزَةٌ ، وَتَطَرَّقَتْ الْوَاوُ الَّتِي كَانَتْ عَيْنًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةٌ ، وَضَعُفَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْقِيَاسَ الْفِرَارَ مِنَ اجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ إِلَى تَخْفِيفِ إِحْدَاهُمَا ، فَكَيْفَ يُتَحَيَّلُ إِلَى تَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ يُؤَدِّي إِلَى اجْتِمَاعِهِمَا وَلَمْ يَكُونَا فِي الْأَصْلِ »^(٢).

أما (الجِوَاءُ) فقد اختلفَ فيه على قولين :

١- قول الزمخشري : إن أصله (جِئَاوُ) ثم قَلِبَتْ الْوَاوُ لِتَطْرَفِهَا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ فَصَارَتْ (جِئَاءُ) إِلَّا أَنَّهُ اسْتَقْبَلَتْ هَمْزَتَانِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ فَقَلِبَتْ الْأُولَى وَأَوَّأَ كَمَا فِي (ذَوَائِبِ)^(٣)، ووزنه على هذا (فِعَالٌ) ولا قلب فيه .

٢- قول ابن سيده : إن أصله (جِئَاوُ) ، ثم حَدَّثَ فِيهِ قَلْبٌ مَكَانِي فَقُدِّمَتْ اللَّامُ الَّتِي هِيَ وَأَوْ إِلَى مَكَانِ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ هَمْزَةٌ ، وَأُخِّرَتْ الْعَيْنُ الَّتِي هِيَ الْهَمْزَةُ إِلَى مَكَانِ اللَّامِ الَّتِي هِيَ الْوَاوُ فَصَارَتْ (جِوَاءُ) ، قال ابن سيده : « وَأَمَّا (الْجِوَاءُ) فَغَرِيبٌ ؛ وَذَلِكَ أَنَا لَا نَعْرِفُ (جِوَأُ) ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حَمَلْتُهُ عَلَى أَنَّهُ مَقْلُوبُ (الْجِئَاوُ) ، وَمِثَالُ (جِوَاءُ) عَلَى هَذَا (فِلاَع) ... وَلَوْ وَجَدْنَا لِرِ (جِوَاءِ الْقِدْرِ) مَذْهَبًا فِي أَنَّ نَشْتَقَهُ مِنْ لَفْظِ (جِوُ) أَوْ مِنْ لَفْظِ (جِوِي) لَحَكَمْنَا بِانْقِلَابِ الْهَمْزَةِ فِيهِ عَنْ حَرْفٍ عِلَّةً فَلِذَلِكَ عَدَلْنَا بِهِ إِلَى الْقَلْبِ دُونَهُمَا »^(٤).

والراجع - فيما يظهر - أن (الجِوَاءُ) مقلوبٌ من (الجِئَاوُ) ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١- أن الهمزة إذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسور فلا تُخَفَّفُ بِإِبْدَالِهَا وَأَوْ ، وَإِنَّمَا تُخَفَّفُ

(١) إبراز المعاني ٥٠٥ .

(٢) البحر المحيط ١٤/٦ .

(٣) انظر : الفائق ٢٤٦/١ . و (الذَّوَائِبِ) جمع (ذُوَابَةٌ) : وهي الناصية ، أو منبتها من الرأس ، و (ذُوَابَةٌ) الجبل : أعلاه .

(٤) المخصص ٢٩/١٦ .

بإبدالها ياء^(١)، والهمزة في (جِئَاو) مفتوحة وما قبلها مكسور .

٢- أن الهمزة في (ذَوَائِب) مفتوحة وما قبلها مفتوح ، وإنما قُلِبَت الهمزة وأوْأ في (ذَوَائِب) لأنها انقلبت عنها في (ذُوْأَبَة) فيمن خَفَّف^(٢).

٣- أن جَمَعَ (ذُوْأَبَة) على (ذَوَائِب) من شذوذ الجمع الذي لا يطرد^(٣).

(١) انظر : الكتاب ٥٤٣/٣ ، المقتضب ١٥٦/١ ، الأصول ٤٠١/٢ .

(٢) انظر : المخصص ٥٥/١ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ١٩٧/٤ .

١٤- (قلب [أفعَلَهُ] إلى [أفلَعَهُ]) .

أنشد الجوهري قولَ عِمْرَانَ بنِ حَطَّانِ :

فَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بَدَارٍ^(١)

قال ابنُ بَرِّي : « الأصمعي يرويه (مَهَاءٌ) ، وهو مقلوبٌ من (الماء) ، قال : وزنه (فَلَعةٌ) ،
تقديره : (مَهوَّةٌ) ، فلما تحركت الواو قَلَبْتُ أَلْفًا ، قال : ومثله قوله^(٢) :

ثُمَّ أَمْهَاءُ عَلَى حَجْرِهِ^(٣)

قال : وقال الأسود بن يعفر :

فَإِذَا وَذَلِكَ لَا مَهَاءَ لِدِكْرِهِ وَالْدَهْرُ يُعْقِبُ صَالِحًا بِفَسَادٍ^(٤)

وقال ابنُ بَرِّي : « وقولُ امرئِ القيسِ :

ثُمَّ أَمْهَاءُ عَلَى حَجْرِهِ

(١) من الوافر . و (المَهَاءُ) : الرُوْتُقُ والحسَنُ . انظر : المحكم ٨٢/٤ .

انظر البيت فيما يأتي : الكتاب ٤٨٨/٣ ، النوادر لأبي زيد ١٧٢ ، الكامل ١٠٢٢/٢ ، المقضب ٢٨٨/٢ ، ٢٧٧/٤ ،
العضديات ١٧ ، ١٧٨ ، التلويح ٧٦ ، شرح أبيات مني اللبيب ٣١٥/٧ .
الشاهد عند ابنِ بَرِّي : أن (المَهَاءُ) - بالتاء - مقلوبةٌ من (الماء) .

(٢) هو امرؤ القيس .

(٣) شطر بيت من المديد ، و صدره :

رَأْسُهُ مِنْ رَيْشِ نَاهِضَةٍ

أي : جعلَ للسهم ريشًا من ريشِ فَرَخٍ من فَرَاخِ النُّسُورِ أو العُقْبَانِ حين نهض ، ومعنى (أمْهَاءُ) : أَرْقَةٌ وحَدَدَةٌ من (أمْهَتْ
السُّكَّيْنِ) : إذا سقيتها الماء ، وذلك حين تَسْنُهُ به .

انظر البيت فيما يأتي : ديوانه ١٢٥ ، الجمهرة ٩٩٥/٢ ، الحلييات ٣٩ ، العضديات ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧٧ ، المنصف ١٥٠/٢ ،
المخصص ١٠٧/١٥ .

الشاهد عند ابنِ بَرِّي : أن (أمْهَاءُ) مقلوبٌ من (أمَاهَةٌ) .

(٤) من الكامل . وقوله : (فَإِذَا وَذَلِكَ) : إشارةٌ إلى ما ذكره من ذكريات الشباب .

انظر البيت في المقضليات ٢٢٠ .

الشاهد عند ابنِ بَرِّي : أن (المَهَاءُ) - بالتاء - مقلوبةٌ من (الماء) .

(٥) اللسان والتاج (معه) .

هو مقلوبٌ من (أَمَاهُهُ) ، ووزنه (أَفْعَلُهُ) ، و (المَهَا) : الحَجَرُ ، مقلوبٌ - أيضاً - ، وكذلك (المَهَا) : ماءُ الفَحْلِ في رَحِمِ النَّاقَةِ^(١) .

رأي ابن بَرِّي :

(أمهَاهُ) مقلوبٌ من (أَمَاهُهُ) ، و (المَهَا) : الحَجَرُ ، وماءُ الفَحْلِ في رَحِمِ النَّاقَةِ مقلوبٌ من (المَاه) .

المناقشة :

(مَاءٌ) وزنه (فَعَلٌ) ، وأصله (مَوَّة) فقلبتُ العين التي هي الواو ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فأما اللام التي هي الهمزة فمقلوبةٌ عن الهاء ، وأبدلتُ الهمزة منها^(٢) .

وقد استعملوا أبنيةً من هذه الكلمة على القلب ، وهي هذه الكلمات التي ذكرها ابن بَرِّي :

١- (المَهَاءُ) : بمعنى : الحَجَرِ ، والبَلْوَرَةِ والدُّرَّةِ ، وبمعنى : (البقرة الوحشية) سُمِّيت بذلك لبياضها على التشبيه بالبَلْوَرَةِ والدُّرَّةِ ، وبمعنى ماء الفحل في رحم الناقه^(٣) ، وفي بعض المصادر (المَهَاءُ) - بضم الميم - ماء الفحل^(٤) ، وهي بهذه المعاني مأخوذة من مادة (موه) ، فالهاء فيها زائدة للتأنيث تنقلب تاءً في الوصل ، ووزنها (فَعَلَةٌ)^(٥) قبل حدوث القلب المكاني فيها ، وقد ذكر هذا القلب عددٌ من العلماء قبل ابن بَرِّي^(٦) ، قال أبو علي الفارسي : « ومثل قولهم : (أمهَيْتُ) في القلب أن سيويه حكى (مُهَاءَةٌ ومُهَيٌّ) ، وهو ماء الفحل في رحم الناقه ، فهذا كان القياس فيه قبل القلب (مُوَهَّةٌ) ، وتصحيحُ الواو مثل قولهم : (عَيْبَةٌ) ، و (لُوَمَةٌ) ونحو ذلك مما يكون خارجًا

(١) اللسان والتاج (موه) .

(٢) انظر : الخليليات ٣٩ ، المضدييات ١٥٢ - ١٥٣ ، ١٧٧ ، المنصف ١٤٩/٢ - ١٥٠ ، الصحاح ٢٢٥٠/٦ ، المحكم ٣٢١/٤ ، المخصص ١٠٦/١٥ .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ٤٧١/٦ - ٤٧٢ ، المحكم ٣٢٠/٤ ، اللسان والتاج (مهر) .

(٤) انظر : الكتاب ٥٨٥/٣ ، الأصول ٤٤٣/٢ ، المضدييات ١٥٤ ، ١٧٧ ، الصحاح ٢٤٩٩/٦ ، المحكم ٣٢٠/٤ .

(٥) انظر : الكامل ١٠٢٢/٢ ، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٢٧١/٢ .

(٦) انظر : المنصف ١٥٠/٢ ، المحكم ٣٢٠/٤ ، المخصص ١٠٦/١٥ - ١٠٧ ، المتصدد ٢٧٥/١ ، ٢٨٤ .

عن أوزان الأفعال^(١)، وقال - أيضاً - : « فهذا (فُعَلٌ) من (الماء) إلا أنه قَلِبَ فصار لفظه بالقلب (قُلْعٌ) »^(٢).

أما (مَهَاءٌ) الواردة في بيت عمران بن حطان فلها روايتان :

أ - أكثر النحويين يروونها بالهاء (مَهَاءٌ) ، وحينئذ فهي من مادة (مهه) ، فالهاء فيها أصلية ولا تكون تاءً في الوصل ، ووزنها (فَعَالٌ) ، ومعناها : الصُّفَاءُ والرُّوتُقُ والحُسْنُ والطَّرَاوَةُ والترَفُّهُ واللمع^(٣).

ب - تُرْوَى هذه الكلمة في البيت (مَهَاءٌ) - بالهاء - وتُنسَبُ هذه الرواية إلى الأصمعي^(٤) كما ذكر ذلك ابن بُرِّي ، قال المبرد : « والأصمعيُّ يقول : (مَهَاءٌ) تقديرها (حَصَاءَةٌ) يجعل الهاء زائدة ، وتقديرها في قوله (فَعَلَةٌ) »^(٥)، وقد اختلف العلماء في هذه الرواية على قولين :

أ - منهم من صَحَّحَهَا والتمس لها وجهاً^(٦)، وهو مذهب ابن بُرِّي .

ب - قال الأعلام : إن هذه الرواية تصحيف^(٧).

والذي يظهر أنه لا يمكن رَدُّ رواية الأصمعي ؛ وذلك لما يأتي :

- أن الأصمعي ثقةٌ فيما يرويه^(٨).

(١) العضديات ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) المرجع السابق ١٥٤ .

(٣) انظر : الكامل ١٠٢٢/٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧١/٢ ، الصحاح ٢٢٥٠/٦ ، التلويح ٧٦ ، شرح فصيح ثعلب لابن الجيان ٢٨٨ ، اللسان (مهه) ، شرح شواهد المغني ٩٢٧/٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣١٦/٧ .

(٤) انظر : العضديات ١٧٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧١/٢ ، المخصص ١٠٧/١٥ ، شرح شواهد المغني ٩٢٧/٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣١٦/٧ .

(٥) الكامل ١٠٢٢/٢ .

(٦) انظر : الكامل ١٠٢٢/٢ ، العضديات ١٧٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧١/٢ ، المخصص ١٠٧/١٥ ، شرح شواهد المغني ٩٢٧/٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣١٦/٧ .

(٧) انظر : تحصيل عين الذهب ٥٠٦ .

(٨) انظر : سير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠ - ١٨١ .

- أنه يمكن تخريج هذه الرواية على أنه استعمار (المهارة) وهي البلورة التي تبض لشدة ياضها ،
فيكون الشاعر قد أراد أن العيش له ماءً وشفاءً وحسنٌ مثل حسنِ البلورة^(١).

٢- أما الكلمة الثانية التي ذكر ابن بري أنه قد وقع فيها قلبٌ مكاني فهي (أمهاه) ، وقد ورد
من ذلك : (أمهى التصل على السنان) إذا أحده ورققه وكسبه الماء ؛ لسنه إياه على الحجر ،
و (أمهى الحديدة) إذا أحدها ، و (أمهى الفرس) إذا أرخى له عنانه وأجراه^(٢) ، و (حفر حتى
أمهى) أي : بلغ الماء^(٣).

وقد ذكر العلماء قبل ابن بري القلب المكاني في هذه الكلمة ، وأن وزنها (أفلعه)^(٤) ، قال
أبو علي الفارسي : « وقوله :

ثُمَّ أَمَهَا عَلَى حَجْرِهِ

إنما هو (أماهه) ، ولكنه قلب ،^(٥)

ودليل القلب في هذه الكلمات وأن أصلها (موه) وجود أمثلة اشتقاقها واشتقاق (الماء)
و (أماهه) واحد ، وذلك أن أبا زيد حكى : (ماَهت الرُكِيَّةُ تَمُوهُ مَوْهًا)^(٦) ، وحكى أبو عبيد :
حَفَرْتُ البِشْرَ حَتَّى أَمْوَهْتُ^(٧) ، ويقولون : (بِشْرٌ مَاهَةٌ) أي : كثيرة الماء^(٨) ، وجمع (ماء) على
(أمواه)^(٩) ، وقالوا في تحقيره : (مُوِيَّةٌ)^(١٠) ، وقالوا : هذا السكّينُ أموهٌ من هذا فيؤتى به على

(١) انظر : الكتاب وطرته للأعلم ١٣٩/٢ - ١٤٠ ، العضديات ١٧٨ ، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٢٧١/٢ ، شرح شواهد
المعنى ٩٢٧/٢ ، شرح أبيات معنى اللبيب ٣١٦/٧ .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ٤٧٠/٦ - ٤٧١ ، المنصف ١٥٠/٢ ، الصحاح ٢٤٩٩/٦ .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ٤٧١/٦ ، معجم مقاييس اللغة ٢٨٠/٥ ، الصحاح ٢٤٩٩/٦ ، الفائق ٣٩٥/٣ .

(٤) انظر : المنصف ١٥٠/٢ ، معجم مقاييس اللغة ٢٨٠/٥ ، الصحاح ٢٤٩٩/٦ ، المخصص ١٠٦/١٥ - ١٠٧ ، الفائق ٣٩٥/٣ .

(٥) الحليات ٣٩ ، وانظر : العضديات ١٥٣ - ١٥٤ ، ١٧٧ .

(٦) انظر : الحليات ٣٩ ، العضديات ١٧٧ .

(٧) انظر : تهذيب اللغة ٤٧١/٦ .

(٨) انظر : كتاب البئر لابن الأحرابي ٦٤ .

(٩) انظر : تهذيب اللغة ٤٧٢/٦ ، الحليات ٣٩ .

(١٠) انظر : تهذيب اللغة ٤٧٢/٦ ، المنصف ١٥٠/٢ .

الأصل ، ولا يُقال : (أمهى) على القلب^(١)، ويقولون في حفر البشر : (أمآه)^(٢).

(١) انظر : المضدييات ١٥٣ .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ٤٧١/٦ ، معجم مقاييس اللغة ٢٨٠/٥ .

١٥ - (قلب [يَتَفَاعَلُ] إلى [يَتَفَالَعُ]) .

قال الجوهري^١ : « وفي الحديث : « أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَّبَعُوا »^(١) ، والصحيح (يَتَّبَعُوا) على مثال : (يَتَّقُوا)^(٢) .

قال ابن بُرِّي : « يجوز أن يكون (يَتَّبَعُوا) على القلب ، كما قالوا : (جَاءَانِي) ، والقياس (جَائَانِي) في المفاعلة من (جَاءَانِي) ، و (جِئْتُهُ)^(٣) .

قال الجوهري^٤ : « و (جَاءَانِي) على (فَاعَلْنِي) (فَرَجِئْتُهُ) (أُجِئْتُهُ) ، أي : غَالَبَنِي بكثرة الهجاء فَعَلَبْتُهُ »^(٤) .

قال ابن بُرِّي : « صوابه - على ما قَدَّمْتُ ذكره في فصل (بوا) - وهو : (جَائَانِي) ، ولا يجوز ما ذكره إلا على البدل »^(٥) .

رأي ابن بُرِّي :

(يَتَّبَعُوا) مقلوبٌ من (يَتَّبَعُوا) . كما أن (جَاءَانِي) مقلوبٌ من (جَائَانِي) .

المناقشة :

اختلف العلماء في (يَتَّبَعُوا) على النحو الآتي :

١- ذهب أبو عبيدة إلى أن (يَتَّبَعُوا) غير صحيح ، والصواب (يَتَّبَعُوا) مثل : (يَتَّقُوا)^(٦) .

٢- ذهب ابنُ فارس ، والنزمخشريُّ إلى أن (يَتَّبَعُوا) صحيحٌ ، وهو مقلوبٌ من

(١) انظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٢/٢٥٠ ، المجموع المغيث ١/١٩٦ ، النهاية ١/١٦٠ ، ولم أشر عليه في كتب الحديث .

(٢) الصحاح ١/٣٧ .

(٣) التتبيه والإيضاح ١/٨ .

(٤) الصحاح ١/٤٢ .

(٥) التتبيه والإيضاح ١/١٠ - ١١ ، وفي اللسان (جياً) : « ولا يجوز ما ذكره إلا على القلب » .

(٦) انظر : غريب الحديث ٢/٢٥٠ ، المجموع المغيث ١/١٩٦ ، النهاية ١/١٦٠ ، اللسان والتاج (بوا) .

(يَتَّبَاوُؤُوا)^(١)، ووزنه على هذا (يَتَّفَالُؤُوا) ، وهو مذهب ابن بَرِّي .

والراجع - فيما يظهر أن (يَتَّبَاوُؤُوا) صحيح ، وأنه مقلوبٌ من (يَتَّبَاوُؤُوا) ؛ وذلك لما يأتي :

١- أن مادة (بأو) تأتي بمعنى (الكبير والفخر)^(٢)، أما (باء) فأصلها (بوء) ، وهي تأتي لمعنيين : أحدهما : الرجوع إلى الشيء ، والثاني : تساوي الشيئين^(٣)، والمعنى المراد في الحديث هو التساوي ؛ ولذلك أورده ابن فارس تحت هذا المعنى فقال : « وهو في هذا الأمر بَوَاءٌ أي : سواءٌ ونُظْرَاءٌ ، وفي الحديث : « أنه أمرهم أن يتَّبَاوُوا » ، أي : يتَّبَاوُونَ في القِصَاصِ »^(٤)، وقال الزمخشري مستدلاً على صحة (يَتَّبَاوُونَ) : « يُقَالُ : هم بَوَاءٌ ، أي : أكْفَاءٌ في القِصَاصِ ، والمعنى : ذو بَوَاءٍ »^(٥)، فهذان نصابان من إمامين من أئمة اللغة يثبتان صحة هذه الكلمة .

٢- أن ابن فارس ، والجوهري ، وابن سيده ، وابن بَرِّي ذكروا أنه سُمِعَ عن العرب (جَاءَآني فَجِئْتُهُ ، أي : غَالَبْتُهُ بكثرة المجيء فَجِئْتُهُ)^(٦)، وكان القياس (جَيَّآني) ، ولكن المسموع عن العرب يخالف القياس^(٧)، وعلى مثل هذا يمكن أن يُحْمَلَ (يَتَّبَاوُوا) كما ذكر ذلك ابن بَرِّي .

وقد أنكر الفيروزآبادي^(٨) قول الجوهري : « و (جَاءَآني) على (فَاعَلَيْني) (فجِئْتُهُ) (أَجِئْتُهُ) ، أي : غَالَبَيْني بكثرة المجيء فَجِئْتُهُ » فقال : « و (جَاءَآني) وَهَمَّ فِيهِ الجوهري ، وصوابه : (جَيَّآني) ؛ لأنه معتلُّ العين مهموز اللام لا عكسه »^(٩)، وردُّ على الفيروزآبادي بأن الجوهري

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة ١/٣١٤، الفائق ١/١٣٣، المجموع المغيث ١/١٩٦، النهاية ١/١٦٠.

(٢) انظر : معجم مقاييس اللغة ١/٣٢٨، مهابة الكلبيين ٩٨ - ١٠٣، اللسان (بأي) .

(٣) انظر : معجم مقاييس اللغة ١/٣١٢.

(٤) معجم مقاييس اللغة ١/٣١٤.

(٥) الفائق ١/١٣٣.

(٦) انظر : معجم مقاييس اللغة ١/٤٩٧، الصحاح ١/٤٢، المحكم ٧/٣٩٧.

(٧) انظر : التاج (جيا) .

(٨) أبو طاهر ، مجد الدين محمد بن يعقوب (٧٢٩ - ٨١٧) ، صَنَّفَ الكثير ، ومن أشهرها (القاموس المحيط) . انظر : بغية

الرعاة ٢٧٣ - ٢٧٥ .

(٩) القاموس المحيط (جاء) .

نَقَلَ المسموع عن العرب وإن كان مخالفاً للقياس^(١)، ويُضَافُ إلى ذلك أنه لا يمتنع أن يكون (جَائِي) أصلاً لـ (جَاءَانِي) على القول بالقلب ، وقد يكون الفرع أكثر استعمالاً من الأصل ؛ لكون المعهود في الياء إذا تحركت في وسط الكلمة قَلِبَتْ أَلْفًا .

وعلى هذا فيكون أصل (يَتَّبَعُونَ) : (يَتَّبَاوُؤُونَ) ، ثم قُدِّمَتْ الهمزة التي هي لامٌ على الواو التي هي عينٌ فصارت (يَتَّبَاوُؤُونَ) ، ثم قَلِبَتْ ضَمَّةُ الهمزة فتحةً لَتُنَاسِبَ الألف فصارت (يَتَّبَعَاوُؤُونَ) ، ثم حُدِثَتْ الواو الأولى التي هي لام الكلمة للتخلص من التقاء الساكنين فصارت (يَتَّبَعُونَ) .

أما (جَاءَانِي) فقياسه (جَائَانِي) كما ذكر ابنُ بَرِّي ، ثم قُدِّمَتْ الهمزة التي هي لامٌ على الياء التي هي عينٌ فصارت (جَاءَانِي) ، ثم قَلِبَتْ الياء أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (جَاءَانِي) .

(١) انظر : التاج (جاء) .

ذكر الجوهري أن (شَيْئًا) يُجْمَعُ عَلَى (أَشْيَاءَ) غير مصروف ، ونقل عن الخليل أنه تُرِكَ صَرَفُهُ لَأَن أَوَّلَهُ (فَعْلَاءَ) جُمِعَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ كَمَا أَنَّ (الشُّعْرَاءَ) جُمِعَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ ؛ لِأَنَّ (فَاعِلًا) لَا يُجْمَعُ عَلَى (فَعْلَاءَ)^(١) .

قال ابن بُرِّي : حكايته عن الخليل أن (أَشْيَاءَ) جُمِعَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ وَهَمَّ مِنْهُ ، بِلِ وَاحِدِهَا (شَيْءٌ) ، وَلَيْسَتْ (أَشْيَاءَ) عِنْدَهُ بِجَمْعٍ مَكْسُورٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ اسْمٌ وَاحِدٌ بِمَنْزِلَةِ (الطَّرْقَاءَ)^(٢) ؛ بِدَلَالَةِ إِضَافَةِ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ إِلَيْهَا كَقَوْلِهِمْ : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ، وَأَمَّا جَمْعُهَا عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهَا فَذَلِكَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ ؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ (أَشْيَاءَ) وَزْنُهَا (أَفْعَلَاءَ) ، وَأَوَّلُهَا (أَشْيَاءَ) ، فَحُدِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا ، وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يُجَيِّزُ قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَى أَنَّ يَكُونُ وَاحِدِهَا (شَيْئًا) ، وَيَكُونُ (أَفْعَلَاءَ) جَمْعًا لِرِ (فَعْلٍ) فِي هَذَا ، كَمَا جُمِعَ (فَعْلٌ) عَلَى (فَعْلَاءَ) فِي نَحْوِ : (سَمِحٌ) وَ (سَمَحَاءٌ) ، وَهُوَ وَهَمٌّ مِنْ أَبِي عَلِيٍّ ؛ لِأَنَّ (شَيْئًا) اسْمٌ ، وَ (سَمَحًا) صِفَةٌ بِمَعْنَى (سَمِيحٌ) ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ (سَمِحٌ) (سَمِيحٌ) ، وَ (سَمِيحٌ) يُجْمَعُ عَلَى (سَمَحَاءَ) كِ (ظَرِيفٌ) وَ (ظَرْقَاءَ) ، وَمِثْلُهُ (خَصِيمٌ) وَ (خُصَمَاءَ) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى (خَصِيمٌ) ، وَالْخَلِيلُ وَسَيَّبُوهُ يَقُولَانِ : أَصْلُهَا (شَيْئًا) فَقُدِّمَتِ الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ لِأَمٍّ إِلَى أَوَّلِ الْكَلِمَةِ فَصَارَتْ (أَشْيَاءَ) ، فَوَزَنَ عَلَى هَذَا (لَفْعَاءَ) ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِمَا أَنَّ الْعَرَبَ قَالَتْ : فِي تَصْغِيرِهَا (أَشْيَاءَ) ، وَلَوْ كَانَتْ جَمْعًا مَكْسُورًا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ لَقِيلَ فِي تَصْغِيرِهَا : (شَيْئَاتٌ) كَمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْجُمُوعِ الْمَكْسُورَةِ كِ (جِمَالٍ) تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا : (جُمَيْلَاتٌ) فَتَرُدُّهَا إِلَى الْوَاحِدِ ثُمَّ تَجْمَعُهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ^(٣) .

رَأَى ابْنُ بُرِّي :

(أَشْيَاءَ) أَصْلُهَا (شَيْئًا) فَقُدِّمَتِ الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ لِأَمٍّ إِلَى أَوَّلِ الْكَلِمَةِ فَصَارَتْ (أَشْيَاءَ) ، فَوَزَنَ عَلَى هَذَا (لَفْعَاءَ) ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ قَالَتْ : فِي تَصْغِيرِهَا (أَشْيَاءَ) .

(١) انظر : الصحاح ٥٨/١ .

(٢) شجر .

(٣) انظر : التثنية والإيضاح ٢١/١ - ٢٢ .

اختلف في (أشياء) على النحو الآتي :

القول الأول :

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (أشياء) اسم جَمْع لا جمع ، وهي على وزن (لَفْعَاء) ، وأصلها (شَيْئَاء) على وزن (فَعْلَاء) ، ومنعت من الصرف لألف التانيث الممدودة^(١)، وهو مذهب ابن بري.

القول الثاني :

قال الأخفش : إن (أشياء) جَمْعُ (شَيْءٍ) ، وأصلها (أشْيَاء) على وزن (أفْعَاء) فَحُذِفَت الهمزة فصار وزنها (أفْعَاء)^(٢)، واستدل له بما يأتي :

١- أن (فَعْلًا) يُجْمَعُ على (فَعْلَاء) (كسِ سَمِحٍ) و (سَمَحَاء) ، و (فَعْلَاء) نظير (أفْعَاء) بدليل (طَبِيبٍ) و (أطِبَاء) ، و (ظَرِيفٍ) و (ظَرَفَاء) فلما جاز أن يُجْمَعَ (فَعْلٌ) على (فَعْلَاء) جاز أن يُجْمَعَ على (أفْعَاء) الذي هو نظير (فَعْلَاء)^(٣).

٢- إضافة العدد من ثلاثة إلى تسعة إليه إذ يُقال : ثلاثة أشياء ، ومعلوم أن العدد من ثلاثة إلى تسعة إنما يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد ، فهذا يدل على أن (أشياء) جَمْعٌ لا اسمُ جَمْعٍ كما قال سيبويه والخليل^(٤).

٣- تذكير ثلاثة وعشرة في قولهم : ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء ، و (فَعْلَاء) التي يقول

(١) انظر : الكتاب ٣/٥٦٤ ، ٤/٣٨٠ ، المقتضب ١/٣٠ ، الأصول ٣/٣٣٧ ، معاني القرآن للزجاج ٢/٢١٢ ، التكملة ٢٢٨ - ٣٢٩ ، النصف ٢/٩٤ ، التبصرة ٢/٩٠٣ ، شرح التصريف للثمانيني ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٢) انظر : المقتضب ١/٣٠ ، الأصول ٣/٣٣٨ ، التبصرة ٢/٩٠٣ ، الإنصاف ٢/٨١٢ .

(٣) انظر : المقتضب ١/٣٠ ، التكملة ٣٣٠ ، النصف ٢/٩٥ ، شرح التصريف للثمانيني ٤٠٢ ، المقتصد ١/٣٦٩ ، الإنصاف ٢/٨١٣ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٠٦ .

(٤) انظر : التكملة ٣٣١ ، المقتصد ١/٣٦٩ ، الإنصاف ٢/٨١٤ .

سيويه والخليل إنها أصل (أشياء) مؤنثة فكان الواجب أن يقال : ثلاث أشياء^(١).

القول الثالث :

ذهب الكسائي إلى أن (أشياء) جَمَعُ (شَيْءٍ) ، ووزنها (أَفْعَالٌ) ، ومُنِعَتْ من الصرف تَوَهْمًا أنها كـ (حَمْرَاء)^(٢)، واستدل بما يأتي :

١- أن (فَعْلًا) معتل العين يُجْمَعُ على (أَفْعَالٍ) مثل : (بَيْتٍ) ، و (أَيَّاتٍ)^(٣).

كما استدل بدليلي الأخفض الثاني والثالث .

القول الرابع :

ذهب الفراء إلى أن (أشياء) أصلها (أشياء) على وزن (أَفْعَالٌ) جَمَعُ (شَيْءٍ) وأصله (شَيْءٍ) بدليل (بَيْنٍ) ، و (هَيْنٍ) اللذين جُمِعَا على (أَيَّاء) و (أَهْوَاء) ، ثم حُذِفَتِ الهمزة التي هي لام الكلمة فصار (أشياء) على وزن (أَفْعَاء)^(٤)، وسبب حَذْفِ الهمزة عند الأخفض والفراء أمران :

١- تقارب الهمزتين لأن بينهما حرفًا ساكنًا^(٥).

٢- أن الكلمة جَمَعٌ ، والجمع يستقل فيه ما لا يستقل في غيره^(٦).

والراجع - فيما يظهر - أن (أشياء) اسم جَمَعٍ لا جمع ، وهي على وزن (لَفْعَاء) ، وأصلها (شَيْئَاء) على وزن (فَعْلَاء) ، ومنعت من الصرف لألف التانيث الممدودة ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

(١) انظر : التكملة ٣٣٢ ، الإنصاف ٨١٤/٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن للزجاج ٢/٢١٢ ، المنصف ٩٥/٢ - ٩٦ ، الإنصاف ٨١٣/٢ ، شرح الشافية للرضي ٢٩/١ .

(٣) انظر : الإنصاف ٨١٤/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٦/١ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١/٣٢١ ، الأصول ٣/٣٣٧ ، معاني القرآن للزجاج ٢/٢١٢ ، المنصف ٩٦/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٠٦ ، شرح الملوكي ٣٧٧ - ٣٧٨ .

(٥) انظر : التكملة ٣٣١ ، المتقصد ١/٣٦٩ ، الإنصاف ٨١٣/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٠٦ .

(٦) انظر : التكملة ٣٣١ ، المتقصد ١/٣٦٩ ، الإنصاف ٨١٣/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٠٦ .

١- كثرة القلب في لغة العرب^(١).

٢- أنه جُمِعَ على (فَعَالَى) فقليل : (أَشَاوَى) كـ (صَحْرَاء) و (صَحَارَى) مِمَّا يدل على أنه ليس بجمع^(٢).

٣- أنه جُمِعَ على (أَشْيَاوَات) ، و (فَعَلَاء) يُجْمَع على (فَعَلَاوَات) كـ (صَحْرَاء) و (صَحْرَاوَات)^(٣).

٤- مِمَّا يُرَدُّ به على الفراء والأخفش أن (فَعَلَا) ، و (فَيْعَلَا) لا يُجْمَع على (أَفْعَلَاء)^(٤).

٥- أن (أَشْيَاء) صُغِّرَت على (أَشْيَاء) ، فلو كانت جمعاً لَرُدَّتْ إلى المفرد فقليل : (شَيْئَاتٍ)^(٥)، وهذا هو الدليل الذي أورده ابن بُرِّي .

٦- أن حَذَفَ الهَمْزَةُ وهي لَمْ نَزَزْ قَلِيلًا ، والقلب أكثر منه ، فحمله على الأكثر هو القياس^(٦).

٧- منعها من الصرف فلو لم تكن (فَعَلَاء) لم تمنع من الصرف ، ويلزم الكسائي أن يمنع (أَسْمَاءً) و (أَبْنَاءً) من الصرف^(٧).

٨- أن مذهب الكسائي يستلزم منع صرف الاسم من غير علة ، وانتفاؤه معلومٌ من لغتهم ، والقلب الذي هو مذهب الخليل وسيبويه كثير شائع في لغتهم فارتكابه أولى من ارتكاب ما لا نظير

(١) انظر : المنصف ٩٥/٢ ، المقتصد ٣٧٠/١ ، الإنصاف ٨١٥/٢ ، شرح الملوكي ٣٨٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٨٠/٤ ، الأصول ٣٣٧/٣ ، معاني القرآن للزجاج ٢١٢/٢ ، التكملة ٣٣٠ ، المنصف ٩٩/٢ ، المقتصد ٣٦٥/١ ، الإنصاف ٨١٦/٢ ، شرح الملوكي ٣٧٨ .

(٣) انظر : الإنصاف ٨١٨/٢ ، شرح الشافية للرضي ٣٠/١ .

(٤) انظر : معاني القرآن للزجاج ٢١٢/٢ ، الإنصاف ٨١٨/٢ ، المتع ٥١٥/٢ .

(٥) انظر : المقتصد ٣٠/١ ، الأصول ٣٣٨/٣ ، معاني القرآن للزجاج ٢١٢/٢ ، المنصف ١٠٠/٢ ، التبصرة ٩٠٤/٢ ، المخصص ٦٣/١٦ ، المقتصد ٣٦٩/١ ، الإنصاف ٨١٨/٢ ، شرح الملوكي ٣٧٩ ، المتع ٥١٥/٢ .

(٦) انظر : المنصف ٩٥/٢ ، المتع ٥١٤/٢ ، شرح الشافية للرضي ٣٠/١ .

(٧) انظر : معاني القرآن للزجاج ٢١٢/٢ ، المقتصد ٣٧٠/١ ، الإنصاف ٨١٩/٢ ، التبيان ٤٦٤/١ ، المتع ٥١٣/٢ ، شرح الشافية للرضي ٢٩/١ .

٩ - أن مذهب الفراء يستلزم خلاف الظاهر من وجهين : الأول : تقديره (شَيْقًا) (شَيْقًا) على وزن (قَيْعَلٍ) ، وهو خلاف الظاهر مع أنه لم يُسْمَع (شَيْءٌ) ، فلو كان هو الأصل لكان هو الكثير الشائع كما أنه لمَّا كان (مَيْتٌ) و (بَيْنٌ) أصلاً لـ (مَيْتٍ) و (بَيْنٍ) كان أكثر منه ، والوجه الثاني : حذف الهمزة التي هي لام الفعل ، مع أن الهمزة التي وقعت بعدها همزة بينهما ألف لا يجوز حذفها^(٢).

١٠ - أن الذي يُضَاف إلى العدد من ثلاثة إلى تسعة إنما هو الجمع ، ولا يجوز إضافة المفرد إليها ، والمقصود بالمفرد ما كان مفرداً لفظاً ومعنى ، أما لو كان مفرداً لفظاً وجمعاً في المعنى فإنه تجوز الإضافة إليه مثل : (أَشْيَاءٌ) ، وكقولهم : تسعة رَهْطٍ ، وثلاثة نَقَرٍ ، وغيرها^(٣) ، ولعل هذا ما أراده ابن بُرِّي عندما قال عن مذهب الخليل : « وليست (أَشْيَاءٌ) عنده بجمع مكسّرٍ ، وإنما هي اسمٌ واحدٌ بمنزلة (الطَّرْقَاءُ) ؛ بدلالة إضافة العدد القليل إليها كقولهم : ثلاثة أَشْيَاءٌ » .

وقول ابن بُرِّي : « وأما جمعها على غير واحد فذلك مذهب الأخفش ؛ لأنه يرى أن (أَشْيَاءٌ) وزنها (أَفْعَاءٌ) ، وأصلها (أَشْيَاءٌ) ، فَحُدِّثَتِ الهمزة تخفيفاً ، وكان أبو علي يُجِيزُ قول أبي الحسن على أن يكون واحداً (شَيْقًا) ، ويكون (أَفْعَاءٌ) جَمْعاً لـ (فَعْلٍ) في هذا ، كما جُمِعَ (فَعْلٌ) على (فَعْلَاءٌ) في نحو : (سَمَحٌ) و (سُمَحَاءٌ) » .

ما نَسَبَهُ ابن بُرِّي إلى أبي علي الفارسي صحيحٌ ، وذلك أن أبا علي قال : « وقد قيل في (أَشْيَاءٌ) قولٌ آخر ، وهو أن يكون (أَفْعَاءٌ) ، ونظيره (سَمَحٌ) و (سُمَحَاءٌ) »^(٤).

وليس أبو علي أول من قال ذلك فقد سبقه إلى ذلك المبرد فقال : « وكان الأخفش يقول : (أَشْيَاءٌ) (أَفْعَاءٌ) يا فتى ، جُمِعَ عليها (فَعْلٌ) ، كما جُمِعَ (سَمَحٌ) على (سُمَحَاءٌ) ، وكلاهما

(١) انظر : المنصف ٩٦/٢ ، شرح الملوكي ٣٧٨ .

(٢) انظر : المنصف ٩٥/٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، الإنصاف ٨١٨/٢ ، المتع ٥١٦/٢ ، شرح الشافية للرضي ٣٠/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٥٦٤/٣ ، الإنصاف ٨١٩/٢ .

(٤) التكملة ٣٣٠

جَمَعَ لـ (فَعِيلٍ) كما تقول : في (نَصِيبٍ) : (أَنْصِبَاء) ، وفي (صَدِيقٍ) : (أَصْدِقَاء) ، وفي (كَرِيمٍ) : (كَرَمَاء) ، وفي (جَلِيسٍ) : (جُلَسَاء) فد (سَمَحَ) على مثال (فَعَلَ) فخرج إلى مثال (فَعِيلٍ) ،^(١) ثم تناقل العلماء ذلك^(٢).

وقد ردَّ ابنُ بَرِّي بقوله : « وهو وهمٌ من أبي علي ؛ لأن (شَيْثًا) اسمٌ ، و (سَمَحًا) صفة بمعنى (سَمِيحٍ) ؛ لأن قياس اسم الفاعل من (سَمَحَ) (سَمِيحٌ) ، و (سَمِيحٌ) يُجْمَعُ على (سَمَحَاء) كـ (ظَرِيفٍ) و (ظَرَفَاء) ، ومثله (خَصَمٌ) و (خُصَمَاء) ؛ لأنه في معنى (خَصِيمٍ) ، والظاهر أن ردَّ ابنِ بَرِّي صحيح ؛ لأن (فُعَلَاء) يَطْرُدُ في (فَعِيلٍ) وصفًا للمذكَّرِ عاقلٍ بمعنى (فَاعِلٍ) نحو : (ظَرِيفٍ) و (ظَرَفَاء)^(٣) ، و (أفْعَلَاء) لوصفٍ صحيحٍ على (فَعِيلٍ) مضاعفٍ أو معتل اللام نحو : (شَدِيدٍ) و (أَشْدَاء)^(٤) ، وعلى هذا فقياس (شَيْءٍ) على (سَمَحٍ) لا يَتَّأْتِي لأن (شَيْثًا) اسمٌ ، و (سَمَحًا) صفة .

كما تبيَّن من خلال عرض المسألة أن ابنَ بَرِّي قد أصاب في تصحيح ما وقع فيه الجوهريُّ من نسبة قول الأَخْفَش إلى الخليل .

(١) المقتضب ٣٠/١ .

(٢) انظر : المنصف ٩٥/٢ ، شرح التصريف للثمانيني ٤٠٢ ، المقتصد ٣٦٩/١ ، الإنصاف ٨١٣/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٦/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٦٣٤/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤ ، ارتشاف الضرب ٤٤٣/١ .

(٤) انظر : الكتاب ٦٣٤/٣ ، ارتشاف الضرب ٤٤٥/١ .

الأبنية

أولاً: أبنية الأسماء

١٧- (أقل الأصول) .

قال ابن بُرِّي : ذكر الجوهري أنك لو سَمَّيتَ بِـ (قَدَّ) رجلاً لقلت : هذا (قَدُّ) -
بالتشديد^(١)، وهو غَلَطٌ منه ، إنما يكون التضعيف في المعتل ، كقولك : في (هُو) - اسم رجلٍ -
(هذا هُوَ) ، وفي (لَوْ) : (هَذَا لَوْ) ، وفي (فِي) : (هَذَا فِي) ، وأما الصحيح فلا يُضَعَّفُ ،
فتقول في (قَدُّ) : (هذا قَدُّ) ، و (رَأَيْتُ قَدًّا) ، و (مَرَرْتُ بِقَدٍ) ، كما تقول : (هذه يَدٌ) ،
و (رَأَيْتُ يَدًا) ، و (مَرَرْتُ بِيَدٍ) ، وعلّة هذا مذكورة في باب التصريف^(٢).

قال الجوهري : « و (بَلُّ) نقصانها مجهولٌ ، وكذلك (هَلُّ) و (قَدُّ) ، إن شئتَ جعلتَ
نقصانها وَاوًا قلت : (بَلُّو) ، و (هَلُّو) ، و (قَدُّو) ، وإن شئتَ جعلته ياءً ، ومنهم من يجعل
نقصانها مثل آخر حروفها فيقول : (بَلُّ) ، و (هَلُّ) ، و (قَدُّ) بالتشديد^(٣).

قال ابن بُرِّي : « الحروف التي هي على حرفين مثل : (قَدُّ) ، و (بَلُّ) ، و (هَلُّ) لا يُقَدَّرُ
فيها حَذْفُ حَرْفٍ ثالثٍ كما يكون ذلك في الأسماء نحو : (يَدٍ) ، و (دَمٍ) ، فإن سميتَ بها شيئاً
لزمك أن تُقَدِّرَ لها حرفاً ثالثاً ، قال : ولهذا لو صَغُرَتْ (إِنْ) التي للجزاء لقلت (أَنِي) ، ولو سميتَ
بـ (إِنْ) المُخَفَّفَةَ من الثقيلة لقلت (أَنِينٌ) ، قال : وكذلك (رُبَّ) المُخَفَّفَةَ تقول في تصغيرها - اسم
رجلٍ - : (رُبَيْبٌ) »^(٤).

رأي ابن بُرِّي .

إذا سَمَّيتَ بالحروف التي على حرفين فإن كان الحرف الثاني معتلاً فلا بد من تضعيفه ، وإن
كان صحيحاً فلا يُضَعَّفُ ، فإن أردتَ تصغيره فلا بد من تقدير حرفٍ ثالثٍ .

(١) انظر : الصحاح ٥٢٢/٢ .

(٢) التنبيه والإيضاح ٤٦/٢ .

(٣) الصحاح ١٦٤٢/٤ .

(٤) اللسان (بلل) .

يُعنى التصريف بالأسماء المعربة التي يمكن تصريفها واشتقاقها ، نحو : (رَجُلٍ) و (فَرَسٍ)^(١)، ويُبعدُ من مباحثه حروف المعاني نحو : (إلى) ، و (رُبُّ) ، و (سَوْفَ) ، و (فِي) ، و (لا) ، و (لو) ، و (كَيْتَ) ، و (مَا) ، و (مَنْ) ؛ وذلك لأنها لا يصح فيها التصريف ، ولا الاشتقاق ؛ لأنها مجهولة الأصل ، فلا يُعرَف لها اشتقاق ، فلو قال لك قائلٌ : ما مثال (هَلْ) ، أو (قَدْ) ، أو (حَتَّى) ، أو (هَلْ) ، ونحو ذلك من الفعل لكانت مسأله مُحالاً ، وكنت تقول له : إن هذا وأمثاله لا يُمثلُ ؛ لأنه ليس بمشتق ، ومثل حروف المعاني الأسماء المتوغلة في البناء ك(أنا) ، و (أنتَ) ، و (أَيَّانَ) ، و (أَيَّانَ) ، و (أَيَّانَ) ، و (حَيْثُ) ، و (كَيْفَ) ، و (مَتَى) ، و (مَهْمَا) ، و (هُوَ) ، ألا ترى أن (كَمْ) ، و (مَنْ) ، و (إِذْ) سواكن الأواخر ك(هَلْ) ، و (بَلْ) ، و (قَدْ)^(٢).

ومن القواعد المقررة عند علماء التصريف أن أبنية الأسماء التي يمكن أن تُبحثَ في التصريف لا يمكن أن تقل عن ثلاثة أحرفٍ أصولٍ^(٣)، ولا يوجد اسمٌ متمكِّنٌ على أقل من ثلاثة أحرفٍ إلا أن يكون منقوصاً نحو : (يَدٍ) ، و (دَمٍ)^(٤)؛ وذلك ليكون للكلمة مبدأً ومنتهاً وفاصلٌ بينهما ، وإنما فصلوا ليعبد ما بين المبدأ والمقطع إذ كانا ضدَّين^(٥).

أما إذا نُقلَ أحدُ هذه الحروف أو الأسماء المُشْبِهَةِ لها قَسْمِيٌّ به رَجُلٌ ، فإنها حينئذٍ تأخذ حكم الأسماء المتمكِّنة ، وتدخل في مباحث التصريف المختلفة ، فيجوز تصريفها ، وتمثيلها ، وجمعها ، والقضاء على ألفاتها وبياءاتها^(٦).

(١) انظر : النصف ٨/١ .

(٢) انظر : المرجع السابق ٧/١ - ٨ .

(٣) انظر : المتعصب ٤٢/١ ، ٢٤١ ، الأصول ١٨٠/٣ ، الجمل ٣٩٠ ، إصلاح الخلل ٣٧١ ، شرح الكافية ١٤١/٢ .

(٤) انظر : الممتع ٦٠/١ .

(٥) انظر : شرح التكملة للعكبري ٢٦٥/٢ ب .

(٦) انظر : سر الصناعة ٧٨٤/٢ - ٧٨٥ ، النصف ٧/١ .

وقد ذكر ابنُ بُرِّي أنك إذا سَمَّيتَ رجلاً بأحد هذه الحروف الثنائية فلا يخلو الأمر من

حالتين :

١- أن يكون ثاني الثنائي حرفَ عِلَّةٍ مثل : (هُوَ) ، و (لَوْ) ، و (فِي) ، ففي هذه الحالة يجب تضييف حرف العلة^(١)، ولم يذكر ابنُ بُرِّي العلة في ذلك ، وإنما اقتصر على الإشارة إلى أنها موجودة في كتب التصريف ، والعلة التي لم يذكرها ابنُ بُرِّي هي أنه لا يكون اسمٌ متمكِّنٌ على حرفين الثاني منهما واوًا أو ياءً أو ألفًا^(٢)؛ لأن التنوين إذا دخله أبطله لالتقاء الساكنين ، فيبقى الاسم على حرفٍ واحدٍ ، وهذا لإجحافٍ شديد^(٣)، والعلة في كون الحرف المزيد مثل حرف العلة الواقع ثاني الحرف لأن هذه الحروف لا دليل على ثواتها ، ولم تكن اسمًا فَيَعْلَمَ ما سقط منها^(٤)، ومن العرب مَنْ يَهْمِزُ مثل : (لَوْ) فَيَجْعَلُ الزيادة المحتاج إلى اجتلابها همزةً فيقول : (لَوَّ)^(٥)، والتضييف أولى لكون المزيد غير أجنبي^(٦).

٢- أن يكون ثاني الثنائي حرفًا صحيحًا مثل : (قَدَّ) ، و (بَلَّ) ، و (هَلَّ) ، فهذه لا يُضَعَّفُ الحرف الثاني منها إذا سُمِّيَ بها إنسانٌ ؛ لأنها تُشْبِهُ الأسماء كـ (يَدِ) ، و (دَمِ)^(٧)، قال سيبويه : « وأما (أَم) ، و (مِ) ، و (إِنْ) ، و (مَدَّ) في لغة من جرَّ ، و (أَنْ) ، و (عَن) إذا لم تكن ظرفًا ، و (كَسَم) ، ونحوهن إذا كُنَّ أَسْمَاءَ لم تُغَيَّرْ ؛ لأنها تُشْبِهُ الأسماء ، نحو : (يَدِ) ، و (دَمِ)^(٨)، وقد ردَّ ابنُ بُرِّي على الجوهري قوله : « إنك تُشَدِّدُ الحرف الثاني منها إذا سَمَّيتَ

(١) انظر : الكتاب ٣/٢٦١ - ٢٦٣ ، المقتضب ١/٢٣٤ - ٢٣٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/٢٦١ ، ٢٦٣ ، شرح الكتاب ١/١٩٦ ، التعليقة ٣/٧٥ ، المسائل المنشورة ٢٤١ ، المخصص ١٧/٥٠ ، الملخص ٦٣٢ - ٦٣٣ ، المساعد ٣/٤٨ .

(٣) الكتاب ٣/٢٦٢ ، ٢٦٣ ، المقتضب ١/٢٣٤ ، ما ينصرف ٩٠ ، شرح الكتاب ١/١٩٦ ، التعليقة ٣/٧٣ - ٧٤ ، سر الصناعة ٢/٧٨٦ ، المخصص ١٧/٥٠ ، شرح الكافية ٢/١٤١ .

(٤) انظر : المقتضب ١/٢٣٥ .

(٥) انظر : الكتاب ٣/٣٦٢ ، التعليقة ٣/٧٣ ، المخصص ١٧/٥١ ، شرح الكافية ٢/١٤١ ، المساعد ٣/٤٨ .

(٦) انظر : شرح الكافية ٢/١٤١ .

(٧) انظر : المخصص ١٧/٥٤ ، شرح الكافية ٢/١٤١ ، المساعد ٣/٤٨ ، الهمع ٥/٣٢٨ .

(٨) الكتاب ٣/٢٦٦ .

وقد ذكر ابن بُرِّي أنك إذا سَمَّيتَ بهذه الحروف الثنائية غير المعتلة شيئاً لزمك أن تُقدِّرَ حرفاً ثالثاً ، وهذا إما يكون في التصغير ، وذلك ظاهراً من أمثلة ابن بُرِّي التي ذكرها وإن لم يُصرِّح بذلك ، ومثل التصغير جمع التكسير في لزوم تقدير حرف ثالث في الحروف الثنائية الصحيحة إذا سَمَّيتَ بها^(١) ، وسأقتصر على التصغير لأنه هو الذي مَثَّلَ له ابن بُرِّي ، وقد أجمل ابن بُرِّي القول فيها ، وهو محتاج إلى تفصيل ، وبيان ذلك أنك إذا سَمَّيتَ رجلاً بحرف يتكون من حرفين ثانيهما ليس معتلاً فلا يخلو الأمر من حالتين :

١- أن يكون الحرف الذي سُمِّيَ به ثنائي الوضع مثل : (إِنْ) التي للجزاء ، ففي تصغيره وجهان :

أ- أن يُجْعَلَ من المحذوف لأمه ، وتكون لأمه حرف علة ، حملاً على الأكثر ، فيقال في تصغير (إِنْ) التي للجزاء : (أَنِي)^(٢) ، وهذا هو الوجه الذي ذكره ابن بُرِّي ، وهل المزيد ياءً أو واوً؟ ، اختلف في ذلك ، فمنهم من خيَّرَ بين جَعْلِهَا واوً أو ياءً ، ومنهم من جعلها ياءً^(٣) ، وهو الأولى لأمرين :

- أن الياء أغلب على الواو من الواو عليها^(٤) .

- الاختصار في العمل ؛ لأنهم لو زادوا ألفاً أو واواً لانقلب كلُّ منهما ياءً ؛ لاجتماعه مع ياء التصغير^(٥) .

(١) انظر : المتقضب ٢٣٣/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٥٤/٣ ، المتقضب ٢٣٣/١ ، الأصول ١٢٥/٣ ، التسهيل ٢٨٥ ، شرح الكافية الشافية ١٩١١/٤ ، توضيح المقاصد ١١/٥ ، المساعد ٥٠١/٣ - ٥٠٢ .

(٣) انظر : توضيح المقاصد ١١/٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٥٤/٣ ، المتقضب ٢٣٣/١ ، الأصول ٥٥/٣ - ٥٦ ، المساعد ٥٠٢/٣ .

(٥) انظر : أثر التسمية ٧٩ .

ب - أن يُجْعَلَ من قبيل المضاعف فيقال في تصغير (إِنْ) التي للجزاء : (أُنِينٌ)^(١).

والذي يظهر أن جَعَلَ المحذوف لَامَ الكلمة ، وجعلَهُ حرفَ عِلَّةٍ ، وجعلَهُ يَاءً أُولَى ؛ لأنَّ أغلب ما حُذِفَ من الآخِرِ حروف العلة^(٢).

٢- أن يكون الحرف الذي سُمِّيَ به ليس ثنائياً ، ولكنه مُخَفَّفٌ مِمَّا هو أثقل منه ، وذلك مثل : (إِنْ) المُخَفَّفَةُ من الثَّقِيلَةِ ، و (رُبَّ) المُخَفَّفَةُ من (رُبُّ) ، فهذا ليس في تصغيره إلا رَدُّ المحذوف ؛ لأنه معلوم فيقال في تصغير (إِنْ) المُخَفَّفَةُ من الثَّقِيلَةِ : (أُنِينٌ) ، ويُقَالُ في تصغير (رُبَّ) المُخَفَّفَةُ : (رُيَيْبٌ)^(٣).

(١) انظر : التسهيل ٢٨٥ ، شرح الكافية الشافية ٤/١٩١١ ، توضيح المقاصد ٥/١١ ، المساعد ٣/٥٠٢ .

(٢) انظر : المنصف ٣/١٢٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/٤٥٢ ، ٤٥٤ ، المقتضب ١/٢٣٣ ، الأصول ٣/٥٥ ، المنصف ٣/١٢٧ ، ١٢٩ .

١٨- (فُعِلَ).

ذكر الجوهري (الدُّبَلِ) ، وأنه دُوَيْبَةٌ شبيهة بابن عُرْسٍ ، ونقل عن ثعلبٍ قوله : لا نعلم اسماً جاء على (فُعِلَ) غير هذا^(١).

قال ابن بُرِّي : « قد جاء (رُئِمَ) في اسم الاست »^(٢).

رأي ابن بُرِّي :

جاء على (فُعِلَ) (رُئِمَ) زيادةً على (دُبِلَ) .

الناقشة :

اختلف العلماء في وزن (فُعِلَ) أموجود في الأسماء أم مهملة ؟ ، وذلك على النحو الآتي :

١- ذهب سيبويه والمبرد وتبعهم بعض العلماء إلى أن (فُعِلَ) مهملة في الأسماء ، مُخْتَصِّصٌ بالأفعال^(٣).

٢- ذهب الأخفش وتبعه بعض العلماء إلى أن هذا الوزن موجود في أبنية الأسماء ، واستدلوا بـ (رُئِمَ) ، و (دُبِلَ) ، و (وَعِلَ) لغة في (وَعِلَ) وهو تيس الجبل^(٤) ، وهو مذهب ابن بُرِّي .

وقد ردُّ أصحاب القول الأول استدلال المثبتين بـ (دُبِلَ) ، و (رُئِمَ) بما يأتي :

- أنهما من الشاذ ، فلا يُثَبَّتُ بهما وزن^(٥).

(١) انظر : الصحاح ٤/١٦٩٤ .

(٢) اللسان (دأل) .

(٣) انظر : الكتاب ٤/٢٤٤ ، المقتضب ١/٥٥ ، الأصول ٣/١٨١ ، المنصف ١/٢٠ ، المفتاح ٣٠ ، شرح المفصل ١/٣٠١ ، ١١٣/٦ ، شرح الشافية لابن الحاجب ٥ ب ، المتع ١/٦٠ - ٦١ ، شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٢ ، شرح الشافية للرضي ١/٣٦ - ٣٨ .

(٤) انظر : أدب الكاتب ٥٨٥ - ٥٨٦ ، المنتخب ٢/٥٦٦ ، تهذيب اللفظة ٣/٢٠١ ، الاستدراك على سيبويه ٥٨ ، المحكم ٢/٢٦٠ ، شرح التكملة للعكبري ٢/٢٦٦ أ ، توضيح المقاصد ٥/٢١٦ ، المساعد ٤/١٢ .

(٥) انظر : المفتاح ٣٠ ، شرح الشافية لابن الحاجب ٥ ب ، شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٢١ ، شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٢ ، شرح الشافية لركن الدين ٣١٣ - ٣١٦ ، شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٣٧ - ٣٨ .

- أنهما منقولان من الفعل^(١).

والراجع أن (فُعِلا) موجودٌ في أبنية الأسماء وإن كان قليلا؛ وذلك لِمَا يأتي :

١ - أن سيبويه أثبت بناء (فِعِلي) بلفظٍ واحدٍ وهو (إِبِلٌ)^(٢).

٢- أن النقل لا يكون إلا في الأعلام ، ولم يذهب إلى جواز النقل في أسماء الأجناس إلا السيرافي وحده ، و (الدُّئِلُ) وإن كان علما على القبيلة إلا أنه في الأصل اسمُ جنسٍ لدوية ، ثم نُقِلَ إلى القبيلة^(٣).

٣- أنه يوجد لفظٌ ثالثٌ يُضاف إلى (دُئِلي) ، و (رُئِم) ، وهو (وَعِلي) لغةً في (وَعِلي)^(٤).

وقد سبق ابن بَرِّي في إيراد (رُئِم) كراع^(٥)، وأبو بكر الزبيدي^(٦)، وابنُ سيده^(٧)، وحكى الليث (وَعِلا) لغةً في (وَعِلي)^(٨).

(١) انظر : التعليقة ٢٦/٣ - ٢٨ ، شرح المفصل ٣٠/١ ، ١١٣/٦ ، شرح الشافية لابن الحاجب ٥ ب ، بغية الطالب ١٢ - ١٣ ، شرح

الشافية للرضي ٣٦/١ - ٣٨ ، مجموعة شروح الشافية ٢٩/١ ، ١٥/٢ ، توضيح المقاصد ٢١٧/٥ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٢١٧/٥ ، وانظر ذلك في الكتاب ٢٤٤/٤ .

(٣) انظر : توضيح المقاصد ٢١٧/٥ ، التصريح ٣٥٥/٢ .

(٤) انظر : التصريح ٣٥٥/٢ .

(٥) انظر : المنتخب ٥٦٦/٢ .

(٦) انظر : الاستدراك على سيبويه ٥٨ .

(٧) انظر : المحكم ٢٥٨/١١ .

(٨) انظر : العين ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ ، تهذيب اللغة ٢٠١/٣ ، المحكم ٢٦٠/٢ ، نزعة الطرف ١٠١ .

ذكر الجوهري أن (العِدَا) هم الأعداء والغرباء ، وأنه لم يأتِ (فَعَلٌ) في النعوت إلا في هذه الكلمة^(١).

قال ابن بُرِّي : لم يأتِ (فَعَلٌ) صفةً إلا قَوْمٌ (عِدَى) ، ومكانٌ (سِوَى)^(٢) ، وماءٌ (رِوَى)^(٣) ، وماءٌ (صِرَى)^(٤) ، ومَلَامَةٌ (نِسَى)^(٥) ، ووَادٍ (طِوَى)^(٦) ، وقد جاء الضم في (سِوَى) ، و (نُسَى) ، و (طِوَى) ، قال : وجاء على (فَعَلٍ) من غير المعتل لَحْمٌ (زَيْمٌ)^(٧) ، وسَبِيٌّ (طَيْبَةٌ)^(٨) ،^(٩).

وقد أورد شاهداً على (زَيْم) قول الشاعر :

عَرَكْرَكَةٌ ذَاتُ لَحْمٍ زَيْمٌ^(١٠)

وقول زهير :

(١) انظر : الصحاح ٦/٢٤٢٠ .

(٢) هو المكان المستوي من الأرض لا وَحَرَفيه . انظر : اللسان (سوا) .

(٣) هو الذي يُرْوِي شاربَه . انظر : اللسان (روي) .

(٤) هو الماء الذي طال استنقاؤه فتغير . انظر : اللسان (صري) .

(٥) هو أن يُقَلَّ الشيء مرتين . انظر : اللسان (نسي) .

(٦) هو الشيء المطوي مرتين . انظر : اللسان (طوي) .

(٧) متَعَضِّلٌ متَفَرِّقٌ ليس مجتمعاً في مكانٍ قَبِيْذٌ . انظر : اللسان (بدن) .

(٨) طَيْبٌ حِلٌّ صحيحُ السَّبَاءِ ، وهو سبيٌّ مَنْ يجوز حره من الكفار ، لم يكن عن غدري ولا تقضي عهد . انظر : اللسان (طيب) .

(٩) اللسان (عدا) . وانظر : لباب الألباب ٧٢ - ٧٣ .

(١٠) من الرجز . (المرَكْرَكَةُ) : المرأة الكثيرة اللحم ، القبيحة الرسحاء .

انظر البيت فيما يأتي : النوادر لأبي زيد ٤٨٥ ، الصحاح ٤/١٦٠٠ ، اللسان والتاج (عرك) .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (زَيْمًا) صفةٌ جاءت على وزن (فَعَلٌ) .

قَدْ عُرِّلَتْ فَهِيَ مَرْفُوعٌ جَوَّاشِنَهَا عَلَى قَوَائِمٍ عُرُجٍ لَحْمُهَا زَيْمٌ^(١)

وقول النابغة :

بَاتَتْ ثَلَاثَ لَيَالٍ ثُمَّ وَاحِدَةً بِذِي الْمَجَازِ تُرَاعِي مَنَزِلًا زَيْمًا^(٢)

رأى ابن بري :

جاء على وزن (فِعْلٍ) من الصفات (عِدَى) ، و (سَوَى) ، و (رَوَى) ، و (صِرَى) ،
و (ثَنَى) ، و (طَوَى) ، و (زَيْمٌ) ، و (طِيَّة) .

المناقشة :

اختلف العلماء في (فِعْلٍ) في الصفات ، وذلك على النحو التالي :

- ١- ذهب سيوييه ، وابن السكيت ، وابن السراج ، وتبعهم بعض العلماء إلى أن (فِعْلًا) في الصفات لم يأت إلا في كلمة واحدة من المعتل ، وهي (عِدَى)^(٣) .
- ٢- زاد المبرد كلمة واحدة من الصحيح وهي (قِيمٌ)^(٤) .
- ٣- زاد أبو علي الفارسي (ثِنَى) ، و (سَوَى) ، و (طَوَى)^(٥) .

(١) من البسيط . يصف الخيل ، (عُرِّلَتْ) : خُلِّقَتْ مرتفعة ، (الجَوَّاشِنُ) : الصدور .

انظر البيت فيما يأتي : ديوانه ١٠٥ ، المحكم ٨٢/٩ ، اللسان والتاج (زم) .

الشاهد عند ابن بري : أن (زَيْمًا) صفةٌ جاءت على وزن (فِعْلٍ) .

(٢) من البسيط . والشاعر هنا يعني نفسه ، وقوله : (ثلاث ليالٍ) : يردد ليلالي التشريق ، ثم نَفَرَتْ فباتت واحدةً بذِي المجاز وهو موضعٌ بمكة ، وهو من مواسم العرب .

انظر البيت فيما يأتي : ديوانه ٦٤ ، كتاب الجيم ٨١/٢ ، النصف ١٩/١ ، المحكم ٨٢/٩ .

الشاهد عند ابن بري : أن (زَيْمًا) صفةٌ جاءت على وزن (فِعْلٍ) .

(٣) انظر : الكتاب ٢٤٤/٤ ، إصلاح المنطق ٩٩ ، الأصول ١٨١/٣ ، تهذيب اللفظة ١١٠/٣ ، المخصص ٧٩/٢ ، ٥٣/١٢ ، شرح

القصيح لابن هشام اللخمي ١١٦ - ١١٧ ، شرح التكملة للعكبري ٢٦٦ أ ، شرح المفصل ١١٢/٦ ، البحر المحيط ٤٣٤/٩ ، الدر

المصون ٥٧/٨ ، ٦٦٢/٩ .

(٤) انظر : المقتضب ٥٤/١ .

(٥) انظر : الحجة ١٣١/٣ ، ٢١٩/٥ - ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، المخصص ٧٩/٢ ، المفتاح ٣٢ .

٤- زاد أبو بكر الزبيديُّ سَبِيَّ (طَبِيَّةٌ) ، ومَاءٌ (رَوَى) ، ومَاءٌ (صِرَى)^(١).

٥ - زاد ابنُ جنِي لَحْمٌ (زَيْمٌ)^(٢).

٦- أحصى ابنُ بُرِّي الكلمات السابقة ، وذكر أنها على وزن (فَعَلٌ) ، واستشهد على ذلك .

٧- قال ابنُ عصفور : لم يأتِ (فَعَلٌ) إلا في (عِدَى) ، و (زَيْمٌ)^(٣) ، كما ذكر ذلك بعض

العلماء^(٤).

٨ - ذكر السيوطيُّ (قَدَدًا)^(٥).

وقد حاول البصريون تأويل بعض هذه الكلمات بغير الصفة^(٦) ، ومِمَّنْ أولها ابنُ عصفور

فقال في (سَوَى) : إنه اسمٌ في الأصل للشيء المستوي ، ومثله (طَبِيَّةٌ) ، و (رَوَى) ، و (صِرَى)

فإنها أسماء في الأصل ؛ لعدم مطابقتها لموصوفها ، أما (سَوَى) ، و (طَبِيَّةٌ) فإنها لا تُطَابِقُ

موصوفها في التذكير والتأنيث ، يقال : بُقَعَةُ (سَوَى) ، و سَبِيٌّ (طَبِيَّةٌ) ، وأما (رَوَى) ،

و (صِرَى) فيوصف بها الجميع والمفرد على صورة واحدة ، يقال : مَاءٌ (رَوَى) ، ومَاءٌ (صِرَى) ،

ومِيَاءٌ (رَوَى) ، ومِيَاءٌ (صِرَى) ، والصفة إذا كانت كذلك حُكِمَ عليها بِحُكْمِ الأسماء^(٧) ،

وحكى ابنُ جنِي أن (رَوَى) مصدرٌ ، وهو من المصادر التي جاءت على (فَعَلٍ) ، وفِعْلُهَا (فَعِلٌ) ،

(١) انظر : الاستدراك ٥٧ .

(٢) انظر : المنصف ١٩/١ .

(٣) انظر : المتع ٦٢/١ - ٦٣ .

(٤) انظر : شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١١٦٧/٢ .

(٥) انظر : الهمع ١٠/٦ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٤٣٥/٩ .

(٧) انظر : المتع ٦٤/١ - ٦٥ .

وهي معدودة منها : (كَبِيرٌ كَبِيرًا) ، و (رَضِي رِضًا) ، و (رَوِيَ رِوَى) ، و (لَحِنَ لِحْنًا)^(١) ، كما رجَّح أبو علي الفارسي أن يكون (قِيمًا) مصدرًا في الأصل مقصورًا من (الْقِيَام)^(٢).

ومع ذلك فإن الكلمات التي حُمِلَتْ عَلَى (فِعْلٍ) في الصفات كافيةٌ لإثبات هذا الوزن ، وتأويلها بغير الصفة فيه تَكَلُّفٌ لا مُوجِبَ له .

(١) انظر : شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١١٧.

(٢) انظر : الحجة ١٣١/٣ - ١٣٢.

٢٠ - (فَعَّلَ) .

قال ابن بري : « وجاء (فَعَّلَ) مثال واحد (عَرَّتَن) ^(١) محذوف من (عَرَّتَن) ^(٢) .

رأي ابن بري :

لم يأت من (فَعَّلَ) إلا مثال واحد ، وهو محذوف من (فَعَّلَ) .

الناقشة :

اختلف في (فَعَّلَ) أ يوجد في أبنية الرباعي أم لا ؟ ، وذلك على قولين :

١ - أكثر العلماء على أن (فَعَّلَا) فرع عن (فَعَّلَلِ) ، وأنه لا يوجد مثل هذا الوزن في أوزان الرباعي ^(٣) ، وهو مذهب ابن بري .

٢ - منهم من أثبتته ، مستدلاً به (عَرَّتَن) ^(٤) .

والراجح - فيما يظهر - أن (فَعَّلَا) غير ثابت في أوزان الرباعي ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أنه عُلِمَ بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ولا يتوالى أربع حركات في كلمة ^(٥) ، وحينئذ لا بد من حملة على أنه محذوف النون من (عَرَّتَن) ، وعلى هذا يكون من قبيل المزيد لا من قبيل المجرد ^(٦) .

٢ - ندور ما ورد من هذا الوزن ^(٧) .

(١) شجر يُدْبَغ به أو بهرقه . انظر : تهذيب اللفظة / ٢ / ٣٩ ، الصحاح / ٦ / ٢١٦٤ ، المحكم / ٢ / ٣٢٢ .

(٢) اللسان (عجلط) ، (عكلط) ، (عرتن) ، التاج (عجلط) .

(٣) انظر : الكتاب / ٤ / ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، النصف / ١ / ٢٧ ، تسهيل الفوائد / ٢٩١ ، ارتشاف الضرب / ١ / ١٢٤ .

(٤) انظر : المساعد / ٤ / ١٥ .

(٥) انظر : الكتاب / ٤ / ٢٨٩ ، المقتضب / ١ / ٦٧ ، الأصول / ٣ / ١٨٤ ، الجمل / ٣٩١ ، الاستدراك على سيبويه / ١٥٤ ، التبصرة / ٢ / ٧٨٥ ، شرح الشافية لركن الدين / ٣٤٣ ، شرح الشافية للجارودي / ٨٢ .

(٦) انظر : شرح الشافية للخضر اليزدي / ١ / ٤٤ - ٤٥ ، شرح الشافية للجارودي / ٨٢ .

(٧) انظر : شرح الشافية لابن الحاجب / ٦٠ ، المتع / ١ / ٦٨ ، شرح الشافية للخضر اليزدي / ١ / ٤٤٤ .

٣ - أن (عَرَّتْنَا) يمكن أن يكون مخففاً من (عَرَّتَيْنِ) ، كما خففوا الألف في (عَلَابِطٍ)^(١) ونحوه^(٢) ؛ لأن النون لزمت زيادتها في هذا الموضع : ثالثة ساكنة ، كما لزمت زيادة الألف فأجروها مجراها لذلك^(٣) .

(١) الضخم ، والقطع من الغنم . الصحاح ٣ / ١١٤٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٤ / ٢٨٩ ، ٣٢٣ ، الأصول ٣ / ١٨٤ ، التكملة ٥٥٧ - ٥٥٨ ، الاستدراك على سيويه ١٥٤ ، المنصف ١ / ٢٧ ، الصحاح ٦ / ٢١٦٤ ، المتع ١ / ٦٨ ، شرح الشافية للرضي ١ / ٤٩ .

(٣) انظر : المسائل الحليات ٣٧٧ - ٣٧٨ ، المقتصد ٢ / ٨٣٨ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٦٧ - ١٦٨ ، المتع ١ / ٦٨ .

قال ابن برّي : « وما جاء على (فَعَلِيلٍ) : (عَثِلِطٌ) و (عَكَلِطٌ) و (عُجَلِطٌ) و (عُمَهَجٌ) : اللبن الخائر^(١)، و (الهُدْبِدُّ) : الشبكرة في العين^(٢)، و (لَيْلٌ عَكَمِيسٌ) : شديد الظلمة^(٣)، و (إِبِلٌ عَكَمِيسٌ) أي : كثيرة^(٤)، و (درعٌ دَلَمِيسٌ) أي : براءة^(٥)، و (قِلْدَرٌ خَزَخِيزٌ) أي : كبيرة^(٦)، و أكل الذئب من الشاة (الْحَدَلِيقِ)^(٧)، و (مَاءٌ زُوَزِمٌ) : بَيْنَ المِلْحِ والعَذْبِ^(٨)، و (دُوْدِمٌ) : شيء يشبه الدم يخرج من السُّعْرَةِ يجعله النساء في الطَّرَارِ^(٩)،^(١٠).

وقال ابن برّي في (عَكَلِطٌ) : « وهو مقصورٌ من (عُكَالِيطِ) كأخواته^(١١) ».

(١) انظر في هذا التفسير : تهذيب اللغة ٣ / ٣٠٤ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٤٧ ، ٣٦٦ ، الصحاح ٣ / ١١٤٢ .

(٢) داء يصيب الإنسان في عينه نحو العشا فلا يبصر بالليل ، وهو اللبن الخائر - أيضاً - ، والرجل الطويل العظيم الجسم ، والصغ الذي يسيل من الشجر أسود . انظر : الجمهرة ١ / ٣٠٣ ، ٢ / ١١٦٧ ، تهذيب اللغة ٣ / ٢١ ، ٦ / ٥٢٨ .

(٣) انظر : الجمهرة ٢ / ١١٦٧ ، تهذيب اللغة ٣ / ٣٠٣ ، معجم مقاييس اللغة ٤ / ٣٦١ .

(٤) انظر : تهذيب اللغة ٣ / ٣٠٣ ، اللسان (عكس) ، وكل شيء تراكب وتراكم وكثير حتى يظلم من كثرته فهو عُكَمِيسٌ ، وعُكَمِيسٌ .

(٥) انظر : الجمهرة ٢ / ١١٦٧ ، ١٢١٠ ، الصحاح ٣ / ١٠٤٠ ، اللسان (دلمص) .

(٦) لم أجد هذا الوصف للقدر فيما بين يدي من معاجم ، وإنما يقال : رَجُلٌ خَزَخِيزٌ : وهو الغليظ الكثير العضل ، وَيَعْبِرُ خَزَخِيزٌ : قوي . انظر : الجمهرة ١ / ١٨٩ ، ١١٦٧ ، المحكم ٤ / ٣٦٢ .

(٧) نقل أبو عبيد عن الأصمعي : أنه شيء من جسد الشاة ، وأنه لا يدري ما هو ، وقال غيره : هي العين الكبيرة ، وقال ابن برّي : قال الأصمعي : سمعتُ أهرابياً من بني سعد يقول : شَدَّ الذُّئْبُ على شاةِ فلانٍ فأخذَ حَدَلِيقَتِها ، وهو عُكَلِيسٌ . انظر : المنتخب لكراع ٢ / ٥٧٠ ، تهذيب اللغة ٥ / ٣٠٥ ، اللسان والتاج (حدلق) .

(٨) لم أجد ذكراً لهذه الكلمة فيما بين يدي من معاجم ، ولم أجد من ذكر أن الماء يوصف بذلك ، وإنما يقال : مَاءٌ هُجْهَجٌ : لا ملح ولا عذب ، ومَاءٌ زُوَزِمٌ ، وخُضْرَمٌ : كثير . انظر : الجمهرة ٣ / ١٢٩٦ ، المخصص ٩ / ١٣٦ .

(٩) انظر في (دُوْدِمٌ) : المنتخب ٢ / ٥٧٠ ، المخصص ١١ / ٢١٧ ، وطرفة الجارية : أن يُقَطَّعَ لها في مُقَدِّمِ ناصيتها كالعَلَمِ أو كالطُرَّةِ تحت التاج ، وقد تتخذ الطُرَّةُ من رَأْسِكَ - بفتح الميم وكسرها والكسر أعلى - ، وهو شيء أسود كالقنار يخلط بالمسك فيجعل سَكَاً . انظر : اللسان (طرر) ، (رملك) .

(١٠) انظر : اللسان (عجلط) ، (عكلط) ، التاج (عجلط) .

(١١) انظر : التاج (عكلط) .

رأي ابن بري :

جاء على (فُعَلِيلٍ) كلمات معدودة ، وهو فرعٌ عن (فُعَالِيلٍ) .

المنافسة :

اختلف في (فُعَلِيلٍ) أهو من أبنية الرباعي أم لا ؟ وذلك على قولين :

١ - الأكثرون لم يشبثوا (فُعَلِيلًا) ، وجعلوه فرعاً عن (فُعَالِيلٍ)^(١)، وهذا ما ذهب إليه ابن بري .

٢ - من العلماء من أثبتته مستدلاً بالكلمات السابق ذكرها ، قال أبو حيان : ولا يثبت (فُعَلِيلٌ) بـ (عُجَلِيطٍ) خلافاً لزاعمي ذلك^(٢).

والراجع - فيما يظهر - أن (فُعَلِيلًا) فرعٌ عن (فُعَالِيلٍ) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أنه لا يحفظ شيء على وزن (فُعَلِيلٍ) إلا والألف قد جاء فيه ، نحو : (عُجَلِيطٍ) و (هُدَابِدٍ) و (عُكَايِسٍ) و (دُوَادِمٍ) و (عُجَالِيطٍ) و (عُكَالِيطٍ) ، فدل ذلك على أنها مخففة بحذف الألف ، إذ لو لم تكن كذلك لجاءت بغير ألف ألبتة^(٣).

٢ - أنه عُلِمَ بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ولا يتوالى أربع حركات في كلمة^(٤)، وحيثُذِ لا بد من حملة على أنه محذوف الألف ، وعلى هذا يكون من قبيل المزيد لا من قبيل المجرد^(٥).

(١) انظر : الكتاب ٤/٢٨٩ ، المقتضب ١/٦٧ ، الأصول ٣/١٨٤ ، الجمل ١/٣٩١ ، التكملة ٥٥٨ ، المنصف ١/٢٧ ، الصحاح ٣/١١٤٢ ، التبصرة ٢/٧٨٥ ، المحكم ٢/٣٠٢ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ١/١٢٤ ، المزهر ٢/٢٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/٢٨٩ ، الاستدراك ١٥٤ ، المنصف ١/٢٧ ، المستع ١/٦٨ ، شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٢٦ ، شرح الشافية للرضي ١/٤٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٤/٢٨٩ ، المقتضب ١/٦٧ ، الأصول ٣/١٨٤ ، الجمل ١/٣٩١ ، الاستدراك على سبويه ١٥٤ ، التبصرة ٢/٧٨٥ ، شرح الشافية للرضي ١/٤٩ ، شرح الشافية لركن الدين ٣٤٣ ، شرح الشافية للجاربردي ٨٢ .

(٥) انظر : شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٤٤ - ٤٥ ، شرح الشافية للجاربردي ٨٢ .

٣ - تدور ما ورد من هذا الوزن^(١).

٤ - لو كان (فَعَلِلَّ) من أبنية الرباعي لما فروا إلى السكون في نحو: (فَعَلَّتْ) خشية توالي أربع حركات فيما هو كشيء واحد، لأن ضمير الفاعل تَنَزَّلَ من الفعل منزلة جزءٍ من الكلمة، فإذا كان ذلك ممتنعاً فيما هو كالكلمة الواحدة فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أخرى، والقول بأصالة نحو (عَلِيطِ) موجبٌ لكون (فَعَلَّتْ) أولى من (فَعَلَّتْ) وذلك فاسد، وما أدى إلى الفاسد فاسد^(٢).

٥ - لو كان (فَعَلِلَّ) من أبنية الرباعي لكان من يقول في (كَبِدٍ): (كَبِدًا) أولى بأن يقول في (عَلِيطِ): (عَلِيطًا)؛ لزيادة الثقل، لكنه لم يُقَلْ ذلك، فعُلِمَ أن المانع من ذلك كون الألف مُرَادَةً، فأبقوا ما كان يليها على ما كان عليه لِيُعَلَّمَ أن الألف في حكم الموجود^(٣).

وقد أورد كراع نصاً قريباً من نص ابن بَرِّي حصر فيه ما جاء على (فَعَلِلَّ)^(٤).

(١) انظر: المنتخب لكراع ٢/٥٦٧، ٥٧٠، شرح الشافية لابن الحاجب ٦٠، شرح الشافية لركن الدين ٣٤٣، شرح الشافية للخضر الزيدي ٤٤/١، شرح الشافية للجارودي ٨٢.

(٢) انظر: الأصول ٣/١٨٤، التبصرة ٢/٧٨٥، المتع ١/٦٩، شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٢٧، شرح الشافية للرضي ١/٤٩.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٢٦.

(٤) انظر: المنتخب ٢/٥٧٠.

قال رؤبة :

هَيْهَاتَ مِنْ مُنْخَرَقٍ هَيْهَاؤُهُ^(١)

قال ابن بري : « قوله : (هَيْهَاؤُهُ) يدل على أن (هَيْهَاتَ) من مضاعف الأربعة ، و (هَيْهَاؤُهُ) فاعلٌ بـ (هَيْهَاتَ) ، كأنه قال : بَعْدَ بَعْدُهُ و (مِنْ) متعلقة بـ (هَيْهَاتَ) ، وقد تكلم عليه أبو علي في أول الجزء الثاني من التذكرة ،^(٢) .

رأي ابن بري :

(هَيْهَاتَ) من مضاعف الرباعي .

الناقشة :

أولاً : معنى (هَيْهَاتَ) :

(هَيْهَاتَ) اسم فعلٍ ماضٍ بمعنى : بَعْدُ^(٣) .

ثانياً : لفظها ووزنها :

إذا كانت تاء (هَيْهَاتَ) مفتوحة فإنها حيثئذ اسمٌ مفرد^(٤) ، ويجوز في فتحها وجهان :

(١) من الرجز ، ورواية الديوان :

... فِي مُنْخَرَقٍ ...

انظر : الديوان ، ٤٣ / ٣ ، المحتسب ، ٩٣ / ٢ ، المحكم ، ٢٤٦ / ٤ ، البحر المحيط ، ٥٦١ / ٧ ، الدر المنصون ، ٣٣٧ / ٨ .
الشاهد عند ابن بري : (هَيْهَاؤُهُ) دليلٌ على أن (هَيْهَاتَ) من الرباعي المضاعف .

(٢) اللسان (هيه) .

(٣) انظر : الإيضاح العضدي ، ١٩١ ، المسائل الحلييات ، ٣٤٩ ، المسائل العسكريات ، ٩٠ ، المسائل العضديات ، ١٦٧ - ١٦٨ ، المخصص ، ١١٧ / ١٦ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٨٤ / ٢ .

(٤) انظر : الكتاب ، ٢٩١ / ٣ ، إعراب القرآن للنحاس ، ١١٤ / ٣ ، كتاب الشعر ، ١٧٦ / ١ ، المسائل البصريات ، ٨٢٣ / ٢ ، المسائل العسكريات ، ٩٠ - ٩١ ، المسائل العضديات ، ١٦٨ ، سر الصناعة ، ٤٩٩ / ٢ ، المقتصد في شرح التكملة ، ٦٧ / ١ ، المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح ، ٣٢٣ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٨٤ / ٢ ، شرح التكملة للعسكري ، ٢١ - ب ، شرح المفصل ، ٨١ / ٩ ، شرح الكافية ، ٧٣ / ٢ .

أ- أن تكون (هَيْهَاتَ) ظرف زمان غير متمكن ، فالفتحة فتحة النصب على الظرفية الزمانية ، و (هَيْهَاتَ) على هذا القول ظرفٌ سُمِّيَ بها الفعل في الماضي^(١).

ب- ومنهم من ذهب إلى أن الفتحة فتحة بناء ، وليست نصباً على الظرفية^(٢).

والأول هو الأولى والأقيس ؛ لأن هذه الأسماء الموقَّعة مَوْقَع الفعل يغلب عليها البناء ؛ لوقوعها موقع المبنى^(٣).

أما (هَيْهَاتِ) فإنها جمعٌ لـ (هَيْهَاتَ)^(٤) ، وقد حُدِّقَت الألف التي كانت في المفرد ولم يبدل منها شيءٌ لقلّة تمكّن (هَيْهَاتَ)^(٥) ، وجعلها الزجاج جمعاً واحده (هَيْهَةٌ)^(٦).

أما وزن (هَيْهَاتَ) فقد اختلف فيه على النحو الآتي :

أ- أن يكون وزنها (فَعْلَلَةٌ) ، ويكون من مضاعف الرباعي من هاءٍ وياءٍ و هاءٍ وياءٍ ، إلا أن الياء الثانية قُلِبَتْ ألقاً لوقوعها متحرّكةً بين متحرّكين^(٧) ، وهو مذهب ابن بري .

ب- أن يكون وزنها (فَعْلَاة) ، وتكون الألف زائدة للإلحاق بـ (دَحْرَجَةٌ) ، وتكون الكلمة

(١) انظر : المسائل العسكرية ٩١ ، المسائل العضديات ١٦٨ ، سر الصناعة ٥٠٠/٢ ، المحكم ٢٤٦/٤ ، المخصص ١١٧/١٦ ، المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح ٣٢٥ .

(٢) انظر : المسائل العسكرية ٩١ ، المسائل العضديات ١٦٨ ، سر الصناعة ٥٠٠/٢ ، المحكم ٢٤٦/٤ .

(٣) انظر : المسائل العسكرية ٩١ - ٩٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٢٩١ ، كتاب الشعر ١ / ١٧٦ ، المسائل البصرية ٢ / ٨٢٣ ، المسائل العضديات ١٦٨ ، سر الصناعة ٢ / ٥٠٠ ، المحكم ٤ / ٢٤٦ ، المتنصد في شرح التكملة ١ / ٦٧ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٨٤ ، شرح التكملة للكثيري ٢٢ - ٢١ ، شرح المفصل ٩ / ٨١ .

(٥) انظر : المسائل العضديات ١٦٩ ، المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح ٣٢٣ - ٣٢٤ ، شرح الكافية ٢ / ٧٣ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١١٤ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٩١ .

(٧) انظر : كتاب الشعر ١ / ١٧٦ - ١٧٧ ، المسائل البصرية ٢ / ٨٢٤ ، المسائل العضديات ١٦٨ ، الخصائص ٣ / ٤٣ ، المحاسب ٢ / ٩٤ ، المحكم ٤ / ٢٤٦ ، المتنصد في شرح التكملة ١ / ٦٧ ، المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح ٣٢٤ ، إعراب القراءات الشواذ ٢ / ١٥٧ ، شرح التكملة للكثيري ٢١ - ب ، شرح المفصل ٩ / ٨١ ، شرح الكافية ٢ / ٧٣ ، شرح الشافية لركن الدين ٨٤٤ - ٨٤٥ ، شرح الشافية لليزدي ٢٧٨ ، شرح الشافية للجاربردي ٤٦٩ .

من مزيد الثلاثي مأخوذة من (هَيَّ) ^(١)، وتكون فاؤها ولامها من جنس واحد .

والراجع - فيما يظهر - أن وزنها (فَعْلَلَة) ، وأنها من مضاعف الرباعي ؛ وذلك لما يأتي :

١ - استدل ابن برِّي على أن (هَيَّاتَ) وزنها (فَعْلَلَة) بأن رؤية اشتق منها (هَيَّاء) ، وقد بيَّن كيفية هذا الاشتقاق قبل ابن برِّي ابن جني عندما قال : فجاء به على وزن (القَلْقَال) و (الزَّلْزَال) ، والألف في (هَيَّاتَ) غير الألف في (هَيَّاهُ) هي في (هَيَّاتَ) لام الفعل الثانية ، وهي في (هَيَّاهُ) ألف الفَعْلَال الزائدة ، والهمزة فيه منقلبة عن ياء ^(٢).

٢ - أن باب (قَلْقَال) أكثر من باب (قَلَّتِي) ^(٣) ، أي : أن مضاعف الرباعي أكثر مما جاءت فاؤه ولامه من جنس واحد مع الفصل بينهما بفاصلٍ مثل : (قَلَّتِي) و (سَلَسِي) ، فلا يحمل عليه لقلته .

وللرضي كلامٌ غير واضح في وزن (هَيَّاتَ) فقد قال : إنه يجوز أن يكون من باب (كَوَكَبِي) ، وعلى هذا تكون الألف والناء زائدتين وتركيبه من (هَيَّي) ^(٤)، وهذا الكلام يحتمل ما يأتي :

١- إن كان يقصد بها (هَيَّاتَ) التي هي جَمْعٌ فيكون أصلها (هَيَّياتَ) ، ثم حُدِّثَت اللام التي هي الياء الثانية لانتقائها مع ألف الجمع ، وإنما حُدِّثَت ولم تُقَلَّب ياءً كما في (حَبَلِيَّاتَ) لعدم تمكنها ، جعلوا للمتمكن مزية على غير المتمكن ^(٥)، وعليه يمكن أن تكون الألف والناء زائدتين ، ويكون التركيب من (هَيَّي) ، ولكن كيف يكون من باب (كَوَكَبِي) وهو ما كانت فاؤه وعينه

(١) انظر : كتاب الشعر ١/١٧٧ ، المسائل البصريات ٢/٨٢٤ ، المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح ٣٢٤ - ٣٢٥ ، شرح التكملة للمكبري ٢٢ - أ ، شرح المفصل ٩/٨١ .

(٢) انظر : الحصائص ٣/٤٣ ، المختص ٢/٩٣ .

(٣) انظر : كتاب الشعر ١/١٧٧ ، المسائل البصريات ٢/٨٢٤ ، المسائل الحليليات ١٣٨ ، المتخصد في شرح التكملة ١/٦٧ ، المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح ٣٢٤ - ٣٢٥ ، شرح المفصل ٩/٨١ ، المستع ١/٢٨٥ ، ٣٠٠ - ٣٠١ ، ٢/٥٩٠ - ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، شرح الكافية ٢/٧٤ .

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٢/٢٩١ ، شرح الكافية ٢/٧٣ .

(٥) انظر في الحديث عن (هَيَّاتَ) إذا قُدِّرَت جمعاً : شرح المفصل ٤/٦٦ .

من جنسٍ واحدٍ ؟ ، إلا على القول بأن الباء الأولى زائدة ، والرضي لم يَقُلْ بذلك .

٢- أما إن كان يقصد (هَيْهَات) المَقْدَرُ مفرداً فلا يَتَّصِرُ أن تكون الألف والنساء زائدتين مع كونه من باب (كَوَكَّبِ) ، وإنما يكون من باب (سَلَسِ) ، وهو ما كانت فاؤه ولامه من جنسٍ واحدٍ ، كما أنه إذا كانت الألف زائدة فإنه لا يكون تركيبه (هَيْهَي) ، وإنما يكون (هيه) ، وهو ما كانت فاؤه ولامه من جنسٍ واحدٍ .

ونقل الزبيدي^(١) عن أحد مشايخه أن التاء تكون أصلية على مذهب الرضي^(٢) ، وهو مردود

لسببين :

١ - أن كلام الرضي لا يدل على ذلك بل يدل على عكسه^(٣) .

٢ - رده الزبيدي بأنه لم يقل أحدٌ : إن التاء أصلية ، بل اتفق أهل اللغة أن التاء من (هَيْهَات)

زائدة^(٤) .

(١) أبو الفيض السيد محمد بن محمد بن عبد الرزاق مرتضى الزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥) ، من كبار العلماء باللغة ، له عدَّة مؤلفات من أشهرها (تاج العروس) . انظر : الحطط التوفيقية ٣/٣٤٢ ، الأعلام ٧/٧٠ .

(٢) انظر : التاج (هيه) .

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٢/٢٩١ ، شرح الكافية ٢/٧٣ - ٧٤ .

(٤) انظر : التاج (هيه) .

قال الجواليقي : (الزُمْرَدَةُ) - بكسر الزاء وفتح الميم - على مثال (حِنْزُقْرَةَ)^(١) ، و (قِرْطَعِبَةَ)^(٢) ، أعجمي مُعْرَبٌ ، وهو وصفٌ للمرأة التي تشبه الرجال في الخَلْقِ والخَلْقِ ، ويقال - أيضاً - : (زِمْرَدَةٌ) - بفتح الزاء والميم - ، وتكون مثل : (عِلْكَد) من الرباعي ، وهو الغليظ الشديد ، ويقال : (زَنْمِرْدَةٌ) - بفتح الزاء وكسر الميم - وتكون مما عُرِّبَ وليس له نظير في أبنية العرب ، وربما قيل بالذال المعجمة^(٣) .

قال ابن برِّي : « كان الواجب عليه إذا مثلَ (زِمْرَدَةٌ) بـ (حِنْزُقْرَةَ) ألا يدغم لكونه خماسياً ، فإذا أدغم التبس بالرباعي نحو : (عِلْكَد) ، وقال ابن جنِّي : وأما من رواه (زِمْرَدَةٌ) فلا تُقَدَّرُ أن أصله (زَنْمِرْدَةٌ) لأنه لو كان أصله ذلك لكان خماسياً فلا يصح إدغامه ؛ لأنه يصير وزنه (فِعْلٌ) فيلتبس بالرباعي المضاعف ، قال ابن برِّي : وصوابه : (زَنْمِرْدَةٌ) - بالزاي والنون - ، وأصل الزاي من (زَنْمِرْدَةٌ) الفتح ، لأن (زَنْ) امرأة ، و (مَرْدٌ) رَجُلٌ ، ولما جعلت الكلمتين كلمة واحدة كسرت الزاي ؛ لتكون على أمثلة كلام العرب ، قال ابن جنِّي : صوابه (زِمْرَدَةٌ) - بكسر الزاي - ، عن أبي بكر محمد بن الحسن عن ثعلب^(٤) ، قال : ووزنه (فِعْلٌ) مثل : (عِلْكَد) من ذوات الأربعة ، وليس في كلامهم من هذا الوزن مفتوح ، وقد جاء مضموماً نحو : (صُمُخْرٌ) و (سُمُخْرٌ)^(٥) .^(٦)

(١) هو القصير الديميم من الناس . انظر : اللسان (حنزقر) .

(٢) يقال : ما لفلان (قِرْطَعِبَةٌ) ، أي : قطعة خرقه . انظر : اللسان (قرطعب) .

(٣) المُعْرَبُ ١٦٨ .

(٤) انظر : شرح ديوان الحماسة لابن جنِّي ٢٣٦ - أ .

(٥) لم أجد هاتين الكلمتين في المعاجم ، والذي يظهر أن في الكلمتين تصحيحاً ، إذ التصحيقات في طبعة هذا الكتاب كثيرة جداً ، والموجود في المعاجم : (صُمُخْرٌ) و (سُمُخْرٌ) ، ومضاهما : الجسم من الفحول ، والخكير من الرجال . انظر : الكتاب ٤ /

٢٩٨ ، الاستدراك ١٨٤ ، ١٨٧ ، اللسان (شمخر) ، (ضمخر) .

(٦) في التعريب والمُعْرَبُ وهو المعروف بحاشية ابن برِّي على كتاب المُعْرَبُ ١٠٠ - ١٠٢ .

رأي ابن برّي :

١- (زِنْمَرْدَة) أو (زِمْرَدَة) أصله بفتح الزاي ولكنها كُسِرَتْ لتكون على أمثلة كلام العرب ، لأن (فِعْلٌ) لم يأتِ مفتوحًا ، وقد جاء مضمومًا ، وليس في كلامهم (فَعَلٌّ) .

٢- (زِنْمَرْدَة) - بلا إدغام - خماسي ، ولا يجوز إدغامه ؛ لئلا يلتبس بالرباعي ، أما (زِمْرَدَة) - بالإدغام - فهو رباعي ، ووزنه (فِعْلٌ) .

المناقشة :

أولاً : فتح الزاي وكسرها :

لم يذكر أصحاب المعاجم هذه الكلمة ، وإنما ورد ذكرها عرضاً^(١) ، واستدركها الزبيدي على الفيروزآبادي^(٢) .

وما ذكره ابن برّي من أن أصل الزاي من (زِنْمَرْدَة) الفتح ، لأن (زَن) امرأة ، و (مَرْد) رجل سبقه إلى ذلك الأعلام^(٣) .

أما قوله : إنهم كسروا الزاي ليكون على أمثلة كلام العرب ، فهذا من مذاهب العرب في استعمال الأعجمي ، وذلك أن الاسم الأعجمي الذي عربته العرب قد تلحّقه بأبنية كلامها فحكّمه في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم الأسماء العربية الوضع^(٤) .

وقد ذكر الجواليقي أنه يقال : (زِمْرَدَة) مثل (عَلْكُد) فردّ عليه ابن برّي بقوله : إنه لا يوجد في الأبنية (فَعْلٌ) - بفتح الفاء - ، وقد ذكر ذلك سيبويه فقال : « ولا نعلم في الكلام (فَعْلٌ) ولا

(١) انظر : المحكم ٧ / ١١٨ ، اللسان والتاج (كندش) .

(٢) انظر : التاج ٢ / ٣٦٥ (زنمردة) .

(٣) انظر : شرح حماسة أبي تمام للأعلم ٢ / ١١٩٠ .

(٤) سيأتي تفصيل الحديث عن إلحاق الأعجمي بالعربي في المسألة (٩٠) ، وانظر : المسألة (٢٣ - فَعَلٌّ) ، المسألة (٢٤ - فَعَلٌّ) ، المسألة (٣٧ - فُوَعَلٌّ) ، المسألة (٥٦ - فَعَلُّونَ) ، المسألة (٦٠ - فَعَالٌ) ، المسألة (٦٣ - فَعَالٌ) ، المسألة (٧٥ - فَعَلَانٌ) ، المسألة (٧٨ - فَعَوَّلٌ) .

شيفاً من هذا النحو لم نذكره^(١).

ومثل ذلك قول المرزوقي والجواليقي : إنه يقال : (زَنْمَرْدَة) - بفتح الزاي وكسر الميم - وتكون مما عُرِّبَ وليس له نظير في أبنية العرب^(٢) ، وذلك أنه ليس في أبنية الخماسي المجرد (فَعَلَّلٌ) ؛ لأن أبنية الخماسي أربعة ليس منها (فَعَلَّلٌ)^(٣) ، ولكن العرب كسروا الزاي ؛ لتكون على أمثلة كلامهم ، وليس كسرُ الزاي لازماً لأن العرب ربما ألحقت الكلمة المعربة بأبنية كلامها وربما لم تلحقها^(٤) مثل : (الأَجْر)^(٥) و (الفِرْنَد)^(٦) و (الجُرْبُز)^(٧) و (إبراهيم) و (إسماعيل) و (يَهْرَام)^(٨).

ثانياً : إدغام النون في الميم في (زَنْمَرْدَة) :

أما قول ابن برِّي في رده على الجواليقي : إن (زَنْمَرْدَة) إذا مثلَ بِس (حَنْزَقَرَة) فهو خماسي على وزن (فَعَلَّلٌ) ، ولا يجوز إدغامه لأنه يلبس بالرباعي فقد ذكر ذلك ابن جنبي وغيره في (زَنْمَرْدَة) خاصة^(٩) ، وذكر العلماء القاعدة العامة في ذلك^(١٠) ، فقال ابن الحاجب في إدغام الحروف المتقاربة : « ولا تُدْغَمُ منها في كلمة ما يؤدي إلى لبسٍ بتركيب آخر »^(١١) ، وقال

(١) الكتاب ٤ / ٢٩٨ .

(٢) انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤ / ١٨٨٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٤ / ٣٠٣ - ٣٠٤ ، المقتضب ١ / ٦٨ ، الأصول ٣ / ١٨٤ ، ١٨٦ ، المنصف ١ / ٣٠ - ٣١ ، شرح الشافية للرضي ٤٧ / ١ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٤٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ٣٠٣ ، الأصول ٣ / ٢٢٣ ، تكملة إصلاح ما تفلط فيه العامة ٢١١ ، حواشي ابن برِّي وابن ظفر على درة الغواص ١٦٦ ، ارتشاف الضرب ١ / ١٤٦ ، المزهر ١ / ٢٦٩ .

(٥) هو طيبخ الطين الذي يبنى به . انظر : الصحاح ٢ / ٥٧٦ ، اللسان (أجر) .

(٦) جوهر السيف وماؤه ورَبْدُهُ ووَشْيُهُ ، وهو الحرير أيضاً . انظر : الصحاح ٢ / ٥١٩ ، المُعْرَب ٦٦ ، ٢٤٣ .

(٧) هو الرجل الحب . انظر : الصحاح ٣ / ٨٦٧ ، المُعْرَب ٩٦ ، قصد السبيل ١ / ٣٧٧ .

(٨) كوكب يُسَمَّى : المُرْبُخ . انظر : قصد السبيل ١ / ٣١١ .

(٩) انظر : شرح ديوان الحماسة لابن جنبي ٢٣٦ - ٢٣٧ ، أ ، المزهر ٢ / ٣٤ .

(١٠) انظر : شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٦٦ - ٢٦٩ ، شرح الشافية لركن الدين ١٣٩٤ - ١٣٩٦ ، شرح الشافية لليزدي ٢ / ٥٨١ - ١٨٢ ، شرح الشافية للجاربردي ٩٥٦ - ٩٥٧ .

(١١) الشافية ١٢٥ .

ابن السراج : « واعلم أن النون الساكنة إذا كانت في كلمة واحدة مع الميم والواو والياء والراء واللام فإنهم يمينونها في نحو : (أَنْمَلَةٌ) ^(١) و (مَنْيَةٌ) ^(٢) و (أَنْوَكٌ) ^(٣) ؛ لأنهم لو أدغموها لالتبست فتوهم السامع أنها من المضاعف ^(٤) ، وقالوا : إذا بنيت مثل (قَنْفَخْرٍ) ^(٥) من (عَمِلَ) فإنك تقول : (عَمَلٌ) بالإظهار للإلباس بـ (عَلَّكَدٌ) ^(٦) .

(و زِنْمَرْدَةٌ) على قول الجواليقي : إنها مثل (حِنْزَقْرَةٌ) لا يجوز إدغام النون في الميم ؛ لأنك إذا قلت : (زِمْرَدَةٌ) لم يُدْرَأْ أهو (فِعْلٌ) وأدْغِمْتَ النون فيما بعدها أم (فِعْلٌ) في أصله ؟ ، وإذا كان كذلك فواجب إظهار النون ؛ لئلا يلتبس خماسي هو (فِعْلٌ) برباعي هو (فِعْلٌ) فيقع اللبس من موضعين : أحدهما التباس أصل بأصل ، والآخر التباس مثال بمثال ، وإذا كانوا قد أظهروا نحو : (زَنْمَاءٌ) ^(٧) و (مَنْيَةٌ) و (قَنْوَاءٌ) ^(٨) ؛ فلم يقولوا : (زَمَاءٌ) بإدغام النون بالميم لئلا يلتبس بـ (فَعْلَاءٌ) من باب (زَمَمْتُ النَّاقَةَ) ^(٩) ، ولم يقولوا : (مِيَّةٌ) بإدغام النون بالياء ؛ لئلا يلتبس بـ (فُعْلَةٌ) من مضاعف الياء نحو (مِيَّتٌ) ، أو ما عينه واو ولامه ياء نحو (مَوِيَّتٌ) ، ولم يقولوا : (قَوَاءٌ) بإدغام النون بالواو ؛ لئلا يلتبس بـ (فَعْلَاءٌ) من باب ما عينه واو ولامه ياء نحو (قَوِيَّتٌ) ^(١٠) ، إذا كانوا قد أظهروا في هذه الكلمات مع أن الأصل محروس ؛ لأن الجميع ثلاثي

(١) هي المفصل الأعلى الذي فيه الظفر من الأصبع . انظر : اللسان (نمل) .

(٢) هي ما جنى الرجل . انظر : اللسان (مني) .

(٣) هو الأحق . انظر : اللسان (نوك) .

(٤) الأصول ٣ / ٣٥٥ .

(٥) هو الثَّارُ الناعم الضخم الجثة ، والفائق في نوعه . انظر : اللسان (قنقر) .

(٦) انظر : الأصول ٣ / ٣٥٥ ، الشافية ١٣٤ ، شرح الشافية لركن الدين ١٤٤٣ - ١٤٤٥ ، شرح الشافية لليزدي ٦١٠ / ٢ ، شرح الشافية للجاربردي ١٠٠٥ .

(٧) (الزَيْمَةُ) شيء يقطع من أذن البحر فيترك معلقاً ، وإنما يُفَعَّلُ ذلك بالكلام من الإبل ، يُقَالُ : بَعِرَ زَيْمٌ وَأَزْتَمَ وَمُزْتَمٌ ، وناقلة زَيْمَةٌ وزَيْمَاءٌ وَمُزْتَمَةٌ . انظر : الصحاح ٥ / ١٩٤٥ ، اللسان (زيم) .

(٨) (القَنْوَاءُ) : ارتفاح في أعلى الأنف ، واخذ ينداب في وسطه ، وسبوغ في طرفه ، وقيل : هو قَنْوَاءٌ وسط القصبية وضيق المتخريز ، يقال : رَجُلٌ أَقْنَى ، وامرأة قَنْوَاءٌ . انظر : المحكم ٦ / ٣٥١ .

(٩) أي : حَطَمْتُهَا . انظر : اللسان (زيم) .

(١٠) انظر : الكتاب ٤ / ٤٥٥ ، المقتضب ١ / ٢٢٠ ، الأصول ٣ / ٤١٨ - ٤١٩ ، التكملة ٦١٤ ، المقتصد في شرح التكملة ٣ / ١١٤٥ ، شرح التكملة للمكبري ٢ / ٣٥١ - ب ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، شرح الشافية لركن الدين ١٣٩٤ ، شرح الشافية لليزدي ٢ / ٥٨١ ، شرح الشافية للجاربردي ٩٥٦ - ٩٥٧ .

فألا يُجِيزُوا في (زِنْمَرْدَة) - مُظْهَرَة - (زِمْرَدَة) - مُدْعَمَة - مخافة التباس أصلِ بأصلِ ، ومثالِ بمثالِ
أجدر^(١).

أما (زِمْرَدَة) - بإدغام النون بالميم - فإنه لا محالة اسمٌ رباعي ، ولا يجوز أن يكون أصل
(زِمْرَدَة) (زِنْمَرْدَة)^(٢)؛ لما سبق ذكره ، ويكون وزنه (فِعْلٌ) ، وهو من أوزان الرباعي ، وذلك في
الصفات فقط ، ولا يأتي منه اسم^(٣).

وقول ابن بري : إن من أوزان الرباعي (فُعْلٌ) ، هذا ذكره العلماء ومثلوا له بالأمثلة التي
ذكرها ابن بري^(٤).

(١) انظر : شرح ديوان الحماسة لابن جنى ٢٣٦ - أ .

(٢) انظر : المرجع السابق ٢٣٦ - أ ، الزهر ٢ / ٢٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٤ / ٢٩٨ ، الأصول ٣ / ٢٢١ ، المتع ١ / ١٤٧ .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ٢٩٨ ، الأصول ٣ / ٢٢١ ، المتع ١ / ١٤٧ .

قال الحريري : إن مما يهيمُ فيه الخواص (الشَطْرَنَج) - بفتح الشين - ، وقياس كلام العرب أن تكسر ؛ لأن من مذهبهم أنه إذا عُرِّبَ الاسم الأعجمي رُدُّ إلى ما يُستعمل من نظائره في لغتهم وزناً وصيغةً ، وليس من كلامهم (فَعَلَّلٌ) - بفتح الفاء - وإنما المنقول عنهم في هذا الوزن (فِعَلَّلٌ) - بكسر الفاء - ؛ فلهذا وجب كسر الشين من (الشَطْرَنَج) لِيُلْحَقَ بِ(جِرْدَحَل) وهو الضخم من الإبل^(١) ، وتابعه الجواليقي على ذلك^(٢) .

وقد رَدَّ عليهما ابن برِّي فقال في رَدِّه على الحريري : قوله : إن الاسم الأعجمي إذا عُرِّبَ رَدَّتْهُ العرب إلى ما تستعمله من نظائره في لغتهم وزناً وصيغةً ، ليس بصحيح ، وقد خالف فيه جميع النحويين ، ألا ترى أن سيبويه قال في الاسم المُعَرَّب من كلام العجم : ربما ألحقوه بأبنية كلامهم وربما لم يلحقوه^(٣) ، فذكر مما ألحق بأبنيتهم قولهم : (دِرْهَم) و (بَهْرَج)^(٤) ، كما ذكر مما لم يلحقوه بأبنيتهم عدداً من الكلمات ، وقال : إن أئمة اللغة لم يذكروا هذه اللفظة إلا بفتح الشين ، وقد ذكرها ابن السكيت في كتابه (إصلاح المنطق)^(٥) بفتح الشين^(٦) .

رأي ابن برِّي :

(الشَطْرَنَج) يجوز فيه فتح الشين ، وإن كان ليس له نظير في أبنية العرب ؛ لأن الاسم الأعجمي إذا عُرِّبَ لا يلزم أن يُغَيَّرَ لِيُوافِقَ أبنية العرب .

(١) انظر : درة الفواص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) انظر : تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ٢١١ .

(٣) انظر : الكتاب ٤ / ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٤) هو الباطل ، والدرهم المُبْطَلُ السُّكَّةُ ، والتعويج من الاستواء إلى غيره ، والشئ المباح . انظر : الجمهرة ٢ / ١١١٣ ، ٣ / ١٣٢٣ ، المُعَرَّبُ ٤٨ ، شفاء الغليل ١٦٦ - ١٦٧ .

(٥) انظر : ١٦٦ .

(٦) انظر : حواشي ابن برِّي وابن ظفر على درة الفواص ١٦٦ - ١٦٧ ، تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ٢١١ .

اختلف في (الشُّطْرَج) على النحو الآتي :

١ - ذكره ابن السكيت ، وابن قتيبة بكسر الشين^(١) ، وقال ابن جنى : كسر الشين أجود ليكون من باب (جِرْدَحْل)^(٢) ، وتابعهم بعض مَنْ كتب في التصحيح اللغوي^(٣) ، وكذلك بعض مَنْ كتب في المُعَرَّب^(٤) .

٢ - ذهب ابن برِّي إلى أنه يجوز فتح الشين من (الشُّطْرَج) ، ولا يجب كسرها .

والراجع - فيما يظهر - جواز فتح الشين وكسرها ؛ وذلك لما يأتي :

١ - ما نقله ابن برِّي عن سيبويه من أنه لا يلزم تغيير بناء الأعجمي ليكون على مثال أبنية العرب ، وذكر أن ذلك إجماعُ النحويين ، قال ابن السيد : « ورأيت ابن جنى قد قال في بعض كلامه : الوجه عندي أن تكسر الشين من (شِطْرَج) ؛ ليكون على مثال (جِرْدَحْل) ، وهذا لا وجه له ، وإنما كان يجب ما قاله ههنا لو كانت العرب تُصَرِّفُ كُلَّ ما تُعَرِّبُهُ من الألفاظ العجمية إلى أمثلة كلامها ، وإذا وجدنا فيما عرِّبوا أشياء كثيرة مخالفة لأوزان كلامهم فلا وجه لهذا الذي ذكره ، وقد ورد من ذلك ما لا أحصيه كثرة »^(٥) ، وقد نقل ابن برِّي عن سيبويه عدداً من الكلمات المُعَرِّبَة التي نُقِلَتْ إلى لغة العرب ولم يُغَيَّرْوها عن بنائها في لغتها الأعجمية ، أو غَيَّرْوها ولم يبلغوا بها أبنيتهم^(٦) .

٢- أن اقتصار ابن السكيت وابن قتيبة على كسر الشين لا يدل على وجوب كسرها ؛ لأنهم

(١) انظر : إصلاح المنطق ١٦٦ ، أدب الكاتب ٣٩٥ .

(٢) انظر : المحكم ٤١٤ / ٧ ، المخصص ١٩ / ١٣ .

(٣) انظر : تنقيف اللسان ٢٤٦ ، المدخل إلى تقويم اللسان للخمي ١٩٤ ، تقويم اللسان لابن الجوزي ١٢٦ ، ذيل فصيح ثعلب ٣٠ .

(٤) انظر : المُعَرَّب ٢٠٩ ، شفاء الغليل ٣١٢ ، قصد السبيل ١٩٦ / ٢ .

(٥) الاقتضاب ٢ / ٢٢٠ .

(٦) سيأتي تفصيل الحديث عن إلحاق الأعجمي بالعربي في المسألة (٩٠) ، وانظر : المسألة (٢٣ - فَعَلَّل) ، المسألة (٢٤ - فَعَلَّل)

، المسألة (٣٧ - فَوَعَّل) ، المسألة (٥٦ - فَعَلَّلون) ، المسألة (٦٠ - فَاَعَالَ) ، المسألة (٦٣ - فَعَالَ) ، المسألة (٧٥ - فَعَلَّان) ،

المسألة (٧٨ - فَعَوَّل) .

لم ينصوا على ذلك ، وإنما ذكروا (الشطرنج) عَرَضاً عند ذكرهم لما جاء مضموماً مثل (لُعبَة)^(١) ، وفي هذا ردُّ على الخفاجي^(٢) الذي ردُّ على ابن برِّي بأن ابن السكيت لم يذكرها إلا بكسر الشين^(٣) .

٣ - أن ابن جنِّي قال : إن الكسر أجود ، ولم يقل : إنه واجب^(٤) .

(١) انظر : إصلاح المنطق ١٦٦ ، أدب الكاتب ٣٩٥ .

(٢) أحمد بن محمد بن عمر ، شهاب الدين ، والخفاجي نسبة إلى أبيه (٩٧٧ - ١٠٦٩) ، له عدة تصانيف منها (شرح الدرّة) ، و (شفاء العليل فيما في العربية من الدخيل) . انظر : خلاصة الأثر ١/٣٣١ - ٣٤٣ .

(٣) انظر : المحكم ٧ / ٤١٤ ، المخصص ١٣ / ١٩ .

(٤) انظر : شرح الدرّة ١٧٤ .

أبنية الثلاثي المزيد

٢٥ - (إِفْعَلٌ) .

قال الجوهري : « (إِشْفَى) : للإِسْكَافِ^(١) ، وهو (فِعْلَى) ، والجمع (الأشْفَى) »^(٢) .

قال ابن برِّي : « صوابه (إِفْعَلٌ) ، والهمزة زائدة ، وهو منونٌ غير مصروف »^(٣) .

رأي ابن برِّي :

(إِشْفَى) (إِفْعَلٌ) .

المناقشة :

ذكر العلماء قبل ابن برِّي وبعده هذا البناء^(٤) فقال سيبويه : « ويكون على (إِفْعَلٌ) نحو : (إِصْبَعِ)^(٥) ، و (إِبرَمِ)^(٦) ، و (إِبْيِنِ)^(٧) ، و (إِشْفَى) ، و (إِنْفَحَةَ)^(٨) ، ولا نعلمه جاء وصفاً^(٩) .

وما ذكره ابن برِّي في تعقبه الجوهري من أن (إِشْفَى) (إِفْعَلٌ) هو الصواب الذي ذكره العلماء ، فقد ذكره سيبويه في أبنيته التي على (إِفْعَلٌ) كما في النص السابق ، ثم ذكره غيره من

(١) (الإِشْفَى) : المِحْرَزُ ، ويكون للأسامي والمزاود وأشباهاها ، والمِخْصَفُ للنعال . انظر : المخصص ١١٥/٤ ، التاج (شفي) .

(٢) الصحاح ١٣٣١/٤ .

(٣) اللسان والتاج (أشف) ، وقوله : « مُنَوَّنٌ غَيْرُ مَصْرُوفٌ » كذا في اللسان والتاج ، ولا وجه له ؛ لأنه إن كان مُنَوَّنًا فهو مصروفٌ قطعاً ؛ لأن التوئين هو الصرف ، ويدو أن في الكلام خطأ من النسخ أو غيرهم ، والله أعلم .

(٤) انظر : الأصول ١٨٧/٣ ، المتع ٧٢/١ .

(٥) معروف ، والأثر الحسن . انظر : المحكم ٢٨٣/١ ، شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ٣٨ .

(٦) موضع ، وقيل : تَبَتُّ . انظر : الاستدراك للزيدي ٦٨ ، - أبنية سيبويه لابن الدهان ٢٨ ، معجم البلدان ٩١/١ .

(٧) اسم رجل كان في قديم الدهر نُسِبَتْ إليه عدن - حر : شرح الكتاب ٢١٦/٥ - أ ، الاستدراك للزيدي ٦٨ ، معجم ما استعجم ٩٤/١ ، معجم البلدان ١٠٩/١ .

(٨) كَرَشُ العِجَلِ ما لم يُؤْكَلْ ، وقيل : شيءٌ يخرج من بطن الجُدِّي أصفر يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيَقْلَطُ كالجين . انظر : الصحاح ٤١٣/١ ، اللسان (نفع) .

(٩) الكتاب ٢٤٥/٤ .

وإنما قُضِيَ عَلَى الهمزة بالزيادة في (إِشْفَى) ؛ لأن الهمزة وقع بعدها حرفان مقطوعٌ بأصالتها ، وهما الشين والفاء ، وما عداها محتملٌ للأصالة والزيادة ، وفي هذه الحالة يُقضى عَلَى الهمزة بالزيادة ؛ وعلى ما عداها مِمَّا يحتمل الأصالة والزيادة بأنه أصلي ؛ لأن جميع ما ورد من ذلك مِمَّا له اشتقاق ، الهمزة فيه زائدة ، وما عداها أصل^(٢) ، وكذلك فإن الألف كَثُرَتْ زيادتها في أماكن كثيرة ، والهمزة لم تكثر زيادتها إلا أولاً خاصة ، فكان المَخْتَصُّ يَشْرِكُ غير المَخْتَصُّ بكثرة زيادته في ذلك الموضع ويزيد عليه بقوة الاختصاص^(٣).

(١) انظر : ليس في كلام العرب ١٨١ ، معجم ما استعجم ٩٤/١ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ٧٠ ، سفر السعادة ١/٦٥ ، الزهر ٢/٨٦ ، ١٠ .

(٢) انظر : الأصول ٣/٢٣٢ - ٢٣٣ ، المنصف ١/٩٩ - ١٠٢ ، شرح الملوكي ١٣٥ - ١٤٠ ، المتع ١/٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٣) انظر : المتع ١/٢٥٩ - ٢٦٠ .

٢٦ - (أَفْعَلُ) .

قال الجواليقي : إن (آدَمَ) اسمٌ عربيٌّ^(١) .

قال ابن بَرِّي : إنما سُمِّيَ بذلك لأنه خُلِقَ من أديم الأرض ؛ ولولا ذلك لاحتمل أن يكون أعجمياً مثل (آزَرُ) ، ويكون وزنه (أَفْعَلُ) أو (فَاعَلُ) مثل (فَالِخُ)^(٢) ، و (شَالِخُ)^(٣) ، ويكون امتناع صرفه للمُعْجَمَةِ والتعريف إذا جعلت وزنه (فَاعَلُ)^(٤) .

قال الجواليقي : و (آزُرُ)^(٥) : اسمٌ أعجميٌّ^(٦) .

قال ابن بَرِّي : و يحتمل أن يكون وزنه (أَفْعَلُ) مثل (آدَمَ) ، ويحتمل أن يكون (فَاعَلُ) مثل : (تَارِخُ)^(٧) ، و (فَالِخُ) ، و (شَالِخُ) ، و (لَاوَنُ)^(٨) ، وهذا الوزن كثيرٌ في الأعجميِّ^(٩) .

رأي ابن بَرِّي :

وزن (آدَمَ) (أَفْعَلُ) ، و (آزُرُ) (أَفْعَلُ) أو (فَاعَلُ) .

(١) انظر : المُعْرَبُ ١٣ .

(٢) لم أجد هذا العَلَمَ فيما بين يدي من المراجع ، ويظهر لي أن في الكلمة تصحيحاً ؛ لكثرة التصحيقات في هذا الكتاب ، وذلك أتى وجدت من أجداد إبراهيم - عليه السلام - فالخ بن عابر بن شالغ بن أرفخشذ بن سام بن نوح . انظر : المعارف ٢٨ ، ٣٠ .

(٣) جدُّ نبي الله إبراهيم - عليه السلام - . انظر : المعارف ٢٨ ، ٣٠ ، المحكم ١٧ / ٥ .

(٤) انظر : حاشية ابن بَرِّي على كتاب المُعْرَبُ ٢٧ .

(٥) ناحية بين الأهواز ورامهرمز ، وعمُّ إبراهيم - عليه السلام - ، وقيل : اسم أبيه ، وقيل : لقب أبيه ، وقيل : وصف له معناه : الشيخ أو المُعْجُج . انظر : قصد السبيل ١ / ١٤١ .

(٦) المُعْرَبُ ١٥ .

(٧) أبونبي الله إبراهيم - عليه السلام - . انظر : قصد السبيل ١ / ٣٢٣ .

(٨) لم أجد هذا العَلَمَ فيما بين يدي من المراجع ، ويظهر لي - أيضاً - أن في الكلمة تصحيحاً ، ويحتمل أنه (لاوى) ، قال في اللسان ١٥ / ٢٦٨ (لوي) : لاوى : اسم رجل عجمي ، قيل : هو من ولد يعقوب - عليه السلام - ، وموسى - عليه السلام - من سبطه ؛ وقيل : إنه ولد لموسى - عليه السلام - . انظر : المعارف ٤٠ ، أو أنه (لاوَدُ) وهو ابن لِرِزْمِ بن سام بن نوح) . انظر : المعارف ٢٧ .

(٩) حاشية ابن بَرِّي على كتاب المُعْرَبُ ٢٩ .

اختلف في (آدم) و (آزر) على النحو الآتي :

١ - قال الفراء والجوهرى والعكبرى في (آزر) : إنه أعجمي^(١) ، وقال الزمخشري فيهما : إنهما اسمان أعجميان غير مشتقين ، ووزنهما (فَاعَل) كظائرها^(٢) ، وتبعه بعض العلماء في ذلك^(٣) ، وقال الأنباري في (آدم) : إنه ممنوعٌ من الصرف للعلمية والعجمة^(٤) ، وهذا ما اختاره ابن بَرِّي في (آزر) .

٢ - أن (آدم) مشتقٌ من الأذمة ، وهي حمرة تميل إلى السواد ، أو من أديم الأرض وهو وجهها ووزنه حيثث (أَفْعَل)^(٥) ، وممن قال به الزمخشري في (المفصل)^(٦) ، وهذا اختيار ابن بَرِّي ، وقال مكى والسمين الحلبي : إنه إذا قيل : إنه مشتقٌ من أديم الأرض وهو وجهها احتمال أن يكون وزنه (فَاعَل)^(٧) .

أما (آزر) فقيل : إنه مشتقٌ من (الأزر) وهو القوة أو من (الوزر) وتكون الهمزة بدلا من الواو ومعناه الثقل ، ووزنه حيثث (أَفْعَل)^(٨) ، وقيل : إن وزنه على هذا القول (فَاعَل)^(٩) .

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٣٤٠ ، الصحاح ٢ / ٥٧٨ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٤٨٩ ، التبيان ١ / ٥١٠ .

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٦٢ ، ٢ / ٢٣ ، شرح الشافية للجاربردي ٧٠٩ - ٧١٠ ، الدر المصون ٤ / ٦٩٦ ، قصد السبيل ١ / ١٣٧ .

(٣) انظر : سفر السعادة ١ / ١٨ ، البحر المحيط ١ / ٢٢٣ ، ٤ / ٥٦١ ، الدر المصون ١ / ٢٦٢ ، التاج (آدم) .

(٤) انظر : البيان ١ / ٧٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٥٥٢ ، معاني القرآن للزجاج ١ / ١١٢ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٠٨ - ٢٠٩ ، البفداديات ٨٩ ، التعليقة ٤ / ٥٢ ، التكملة ٢١٩ - ٢٢٠ ، الحليات ٣٥٨ ، معجم مقاييس اللغة ١ / ٧٢ ، الصحاح ٥ / ١٨٥٩ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٨٧ ، المقتصد في شرح التكملة ١ / ١٣٣ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٧٤ ، التبيان ١ / ٤٨ ، شرح التكملة للمكبري ٤١ - أ ، سفر السعادة ١ / ١٦ - ١٧ ، اللسان (آدم) ، شرح الشافية للجاربردي ٧٠٩ ، الدر المصون ١ / ٢٦٢ .

(٦) انظر : المقفصل ٤١٨ ، شرح المقفصل ٩ / ١١٦ .

(٧) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٨٧ ، الدر المصون ١ / ٢٦٢ .

(٨) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٦ ، الحليات ٣٥٩ ، التبيان ١ / ٥١٠ ، الدر المصون ٤ / ٦٩٦ .

(٩) انظر : إعراب القراءات الشواذ ١ / ٤٩٠ .

٣ - قال الطبري في (آدم) : إنه فعلٌ رباعي مثل (أكرم) ، وُسِّمِي به لغرض إظهار الشيء حتى تُعرَفَ جهته^(١).

والظاهر أنهما اسمان أعجميان وأن وزنهما (فَاعِل) ، وأنهما مُنْعَا من الصرف للعلمية والعجمة الشخصية ؛ لما يأتي :

١ - أن لهما نظائر ذكر ابن بَرِّي جملة منها ، مثل : (تَارَخ) ، و (فَالَخ) ، و (شَالَخ) ، و (لاوَذ) و (لاوَى) ولا يمكن أن يُدْعَى فيها ما ادُعِيَ في (آدم) و (آزر)^(٢)، من أنها أعلامٌ عربيةٌ مشتقة .

٢ - من قال : إنهما عربيان مشتقان على وزن (فَاعِل) يُردُّ عليه بأنهما غير مصروفين ، ولو كانا عربيين مشتقين على وزن (فَاعِل) لوجب صرفهما ؛ لأنه ليس فيهما ما يوجب منعهما من الصرف^(٣).

٣ - أن العرب من ولد إسماعيل ، ومَنْ كان قبل ذلك فليسوا بعرب^(٤)، و (آدم) و (آزر) قبل إسماعيل ، فلا يكونان عربيين .

(١) انظر : البحر المحيط ١ / ٢٢٣ ، الدر المصون ١ / ٢٦٢ .

(٢) انظر : الكشف ١ / ٦٢ ، سفر السعادة ١ / ١٨ ، البحر المحيط ١ / ٢٢٣ ، ٤ / ٥٦١ .

(٣) انظر : التبيان ١ / ٤٨ ، شرح التنكلمة للعكيري ٤١ - أ ، البحر المحيط ١ / ٢٢٣ ، شرح الشافية للجاربردي ٧٠٩ .

(٤) انظر : شرح الكتاب للسيراني ٤ / ٩٩ - ب .

٢٧ - (مجيء [أفعل] فآؤه وعينه من جنس واحد) .

قال الجوهري : « و (الأول) نقيض الآخر ، وأصله (أوال) على (أفعل) ، مهموز الأوسط ، قُلبت الهمزة واواً وأدغم ، يدل على ذلك قولهم : هذا أولُ منك ، والجمع الأوائل ، والأوالي - أيضاً - على القلب ، وقال قوم : (وول) على (فوعل) فقُلبت الواو الأولى همزة^(١) .

قال ابن برّي : « قوله : « أصل (أول) (أوال) » هو قول مرغوب عنه ؛ لأنه كان يجب على هذا إذا خُففت همزته أن يقال فيه : (أول) ؛ لأن تخفيف الهمزة إذا سكن ما قبلها أن تحذف وتلقى حركتها على ما قبلها ، قال : ولا يصح - أيضاً - أن يكون أصله (ووال) على (فوعل) ؛ لأنه يجب على هذا صرفه ، إذ (فوعل) مصروف و (أول) غير مصروف في قولك : مررتُ برجلٍ أولٍ ، ولا يصح قلب الهمزة واواً في (ووال) على ما قُدمتُ ذكره في الوجه الأول ، فثبت أن الصحيح فيها أنها (أفعل) من (وول) ، فهي من باب (دَدَن) و (كوكب) مما جاء فآؤه وعينه من موضع واحد ، قال : وهذا مذهب سيبويه وأصحابه^(٢) .

رأي ابن برّي :

(أول) (أفعل) من (وول) .

المناقشة :

اختلف العلماء في وزن (أول) على قولين :

١ - ذهب البصريون إلى أن وزنه (أفعل)^(٣) ، وتبعهم أكثر العلماء^(٤) ، وقال مكّي ،

(١) الصحاح ٥ / ١٨٣٨ .

(٢) اللسان (وأل) .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ١٩٥ ، المقتضب ١ / ١٥١ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١٩ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٩١ ، شرح الفصح لابن هشام اللخمي ٢٦٤ ، التبيان ١ / ٥٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢١٨ ، البحر المحیط ١ / ٢٧٩ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٢٠ ، الدر المنصون ١ / ٣١٦ ، التلاف النصرة ٨٦ .

(٤) انظر : البقائدات ٨٧ ، التعليقة ٣ / ٧ ، سر الصناعة ٢ / ٦٠٠ ، المنصف ٢ / ٢٠١ ، البيان ١ / ٧٨ ، سفر السعادة ١ / ١١٩ ، شرح المفصل ٦ / ٣٤ ، ٩٧ ، الشافية ٧١ ، المتع ٢ / ٥٦٣ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٨٩ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٤٠ ، شرح الشافية للركن ٩٢٣ ، شرح الشافية للجاربردي ٥٥٢ .

والأنباري ، وأبو حيان ، وعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي^(١) : إن الكوفيين يرون أن وزنه (أَقْل)^(٢) ، وقال ابن جنبي ، وابن عصفور : إن ثعلبًا حكاه عن الفراء^(٣) ، ثم اختلفوا في اشتقاقه على النحو الآتي :

أ - ذهب سيويوه ، والمبرد ، وأبو علي الفارسي ، وابن جنبي إلى أنه ليس مشتقًا من فعل ، وقالوا إنه مُكوّنٌ من واوين بعدهما لام (وَوَلَّ) ، فأصله على هذا (أَوَوَّل) ، ثم أُدْغِمَتِ الفاء في العين^(٤) ، وإنما قالوا إنه ليس مشتقًا من فعل لأنه لا يقع في الأفعال ما فاؤه وعينه من جنسٍ واحدٍ^(٥) ، وهذا رأي ابن برّي .

ب - قال بعضهم : إنه من (وَّالَّ) بمعنى (نَجَا) ؛ لأن النجاة في السَّبْق ، فيكون أصله (أوَّالٌ) ، ثم قَلِبَتِ الهمزة الواقعة عَيْنًا واوًا ، ثم أُدْغِمَتِ الواو في الواو^(٦) ، ونسبه النحاس ، ومكي ، والأنباري ، والعكبري ، وأبو حيان ، وعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي إلى الكوفيين^(٧) ، وقال ابن جنبي ، وابن عصفور : إن ثعلبًا حكاه عن الفراء^(٨) .

ج - قال آخرون : إنه من (آلَ) ، فيكون أصله (أوَّلُ) ، ثم قلبت الهمزة الثانية واوًا

(١) هو سراج الدين أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر الشرنجبي^(١٠٢٧-٨٠٢) صنّف كتبًا في النحو وغيره . انظر : شذرات الذهب ٣٢٩/٩ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢١٩/١ ، مشكل إعراب القرآن ٩١/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٧٨/١ ، البحر المحيط ٢٧٩/١ ، التلاف النصره ٨٦ .

(٣) انظر : المنصف ٢٠٢/٢ ، المتع ٥٦٤/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٧٤/٤ ، المقتضب ١٠١/١ ، تهذيب اللغة ٤٥٦/١٥ ، التعليق ٧/٣ ، الحلييات ٩ ، ١٣٦ ، المنصف ٢/٢٠١ ، ١٠٤ ، معجم مقاييس اللغة ١٠٨/١ ، مشكل إعراب القرآن ٩١/١ ، شرح فصيح ثعلب لابن الجبان ٣٢١ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٧٨/١ ، التبيان ٥٧/١ ، سفر السعادة ١١٩/١ ، ٥١٥ ، الشافية ٧١ ، المتع ٥٦٣/٢ ، شرح الكافية ٢/٢١٨ ، شرح الشافية للركن ٩٢٣ ، شرح الشافية لليزدي ١/٣٢١ ، شرح الشافية للجاربردي ٥٥٣ ، الدر المصون ١/٣١٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٧٤/٤ ، المقتضب ١٠٢/١ ، المنصف ٢٠١-٢٠٢ ، مشكل إعراب القرآن ٩١/١ ، شرح المفصل ٦/٩٧ ، المتع ٥٦٣/٢ .

(٦) انظر : الحلييات ٣٤٣ ، شرح الكافية ٢/٢١٨ ، شرح الشافية للركن ٩٢٣-٩٢٤ ، شرح الشافية لليزدي ١/٣٢٠ ، شرح الشافية للجاربردي ٥٥٣ ، الدر المصون ١/٣١٦ .

(٧) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢١٩/١ ، مشكل إعراب القرآن ٩١/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٧٨/١ ، التبيان ١/٥٧ ، البحر المحيط ٢٧٩/١ ، التلاف النصره ٨٦ .

(٨) انظر : المنصف ٢٠٢/٢ ، المتع ٥٦٤/٢ .

وأدغمت في الواو^(١)، ونسبه النحاس ، وابن هشام اللخمي ، وعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي إلى الكوفيين^(٢)، وقال ابن جنبي ، وابن عصفور : إن ثعلباً حكاه عن الفراء^(٣)، وقيل : إن أصله (أَوَّلُ) بهمزتين الأولى زائدة ، والثانية فاء الكلمة ، ثم قلبَ فأخترتْ الفاءُ بعد العين فصار (أَوَّلُ) بوزن (أَعْفَلَ) ، ثم فُعِلَ به ما فُعِلَ بما قبله^(٤).

٢ - ذهب الكوفيون إلى أن وزن (أَوَّلُ) (فَوَعَلَ)^(٥)، واختلفوا في اشتقاقه - أيضاً - على النحو الآتي :

أ - قال بعضهم : إنه من (أَوَّلُ) فزيدت عليه واو (فَوَعَلَ) ، وأدغمت في الواو التي هي عين الكلمة ، فصار (أَوَّلُ)^(٦).

ب - قيل : أصله (وَوَّلُ) ، فأبدلت الواو الأولى همزة^(٧).

ج - قيل : هو (فَوَعَلَ) من (وَالَّ) فقلبتْ الهمزة إلى موضع الفاء^(٨)، وعلى هذا ففيه قلب مكاني .

والراجع - فيما يظهر - أن وزنه (أَفْعَلَ) ، وأنه ليس مشتقاً من فعل ، وأنه مُكَوَّنٌ من واوين بعدهما لام (وَوَّلَ) ، فأصله على هذا (أَووَّلُ) ، ثم أدغمتْ الفاء في العين ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن كونه من (وول) لا حاجة فيه إلى قلبِ جائزٍ أو شاذ ، ولا إلى التزام ذلك القلب ، وهذا المعنى هو الذي يُخطئُ غيره من المذاهب ؛ لأن الموقف على المقدمات القليلة خير من الموقف

(١) انظر : تهذيب اللغة ٤٥٦ / ١٥ ، البغداديات ٨٧ ، التعليقة ٧ / ٣ ، معجم مقاييس اللغة ١٥٨ / ١ ، شرح الكافية ٢ / ٢١٨ ،

شرح الشافية للركن ٩٢٤ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٢٠ ، شرح الشافية للجاربردي ٥٥٣ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١٩ ، شرح الفصح لابن هشام اللخمي ٢٦٤ ، اتلاف النصرة ٨٦ .

(٣) انظر : المنصف ٢ / ٢٠٢ ، المتع ٢ / ٥٦٤ .

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٩١ ، التبيان ١ / ٥٧ ، البحر المحيط ١ / ٢٧٩ ، الدر المصون ١ / ٣١٦ .

(٥) انظر : سفر السعادة ١ / ١١٩ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٤٠ ، شرح الكافية ٢ / ٢١٨ ، شرح الشافية للركن ٩٢٤ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٢٠ .

(٦) انظر : سفر السعادة ١ / ١١٩ ، شرح الشافية للركن ٩٢٤ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٢٠ ، شرح الشافية للجاربردي ٥٥٣ .

(٧) انظر : الجمهرة ٢ / ١١٧٧ ، تهذيب اللغة ٤٥٦ / ١٥ ، شرح الكافية ٢ / ٢١٨ ، الدر المصون ١ / ٣١٦ .

(٨) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢١٨ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٢٠ .

٢ - قول العرب : هو أولُ منك ، ومررتُ بأولَ منك ، فاتصلتْ به (مِنْ) الجارة للمفضَّل عليه على حَدِّ اتصالها بر (أفعل) ، فهذا يطل كونه (فَوَعَلَ)^(٢).

٣ - قولهم في مؤنثه : (الأوكى) ، وجمع مؤنثه على (الأول) ، فالهمزة في (أول) زائدة لأنها همزة (أفعل) ، فأما الهمزة في (الأوكى) فمنقلبةً عن حرفٍ أصلي وهو الفاء ، وهو واوٌ ، وأصله (ووكى) ، إلا أنه اجتمع في أول الكلمة واوان ، والواوان إذا اجتمعا في أول الكلمة ، وكانت الثانية فيه لازمة ثابتة وجب إبدال الأولى همزة لا محالة ، فهذا يطل كونه (فَوَعَلَ) ؛ لأن (فَعَلَى) و (فَعَلَ) لا تكونان تأنيثاً وجمعاً لـ (فَوَعَلَ)^(٣).

٤ - أنه قد جاء كلماتُ الفاء والعين فيها من جنس واحد مثل : (دَدَنٍ) و (كَوَكِبٍ)^(٤) ، فهذا النحو واقعٌ وإن قَلَّ ، والحمل على القليل الذي لا يخالف القياس أهونٌ من الحمل على الكثير الذي يخالفه ؛ إذ لو لم يكن كذلك لوجب إجراء التأويل في كل قليل ، وإلا لزم تخصيص أحد المتساويين ، فاستلزم ذلك ارتفاع القليل أصلاً ورأساً ؛ لكنه موجود بالإجماع^(٥).

٥ - لا يصح أن يكون من (آل) ، فيكون أصله (آوَلُ) ، ثم قلبت الهمزة الثانية واواً وأدغمت في الواو ؛ لأنه إذا اجتمع همزتان في كلمة ، وكانت الثانية ساكنة لزم إبدالها بحسب الحركة التي على الأولى ، فكان يلزم أن تبدل الثانية من (آوَلُ) ألفاً ، كما أبدلت في (آدَم) ، أما إبدال الهمزة أو الألف المنقلبة عن الهمزة واواً فغير معروف^(٦).

(١) انظر : شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٢١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ١٩٥ ، المقتضب ١ / ١٥١ - ١٥٢ ، التعليقة ٣ / ٧ ، سر الصناعة ٢ / ٦٠٠ ، المنصف ٢ / ٢٠١ ، سفر السعادة ١ / ١١٩ ، المتع ٢ / ٥٦٣ - ٥٦٤ ، شرح الكافية ٢ / ٢١٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ١٩٥ ، المقتضب ١ / ١٥١ - ١٥٢ ، التعليقة ٣ / ٧ ، سر الصناعة ٢ / ٦٠٠ ، سفر السعادة ١ / ١١٩ - ١٢٠ ، شرح المفصل ٦ / ٣٤ ، ٩٧ ، شرح الشافية للركن ٩٢٣ - ٩٢٥ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٢٠ ، شرح الشافية للجاربردي ٥٥٢ .

(٤) انظر : البغداديات ٨٧ ، التعليقة ٣ / ٧ ، سفر السعادة ١ / ١٢٠ .

(٥) انظر : شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ .

(٦) انظر : البغداديات ٨٧ ، التعليقة ٣ / ٩ ، المنصف ٢ / ٢٠٤ ، سفر السعادة ١ / ١٢٠ ، المتع ٢ / ٥٦٥ ، شرح الشافية لليزدي ٣٢١ / ١ .

٦ - مما يدل على أنه ليس من (آل) أن العرب تركت أخذ الفعل منه ، كما تركوا أخذه من (وَيْح) و (يَوْم) و (وَيْل) وما أشبهه ؛ وذلك لما يلزم من الاعتلال ، ولو كان مأخوذاً من (آل) لصرَّفَ فعله ، لأن ما كان كذلك ليس فيه علة تمنع أخذ الفعل منه^(١).

٧ - أن الهمزة زائدة حتى يقوم دليل على أنها أصل^(٢).

٨ - لو كان من (وَأَل) لكان تحقيق الهمزة قد جاء فيه كما جاء في (سَوَاء) ، ولكننا لم نسمعهم قالوا : (أَوَأَل)^(٣).

٩ - لو كان أصلها (أَوَأَل) لكان تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى الواو قبلها ثم حذفها لا إبدالها واواً ، أما تخفيف (أَوَأَل) بإبدال الهمزة واواً ثم بالإدغام فإنه تخفيف غير قياسي^(٤)، ومثل ذلك يقال في (وَوَأَل) ، وقد ذكر ابن بَرِّي هذا الدليل مُرَجِّحاً به ما ذهب إليه .

١٠ - لو كان (أَوَّل) من (وَأَل) لجاز تصحيح الفاء في (أَوَّلِي)^(٥).

١١ - مما يدل على أنه (أَفْعَل) ترك تنوينه^(٦)، وقد ذكر ابن بَرِّي هذا الدليل مُرَجِّحاً به ما ذهب إليه .

١٢ - من قال : إن أصله (وَوَّل) ، فَقُلِّبَت الواو الأولى همزة ، فكلامه ليس بشيء ؛ إذ إنه يرتكب تغييراً بعيداً لا حاجة إليه^(٧).

(١) انظر : البقاعديات ٨٧ .

(٢) انظر : التعليق ٧ / ٣ .

(٣) انظر : الحلييات ٣٤٣ ، المنصف ٢ / ٢٠٢ ، المتع ٢ / ٥٦٤ .

(٤) انظر : سفر السعادة ١ / ١٢٠ ، المتع ٢ / ٥٦٤ ، البحر المحيط ١ / ٢٧٩ ، الدر المنصون ١ / ٣١٦ - ٣١٧ .

(٥) انظر : الحلييات ٣٤٣ .

(٦) انظر : المنصف ٢ / ٢٠١ ، المتع ٢ / ٥٦٣ ، الدر المنصون ١ / ٣١٧ .

(٧) انظر : شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٢١ .

٢٨ - (ما يحتمل وزنه [أفعل] أو [فوعل]) .

قال الجوهري : (الأوتق) : الجنون ، وهو (فوعل) ، وإن شئت جعلته (أفعل) ؛ لأنه يقال : ألقى الرجل فهو مألوقٌ على مفعول^(١) .

قال ابن برّي : « قول الجوهري هذا وهمٌ منه ، وصوابه أن يقول : ولقى الرجل يلقى ، أما ألقى فهو يشهد بكون الهمزة أصلاً لازمة^(٢) .

وقال الجوهري في موضعٍ آخر : (الأوتق) (أفعل) ؛ لأنهم قالوا : ألقى الرجل^(٣) .

قال ابن برّي : « قول الجوهري : وهو (أفعل) لأنهم قالوا : ألقى الرجل سهو منه ، وصوابه : وهو (فوعل) ؛ لأن همزته أصلية بدليل (ألقى) و (مألوق) ، وإنما يكون (أوتق) (أفعل) فيمن جعله من (ولقى الرجل يلقى) إذا أسرع ، فأما إذا كان من (ألقى) إذا جن فهو (فوعل) لا غير^(٤) .
رأي ابن برّي :

(الأوتق) (فوعل) إن جعلتها من (ألقى) ، أو (أفعل) إن جعلتها من (ولقى) .

المناقشة :

اختلف في (الأوتق) على قولين :

١ - قيل : إنه (فوعل) ؛ لقولهم : (ألقى الرجل فهو مألوقٌ على مفعول)^(٥) ، وقولهم :

(١) انظر : الصحاح ٤ / ١٤٤٧ .

(٢) اللسان (ألقى) .

(٣) انظر : الصحاح ٤ / ١٥٦٨ .

(٤) اللسان (ولق) .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ١٩٥ ، ٤ / ٣٠٨ ، المقنضب ٣ / ٣١٦ ، ما ينصرف ٢٠ - ٢١ ، الأصول ٣ / ٢٣٢ ، الجمهرة ٢ /

٩٧٦ ، مجالس العلماء ١٩٤ ، التعليقة ٣ / ١٤ ، التكملة ٥٤٥ ، شرح ما يقع فيه التصحيف ١٢٥ ، الخصائص ١ / ٩ ، ٣ /

٢٩١ ، النصف ١ / ١١٣ - ١١٦ ، المخصص ٣ / ٥٣ - ٥٤ ، المقنصد ٢ / ٧٨٧ ، المفصل ٤٢٥ ، شرح التكملة للعكبري ٢٧٤

- أ ، التخدير ٤ / ٣٠٦ ، شرح المفصل ٩ / ١٤٥ ، شرح الملوكي ١٣٨ ، سفر السعادة ١ / ٩٤ ، الشافية ٧٢ ، شرح الشافية لابن

الحاجب ٤٥ - ب ، المتع ١ / ٢٣٦ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٣٤٣ ، شرح الشافية للركن ٩٢٩ .

(امرأة ألقى) إذا كانت سريعة الوثب^(١).

وأجاز الزجاج أن يكون (فَوَعَلَا) من (وَلَقَى) ، والأصل (وَوَلَقَى) ثم قُلِبَت الواو همزة فصارت (أَوْلَقَى)^(٢)، قال السخاوي^(٣): فالزجاج يريد أنه (فَوَعَلْ) كيفما قُدِّرَ ، وأن الهمزة فيه أصل^(٤)، واحتج أصحاب هذا القول بأنه لم يُسْمَعْ (مَوْلُوقٌ) بالواو^(٥).

٢ - قيل : إن (الأَوْلَقَى) بمعنى : الجنون (أَفْعَلْ) ؛ لقولهم : (مَوْلُوقٌ) للمجنون^(٦).

٣ - قيل : إنه (أَفْعَلْ) ؛ لقولهم : (وَلَقَى الرَّجُلُ يَلِيقُ) إذا أسرع^(٧)، وقولهم : (جاءت الإبل تَلِيقُ)^(٨)، وعلى هذا القول والذي قبله تكون الهمزة من (أَلِيقَ) و (مَأْلُوقٌ) بدلا من الواو ، والأصل (وَلِيقَ) و (مَوْلُوقٌ) ، ويُجْعَلُ هذا من قبيل البديل اللازم ، فتكون الواو من (وُلِيقَ) لَمَّا أُبْدِلَتْ همزة لانضمامها أُجْرِيَتْ هذه الهمزة مجرى الأصلية فقالوا : (مَأْلُوقٌ)^(٩).

والراجع - فيما يظهر - أن (الأَوْلَقَى) بمعنى : الجنون (أَفْعَلْ) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أنهم قالوا : (مَوْلُوقٌ) للمجنون^(١٠)، قال ابن دريد : « ويقولون : رجلٌ مَأْلُوقٌ ومَوْلُوقٌ زعموا »^(١١)، فقد ثبت بهذا أن الواو أصلية ، وهي فاء الكلمة ، والهمزة زائدة ، وفي هذا ردٌ على

(١) انظر : التوارد لأبي زيد ٤٨٦ ، المجدد لكراع ١ / ١٩٩ ، التخميم ٤ / ٣٠٦ .

(٢) انظر : ما ينصرف ٢١ ، الخصائص ١ / ٩ ، ٣ / ٢٩٢ ، المقتصد ٢ / ٧٨٧ ، شرح التكملة للعكبري ٢٧٤ - أ ، سفر السعادة ٩٤ / ٩٥ ، المتع ١ / ٢٣٧ .

(٣) هو علي بن محمد الهمداني (٥٥٨ - ٦٤٣) ، نَسَبَتْهُ إِلَى (سَخَا) قرية بمصر ، له تصانيف كثيرة . انظر : إنباء الرواة ٢ / ٣١١ .

(٤) انظر : سفر السعادة ١ / ٩٥ .

(٥) انظر : ما ينصرف ٢٠ ، المصنف ١ / ١١٤ ، شرح التكملة للعكبري ٢٧٤ - أ ، المتع ١ / ٢٣٧ .

(٦) انظر : الجمهرة ٢ / ٩٧٦ ، الشافية ٧٢ ، شرح الشافية لابن الحاجب ٤٥ - ب ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٣٤٣ ، شرح الشافية للركن ٩٢٩ - ٩٣٠ .

(٧) انظر : التكملة ٥٤٦ ، الخصائص ١ / ٩ ، ٣ / ٢٩١ ، المحكم ٦ / ٣٥٠ ، المخصص ٣ / ٥٤ ، المقتصد ٢ / ٧٨٧ ، المفصل ٤٢٥ ، شرح التكملة للعكبري ٢٧٤ ، التخميم ٤ / ٣٠٦ ، شرح المفصل ٩ / ١٤٥ ، شرح الملوكي ١٣٨ ، المتع ١ / ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٨) انظر : التخميم ٤ / ٣٠٦ .

(٩) انظر : المتع ١ / ٢٣٦ .

(١٠) انظر : الشافية ٧٢ ، شرح الشافية لابن الحاجب ٤٥ - ب ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٣٤٣ ، شرح الشافية للركن ٩٢٩ - ٩٣٠ .

(١١) الجمهرة ٢ / ٩٧٦ .

الزجاج وابن جنبي ومن تبعهم في قولهم : إنهم لم يقولوا : (مَوْلُوقٌ) .

٢ - أن (أَفْعَلٌ) أكثر من (فَوَعَلَ)^(١)، وذلك أنه لم يقم دليل على زيادة الواو ، فكان الحكم
بزيادة الهمزة أولى نظراً إلى الأكثر في كلامهم^(٢) .

٣ - أن الهمزة ينبغي أن يوقف فيها مع الظاهر ولا يدعى أنها مُبَدَّلَةٌ من الواو^(٣) .

(١) انظر : الكتاب ٣ / ١٩٥ ، الأصول ٣ / ٢٣٢ ، المتع ١ / ٢٣٧ .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٣٧٣ ، شرح الشافية للخضر اليزدي ١ / ٣٢٦ .

(٣) انظر : المتع ١ / ٢٣٧ .

٢٩ - (تَفَعَّلَ) .

قال الجوهري : « وجاء على تَفَعَّلَ^(١) ذلك ، مثال تَعَفَّهَ ذلك ، وهو (تَفَعَّلَ) »^(٢).

قال ابن بَرِّي : « في أبنية الكتاب (تَفَعَّلَ) (فَعَّلَ) »^(٣) ، قال : والظاهر مع الجوهري بدليل قولهم : على إِفْ ذلك وإِفَانِه^(٤) ، قال أبو علي^(٥) : الصحيح عندي أنها (تَفَعَّلَ) ، والصحيح فيه عن سيبويه ذلك على ما حكاه أبو بكر^(٦) أنه في بعض نسخ الكتاب في باب زيادة التاء ، قال أبو علي : والدليل على زيادتها ما روينا عن أحمد^(٧) عن ابن الأعرابي قال : يقال : أتاني في إِفَانٍ ذلك وإِفَانٍ ذلك وأَفَفٍ ذلك وتَفَعَّلَ ذلك »^(٨).

أنشد الجوهري قول عنتره :

تَسْعَى حَلَاتِنَا إِلَى جُثْمَانِهِ بِجَنَى الْأَرَاكِ تَفِيئَةً وَالشُّبْرُمِ^(٩)

قال الجوهري : « تَفِيئَةً من الفياء »^(١٠).

قال ابن بَرِّي : « إذا كان (تَفِيئَةً) على ما ذكره من الفياء فأصله (تَفِيئَةً) على (تَفَعَّلَ) ؛ لأنه مصدر (فِيَّاتِ الشَّجَرَةِ تَفِيئَةً) ، ثم نقل كسرة الياء على الفاء فصارت (تَفِيئَةً) ، وهي في موضع الحال من الأراك ، وقد يحتمل أن تكون (التَفِيئَةُ) بمعنى الحين ، يقال : أتيت في تَفِيئَةٍ ذلك وإِفَانٍ ذلك وتَفَعَّلَ ذلك ، أي : حين ذلك ، تَفِيئَةً على هذا مقلوب ، فأصله تَعَفَّهَ ذلك ؛ لأن

(١) يُقَالُ : جاء على تَعَفَّهَ ذلك ، وإِنْسَانِهِ ، وإِنْسَانِيهِ ، وإِنِّهِ ، وإِنْفِيهِ ، وإِنْفِيهِ ، أي : على حينه ، ووقته ، وأوانه ، وإبانه . انظر : اللسان (أفف) .

(٢) الصحاح ٤ / ١٣٣١ .

(٣) انظر : الكتاب ٤ / ٢٧٨ .

(٤) انظر : الجمهرة ١ / ٥٨ .

(٥) هو أبو علي الفارسي . وانظر كلامه في البغداديات ٤٠٧ - ٤٠٨ ، التعليقة ٤ / ٢٥٩ ، العضديات ٢٦٠ .

(٦) هو ابن السراج . وانظر كلامه في الأصول ٣ / ٢١٢ .

(٧) هو أحمد بن يحيى المعروف بشعلب ، وهو تلميذ لابن الأعرابي .

(٨) اللسان و التاج (أفف) .

(٩) البيت من الكامل ، الحلالل : جمع حَلِيْلَةٍ ، تُطَلَّقُ على زوجة الرجل وجارته ، والحَقْمَانُ : الجسد ، والأرَاك والشبرم من الشجر . انظر البيت فيما يأتي : ديوانه ١٦٠ ، التاج (شبرم) .

(١٠) الصحاح ٥ / ١٩٥٨ .

الهمزة فاء الكلمة والفاء عينها^(١).

رأي ابن برّي :

١ - (تَفَعَّلَ) (تَفَعَّلَ) .

٢ - (تَفَيْعَ) في بيت عنترة يحتمل احتمالين :

أ - أن يكون من الفياء فأصله تَفَيْعَ عَلَى (تَفَعَّلَ) ، ثم نقل كسرة الياء إلى الفاء فصارت (تَفَيْعَ) .

ب - أن يكون بمعنى الحين ، ويكون (تَفَيْعَ) على هذا مقلوباً ، فأصله (تَفَعَّلَ) .

المناقشة :

اختلف العلماء في (تَفَعَّلَ) على قولين ، هما :

١ - ذهب سيبويه والجرمي^(٢) والمبرد وأبو سعيد السيرافي وتبعهم بعض العلماء إلى

أنه (فَعَّلَ)^(٣).

٢ - ذهب ابن السراج ، والأزهري ، وأبو علي الفارسي ، وتبعهم بعض العلماء إلى أنه

(تَفَعَّلَ)^(٤) ، وقال ابن السراج : إن سيبويه قد ذكره في بعض نسخ الكتاب في باب زيادة التاء ،

وإنه جعله على هذا الوزن^(٥) ، قال أبو علي الفارسي : « والصحيح فيه عن سيبويه - إن شاء الله - هو

ما ذكره أبو بكر من أنه في بعض النسخ في باب التاء^(٦) ، وقد ذهب ابن برّي هذا المذهب ناقلاً

عن أبي علي الفارسي كلام ابن السراج هذا ، وعلى هذا القول لا بد أن يكون أصلها (تَفَفَّعَ) ، ثم

(١) اللسان (شبرم) .

(٢) أبو عمر صالح بن إسحاق الجرسي بالولاء (٢٢٥ - ٠٠٠) عالمٌ بالنحو واللفة ، من أهل البصرة ، من كتبه (الأبنية) و (غرب سيبويه) . انظر : وفيات الأعيان ٤٨٥/٢ ، بغية الوعاة ٨/١ - ٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٤ / ٢٧٨ ، البغداديات ٤٠٧ ، التعليقة ٤ / ٢٥٩ ، المحكم ١٠ / ٢٠٠ ، ٢٧٨ - ب (أنف) ، المخصص ١٢ / ٣٠٤ ، التخمير ٣ / ١٨٤ ، المتع ١ / ٨٥ ، ارتشاف الضرب ١ / ٦٤ ، الزهر ٢ / ١٤ .

(٤) انظر : الأصول ٣ / ٢١٢ ، تهذيب اللغة ١٤ / ٣٢٧ ، البغداديات ٤٠٧ ، التعليقة ٤ / ٢٥٩ ، العضديات ٢٦٠ ، المحكم ١٠ / ٢٠٠ ، ب (أنف) ، المخصص ١٢ / ٣٠٤ .

(٥) انظر : الأصول ٣ / ٢١٢ ، البغداديات ٤٠٧ ، التعليقة ٤ / ٢٥٩ ، المخصص ١٢ / ٣٠٤ .

(٦) البغداديات ٤٠٧ .

نُقِلَتْ كسرة الفاء إلى الهمزة ثم أُدْغِمَتْ الفاء في الفاء فصارت (تَفِئَةٌ) .

والراجع - فيما يظهر - أن وزن (تَفِئَةٌ) (تَفْعِلَةٌ) ؛ وذلك لاشتقاقهم من الكلمة ما تسقط معه التاء ، وهو قولهم : أتانا في إقَانٍ ذلك ، وأقَانٍ ذلك ، وأقَفٍ ذلك ، وتَفِئَةٌ ذلك ، وتَفِئَةٌ ذلك^(١) ، قال أبو علي الفارسي : « فقولهم : أقف ، يدل على زيادة التاء في (تَفِئَةٌ) »^(٢) ، وتقول العرب : أقفتُ عليه عنبرة الشتاء ، أي : أتيت في ذلك الحين ، فهذا يشهد بزيادة التاء^(٣) .

أما (تَفِئَةٌ) التي وردت في بيت عنبرة فتحتمل ما يأتي :

١ - أن تكون (تَفْعِلَةٌ) مشتقة من (الفَيْء)^(٤) ، وأوضح ابن برّي ذلك بقوله : مصدر قِيَاتِ الشجرة تَفِئَةٌ ، ثم نُقِلَتْ كسرة الياء على الفاء فصارت تَفِئَةٌ .

٢ - أن تكون مقلوبة عن (تَفِئَةٌ) بمعنى الحين^(٥) ، ولم يبين ابن برّي كيف وقع القلب فيها ، وإنما بيّنه الزمخشري بقوله : إن العين واللام وهما الفاءان قُدِّمتا على الفاء التي هي الهمزة ثم أُبدِلت الثانية من الفاءين ياءً^(٦) .

والراجع - فيما يظهر - أن (تَفِئَةٌ) مقلوبة عن (تَفِئَةٌ) بمعنى الحين ، ويكون وزنها على هذا (تَعْلِفَةٌ) ؛ وبيان ذلك أن العين واللام وهما الفاءان قُدِّمتا على الفاء التي هي الهمزة ثم أُبدِلت الثانية من الفاءين ياءً ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن معناها معنى (تَفِئَةٌ) ، وقد ثبت أن (تَفِئَةٌ) من (أف) ؛ لعدم وجود (تأف)

و (تَفَأ) .

(١) انظر : مجالس ثعلب ٢ / ٤٨٥ ، الجمهرة ١ / ٥٨ ، تهذيب اللغة ١٥ / ٥٩٠ ، غرب الحديث للخطابي ١ / ٤٧٧ - ٤٧٨ ، البغداديات ٤٠٨ ، العضديات ٢٦٠ ، المحكم ١٠ / ٢٠٠ ، ٢٧٨ - ب (أف) ، المخصص ١٢ / ٣٠٤ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٨٩ .

(٢) البغداديات ٤٠٧ .

(٣) انظر : المحكم ١٠ / ٢٠٠ ، اللسان (تأف) .

(٤) انظر : العضديات ٢٦٠ .

(٥) انظر : الجمهرة ٣ / ١٢٤٧ .

(٦) انظر : الفائق ٣ / ١٥٠ .

٢ - لا يمكن أن تكون من (فياً) ؛ والتاء مزيدة من غير قلب ؛ لأن الكلمة معلة ، مع أن المثال من أمثلة الفعل ، والزيادة من زوائده ، والإعلال في مثلها ممتنع ؛ ألا ترى أنك لو بنيت مثال (تَضْرِبُ) و (تُكْرِمُ) من البيع لقلت : (تَبِيعُ) ، و (تُبِيعُ) من غير إعلال ، إلا أن تبني مثال (تَحْلِي)^(١) ، فلو كانت (التَّفِيْعَةُ) (تَفْعِلَةُ) مشتقة من (الفْيَاء) لخرجت على وزن (تَهْيِئَةُ) فهي إذن لولا القلب (فَعْيِلَةُ) ؛ لأجل الإعلال ، ولكن القلب عن (تَعْفَةُ) هو القاضي بزيادة التاء^(٢) .

(١) هو القشْرُ على وجه الأدهم مسأً يلي الشَّعْرُ وَوَسَخُهُ وَسَوَادُهُ . انظر : تهذيب اللغة ٥ / ٢٣٧ ، المحكم ٣ / ٣١٣ .

(٢) انظر : القائق ٣ / ١٥٠ ، المجموع المغيث ١ / ٢٣١ ، النهاية ١ / ١٩٢ ، ٣ / ٤٨٣ ، اللسان و التاج (فياً) .

ذكر ابن برِّي أن مما يدخل في فصل (حيا) (التَحَايِي) ، ونقل عن ابن قتيبة أنها ثلاثة
كواكب جِذَاء (الهَنْعَة) ، الواحدة منها (تَحْيَاة)^(١) ، قال ابن برِّي : « فهو على هذا (تَفَعَّلَ)
كـ (تَحَلَّبَ)^(٢) من الأبنية ، ومنعناه من (فِعْلَاة) كـ (عِزْهَاءِ)^(٣) أن (تحي) مهملٌ ، وأن جعله
(وحي) تكلفٌ ؛ لإبدال التاء دون أن تكون أصلاً ، فلماذا جعلناه من (الحَيَاء) ؛ لأنهم قالوا لها :
(تَحِيَّة) ، تُسَمَّى (الهَنْعَة) (التَحِيَّة) فهذا من (حي) ليس إلا ، وأصلها (تَحِيَّة) (تَفَعَّلَ) ،^(٤) .

رأي ابن برِّي :

مفرد (تَحَايِي) إما (تَحْيَاة) على وزن (تَفَعَّلَ) ، وإما (تَحِيَّة) على وزن (تَفَعَّلَ) .

المناقشة :

ما ذكره ابن برِّي هنا من أن مفرد (تَحَايِي) (تَحْيَاة) سبقه إليه ابن قتيبة والمرزوقي
وابن سيده^(٥) .

ولم يتعرض أحدٌ لوزنها غير ابن برِّي ، وما ذهب إليه ابن برِّي من أن وزنها (تَفَعَّلَ) يؤيده ما
يأتي :

١ - ما ذكره ابن برِّي من أنه لا يمكن أن يكون وزنها (فِعْلَاة) كـ (عِزْهَاءِ) لأن (تحي) مهملٌ إلا أن ابن الأعرابي ذكر (التَّاحِي) وهو خادم البستان^(٦) ، و (أبو تَحْيَاء) : كنية رجل^(٧) .

(١) انظر : الأنواء لابن قتيبة ٤٢ ، ٨٦ .

(٢) هي الشاة التي يخرج من ضرعها شيء قبل أن يتزى عليها ، وكذلك الناقة التي تحلب قبل أن تحمل . انظر : اللسان (حلب) .

(٣) رَجُلٌ عِزْهَاءٌ : لثيم . انظر : اللسان (عزه) .

(٤) اللسان و التاج (حيا) .

(٥) انظر : الأنواء لابن قتيبة ٤٢ ، ٨٦ ، الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١ / ١٨٩ ، المخصص ٩ / ١١ .

(٦) انظر : تهذيب اللغة ٥ / ٢٠٣ ، التاج (تحا) .

(٧) انظر : تهذيب اللغة ٥ / ٢٠٣ .

٢ - ما ذكره ابن برِّي - أيضاً - من أنه لا يمكن أن يكون وزنها (فِعْلَاة) ، والتاء بدل من الواو ؛ لأنه إبدالٌ غير مطرد^(١)؛ قال ابن جنِّي موضِّحاً وجه عدم اطراده بعد أن ذكر بعض الألفاظ التي أبدلت الواو فيها تاءً : « وهذه الألفاظ التي جمعتها وإن كانت كثيرة ، فإنه لا يجوز القياس عليها لقلتها بالإضافة إلى ما لم تقلب واوه تاءً »^(٢).

٣ - ما ذكره ابن برِّي من أنه يقال للـ (هَنْعَةٍ) (التَّحِيَّةِ)^(٣)، و (التَّحِيَّةِ) من (الحَيَاءِ) ليس إلا ، فهي على وزن (تَفْعِلَةٌ)^(٤)، فثبت بهذا أن (تَحِيَّاءَ) من (الحَيَاءِ) أيضاً ؛ لأن المقصود واحد .
٤ - أن لها نظيراً من الصفات وهو (تَحَلْبَةٌ)^(٥).

(١) انظر : الأصول ٣ / ٢٦٩ ، المقتصد ٢ / ٨٨٧ - ٨٨٨ ، شرح المفصل ١٠ / ٣٦ - ٣٩ ، المتع ١ / ٣٨٣ - ٣٨٤ ، شرح الشافية ٣ / ٨١ .

(٢) المنصف ١ / ١٤٧ .

(٣) لم أجد مَنْ ذكر ذلك غير ابن برِّي .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ٣٩٧ ، الأصول ٣ / ٢٤٩ ، المحكم ٣ / ٣٠٤ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٠٥ ، النهاية ١ / ١٨٣ ، التبيان ١ / ٣٧٧ ، الدر المنصور ٤ / ٥٧ .

(٥) انظر : المتع ١ / ٧٧ ، ارتشاف الضرب ١ / ٥٠ .

٣٩ - ([تَفَعَّلَ] و [تَفَعَّلَ]) .

قال الجوهري : « ويقال : ما أدري أيُّ تُرْخَمٍ هو ، أيُّ : أيُّ الناس هو ، ويقال : أيُّ تُرْخَمٍ هو ، مثل : جُنْدَبٍ وَجُنْدَبٍ^(١) ، وَطَحْلَبٍ وَطَحْلَبٍ^(٢) ، وَعَنْصَرٍ وَعَنْصَرٍ^(٣) ،^(٤) .

قال ابن بري : « (تُرْخَمٌ) (تَفَعَّلَ) ، مثل : (تُرْتَبٌ)^(٥) ، و (تُرْخَمٌ) مثل : (تُرْتَبٌ)^(٦) .

رأي ابن بري :

(تُرْخَمٌ) (تَفَعَّلَ) مثل : (تُرْتَبٌ) ، و (تُرْخَمٌ) (تَفَعَّلَ) مثل : (تُرْتَبٌ) .

الناقشة :

تَعَقَّبَ ابنُ بَرِّي الجوهريُّ في تنظيره (تُرْخَمًا) ، و (تُرْخَمًا) بـ (جُنْدَبٍ وَجُنْدَبٍ ، وَطَحْلَبٍ وَطَحْلَبٍ ، وَعَنْصَرٍ وَعَنْصَرٍ) ؛ وذلك لأن ظاهر تنظيره هذا يوحي بأنه يرى أن وزن (تُرْخَمٌ) (فَعْلَلٌ) ، و (تُرْخَمٌ) (فَعْلَلٌ) ، والدليل على ذلك أن العلماء ذكروا أن وزن هذه الكلمات على النحو الآتي :

١ - أما (جُنْدَبٌ وَجُنْدَبٌ ، وَعَنْصَرٌ وَعَنْصَرٌ) فقد اختلف في وزنه على قولين :

أ - مذهب الأَخْفَشِ وَمَنْ تَبِعَهُ أن النون فيهما أصل حتى يقوم دليل على زيادتها ، لأنهم

(١) هو المذكور من الجرَاد ، واسم رَجُلٍ . انظر : تهذيب اللغة ١١ / ٢٥٢ ، اللسان (جذب) .

(٢) هو الحُضْرَةُ التي تعلق الماء من القدم . انظر : الجمهرة ٢ / ١١١٥ ، المخصص ٩ / ١٤٤ .

(٣) هو الأَصْلُ والحَسْبُ . انظر : تهذيب اللغة ٣ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، اللسان (عصر) .

(٤) الصحاح ٥ / ١٩٣٠ .

(٥) هو الشيء الرائب الثابت ، وهو - أيضاً - التراب ؛ لثباته وطول بقائه ، والعَيْدُ السُّوءُ . انظر : الصحاح ١ / ١٣٣ ، المحكم ١٠ /

١٧٤ ، المخصص ١٢ / ٧٢ .

(٦) اللسان والتاج (رغم) .

يشتون (فُعَلَّلا) في أوزان مجرد الرباعي ، مستدلين بما حكاها الأَخْفَش وهو (جُخْدَبٌ)^(١)، ونُسِبَ هذا الرأي للكوفيين - أيضاً -^(٢)؛ ولذلك فإن وزن (جُخْدَبِ) و (عُنْصِرِ) عندهم (فُعَلَّلٌ)^(٣)، وهذا المذهب هو الذي يوافق تنظير الجوهري (تُرْخَمًا) ، و (تُرْخَمًا) بـ (جُخْدَبِ) و (جُخْدَبِ) ، و (عُنْصِرِ) و (عُنْصِرِ) من جهة الوزن ، وقال الجرجاني : إن وزن (جُخْدَبِ) عند الأَخْفَش (فُنْعَلَلٌ) ؛ لا لأنه لا يوجد في الأبنية (فُعَلَّلٌ) ، وإنما لدلالة الاشتقاق إذ إنه مأخوذٌ من (الجُخْدَبِ)^(٤).

ب - مذهب سيبويه و مَنْ تَبِعَهُ - وهو مذهب ابن بَرِّي فيما يظهر - أن وزنه (فُنْعَلَلٌ) و (فُنْعَلَلٌ) ؛ لأنه ليس عندهم أن في الأصول الرباعية ما هو على وزن (فُعَلَّلِ)^(٥)، ويقولون : إن (جُخْدَبًا) فرعٌ عن (جُخَادِبِ)^(٦) ، كما قالوا : إنه لم يعرف في (جُخْدَبِ) ونحوه إلا ضم الثالث^(٧)، كما قالوا - أيضاً - : إن (جُخْدَبًا) - بالفتح - مُخَفَّفٌ من (جُخْدَبِ) - بالضم - ، وذلك لأنه لم تأت كلمة على (فُعَلَّلِ) إلا وقد جاءت بالضم أيضاً ، ولو كان (فُعَلَّلٌ) موجوداً لجاء في كلمة لا يجوز فيها الضم^(٨)، والجوهري لا يريد أن وزن (تُرْخَمِ) (فُنْعَلَلٌ) قطعاً ؛ لأن هذا الوزن

(١) انظر : الجمهرة ٢ / ١١١٢ ، التكملة ٥٤٠ ، الاستدراك على سيبويه ١٥٤ ، المنصف ١ / ٢٧ ، التبصرة ٢ / ٧٨٤ ، المخصص ١٢ / ٧٢ ، المتنصدي في شرح التكملة ٢ / ٨٤٠ - ٨٤١ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٣٣ ، شرح التكملة للعسكري ٢٨٤ - أ ، شرح الملوكي ٢٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٣٦ ، شرح الشافية لابن الحاجب ٦ - ب ، شرح الشافية للرضي ١ / ٤٨ ، شرح الشافية لركن الدين ٣٣٩ - ٣٤٢ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٤٤ ، شرح الشافية للجاريدي ٧٩ - ٨١ .
والجُخْدَبُ : الضخم الغليظ من الرجال والجِمَال ، وضُرْبٌ من الجُنَادِ والجِرَادِ أخضر طويل الرجلين . انظر : الجمهرة ٢ / ١١١٢ ، ١١٣٥ ، اللسان (جخذب) .

(٢) انظر : الجمل ٣٩١ ، نزهة الطرف للميداني ١١٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٤ ، ارتشاف الضرب ١ / ١٢٣ ، الزهر ٢ / ٢٨ .

(٣) انظر : أدب الكاتب ٥٦٠ ، تهذيب اللغة ٣ / ٣٣١ ، المنصف ١ / ٢٧ ، ١٣٧ .

(٤) انظر : المتنصدي في شرح التكملة ٨٤٠ - ٨٤١ .

(٥) انظر : الكتاب ٤ / ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٤٢٥ ، المتنصدي ١ / ٥٩ ، ما ينصرف ٢٣ ، الأصول ٣ / ٢٠٥ ، التعليقة ٣ / ٢٩٤ ، ٥ / ٥ ، التكملة ٥٥٨ ، المنصف ١ / ٢٧ ، ١٣٧ - ١٣٨ ، الاقصاب ٢ / ٣١٦ ، شرح التكملة للعسكري ٢٨٤ - أ ، المتع ١ / ٧٧ ، ٢٦٧ ، بغية الطالب ١٥ ، ١٢٧ - ١٢٨ .

(٦) انظر : ما ينصرف ٢٣ ، شرح الكتاب ٥ / ٢١١ - ب ، التبصرة ٢ / ٧٨٤ ، شرح الشافية للرضي ٤٨ / ١ .

(٧) انظر : المنصف ١ / ٢٧ .

(٨) انظر : المتع ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، بغية الطالب ١٥ ، ١٢٨ .

ممتنع في (تُرْخِم) و (تُرْخِم) .

٢ - (طَحَلَبَ وَطَحَلَبَ) وزنه (فَعَلَلَّ) و (فَعَلَّلَ) ^(١)، وهذا لا يحتمل أن وزنه (فُنَعَلَّ) مثل : (جُنَدَبَ وَجُنَدِبَ ، وَعُنْصِرَ وَعُنْصِرُ) ؛ لذلك يُسْتَبَعَدُ أن الجوهر يريد أن (تُرْخِمًا) و (تُرْخِمًا) مثل : (طَحَلَبَ وَطَحَلَبَ ، وَجُنَدَبَ وَجُنَدِبَ ، وَعُنْصِرَ وَعُنْصِرُ) في أنها على وزن (فَعَلَلَّ) و (فَعَلَّلَ) ، ولعله يريد موافقتها في الحركات والسكنات فقط .

والظاهر أن (فَعَلَّلَا) ثابت في أبنية الرباعي مع قلته ، خلافاً لابن بري فيما يظهر من اعتراضه على الجوهر ي ؛ لما يأتي :

١ - أن الفراء حكى (قُعْدَدًا) ، و (دُخَلَلَا) ، و (طَحَلَبَا) ، و (بُرُقَعَا) ^(٢) ، كما أن الأخفش حكى (جُخْدَبًا) ^(٣) ، وهما ثقة ، والنقل لا يردُّ مع ثقة الناقل ، وإن كان المنقول غير مشهور ^(٤) .

٢ - لا يمكن أن يقال : إن (جُخْدَبًا) - بفتح الدال - محذوف من (جُخَادِبٍ) ؛ لسكون الحاء من (جُخْدَبٍ) ، ولو كان محذوفاً منه لقليل : (جُخْدَبٍ) بفتح الحاء ^(٥) .

٣ - أنه يقال : مالي عنه عُنْدَدٌ ، أي : بُدٌّ ^(٦) ، ووجه الاستدلال هنا أن الدال الثانية فيه للإلحاق ؛ بدليل فك الإدغام ، فلو لم تكن للإلحاق لقليل : عُنْدٌ ، وإذا كان للإلحاق علمنا أن هذا

(١) انظر : أدب الكاتب ، ٥٦٠ ، الاستدراك على سيبويه ١٥٤ .

(٢) انظر : إصلاح المنطق ١٠٢ ، الاستدراك على سيبويه ١٥٤ ، المنصف ١ / ٢٧ ، شرح الملوكي ٢٦ - ٢٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٣٦ ، شرح الشافية للرضي ١ / ٤٨ ، شرح الشافية لركن الدين ٣٤٠ - ٣٤١ .
و (القُعْدُدُ) : يقال : فلان قُعْدُدٌ بني فلان إذا كان أقربهم إلى الجمد الأكبر نسباً ، وهو الذي من القوم . انظر : الجمهرة ٢ / ١١٦٣ ، الصحاح ٢ / ٥٢٦ ، اللسان (قعد) .

و (الدُخَلَلُ) : هم عصابة الرُّجُل . انظر : إصلاح المنطق ٤٢٢ ، تهذيب اللغة ٧ / ٢٧٣ .
والبُرُقَعُ : خرقة تستر به المرأة وجهها ، وتلبسه الدواب - أيضاً - ، ويكون فيه خرقة للعينين . انظر : العين ٢ / ٢٩٨ ، الجمهرة ٢ / ١١٢٢ ، اللسان (برقع) .

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ١ / ٤٨ ، شرح الشافية لركن الدين ٣٣٩ .

(٤) انظر : شرح الملوكي ٢٦ - ٢٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٣٦ ، شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٢ ، شرح الشافية للرضي ١ / ٤٨ .

(٥) انظر : شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٥ ، شرح الشافية لركن الدين ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٦) الغرب المصنف ٢ / ٣٧٨ ، إصلاح المنطق ٣٨٩ ، الجمهرة ٢ / ١١٦٣ ، المنصف ١ / ٤١ ، المخصص ١٣ / ٢٥٣ ، سفر السعادة ١ / ٣٨٧ .

المثال موجودٌ في الرباعي ليلحق به ؛ لأن الإلحاق يستدعي مثالا يلحق به^(١)، وقد قال سيبويه وهو الذي ينكر (فُعَلَّلا) في باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد فيما إذا ضُعِفَت اللام ؛ ويكون على (فُعَلَّل) فيهما ، فالاسم نحو : (عُنَدَد) ، و (سُرُدَد) ^(٢)، و (عُنَبَب) ^(٣)، والصفة : (فُعُدَد) ، و (دُخُلَل) ^(٤)، ونقل ذلك غيره من العلماء ممن قال بقوله^(٥)، ولم يذكر سيبويه في باب ما بَنَتِ العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات (فُعَلَّل) فيلزمه هذا اللازم^(٦) ، قال الشيخ محمد عَضِيمة : « يرى سيبويه أن نحو : (سُوَدَد) ^(٧)مُلْحَقٌ بِـ (جُنَدَب) ؛ لأنه لم يثبت عنده (فُعَلَّل) كـ (جُخَدَب) ، ورأيه في هذا ضعيفٌ عند المحققين^(٨)، وذلك لأنه لا تُلْحَقُ كلمة بكلمة مزيدٍ فيها إلا بأن يجيء في المُلْحَقَةِ ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه^(٩).

وعلى هذا فَعَقَّبُ ابن بُرِّي للجوهري إنما هو على مذهب سيبويه وَمَنْ تَبِعَهُ ، و (تُرْخُم) عند ابن بُرِّي مثل : (تُرْتَب) ، و (تُرْخَم) مثل : (تُرْتَب) ؛ ولذلك يُقال فيها ما يُقال في (تُرْتَب) و (تُرْتَب) ^(١٠)، أي أن (تُرْخَمًا) (تُفْعَلُّ) و (تُرْخَمًا) (تُفْعَلُّ) عند ابن بُرِّي بناءً على مذهب سيبويه وَمَنْ تَبِعَهُ ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أنه وإن صَحَّ جَعَلُ (تُرْخُم) (فُعَلَّلا) ؛ لوجوده في أوزان الرباعي نحو : (بُرْتُن) ^(١١)

(١) انظر : شرح الملوكي ٢٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٤ ، شرح الشافية لركن الدين ٣٤٢ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٤٤ .

(٢) موضع . انظر : الجمهرة ٢ / ١١٦٣ ، معجم البلدان ٣ / ٢٣٦ .

(٣) كثرة الماء ، وموضع ، وقيل : واد . انظر : المحكم ١ / ٥١ ، ٢ / ١٣٥ ، معجم البلدان ٤ / ١٨١ ، اللسان (عب) ، (عنب) .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٧٧ ، وانظر : ٤٢٥ .

(٥) انظر : الأصول ٣ / ٢١٢ ، المنصف ١ / ٤١ .

(٦) انظر : شرح الشافية لليزدي ١ / ٤٤ .

(٧) الشَّرْفُ ، وقد يُهْمَزُ وتضم الدال على لغة طيء . انظر : تهذيب اللغة ١٣ / ٣٢ ، اللسان (سود) .

(٨) المعنى في تصريف الأفعال ٦٨ .

(٩) انظر : شرح الشافية للرضي ١ / ٥٥ .

(١٠) انظر في (تُرْتَب) : الكتاب ٣ / ١٩٦ ، ٤ / ٢٧٠ ، الأصول ٣ / ٢٠٦ ، البقادات ١٠٠ ، التعليقة ٣ / ١٢ - ١٣ ، التكملة

٥٥٤ ، المنصف ١ / ١٠٤ - ١٠٥ ، معجم مقاييس اللغة ٢ / ٤٨٦ ، الصحاح ١ / ١٣٣ ، المحكم ١٠ / ١٧٤ ، المخصص ١٢ /

٧٢ ، المتنصد في شرح التكملة ٢ / ٨٤٧ ، سفر السعادة ١ / ١٧٦ - ١٧٧ ، المتع ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(١١) (الْبُرْتُن) من السَّبْعِ والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان . انظر : الصحاح ٥ / ٢٠٧٨ .

إلا أنه لا يصح ذلك في اللغة الأخرى وهي (تُرْخِمَ) ؛ لأنه يلزم من ذلك أن يكون (فُعَلًا) وهو وزنٌ معدومٌ عند سيبويه ومن تبعه إذ لا يوجد نحو : (جُعْفِرٍ) - بضم الجيم - ، فوجب الحكم بزيادة التاء في (تُرْخِمَ) ؛ ليكون على مثال (تُفَعِّلُ) الموجود ، ثم لما استقر زيادته في حال الفتح حكم بأنه مزيدٌ في حال الضم ؛ إذ لا يصح الحكم على حرفٍ في كلمةٍ واحدة بالأصالة والزيادة ؛ لأن ذلك محال^(١).

٢- أن اللفظ واحد، والمعنى واحد^(٢).

والظاهر أن (تُرْخِمًا) (تُفَعِّلُ) ، و (تُرْخِمًا) (تُفَعِّلُ) ، لا لأن (فُعَلًا) غير موجودٍ في أبنية الرباعي المجرد ، وإنما لما يأتي :

١- أن في (تُرْخِمَ) لغة ثالثة هي (تَرْخِمَ)^(٣) ، والقاعدة أنه إذا فُقدَ الاشتقاق فطريق معرفة الأصلي من الزائد خروجُ الكلمة عن أوزان الأصول إذا حكمنا بأصالة حرفٍ من حروفها على إحدى اللغتين اللتين وردت بهما ، ويان ذلك أنا لو حكمنا على التاء بأصالة لكان وزن (تَرْخِمَ) (فُعَلًا) ، وهذا معدومٌ في أوزان الرباعي المجرد^(٤) ، قال سيبويه : « فَمِمَّا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ التَّاءَ فِيهِ زَائِدَةٌ (التَّنْضُبُ) »^(٥) ؛ لأنه ليس في الكلام على مثال (جُعْفِرٍ)^(٦) ، وإذا ثبتت زيادة التاء في (تَرْخِمَ) ثبتت زيادتها في (تُرْخِمَ) و (تُرْخِمَ) .

(١) انظر : البغداديات ١٠٠ ، التعلية ٣ / ١٢ - ١٣ ، ٤ / ٢٨٥ ، التكملة ٥٥٤ ، المخصص ١٢ / ٧٢ ، المقتصد في شرح التكملة ٢ / ٨٢٠ ، شرح التكملة للعكبري ٢٨٢ - ب ، شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١١٧ ، شرح الشافية لابن الحاجب ٤٧ - ب ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٦٠ .

(٢) انظر : المنصف ١ / ١٠٥ ، المقتصد في شرح التكملة ٢ / ٨٢٠ ، شرح التكملة للعكبري ٢٨٢ - ب ، شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١١٧ ، شرح الشافية لابن الحاجب ٤٨ - أ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٤٣ .

(٣) انظر : المجرد ١ / ٣٢١ ، المنتخب ٢ / ٥٤٢ ، تهذيب اللغة ٧ / ٣٨٣ ، المحكم ٥ / ١١٧ ، المخصص ١٣ / ٢٥٢ .

(٤) انظر : ما ينصرف ٢٤ ، الأصول ٣ / ٢٤٢ ، الصحاح ١ / ٢٢٦ ، المقتصد في شرح التكملة ٢ / ٨٤٧ ، التخميم ٣ / ١٥٠ ، شرح المفصل ٦ / ١١٧ ، شرح الشافية لابن الحاجب ٤٧ - ب ، المتعمد ١ / ٢٧٥ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٦٠ ، شرح الشافية لركن الدين ٩٦١ - ٩٦٢ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٤٣ ، ٣٤١ .

(٥) شجرٌ ضخامٌ ، ليس له ورق ، وله شوكٌ مثل شوك العوسج ، وله جنى يؤكل وهو أحثير ، و (تَنْضُبُ) : قريةٌ من أعمال مكة بأعلى نخلة ، فيها عينٌ جارئةٌ وماء . انظر : تهذيب اللغة ١٢ / ٤٧ ، المحكم ٨ / ١٤٣ ، معجم البلدان ٢ / ٥٧ - ٥٨ ، اللسان (نضب) .

(٦) الكتاب ٤ / ٣١٥ ، وانظر : ٣ / ١٩٦ .

٢ - أن (تَفَعَّلًا) موجودٌ في الجملة ، وذلك أنه كائنٌ في الفعل ، وإن لم يشتهر في الاسم ، إذ هو موجودٌ كما في (تَنْضُبُ) ، وأما (فَعَّلَلٌ) فمعدومٌ مطلقًا ، فالحمل على الموجود أولى ، وإن سلّمَ عدمه فالحمل على الزائد عند التعارض أولى ؛ لكثرة النسبة إلى الأصول^(١).

وقد ذكر ابن جنّي أن التاء في (تُرْخِمُ) أصلية ؛ لأنها بإزاء سين (سَلْهَبٍ)^(٢) ، ويظهر أن في الكلام خللا ؛ لأنه جعل نظيرها (سَلْهَبًا) ، فالوجه أن تكون بفتح التاء والخاء ، وهذه لغة لم ترد فيها ، كما أنني بحثت فيها لعلها تكون مُصَحَّفَةً عن (تُرْجِمُ) أو (تُرْحِمُ) ، لكنني لم أجد ذلك في كتب اللغة المتوافرة لدي .

وقد ذكر بعض العلماء بعد ابن برّي أن (تُرْخِمًا) (تُفَعِّلُ) و (تُرْخِمًا) (تُفَعِّلُ)^(٣).

(١) انظر : شرح الشافية لابن الحاجب ٤٧ - ب ، شرح الشافية لركن الدين ٩٦٢ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٤١ .

(٢) انظر : سر الصناعة ١ / ١٦٨ .

(والسَلْهَبُ) : الطويل ، عامّة . انظر : المنتخب ١ / ١٦٠ ، اللسان (سلهب) .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ١ / ٥٠ ، المزهر ٢ / ١١ .

قال الجوهري : « (تَرِيمٌ) : موضع »^(١) .

قال ابن بَرِّي : « ورأيتُه بخط القَزَازِ^(٢) (تَرِيمٌ) - بفتح التاء - كما ذكره الجوهري ، قال : والصواب : (تَرِيمٌ) مثل : (عَثِيرٌ)^(٣) ، قال : وليس في الكلام (فَعِيلٌ) غير (ضَهَيْدٍ)^(٤) ، قال : ولا يصح فتح التاء من (تَرِيمٌ) إلا أن يكون وزنها (تَفَعَّلَ) ، قال : وهذا الوجه غير ممتنع ، والأول أظهر »^(٥) .

رأي ابن بَرِّي :

الصواب : (تَرِيمٌ) على (فَعِيلٍ) ، ولا يصح فتح التاء إلا على (تَفَعَّلٍ) ، والأول أظهر .

الناقشة :

رُوِيَ (تَرِيمٌ) بروايتين ، هما :

١ - رواها الجوهري والقَزَازُ بفتح التاء (تَرِيمٌ) ، وعلى هذه الرواية يحتمل وزنها احتمالين :

أ - أن يكون وزنها (فَعِيلًا) .

ب - أن يكون وزنها (تَفَعَّلًا) ، كما ذهب إلى ذلك ابن بَرِّي .

والصحيح أن يكون وزنها (تَفَعَّلًا) ؛ لأن حكم التاء إذا وقعت أولَ كلمةٍ على أربعة أحرف

(١) الصحاح ٥ / ١٨٧٧ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي القيرواني المعروف بالقَزَازِ (٣٤٢ - ٤١٢) :

شيخ اللغة بالمغرب ، كان لغويًا نحويًا بارعًا مهيبًا عند الملوك ، له (الجامع) في اللغة يُقال : ما صنَّفَ مثله ، وكتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) ، وغيرهما ، والقَزَازُ نسبةٌ إلى القَزْ . انظر : معجم الأديباء ٥ / ٢٨١ - ٢٨٤ ، إنباه الرواة ٣ / ٨٤ - ٨٧ ، الوافي بالوفيات ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، بنية الوعاة ١ / ٧١ .

(٣) هو العَجَاجُ السَّاطِعُ ، والتَّرَابُ ، والأكثرُ الخفيُّ . انظر : العين ٢ / ١٠٥ ، المحكم ٢ / ٦٤ .

(٤) هو الرَّجُلُ الصَّلْبُ الشَّدِيدُ وقال الخليل : إنها كلمة مولدة ، واسم موضع . انظر : العين ٢ / ٢٨٣ ، الجمهرة ٢ / ٦٥٩ ، المحكم ٤ / ١٤١ ، معجم البلدان ٣ / ٥٢٨ ، اللسان (ضهد) .

(٥) اللسان والتاج (ترم) .

أنها أصلية حتى يقوم دليل على زيادتها^(١)، والدليل على زيادتها في (تريم) أنه لم يأت اسم على (فَعِيل)^(٢)، وما ورد من (ضَهَيْدٍ) و (عَتَيْدٍ)^(٣) فيه قولان :

أ- قال الخليل عن (ضَهَيْدٍ) : إنها كلمة مؤلدة^(٤)، وقال ابن دريد عن (ضَهَيْدٍ) : إنه مصنوع^(٥)، وقال ابن جنى عن (ضَهَيْدٍ) و (عَتَيْدٍ) : إنهما مصنوعان^(٦)، ويظهر أن ابن برى يرى هذا الرأي لأنه يقول : إنه لم يأت على (فَعِيلٍ) غير (ضَهَيْدٍ) ، كما أنه قال : إنه لا يصح فتح التاء من (تريم) إلا أن يكون وزنها (تَفَعَلًا) .

ب- قال ابن جنى : « ولم يأت الفتح في هذا الفن ثبُتًا ، إنما حكاه قوم شاذًا »^(٧)، وقال ياقوت عن (ضَهَيْدٍ) : « وقد ورد في الفستوح في ذكر فلاة بين حضرموت واليمن يقال لها (ضَهَيْدٌ) ، فعلى هذا ليست بمصنوعة »^(٨)، وقال عن (عَتَيْدٍ) : « وهو أحد فوائت الكتاب ، وما أراه إلا مرتجلاً »^(٩).

ولعل الأسلم أن يُقال : إن هذا البناء لم يثبت إلا شاذًا في كلمات لا تثبت بها قاعدة .

٢- رواها ابن دريد ، وابن فارس ، وابن سيده ، وياقوت بكسر التاء (تريم)^(١٠) ، وعلى هذه

الرواية تحتمل وزنين :

(١) انظر : الكتاب ٣ / ١٩٦ ، الأصول ٣ / ٢٤٣ ، التعليقة ٣ / ١١ ، ١٤ .

(٢) انظر : العين ٢ / ١٧٠ ، معاني القرآن للزجاج ٢ / ٤٤٣ ، الجمهرة ٢ / ١١٦٨ ، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢١٠ ، ليس في كلام العرب ٢٩٣ ، الحجة لأبي علي ٤ / ١٨٨ ، سر الصناعة ١ / ١٠٨ ، المحكم ٤ / ١٤١ ، المقتصد في شرح التكملة ٢ / ٧٩٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٤١ ، شرح التكملة للعكبري ٢٧٨ - أ ، سفر السعادة ١ / ٣٤٠ ، ٤٥٨ ، شرح الشافية لركن الدين ١٠١٥ .

(٣) « واد أو موضع . انظر : المحكم ٢ / ٣ ، معجم البلدان ٤ / ٩٤ .

(٤) انظر : العين ٢ / ٢٨٣ ، الجمهرة ١ / ٤٠ - ٤١ ، ٢ / ٦٥٩ ، ١١٧٣ ، تهذيب اللغة ٣ / ٢٧٢ ، المحكم ٤ / ١٤١ .

(٥) انظر : الجمهرة ٢ / ٩٥٤ .

(٦) انظر : الخصائص ٣ / ٢١٦ ، المحكم ٢ / ٣ ، المتع ١ / ٨٤ .

(٧) سر الصناعة ١ / ١٠٨ - ١٠٩ .

(٨) معجم البلدان ٣ / ٥٢٨ .

(٩) المرجع السابق ٤ / ٩٤ .

(١٠) انظر : الجمهرة ٢ / ١١٦٨ ، معجم مقاييس اللغة ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، المحكم ١٠ / ١٧٦ ، معجم البلدان ٢ / ٣٤ .

أ - أن يكون وزنها (فَعِيلًا) ^(١).

ب - أن يكون وزنها (فَعَلًّا) ^(٢).

والراجع أن يكون وزنها (فَعِيلًا) ؛ لأن الياء لا تكون أصلية في بنات الأربعة إلا في التضعيف نحو : (صَيْصِيَّة) ^(٣).

ورواية كسر التاء من (تَرِيمٍ) أرجح من رواية فتحها ؛ لما يأتي :

١ - ما سبق بيانه من أنه ليس في كلام العرب اسم على (فَعِيلٍ) ، وما ورد منه فهو شاذ .

٢ - أن (تَفَعَّلًا) قليل ، قال سيبويه : « ويكون على (تَفَعَّلًا) ، وهو قليل ، قالوا : (تَفَعَّلًا) ^(٤) ، ^(٥) .

(١) انظر : المحكم ١٠/١٧٦ .

(٢) انظر : المرجع السابق ١٠/١٧٦ .

(٣) انظر : التكملة ٥٥١ ، المنصف ١/١١١-١١٢ ، المحكم ١٠/١٧٦ ، المقتصد في شرح التكملة ٢/٧٩٢ ، اللسان و التاج (ترم) .

الصَيْصِيَّةُ : شوكة الحائك التي يُسَوِّي بها السُدَّاءَ واللُّحْمَةَ ، وَفَرْنَ الثَّوْرِ ، وَالْحَشْبَةَ التي يُقْلَعُ بها الثمر ، وشوكة الديك التي في رجليه ، والحَصْن . انظر : الجمهرة ١/٢١٠ ، اللسان و التاج (صيص) .

(٤) قيل : الثعلب ، وقيل : جروه الذكر والهاء على هذين القولين زائدة ، وقيل : إنه للأشئ من ولد الثعلب ، وهو - أبيضاً - نبتٌ مثل الإصبع أخضر في خضرته خُطْبَةٌ وهو آخر ما يَجِفُّ ، وله جِرَاءٌ مثل جِرَاءِ القِشَاءِ والْحَنْظَلِ . انظر : المجرد لكراع ١/٣١١ ، المنتخب لكراع ١/١٠٦ ، ٢/٤٦٥ ، ٥٣٧ ، ٥٥٩ ، المخصص ٨/٧٦ ، اللسان (تفل) .

(٥) الكتاب ٤/٢٧١ ، وانظر : المتع ١/٧٦ .

٣٣ - (تَفَعَّلَ [أو] مَفَعَّلَ) .

قال الجوهري : « (التَّمَنُّةُ) : الإعلام ، و (المُنْتَةُ) : العلامة »^(١).

قال ابن برِّي : « قال الأزهري : الميم في (مَنَّة) زائدة ؛ لأن وزنها (مَفَعَّلَ) ، وأما الميم في (تَمَنُّة) فأصلٌ لأنها من مَأَنَتْ ، أي : تَهَيَّأَتْ ، فعلى هذا تكون التَّمَنُّةُ التَّهَيُّةُ »^(٢).

وقال ابن برِّي : « (المُنْتَةُ) على قول الأزهري كان يجب أن تُذَكَّرَ في فصل (أنن) ، وكذا قال أبو علي في التذكرة »^(٣).

رأي ابن برِّي :

(مَنَّة) (مَفَعَّلَ) ، و (تَمَنُّة) (تَفَعَّلَ) .

المناقشة :

اختلفَ في وزن (مَنَّة) على أقوال :

١ - ذهب سيبويه ، وتبعه بعض العلماء إلى أن وزنها (فَعَّلَ) من (مَأَنَ)^(٤) إذا شَعَرَ^(٥) ، أو إذا حَتَمَلَ^(٦) ، وقال الجوهري : « وحقُّه عندي أن يُقَالَ (مَمِنَّة) ، مثال (مَعِينَةَ) على (فَعِيلَةَ) ؛ لأن الميم أصلية ، إلا أن يكون أصل هذا الحرف من غير هذا الباب »^(٧) ، يعني : من غير باب (مَأَنَ) .

٢ - ذهب الأزهري ، وتبعه بعض العلماء إلى أن وزنها (مَفَعَّلَ) ، وتكون الميم زائدة^(٨) ،

(١) الصحاح ٦ / ٢١٩٩ .

(٢) اللسان (مَأَن) .

(٣) اللسان والتاج (مَأَن) .

(٤) انظر : غريب الحديث للخطابي ٢ / ٢٦٠ ، المحكم ٢٦٧ - ب ، المخصص ١٣ / ١٥٩ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٦ / ١٥٨ ، عقود الزبرجد ١ / ٣٠٠ ، اللسان والتاج (أنن) .

(٥) انظر : عقود الزبرجد ١ / ٣٠٠ .

(٦) انظر : التاج (أنن) .

(٧) الصحاح ٦ / ٢١٩٩ .

(٨) انظر : تهذيب اللغة ١٥ / ٥٦٣ ، معجم مقاييس اللغة ٥ / ٢٩٢ ، الفائق ١ / ٦٣ ، النهاية ٤ / ٢٩١ ، عقود الزبرجد ١ / ٣٠٠ ، اللسان والتاج (مَأَن) .

ونسب النووي هذا الرأي إلى الأكثرين^(١)، وهو مذهب ابن بَرِّي كما يظهر من نقله كلام الأزهري وأبي علي الفارسي، ثم اختلف الذين ذهبوا هذا المذهب في اشتقاقها على أقوال هي :

أ - إنها مشتقة من معنى (إِنْ) المكسورة المشددة لا من لفظها^(٢).

ب - قال الزمخشري : لو قيل : إنها اشتقت من لفظها بعد ما جعلت اسماً كان قولاً^(٣).

ج - نقل الأزهري عن اللحياني^(٤) أن الهمزة بدل من ظاء (مَظِنَّة) ^(٥).

وعلى القول الثاني لا بد أن يكون أصلها (مَآنِنَة) ، ثم دخلها إعلال بالنقل ، حيث نُقِلَتْ كسرة النون الأولى إلى الهمزة الساكنة ، ثم أُدْغِمَتْ النون في النون ، وذلك أنه إذا كان في الكلمة مثلان متحركان ، وليس أول الكلمة ، وكان ما قبلهما ساكنًا ، فإنه تُنْقَلُ حركة أولهما إلى الحرف الساكن قبلهما ، ومن ثم يُدْغَمُ الأول منهما في الثاني ، وإنما نُقِلَتْ الحركة لأنها لو لم تُنْقَلْ لأدى ذلك إلى التقاء ساكنين : أحدهما الحرف المدغم ، فإنه سكن لأجل الإدغام ، والثاني الحرف الذي قبله ، وذلك في غير الوقف ، وفي غير ما شَرِطَ فيه التقاء الساكنين^(٦).

والراجع - فيما يظهر - الرأي الأول وهو أن وزنها (فَعْلَة) ، وتكون مشتقة من (مَآنَ) بمعنى : شَعَرَ ، أو اِحْتَمَلَ ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن في الاشتقاق الذي ذكره أصحاب القول الثاني سواء كان من معنى إِنْ ، أم من لفظها

(١) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٦ / ١٥٨ .

(٢) انظر : غريب الحديث للخطابي ٢ / ٢٦٠ ، معجم مقاييس اللغة ٥ / ٢٩٢ ، الصحاح ٦ / ٢١٩٩ ، أساس البلاغة ١١ ، الفائق ٦٣ / ١ .

(٣) انظر : الفائق ١ / ٦٣ - ٦٤ ، النهاية ٤ / ٢٩٠ .

(٤) أبو الحسن علي بن المبارك ، وقيل : حازم اللحياني :

لعفوي مذكور ، أخذ عن الكسائي ، وأبي زيد ، وأبي عمرو الشيباني ، والأصمعي ، عاصر الفراء ، وتصدر في أيامه ، له كتاب في النوادر حسن جليل ، لم تعرف سنة وفاته . انظر : نزهة الألباء ١٣٧ ، معجم الأدباء ٤ / ٢١٠ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٥٥ ، بغية الرواة ٢ / ١٨٥ .

(٥) انظر : تهذيب اللغة ١٥ / ٥٦٣ ، غريب الحديث للخطابي ٢ / ٢٦٠ ، النهاية ٤ / ٢٩٠ ، عقود الزبرجد ١ / ٣٠٠ ، اللسان والتاج (أنن) .

(٦) انظر : تسهيل الفوائد ٣٢١ ، التذيل والتكميل ٥ / ٢٢٦ - أ ، المساعد ٤ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .

بعد التسمية مخالفة للقواعد التصريفية^(١)، وبيان ذلك أن حروف المعاني لا يصح فيها التصريف والاشتقاق ؛ لأنها مجهولة الأصل ، فلا يُعْرَفُ لها اشتقاق^(٢)، وما ورد من قولهم : سَأَلْتُكَ حَاجَةً فَلَا لَيْتَ لِي أَي : قُلْتُ : لا ، و سَأَلْتُكَ حَاجَةً فَلَوْلَيْتَ لِي ، أَي : قُلْتُ لِي : لولا ، ليس بالأكثر ، إنما هو نادرٌ ، وإذا كان كذلك لم يستقم القياس عليه ولا رُدُّ غيره إليه^(٣).

٢ - أن الهمزة لا تُبَدَلُ إلا من خمسة حروف ، وهي الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين^(٤)، ليس منها الظاء .

٣ - كثرة استعمال مادة (مَأَن) ، وكثرة تصرفها تجعلها الأقرب في الاشتقاق من حرف لم يُعْهَدَ تصرفه .

وعلى هذا فتكون (المِئِنَّةُ) و(التَّمِئِنَّةُ) بمعنى : العلامة - أيضاً - حيث فُسِّرَتْ (التَّمِئِنَّةُ) فيما فُسِّرَتْ به بهذا المعنى^(٥)، كما فُسِّرَتْ بالإعلام ، والتَّهْيِئَةُ ، والنظر ، والفكر ، والطَّمَأَيْنَةُ ، والتعريف^(٦).

وإذا كانت (التَّمِئِنَّةُ) قد فُسِّرَتْ بأنها العلامة فلا يبعد أن تكون (مَمِئِنَّةُ) مثلها ، ويكونان مشتقين من (مَأَن) كما ذهب إلى ذلك أبو عبيد^(٧)، وذلك أن (التَّمِئِنَّةُ) (تَفْعَلَةٌ)
٢ من (مَأَن)^(٨).

(١) انظر : التاج (أنن) .

(٢) انظر : للمصنف ١ / ٨ .

(٣) انظر : الحلييات ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٤) انظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٧٢ ، المتع ١ / ٣٢٠ .

(٥) انظر : المحكم ٢٧٠ - ب ، اللسان والتاج (مَأَن) .

(٦) انظر : اللسان والتاج (مَأَن) .

(٧) انظر : غريب الحديث ٤ / ٦١ .

(٨) انظر : تهذيب اللغة ١٥ / ٥٦٣ ، غريب الحديث للخطابي ٢ / ٢٦٠ ، المحكم ٢٧٠ - ب ، اللسان (أنن) ، (مَأَن) .

٣٤ - (مَفْعَلٌ) .

قال الجواليقي^(١) : « (مَدِين) ^(١) : اسمٌ أعجمي ، فإن كان عربياً فالياء زائدة ، من قولهم : مَدَنَ بالمكان : إذا أقام به »^(٢) .

قال ابن بُرِّي : « (مَدِين) على (مَفْعَلٍ) ، الميم زائدة ، ولا يصح أن تكون أصلاً ؛ لأنه ليس في كلامهم (فَعِيل) ، ومنه (مَفْعَل) »^(٣) .

رأي ابن بُرِّي :

(مَدِين) (مَفْعَل) .

المناقشة :

تحتل (مَدِين) احتمالين :

أولاً : أنها عربية ، وحيثُذِ فقي وزنها قولان :

١ - ما ذهب إليه ابن سيده والجواليقي^(٤) من أنها (فَعِيل) ، وأنها مأخوذة من (مَدَنَ بالمكان : إذا أقام به) ، فالياء زائدة^(٥) .

٢ - ذهب أبو علي الفارسي وغيره من العلماء إلى أنها (مَفْعَل)^(٦) ، وهو مذهب ابن بُرِّي .

والراجح أنها (مَفْعَل) ؛ وذلك لِمَا يأتي :

١ - أنه من (دَانَ يَدِينُ : إذا تَعَبَدَ وَذَلُّ) ، ولو كان من (مَدَنَ بالمكان : إذا أقام به) لم تَصِحْ الياء^(٧) .

(١) بلدة بالشام محاذيةً لتبوك ، وهي مدينة قوم شعيب عليه السلام . انظر : معجم ما استعجم ٧٤/٤ ، معجم البلدان ٩٢/٥ .

(٢) المُعَرَّب ٣٢٦ .

(٣) حاشية ابن بُرِّي على المُعَرَّب ١٤٨ .

(٤) انظر : المحكم ٧٢/١٠ .

(٥) انظر : التكملة ٥٥٠ ، المحكم ٧٢/١٠ ، المقتصد في شرح التكملة ٨٠٥/٢ ، شرح التكملة للعكبري ٢٧٨/٢ - أ ، شرح المفصل ١٤٩/٩ ، سفر السعادة ٤٥٨/١ .

(٦) انظر : شرح التكملة للعكبري ٢٧٨/٢ - أ .

٢ - أن (فَعِيل) بناءً غير موجود ، وما ورد من نحو : (ضَهَيْد) ، و (عَتِيد) قيل : إنها مصنوعة ، وإن ثبتت فهي شاذة لا يُبنى عليها قاعدة^(١)، أما (مَفْعَل) فإنه بناءً غير خارج عن أصولهم^(٢)، فما أدى القول بزيادته إلى الخروج عن أوزانهم فهو مرجوح ، وما لم يكن فهو راجح^(٣).

٣ - لو كانت الياء زائدة في (مَدِين) لوجب كسر صدره فَيَقَالَ : (مَدِين) ؛ لأن الياء إنما جاءت زائدة في هذه الأمثلة إذا كانت مكسورة الصدر^(٤).

ثانياً : أن تكون أعجمية^(٥)، والاسم الأعجمي قد تعرّبهُ العرب وتتركه على ما كان عليه في الأعجمية فلا غرابة أن يأتي على غير أوزانهم^(٦).

ورجّحَ الشيخ أحمد شاكر أن تكون الكلمة عربية ؛ لأن (مَدِين) اسم القبيلة ، و (شُعَيْب) - عليه السلام - عربي^(٧).

(١) انظر : المسألة (٣٢ - تَفْعَل) .

(٢) انظر : الكتاب ٤/٢٧٢ ، الأصول ٣/٢٠٧ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ٩٦ ، المتع ١/٧٧ ، شرح الشافية للرضي ٢/٣٩١ ، شرح الشافية لركن الدين ١٠١٥ .

(٣) انظر : شرح الشافية لليزدي ١/٣٧١ .

(٤) انظر : المقتصد في شرح التكملة ٢/٨٠٦ ، شرح المفصل ٩/١٤٩ .

(٥) انظر : المحكم ١٠/٧١ .

(٦) سيأتي تفصيل الحديث عن إلحاق الأعجمي بالعربي في المسألة (٩٠) ، وانظر : المسألة (٢٣ - فَعَلَّ) ، المسألة (٢٤ - فَعَلَّل) ، المسألة (٣٧ - فَوَعَّل) ، المسألة (٥٦ - فَعَلَّوْنَ) ، المسألة (٦٠ - فَاَعَالَ) ، المسألة (٦٣ - فَعَالَ) ، المسألة (٧٥ - فَعَلَّان) ، المسألة (٧٨ - فَعَوَّلَ) .

(٧) انظر : المعرّب ٣٢٦ الحاشية (٥) .

قال الجوهري : « (الْمُؤَوَّنَةُ) تُهَمَزُ وَلَا تُهَمَزُ ، وهي (فَعُولَةٌ) ، وقال الفراء : هي (مَفْعَلَةٌ) من (الأئِنِ) ، وهو التعب والشدة ، ويقال : هي (مَفْعَلَةٌ) من (الأَوْنِ) ، وهو الخُرْجُ والعِدْلُ ؛ لأنها ثَقُلَ على الإنسان ، قال الخليل : ولو كانت (مَفْعَلَةٌ) لكانت (مَعِينَةً) مثل (مَعِيشَةٍ) ، وعند الأَخْفَشِ يجوز أن تكون (مَفْعَلَةٌ)^(١) .

قال ابن بَرِّي : « إن جعلت (الْمُؤَوَّنَةُ) من (مَأْنَهُمْ يَمُونُهُمْ) لم تَهْمِزْ ، وإن جعلتها من (مَأْنَتْ) همزتها ... ، وأما قول الجوهري : لو كان (مَفْعَلَةٌ) لكان (مَعِينَةً) ، قال : صوابه أن يقول : لو كان (مَفْعَلَةٌ) لكان (مَعِينَةً) من (الأئِنِ) دون (الأَوْنِ) ؛ لأن قياسها من (الأئِنِ) (مَعِينَةً) ، ومن (الأَوْنِ) (مَوُونَةٌ) ، وعلى قياس مذهب الأَخْفَشِ أن (مَفْعَلَةٌ) من (الأئِنِ) (مَوُونَةٌ) ، خلاف قول الخليل ، وأصلها على مذهب الأَخْفَشِ (مَأْنَةٌ) فَتَقَلَّتْ حركة الياء إلى الهمزة فصارت (مَوُونَةٌ) ، فانقلبت الياء واوًا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها ، قال : وهذا مذهب الأَخْفَشِ^(٢) .

رأي ابن بَرِّي :

(مَوُونَةٌ) قياسها من (الأَوْنِ) (مَوُونَةٌ) ، ومن (الأئِنِ) (مَعِينَةٌ) ، أما على مذهب الأَخْفَشِ فقياسها من (الأئِنِ) (مَوُونَةٌ) ، وإذا همزت (مَوُونَةٌ) فهي من (مَأْن) ، وإذا لم تُهَمَزْ فهي من (مَأْن) .

الناقشة :

اختلف العلماء في وزن (مَوُونَةٌ) على أقوال ، هي على النحو الآتي :

١ - ذهب الخليل ، وسيبويه ، وتبعهما أكثر العلماء إلى أنها مأخوذة من (مَأْنَ الْقَوْمِ يَمُونُهُمْ) ، أي : احْتَمَلَ مَوُونَتَهُمْ ، أي : قَوَّتَهُمْ ، والأصل (مَوُونَةٌ) ، ثم قلبت الواو الأولى همزة ؛ لأن الواو

(١) الصحاح ٦ / ٢١٩٨ .

(٢) اللسان والتاج (مان) .

المضمومة المتوسطة يجوز قلبها همزة^(١)، وقيل: إن الفعل يُهَمَزُ فَيَقَالُ: (مَأْتُ الْقَوْمَ أَمْؤُنُهُمْ مَأْنَا) وذلك إذا احتملت مَوْؤَنَتَهُمْ، وعلى هذا يكون وزنها (فَعُوْكَة)^(٢)، وهو مذهب ابن بَرِّي - فيما يظهر -؛ لأنه قال: «إن جعلت (المؤوْنة) من (مَأْتُهُمْ يَمْؤُنُهُمْ) لم تهمز، وإن جعلتها من (مَأْتُ) همزتها»^(٣).

٢ - ذهب المازني، وابن السراج إلى أنها مأخوذة من (الأوْنِ)، وهو العِدْلُ، وأحد جانبي الخُرْجِ؛ لأن (المؤوْنة) نقل على الإنسان، تقول: خُرَجَ ذُو أَوْئِنٍ، وهما كالعِدْلَيْنِ، ومنه قولهم: أَوْنَ الحِمَارُ، إذا أكل وشَرِبَ وامتلاً بطنه، وامتد خاصرته وصار مثل الأوْنِ، و (المؤوْنة) مستلزمة للشقل، ويكون وزنها على هذا القول (مَفْعَلَةٌ)، والأصل فيها (مَأوْنة) فنُقِلَتْ حركة الواو إلى الهمزة - على مقتضى القياس - فصار (مؤوْنة)^(٤).

٣ - ذهب الفراء إلى أنها مأخوذة من (الأَيْنِ)، وهو التعب والشدة، والأصل عنده (مَأْيَنَةٌ)، على وزن (مَفْعَلَةٌ)، فنُقِلَتْ حركة الياء إلى الهمزة، ثم قَلِبَتِ الياء واوًا؛ لضممة ما قبلها فصار (مؤوْنة)، وهذا مبني على أصل الفراء، وهو أن الياء إذا وقعت عينًا، وكان ما قبلها مضمومًا قَلِبَتِ الياء واوًا؛ ليسلم ضم ما قبلها^(٥)، ويوافقه الأخفش على هذا^(٦)، أما الأصل عند الخليل وسيبويه فهو إبدال الضمة كسرة لتسلم الياء، فيكون قياسها عند سيبويه من (الأَيْنِ):

(١) انظر في جواز قلب الواو المضمومة همزة: المنصف ١ / ٢٨٤، شرح المفصل ١١١٠ - ١٢، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٩٠.

(٢) انظر: العين ٨ / ٣٨٩، الكتاب ٤ / ٣٦٢، تهذيب اللغة ١٥ / ٥٠٩، المحتسب ١ / ٢١٤، المنصف ١ / ٣٠١، شرح الشافية لابن الحاجب ١١٥، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٤٩، شرح الشافية لركن الدين ٩٤٧، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٣٤، شرح الشافية للجاربردي ٥٨٠ - ٥٨١.

(٣) اللسان (مأن).

(٤) انظر: الأصول ٣ / ٣٤٩ - ٣٥٠، المحتسب ١ / ٢١٤، المنصف ١ / ٣٠١، شرح الشافية لابن الحاجب ١١٥، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٤٩، شرح الشافية لركن الدين ٩٤٧ - ٩٤٨، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٣٤، شرح الشافية للجاربردي ٥٨١ - ٥٨٢.

(٥) انظر: المحتسب ١ / ٢١٤، المنصف ١ / ٣٠١، شرح الشافية لابن الحاجب ١١٥، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٥٠، شرح الشافية لركن الدين ٩٤٨، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٣٤، شرح الشافية للجاربردي ٥٨٢.

(٦) انظر: الأصول ٣ / ٣٤٩، المحتسب ١ / ٢١٤، المنصف ١ / ٣٠١، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٥٠.

(مَعِينَةٌ)^(١)، وهذا ما تعقب به ابن بَرِّي الجوهري ؛ لأن الجوهري أطلق ، ولم يقيده بما إذا كانت (الْمُؤْتِنَةُ) من (الأئِن) ، بخلاف رأي الأخفش .

والراجع - فيما يظهر - القول الأول ، وهو أن (الْمُؤْتِنَةُ) مأخوذة من (مَانَ الْقَوْمَ يَمُوتُهُمْ) ، وَيُهَمَزُ الْفِعْلُ فَيُقَالُ : (مَأْنَتُ الْقَوْمِ أَمْوَاتُهُمْ مَأْنَا) وذلك إذا احتملت مَوُوتَتَهُمْ ، ويكون وزنها (فَعُولَةٌ) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - دلالة (مؤوتنة) على مدلول (مَانَ يَمُونُ) مباشرة ، وعدم دلالتها على الشقل والتعب لا مباشرة ، ولا لزوماً ؛ لأنه قد يمونه من غير ثقل ولا تعب في بعض الصور^(٢).

٢ - أن جعل (الْمُؤْتِنَةُ) من (مَانَ الْقَوْمَ يَمُوتُهُمْ) ، وَيُهَمَزُ الْفِعْلُ فَيُقَالُ : (مَأْنَتُ الْقَوْمِ أَمْوَاتُهُمْ مَأْنَا) وذلك إذا احتملت مَوُوتَتَهُمْ ، ليس فيه من التغييرات كما في المذهبين الآخرين ، وذلك أن في المذهب الثاني وهو جعلها من (الأُون) ثلاث تغييرات : إحداها : إسكان متحرك ، والثانية : تحريك ساكن ، والثالثة : تغيير البنية ، إذ تصير الفاء متحركة ، والعين ساكنة ، وكان أصلها عكس ذلك ، أما على مذهب الفراء ، وهو جعلها من (الأئِن) فيلزم أربع تغييرات : الثلاث السابقة ، وقلب الياء واوًا^(٣).

٣ - أنه إذا وقع قبل الياء ضمة فالواجب أن تبدل الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء ، كما في (أَظْبِ) جمع : (ظَبِي) ؛ وذلك لأن (أَظْبِ) على وزن (أَفْعِل) ونظيرها (فُلْسٌ وَأَقْلَسُ) ، و (فُلْسٌ) تجمع على (أَقْلَسُ) ، فأصلها (أَظْبِي) ، فقلبت الضمة كسرة ، ولم تقلب الياء واوًا كما ذهب إليه الأخفش^(٤).

(١) انظر : شرح الشافعية لابن الحاجب ١١٥ ، شرح الشافعية لركن الدين ٩٤٨ ، شرح الشافعية لليزدي ١ / ٣٣٤ - ٣٣٥ ، شرح الشافعية للجاربردي ٥٨٢ .

(٢) انظر : شرح الشافعية لابن الحاجب ١١٥ - ١١٦ ، شرح الشافعية للرضي ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، شرح الشافعية لركن الدين ٩٤٩ ، شرح الشافعية لليزدي ١ / ٣٣٥ ، شرح الشافعية للجاربردي ٥٨٢ .

(٣) انظر : شرح الشافعية لليزدي ١ / ٣٣٥ ، شرح الشافعية للجاربردي ٥٨٢ .

(٤) انظر : شرح الشافعية لركن الدين ٩٤٩ - ٩٥٠ .

قال الحريري : ويقولون (هَاوَنٌ)^(١) فيوهمون فيه إذ ليس في كلام العرب (فَاعَلٌ) والعين منه واو ، والصواب أن يقال : (هَاوُونٌ) ؛ لينتظم فيما جاء على (فَاعُولٌ) مثل : (قَارُونٌ)^(٢) .

قال ابن برّي : ذكر ابن قتيبة في باب الأسماء الأعجمية^(٣) (الطَّابِقُ)^(٤) ، و (الطَّابِقُ)^(٥) و (الهَاوَنُ) ، وكذلك ذكره الجوهري^(٦) إلا أن أصله (هَاوُونٌ) ، فحذفت الواو الثانية استقلا لاجتماع واوين ، فتبقى (هَاوُنٌ) - بضم الواو - ، ويقولون : (هَاوَنٌ) - بالفتح - ، فقد ثبت بهذا أن (هَاوَنٌ) فصيحة عربية ، ومثله لاوَدُ بن نوح^(٧) ، ولاوَدُ اسمٌ رومي^(٨) ، وإنما حمل الجوهري على أن قال : أصله (هَاوُونٌ) جمعهم له على (هَوَاوِينٌ) ، كجمع (قَانُونٌ) على (قَوَانِينٌ)^(٩) .

رأي ابن برّي :

(هَاوَنٌ) عربية فصيحة .

الناقشة :

اختلف في (هَاوُونٌ) أهو عربي أم مُعَرَّبٌ ؟ ، وذلك على قولين :

(١) آلة يُدَقُّ بها . انظر : الجمهرة ٢ / ٩٩٦ ، المحكم ٤ / ٣١٠ .

(٢) انظر : درة الغواص ٢٤٠ .

(٣) انظر : أدب الكاتب ٥٠١ .

(٤) ظرفٌ يُطْبَخُ فيه . انظر : القاموس المحيط (طبق) ، قصد السبيل ٢ / ٢٤٥ .

(٥) هو المقلبي ، ويقال له - أيضاً - : (الطَّيِّبُ) . انظر : الجمهرة ٢ / ١١٧٢ ، المُعَرَّبُ ٢٢١ ، المزهر ١ / ٢٨٠ ، قصد السبيل ٢ / ٢٤٦ .

(٦) انظر : الصحاح ٦ / ٢٢١٨ .

(٧) انظر : القاموس المحيط (لوذ) ، وفي قصد السبيل ٢ / ٤١٩ : (لاور) بالراء .

(٨) قال محقق كتاب حواشي ابن برّي وابن ظفر على الدرّة : يحتمل أنه (لاوي) ، قال في اللسان (لوي) : « لاوَى : اسم رجل عجمي ، قيل : هو من ولد يعقوب - عليه السلام - ، وموسى - عليه السلام - من سبطه » .

(٩) حواشي ابن برّي وابن ظفر على درة الغواص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

١ - ذهب ابن دريد وابن فارس إلى أن (هَآوُونَ) عربي صحيح^(١)، قال ابن فارس: «كأنه (فَاعُولٌ) من الهَوْن»^(٢).

٢ - ذهب الجوهري وابن سيده والجواليقي إلى أنه مُعَرَّبٌ^(٣)، قال الجوهري: إنه معرَّبٌ وأصله (هَآوُونَ)؛ لأن جمعه على (هَوَاوِينَ) مثل (قَانُونَ) و(قَوَانِينَ)، فحذفوا منه الواو الثانية استئقلا وفتحوا الأولى لأنه ليس في كلامهم (فَاعُلٌ) بالضم^(٤).

والظاهر أن (هَآوُونَ) مُغَيَّرٌ عن (هَآوَن) خلافاً للجوهري قال ابن دريد: «و(الهَآوَن) فارسي، والعرب تسميه (الهَآوُونَ) إذا اضطروا إلى ذلك»^(٥)، ومن سنن العرب في الأسماء الأعجمية أن تغير الاسم وتلحقه بكلامها، فحكم أبنيتها في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم الأسماء العربية الوضع^(٦).

وعلى هذا اختلف في (هَآوَن) و(هَآوُن) على قولين:

١ - أنكر ابن دريد والحريري والجواليقي (هَآوَن)؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم على (فَاعُلٌ) بعد الألف واو^(٧).

٢ - أثبت ابن قتيبة والجوهري وابن سيده وابن بَرِّي وابن الحنبلي^(٨) (هَآوَن) على وزن (فَاعُلٌ)^(٩).

(١) انظر: الجمهرة ٢/ ٩٩٦.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة ٦/ ٢١.

(٣) انظر: المحكم ٤/ ٣١٠، المُعَرَّب ٣٤٦.

(٤) انظر: الصحاح ٦/ ٢٢١٨.

(٥) انظر: الجمهرة ٣/ ١٣٢٥.

(٦) سيأتي تفصيل الحديث عن إلحاق الأعجمي بالعربي في المسألة (٩٠)، وانظر: المسألة (٢٣ - فَعَلٌ)، المسألة (٢٤ - فَعَلٌ)، المسألة (٣٧ - فَوَعَلٌ)، المسألة (٥٦ - فَعَلُونَ)، المسألة (٦٠ - فَاعَالٌ)، المسألة (٦٣ - فَعَالٌ)، المسألة (٧٥ - فَعَلَانٌ)، المسألة (٧٨ - فَعَوَلٌ).

(٧) انظر: الجمهرة ٢/ ٩٩٦، ٣/ ١٢٤١، ١٣٢٥، درة الغواص ٢٤٠، المُعَرَّب ٣٤٦، خير الكلام ٥١.

(٨) هو أبو عبد الله رضي الله عن محمد بن إبراهيم بن يوسف (٩٠٨ - ٩٧١)، ترك ما يزيد على خمسين كتاباً في علوم مختلفة. انظر: شذرات الذهب ١٠/ ٥٣٣.

(٩) انظر: أدب الكاتب ٥٠١، الصحاح ٦/ ٢٢١٨، المحكم ٤/ ٣١٠، بحر العوام ٢٦٩.

٣ - أنكر الجوهري وابن الجوزي (هَاوُن) على وزن (فَاعُل) ؛ لأنه ليس في كلامهم (فَاعُل) - بضم العين - (١).

٤ - أثبت ابن سيده (هَاوُن) على وزن (فَاعُل) (٢).

والظاهر أن المسألة تحتاج إلى التفصيل الآتي :

١ - أما (فَاعُل) - بفتح العين - فلا تخلو من حالتين :

أ - إن كانت العين ليست واواً فقد وردت هذه الصيغة في الأسماء العربية دون الصفات نحو : (خَاتَم) (٣).

ب - إن كانت العين واواً فهذه لم ترد في الكلمات العربية وإنما هي كلمات مُعَرَّبَةٌ نحو : (هَاوُن) و (لاوَذ) .

٢ - أما (فَاعُل) - بضم العين - فلم ترد إلا في كلمات مُعَرَّبَةٌ سواء أكانت العين واواً أم غيرها نحو : (هَاوُن) و (كَابُل) (٤).

وقد جمع ابن مالك في نظم ما جاء على وزن (فَاعِل) قبيلت أربعة وعشرين مثلاً ، وجلها من الكلمات الأعجمية (٥).

(١) انظر : الصحاح ٦ / ٢٢١٨ ، تقويم اللسان ١٨٦ .

(٢) انظر : المحكم ٤ / ٣١٠ .

(٣) انظر : المتع ١ / ٨٠ - ٨١ .

(٤) انظر : المتع ١ / ٨٠ - ٨١ ، ارتشاف الضرب ١ / ٥٤ .

(٥) انظر : الزهر ٢ / ١١٥ - ١١٦ .

٣٧ - (فَوَعَلَّ) .

ذكر الحريري أن مما يهم فيه الخواص (سُوَسَّنَ) ، وخطأهم لأنهم يضمون سينه الأولى ، وقال : إن الصواب فتح السين ؛ ليلحِقَها بما جاء على وزن (فَوَعَلَّ) - بفتح الفاء - ، نحو : (جَوْهَرٌ) ^(١) ، و (جَوْرَبٌ) ^(٢) ، و (كَوْتَرٌ) ^(٣) ، و (تَوَلَّبٌ) ^(٤) ؛ إذ ما سُمِعَ في أمثلة (فَوَعَلَّ) إلا (جُوذَرٌ) ^(٥) ، في لغة بعضهم ^(٦) .

قال ابن بَرِّي : حكى الوزير ابن المغربي ^(٧) عن ثعلب أنه لم يأت على (فَوَعَلَّ) إلا (سُوَسَّنَ) ، و (صُوبَجٌ) ^(٨) ، وهو الذي تقول له العامة (شُوبِقٌ) يسقط فيه الخبازون الجرذق ^(٩) ، والرُقَاق ^(١٠) .

فأما قول أبي القاسم الحريري : إنه لم يأت على (فَوَعَلَّ) إلا (جُوذَرٌ) فغلطٌ بين ؛ لأن (جُوذَرًا) (فَعَلَّلَ) ، وإنما حُقِّقَتْ همزته فصارت في اللفظ واوًا ، والأصل فيها الهمزة ، والواو في (جُوذَرٍ) بدل من الهمزة ووزنه (فَعَلَّلٌ) ^(١١) .

- (١) فارسي مرعُب ، وهو كل حجر يُستخرَجُ منه شيء يُنتفع به ، وجوهر كل شيء : ما خُلِقَتْ عليه جيلته . انظر : العين ٣ / ٣٨٩ ، تهذيب اللغة ٦ / ٥٠ ، قصد السبيل ١ / ٤١١ .
- (٢) فارسي مرعُب ، وهو لِقَافَةُ الرَّجُلِ . انظر : المحكم ٧ / ٢٨٢ ، قصد السبيل ١ / ٤٠٦ .
- (٣) نَهْرٌ في الجنة ، وقيل : العدد الكثير ، والرَّجُلُ السيد المعطاء ، وقربةٌ بالطائف كان الحجاجُ مُعلِّمًا بها ، وجبلٌ بين المدينة والشام . انظر : معجم البلدان ٤ / ٥٥٣ ، المصباح المنير (كثر) ، التاج (كثر) ، قصد السبيل ٢ / ٤٠٨ .
- (٤) ولد الأتان من الوحش ، ويقال له : الجَحْشُ . انظر : الصحاح ١ / ٩١ ، اللسان (تلب) .
- (٥) فارسي مرعُب ، وهو ولد البقرة الوحشية . انظر : المُعَرَّبُ ١٠٤ ، التاج (جذر) ، قصد السبيل ١ / ٤٠٥ .
- (٦) انظر : درة القواص ١٧١ .

(٧) أبو القاسم ، الحسين بن علي بن الحسين المعروف بالوزير المغربي (٣٧٠ - ٤١٨) : من الدهاة العارفين ، كان كاتبًا ناطقًا ناثراً فاضلاً ، قيل : إنه لُقِّبَ بالمغربي لأن أحد أجداده من المغرب ، وقيل : إن جدّه خدم كاتبًا على ديوان المغرب ، وأصله بصري ، قيل : إنه حفظ كتباً في اللغة والنحو ، وحَفِظَ من الشعر نحو خمسة عشر ألف بيت ، وبرع في الحساب ، وله أربع عشرة سنة ، وقد ذكر له مترجموه عدة مؤلفات في اللغة وغيرها . انظر : معجم الأدباء ٣ / ١٦٢ - ١٦٧ ، وفيات الأعيان ٢ / ١٧٢ - ١٧٧ ، سير أعلام النبلاء ١٧ / ٣٩٤ - ٣٩٦ ، الوافي ١٢ / ٤٤٠ - ٤٤٦ .

- (٨) ما يُختَبَرُ به . انظر : التاج (صبيح) ، قصد السبيل ٢ / ٢٣٥ .
- (٩) فارسي مُعَرَّبٌ ، وهو الحَيِزُّ الغليظ ، وذكره الجواليقي بالذال (جرذق) . انظر : المُعَرَّبُ ٩٥ ، قصد السبيل ١ / ٣٧٩ .
- (١٠) الحَيِزُّ المُتَبَسِّطُ الرُّقِيقُ ، تقيض الغليظ . انظر : اللسان (رقق) .
- (١١) حواشي ابن بَرِّي وابن ظفر على درة القواص ١٦٠ - ١٦١ .

رأي ابن بري :

نَقَلَ ثَعْلَبُ (سُوَسَنَ) ، و (صُوبَجَ) على (فُوَعَلَ) ، و (جُوُذَرَ) (فَعَلَّلَ) .

المناقشة :

اختلف العلماء في (فُوَعَلَ) أموجود في أوزان مزيد الثلاثي أم لا ؟ ، وذلك على النحو

الآتي :

١ - أنكر الحريري ، وابن هشام اللخمي ، وابن الجوزي ، والصفدي (السُوَسَنَ) - بضم السين الأولى - ؛ لأنه ليس في العربية (فُوَعَلَ)^(١) ، وذكر الحريري أنه ما سُمِعَ في أمثلة (فُوَعَلَ) إلا (جُوُذَرَ) ، في لغة بعضهم^(٢) ، قال ابن دريد : « ليس في كلامهم ... فُوَعَلَ »^(٣) .

٢ - نقل ابن بري عن ابن المغربي أن ثعلباً حكى (سُوَسَنًا) ، و (صُوبَجًا) على (فُوَعَلَ) ، وقد ذكر ذلك بعدهم أبوحيان ، والسيوطي ، والشهاب الخفاجي^(٤) .

والظاهر أن الراجع عدم وجود (فُوَعَلَ) في أوزان مزيد الثلاثي ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن الكلمات التي وردت على هذا الوزن في قول مَنْ ذكر (فُوَعَلَ) في أبنية الاسم الثلاثي المزيد بحرف كلمات مُعَرَّبَةٌ ، وهي (سُوَسَنَ) ، و (صُوبَجَ) ، و (جُوُذَرَ) ؛ وهذه الكلمات لا تقوم بها حجة لأن العرب ربما ألحقت الكلمة المُعَرَّبَةَ بأبنية كلامها وربما لم تلحقها^(٥) ، فتكون هذه الكلمات من قبيل ما عرَّبته العرب ولم تُلحِقْه بأبنيتها .

٢ - أما (جُوُذَرَ) فقد اختلف فيه على قولين ، هما :

(١) انظر : درة الغواص ١٧١ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٧٩ ، تقويم اللسان ١١٨ ، تصحيح التصحيف ٣٢٣ ، قصد السبيل ٢ / ١٦٨ .

(٢) انظر : درة الغواص ١٧١ .

(٣) الجمهرة ٢ / ١١٦٨ .

(٤) انظر : حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ١٦٠ - ١٦١ ، ارتشاف الضرب ١ / ٥٥ ، التذييل والتكميل ٦ / ٦٤ - أ ، المرزهر ٢ / ١٢ ، درة الغواص ومعها شرحها وحواشيتها وتكملتها ٤٦٧ ، شفاء الغليل ٣٠٠ .

(٥) سيأتي تفصيل الحديث عن إلحاق الأجنبي بالعربي في المسألة (٩٠) ، وانظر : المسألة (٢٣ - فَعَلَّلَ) ، المسألة (٢٤ - فَعَلَّلَ) ، المسألة (٣٧ - فُوَعَلَ) ، المسألة (٥٦ - فَعَلَّلُونَ) ، المسألة (٦٠ - فَعَالًا) ، المسألة (٦٣ - فَعَالَ) ، المسألة (٧٥ - فَعَالَان) ، المسألة (٧٨ - فَعَوَّلًا) .

أ - قول ابن سيده ، وابن يعيش في أحد قوليه : إن وزنه (فُوعَلٌ)^(١) ، وعليه ذهب الحريزي إلى أن وزن (جُوذَرٌ) (فُوعَلٌ) .

ب - قول كراع ، وابن برّي ، والشهاب الخفاجي : إن وزنه (فُعَلَلٌ) ، فهمزته أصلية ، والواو بدل منها^(٢) ، كما قال بذلك ابن يعيش في أحد قوليه^(٣) .

والظاهر أن وزنه (فُوعَلٌ) ؛ وذلك لما يأتي :

- أنه اسم أعجمي مُعَرَّبٌ^(٤) ، قال ابن جنّي في رده على الأخفش إثباته (فُعَلَلًا) : « ولا حجة له في قولهم (جُوذَرٌ) ؛ لأنه أعجمي »^(٥) ، والاسم المُعَرَّبُ ربما ألحقته العرب بأبنتها ، وربما لم تلحقه ، كما سبق بيان ذلك ، و (فُوعَلٌ) ، و (فُوعَلٌ) مفقودان في أبنية الأسماء ، ولذلك قال ابن سيده معتذراً عن سيبويه ؛ لعدم إيراده (فُوعَلًا) ، و (فُوعَلًا) في أبنية الأسماء : « والذي يعذر سيبويه في ترك هذا من المثالين - أعني : (فُوعَلًا) ، و (فُوعَلًا) - أن الكلمة فارسية مُعَرَّبَةٌ »^(٦) ، والضم موافقٌ لأعجميته ؛ ولذلك لا يثبت به أصلٌ في الكلام^(٧) ، أما قول ابن سيده : « وعندي أن (الجُوذَرُ) ، و (الجُوذَرُ) عريبان ، و (الجُوذَرُ) ، و (الجُوذَرُ) فارسيان »^(٨) ، فقد قال عنه الشيخ أحمد شاكر محقق كتاب (المُعَرَّبُ) للجواليقي : « وهذا تحكّم لا دليل عليه »^(٩) .

- أن (فُعَلَلًا) بناء قليل ، لم يرد منه إلا كلمات معدودة ، كما سبق بيان ذلك في مسألة

(١) انظر : المحكم ٢٥١ / ٧ ، المخصص ٣٤ / ٨ ، شرح المفصل ١٤٦ / ٩ .

(٢) انظر : المنتخب ٥١١ / ٢ ، حواشي ابن برّي وابن ظفر على درة الفواص ١٦٠ - ١٦١ ، درة الفواص وممها شرحها وحواشيتها وتكملتها ٤٦٧ .

(٣) انظر : شرح الملوكي ١٤٤ .

(٤) انظر : الجمهرة ٤٥٣ / ١ ، المحكم ٢٥١ / ٧ ، المخصص ٣٤ / ٨ ، المُعَرَّبُ ١٠٤ ، شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٣ .

(٥) المنصف ١٣٨ / ١ .

(٦) المخصص ٣٤ / ٨ .

(٧) انظر : التاج (صبح) .

(٨) المحكم ٢٥١ / ٧ ، انظر : المخصص ٣٤ / ٨ .

(٩) انظر : المُعَرَّبُ ١٠٤ .

- يشهد لزيادة الهمزة في (جُوذِر) ، و (جُوذِر) ما يأتي :

- أن فيه عدة لغات ، وهي : (جُوذِر) ، و (جُوذِر) ، و (جُوذِر) ، و (جُوذِر) ، و (جُوذِر) ، و (جُوذِر) ، و يكون (جُوذِر) ، و (جُوذِر) مخففاً من ذلك تخفيفاً بدلياً ، أو لغةً فيه^(١) ، وإذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ، ثبتت زيادتها في لغة أخرى ، نحو : (جُوذِر) - بفتح الذال وضمها - فالهمزة في (جُوذِر) زائدة ؛ لزيادتها في لغة من ضم الذال ، إذ ليس في الأصول مثل (جَعْفَر) - بفتح الجيم وضم الفاء - ، وإذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الأخرى ؛ لأنها لا تكون زائدة في لغة ، أصلاً في لغة أخرى ، هذا محال^(٢).

- قولهم : بقرةٌ مُجذِرٌ ، أي : ذات جُوذِر^(٣).

- أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة^(٤).

أما قول ابن سيده : إن الهمزة قد تزداد ثانياً كثيراً^(٥) ، فيرده ما ذكره علماء التصريف من أن زيادة الهمزة غير أول قليل^(٦) ، قال سيويه : « وتلحق الهمزة غير أول ، وذلك قليل »^(٧).

(١) انظر : المسألة (٣١ - تُفَعِّلُ وَتُفَعِّلُ) .

(٢) انظر : المحكم ٢٥١ / ٧ ، المخصص ٣٤ / ٨ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٤٦ / ٩ ، وقد حُرِّفَ هذا النص في درة الفواص ومعهما شرحها وحواشيها وتكملتها ٤٦٨ .

(٤) انظر : المحكم ٢٥١ / ٧ ، المخصص ٣٤ / ٨ .

(٥) انظر : الأصول ٢٣٤ / ٣ ، المنصف ١٦٤ / ١ - ١٦٥ ، ١٦٨ - ١٦٩ ، شرح الملوكي ١٣٤ .

(٦) انظر : المحكم ٢٥١ / ٧ ، المخصص ٣٤ / ٨ .

(٧) انظر : الأصول ٢٣٢ / ٣ - ٢٣٣ ، المنصف ١٠٥ / ١ - ١١ ، شرح الملوكي ١٤٥ ، المتع ٢٢٧ / ١ - ٢٣٠ ، البسيط ٢ / ٧٣٢ ، شرح الشافية للرضي ٣٤٧ / ٢ ، مجموعة الشافية ٢٠٩ / ٢ ، ١٤٥ / ٢ ، الصافية ٣٩٤ .

(٨) الكتاب ٢٤٨ / ٤ .

قال الجوهري في فصل (حوب) : « و (الحَوَابُ)^(١) - مهموز - : ماءٌ من مياه العرب على طريق البصرة »^(٢).

قال ابن بُرِّي : « كان حَقُّهُ أن يذكر (الحَوَابُ) في فصل (حَاب) ؛ لأن الواو فيه زائدة ؛ ولأن الهمزة لا تُرَادُ وَسَطًا إلا في ألفاظ معدودة ، فوزنه (قَوَعَلٌ) ، لا (قَعَالٌ) ، كما ظنه الجوهري »^(٣).

رأي ابن بُرِّي :

(الحَوَابُ) (قَوَعَلٌ) ، لا (قَعَالٌ) .

الناقشة :

ما ذكره ابن بُرِّي في تتبعه الجوهري بذكره (الحَوَابُ) في (حوب) ، وقول ابن بُرِّي : إن حق (الحَوَابُ) أن يذكر في فصل (حَاب) هو الصواب الذي عليه أهل العلم ؛ وذلك لِمَا يأتي :

١ - أن العلماء قد ذكروا أن وزن (الحَوَابُ) (قَوَعَلٌ)^(٤) ، قال ابن هشام اللخمي : « ووزن (الحَوَابُ) (قَوَعَلٌ) »^(٥).

٢ - أن سيويوه وغيره من العلماء قد ذكروا أن الواو في (الحَوَابُ) قد ألحقت الثلاثي بينات الأربعة نحو : (جَعْفَرٌ) ، فالواو إذا زائدة للإلحاق^(٦).

٣ - ما ذكره ابن بُرِّي من أن الهمزة لا تُرَادُ وَسَطًا إلا في ألفاظ معدودة ذكره علماء التصريف ، وقد سبق بيان ذلك في المسألة السابقة .

(١) يأتي (الحَوَابُ) لمعانٍ أخرى ، يقال : حَافِرٌ حَوَابٌ : مُقْعَبٌ ، ووَادٍ حَوَابٌ : واسع ، و (الحَوَابُ) بنت كلب بن وبرة . انظر : المحكم ٣/٣١٥ .

(٢) الصحاح ١/١١٧ .

(٣) التنبية والإيضاح ١/٧٠ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٩/١٠٩ ، سفر السعادة ١/٢٣٨ ، شرح الشافية للبيدي ٢/٤٢٨ .

(٥) شرح الفصيح ١٩٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/٥٤٨ ، شرح الكتاب ٥/١٠ - أ .

٣٩ - (فَعَّلَ) .

قال ابن برِّي : « و (ضَيَّوْنَ) ^(١) (فَعَّلَ) لا (فَعُولَ) ؛ لأن باب (ضَيَّعَم) ^(٢) أكثر من باب (جَهَّوِر) ^(٣) ، ^(٤) .

وقال ابن برِّي - أيضاً - : « (الْحَيَّضُ) ^(٥) (فَعَّلَ) من الْحَضْفِ ، وهو الرُّدَامُ ^(٦) ، ^(٧) .

رأى ابن برِّي :

(ضَيَّوْنَ) ، و (حَيَّضُ) (فَعَّلَ) ، ولم يُجْعَل (ضَيَّوْنَ) (فَعُولًا) ؛ لأن (فَعَّلًا) أكثر

منه .

المناقشة :

اختلف في وزن (ضَيَّوْنَ) على قولين :

١ - قول أكثر العلماء : إن وزنه (فَعَّلُ) ^(٨) ، وهو قول ابن برِّي .

٢ - ذهب ابن القطاع في قوله الآخر إلى أن وزنه (فَعُولٌ) ، قال أبو حيان وهو يعدد ما جاء

على وزن (فَعُول) : « قال أبو القاسم السعدي : و (ضَيَّوْنَ) ، وناقض في ذلك فإنه ذكره فيما زيدَ

(١) الهَرُّ ، وقيل : الهَرُّ الذُّكْرُ ، وقيل : دُوَيْةٌ تشبهُه . انظر : معجم مقاييس اللغة ٣ / ٣٧٨ ، المخصص ٨ / ٨٥ ، حياة الحيوان ١ / ٦٥٠ ، اللسان (ضون) .

(٢) هو الأسد ، وهو - أيضاً - الذي يعض . انظر : العين ٤ / ٣٧٠ ، الصحاح ٥ / ١٩٧٢ .

(٣) هو الصوت العالي ، وهو الجريء المُقَدِّمُ الماضِي ، وقَرَسَ جَهَّوَرٌ : ليس بأجش الصوت ولا أغن . انظر : تهذيب اللغة ٦ / ٥٠ ، المحكم ٤ / ١١٧ ، اللسان (جهر) .

(٤) اللسان والتاج (ضون) .

(٥) هو الضَّرُّوطُ . انظر : المحكم ٥ / ٢٧ ، القاموس المحيط (خضف) .

(٦) هو الضَّرَّاطُ . انظر : اللسان (ردم) .

(٧) اللسان والتاج (خضف) .

(٨) انظر : الكتاب ٤ / ٣٦٩ ، الأصول ٣ / ٢٩٠ ، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٣٧٨ ، المخصص ١٦ / ١٦٤ ، التذييل والتكميل ٦

قبل عينه ياء^(١).

والراجع - فيما يظهر - أن وزنه (قَيْعَل) ؛ وذلك لما ذكره ابن برِّي من أن باب (قَيْعَل) أكثر من باب (قَعَوْل) ، وهذا واضح بالنظر إلى ما أحصاه اللغويون من الأمثلة على الصيغتين^(٢).

ومع ذلك فإن في (ضَيَّوَن) شذوذاً من وجهين :

١- صحة الواو ، وذلك لأنه اجتمعت واو وياء وسبقت الأولى بالسكون ، فكان القياس قلب الواو ياءً ، وإدغام الياء في الياء^(٣).

٢ - أن (قَيْعَل) بناء يختص به الصحيح^(٤).

ولم أجد من ذكر (الحَيِّضَفَ) غير ابن برِّي .

(١) التذييل والتكميل ٦ / ٦٥ - أ .

(٢) انظر : الجمهرة ٢ / ١١٦٨ - ١١٧٣ ، ١١٧٨ ، ١١٨٠ ، المخصص ١٦ / ١٦٤ ، الزهر ٢ / ١٣٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٠ ، الأصول ٣٤٧ ، شرح الكتاب للسيرافي ٤ / ١٣٨ - أ ، ٦ / ٤٢٥ ، التعليقة ٣ / ١٣٣ ، المنصف ٢ / ٤٦ ، شرح التكملة للعكبري ٢ / ٣٢٧ - أ ، سفر السعادة ١ / ٣٤٢ .

(٤) انظر : المخصص ١٦ / ١٦٤ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٧٠ ، ٣٢٩ ، المتع ١ / ٨١ ، ارتشاف الضرب ١ / ٥٥ ، التذييل والتكميل ٦ / ٦٤ - أ - ب ، الزهر ٢ / ١٢ .

قال الجوهري : « ورَيْقُ كُلِّ شَيْءٍ : أفضلُه وأوَّلُه ، تقول : رَيْقُ الشَّبَابِ ، ورَيْقُ المَطَرِ ، وقد يُخَفَّفُ فَيُقَالُ : رَيْقٌ »^(١) .

قال ابن بَرِّي : « رَيْقُ الشَّبَابِ : (فَيْعِلٌ) من رَأَيْتُ الشَّيْءَ يَرُوقُني ، أي : أعجبتني ، قال : فحقه أن يذكر في ترجمة (روق) لا (ريق) ، فأما قولهم : رجلٌ رَيْقٌ إذا كان على ريقه فهو من الياء »^(٢) .

رأي ابن بَرِّي :

(رَيْقٌ) (فَيْعِلٌ) .

المناقشة :

تحتمل هذه الكلمة وهي قولهم : (رَيْقٌ) أن تكون من الواو ، وتحتمل أن تكون من الياء ، فإن كان المقصود بها (رَيْقُ الشَّبَابِ ورَيْقُ المَطَرِ) فقد اختلف فيها على قولين :

١ - قيل : إنها واوية ؛ لأنها مأخوذة من راق يَرُوقُ رَوْقًا إذا أعجَبَ^(٣) ، وهو ما رجحه ابن بَرِّي .

٢ - قيل : إنه من الياء^(٤) ، مأخوذ من رَيْقِ الإنسان وغيره^(٥) .

والظاهر أنها محتملةٌ للوجهين ؛ لأنه يُقال : رَوْقُ الشَّبَابِ وغيره ، ورَيْقُه ، ورَيْقُه^(٦) .

(١) الصحاح ٤ / ١٤٨٨ .

(٢) اللسان (ريق) .

(٣) انظر : الأفعال لابن القوطية ١٠٤ - ١٠٥ ، المحكم ٦ / ٣٤٣ ، الأفعال للسرسطي ٣ / ١٠١ ، الأفعال لابن القطاع ٢ / ٦٨ .

(٤) انظر : العين ٥ / ٢٠٩ ، المحكم ٦ / ٣١٠ .

(٥) انظر : معجم مقاييس اللغة ٢ / ٤٦٩ .

(٦) انظر : معجم مقاييس اللغة ٢ / ٤٦٠ ، ٤٦٩ ، المحكم ٦ / ٣٤٢ .

أما قولهم : (رَجُلٌ رَيْقٌ) وهو الذي لم يُفَطِّرْ فهو يائي^(١).

وسواءً كانت الكلمة من الواو أم من الياء فوزنها (فَعِيلٌ) فـ(رَيْقُ الشَّبَابِ وغيره) إن كان من الواو فتحكمه حكم (سَيِّدٍ و مَيِّتٍ) ، وقد اختلف العلماء فيما كان على هذا النحو على قولين :

١ - ذهب البصريون إلى أن وزنهما (فَعِيلٌ) ، أصلهما (سَيِّدٌ و مَيِّتٌ) التقت واو وياء ، وسكنت الأولى منهما فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء^(٢) ، وسيأتي في باب الإعلال أن السبب في قلب الواو ياءً ، وعدم قلب الياء واوًا ؛ كون الياء من حروف الفم ، والإدغام في حروف الفم أكثر ، وأن الياء أخف من الواو^(٣) ، وهو مذهب ابن بَرِّي فيما يظهر .

٢ - ذهب الكوفيون إلى أن وزن ما كان على هذا النحو (فَعِيلٌ) - بفتح العين - ، ثم نُقِلَ إلى (فَعِيلٌ) - بكسر العين - ، واحتجوا بأنه ليس في الصحيح بناء (فَعِيلٌ) ، إنما هو بفتح العين نحو : (ضِيَعَمٌ)^(٤).

٣ - ذهب الفراء إلى أن وزن نحو : (سَيِّدٌ) (فَعِيلٌ) وأن أصله (سَوَيْدٌ) مثل (طَوَيْلٌ) فأخّرت الواو التي هي عين الكلمة إلى موضع الياء ، وقُدِّمَت الياء مكان الواو ، ثم قُلِبَت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء^(٥) ، ونسب الأنباري هذا الرأي للكوفيين^(٦) ، ويظهر أن (فَعَيْلًا) قد حُرِّفَ في أدب الكاتب إلى (فَعِيلٌ)^(٧) ، وعليه جرى محقق المزهري فَعَيَّرَ (فَعِيلٌ) إلى (فَعَيْلٌ)^(٨) .

(١) انظر : المحكم ٦ / ٣١٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٤ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، الأصول ٣ / ٢٦٢ ، شرح الكتاب للسيرافي ٦ / ٢٠٧ ، المنصف ٢ / ١٥ - ١٦ ، شرح التكملة للعكبري ٢ / ٣٢٣ - ب ، شرح الملوكي ٤٦٤ .

(٣) انظر : المسألة (٢٨٩) - حكم الواو والياء إذا التقيا وسكن السابق منهما) ص ٨٧٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ٣٦٥ ، أدب الكاتب ٥٩٩ ، شرح الكتاب للسيرافي ٦ / ٢١٠ - ٢١١ ، المنصف ٢ / ١٦ ، دقائق التصريف ٢٦٦ ، شرح الملوكي ٤٦٤ .

(٥) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٦ / ٢٠٨ ، شرح التكملة للعكبري ٢ / ٣٢٣ - ب .

(٦) انظر : الإنصاف ٢ / ٧٩٥ .

(٧) انظر : أدب الكاتب ٥٩٩ .

(٨) انظر : المزهري ٢ / ٥٦ .

والراجع - فيما يظهر - أن وزنه (فَعِيل) وأن أصله (رَبِيق) ^(١) التقت وأو وياءً ، وسكنت الأولى منهما فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء ، فصار (رَبِيقًا) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن عدم مجيء (فَعِيل) في الصحيح لا يدل على عدمه في المعتل ، وإنما اختص المعتل بـ (فَعِيل) ، كما اختص الصحيح بـ (فَعِيل) ^(٢).

٢ - أن المعتل اختص ببناء لا يكون في غيره ؛ لأنه ضربٌ من الكلام مبينٌ لغيره من الصحيح ، فكما اختلفت أحكامه في الاعتلال بالانقلاب والحذف وغيره ، كذلك - أيضًا - جاءت فيه أمثلة لا تكون في غيره من الصحيح ^(٣).

٣ - أنهم لو أرادوا بـ (مَيْت وسَيْد ورَبِيق) بناء (فَعِيل) لقالوا : (مَيْت وسَيْد ورَبِيق) بالفتح ^(٤).

٤ - لو كان (سَيْد) ونحوه (فَعِيل) مثل (طَوِيل) لصحت الواو كما صحت في (طَوِيل) ^(٥).

٥ - إن كانت الواو قد قُدمت عليها ياء (فَعِيل) وأُخِّرت هي فقد تفرَّد المعتل بهذا التقديم الذي لا يوجد مثله في الصحيح ؛ لأن ياء (فَعِيل) لا تُقَدَّم على عينه في شيء من الصحيح ، فإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح ^(٦).

(١) انظر : التاج (روق) .

(٢) انظر : الكتاب ٤ / ٢٦٦ ، ٣٦٥ - ٣٦٦ ، أدب الكاتب ٥٩٩ ، المقترض ١ / ١٢٤ ، الأصول ٣ / ٢٦٢ ، شرح الكتاب للسيرافي ٦ / ٢٠٨ ، النصف ٢ / ١٦ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٧٠ ، ٣٢٩ ، شرح الملوكي ٤٦٤ ، المتع ١ / ٨١ ، ارتشاف الضرب ١ / ٥٥ ، التذيل والتكميل ٦ / ٦٤ - ب ، الزهر ٢ / ١٢ .

(٣) انظر : النصف ٢ / ١١ .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ٣٦٥ ، الأصول ٣ / ٢٦٢ ، شرح الكتاب للسيرافي ٦ / ٢١٠ - ٢١٢ ، التعليقة ٥ / ٥٥ ، النصف ٢ / ١٦ ، الإنصاف ٢ / ٨٠٣ ، شرح الملوكي ٤٦٤ .

(٥) انظر : شرح التكملة للعكري ٢ / ٣٢٣ - ب .

(٦) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٦ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، الإنصاف ٢ / ٨٠٢ .

أما (رَيْقُ الشَّبَابِ وَرَيْقُ الْمَطَرِ) على قول مَنْ قَالَ : إن (رَيْقًا) يائي ، وقولهم : (رَجُلٌ رَيْقٌ) أي : لم يُفْطِرْ ، فإنه يائي كما سبق بيان ذلك ، فهذان وزنهما (فَيْعِل) ، قال أبو عبيدة : «رَيْقٌ ، مثل : (فَيْعِل) : الذي على الرَيْقِ»^(١) ، وهو في هذا مثل (أَيْم)^(٢) فقد ذكر العلماء أنه يائي على وزن (فَيْعِل)^(٣) ، وكذلك (لَيْنٌ)^(٤) ، قال المبرد مبينًا أنه لا فرق بين الواوي واليائي : «والحكم فيهما واحدٌ في بنائهما على باب (فَيْعِل) ؛ لأنهما مشتركان في العلة ، فخرجا إلى باب واحدٍ خلافاً على الصحيح»^(٥) .

(١) تهذيب اللغة ٩ / ٢٨٧ ، وانظر : الصحاح ٤ / ١٤٨٨ .

(٢) هي المرأة التي لم تتزوج ، والرجل الذي لم يتزوج ، وهي الحُرَّةُ ، والقَرَابَةُ ، والحية الأبيض اللطيف ، وعم به بعضهم جميع ضروب الحيات . انظر : اللسان (أيم) ، التاج (أم) .

(٣) انظر : المخصص ١٦ / ١٦٤ ، الدرر المصون ٨ / ٣٩٩ .

(٤) انظر : المقتضب ١ / ١٢٤ .

(٥) المرجع السابق ١ / ١٢٤ .

٤١ - (فَعْلٌ) .

قال ابن برّي : « لم يجئ من الأسماء على (فَعْلٌ) إلا (بَذْرٌ)^(١)، و (عَثْرٌ) : اسم موضع^(٢)، و (خَضْمٌ) : اسم العنبر بن تميم ، و (شَلْمٌ) : اسم بيت المقدس^(٣)، فهو عبراني ، و (بَقْمٌ)^(٤)، وهو أعجمي ، و (كَتْمٌ) : اسم موضع^(٥)،^(٦) .

وقال ابن برّي - أيضاً - : « وذكر أبو منصور الجواليقي في المَعْرَبِ^(٧) (تَوَجُّجٌ) : موضع^(٨)، وكذلك (خَوْدٌ)^(٩)، قال جرير :

أَعْطَوْا الْبَيْعَةَ حَفَّةً وَمَنْسَجًا وَاقْتَحَلُّوهُ بَقْرًا بِتَوَجُّجًا^(١٠)

وقال ذو الرمة :

وَأَعَيْنَ الْعَيْنَ بِأَعْلَى خَوْدًا^(١١)

و (شَمْرٌ) : اسم فرس ، قال^(١٢) :

-
- (١) اسم ماء أو موضع . انظر : معجم البلدان ١ / ٤٣٠ .
(٢) مأسدة ، وقيل : بلد باليمن . انظر : معجم البلدان ٤ / ٩٥ .
(٣) انظر : معجم البلدان ٣ / ٤٠٨ .
(٤) شجرٌ يُصَيِّغُ به . انظر : اللسان (بقم) .
(٥) لم أجدّه بهذا الضبط ، والذي في معجم البلدان ٤ / ٤٩٥ (كَتْمٌ) بضم أوله وثانيه .
(٦) التثنية والإيضاح ٢ / ٨٤ .
(٧) انظر : ٦٠ - ٦١ ، ٨٩ .
(٨) مدينة بفارس . انظر : معجم البلدان ٢ / ٦٥ .
(٩) انظر : معجم البلدان ٢ / ٤٥٧ .
(١٠) من الرجز . الحَفَّةُ : المَنَوال وهو الخشبة التي يُلَفُّ عليها الحاتك الثوب . انظر : اللسان (حفف) .
لم أجد البيت في الديوان ، وانظر : المَعْرَبِ ٦١ ، ٨٩ ، اللسان (توجج) ، قصد السبيل ١ / ٣٥٧ ، التاج (توجج) .
الشاهد عند ابن برّي : أن (تَوَجُّجٌ) اسمٌ على وزن (فَعْلٌ) .
(١١) من الرجز ، العين : البقر واحدُه عَيْنَاءُ .
انظر : الديوان ١١٤ ، معجم البلدان ٢ / ٤٥٧ .
الشاهد عند ابن برّي : أن (خَوْدٌ) اسمٌ على وزن (فَعْلٌ) .
(١٢) هو جميل بن معمر .

رأي ابن بري :

جاء على وزن (فَعْل) أسماء محدودة .

المنافسة :

ليس المقصود بزيادة العين في نحو : (فَعْل) أن يكون الحرف زائداً ولو لم يكن من حروف الزيادة المجموعة في قولهم : (سألتمونيها) ، وإنما المقصود أن العين تتكرر وإن كان المكرر بلفظ الأصل^(٢).

وقد اختلف العلماء في (فَعْل) ، هل ورد هذا الوزن في الأسماء العربية أو لا ؟ ، وذلك على قولين :

١ - قال سيبويه والمبرد وأبو علي الفارسي : إنه ليس في العربية اسم على هذا البناء^(٣).

٢ - ذكر بعض العلماء أنه جاء على هذا الوزن كلمات قليلة^(٤)، وذلك كما يأتي :

أ - ذكر سيبويه والمبرد والزجاج وابن دريد والأزهري وابن خالويه وأبو علي الفارسي (خَصْم) ، وأنه اسمٌ للعنبر بن عمرو بن تميم^(٥)، وذكرها كراع والأزهري وقالوا : إنها اسم بلد^(٦).

(١) من الطويل ، يهجو الشماخ بن ضرار الغطفاني الشاعر ، والرواية في الديوان :

أَبُوكَ حَيَّابٌ ، سَارِقُ الضَّيْفِ بَرْدَةٌ
وَالْحَيَّابُ : الشيطان . انظر : اللسان (حب) .
والرواية في المحكم واللسان :

... يَا عَبَّاسُ ...

انظر : الديوان ١٢٣ ، المحكم ٤٦/٨ ، اللسان والتاج (شمر) .

الشاهد عند ابن بري : أن (شَمْر) اسم على وزن (فَعْل) .

(٢) اللسان والتاج (بقم) ، وانظر : اللسان والتاج (خود) .

(٣) انظر : المنصف ١ / ١٦٢ ، شرح التصريف للثمانيني ٢٢٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٢٠٨ ، المتقضب ١ / ١٤٥ ، ٣ / ٣١٤ ، تهذيب اللغة ٩ / ٢٠٥ ، الصحاح ٥ / ١٨٧٣ .

(٥) انظر : معجم البلدان ١ / ٤٣٠ ، ٥ / ٣٣٧ ، التاج (توج) .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ٢٠٨ ، المتقضب ١ / ١٤٥ ، ٣ / ٣١٥ ، ما ينصرف ٢٨ ، الجمهرة ٢ / ١١٦٦ ، تهذيب اللغة ٩ /

٢٠٥ ، ليس في كلام العرب ٢٩٠ ، المسائل الخليليات ٣٧٢ .

(٧) انظر : المنتخب ٢ / ٥٧٠ ، تهذيب اللغة ٩ / ٢٠٥ ، ١١ / ٣٦٩ .

ب - كما ذكر سيبويه والمبرد وكراع والزجاج وابن دريد والأزهري وابن خالويه وأبو علي الفارسي (بَقْم) ^(١).

ج - ذكر سيبويه والزجاج والأزهري وابن خالويه وأبو علي الفارسي (شَلْم) ^(٢).

د - ذكر كراع وابن دريد والأزهري وابن خالويه وأبو علي الفارسي (عَثْر) ^(٣).

هـ - ذكر كراع والزجاج وابن دريد والأزهري وابن خالويه وأبو علي الفارسي (بَدْر) ^(٤).

و - ذكر الأزهري والجواليقي (تَوَج) ^(٥).

ز - كما ذكر الأزهري وابن خالويه (شَمْر) ^(٦).

ح - ذكر ابن خالويه والجواليقي وياقوت (خَوْد) ^(٧).

ط - ذكر أبو حيان نقلا عن ابن هشام اللخمي (كَنَم) ^(٨).

ط - ذكر ياقوت (نَطْح) ^(٩).

(١) انظر: الكتاب ٢/٣، ٢٠٨، المقتضب ١/١٤٥، ٣/٣١٥، ٣٢٦، المنتخب ٢/٥٧٠، ما ينصرف ٢٨، الجمهرة ١/

٣٧٣، ٢/١١٦٦، تهذيب اللغة ٩/٢٠٥، ١١/٣٦٩، ليس في كلام العرب ٢٩٠، التعليق ٣/٢٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٢٠٨، ما ينصرف ٢٨، تهذيب اللغة ٩/٢٠٥، ١١/٣٦٩، ليس في كلام العرب ٢٩٠، التعليق ٣/ ٢٨.

(٣) انظر: المنتخب ٢/٥٧٠، الجمهرة ١/٤٢١، ٢/١١٦٦، تهذيب اللغة ٩/٢٠٥، ١١/٣٦٩، ليس في كلام العرب ٢٨٩.

(٤) انظر: المنتخب ٢/٥٧٠، ما ينصرف ٢٨، الجمهرة ١/٣٠٣، ٢/١١٦٦، تهذيب اللغة ٩/٢٠٥، ١١/٣٦٩، ليس في كلام العرب ٢٨٩، التعليق ٣/٢٦، المسائل الحليات ٣٧٢.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ١١/١٦٤، المُعْرَب ٦١.

(٦) انظر: تهذيب اللغة ١١/٣٦٥، ليس في كلام العرب ٢٩٠.

(٧) انظر: ليس في كلام العرب ٢٩٠، المُعْرَب ٦١، معجم البلدان ١/٤٣٠، ٥/٣٣٧.

(٨) انظر: تذكرة النحاة ٤٩٠.

(٩) انظر: معجم البلدان ١/٤٣٠، ٥/٣٣٧.

ك - كما ذكر ياقوت وأبو حيان (سَدْر) ، وهي لعبة للصبيان^(١) .

م - ذكر الفيروز آبادي (جِير) : كورة بمصر^(٢) .

ن - نقل الزبيدي عن شيخه أبي علي القالي (العَوَا) : اسم نجم^(٣) .

والظاهر أن هذا الوزن قليل عزيز نادر لا يقاس على ما ورد منه^(٤)؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن هذه أعلام ولا اعتداد بالأعلام في الأبنية^(٥) .

٢ - أن (قَعْل) بناء يختص به الفعل دون الاسم^(٦) .

٣ - أن منها ما يحتمل أنه منقول من الفعل مثل : (خَضَم)^(٧) و (عَثْر)^(٨) و (بَدْر)^(٩)

و (شَمْر) و (خَوْد) و (نَطْح) و (كَتَم) و (جِير) .

٤ - أن منها ما هو أعجمي أو يحتمل الأعجمية مثل : (بَقَم)^(١٠) و (سَلَم)^(١١) و (تَوَج)^(١٢) .

٥ - أن منها ما يحتمل وزناً آخر غير (قَعْل) مثل : (خَوْد) و (تَوَج) ، فقد ذكر ابن جني

أن (تَوَج) تحتمل أن يكون وزنها (قَوَعْل) ، أو (قَعْوَل)^(١٣) ، وذكر الجواليقي أن (خَوْد) و (تَوَج)

(١) انظر : معجم البلدان ٥/ ٣٣٧ (نطح) ، ارتشاف الضرب ١/ ٦٠ .

(٢) انظر : القاموس المحيط والتاج (جير) .

(٣) انظر : قصد السبيل ١/ ٢٩٤ .

(٤) انظر : المنصف ٣/ ١٢٠ - ١٢١ ، تذكرة النحاة ٤٩٠ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١/ ٦١ .

(٦) انظر : التعليقة ٣/ ٢٦ ، التمام ٢٤٣ ، الصحاح ٥/ ١٨٧٤ ، شرح المفصل ١/ ٦٠ ، تذكرة النحاة ٤٩٠ ، التاج (توج) .

(٧) انظر : المقتضب ١/ ١٤٥ ، ٣/ ٣١٥ ، التمام ٢٤٣ ، المنصف ٣/ ١٢١ ، الصحاح ٥/ ١٨٧٤ .

(٨) انظر : التمام ٢٤٣ ، الصحاح ٥/ ١٨٧٤ .

(٩) انظر : التعليقة ٣/ ٢٧ - ٢٨ ، التمام ٢٤٣ ، الصحاح ٥/ ١٨٧٤ .

(١٠) انظر : المقتضب ١/ ١٤٥ ، ٣/ ٣١٥ ، ٣٢٦ ، ما ينصرف ٢٨ ، الأصول ٣/ ٢٢٣ ، تهذيب اللغة ٩/ ٢٠٥ ، التمام ٢٤٣ ،

المنصف ٣/ ١٢١ ، الصحاح ٥/ ١٨٧٣ ، النكت ٢/ ٨١٩ .

(١١) انظر : ما ينصرف ٢٨ ، التمام ٢٤٣ ، الصحاح ٥/ ١٨٧٤ .

(١٢) انظر : المُعَرَّب ٨٩ .

(١٣) انظر : التمام ٢٤٣ .

يحتمل أن يكون وزنهما (قَوْعَل) ^(١).

٦ - أن (سُدْر) التي ذكرها ياقوت وأبو حيان ذكر أصحاب المعاجم أنها (سُدْر) تُضَمَّ
سِينها وتُكْسَر ^(٢).

٧ - أن الراجع في (العَوَا) أنها على وزن (فَعَلَى) ^(٣).

(١) انظر: المُعَرَّب ٦١.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٢ / ٣٥٥، المُعَرَّب ٢٠١، النهاية ٢ / ٣٥٤، اللسان (سدر).

(٣) انظر: المحكم ٢ / ٢٧٥، اللسان (عوي).

٤٢ - (فِعْلَةٌ) .

قال ابن بَرِّي في (الإمعة) ^(١): « ولم يجعلوه (إفَعَلًا) ؛ لئلا تكون الفاء والعين من موضع واحد ، ولم يجئ منه إلا (كَوَكَبٌ) و (دَدَنٌ) » ^(٢) .
رأي ابن بَرِّي :

(الإمعة) (فِعْلَةٌ) ، وليست (إفَعَلًا) .
المناقشة :

اختلف في وزن (إمعة) على أقوال :

١- قول المحققين : إنها (فِعْلَةٌ) ^(٣) ، وهو قول ابن بَرِّي .

٢- قيل : إنها من (مع) ، وأصل (مع) (معًا) مثل (قفًا) ، والألف منقلبة عن واو ، ثم قُدِّمَت الواو فصارت أولًا مكسورة فأبدلت همزة ، وهي على هذا القول أصلٌ ، ووزنها (لِفع) ^(٤) .

٣- قال ابن فارس : إن الهمزة زائدة ^(٥) ، وهو من (مع) ؛ لأن الموصوف بذلك مع كل أحد فيكون وزنها (إفَعْلَةٌ) ^(٦) .

٤- قال الخضر اليزدي : والأحسن عندي أن يكون (إقَعَةٌ) مأخوذًا من (مع) ، ووضوح الاشتقاق أوجب الحمل على هذا المثال المعلوم ، ولا يعد أن يكون مأخوذًا من لفظة (مع) ، وأجري مجرى (الإمعة) ^(٧) ؛ لتقارب معناهما ^(٨) .

والراجع - فيما يظهر - أن وزنها (فِعْلَةٌ) ، وذلك لما يأتي :

(١) هو الذي لا رأي له ، فهو يتابع كل أحد على رأيه . معجم مقاييس اللغة ١/ ١٣٩ ، اللسان (أمع) .

(٢) اللسان (أمع) .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٢٧٦ ، المنتخب ٢/ ٥٧٠ ، الأصول ٣/ ٢٣٢ ، التعليقة ٤/ ٢٨١ - ٢٨٢ ، الحلييات ٣٦٤ ، المنصف ١/

١١٤ ، ١١٦ ، الصحاح ٣/ ١١٨٣ ، المخصص ٣/ ٥١ ، المقتصد في شرح التكملة ٢/ ٧٧٨ ، الفائق ١/ ٥٧ ، سفر السعادة ١/

٩٠ ، المتع ١/ ٢٣٤ ، التذليل والتكميل ٦/ ١٢٧ - أ ، المساعد ٤/ ٦٤ .

(٤) انظر : شرح التكملة للعكبري ٢٧٣ - ب .

(٥) انظر : معجم مقاييس اللغة ١/ ١٣٩ .

(٦) انظر : شرح التكملة للعكبري ٢٧٣ - ب .

(٧) هو الأحق ، ضعيف الرأي يأتمر لكل أحد . انظر : الصحاح ٢/ ٥٨٢ ، المحكم ٢/ ١٥٠ .

(٨) انظر : شرح الشافية لليزدي ١/ ٣٩٣ .

١- أن (إِفْعَلَةٌ) لا يكون صفة أصلا ، إنما يكون اسماً^(١).

٢- أن (فِعْلَةٌ) أكثر من (إِفْعَلَةٌ) ، والاشتقاق وشبهته مفقودان ، إذ (أَمَعٌ) و (مَمَعٌ) كلاهما مهمل ، فيتعين الترجيح بأغلب الوزنين^(٢).

٣- قال السيرافي وابن جني : لو كانت الهمزة في (إِمْعَةٌ) زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى فاءً والأخرى عيناً ، فكانت الفاء والعين من موضع واحد ، وهذا لا يؤخذ به لقلته ، وإنما جاءت منه أحرف محصورة ، ولا ينبغي أن يقاس عليها^(٣) ، وهذا الدليل هو الذي أورده ابن بري مرجحاً به ما ذهب إليه ، كما أورده غيره من العلماء^(٤).

٤- القياس على (إِمْرَةٌ) ، وذلك أن (إِمْرَةٌ) (فِعْلَةٌ) ، فتكون (إِمْعَةٌ) مثلها ، والجامع كونهما وصفاً^(٥).

أما القول الثاني ، وهو أنها من (مع) ، وأصل (مع) (مَعًا) مثل (قَفًا) ، والألف منقلبة عن واو ، ثم قُدِّمَت الواو فصارت أولاً مكسورة فأبدلت همزة ، ووزنها (لفع) فردّه العكبري بما يأتي :

١- أن الحكم بكون الهمزة لأمًا لا دليل عليه^(٦).

٢- أن كونها من الواو- أيضاً- تحكّم ، وكَمَ لا تكون من الياء ، وهو الأكثر في هذا الباب^(٧).

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٣٠٨ ، الأصول ٣/ ٢٣٢ ، التعليقة ٤/ ٢٨١ - ٢٨٢ ، الحليات ٣٦٤ ، المنصف ١/ ١١٤ ، ١١٦ ، الصباح ٣/ ١١٨٣ ، المحكم ٢/ ١٥٠ ، المخصص ٣/ ٥١ ، المتقصد في شرح التكملة ٢/ ٧٧٨ ، ٧٨٦ ، الفائق ١/ ٥٧ ، النهاية ١/ ٦٧ ، شرح التكملة للعكبري ٢٧٣ - ب ، سفر السعادة ١/ ٩٠ ، المتع ١/ ٢٣٤ ، شرح الشافية لليزدي ١/ ٣٩٢ .

(٢) انظر : شرح الشافية لليزدي ١/ ٣٩٢ ، شرح الشافية للجاربردي ٦٥٢ ، مجموعة الشافية ١/ ٢٣٧ ، ٢/ ١٦٤ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٦/ ٣ - ٤ ، المنصف ١/ ١١٦ ، والمسألة (٣ - تماثل الفاء والعين) .

(٤) انظر : المتقصد في شرح التكملة ٢/ ٧٨٦ ، شرح التكملة للعكبري ٢٧٣ - ب ، التخميم ٤/ ٣٠٦ ، المتع ١/ ٢٣٤ .

(٥) انظر : الأصول ٣/ ٢٣٢ ، المخصص ٣/ ٥١ ، التخميم ٤/ ٣٠٦ ، شرح الشافية لليزدي ١/ ٣٩٢ .

(٦) انظر : شرح التكملة للعكبري ٢٧٣ - ب .

(٧) انظر : شرح التكملة للعكبري ٢٧٣ - ب .

٣ - أن تَقَدَّمَ اللام إلى موضع الفاء شاذًّا فيما دلُّ عليه الدليل فكيف فيما لا دليل عليه^(١).

٤ - أنه يصير إلى مثالٍ معدومٍ بالكلية ، وهو (لفع)^(٢).

أما ما ذهب إليه الخضر اليزدي من أن (الإِئْمَةَ) (إِفْعَةَ) مأخوذ من (مع) ، وأنَّ وضوح الاشتقاق أوجب الحمل على هذا المثال المعدوم ، وأنه لا يبعد أن يكون مأخوذًا من لفظة (مع) ، وأَجْرِيَّ مجرى (الإِئْمَةَ) ؛ لتقارب معناه ، فهذا مردود بما يأتي :

١ - أن (مع) حرفٌ مركَّبٌ من حرفين ، والحرف لا يصح فيه التصريف ولا الاشتقاق ، لأنه مجهول الأصل^(٣)؛ ولذلك جعلها ابن الحاجب مثالاً على ما فُقدَ فيه شُبُهَةُ الاشتقاق^(٤)، قال عبد القاهر : إن (مع) ليس بفعلٍ ولا اسمٍ متمكِّنٍ فيجد الاشتقاق إليه سبيلاً ، وإنما مجراه مجرى الحروف ، فإذا وُضِعَتِ الكلمة على معناه لم يعتبر تركيبه فيها ، وإن كان يوجد حروفه ، وإنما يكون تركيباً مستأنفاً كما أنك إذا قلت : (هَلَّلَ) لمن يقول : (لا إله إلا الله) لم يجز أن تقول : إنه اشتق من هذا الكلام ؛ لأن الاشتقاق لا يكون من أسماء وحروف مجموعة متفاوتة التركيب ، وإن كان فيه بعض حروفه ، فكذا (إِئْمَةَ) بمنزلة اسم يتضمن معنى (مع) ولا يتضمن حَرْفِيَّه في أنك تقدر أنه بناء برأسه ، ولا تعرج على لفظ (مع) في الزيادة والأصل^(٥).

٢ - أن (إِفْعَةَ) مثالٌ معدومٌ كما أقرُّ بذلك اليزدي^(٦).

(١) انظر : المرجع السابق ٢٧٣ ب - ٢٧٤ أ .

(٢) انظر : المرجع السابق ٢٧٤ أ .

(٣) انظر : المنصف ٧ / ١ .

(٤) انظر : الشافية ٨٢ .

(٥) انظر : المقتصد في شرح التكملة ٢ / ٧٨٦ - ٧٨٧ .

(٦) انظر : شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٩٣ .

٤٣ - (فَعَتَلٌ) .

قال الجوهري عن (كِلْتَا) : « وقال أبو عمر الجرمي : التاء ملحقة ، والألف لام الفعل ، وتقديرها عنده (فَعَتَلٌ) ، ولو كان الأمر على ما زعم لقالوا في النسبة إليها : (كِلْتَوِيٌّ) ، فلما قالوا : (كِلْوِيٌّ) وأسقطوا التاء دل على أنهم أجروها مجرى التاء التي في (أَخْت) ، التي إذا نسبت إليها قلت : (أَخْوِيٌّ) »^(١).

قال ابن بَرِّي : « (كِلْوِيٌّ) قياسٌ من النحويين إذا سميت بها رجلا ، وليس ذلك مسموعاً فيحتاج به على الجرمي »^(٢).

رأي ابن بَرِّي :

(كِلْوِيٌّ) لا يرد به على الجرمي في جعله (كِلْتَا) (فَعَتَلًا) .

المناقشة :

اختلف في (كِلْتَا) على قولين ، هما :

١ - قول سيبويه ، وتبعه أكثر العلماء : إنها (فِعْلِيٌّ) بمنزلة الذُّكْرَى ، وأصلها (كِلْوَا) ، فأبْدَلت الواو تاءً ، كما أبْدَلت في (أَخْت) و (بِنْت) ، والألف علامة التأنيث^(٣).

٢ - قول أبي عمر الجرمي : إنها (فَعَتَلٌ) ، والتاء علامة التأنيث^(٤).

والراجح - فيما يظهر - أنها (فِعْلِيٌّ) ، فأبْدَلت الواو تاءً ، والألف علامة التأنيث ؛ وذلك لما

(١) الصحاح ٦ / ٢٤٧٧ .

(٢) اللسان والتاج (كلا) .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، الأصول ٣ / ٧٨ ، شرح الكتاب ٤ / ١٦١ - أ ، التعليق ٣ / ١٨٩ - ١٩٠ ، الشيرازيات ٤٨٤ - ٤٨٥ ، شرح الكتاب للرماني ١ / ١٨٨ - ١٨٩ ، الحصائص ١ / ٢٠٢ ، سر الصناعة ١ / ١٥١ ، الصحاح ٦ / ٢٤٧٧ ، التذيل والتكميل ١ / ٦٤ - ب .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٤ / ١٦١ - أ ، التعليق ٣ / ١٩٠ ، شرح الكتاب للرماني ١ / ١٨٩ ، الحصائص ١ / ٢٠٣ ، سر الصناعة ١ / ١٥١ .

١ - أن زيادة التاء في مثل هذا الموضع غير موجودة ؛ لأنها زيادة تاء قبل لام الفعل ، والتاء لا تزداد حشواً إلا في (افتعل)^(١).

٢ - في القول بأن التاء زائدة إثبات بناء لا نظير له ، وذلك أن (فَعْتَلَا) لم يجرى في شيء من كلامهم^(٢).

٣ - لو كانت التاء للتأنيث في (كَلَّتَا) لانفتح ما قبلها ، وذلك أن ما قبل تاء التأنيث إذا كان حرفاً صحيحاً لا يكون إلا مفتوحاً^(٣).

٤ - أن علامة التأنيث لا تكون أبداً وسطاً ، إنما تكون آخر^(٤).

أما ما ذكره ابن برّي من أن (كَلِّيَّ) قياس من النحويين إذا سميت بها رجلاً فإنه يقصد قياس سيبويه ومن بعده ممن وافقه من النحويين حيث قاسوها على (أخت) و (بنت)^(٥) ، قال السيرافي : «... وهذه التاء بمنزلة التاء في (بنت) غير أنها لما صارت للإلحاق جاز أن تلحقها ألف التأنيث ، فمن حيث وجب رد (بنت) في النسبة إلى الأصل ، وحذف التاء منها وجب رد (كَلَّتَا) إلى الأصل ، وحذف التاء منها ، ثم تحذف ألف التأنيث ، فيقال : (كَلِّيَّ)^(٦) ، أما

(١) انظر : شرح الكتاب ١٦١/٤ - ب ، كتاب الشعر ١٣٠/١ ، الشيرازيات ٤٨٥ ، ١٨٦ ، شرح الكتاب للرماني ١٨٩/١ ، الخصائص ٢٠٣/١ .

(٢) انظر : الشيرازيات ٤٨٥ ، شرح الكتاب للرماني ١٩٠/١ ، سر الصناعة ١٠٥٢/١ ، الاقتضاب ٣٤٣/٢ ، شرح المفصل ٦/٦ ، شرح الملوكي ٣٠٢ - ٣٠٣ ، شرح الشافية للرضي ٧٠/٢ ، شرح الشافية لليزدي ١٨٦/١ .

(٣) انظر : الشيرازيات ٤٨٧ - ٤٨٨ ، سر الصناعة ١٠٥١ - ١٠٥٢ ، شرح التكملة للعكبري ٦٩/١ - أ ، شرح المفصل ٦/٦ ، شرح الملوكي ٣٠٢ ، المتع ٣٨٥/١ .

(٤) انظر : سر الصناعة ١٠٥٢/١ ، شرح التكملة للعكبري ٦٩/١ - أ ، شرح المفصل ٦/٦ ، شرح الملوكي ٣٠٢ ، المتع ١/١ ، شرح الشافية لليزدي ١٨٧/١ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٣٦٣ ، الأصول ٣ / ٧٧ ، التعليقة ٣ / ١٨٩ ، التكملة ٢٥١ ، الشيرازيات ٥٠٨ ، شرح الكتاب للرماني ١٩٠ / ١ ، المتع في شرح التكملة ١ / ٢١٨ ، شرح التكملة للعكبري ٦٩ / ١ - أ ، شرح المفصل ٦ / ٦ ، شرح الشافية

لابن الحاجب ٨٦ ، شرح الشافية للرضي ٧٠ / ٢ ، شرح الشافية لركن الدين ٦٥٩ ، شرح الشافية لليزدي ١٨٦ / ١ .

(٦) شرح الكتاب ١٦١ / ٤ - أ .

النسبة إليها على مذهب الجرمي فيقال : (كِلْتَوِيٌّ)^(١)، قال صدر الأفاضل عند قول الزمخشري :
« وتقول : كِلْتِيٌّ وَكِلْتَوِيٌّ عَلَى الْمَذْهَبِ »^(٢) قال : « لا يعني بالمذهبين مذهبي يونس وسيبويه ، بل
مذهب يونس وأبي عمر الجرمي ، وهذا لأن (كِلْتَا) عنده (فِعْتَلٌ) ، والألف منقلبة ، والألف
المنقلبة إذا كانت رابعة مقصورة فهي في النسبة واو »^(٣).

وعلى هذا فابن بُرِّي عندما اعترض على ردِّ الجوهري على الجرمي لا يريد أن ينتصر لمذهب
الجرمي إنما يريد أن ينبه إلى أن هذا الردُّ لا يلزم الجرمي لأنه قياسٌ مبني على ما ذهب إليه مخالفوه ،
وليس قولاً مسموعاً عن العرب فيحتج به عليه ، وإذا كان لهم قياسهم فللجرمي قياسه الذي يمكن أن
يحتج به عليهم .

(١) انظر : شرح الكتاب ٤ / ١٦١ - ب ، التعليقة ٣ / ١٩٠ ، الشيرازيات ٥٠٨ ، شرح المفصل ٦ / ٦ ، شرح الشافية للرضي ٢ /
٧٠ ، شرح الشافية لركن الدين ٦٦٢ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ١٨٧ .

(٢) المفصل ٢٥١ .

(٣) التخمير ٣ / ٣٠ .

٤٤ - (فَعِيلٌ) .

قال ابن منظور^(١): «حكى ابن برّي (الأرين) على (فَعِيل) : بُتت بالحجاز له ورقٌ كالحِثْرِي^(٢)،^(٣)» .

وقال الفيروزآبادي : إنه حكاه (الأرين) ، بضم فكسر^(٤) .

رأي ابن برّي :

حكى (الأرين) على (فَعِيل) ، و (الأرين) على (فَعِيل) .

المناقشة :

حكى كُلُّ من ابن منظور والفيروزآبادي عن ابن برّي هذه الكلمة ، وهي (الأرين) ، واختلفا في وزنها فذكر ابن منظور أنها على (فَعِيل) ، وذكر الفيروزآبادي أنها على (فَعِيل) .

والظاهر أن ما ذكره ابن منظور أقرب إلى الصواب ، وهو أنه على (فَعِيل) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن صيغة (فَعِيل) من الصيغ الثابتة في مزيد الثلاثي^(٥) ، قال سيويه في زيادة الياء : « وتلحق ثالثة فيكون الحرف على (فَعِيل) في الاسم والصفة ، فالاسم : (بَعِيرٌ) ، و (قَضِيبٌ) ، والصفة : (سَعِيدٌ) ، و (شَدِيدٌ) ، و (ظَرِيفٌ) ، و (عَرِيفٌ) ،^(٦)» .

٢ - أن سيويه نفى وجود (فَعِيل) في الأبنية فقال : « ولا نعلم في الكلام (فَعِيلٌ) اسماً ولا صفة ، ولا (فَعِيلٌ) ،^(٧)» .

٣ - أن كُراعا حكى (الأرين) على (فَعِيل)^(٨) .

(١) هو محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري (٦٣٠ - ٧١١) ، اقتصرت شهرته بمعجمه الفذ (لسان العرب) ، كما اشتهر باختصاره للكتب المطولة . انظر : الوافي بالوفيات ٥٤/٥ - ٥٧ .

(٢) الحِثْرِي : مُرَبَّبٌ ، نبات طيب الرائحة ، قيل : الحِثْرَامِي : حِثْرِي السِّبْرُ ؛ لأنه أذكى نبات البادية ربحاً . انظر : المنجد لكُراع ١٩٦ ، الصحاح ٢/٦٥٢ ، المخصص ١١/١٥٦ ، المصباح المنير (خير) ، شفاء الغليل ٢٣٦ ، قصد السبيل ١/٤٧٢ .

(٣) اللسان (أرن) .

(٤) انظر : التاج (أرن) .

(٥) انظر : الأصول ٣/٢٠٤ ، المتع ١/٨٤ ، ارتشاف الضرب ١/٦١ - ٦٢ ، التذيل والتكميل ٦/٦٥ - ب ، الزهر ٢/١٣ .

(٦) الكتاب ٤/٢٦٧ .

(٧) المرجع السابق ٤/٢٦٧ .

(٨) انظر : المجرى ١/١١٤ .

٤٥ - (فَعُولٌ وَفُعُولٌ) .

قال الجوهري : « التَّخْمُ : منتهى كل قرية أو أرض ، يُقَالُ : فلانٌ على تَخْمٍ من الأرض ، والجمع تَخُومٌ مثل : فُلْسٍ وفُلُوسٍ »^(١) .

قال ابن بَرِّي : « يُقَالُ : تَخُومٌ وتُخُومٌ ، وزُبُورٌ وزُبُورٌ^(٢) ، وَعَدُوبٌ وَعَدُوبٌ^(٣) في هذه الأحرف الثلاثة ، قال : ولم يُعَلِّمَ لها رابع ، والبصريون يقولون : تُخُومٌ - بالضم - ، والكوفيون يقولون : تَخُومٌ - بالفتح - »^(٤) .

وقال الجواليقي : قال ابن دريد : التَّخْمُ : واحد التُّخُومِ ، وأنكر ذلك قومٌ وقالوا : (التَّخْمُ) أعجميٌّ معرَّبٌ ، وقال الكسائي وابن الأعرابي : هي التُّخُومُ - بفتح التاء - ، والجمع (التُّخْمُ) ، وقال أبو عبيد : وأصحاب العربية يقولون : هي التُّخُومُ - بفتح التاء - ، ويجعلونها واحداً ، وأهل الشام يقولون : هي التُّخُومُ يجعلونها جمعاً ، الواحد (تَخْمٌ)^(٥) .

قال ابن بَرِّي : « ذكر ابن خالويه أنه قد جُمِعَ (فَعُولٌ) على (فُعُولٍ) وهو (زُبُورٌ وزُبُورٌ) ، و (عَدُوبٌ وَعَدُوبٌ) ، و (تَخُومٌ وتُخُومٌ)^(٦) ، وفيما قاله نظر ، إن (زُبُوراً) جَمْعُ (زِبْرِ) مثل (قَدِيرٍ) ، و (قُدُورٍ) ، و (عَدُوبٌ) جَمْعُ (عَادِبٍ) مثل (جُلُوسٍ) ، و (جَالِسٍ) ، و (تُخُومٌ) جَمْعُ (تَخْمٍ) مثل : (فُلْسٍ) ، و (فُلُوسٍ) ، هذا هو الصحيح الذي لا اختلاف فيه »^(٧) .

(١) الصحاح ٥ / ١٨٧٧ .

(٢) هو الكتاب ، وقد غلب الزُّبُورُ على صُحُفِ داود على نبينا وعليه الصلاة والسلام . انظر : تهذيب اللغة ١٣ / ١٩٦ ، المحكم ٩ / ٢٩ ، اللسان (زير) .

(٣) عَذَبَ الرَّجُلُ وَالْحِمَارُ وَالْفَرَسُ يُعَذِّبُ عَذْبًا وَعَدُوبًا فَهِيَ عَادِبٌ ، والجمع عَدُوبٌ ، وَعَدُوبٌ : لم يأكل من شدة العطش ، وقيل : هو الذي لا يأكل ولا يشرب ، والعَدُوبُ الذي ليس بينه وبين السماء سُرَّةٌ . انظر : تهذيب اللغة ٢ / ٣٢١ ، المحكم ٢ / ٦١ ، إكمال الإعلام بتلخيص الكلام ٢ / ٤١٥ .

(٤) اللسان والتاج (تخم) .

(٥) انظر : المعرَّب ٨٧ - ٨٨ .

(٦) انظر : ليس في كلام العرب ٢٣٦ - ٢٣٨ .

(٧) حاشية ابن بَرِّي على المعرَّب ٥٥ - ٥٦ .

رأي ابن برّي :

نقل عن ابن خالويه : أنه قد جُمِعَ (فَعُولٌ) على (فُعُولٍ) ، ولم يرتضِ ذلك ابنُ برّي وخَرَجَ ما ورد من ذلك ، وقال : إن هذه الكلمات على (فَعُولٍ) عند الكوفيين ، و (فُعُولٍ) عند البصريين .

المناقشة :

اختلف العلماء في مثل هذه الكلمات فَخَرَجُوها على وجهين ، هما :

١ - ذهب بعض العلماء إلى أن (فُعُولًا) - بضم الفاء - جمعٌ لـ (فَعُولٍ) بفتحها^(١).

٢ - قيل : إن التَّخُومَ كصَبُورٍ واحد ، والجمع (تُخُمٌ) ، وأهل الشام يقولون : التَّخُومُ - بضم التاء - يجعلونها جمعاً والواحد (تَخْمٌ) ، أو (تُخْمٌ)^(٢) ، ونسب ابن قتيبة ضم تاء (تُخُومٍ) إلى البصريين بدلا من أهل الشام^(٣) ، ونسبه الخطابي إلى المُحَدِّثِينَ^(٤) ، و (عُدُوبٌ) كـ (صَبُورٍ) ، والجمع (عُدْبٌ) بضمين ، و (عُدُوبٌ) جمعٌ (عَاذِبٍ)^(٥) ، و (زُبُورٌ) كـ (صَبُورٍ) ، والجمع (زُبُرٌ) ، و (زُبُورٌ) جمعٌ (زُبْرٍ)^(٦) ، وهذا مذهب ابن برّي .

وقيل : إن (الزُّبُورَ) جمع (زُبُورٍ) بحذف الزيادة^(٧).

(١) انظر : الغريب المصنف ١/ ١٢٨ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٣٣ ، المحكم ٢/ ٦١ ، المخصص ٦/ ١٨٤ ، المزهر ٢/ ٨٨ .

(٢) انظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٣/ ١١٢ ، إصلاح المنطق ٢٨٢ ، مجرد ١/ ٣١٦ ، ليس في كلام العرب ٢٣٨ ، تهذيب اللغة ٧/ ٣١٧ ، شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي ٤٩٢ ، غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٦٢ ، المحكم ٥/ ٩٧ ، المخصص ١٠/ ١٤٦ ، الفائق ١/ ١٤٩ ، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢١١ ، النهاية ١/ ١٨٣ - ١٨٤ ، التاج (تخم) .

(٣) انظر : أدب الكاتب ٣٩٣ .

(٤) انظر : غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٦٢ .

(٥) انظر : المحكم ٢/ ٦١ ، اللسان والتاج (عذب) .

(٦) انظر : الكتاب ٣/ ٤٠٥ ، ٦٠٨ ، المنتخب لكراع ٢/ ٧٧٧ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٣٣ ، الأصول ٣/ ٩ ، شرح الكتاب ٤/ ١٨٢ - أ ، ٥/ ٣٣ - ب ، الحجة لأبي علي ٣/ ١٩٣ - ١٩٤ ، المحكم ٩/ ٢٩ ، المفردات للراغب ٢١٥ ، التبيان ١/ ٤٠٩ ، الدر المصون ٤/ ١٥٨ ، بصائر ذوي التمييز ٣/ ١٢٢ ، اللسان والتاج (زبر) .

(٧) انظر : الحجة لأبي علي ٣/ ١٩٤ ، المفردات للراغب ٢١٥ ، الدر المصون ٤/ ١٥٨ .

وقيل : إنه يمكن أن يكون (الزُّبُور) مصدرًا مثل (القُعود) ، وقد سُمِّيَ به الكتاب المنزَّل على داود عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام^(١).

٣- قيل : إن (تُخُوْمًا) - بالضم - لا مفرد لها^(٢).

والراجع - فيما يظهر - أن (زُبُورًا) جَمْعُ (زِبْرِ) ، و (عُدُوبٌ) جَمْعُ (عَاذِبٍ) ، و (تُخُوْمٌ) جَمْعُ (تَخْمٌ) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن (فَعُولًا) لا يُجْمَعُ على (فَعُولٍ)^(٣).

٢ - إذا سلمنا بالقول الأول ، وهو أن (فَعُولًا) قد كُسِّرَتْ على (فَعُولٍ) فإنه قليلٌ يُحَفِّظ ولا يقاس عليه^(٤)، وقال الزبيدي : « هو من فرائد اللغة ، وفوائد الأشباه ، ومن حَفِظَ حجة على من لم يحفظ »^(٥).

وقول ابن بَرِّي : ليس لها رابعٌ لا يُسَلَّمُ له فقد ذكروا (الشُّسُوسُ) ، وهي الأرض الصلبة الغليظة اليابسة التي كأنها حجارةٌ واحدة ، والجمع شِسَاسٌ ، وشُسُوسٌ ، الأخيرة نادرة^(٦).

وكذلك قوله : إن (زُبُورًا) جَمْعُ (زِبْرِ) ، و (عُدُوبٌ) جَمْعُ (عَاذِبٍ) ، و (تُخُوْمٌ) جَمْعُ (تَخْمٌ) ثم قوله : هذا هو الصحيح الذي لا اختلاف فيه ، فقد تبيَّن أن فيه اختلافًا بين العلماء وأنهم لم يتفقوا على ما ذهب إليه .

(١) انظر : البيان ١ / ٤٠٩ ، الدر المنصور ٤ / ١٥٨ .

(٢) انظر : المحكم ٥ / ٩٧ ، الفائق ١ / ١٤٩ ، التاج (تخم) .

(٣) انظر : المحكم ٢ / ٦١ ، المخصص ٦ / ١٨٤ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٥٤ .

(٥) التاج (عذب) .

(٦) انظر : المحكم ٧ / ٤١٦ ، اللسان (شمس) .

قال ابن بَرِّي : « قال ابن جنى : (الأَبْلَةُ) القطعة من التمر (فُعْلَةٌ) ، فأخِذَتْ من قولهم : (أَبَائِيل) للجماعة في تفرقة^(١) ، وقال ابن بَرِّي : وزن (الأَبْلَةُ) (فُعْلَةٌ) لاغير ، وهو الظاهر من وجهين :

أحدهما : أن (الأَبْلَةُ) القطعة من التمر مأخوذة من الأبايل للجماعات .

والوجه الآخر : أن (فُعْلَةٌ) أكثر من (أْفُعْلَةٌ)^(٢) ، وهذا يُقَوِّي كون الهمزة أصلا مع الوجه الأول ؛ ولهذا قالوا : (الأوتكى)^(٣) (أْفَعْلَى) ، ولم يجعلوه (فَوَعْلَى) ؛ لأن (أْفَعْلَى) أكثر من (فَوَعْلَى)^(٤) .

رأي ابن بَرِّي :

(الأَبْلَةُ) (فُعْلَةٌ) .

المنافشة :

يحتمل (الأَبْلَةُ) وزنين :

١ - ذهب أبو عبيد ، وكُرَاع ، وابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وابن جنى إلى أن وزنه (فُعْلَةٌ)^(٥) ، وتبعهم ابن بَرِّي .

٢ - قال أبو علي الفارسي : لو قال قائلٌ : إن وزنه (أْفُعْلَةٌ) لكان قولاً ؛ لكثرة زيادة الهمزة أولاً^(٦) .

(١) لم أشر على قول ابن جنى هذا فيما بين يدي من كتبه .

(٢) هكذا ضُبِطَتْ في المُعْرَب ١٨ ، ومعجم البلدان ١ / ٩٩ ، وسفر السعادة ١ / ٢٦ .

وفي كتاب الحلييات لأبي علي الفارسي ذكر محققه الدكتور حسن هندايوي أنها في أصل المخطوط (أْفُعْلَةٌ) ، ولكنه أثبتها في متن الكتاب (أْفُعْلَةٌ) ، وذكر أنه صَوَّبها من المُعْرَب ، ومعجم البلدان . انظر : الحلييات ٣٦٩ .

(٣) التمر الشُّهْرِيْز ، وهو القَطِيْعَاء ، وقيل : السُّوَادِي . انظر : تهذيب اللغة ١٠ / ٣٣٥ ، المحكم ٧ / ٩٦ .

(٤) حاشية ابن بَرِّي على المُعْرَب ٣٠ .

(٥) انظر : الغريب المصنف ١ / ٢٣٦ ، المجرى ١ / ٥٤ ، المنتخب ٢ / ٥٦٢ - ٥٦٣ ، الحلييات ٣٦٩ - ٣٧٠ ، المُعْرَب ١٨ ، معجم البلدان ١ / ٩٩ ، سفر السعادة ١ / ٢٥ - ٢٦ .

(٦) انظر : الحلييات ٣٦٩ - ٣٧٠ ، المُعْرَب ١٨ ، معجم البلدان ١ / ٩٩ ، سفر السعادة ١ / ٢٥ - ٢٦ .

والراجع - فيما يظهر - أن وزنه (فُعْلَةٌ) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أنه ورد عددٌ من الكلمات على وزن (فُعْلَةٌ) نحو : (الحُرْزَةُ) وهي الأذن ، و (الأفْرَةُ) و (العُفْرَةُ) وهما الاختلاط ، و (الجُبْنَةُ) : واحدة الجُبْنِ الذي يُؤْكَلُ ، وصفة للرجل الذي يهاب التقدم على كل شيء ليلاً أو نهاراً ، و (القُطْبَةُ) : واحدة القطن ، و (الحُرْزَةُ) : القصير ، و (رَجُلٌ غُلْبَةٌ) و (غُضْبَةٌ) : يغلب سريعاً ويفضض سريعاً ، و (التلْتَةُ) : الحاجة ، و (الحُضْمَةُ) : عظمة الذراع ، و (الكُبْنَةُ) : الخبزة ، وهو - أيضاً - الرجل الذي يَنْكُسُ رأسه عن الخير والمعروف^(١).

٢ - أن (فُعْلَةٌ) أكثر من (أفْعَلَةٌ)^(٢) ، وقد قال ابن بَرِّي مَقْوِيًّا هذا الدليل : ولهذا قالوا : (الأوتكى) (أفعلَى) ، ولم يجعلوه (فوعلى) ؛ لأن (أفعلَى) أكثر من (فوعلى).

٣ - أن (الأبْلَةُ) القطعة من التمر (فُعْلَةٌ) مأخوذة من قوله تعالى : ﴿ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾^(٣) ، فسره أبو عبيدة « جماعات في تفرقة »^(٤) ، فكما أن (أَبَابِيلَ) (فَعَاعِيلَ) ، وليست بـ (أَفَاعِيلَ) ، كذلك (الأبْلَةُ) (فُعْلَةٌ) ، وليست (أَفْعَلَةٌ)^(٥) ، وقد أشار ابن بَرِّي إلى هذا الدليل في ترجيحه .

(١) انظر : الغريب المصنف ١/٢٣٦ ، المنتخب ٢/٥٦٢ - ٥٦٣ .

(٢) انظر : الحلييات ٣٧٠ ، معجم البلدان ١/٩٩ ، التاج (أبل).

(٣) سورة الفيل ٣ .

(٤) مجاز القرآن ٢/٣١٢ .

(٥) انظر : الحلييات ٣٧٠ ، معجم البلدان ١/٩٩ ، التاج (أبل).

٤٧ - (فُعَلَى) .

قال الجواليقي : « وتقول : أفُ منه ، وأفُ ، وأفُ ، وأفُ ، وأفُ ، وأفُ ، وأفُ ، وأفُ مضافٌ ، وأفُة ، وأفُة بالألف ، ولا تقل : أفِي بالياء فإنه خطأ »^(١) .

قال ابن برِّي : « الصواب أن يُقالَ : أفِي ، حالٌ^(٢) على وزن (فُعَلَى) ، وليس مضافاً إلى ياء المتكلم كما ذكر »^(٣) .

رأي ابن برِّي :

(أفِي) (فُعَلَى) .

المناقشة :

من أوزان مزيد الثلاثي (فُعَلَى)^(٤) ، وقد جاءت (أفِي) على هذا الوزن ، وذلك أن مادتها (أف) ، قال ابن دريد : « أفُ يَعِيفُ أَفًا ، وقالوا : يَئُوفُ - أَيضًا - ، إذا تَأَفَّفَ مَنْ كَرَّبَ أَوْ ضَجَرَ »^(٥) ، والألف فيه للتأنيث^(٦) ؛ لأن الألف في (فُعَلَى) لا تكون لغير التأنيث^(٧) .

وقول ابن برِّي : إنه (أفِي) مُمَالٌ ، وليس مضافاً إلى ياء المتكلم سبقه إليه ابن جني فقال : « و (أفِي) ، مُمَالٌ ، وهي التي يقول لها العامة : (أفِي) بالياء »^(٨) .

وفي تتبع ابن برِّي للجواليقي في هذه اللفظة نظر ، وذلك على النحو الآتي :

(١) تكملة ما تفلط فيه العامة ١٩٠ .

(٢) هكذا في النسختين المطبوعتين ، والذي يظهر لي أنه (مُمَالٌ) ، فَعَرُفٌ .

(٣) تكملة ما تفلط فيه العامة ١٩٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ٢٥٥ ، الأصول ٣ / ١٩١ ، المتع ١ / ٨٩ ، ارتشاف الضرب ١ / ٦٦ ، التذليل ٦ / ٦٦ - ب ، المزهر ٢ / ١٤ .

(٥) انظر : الجوهرة ١ / ٥٨ .

(٦) انظر : القاموس المحيط والناج (أف) .

(٧) انظر : الكتاب ٤ / ٢٥٥ ، الأصول ٣ / ١٩١ .

(٨) المختصب ٢ / ١٨ .

١ - أما قول الجواليقي : « أُفِّي (مضاف) فإن الجواليقي يريد (أُفِّي) - بكسر الفاء - والإضافة إلى ياء المتكلم ، وهي لغة ثابتة فيها فقد أثبت ابن الأنباري (أُفِّي لك) بإثبات الياء ، وقال : إن مَنْ قاله أضافه إلى نفسه^(١)، وذكر الفيروزآبادي أن في (أفّ) أربعين لغة^(٢)، وذكر منها (أُفِّي) بكسر الفاء والإضافة إلى ياء المتكلم ، وهذه لا يقصدها ابن بُرِّي قطعاً ؛ لأنها ليس فيها إمالة .

٢ - أما إن كان يقصد قول الجواليقي : « وأقأ بالألف ، ولا تقل : أُفِّي بالياء فإنه خطأ » ، فإن الجواليقي لم يقل إنها مضافة أصلاً لا إلى ياء المتكلم ، ولا إلى غيرها ، بل إن كلام الجواليقي يشبه أن يكون أخذه من كلام ابن جنسي ، غير أنه يمكن أن يقال : إن الذي جعل ابن بُرِّي يتعقبه أنه لم يقل : إنها مُمَالَةٌ .

ولـ (أُفِّي) نظائر في الوزن ذكرها العلماء^(٣) ، وذلك مثل : (بُشْرِي) ، و (رُجْعِي) بمعنى : الرجوع والمرجع^(٤) .

(١) انظر : الزاهر ١ / ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) انظر : القاموس المحيط والتاج (أفف) .

(٣) انظر : الكتاب ٤ / ٢٥٥ ، الأصول ٣ / ١٩١ ، المتح ١ / ٨٩ ، التذيل ٦ / ٦٦ - ب .

(٤) انظر : المخصص ١٥ / ١٨٩ - ٢٠٠ ، التذيل ٦ / ٦٦ - ب .

أبنية الاسم الثلاثي المزيد فيه حرفان

٤٨ - ([فَعَوَعَلٌ] أو [فَعَلَعَلٌ]) .

قال الجوهري : « وكأسٌ (رَنَوْنَةٌ) ، أي : دائمة ساكنة ، ووزنها (فَعَلَعَلَةٌ) »^(١).

قال ابن برِّي : « قال أبو علي : (رَنَوْنَةٌ) (فَعَوَعَلَةٌ) أو (فَعَلَعَلَةٌ) »^(٢).

قال الجوهري : « (المَرَوْرَأة) : المفاضة التي لا شيء فيها ، وهي (فَعَوَعَلَةٌ) »^(٣).

قال ابن برِّي : « (مَرَوْرَأة) عند سيويه (فَعَلَعَلَةٌ) ، قال في باب ما تُقَلَّبُ فيه الواو ياءً ،

نحو : (أُغْرِزْتُ) و (غَارِزْتُ) : وأما (المَرَوْرَأة) فبمنزلة (الشُّجُوْجَاة)^(٤) ، وهما

بمنزلة (صَمَحَمَح)^(٥) ، ولا تجعلهما على (عَثَوْتُ)^(٦) ؛ لأن (فَعَلَعَلًا) أكثر^(٧) .

قال الجوهري : « و (القَرَوْرَى) : موضعٌ على طريق الكوفة^(٨) ... ، وهو (فَعَوَعَلٌ) عن

سيويه^(٩) »^(١٠).

قال ابن برِّي : « (قَرَوْرَى) منونة ؛ لأن وزنها (فَعَوَعَلٌ) ، وقال أبو علي : وزنها (فَعَلَعَلٌ)

(١) الصحاح ٦ / ٢٣٦٣ .

(٢) اللسان (رنا) .

(٣) الصحاح ٦ / ٢٤٩٢ .

(٤) يقال : رَفَعُ شَجَوَجِي ، وشَجَوَجَاةٌ : دائمة الهبوب ، والشُّجُوْجَى : الطويل الظهر ، القصير الرجلين ، وقيل : هو المُفْرِطُ الطول

الضخم العظام ، وقيل : هو الطويل التام ، والشُّجُوْجَى : العَفَقُ ، والأُنثَى شَجَوَجَاةٌ . انظر : تهذيب اللغة ١١ / ١٣٣ ، المحكم

٧ / ٣٥٨ ، اللسان (شجا) .

(٥) الصَّمَحَمَح من الرجال : الشديد المجتمع الألواح ، وفي السنن : ما بين الثلاثين والأربعين ، وقيل : القصير ، وقيل : الأصلح ،

وقيل : المخلوق الرأس ، ومن الإبل : الشديد القوي . انظر : تهذيب اللغة ٥ / ٣٣٦ ، المحكم ٣ / ١٢٥ .

وقول ابن برِّي : « وهما بمنزلة (صَمَحَمَح) » أي : أنهما من مُضَعَّفِ الثلاثي الذي على خمسة أحرف ، وقد كُرِّرَ منه أزيد من

حرف ، فيكون كل واحد من الثلثين زائداً ، وعلى هذا فأحدى الميمين وأحدى الحاهين في (صَمَحَمَح) زائدتان . انظر : شرح

الملوكي ١٢٤ - ١٢٧ ، المتع ١ / ٣٠٢ .

(٦) هو الرجل القَدَمُ المسترخي الكثير اللحم . الصحاح ٥ / ١٧٥٨ ، المحكم ٢ / ٦٦ .

(٧) اللسان ١٥ / ٢٧٦ (مرا) ، وانظر كلام سيويه في الكتاب ٤ / ٣٩٢ .

(٨) انظر : معجم البلدان ٤ / ٣٨٠ .

(٩) لم أجد في الكتاب ما نسه إلى سيويه .

(١٠) الصحاح ٦ / ٢٤٦١ .

من (قَرَوْتُ الشيء) : إذا تبعته ، ويجوز أن يكون (فَعَوَعَلًا) من (القَرِيَّةِ) ، وامتناع الصرف فيه لأنه اسمٌ بقعةٍ بمنزلة (شَرَوْرَى) (١) (٢).

رأي ابن بري :

(رَنَوْنَاءُ) (فَعَوَعَلَةٌ) أو (فَعَلَعَلَةٌ) ، و (مَرَوْرَاءُ) (فَعَلَعَلَةٌ) ، و (قَرَوْرَى) (فَعَوَعَلٌ) .

المناقشة :

لا تكون الألف أصلاً ، بل تكون زائدة ، أو منقلبة عن ياء ، أو واو (٣) .

والألف في (رَنَوْنَاءُ) و (مَرَوْرَاءُ) منقلبة عن أصل ؛ وذلك أن الألف لو جُعِلَتْ زائدة لم تخل الواو من أن تكون أصلاً أو زائدة ، فلو جعلتها زائدة لكان وزنها (فَعَوَلِي) ، وذلك بناءً غير موجود ، ولو جعلت الواو أصلية لم تخل من أن تجعل المضعفين أصليين ، أو أحدهما أصلاً والآخر زائداً ، فلو جعلتهما أصليين لم يجز ؛ لأن ذلك يؤدي إلى جعل الواو أصلاً في بنات الأربعة ، وذلك لا يجوز إلا في باب (ضَوَضِيَّتُ) و (قَوَقِيَّتُ) (٤) ، ولو جعلت أحدهما أصلاً والآخر زائداً لكان وزنها (فَعَلَمِي) وذلك بناءً غير موجود في كلامهم ، فثبت أن الألف بدلٌ من أصل (٥) .

إذا ثبت ذلك احتمل نحو : (رَنَوْنَاءُ) ، و (مَرَوْرَاءُ) ، و (قَرَوْرَى) أن تكون الواو فيها زائدة من غير لفظ اللام ، وأن تكون من لفظ اللام ، ولذلك اختلفَ فيها على النحو الآتي :

(١) لم أجد كلام أبي علي فيما بين يدي من كنبه ، و (شَرَوْرَى) جبلٌ مُطَبَّلٌ على تَبوك في شرفها ، ووادي في الشام . انظر : معجم البلدان ٣ / ٣٨٤ .

(٢) اللسان والتاج (قرا) .

(٣) انظر : المنصف ١ / ١١٨ ، المتع ١ / ٢٧٩ .

(٤) يعني أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة ، ولا في بنات الخمسة إلا في المضعف ، وهو ما كانت لامه الأولى من جنس فائه ، ولامه الثانية من جنس عينه . انظر : المنصف ١ / ١٦٩ ، شرح الملوكي ١٢٦ ، المتع ١ / ٢٩٢ ، ٢ / ٥٩٠ . ومعنى (ضَوَضِيَّتُ) من (الضَوَضِيَّةِ) وهي اختلاط الأصوات والجلبة ، والضنجيج والصباح . انظر : الصحاح ٦ / ٢٤١٠ ، اللسان (ضوا) .

ومعنى (قَوَقِيَّتُ) من قَوَقَتِ الدُّجَاجَةُ : صَوَّتَتْ عند البيض ، وربما اسْتَعْمِلَ في الدُّبُك ، وحكاه السيرافي في الإنسان . انظر : الصحاح ٦ / ٢٤٧٠ ، المحكم ٦ / ٢٨٦ .

(٥) انظر : المتع ١ / ٢٨٢ .

١ - ذهب ابن جنى والجمهوري وابن سيده إلى أن (رَنَوَاتَة) وزنها (فَعْلَعَلَة) ^(١)، كما ذهب سيبويه، والسيرافي، وأبو علي الفارسي، والرّمثاني، وابن جنى إلى أن (مَرَوْرَاة) وزنها (فَعْلَعَلَة) ^(٢)؛ لأن باب (فَعْلَعَلٍ) أكثر من باب (فَعْوَعَلٍ) ^(٣)، وتبعهم ابن برّي.

٢ - ذهب ابن دريد والجمهوري إلى أن (مَرَوْرَاة) وزنها (فَعْوَعَلَة) ^(٤)، كما ذهب ابن دريد إلى أن وزن (رَنَوَاتِي) و (قَرَوْرَى) (فَعْوَعَلٌ) ^(٥)، ونسب الجمهوري ويقوت إلى سيبويه أن (قَرَوْرَى) (فَعْوَعَلٌ) ^(٦)، وهو مذهب ابن برّي فيما يظهر.

٣ - نقل ابن برّي عن أبي علي الفارسي أن (رَنَوَاتَة) و (قَرَوْرَى) يجوز فيهما أن يكونا على الوزنين، كما ذهب أبو عمرو إلى أنه يجوز أن تكون (مَرَوْرَاة) على الوزنين جميعاً ^(٧).

والراجح - فيما يظهر - أن (رَنَوَاتَة) و (المَرَوْرَاة) و (قَرَوْرَى) تحمل الوزنين السابقين، إلا أن (فَعْوَعَلًا) أولى بها؛ لما يأتي:

١ - أن الواو لا يكون أصلاً في بنات الثلاثة فصاعداً ^(٨)، والواو في (رَنَوَاتَة) زائدة؛ لأنها من (الرّنا)، وفعْلُهُ (رَنًا إليها يرثو) إذا نظر إليها مداومة ^(٩)، وكأنّ (رَنَوَاتَة) هي الكأس التي يرنو لها من رآها إعجاباً منه بها ^(١٠)، فحروفها الأصلية هي الراء والنون والواو الثانية المنقلبة ألفاً، وكذلك الواو في (المَرَوْرَاة) زائدة؛ لأن حروفها الأصلية هي الميم والراء والواو الثانية المنقلبة ألفاً، ولعل

(١) انظر: النصف ١/١٧٧، الصحاح ٦/٢٣٦٣، المخصص ١٥/١٩٣.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٣٩٢، شرح الكتاب ٦/٢٩٣-٢٩٤، التعليقة ٥/١٠٣، النصف ١/١٧٧، التاج (مرو).

(٣) انظر: الكتاب ٤/٣٩٢، التعليقة ٥/١٠٣، النصف ١/١٧٧، المحتج ١/٢٨٣، التاج (مرو).

(٤) انظر: الجمهرة ٢/١٢١٦، الصحاح ٦/٢٤٩٢، المزهر ٢/١٣٨.

(٥) انظر: الجمهرة ٢/١٢١٦، المزهر ٢/١٣٨.

(٦) انظر: الصحاح ٦/٢٤٦١، معجم البلدان ٣/٣٨٤، ٤/٣٨٠.

(٧) انظر: التعليقة ٥/١٠٣، الحجة لأبي علي ٤/١٨٩، اللسان التاج (قرا).

(٨) انظر: الأصول ٣/٢٣٤، النصف ١/١٦٤-١٦٥، ١٦٨-١٦٩، شرح الملوكي ١٣٤.

(٩) انظر: الصحاح ٦/٢٣٦٣، اللسان (رنا).

(١٠) انظر: معجم مقاييس اللغة ٢/٤٤٣.

اشتقاقها واشتقاق (المَرُو)^(١) واحد ، وذلك أن الميم والراء والحرف المعتل تدل فيما تدل عليه على الشدة والصلابة^(٢)، ولا شك أن الأرض التي لا تُنْبِتُ ستكون شديدة كالحجارة المعروفة بـ (المَرُو) ، أما (قَرَوْرَى) فهي كما قال أبو علي (فَعَوَعَلِ) من (القَرِيَةِ) ، وذلك أن القاف والراء والحرف المعتل يدل على جمع واجتماع^(٣) ، ويكون قد ضُعِفَتْ فيه الراء ، وزيدت الواو ، وبقي آخره على أصله^(٤).

٢ - أن العين إذا ضُعِفَتْ ، وفُصِّلَ بينهما بحرفٍ ، فإن ذلك الفاصل لا يكون إلا زائداً^(٥) ، فلا ينبغي أن يُجْعَلَ يازائه كون باب (فَعَلَعَلِ) أوسع من باب (فَعَوَعَلِ) ؛ لأن دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة^(٦)، خلافاً لما ذهب إليه ابن جني من أن دليل اللزوم ودليل الكثرة متعادلان^(٧).

(١) هي الحجارة البيض البراقة التي تكون فيها النار وتقدح منها . انظر : اللسان (مرا) .

(٢) انظر : معجم مقاييس اللغة ٥ / ٣١٤ .

(٣) انظر : معجم مقاييس اللغة ٥ / ٧٨ .

(٤) انظر : معجم البلدان ٤ / ٣٨٠ .

(٥) انظر : المحكم ٣ / ١٢٥ ، المتع ١ / ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٦) انظر : المتع ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٧) انظر : المنصف ١ / ١٣٧ .

٤٩ - (فَعْلَلٌ) .

قال الجوهري : « (يَلْمَلِمُ) لغةٌ في (أَلْمَلِمَ) ، وهو ميقات أهل اليمن »^(١) .

قال ابن برِّي : « قال أبو علي : (يَلْمَلِمُ) (فَعْلَلٌ) ، الياء فاء الكلمة واللام عينها والميم لامها »^(٢) .

رأي ابن برِّي :

(يَلْمَلِمُ) (فَعْلَلٌ) .

المناقشة :

في هذه الكلمة ثلاث لغات (يَلْمَلِمُ) و (أَلْمَلِمَ) و (يَرْمَمُ)^(٣) ، وما ذكره ابن برِّي نقلاً عن أبي علي الفارسي من أن وزن (يَلْمَلِمُ) (فَعْلَلٌ) ذكره ابن جني - أيضاً - ، وعلى هذا فهو ثلاثي على وزن (فَعْلَلٌ) ، وهو من باب (صَمَحَحَ) و (بَرَهَرَهَ)^(٤) ، وما يؤيد ذلك ما يأتي :

١- أنه لا يمكن أن يكون من مُضَاعَفِ بنات الأربعة ، نحو : (قَلَقَلْتُ)^(٥) ، و (صَغَصَعْتُ)^(٦) ؛ لأنه سيكون وزن (يَلْمَلِمُ) (يَفْعَلَلًا) ، وهذا فاسدٌ ؛ لأن هذا البناء غير موجود^(٧) .

٢ - أن الأسماء ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها إلا الأسماء الجارية على أفعالها^(٨)

(١) الصحاح ٥/ ٢٠٦٤ . وانظر في (يَلْمَلِمُ) معجم البلدان ٥/ ٥٠٤ .

(٢) اللسان و التاج (يَلْم) ، ولم أجد ما نسبته ابن برِّي إلى أبي علي في كتبه المطبوعة التي اطلعت عليها .

(٣) انظر : سر الصناعة ١/ ٢٣٨ ، الصحاح ٥/ ١٩٣٨ (رم) ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٤٦٠ ، المخصص ١٤/ ١٧ ، معجم البلدان ٥/ ٥٠٤ ، اللسان و التاج (رم) .

(٤) يقال : امرأةٌ (بَرَهْرَهَةٌ) : تارةٌ ، تكاد تُرْعَدُ من الرطوبة ، وقيل : يضاء . انظر : المحكم ٤/ ٢٢٤ .

(٥) يقال : قَلَقَلْتُ الشئَ قَلَقَالًا وَقَلَقَالًا وَقَلَقَالًا : حَرَّكْتُهُ فَحَرَّكَ وَاضْطَرَبَ . انظر : المحكم ٦/ ٨٣ - ٨٤ ، اللسان (قل) .

(٦) الصَّغَصَعَةُ : الحركة والاضطراب ، وَصَغَصَعْتُ الْقَوْمَ فَصَغَصَعُوا صَغَصَعَةً وَصَغَصَعُوا فَصَغَصَعُوا : فَرَّقْتَهُمْ فَفَرَّقُوا ، الصَّغَصَعَةُ : التفريق . انظر : اللسان (صع) .

(٧) انظر : شرح ديوان الحماسة لابن جني ١٩٠ - أ .

(٨) انظر : شرح ديوان الحماسة لابن جني ١٩٠ - أ ، شرح الملوكي ١٤٢ ، ١٥٨ ، الممتع ١/ ١٤٥ - ١٤٦ ، شرح الشافية لركن

الدين ٩٩٤ ، شرح الشافية للجاربردي ٦١١ ، المزهري ٢/ ٢٨ - ٢٩ .

نحو : (مُدَخَّرَج) و (مُسْرَهْف) (١).

وبذا يُعْلَمُ أَنَّ (أَلْمَلْمَا) و (يَلْمَلْمَا) من بنات الثلاثة ، وهما (فَعْلَمَل) .

(١) أي : حَسَنُ الْغِدَاءِ ، يُقَالُ : سَرَهَفْتُ الرَّجُلَ ، أَي : أَحْسَنْتُ غِدَاءَهُ . انظر : تهذيب اللغة ٣/٣٤١ ، ٦/٥٢١ ، ٥٣٥ ، اللسان)
(سرهف) .

٥٠ - (فَعَوْلٌ) .

قال الجوهري : « و (العَكْوُكُ) : السمين القصير مع صلابة ، وهو (فَعَلَّعَ) ، بتكرير العين وليس من المضاعف »^(١) .

قال ابن بَرِّي : « قوله : (فَعَلَّعَ) سهوٌ ، إنما هو (فَعَوْلٌ) من المضاعف ، أَلْحِقَ بِـ (سَفْرَجَلٍ)^(٢) ، كما أَلْحِقَ به من الثلاثي (عَطْوَدٌ)^(٣) ، و (كَرْوَسٌ)^(٤) ، وليس ذا التفعيل^(٥) لائقاً به ، ولعله لابن القطاع »^(٦) .

رأي ابن بَرِّي :

(العَكْوُكُ) (فَعَوْلٌ) من المضاعف ، أَلْحِقَ بِـ (سَفْرَجَلٍ) .

المناقشة :

اختلف العلماء في (العَكْوُكُ) على قولين :

١ - ذهب ابن دريد ، وتبعه أكثر العلماء إلى أن وزنه (فَعَوْلٌ)^(٧) ، مأخوذة من (العَكُّ) ، وهو الحبس^(٨) ، ويكون ثلاثياً ملحقاً بالخماسي نحو : (سَفْرَجَلٍ)^(٩) كما ذكر ذلك ابن بَرِّي ، وقد ذكره بعض اللغويين في مادة (عكك)^(١٠) ، وهو مذهب ابن بَرِّي .

٢ - ذهب الجوهري إلى أن وزنه (فَعَلَّعَ) ، مأخوذة من (عَكَتِ الناقَةُ : إذا سَمِنَتْ وغلظتْ)

(١) الصحاح ٤ / ١٦٠١ .

(٢) ثَمَرٌ معروفٌ ، قال أبو حنيفة : كثير في بلاد العرب . انظر : اللسان والتاج (سفرجل) .

(٣) الشدهد الشاق من كل شيء ، وَهْمٌ عَطْوَدٌ : تَأَمٌ ، وَالْعَطْوَدُ : الطويل ، والمرتع . انظر : العين ٢ / ٥ ، الجمهرة ٢ / ٦٥٩ ، المحكم ١ / ٣٣٧ .

(٤) العظيم الرأس ، واسم رَجُلٍ . انظر : الصحاح ٣ / ٩٧٠ ، معجم مقاييس اللغة ٥ / ١٦٩ .

(٥) هكذا في التاج ، ولعله (التفصيل) .

(٦) التاج (عكك) ، وانظر : اللسان (عكك) .

(٧) انظر : الجمهرة ٢ / ١١٨٨ ، التذييل والتكميل ٦ / ٥٩ ، أ ، المزهر ٢ / ٨ .

(٨) انظر : معجم مقاييس اللغة ٤ / ١١ .

(٩) (السَفْرَجَلُ) : ثَمَرٌ معروفٌ ، قال أبو حنيفة : كثير في بلاد العرب . انظر : التاج (سفرجل) .

(١٠) انظر : معجم مقاييس اللغة ٤ / ١١ ، المحكم ١ / ٢٣ .

، ويكون حيثئذ ثلاثياً^(١).

والراجع - فيما يظهر - أن (العكوك) (فَعُولٌ) من (العك) ، وأنه ثلاثي مُلَحَقٌ بالخماسي ، نحو : (سَفْرَجَلِي) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أنه لم يأتِ على (فَعْلَعٍ) بتكرير العين مع الفصل بينهما بأصلي إلا كلمة واحدة ذكرها الجوهري ، وهي (حَدْرَدٌ) : اسم رَجُلٍ ، وقيل : إنه القصير^(٢).

٢ - أنه قد جاء على وزن (فَعُولٍ) لإلحاق الكلمة بالخماسي عددٌ من الكلمات ذكر ابن بُرِّي منها اثنتين ، وقد أورد ابن دريد عشر كلمات^(٣)، زادت الواو فيها مُضَاعَفَةً للإلحاق^(٤)، والإلحاق حَمْلٌ مثالٍ على مثالٍ أزيد منه ليعامل معاملته في التصريف ، ويشترط في زيادة الإلحاق أن لا تطرد في إفادة معنى^(٥).

ولم يتبين لي ماذا يريد ابن بُرِّي بقوله : « وليس ذا التفصيل لا تقاً به ، ولعله لابن القطاع » ، لكن إن كان يريد أن الجوهري لا يستطيع على مثل هذا الترجيح ، وهو أن (عَكْوَكًا) (فَعْلَعٌ) ، بتكرير العين وليس من المضاعف ، فهذا تحاملٌ على الجوهري ، وذلك لأنه له مثل هذه الترجمات في مواطن أخرى كقوله : « (الْحَدْرَدُ) : اسم رجلٍ ، ولم يجرى على (فَعْلَعٍ) - بتكرير العين - غيره ، ولو كان (فَعْلَعًا) لكان من المضاعف ؛ لأن العين واللام من جنس واحد ، وليس هو منه »^(٦).

(١) انظر : الصحاح ٤ / ١٦٠١ ، سفر السعادة ١ / ٣٨٠ ، التذييل والتكميل ٦ / ٥٩ - أ ، المزهر ٢ / ٨ .

(٢) انظر : الصحاح ٢ / ٤٦٣ - ٤٦٤ ، اللسان (حدرد) ، المساعد ٤ / ٥٨ - ٥٩ ، المزهر ٢ / ١١٢ ، التاج (حدرد) .

(٣) انظر : الجمهرة ٢ / ١١٨٨ - ١١٨٩ .

(٤) انظر : الأصول ٣ / ٤٣ - ٤٤ ، المنصف ١ / ١٧٨ ، شرح المفصل ٦ / ١٣٧ .

(٥) انظر : همع الهوامع ٦ / ٢٤٤ - ٢٤٧ ، المغني في تصريف الأفعال ٦١ - ٦٢ .

(٦) الصحاح ٢ / ٤٦٣ - ٤٦٤ .

قال الجوهري : « (الزَوْنُكُ) : القصير الدميم ، وربما قالوا : (الزَوْنُزَكُ)^(١) .

قال ابن بُرِّي : قال الزُّبَيْدِيُّ : (زَوْنُكٌ) (فَعَلَّ)^(٢) ، وهو قول ابن السكيت ، فعلى هذا كان على الجوهري أن يذكره في فصل (زوك) لا فصل (زك) .

وقال أبو علي : (زَوْنُكٌ) (فَوْنَعَلٌ)^(٣) ، ونقل ابن بُرِّي عن ابن جنى أنه (فَوَعَلٌ) لا (فَوْنَعَلٌ) ، وأن الأمر استقر بينه وبين أبي علي على هذا .

أما (الزَوْنُزَكُ) فقال أبو علي وابن جنى : إنه (فَوْنَعَلٌ) ، وهو من باب (كَوَكَبٌ)^(٤) ، فيكون اشتقاقه من (ززك) على حَدِّ (ككب) .

وإيراد الجوهري (زَوْنُزَكًا) في (زك) يقضي بأن وزنه (فَوَعَلٌ) ؛ ولذلك قال ابن بُرِّي : فعلى قول أبي علي وابن جنى ينبغي أن يذكره الجوهري في فصل (ززك)^(٥) .

رأي ابن بُرِّي :

١ - (زَوْنُكٌ) (فَعَلَّ) أو (فَوَعَلٌ) ، و (زَوْنُزَكٌ) (فَوَعَلٌ) ، أو (فَوْنَعَلٌ) .

المناقشة :

اختلف في (زَوْنُكٍ) على أقوال :

١ - ذهب ابن السكيت ، والزُّبَيْدِيُّ ، وتبعهم بعض العلماء إلى أن وزنه (فَعَلَّ) ؛ لأنه

(١) الصحاح ٤ / ١٥٨٩ ، و (الزَوْنُكُ) القصير اللحم الحياك في مِشْتَبِه ، وقيل : هو المُخْتَالُ في مِشْتَبِه الرَّافِعِ نفسه فوق قدرها الناظر في عطفه الرائي أن عنده خيراً ، وليس عنده ذلك . انظر : اللسان (زك) .

(٢) لم أجده فيما بين يدي من كتب الزُّبَيْدِيِّ المطبوعة .

(٣) لعلها (فَوَعَلٌ) ، ويؤيد ذلك قول ابن جنى فيما بعد : سألتُ أبا علي عن (زَوْنُكٍ) فاستقرَّ الأمرُ بيننا جميعاً أن الواو فيه زائدة ، ووزنه (فَوَعَلٌ) لا (فَوْنَعَلٌ) .

(٤) لم أجده فيما بين يدي من كتب أبي علي المطبوعة ، وقد وردت إشارة بسيرة في التعليقة ٤ / ٢٧٥ .

(٥) انظر : اللسان (زك) ، الناج (زوك) .

مأخوذة من (زوك) (١).

٢ - ذهب أبو علي ، وابن جنبي ، والجوهري إلى أن وزنه (قَوَعْلٌ) ؛ لأنه مأخوذة من (زنك) (٢) ، الواو زائدة ؛ لأنه لا تكون أصلا في بنات الأربعة ، قال ابن بري : ويُقَوِّي قول الجوهري إنه من (زنك) قولهم : (زَوْتَزَكٌ) ، لغة أخرى على (قَوَعْلِي) ، مثل : (كَوَالِي) (٣) ، فالنون على هذا أصل ، والواو زائدة (٤) ، قال ابن بري : وقال ابن جنبي : سألت أبا علي عن (زَوْتَزَكِ) فاستقر الأمر بيننا جميعاً أن الواو فيه زائدة ، ووزنه (قَوَعْلٌ) لا (قَوَعْلٌ) ، قلت له : فإن أبا زيد قد ذكر عَقِيْبَ هذا الحرف من كتابه الغرائب : زَاكَ يَزُوْكُ زَوَكًا (٥) ، وهذا يدل على أن الواو أصلية ، فقال : هذا تفسير المعنى من غير اللفظ ، والنون مضاعفة حشو فلا تكون زائدة ، فقلت : قد حكى ثعلبٌ : (سِنَقَمٌ) (٦) ، وقال : هو من شَقَمٌ (٧) ، فقال : هذا ضعيف .

٣ - ذهب أبو علي إلى أن وزنه (عَفَنَلٌ) ، مقلوبٌ من (وزك) (٨) : إذا أسرع ، يقال : أوزَكَتِ المرأةُ في مِشِيَّتِها ، وهي مِشِيَّةٌ قبيحة من مشي القصار (٩).

وعلى هذه الأقوال الثلاثة الماضية يكون ثلاثياً ملحقا بالخماسي .

٤ - ذهب ابن عصفور إلى أن وزنه (قَعَلَلٌ) ؛ والواو أصلٌ في بنات الأربعة مثلها في

(١) انظر : كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ١ / ٢٤٦ ، ٢٨٩ ، الخصاصر ٣ / ٢١٧ ، المحكم ٧ / ٩٤ ، سفر السعادة ١ / ٢٩٢ ، ارتشاف الضرب ١ / ٧٧ ، التذليل والتكميل ٦ / ٦٩ - أ ، المزهر ٢ / ١٧ .

(٢) انظر : المتع ١ / ١٢١ - ١٢٢ .

(٣) هو القصير . انظر : الجمهرة ٢ / ١١٠٣ ، الصحاح ٥ / ١٨٠٨ .

(٤) انظر : اللسان (زنك) ، التاج (زوك) .

(٥) لم أجده فيما بين يدي من كتب أبي زيد المطبوعة .

(٦) هكذا ، ولم أجده في المعاجم ، ولعله (سِنَقَمٌ) ، وهو الرجل الحرص ، قال ثعلب : رَغَمًا دَغَمًا سِنَقَمًا ، ويقال : قَعَلَتُ ذلك عن رَغَمِهِ وَسِنَقَمِهِ ، وفي المحكم ما يؤيد أنه (سِنَقَمٌ) ، فلعل (سِنَقَمًا) مُحَرَّفٌ عنه . والله أعلم . انظر : مجالس ثعلب ١ / ٢٠٥ ، الاستدراك على أبيه سيويه للزبيدي ١٨٦ ، المحكم ٥ / ٢٣٨ ، التاج (شغم) .

(٧) لم يقل ثعلب في مجالسه : إن (سِنَقَمًا) من (سَقَمٌ) ، ولعله ذكره في كتاب آخر .

(٨) انظر : الخصاصر ٢ / ٧٢ .

(٩) انظر : اللسان (وزك) .

(وَرَتَّلِي)^(١) ، وهذا أولى من إثبات ما لم يُسْمَع في كلامهم ، وهو (فَعَتَّلٌ)^(٢) ، وعلى هذا يكون رباعياً ملحقاً بالخماسي .

والراجع - فيما يظهر - أن (زَوْنَكَا) (فَعَتَّلٌ) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن الاشتقاق يُبَيِّنُ أن (زَوْنَكَا) مأخوذٌ من (زوك) ، وقد أثبت ابن السكيت وكراع له فعلا ، فقالا : زَاكَ يَزُوْكُ زَوْمًا وَزَوَكَاْنَا ، إذا قارب خطوه وحرَّك جسده^(٣) .

٢ - مِمَّا يُقَوِّي كون (زَوْنَكِ) (فَعَتَّلَا) قولهم : (زَوْنَكِي) ، ووزنها (فَعَتَّلَى)^(٤) .

٣ - أن القلب المكاني خلاف الأصل والقياس ، فمتى أمكن غيره كان أولى^(٥) .

٤ - قال أبو حيان في الرد على ابن عصفور : وقد ثبت وجود (فَعَتَّلِي) في (ضَفَّنَطِي)^(٦) ؛ لظهور اشتقاقه ووضوحه من الضَّفَاطَةِ^(٧) ، وقيل في (عَجَّسِي)^(٨) : إن وزنه (فَعَتَّلٌ)^(٩) .

٥ - أن النون جاءت زائدة مضاعفة ، وهي حشو ، وذلك في نحو : (شَنَغَمِي)^(١٠) ، و (ضَفَّنَطِي) ، و (عَجَّسِي) على قول مَنْ قال : إن وزنه (فَعَتَّلٌ) .

٦ - أن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة^(١١) ، وإنما حكمنا بأصالة الواو في (وَرَتَّلِي) ؛

(١) هو الشر ، والأمر العظيم . انظر : اللسان (ورتتل) .

(٢) انظر : اللسان (زوك) ، التاج (زوك) .

(٣) انظر : كثر الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ١ / ٢٤٦ ، ٢٨٩ ، المنتخب ١ / ١٦٧ ، تهذيب اللغة ١٠ / ٣١٨ ، الخصائص ٣ / ٢١٧ ، المحكم ٧ / ٩٥ ، التذيل وتكميل ٦ / ٦٩ - أ .

(٤) انظر : اللسان (زوك) ، التذيل وتكميل ٦ / ٦٩ - أ ، ب ، التاج (زوك) .

(٥) انظر : الخصائص ٢ / ٨٢ ، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٤ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢ / ٤٧١ .

(٦) هو السمين الرخو الضخم البَطْن . انظر : اللسان (ضغط) .

(٧) التذيل وتكميل ٦ / ٦٩ - أ ، وانظر : الخصائص ٣ / ٢١٧ .

(٨) هو الجمل الضخم . انظر : الصحاح ٣ / ٩٤٦ .

(٩) انظر : المساعد ٤ / ٨٥ .

(١٠) انظر : المحكم ٥ / ٢٣٨ ، اللسان (زوك) ، التاج (زوك) .

(١١) انظر : الأصول ٣ / ٢٣٤ ، المنتصف ١ / ١٦٤ - ١٦٥ ، ١٦٨ - ١٦٩ ، شرح الملوكي ١٣٤ ، اللسان (زوك) ، التاج (زوك) .

لأن الواو لا تتراد أولاً أبداً^(١).

أما (زَوَّنَزَكَ) فقد اختلف فيه على أقوال :

١ - ذهب أبو علي ، وابن جني ، إلى أن وزنه (فَوَّنَعَلٌ)^(٢) ، قال ابن بُرِّي : قال ابن جني : (الزُّوَّنَزَكَ) (فَوَّنَعَلٌ) ، ولا يجوز أن تجعل الواو أصلاً ، والزاي مكررة ؛ لأنه يصير (فَعَنَّفَلًا) ، وهذا ليس له نظير ، وأيضاً فإنه يكون مما تضاعفت فيه الفاء والعين من مكان واحد ، والنون زائدة ؛ لأنها ثالثة ساكنة فيما عدته على أربعة ، والواو زائدة ؛ لأنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة^(٣).

٢ - قيل : إن وزنه (فَعَنَّفَلٌ)^(٤) ، وعلى هذا فهو من (زوك) .

٣ - ذهب الجوهري إلى أنه (فَوَّعَلٌ)^(٥) ، وعلى هذا فهو من (زنك) ، قال ابن بُرِّي : إن قول ابن جني لأبي علي : فإن أبا زيد قد ذكر عُقَيْبَ هذا الحرف - يعني : (زَوَّنَكَ) - من كتابه الغرائب : زَاكَ يَزُوُّكَ زَوُّكًا ، وهذا يدل على أن الواو أصلية ، وقول أبي علي له : هذا تفسير المعنى من غير اللفظ ، والنون مضاعفة حشو فلا تكون زائدة ، ثم قول ابن جني لأبي علي : قد حكى ثعلبٌ : (شِنَقَمٌ) ، وقال : هو من شَقَمَ ، وقول أبي علي له : هذا ضعيف ، قال ابن بُرِّي : إن هذا يُقَوِّي قول الجوهري : إن (الزُّوَّنَزَكَ) من باب (زنك) .

والراجع - فيما يظهر - أن وزن (زَوَّنَزَكَ) (فَعَنَّفَلٌ) ؛ لأن معنى (زَوَّنَكَ) ، و (زَوَّنَزَكَ) واحد ، وهو القصير ، وقد ذكر العلماء أن فَعَلَ (زَوَّنَكَ) (زَاكَ يَزُوُّكَ زَوُّكًا وَزَوَّكَانًا) ، فيكون اشتقاقهما واحداً ، وأما قول ابن جني : إن (فَعَنَّفَلًا) ليس له نظير فَيَرُدُّ عليه بأن الاشتقاق المحقق مقدم على عدم النظر^(٦) ، وإذا ثبت الاشتقاق المحقق لم ينظر إلى عدم النظر ، وحكمنا بالاشتقاق^(٧).

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٣١٨ ، ٣١٥ / ٤ ، الأصول ٣ / ٢٣٦ ، سر الصناعة ٢ / ٥٩٥ .

(٢) انظر : الخصائص ٣ / ٢١٨ ، المحكم ٦ / ٤٠٢ ، المخصص ٢ / ٧٢ .

(٣) انظر : اللسان (زنك) ، التاج (زوك) . ولم أجد كلام ابن جني فيما بين يدي من كنه المطبوعة .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ١ / ٧١ ، التذليل والتكميل ٦ / ٦٨ - أ ، المزهر ٢ / ١٥ .

(٥) انظر : الصحاح ٤ / ١٥٨٩ .

(٦) انظر : الشافية ٧٠ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣١٣ .

(٧) انظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٣٥ .

حكى الجوهري عن ابن السكيت أنه ليس في الكلام (فَعَلَاء) إلا حرفٌ واحدٌ ، وهو (الثَّادَاء) ^(١) ، وقد يُسَكَّن ^(٢) .

قال ابن بَرِّي : قد جاء على (فَعَلَاء) ستة أمثلة ، فقد ذكر الفراء (ثَادَاء) ، و (سَحْنَاء) ^(٣) ، وزاد ابن القوطية ^(٤) (نَفْسَاء) ^(٥) ، لغةً في (نُفْسَاء) ، و (جَنَفَاء) ^(٦) ، و (قَرَمَاء) ^(٧) ، و (جَسَدَاء) ^(٨) ، أسماء مواضع ^(٩) .

رأي ابن بَرِّي :

جاء على (فَعَلَاء) (ثَادَاء) ، و (سَحْنَاء) ، و (نَفْسَاء) ، و (جَنَفَاء) ، و (قَرَمَاء) ، و (جَسَدَاء) .

المناقشة :

ما ذكره ابن بَرِّي من أنه لم يأتِ على (فَعَلَاء) سوى ستة أمثلة أحد قولين في المسألة :

(١) هي الأمة . انظر : المجرى ١ / ٣٥٥ ، تهذيب اللغة ١٤ / ١٥٢ .

(٢) الصحاح ٢ / ٤٥١ .

(٣) لم أجد ما نسب إلى الفراء فيما بين يدي من كتبه ، و (السُّحْنَاءُ) لِيُنَّ البَشْرَةَ والنُّعْمَةَ ، وقيل : الهيئة واللون والحال . انظر : تهذيب اللغة ٤ / ٣١٨ - ٣١٩ ، المحكم ٣ / ١٤٤ - ١٤٥ .

(٤) هو محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن إبراهيم الأندلسي (٠٠٠ - ٣٦٧) :

كان إماماً في العربية ، فقيهاً متمكناً حافظاً للحديث والآثار ، يتصف بالزهد والتقوى والورع ، له كتاب (الأفعال) ، وهو أول من ألف في هذا الفن ، وله كتاب المقصور والمدود ، وشرح أدب الكاتب ، وغير ذلك . انظر : معجم الأدباء ٥ / ٣٨٩ ، إنباء الرواة ٣ / ١٧٩ .

(٥) لم أجد ما نسب إلى ابن القوطية فيما بين يدي من كتبه ، والنَّفَاسُ : وِلَادُ المَرَأَةِ ، فإذا ولدت فهي نَفْسَاء . انظر : معجم مقاييس اللغة ٥ / ٤٦٠ ، اللسان (نفس) .

(٦) موضعٌ في بلاد فزارة ، والجَنَفَاءُ : موضعٌ يقال له : ضِلَعُ الجَنَفَاءِ بين الرَبِيذَةِ وضَرِيَّةٍ من ديار محارب على جادة البمامة إلى المدينة ، والجَنَفَاءُ : - أيضاً - : موضعٌ بين خيبر وفيد . انظر : معجم ما استعجم ٢ / ٤٠ ، معجم البلدان ٢ / ٢٠٠ .

(٧) قرية بوادي قَرَمَى بالبمامة . انظر : معجم البلدان ٤ / ٣٧٤ .

(٨) موضعٌ بطن جلدان ، وجلدَان موضعٌ قرب الطائف بين لِيَّة وسَبَل . انظر : معجم البلدان ٢ / ١٦٢ ، ١٧٥ .

(٩) انظر : التتبيه والإيضاح ٢ / ١٢٠ - ١٣ ، اللسان والتاج (فرم) .

١ - من العلماء من أثبت هذا الوزن على اختلاف بينهم في عدد الكلمات التي جاءت على هذا الوزن ، فقد ذكر سيبويه ، وتبعه بعض العلماء كلمتين هما (جَنَفَاء) ، و (قَرَمَاء)^(١) ، واستشهد سيبويه على (قَرَمَاء) بقول السليكَ بن السلَكَة :

عَلَى قَرَمَاءَ عَالِيَةَ شَوَاهُ
كَأَنَّ بِيَّاضَ غُرَّتِهِ خِمَارٌ^(٢)

وزاد الفراء (تَأْدَاء) ، و (سَحَنَاء)^(٣) ، وقال ابن السكيت : لم يأتِ على (قَعَلَاء) إلا حرف واحد هو (تَأْدَاء)^(٤) ، وذكر ثعلب (تَأْدَاء) و (فَرَمَاء)^(٥) ، وذكر ابن السراج (قَرَمَاء) فقط^(٦) ، وقال الفارسي عن (جَنَفَاء) ، و (قَرَمَاء) : « ولا أعلم لهذين الحرفين نظيراً »^(٧) ، وحكى كُرَاعٌ ، والقالبي ، وابن القوطية (نَفَسَاء) لفة في (النَّفَسَاء)^(٨) ، وقال الفراء ، وابن كيسان : إنما حُرِّكَتْ (السُّحَنَاء) و (التَّأْدَاء) ؛ لمكان حروف الخلق ، كما يسوغ تحريك (النَّهْر) و (الشَّعْر)^(٩) ، وابن بُرَيْ يَثْبِتُ هذا الوزن ؛ فقد ذكر ستة أمثلة على هذا الوزن .

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٢٥٨ ، أدب الكاتب ٥٩١ .

(٢) من الوافر . يصف فرسه (التُّحَام) ، شَوَاهُ : قوائمه ، الغُرَّة : بياض في مقدمة الفرس ، قال ابن بُرَيْ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ الشَّاعِرَ رُئِيَ فَرَسَهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا (عَالِيَةَ شَوَاهُ) ؛ لأنه إذا مات انتفخ وعلت قوائمه ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ ، وَإِنَّمَا وَصَفَهُ بِارْتِفَاعِ الْقَوَائِمِ فَإِنَّهُ يَرَوْهُ : (عَالِيَةَ شَوَاهُ) و (عَالِيَةَ) بالنصب والرفع . انظر : اللسان (فرم) .
انظر البيت فيما يأتي : السليكَ بن السلَكَة أخباره وشعره ٥٣ ، ٧١ ، ديوان تأبط شرًا ٢٤٢ ، شعر بني تميم في العصر الجاهلي ٥٨ ، الكتاب ٤ / ٢٥٨ ، أدب الكاتب ٥٩١ ، الكامل ٢ / ٩٧٠ ، الأصول ٣ / ١٩٧ ، المقصور والممدود لابن ولاد ٩١ .
الشاهد عند سيبويه : أن (قَرَمَاء) جاءت على (قَعَلَاء) .

(٣) انظر : الغرب المصنف ١ / ٢٤٩ ، المقصور والممدود لابن ولاد ٢١ ، ٥٦ ، تهذيب اللغة ١٤ / ١٥٢ ، الصحاح ٢ / ٤٥٠ .

(٤) انظر : إصلاح المنطق ٢٢١ ، أدب الكاتب ٥٩٢ .

(٥) انظر : الصحاح ٥ / ٢٠٠٢ ، و (قَرَمَاء) : مدينة معروفة لتقاء مصر . انظر : معجم ما استعجم ٣ / ٢٧٣ ، معجم البلدان ٤ / ٢٩٠ .

(٦) انظر : الأصول ٣ / ١٩٦ .

(٧) المختص ٦ / ٦٧ .

(٨) انظر : المنتخب ١ / ١٤٣ ، ٢ / ٥٤٦ ، المقصور والممدود لأبي علي القالي ٣٤٨ ، ٤٢٤ ، تحفة المجد الصريح ١ / ٣٥٧ ، اللسان (فرم) ، الزهر ٢ / ٥٣ ، التاج (فرم) .

(٩) انظر : الصحاح ٢ / ٤٥٠ ، ٥ / ٢٠٠٢ .

٢ - ذهب أبو عبيد ، وابن فارس إلى أن (فَعْلَاء) وزنٌ غير موجود فقال أبو عبيد راداً على الفراء إثباته (تَأْدَاء) ، و (سَحْنَاء) : « لم أسمع أحداً يقول هذين على (فَعْلَاء) - بفتح العين - غيره ، وإنما الذي سمعنا (فَعْلَاء) لـ (تَأْدَاء) و (السُّحْنَاء) - بجزم العين - ، وهذا هو المعروف »^(١) ، وقال ابن فارس : « وناسٌ يقولون : (السَحْنَاء) على (فَعْلَاء) - بفتح العين - ، كما يقولون في (تَأْدَاء) : (تَأْدَاء) ، وهذا ليس بشيء ، ولا له قياس ، ، إنما هو (تَأْدَاء) و (سَحْنَاء) على (فَعْلَاء) »^(٢).

أما ما أنشده سيبويه من قول السُّلَيْكِ بنِ السُّلَكَةِ :

عَلَى قَرْمَاءٍ عَالِيَةٍ شَوَاهُ
كَأَنَّ بِيَّاضَ غُرَّتِهِ حِمَارُ

فقد قال ابن سيده : قال ابن الأعرابي : هي (قَرْمَاء) - بسكون الراء - ، وكذلك أنشد البيت^(٣) ، وقيل : إن (قَرْمَاء) مقصورة مدها الشاعر ضرورة^(٤).

أما (جَنْفَاء) فقد ذكر ياقوت أنها في نواذر الفراء (جَنْفَاء) ، بالضم ، وثانيه مفتوح^(٥).

أما (الْقَرْمَاء) فقد قال ابن خالويه : (الْقَرْمَاء) - بالقاء - مقصورٌ لا غير^(٦) ، وقال ابن سيده في (قَرْمَاء) : « و (الْقَرْمَاء) : اسمٌ موضعٌ حكاه سيبويه ، ليس بعربي صحيح »^(٧) ، والذي حكاه سيبويه (قَرْمَاء) لا (قَرْمَاء) ؛ ولذلك قال ابن بَرِّي في بيت السُّلَيْكِ السابق : « وصواب إنشاده : (عَلَى قَرْمَاء) - بالقاف - ، وكذلك هو في كتاب سيبويه ، وهو المعروف عند أهل اللغة »^(٨).

والراجح - فيما يظهر - الأول ، وهو إثبات هذا الوزن مع ندرته ؛ وذلك لما يأتي :

(١) الغريب المصنف ١ / ٢٤٩ ، وانظر : تهذيب اللغة ١٤ / ١٥٢ ، الصحاح ٢ / ٤٥١ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣ / ١٤٢ .

(٣) انظر : المحكم ٦ / ٢٤٧ .

(٤) انظر : معجم الأدباء ٤ / ٣٧٤ ، اللسان والتاج (فرم) .

(٥) انظر : معجم البلدان ٢ / ٢٠٠ .

(٦) انظر : اللسان والتاج (فرم) .

(٧) المحكم ٢٣٧ - أ .

(٨) اللسان والتاج (فرم) .

١ - أن سيبويه ثقة في نقله ، ولا سبيل إلى رد رواية الثقة ، قال ابن خلف : « وقد خَرَجَ كتاب سيبويه إلى الناس ، والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدته ، ونُظِرَ فيه وفُتِّشَ ، فما طعن أحدٌ من المتقدمين عليه ، ولا ادعى أنه أتى بِشِعْرٍ مُنْكَرٍ ، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفاً منها »^(١) ، كما أن الفراء من العلماء الثقات^(٢) ، ونَقَلَ الثُّقَّةَ لا يرد ، والمُثَبِّتُ مُقَدَّمٌ على النافي ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً على مَنْ لَمْ يَحْفَظْ .

٢ - أنه إذا تعارض السماع والقياس نَطَقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تَقِسْهُ في غيره^(٣) .

٣ - أما قول الفراء وابن كيسان : إنما حُرِّكَتْ (السُّحْنَاءُ) و (التَّادَاءُ) ؛ لمكان حروف الحلق ، كما يسوغ تحريك (النَّهْرِ) ، و (الشَّعْرِ) ، قَيْرُودُهُ أَنْ نَقَسَاءُ ، و (جَنَفَاءُ) ، و (قَرَمَاءُ) ، و (جَسَدَاءُ) ، و (قَرَمَاءُ) ليس فيها هذه العلة ، وقد ذكر ابن كيسان نفسه أن ذلك مفقود في (قَرَمَاءُ) أو (قَرَمَاءُ)^(٤) .

(١) لباب الألباب ٣٧ - أ .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء ١٠ / ١١٩ .

(٣) انظر : الخصائص ١ / ١١٧ .

(٤) انظر : معجم الأدهاء ٤ / ٣٧٤ ، اللسان والتاج (فرم) .

قال الجوهري : (المُرَاءُ) - بالضم - ضَرَبَ من الأشربة ، وهو (فُعلاء) - بفتح العين - فأدغم ؛ لأن (فُعلاء) ليس من أبنيتهم ، ويقال : (فُعَالٌ) من المهموز ، وليس بالوجه ؛ لأن الاشتقاق ليس يدل على الهمز ، كما دل في (القراءِ) ، و (السلاء)^(١)،^(٢) .

قال ابن بَرِّي : هـ هذا سهوٌ ؛ لأنه لو كانت الهمزة للتأنيث لامتنع الاسم من الصرف عند الإدغام ، كما امتنع قبل الإدغام ، وإنما (مُرَاءٌ) (فُعلاء) من (المُرُّ) ، وهو الفُضْلُ ، والهمزة فيه للإلحاق ، فهو بمنزلة (قُوبَاءِ)^(٣) في كونه على وزن (فُعلاء) ، ويجوز أن يكون (مُرَاءٌ) (فُعلاء) من (المُرِّيَّةِ) ، والمعنى فيهما واحدٌ ؛ لأنه يقال : هو أمرى منه ، وأمز منه ، أي : أفضل ،^(٤) .

رأي ابن بَرِّي :

(مُرَاءٌ) (فُعلاء) ، أو (فُعَالٌ) .

المناقشة :

اختلف في وزن (مُرَاءٌ) على النحو الآتي :

١ - ذهب أبو علي الفارسي ، والجوهري في أحد قوليهما ، وتبعهم ابن بَرِّي في أحد قوليه إلى أن وزنه (فُعلاء) ؛ لأنه مأخوذٌ من (المِرُّ) ، وهو الفُضْلُ ، أو من (المُرُّ) وهو الذي بين الحلو والحامض ، والهمزة فيه للإلحاق بـ (قُسْطَاسٍ)^(٥) .

٢ - ذهب كُرَاعٌ ، والأزهري ، وأبو علي الفارسي في أحد قوليه ، وتبعهم ابن بَرِّي في قوله

(١) (السلاء) : شوك النخل ، وأحدتها (سَلَاءٌ) . انظر : الصحاح ١ / ٥٥ .

(٢) الصحاح ٣ / ٨٩٦ .

(٣) داءٌ معروفٌ يَتَّقَشَرُّ وَيَتَّسَعُ ، يُعَالَجُ بِالرِّيقِ . انظر : تهذيب اللغة ٩ / ٣٥٠ ، الصحاح ١ / ٢٠٦ .

(٤) التثنية والإيضاح ٢ / ٢٥٢ ، وانظر : اللسان والتاج (مرز) .

(٥) انظر : البصريات ١ / ٢٤٠ ، الصحاح ١ / ٢٠٧ ، المخصص ١١ / ٧٧ ، ١٦ / ١٩ ، ٣٨ - ٣٩ ، المزهر ٢ / ٥٣ ، والسر

قُسْطَاسٌ) هو الميزان ، وقيل : أقوم الموازين .

الأخر إلى أن وزنه (فُعَالٌ) ، مأخوذةً من (المزِيَّةِ) ، وهي الفضيلة^(١) .

٣ - قال الجوهري في أحد قوليهِ : إن وزنه (فُعَلَاء) ^(٢) ، وقال ابن الأثير : إن وزنه (فُعَلَاء) من (المزَاة) ^(٣) .

٤ - قال محمد بن أبي بكر الأصفهاني^(٤) : إنه (فُعَالٌ) من (المِزْ) ، وهو الفَضْلُ ، أو من (المزَاة) ، وهي التي بين الحلو والحامض^(٥) ، وقال ابن الأثير : إنه (فُعَالٌ) من (المِزْ) ، وهو الفَضْلُ ^(٦) .

والراجع - فيما يظهر - أن وزنه (فُعَلَاء) ، مأخوذةً من (المِزْ) ، وهو الفَضْلُ ، أو من (المِزْ) وهو الذي بين الحلو والحامض ، والهمزة فيه للإلحاق بـ (قُسْطَاسٍ) ، أو (فُعَالٌ) ، مأخوذةً من (المزِيَّةِ) ، وهي الفضيلة ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أنه لا يمكن أن يكون (فُعَلَاء) ؛ لأنه لو كان كذلك لكانت ألفه للتأنيث قطعاً^(٧) ، فيمتنع من الصرف بعد الإدغام كما امتنع من الصرف قبله ، قال ابن سيده : الصرف في (خُشَاءٍ) ^(٨) لا غير ؛ لأنه بناءً آخر غير (خُشَاءٍ) ، ولو كان من صيغة (خُشَاءٍ) لَمَّا غَيْرَ بالإدغام^(٩) .

٢ - أنه لا يمكن أن يكون (فُعَلَاء) من (المِزْ) ؛ لأن لام الكلمة ليست بزاي^(١٠) .

(١) انظر : أدب الكاتب ١٦٦ ، المنتخب ٥٨٠ / ٢ - ٥٨١ ، تهذيب اللغة ١٣ / ١٧٦ ، البصريات ١ / ٢٤٠ ، الصحاح ٣ / ٨٩٦ ، المخصص ١٦ / ١٩ ، سفر السعادة ٢ / ٤٦٤ ، الزهر ٢ / ٥٣ .

(٢) انظر : الصحاح ٣ / ٨٩٦ ، سفر السعادة ٢ / ٤٦٣ ، الزهر ٢ / ٥٣ .

(٣) انظر : النهاية ٤ / ٣٢٤ .

(٤) أبو موسى محمد بن عمر المديني الأصفهاني (٥٠١ - ٥٨١) ، من حفاظ الحديث المصنفين فيه ، من كتبه الأخبار الطوال ، وغيره . انظر : وفيات الأعيان ٤ / ٢٨٦ ، الوافي ٤ / ٢٤٦ .

(٥) انظر : المجموع المغيث ٣ / ٢٠٣ ، النهاية ٤ / ٣٢٤ .

(٦) انظر : النهاية ٤ / ٣٢٤ .

(٧) انظر : الكتاب ٤ / ٢٥٧ ، أدب الكاتب ٥٩٢ .

(٨) هو العظم الناتج خلف الأذن .

(٩) انظر : المخصص ١٦ / ٦٦ .

(١٠) انظر : المجموع المغيث ٣ / ٢٠٤ .

٣ - أنه لا يمكن أن تكون ألف (فُعلاء) للتأنيث ؛ لأنه لا يوجد في الكلام شيء على هذا المثال تكون ألفه للتأنيث^(١).

٤ - أن له نظيراً في الأسماء ، وهو (قَوْبَاءً)^(٢) ، و (خُشَاءً)^(٣) ، و (دُوْدَاءً) مسيلاً يدفع في العقيق^(٤).

٥ - أن المعنى واحد على كلا الوزنين (فُعلاء) و (فَعَالٍ) ، وإن اختلف اللفظان^(٥) ، يقال : هذا أمزُّ من هذا ، أي : أفضل منه^(٦) ، ويقال : هذا أمزى من هذا ، أي : أفضل منه^(٧).

(١) انظر : المخصص ١٦ / ١٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٤ / ٢٥٧ ، حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ٥٦ ، المقتضب ٣ / ٨٨ ، ٣٨٦ ، الأصول ٣ / ١٩٦ ، ليس في كلام العرب ٨٣ ، الصحاح ١ / ٢٠٧ ، المزهر ٢ / ١٠٦ .

(٣) انظر : حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ٥٦ ، أدب الكاتب ٥٩٢ ، ليس في كلام العرب ٨٣ ، الصحاح ١ / ٢٠٧ ، المزهر ٢ / ١٠٦ .

(٤) انظر : المقصور والممدود للقالبي ٤٢١ ، معجم ما استعجم ١ / ١٧٩ ، المزهر ٢ / ٥٣ .

(٥) انظر : البصريات ١ / ٢٤٠ .

(٦) انظر : إصلاح المنطق ٣٤ ، أدب الكاتب ١٦٦ ، الجمهرة ١ / ١٣١ ، تهذيب اللفظة ١٣ / ١٧٦ .

(٧) انظر : البصريات ١ / ٢٤٠ ، المخصص ١٦ / ١٩ .

قال الجوهري : « و (حِمَارُ قَبَانٍ) : دويبة ، وهو (فَعْلَانٌ) من (قَبٌ) ؛ لأن العرب لا تصرفه ، وهو معرفة عندهم ولو كان (فَعْلَالاً) لصرفته »^(١) .

وقال أيضاً : « و (حِمَارُ قَبَانٍ) : دويبة ، ويقال : هو (فَعَالٌ) ، والوجه أن يكون (فَعْلَانٌ) ، كما ذكرناه في الباء »^(٢) .

قال ابن بري : « هو (فَعْلَانٌ) ، وليس بـ (فَعَالٍ) ، قال : والدليل على أنه (فَعْلَانٌ) امتناعه من الصرف بدليل قول الراجز^(٣) :

حِمَارُ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْتَبَا^(٤)

ولو كان (فَعْلَالاً) لانصرف »^(٥) .

رأي ابن بري :

(قَبَانٌ) من (حِمَارِ قَبَانٍ) (فَعْلَانٌ) لا (فَعَالٌ) .

المناقشة :

اختلف في وزن (قَبَانٌ) من (حِمَارِ قَبَانٍ) على قولين :

(١) الصحاح ١/ ١٩٧-١٩٨ .

(٢) الصحاح ٦/ ٢١٧٩ .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) رجز قبله :

بَاعَجِبَا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَا

حِمَارُ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْتَبَا

خَاطَمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا

انظر : تهذيب اللغة ٩/ ١٩٧ ، إعراب ثلاثين سورة ٣٤ ، إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١/ ٥٣ ، الخصائص ٣/ ١٤٨ ، سر

الصناعة ١/ ٧٣ ، شرح الجمل ٢/ ٥٩٥ ، ضرائر الشعر ٢٢٢ .

الشاهد عند ابن بري : أن (قَبَانٌ) (فَعْلَانٌ) لا (فَعَالٌ) ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

(٥) اللسان والتاج (قبن) .

١ - قيل : إنه (فَعْلَانُ) ^(١) من (القَبَبِ) وهو الضمور ، ودِقَّةُ الحَصْرِ ^(٢) ؛ لأن (حِمَارَ قَبَانَ) ضمير البطن ^(٣) ، أو من (القَبَّةِ) فإنها من (قَبَبَ) ؛ سُمِّيَتْ بذلك لتجمعها ^(٤) ؛ وذلك أن ظهر (حِمَارِ قَبَانَ) كأنه قُبَّةٌ ^(٥) ، وقال ابن يعيش : إنه من (قَبَّ في الأرض) إذا ذهب فيها فهو مثل (قَبَنَّ في الأرض) ^(٦) ، ولم أجد هذا المعنى لـ(قَبَّ) في معاجم اللغة ، وهذا قول الجوهري وابن بري .

٢ - قيل : إنه (فَعَالٌ) ^(٧) من (قَبَنَّ في الأرض) إذا ذهب فيها ^(٨) ، أو من (قَبَنَّ المتاعَ) إذا وَزَّهَهُ ^(٩) .

والراجع - فيما يظهر - أنه (فَعْلَانُ) ؛ لأن العرب منعته من الصرف لزيادة الألف والنون كما ذكر ذلك النحويون ^(١٠) ، قال ابن يعيش : « والمسموع فيها ترك الصرف » ^(١١) ، وشاهد ذلك البيت الذي أنشده ابن بري ، وغيره من النحويين .

وقد ذكر البغدادي أن ابن بري لم يكتب عن (حمارقبان) شيئاً ^(١٢) ، ولعل سبب قول البغدادي هذا أن الجوهري ذكرها مرتين ، مرة في مادة (قَبَبَ) ، ولم يكتب عليها ابن بري شيئاً ، ثم

(١) انظر : الصحاح ١/ ١٩٧ ، التخمير ١/ ١٧٨ ، شرح المفصل ١/ ٣٦ ، تحرير التبيين ١٩٠ ، حياة الحيوان للدميري ١/ ٣٦٤ .
 (٢) انظر : تهذيب اللغة ٨/ ٢٩٩ ، الصحاح ١/ ١٩٧ ، معجم مقاييس اللغة ٥/ ٥ ، المحكم ٦/ ٨٩ ، حياة الحيوان للدميري ١/ ٣٦٤ .

(٣) انظر : حياة الحيوان للدميري ١/ ٣٦٤ .

(٤) انظر : معجم مقاييس اللغة ٥/ ٥ .

(٥) انظر : حياة الحيوان للدميري ١/ ٣٦٤ ، التاج (قَبَب) .

(٦) انظر : شرح المفصل ١/ ٣٦ .

(٧) انظر : الصحاح ٦/ ٢١٧٩ ، التخمير ١/ ١٧٨ ، شرح المفصل ١/ ٣٦ ، حياة الحيوان للدميري ١/ ٣٦٥ .

(٨) انظر : تهذيب اللغة ٩/ ١٩٦ ، الصحاح ٦/ ٢١٧٩ ، معجم مقاييس اللغة ٥/ ٥٤ ، المحكم ٦/ ٢٧٧ ، التخمير ١/ ١٧٨ ، شرح المفصل ١/ ٣٦ ، حياة الحيوان للدميري ١/ ٣٦٥ .

(٩) انظر : حياة الحيوان للدميري ١/ ٣٦٥ .

(١٠) انظر : الكتاب ٢/ ٩٦ ، المقتضب ٤/ ٤٤ - ٤٥ ، الصحاح ١/ ١٩٧ ، تحرير التبيين ١٩٠ ، حياة الحيوان للدميري ١/ ٣٦٤ .

(١١) شرح المفصل ١/ ٣٦ .

(١٢) انظر : شرح شواهد شرح الشافية ٤/ ١٧١ .

ذكرها الجوهري مرةً أخرى في مادة (قبن) وقد علّق عليها ابن بري في هذا الموضع كما في اللسان
والنتاج ، وقد نقلت النصوص كاملة ووثقتها في صدر المسألة .

أورد الجوهري في فصل (أفن) : « جَاءَنَا فِلَانٌ عَلَى إِفَانٍ ذَلِكَ ، أَيْ : عَلَى حِينِ ذَلِكَ »^(١) .
فقال ابنُ بَرِّي : « (إِفَانٌ) (فِعْلَان) ، والنون زائدة ؛ بدليل قولهم : أتيتُه على إِفَانٍ ذَلِكَ ،
وَأَقَفَ ذَلِكَ »^(٢) .

رأي ابن بَرِّي :

(إِفَانٌ) (فِعْلَان) .

المناقشة :

ما أورده ابنُ بَرِّي في تتبعه الجوهري من أن (إِفَانًا) (فِعْلَان) ؛ وأن الصواب أن يذكرها في
فصل (أَف) لا في فصل (أفن) هو الذي يؤيده الدليل ، وقد ذكر ذلك قبله أبو علي الفارسي
مستدلاً بما رواه ابن الأعرابي من قولهم : أتاني في إِفَانٍ ذَلِكَ ، وَأَقَانٍ ذَلِكَ ، وَأَقَفَ ذَلِكَ وَتَفَفَ ذَلِكَ ،
وَتَفَفَ ذَلِكَ ، قال أبو علي : « فقولهم : (أَف) يدل على زيادة التاء في (تَفَفَ) ، وكما دلت على
زيادة التاء ، كذلك تدل على زيادة النون في (إِفَان) ، وأنتك إذا سميت به شيئاً لم يجز صرفه معرفة
، كما لا يجوز صرف (سِرْحَان) معرفة ؛ لأن الهمزة في (إِفَان) فاءٌ ، كما أنها في (أَف) ،
كذلك »^(٣) .

و (فِعْلَان) من أوزان مزيد الثلاثي التي ذكرها علماء التصريف^(٤) ، قال سيبويه : « ويكون
على (فِعْلَان) اسماً ، نحو : (ضِبْعَان)^(٥) ، و (سِرْحَان) ، و (إِنْسَان) ، وهو كثير فيما يُكسَرُ
عليه الواحد للجمع ، نحو : (غِلْمَان) ، و (صِبْيَان) »^(٦) .

(١) الصحاح ٢٠٧١/٥ .

(٢) اللسان (أفن) .

(٣) البغداديات ٤٠٨ ، وانظر : المخصص ٣٠٤/١٢ .

(٤) انظر : الأصول ١٩٧/٣ ، التبصرة ٧٩٦/٢ ، المتع ١٢٣/١ ، الزهر ١٧/٢ .

(٥) ذَكَرَ الضَّبَاع . انظر : الصحاح ١٢٤٧/٣ .

(٦) الكتاب ٢٥٩/٤ .

قال الجوهري : « و (جَيْحُونُ) : نهر بَلْخ ، وهو (قَيْعُولُ)^(١) .

قال ابن بَرِّي : « يحتمل أن يكون وزن (جَيْحُونُ) (فَعْلُونُ) مثل : (زَيْتُونُ) و (حَمْدُونُ)^(٢) .

رأي ابن بَرِّي :

(جَيْحُونُ) (فَعْلُونُ) .

المناقشة :

اختلف العلماء في (فَعْلُونُ) ، أهو ثابت في أوزان مزيد الثلاثي أم لا ، وذلك على النحو الآتي :

١ - ذهب أبو علي ، وابن جنبي ، وتبعهما ابن بَرِّي إلى إثباته^(٣) ، وجعلوا من هذا الوزن (زَيْتُونُ) ، و (كَمُونُ)^(٤) ، و (دَمُونُ) اسم موضع^(٥) ، و (جَيْحُونُ) .

٢ - ذهب ابن عصفور إلى أنه غير ثابت في أوزان العرب^(٦) ؛ ولذلك قال في (زَيْتُونُ) : إنه (قَيْعُولُ) ، لقولهم : (أَرْضُ زَيْتَنَةَ)^(٧) ، ولأن (فَعْلُونًا) بناء لم يستقر في كلامهم^(٨) ، وكذلك (جَيْحُونُ) فقد ذهب الجوهري إلى أنه (قَيْعُولُ) ، وقيل : إن (كَمُونُ) ، و (دَمُونُ) وزنهما (فَعُولُ)^(٩) .

(١) الصحاح ٥ / ٢٠٩١ .

(٢) اللسان ١٣ / ٨٦ .

(٣) انظر : الخصائص ٣ / ٢٠٣ ، سفر السعادة ٢ / ٢٩٥ ، التذييل والتكميل ٦ / ٧٠ - ب .

(٤) حَبُّ أَدَقُّ مِنَ السَّمْسِمِ ، واحذته كَمُونَةٌ . انظر : اللسان (كمن) .

(٥) انظر : معجم ما استعجم ٢ / ١٧٦ ، معجم البلدان ٢ / ٥٣٧ .

(٦) انظر : المتع ١ / ١٢٥ ، التذييل والتكميل ٦ / ٧٠ - ب .

(٧) انظر : سفر السعادة ٢ / ٢٩٥ ، المتع ١ / ١٢٥ ، التذييل والتكميل ٦ / ٧٠ - ب .

(٨) انظر : المتع ١ / ١٢٥ ، التذييل والتكميل ٦ / ٧٠ - ب .

(٩) انظر : الجمهرة ٢ / ١٢١٤ ، سفر السعادة ٢٩٥ .

والراجع - فيما يظهر - إثبات (فَعْلُون) ؛ لأن الكلمات السابقة وهي : (زَيْتُون) ،
و (كَمْوُن) ، و (دَمْوُن) يمكن حملها على هذا الوزن ، وكذلك (مَيْسُون) اسم امرأة^(١) ،
و (حَمْدُون) ، وإن قيل : إن (زَيْتُون) و (جَيْحُون) يمكن أن يكون وزنها (فَيْعُولاً) ،
و (كَمْوُن) ، و (دَمْوُن) يمكن أن يكون وزنها (فَعُولاً) فإن هذا لا يرفع احتمال كونها
(فَعْلُوناً) ، إضافة إلى أن (مَيْسُوناً) ، و (حَمْدُوناً) لا يحتملان إلا هذا الوزن .

ومع ذلك فإن (جَيْحُون) اسم أعجمي^(٢) ، وهذه الكلمات الأعجمية المعربة لا تقوم بها
حجة لأن العرب ربما ألحقت الكلمة المعربة بأبنية كلامها وربما لم تلحقها^(٣) ، فتكون هذه الكلمات
من قبيل ما عربته العرب ولم تلحقه بأبنيتها .

(١) انظر : الخصائص ٣ / ٢٠٣ .

(٢) انظر : الجمهرة ٢ / ١٢٠٤ ، معجم البلدان ٢ / ٢٢٨ .

(٣) سيأتي تفصيل الحديث عن إلحاق الأعجمي بالعربي في المسألة (٩٠) ، وانظر : المسألة (٢٣ - فَعْلَلٌ) ، المسألة (٢٤ - فَعَلَلٌ) ،
المسألة (٣٧ - فَوَعَلٌ) ، المسألة (٥٦ - فَعْلُونٌ) ، المسألة (٦٠ - فَاعَالٌ) ، المسألة (٦٣ - فَعَالٌ) ، المسألة (٧٥ - فَعْلَانٌ) ،
المسألة (٧٨ - فَعَوَلٌ) .

**أبنية الاسم الثلاثي المزيد فيه حرفان
متفرقان**

قال ابن بُرِّي : « (أَبَيْمٌ) ^(١) (أَفْعَلٌ) من أبنية الكتاب ^(٢) ، قال طفيل :

أَشَاقَتَكَ أَظْعَانَ بِحَفْرِ أَبَيْمٍ نَعَمَ بُكْرًا مِثْلَ الْفَسِيلِ الْمَكْمَمِ ^(٣) ، ^(٤) .

رأي ابن بري :

(أَبَيْمٌ) (أَفْعَلٌ) .

المناقشة :

ما ذكره ابن بُرِّي من أن (أَبَيْمًا) (أَفْعَلٌ) وأنه من أبنية الكتاب صحيحٌ وموافقٌ لما في كتاب سيبويه ، قال سيبويه : « ويكون على (أَفْعَلِي) في الاسم والصفة ، وهو قليل ، فالاسم نحو : (الْتَجَجِ) ^(٥) ، و (أَبَيْمِ) ، والصفة نحو : (الْتَدَدِ) ^(٦) ، وهو من اللُدَدِ ^(٧) ، وقد ذكر ذلك عددٌ من العلماء قبل ابن بُرِّي وبعده ^(٨) ، ولم أجد من خالف في ذلك ، قال أبو علي الفارسي : « (أَبَيْمًا) وزنه (أَفْعَلٌ) ، وهو من أمثلة الكتاب ، لم يذكره سيبويه إلا بالهمز ، وفيه

(١) ويقال - أبيضًا - : (يَبَيْمٌ) : واد شَجِيرٌ قَبْلَ (تَلْبَيْتِ) ، وقال باقوت : اسمٌ موضعٌ قُرْبَ نَبَاةٍ عند بيشة و ترج ، وحكاه ثلاث مرات : مرةً (أَبَيْمٌ) ، ومرةً (يَبَيْمٌ) ، وأخرى (يَبَيْمٌ) . انظر : معجم ما استعجم ١ / ٩١ ، ٤ / ٢١٦ ، معجم البلدان ١ / ١٠١ ، ٤٩٠ / ٥ ، ٤٩١ .

(٢) ٤ / ٢٤٧ .

(٣) من الطويل ، (الْفَسِيلُ) صغار النَّخْلِ ، واحده (فَسِيلَةٌ) ، و (المَكْمَمُ) الذي تغطى عذوقه من الجراد والذباب ، ومن الحر والقر . ورواية الديوان :

... بِحَفْرِ يَبَيْمٍ

انظر : الديوان ٩٩ ، معجم البلدان ٥ / ٤٩١ ، التاج (بيم) .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (أَبَيْمِ) (أَفْعَلٌ) .

(٤) اللسان (بيم) .

(٥) عُرْدٌ يَبْتَحِرُّ بِهِ . انظر : الصحاح ١ / ٣٣٨ .

(٦) رَجُلٌ لْتَدَدٌ : كثير الحصومات ، شرس المعاملة . انظر : العين ٨ / ٩ .

(٧) الكتاب ٤ / ٢٤٧ .

(٨) انظر : الحليات ١٣٦ ، ٣٧٧ ، سر الصناعة ٢ / ٨٢٠ ، معجم ما استعجم ٤ / ٢١٦ ، معجم البلدان ١ / ١٠١ ، ٥ / ٤٩١ .

لغة ثانية ، وهي (يَنْبِم) بالياء ، ووزنه (يَفْتَعَل) (١).

والدليل على زيادة الهمزة أنها وقعت أولاً قبل ثلاثة أحرف أصول ، والقاعدة أن الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول قُضِيَ بزيادتها سواء عُرِفَ اشتقاق الكلمة أم لا ؛ وذلك لغلبة زيادتها أولاً ، وكثرته فيما عُرِفَ اشتقاقه (٢) ، والدليل على زيادة النون أنها وقعت ثلاثة ساكنة ، وإذا وقعت النون هذا الموقع حُكِمَ بزيادتها ؛ لكثرة كونها زائدة في هذا الموضع ، ولتعاورها وحروف اللين على هذا الموضع ، ولحذفهم لها كما في (عَرَّتَن) (٣).

وقد سبق الحديث عن (أَبْنِم) وأنه مِمَّا تماثلت فيه الفاء والعين مع الفصل بينهما (٤) ، وقد ذكر ابن بري على ذلك عدداً من الأمثلة ، وهذا أكثر مما تماثلَ فاؤه وعينه مع تجاورهما (٥) ، قال ابن جنى : « فالفاء والعين لا يكونان من لفظٍ واحدٍ إلا شاذاً ، لا سيما إذا توالتا ولم يفصل بينهما ، فأما (كَوَكَب) و (أَبْنِم) و (دَوْدَرِي) فقد فُصِلَ بينهما » (٦).

وقد حكى ابن قتيبة عن سيبويه أنه لم يأتِ على (أَفْتَعَلِي) إلا حرفان ، وهما (الْتَجَجُ) و (الْتَدَدُ) (٧) ، وهذا مردود بما سبق بيانه من أن سيبويه حكى - أيضاً - (أَبْنِمًا) .

(١) الحليات ١٣٦ .

(٢) انظر : الحليات ٣٥٧ ، شرح الملوكي ١٣٥ - ١٣٦ .

(٣) انظر : الحليات ٣٧٧ - ٣٧٨ .

(٤) انظر : المسألة (٣ - تماثل الفاء والعين) .

(٥) انظر : تسهيل الفوائد ٢٩١ - ٢٩٢ ، المساعد ٤ / ٢١ - ٢٢ .

(٦) سر الصناعة ٢ / ٨٢٠ .

(٧) انظر : أدب الكاتب ٥٩٦ ، الزهر ٢ / ٥٥ .

٥٨ - (فَاعُولٌ) .

قال الجوهري : « و (التَّابُوتُ)^(١) أصله (تَابُوتٌ) ، مثل : (تَرْقُوتٌ)^(٢) ، وهو (فَعْلُوَةٌ) ، فلما سكنت الواو انقلبت هاء التانيث تاءً^(٣) .

قال ابن برِّي : إن الجوهري ذكر تصريفاً فاسداً حتى رده إلى (تَابُوتٌ) ، ثم قال : « الصواب أن يذكره في فصل (تبت) ؛ لأن تاءه أصلية ، ووزنه (فَاعُولٌ) ، مثل : (حَاطُومٌ)^(٤) ، و (عَاقُولٌ)^(٥) ،^(٦) .

رأي ابن برِّي :

(التَّابُوتُ) (فَاعُولٌ) .

المناقشة :

اختلف العلماء في وزن (التَّابُوتِ) - بالتاء - على أقوال :

١ - قيل : إنه (فَاعُولٌ) ، ولا يُعرَفُ له اشتقاق^(٧) ، وهو مذهب ابن برِّي .

٢ - قال الفارسي ، وابن جنبي ، والزمخشري : إن وزنه (فَعْلُوْتُ) ، وإنه مشتق من تَابَ

(١) هو الصندوق ، وقيل : هو الأضلاع وما تحويه من قلب وغيره . انظر : المجموع المغيث ١ / ٢١٤ ، التاج (توب) .

(٢) التَّرْقُوتَانِ : العظمان المُشْرِفَانِ في أعلى الصدر من رأس المتكئين إلى طرف ثُقْرَةِ النَّحْرِ . انظر : المخصص ٢ / ٢٠ ، اللسان (ترق) .

(٣) الصحاح ١ / ٩٢ .

(٤) الحَاطُومُ : السنَّةُ الشديدة ؛ لأنها تحطيم كل شيء ، وقيل : لا تُسَمَّى حاطوماً إلا في الجذب المتوالي . انظر : المحكم ٣ / ١٨٤ ، اللسان (حطم) .

(٥) عَاقُولُ الْبَحْرِ : مُعْظَمُهُ ، وقيل : مُؤَنِّجُهُ ، وعَاقُولُ النَّهْرِ : ما اخرج منه ، وكلُّ مُعْطِفٍ وَاِدٍ : عَاقُولٌ ، وهو - أيضاً - : ما التبس من الأمور ، وأرض عَاقُولٌ : لا يهتدى بها . انظر : المحكم ١ / ١٢٠ ، اللسان (عقل) .

(٦) التنبيه والإيضاح ١ / ٤٥ .

(٧) انظر : الكشاف ١ / ١٤٩ ، التبيان ١ / ١٩٨ ، البحر المحيط ١ / ٥٧٩ ، الدر المنصون ٢ / ٥٢٢ ، المزهر ٢ / ١٢٤ ، التاج (توب) .

يُتَوَّبُ ، وجعلوا معناه أن التابوت وهو الصندوق الذي توضع فيه الأشياء يرجع إليه صاحبه عند احتياجه إليه ، كما أن التوبة الرجوع ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن فاءه ولامه يكونان من جنس واحد ، وهذا قليل ؛ ولأن (تبت) تركيباً غير معروف ، وعلى هذا فلا يخلو أن يكون أصله (تَابُوتٌ) ، مثل : (تَرْقُوتٌ) ، وهو (فَعْلُوتٌ) ، فلما سكنت الواو انقلبت هاء التانيث تاءً ، وقال الزمخشري : أصله (تَوَّبُوتٌ) تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها فَقَلِبَتْ الْفَاءُ^(١).

والراجع - فيما يظهر - أن (التَّابُوتُ) (فَاعُولٌ) ، ولا يُعْرَفُ له اشتقاق ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن المعنى لا يساعد مَنْ ذهب إلى أنه مشتقٌ ، وإنما يُشْتَقُّ إذا صح المعنى^(٢).

٢ - أن تماثل الفاء واللام قد جاء منه نحو : (سَلِسٍ)^(٣) ، و (قَلِقٍ)^(٤) ، بل قد جاء ما هو أثقل من ذلك ، وهو كون الفاء واللام حرفين حلقيين متماثلين^(٥) ، نحو : (أَجَأٌ)^(٦) ، و (آءٌ)^(٧) ، ومع قلته إلا أنه يمكن الحمل عليه إذا لم يُسْعِفِ الاشتقاق في الحمل على غيره ، ولعله من أجل ذلك قيل : إن (التَّابُوتُ) ليس بعربي أصلي^(٨).

٣ - أن في (التَّابُوتِ) قراءتين : يُقْرَأُ بالتاء ، وهي قراءة الناس جميعاً ، ويُقْرَأُ بالهاء (التَّابُوتُ) وهي لغة الأنصار^(٩) ، فمن قرأ (التَّابُوتُ) بالهاء فهو (فَاعُولٌ) عنده إلا فيمن جعل هاءه بدلاً من

(١) انظر : الكشاف ١ / ١٤٩ ، التبيان ١ / ١٩٨ ، البحر المحيط ١ / ٥٧٩ ، الدر المصون ٢ / ٥٢٢ ، التاج (توب) .

(٢) انظر : التبيان ١ / ١٩٨ ، البحر المحيط ١ / ٥٧٩ ، الدر المصون ٢ / ٥٢٢ ، التاج (توب) .

(٣) (السُّلْسُ) : السهل اللين المنقاد . انظر : معجم مقاييس اللغة ٣ / ٩٤ ، التاج (سلس) .

(٤) قَلِقَ الشَّيْءُ قَلَقًا ، فهو قَلِقٌ ، القَلَقُ : الانزعاج ، والحركة ، وعدم الاستقرار في مكان واحد . انظر : المحكم ٦ / ٨٤ ، اللسان (قلق) .

(٥) انظر : المساعد ٤ / ٢٠ - ٢١ .

(٦) أحد جبلي طيء . انظر : معجم ما استمعجم ١ / ١٠٠ .

(٧) شجرة . انظر : مجمل اللغة ١ / ٨٢ .

(٨) انظر : المجموع المفيئ ١ / ٢١٤ .

(٩) قرأ بالهاء (التَّابُوتُ) أي بن كعب ، وزيد بن ثابت . انظر : المحتسب ١ / ١٢٩ ، الكشاف ١ / ١٤٩ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٢٦١ ، الدر المصون ٢ / ٥٢٣ .

التاء^(١)، وقلبُ التاءِ هاءً شاذًّا في العربية إذا لم تكن للتأنيث^(٢).

(١) انظر: الكشاف ١/١٤٩، الدر المنصور ٢/٥٢٣.

(٢) انظر: التاج (توب).

قال ابن بُرِّي في (آسِيٍّ) وهي الدُّعَامَةُ والسَّارِيَةُ: « وقد تُشَدُّدُ (أُوَاسِيٍّ) للأساطين فيكون جمعاً لـ (آسِيٍّ) ، وزنه (فَاعُولٌ) مثل: (آرِيٍّ) ^(١) و (أُوَارِيٍّ) ... ولا يجوز أن يكون (آسِيٍّ) (فَاعِيلاً) ؛ لأنه لم يأت منه غير (آمِين) ^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

(آسِيٍّ) (فَاعُولٌ) لا (فَاعِيلٌ) .

المناقشة :

لم أجد مَنْ تحدَّث عن وزن (آسِيٍّ) غير ابن بُرِّي ، وما ذكره ابن بُرِّي من أن وزنها (فَاعُولٌ) لا (فَاعِيلٌ) يشهد له كلامُ العلماء عن (فَاعِيلٌ) فقد ذكروا أنه ليس من أوزان العرب ^(٣) ، قال ثعلب في الفصيح : « ... وإن شئتَ طَوَّلْتَ الألفَ ققلتَ : (آمِينٌ) بمدِّها ، قال ابن الجُبَّان ^(٤) في الشرح : « وهذا يشهد بأن الكلمة ليست عربية ؛ لأن كلام العرب ليس فيه (فَاعِيلٌ) ^(٥) .

أما ما ورد من الألفاظ على (فَاعِيلٌ) مثل : (آمِينٌ) ^(٦) فقد التمسوا له تخريجاتٍ على النحو الآتي :

(١) هو مَجَسُّدُ الدابة . انظر : إصلاح المنطق ١٧٦ ، ٣١٣ ، اللسان (أرِي) .

(٢) اللسان والتاج (آسِي) .

(٣) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٤٢ ، التبيان ١ / ١١١ ، سفر السعادة ١ / ١٤٦ ، شفاء الغليل ٨٦ ، قصد السبيل ١ / ١٤٤ - ١٤٥ .

(٤) هو أبو منصور ، محمد بن علي بن عمر بن الجُبَّان الأصبهاني الرازي (... - كان حياً سنة ٤١٦) :

كان لغويّاً نحويّاً أديباً شاعراً ، من أصحاب أبي علي الفارسي ، ومن ندماء الصاحب بن عباد ، له بعض المؤلفات التي لم يُعثر على شيءٍ منها سوى شرحه لفصيح ثعلب . انظر : معجم الأدياء ٥ / ٣٨١ - ٣٨٣ ، إنباه الرواة ٤ / ١٧٦ ، بقية الرواة ١ / ١٨٥ - ١٨٦ .

(٥) شرح فصيح ثعلب ٣٠٨ .

(٦) ذكر ابن السكيت أنها لغة بني عامر . انظر : إصلاح المنطق ١٧٩ .

١ - قال ثعلب ، وأبو علي الفارسي : أصله (آمين) - بالقصر - على وزن (فعيل) ، فأشبعَتْ
فتحة الألف فصارت (آمين)^(١)، ويظهر أن هذا مذهب ابن بري .

٢ - قيل : إنها اسمٌ من أسماء الله - عز وجل - ، وإن الألف في أوله للنداء^(٢).

٣ - قال الأخفش : إنه اسمٌ أعجمي بمنزلة (قَائِل) و (هَائِل)^(٣).

والراجح أن أصله (آمين) - بالقصر - على وزن (فعيل) ، فأشبعَتْ فتحة الألف فصارت
(آمين) ؛ لما يأتي :

١ - لو كانت الألف في أوله للنداء لضمُّ آخره فقيل : (آمين)^(٤).

٢ - أن أسماء الله لا تُعرف إلا تلقياً ، ولم يُسمع أن (آمين) من أسماء الله^(٥).

٣ - أن الاسم الأعجمي لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون اسم جنس ، وإما أن يكون
علماً ، و (آمين) ليس واحداً منهما ، فتبين بذلك أنه ليس أعجمياً^(٦).

ومما جاء على وزن (قَائِل) (خَامِين) لنوعٍ من الطعام^(٧)، و (شَاهِين)^(٨)،
و (قَارِيط) لنوى الحُمُر^(٩).

(١) انظر : المحكم ٢٧١ - أ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٤٥ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٢ / ١ ، التبيان ١١ / ١ ،
سفر السعادة ١٤٨ / ١ - ١٥٢ ، شفاء الغليل ٨٦ - ٨٧ ، قصد السبيل ١٤٥ / ١ .

(٢) انظر : مجالس ثعلب ١ / ١٢٦ ، المحكم ٢٧١ - أ ، أحكام القرآن لابن العربي ٦ / ١ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٤٥ ،
الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٢٨ ، التبيان ١ / ١١ .

(٣) انظر : شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٤٥ ، سفر السعادة ١ / ١٤٥ ، شفاء الغليل ٨٦ ، قصد السبيل ١٤٤ / ١ .

(٤) انظر : شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٤٥ ، التبيان ١ / ١١ .

(٥) انظر : التبيان ١ / ١١ .

(٦) انظر : سفر السعادة ١٤٧ / ١ .

(٧) انظر : أبنية الأسماء ١١١ ، ارتشاف الضرب ٨٨ / ١ ، التذيل والتكميل ٦ / ٧٢ - أ ، المزهر ٢ / ١٩ .

(٨) انظر : أبنية الأسماء ١١١ - ١١٢ ، التذهيل والتكميل ٦ / ٧٢ - أ ، و (الشَاهِين) يُطلق على الصقر ، وعلى لسان الميزان .
انظر : التاج (شهرن) .

(٩) انظر : أبنية الأسماء ١١٢ ، التذهيل والتكميل ٦ / ٧٢ - أ ، (الحُمُرُ ، و الحومُرُ) : التمر الهندي . انظر : المخصص ١١ /
١٣٤ ، القاموس المحيط والتاج (قرط) .

أما (حَامِيْزٌ) فقليل : إنه أعجمي^(١) ، وكذلك (شَاهِيْنٌ)^(٢) ، أما (قَارِيْطٌ) فلم يذكره إلا ابن القطاع ، والصَّاعَانِي ، وأبوحيان ، والفيروزآبادي ، ولم أجد في المعاجم اللغوية القديمة ، إذ إن أول من ذكره من أصحاب المعاجم الصَّاعَانِي ، وتبعه الفيروزآبادي ، والزُّيْدِي ، وقال الصَّاعَانِي : إنه قرأه في شرح شعر حسان بن ثابت رضي الله عنه ، وقد تتبعت ديوان حسان ، ولم أعر فيه على هذه الكلمة .

والكلمة التي نَظَرَ بِهَا ابنُ بُرِّي لِـ (آسِيٌّ) وهي (آرِيٌّ) ذكرها قبله ابن السكيت وابن قتيبة ، وابن الجبَّان وذكروا ما ذكره ابنُ بُرِّي من أن وزنها (فَاعُوْلٌ)^(٣) .

(١) انظر : العين ٤ / ١٢١ ، تهذيب اللغة ٧ / ٢١٧ ، المحكم ٥ / ٦٧ ، اللسان (حمز) ، قصد السبيل ١ / ٤٤٨ .

(٢) انظر : المحكم ٤ / ١٣٦ ، سفر السعادة ١ / ١٤٧ ، اللسان (شهن) ، شفاء الغليل ٦ / ٣٠٦ ، قصد السبيل ٢ / ١٨٥ .

(٣) انظر : إصلاح المنطق ٣١٣ ، أدب الكاتب ٦١٤ ، شرح نصيح ثعلب ٣٠٨ ، سفر السعادة ١ / ٩٧ .

قال الجواليقي : (هَامَانٌ) اسمٌ أعجمي ليس بـ (فَعْلَانٌ)^(١) من (هَوَمْتُ)^(٢) ، ولا من (هَامَ بِهِمُ)^(٣) ، ألا ترى أنك لو جعلت الألف زائدة ، والنون أصلا في (هَامَانٌ) مثل (سَابَاطٌ)^(٤) لم ينصرف أيضا^(٥) .

قال ابن برِّي : قوله : « ليس بـ (فَعْلَانٌ) » ؛ لأن النحويين يذهبون إلى أن وزنه (فَعْلَانٌ) فَأَعَلْتُ عَيْنُهُ بالقلب ، وهو عندهم شاذٌ ، ولا يجوز في مثله إلا التصحيح ، كـ (الْجَوْلَانُ)^(٦) ، و (الْهَيْمَانُ) ؛ لخروج الكلمة من مشابه لها غيرها بزيادة الألف والنون^(٧) ، فأراد الشيخ أبو منصور - رضي الله عنه - أن يعلمك أنه (فَاعَالٌ) مثل (سَابَاطٌ) ، وليس بـ (فَعْلَانٌ) ، فلا يكون فيه شذوذاً على هذا^(٨) .

رأي ابن برِّي :

(هَامَانٌ) (فَاعَالٌ) .

الناقشة :

اختلف في وزن (هَامَانٌ) ونحوه على قولين :

(١) هكذا في الحلبيات ، والمُعَرَّب ، وفي حواشي ابن برِّي على المُعَرَّب ، والصحيح (فَعْلَانٌ) ، إلا إذا كان المراد وزنها بعد الإعلال .

(٢) (الْهَوْمُ ، وَالتَّهْوِيمُ ، وَالتَّهْوِيمُ) : التَّهْوِيمُ الخفيف ، وَهَوَمَ الرَّجُلُ : إذا هَزَّ رَأْسَهُ مِنَ النَّعَاسِ . انظر : مجمل اللغة ٨٩٥ ، الصحاح ٥ / ٢٠٦٢ ، المحكم ٤ / ٣١٩ .

(٣) (الْهَيْمَانُ) كالجنون من العشق ، هَامَ بِهَا هَيْمًا ، وَهَيْوَمًا ، وَهَيْمَانًا ، وَهَيْمَانًا ، وَتَهَيْمَانًا ، وَ (الْهَيْمَانُ) دَاءٌ يَأْخُذُ الْإِبِلَ عِنْدَ الْعَطَشِ فَتَهَيْمُ فِي الْأَرْضِ لَا تَرْعَوِي . انظر : الصحاح ٥ / ٢٠٦٣ ، المحكم ٤ / ٢٨١ ، اللسان (هيم) .

(٤) (السَّابَاطُ) : سَقِيَّةٌ بَيْنَ دَارَيْنِ مِنْ تَحْتِهَا طَرِيقٌ نَاقِذٌ ، وَ (سَابَاطٌ) : بَلَدَةٌ بِمَا وَرَاءَ النَّهْرِ . انظر : العين ٧ / ٢١٨ ، تهذيب اللغة ١٢ / ٣٤٣ ، قصد السبيل ٢ / ١٠٥ .

(٥) المُعَرَّب ٣٥٠ .

(٦) (الْجَوْلَانُ) : الدُّوْرَانُ ، وَالتَّطْوَارُفُ ، يُقَالُ : جَالَ يَجُولُ جَوْلًا وَجَوْلَانًا . انظر : معجم مقاييس اللغة ١ / ٤٩٥ ، المحكم ٧ / ٣٨١ .

(٧) هكذا في حواشي ابن برِّي على المُعَرَّب ، والمراد خروج الكلمة عن مشابهة الفعل بدخول الألف والنون عليها .

(٨) حاشية ابن برِّي على المُعَرَّب ١٥٠ .

١ - ذهب سيبويه ، وتبعه أكثر العلماء إلى أن وزنه (فَعْلَان) ^(١)، وذلك أنهم جعلوا

(فَعْلَان) إذا كانت عين الفعل واوًا أو ياءً بمنزلة ما لا يعتل ؛ وذلك لسببين :

أ - أن التصحيح لمَّا لَزِمَ في المعتل الأضعف وهو المعتل اللام نحو : (التزْوَان) ^(٢)، حُمِلَ المعتل الأقوى وهو المعتل العين عليه فقليل (الجَوْلَان) ، كما قيل : (التزْوَان) ، كرهوا أن يَصِحَّ الأضعف ، ويعتل الأقوى ، فيكون بعكس ما أصلوه من تفضيل العين على اللام ؛ لكونها وسطًا ^(٣).

ب - أن الاسم فرغ على الفعل في الإعلال ، فَيُعَلَّ إذا شابهه نحو أن يُعَلَّ (بَابٌ) ، و (دَارٌ) لموازنته (قَالَ) ، و (بَاعَ) ، و (الجَوْلَان) قد خرج من شبه الفعل بالألف والنون ، فلا يشبهه مثالا من الفعل ، فلما كان كذلك تُرِكَ إعلاله ، وأثبت على التصحيح الذي هو الأصل ^(٤)؛ أما (هَامَان) ونحوه فقد خَرَجُوهُ على أوجه :

- أنه شاذ ^(٥)، وأصل (هَامَان) (هَيْمَان) من (هَامَ يَهِيْمُ) ^(٦)، أو (هَوْمَان) من (هَوُمْتُ) ^(٧).

- أن يكون المتكلم قَدَرَ الكلمة معتلة أولا ، نحو : (هَامَ) ، ثم ألحق الألف والنون فقال : (هَامَان) ، كما أن من قال (العِبَاءَةَ) أعلها أولا نحو (العَبَاء) ، ثم أدخل التاء ^(٨).

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٣٦٣ ، الأصول ٣ / ٢٨٩ ، المنصف ٢ / ٨ ، النكت ٢ / ١٢٠٢ ، سفر السعادة ١ / ٥٠٨ - ٥٠٩ ، المتع ٢ / ٤٩٢ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٠٦ .

(٢) (التزْوَان) : الرتب . انظر : مجمل اللغة ٨٦٥ ، اللسان (نزو) .

(٣) انظر : الكتاب ٤ / ٣٦٣ ، شرح الكتاب ٦ / ٢٠٢ ، المنصف ٢ / ٦ - ٧ ، المقتصد ٣ / ١٠٤٧ - ١٠٤٨ ، النكت ٢ / ١٢٠٢ ، شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٧٣ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٦ / ٢٠١ - ٢٠٢ ، التكملة ٦٠٠ ، المنصف ٢ / ٦ - ٧ ، المقتصد ٣ / ١٠٤٨ ، النكت ٢ / ١٢٠٢ ، سفر السعادة ١ / ٥٠٩ ، المتع ٢ / ٤٩١ - ٤٩٢ ، شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٧٢ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٠٥ - ١٠٦ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٦ / ٢٠٣ ، التكملة ٦٠٠ ، المنصف ٢ / ٨ - ٩ ، المقتصد ٣ / ١٠٤٨ ، النكت ٢ / ١٢٠٢ ، سفر السعادة ١ / ٥٠٩ ، شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٧٢ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٠٦ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٦ / ٢٠٣ ، الحلييات ٣٥٣ ، النكت ٢ / ١٢٠٢ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٠٦ .

(٧) انظر : الحلييات ٣٥٣ .

(٨) انظر : المقتصد ٣ / ١٠٤٨ .

وكذلك فإنهم حملوه على (فَعْلَان) ؛ لأنه أكثر من (فَاعَال) ^(١)، ولأنه امتنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ^(٢).

وكان المبرد يقول : القياس لإعلال (جَوْلَان) ؛ لأن الألف والنون عنده بمنزلة تاء التأنيث ؛ وتاء التأنيث زيادةٌ موضوعة على الانفصال في الأصل ، فلا يُعْتَدُ بها ؛ ولذلك فإن (جَوْلَان) عنده شاذٌ ، و (هَامَان) جارٍ على القياس ^(٣)، ويُؤدُّ عليه بأن الألف والنون ليست كتاء التأنيث ؛ لأن الألف والنون قد يجمع الاسم عليهما فيُعْتَدُ بهما في جمعه كقولك في جمع (سِرْحَان) (سِرَاحِين) ، وليس ذلك في تاء التأنيث ^(٤).

٢ - ذهب أبو علي ، والجواليقي ، وابن بَرِّي إلى أن وزن (هَامَان) (فَاعَال) ^(٥).

والراجح - فيما يظهر - أن (هَامَان) (فَاعَال) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أنه امتنع من الصرف ؛ لأجل العلمية والعجمة ، ألا ترى أنك لو جعلت الألف زائدة لامتنع من الصرف أيضاً ^(٦).

٢ - كون (فَعْلَان) أكثر من (فَاعَال) لا يقتضي جعل (هَامَان) (فَعْلَان) ؛ لما يترتب عليه من الشذوذ في الإعلال ، ولأنه يلزم عدم اعتبار أي وزنٍ نادر ، ولا قائل به ^(٧).

٣ - لا يصح أن يكون المتكلم قدّر الكلمة معتلة أولاً ، نحو : (هَام) ، ثم ألحق الألف والنون ؛ لما سبق بيانه من أن الكلمة تُصاغ عليهما ؛ ولذلك يُعْتَدُ بهما في جمعه كقولك في جمع

(١) انظر : المنصف ٩/٢ ، المتع ٤٩٢/٢ .

(٢) انظر : المتع ٤٩٢/٢ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٦ / ٢٠٣ ، البغداديات ٢٣٢ - ٢٣٣ ، النكت ٢ / ١٢٠٢ ، شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٧٣ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٠٦ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٦ / ٢٠٢ ، شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٧٣ .

(٥) انظر : الحليات ٣٥٣ ، المقتصد ٣ / ٤٨ ، ٤٩ ، سفر السعادة ١ / ٥٠٩ ، المزهر ٢ / ٥٥ .

(٦) انظر : الحليات ٣٥٣ .

(٧) انظر : شفاء الغليل ٨٦ ، قصد السبيل ١ / ١٤٥ .

(سِرْحَان) (سَرَاحِين) ، وليس ذلك في تاء التأنيث ؛ لأنها زيادة منفصلة^(١).

ومع ذلك فإن (هَامَان) اسم أعجمي ، وهذه الكلمات الأعجمية المعربة لا تقوم بها حجة لأن العرب ربما ألحقت الكلمة المعربة بأبنية كلامها وربما لم تلحقها^(٢)، فتكون هذه الكلمات من قبيل ما عربته العرب ولم تلحقه بأبنيتها .

وقول ابن بَرِّي : « ... فأراد الشيخ أبو منصور - رضي الله عنه - أن يعلمك أنه (فَاعَالٌ) مثل (سَابَاطٌ) ، وليس بـ (فَعْلَان) ، فلا يكون فيه شذوذاً على هذا ، فيه تجوز ؛ لأن الكلام لأبي علي الفارسي بحروفه كما في الحلييات .

(١) انظر : المقتصد ٣/ ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ .

(٢) سيأتي تفصيل الحديث عن إلحاق الأعجمي بالعربي في المسألة (٩٠) ، وانظر : المسألة (٢٣ - فَعَلٌ) ، المسألة (٢٤ - فَعَلٌ) ، المسألة (٣٧ - فَوَعَلٌ) ، المسألة (٥٦ - فَعْلُونٌ) ، المسألة (٦٠ - فَاعَالٌ) ، المسألة (٦٣ - فَعَالٌ) ، المسألة (٧٥ - فَعْلَانٌ) ، المسألة (٧٨ - فَعْرَلٌ) .

٦١ - (الحكم على الاسم بأنه (فَاعَال) لئلا يخرج عن أوزان العرب) .

قال ابن برِّي : « (مَآوَأُن) : اسم موضع ، قال الراجز^(١) :

يَشْرَبِينَ مِنْ مَآوَأَن مَاءً مُرًّا^(٢)

قال : وزنه (فَاعَال) ، ولا يجوز أن يُهْمَز ؛ لأنه يلزمه أن يكون وزنه (مَفْعَالًا) إن جعلت

الميم زائدة ، أو (فَعَوَالًا) إن جعلت الواو زائدة ، قال : وكلاهما ليس من أوزان العرب^(٣) .

رأي ابن برِّي :

(مَآوَأُن) (فَاعَال) .

المناقشة :

اختلف في وزن (مَآوَأُن) على أقوال ثلاثة :

١ - قال ياقوت : إنه من (أَوَى إِلَيْهِ يَاوِي) ، فوزنه (مَفْعَان) ، وأصله (مَفْعَلَان) ، وحقه

على ذلك أن يكون (مَآوَوَأُن) على مثال (مَكْرَمَان)^(٤) ، إلا أن لام (مَفْعَلَان) ساكنة ، لأنه من

(أَوَى) ، وجاءت ألف (مَفْعَلَان) ساكنة ، فاجتمع ساكنان ، فلم يمكن النطق بهما ، فأسقطت

لام الفعل ، وبقيت ألف (مَفْعَلَان) ؛ لتدل على الوزن^(٥) ، ونسب البكري وياقوت إلى ابن دريد أن

(مَآوَأُن) تُهْمَزُ وَلَا تُهْمَزُ^(٦) ، ولم أجد ذلك في كتاب الجمهرة ، وإنما ذكر ابن دريد (ذُو مَآوَأُن)

بلا همز^(٧) .

٢ - يجوز أن يكون تشبيه (مَاءٍ) ، قُلِبَتْ هَمْزَتُهُ وَأَوَا ، وكان القياس أن تُقَلَّبَ هَاءٌ ، فَيُقَالُ :

(مَاهَان) ، ولكن شبهوه بما الهمزة فيه منقلبة عن ياءٍ أو واو ، ولما كان حكم الهاء أن لا تهمز في

(١) هو أبو محمد عبد الله بن رُبَيْعِ بن خالد الحنظلي الفقعسي ، راجز إسلامي . انظر : سبط اللآلي ١ / ١٤٨ .

(٢) من الرجز ، وهو في بلاد العرب ١٧٧ ، معجم ما استعجم ٤ / ٥٧ .

الشاهد عند ابن برِّي : أن (مَآوَأُن) اسم موضع ورد في كلام العرب ، ووزنه (فَاعَال) .

(٣) اللسان والتاج (مور) .

(٤) من (الكَرَم) نقيض اللُؤْم . انظر : العين ٥ / ٣٦٨ ، الصحاح ٥ / ٢٠٢١ ، المحكم ٧ / ٢٥ ، اللسان (كرم) .

(٥) انظر : معجم البلدان ٥ / ٥٣ - ٥٤ .

(٦) انظر : معجم ما استعجم ٤ / ٥٧ ، معجم البلدان ٥ / ٥٤ .

(٧) انظر : الجمهرة ٢ / ٩٩٢ .

هذا الموضع بل اشتبهت بحروف المد واللين فهمزوه لذلك اطردها فيها ذلك لشبهه^(١).

٣ - مذهب ابن بري أن وزنه (فَاعَال) من (مان) ، وأنه لا يجوز همزه .

والراجع - فيما يظهر - أن وزنه (فَاعَال) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن التشية فرعٌ على المفرد^(٢)، ولا ناقل عن الأصل إلا بدليل .

٢ - أن (مَفْعَلَان) لا يأتي إلا في الصفات^(٣)، نحو : (مَكْرَمَان) ، و (مَلَأْمَان)^(٤)

، و (مَلَكْعَان)^(٥)، ونحو ذلك ، وقد قال سيويه في هذه الكلمات : إنها معارف ، ولا

نعلم (مَفْعَلَان) جاء وصفاً^(٦)، ويقال : لا يُقَالُ : (مَلَكْعَان) إلا في النداء^(٧)، لكن ذكر بعض

اللغويين أنه قد سُمِعَ فيه الوصف ، فقليل : رَجُلٌ مَلَكْعَانٌ^(٨)، والظاهر أن أصل هذه الكلمات

الوصف ، ثم أُزِيلَتْ عن وجهها ، وألْزِمَتْ طريقة الأسماء ، وقد يحمله بعض العرب على أصله

فيجعله وصفاً^(٩)، و (مَاوَأَن) اسم ، وليست وصفاً .

٣ - أن أصل (مَاء) (مَاءة) - بالهاء - ثم أُبدِلَتْ الهاءُ همزة ، والدليل على أن أصلها الهاء

قولهم في الجمع : (أَمْوَاءة)^(١٠)، و (مِيَاءة)^(١١)، وقالوا في التصغير : (مُوِيَّة)^(١٢)، وقالوا : (مَاهتِ

(١) انظر : معجم البلدان ٥٣ / ٥ .

(٢) انظر : أسرار العربية ٤٨ ، الأشباه والنظائر ٢٨٤ / ٢ .

(٣) انظر : الممتع ١٤١ / ١ .

(٤) (اللُّؤْمُ) تقيض العتق والكرم ، و (اللُّؤْيْمُ) الدنيءُ الأصل ، الشحيح النفس . انظر : الصحاح ٥ / ٢٥٠ ، اللسان (لأم) .

(٥) (مَلَكْعَان) هو اللُّؤْيْمُ الدنيء . انظر : العين ١ / ٢٠٢ ، المحكم ١ / ١٦٦ .

(٦) انظر : الكتاب ٤ / ٢٦٣ .

(٧) انظر : العين ١ / ٢٠٣ ، الجمل ١٦٣ ، غريب الحديث للخطابي ٣ / ١٠٣ ، المحكم ٧ / ٢٥ ، الفائق ٣ / ٣٢٩ ، أمالي ابن الشجري

٢ / ٣٤٧ ، النهاية ٤ / ٢٦٩ ، البسيط ١ / ١٨١ .

(٨) انظر : العين ١ / ٢٠٢ ، تهذيب اللغة ١ / ٣١٥ ، غريب الحديث للخطابي ٣ / ١٠٣ ، المحكم ١ / ٢٥ ، شرح الجمل

لابن عصفور ٢ / ١٠٨ ، اللسان (كرم) .

(٩) انظر : سقر السعادة ١ / ٤٧٦ - ٤٧٧ .

(١٠) انظر : تهذيب اللغة ٦ / ٤٧٢ ، الحليات ٣٩ .

(١١) انظر : العين ٨ / ٤٢٣ .

(١٢) انظر : العين ٨ / ٤٢٣ ، تهذيب اللغة ٦ / ٤٧٢ ، المنصف ٢ / ١٥٠ .

الرُّكْبَةُ تَمُوءُ مَوْهًا^(١)، أي : ظهر ماؤها ، إلى غير ذلك من تصاريف الكلمة^(٢)، ولو كانت (مَآوَان) تثنية (مَاءٍ) لقييل : (مَاهَان) .

٤ - أن (مَآوَان) لا يمكن همزها ؛ لأنه يلزمه أن يكون وزنه (مَفْعَالًا) إن جعلت الميم زائدة ، أو (فَعْوَالًا) إن جعلت الواو زائدة ، ولا يوجد في أبنية العرب لا (مَفْعَال) ^(٣)، ولا (فَعْوَال) ^(٤)، أما (مَرَجَان) ^(٥) فقد قال ابن القطاع : إنه (مَفْعَال) ^(٦)، ولا حجة فيه ؛ لأنه أعجمي ^(٧)، ولأنه يحتمل أن يكون (فَعْلَان) ^(٨)، وكذلك (جَحْوَان) - اسم رجل - من (الجَحْنِ) وهو سوء الغذاء ، فقد ذكر ابن القطاع - أيضاً - أنه (فَعْوَال) ^(٩)، ولا حجة فيه - أيضاً - ؛ لأنه ليس من (الجَحْنِ) ، وإنما هو من (جَحًا) إذا أقام بالمكان^(١٠)، فيكون (فَعْلَان) .

(١) انظر : الخليات ٣٩، العضديات ١٧٧ .

(٢) انظر : العين ٤٢٣/٨، سر الصناعة ١/١٠٠، النصف ١٤٩/٢ - ١٥٠، شرح الملوكي ٢٧٩، المتع ١/٣٤٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/٢٥٧، الاستدراك للزبيدي ٨٥، الخصائص ٣/٦٨، الاقتضاب ٢/٢٣٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٤/٢٦٠، الخصائص ٣/٦٨ .

(٥) هو صغار اللؤلؤ . انظر : القاموس المحيط والتاج (مرج) .

(٦) انظر : أبية الأسماء ٩٩ .

(٧) انظر : الجمهرة ٣/١١٣٧، قصد السبيل ٢/٤٥٥ .

(٨) انظر : أبية الأسماء ٩٩ .

(٩) انظر : أبية الأسماء ١٣٧ .

(١٠) انظر : المخصص ١٢/٦٥ .

٦٢ - (فِعُولٌ) .

قال ابن بَرِّي : « و (النَّيْتُونُ) : شجرةٌ خبيثةٌ مُتَنِّةٌ ، قال جرير :

حَلُّوا الأَجَارِعَ مِنْ نَجْدٍ ، وَمَا نَزَلُوا
أَرْضًا بِهَا يَنْبُتُ النَّيْتُونُ وَالسَّلْعُ^(١)

قال : ووزنه (فِعُولٌ) ،^(٢) .

رأي ابن بَرِّي :

(النَّيْتُونُ) (فِعُولٌ) .

المناقشة :

ما ذكره ابن بَرِّي في وزن (النَّيْتُونُ) لم أجده عند أحدٍ غيره ، إلا أن ابن سيده ذكر (النَّيْتُونُ) في مادة (تنن) ، وذلك نقلاً عن أبي عبيدة^(٣) ، فهذا يدل على أنه يرى أنها (فِعُولٌ) .

وهذا الوزن من الأوزان التي ذكرها العلماء في أبنية الأسماء^(٤) ، قال سيويه : « ويكون على (فِعُولٍ) في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : (قَيْصُومٌ)^(٥) ، و (والْحَيْشُومُ)^(٦) ،

(١) من البسيط . الأَجَارِعُ : جَمْعُ (أَجْرَع) : الأرض ذلت الحزونة ، والسَّلْعُ : شجرٌ مرٌّ .

والبيت في الديوان ٢٧٧ .

الشاهد عند ابن بَرِّي : أن (النَّيْتُونُ) شجرة وردت في كلام العرب ، ووزنه (فِعُولٌ) .

(٢) اللسان والتاج (تنن) .

(٣) انظر : المحكم ١٠ / ١٦٦ .

(٤) انظر : الأصول ٣ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، المخصص ١٦ / ١٦٥ ، أبنية الأسماء ١٦٨ - ١٧٠ ، الممتع ١ / ٩٧ ، التذيل والتكميل ٦ / ٧٢ - أ ، المزهر ٢ / ١٩ .

(٥) نباتٌ واحدته (قَيْصُومَةٌ) من الذُّكُورِ ومن الأحرار ، وهو طيب الريح من رياحين البَرِّ ، ورقه هَدَبٌ ، وله نَوْرَةٌ صفراء عريضة من براعم صفراء ، وهي تنهض على ساقٍ وتطول . انظر : المخصص ١١ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٦) الحياشيم : هي العظام فيما بين أعلى الأنف إلى الرأس ، الواحد (خيشوم) ، ويسمى الأنف جميعه خيشومًا . انظر : خلاق الإنسان للأصمعي (ضمن الكنتز اللغوي) ١٨٨ ، المخصص ١ / ١٣٠ - ١٣١ ، شرح أبنية سيويه لابن الدهان ٨٣ .

و (الحَيْرُومُ)^(١)، والصفة نحو : (عَيْشُومُ)^(٢)، و (قَيْوْمُ)^(٣)، و (دَيْمُومُ)^(٤)،^(٥).

(١) وسط الصدر وما يُضَمُّ عليه الحُرَامُ . انظر : الصحاح ١٨٩٩ / ٥ .

(٢) الضخَم الشديد من كل شيءٍ ، ويقال لأنثى الغيلاة ، وقيل للفيل الذكر ، ولأنثى الضبع . انظر : تهذيب اللغة ٢ / ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(٣) هو القائم على كل شيء . انظر : الزاهر ١ / ٩٠ .

(٤) الأرض لا ماء بها ، وقيل التي يدوم فيها السير لبعدها . انظر : مجمل اللغة ١ / ٣١٩ ، شرح أبنية سيويه لابن الدهان ٨٨ .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٦٦ .

٦٣ - (فَعَالٌ) .

قال ابن بَرِّي : « (يَبَانٌ) هو (فَعَالٌ) لا (فَعْلَانٌ) قال : وقد نص على هذا أبو علي في التذكرة ، قال : ولم تُحْمَلِ الكلمة على أن فاءها وعينها ولامها من موضع واحد ، وذكره الجوهري في فصل (يب) »^(١) .

رأي ابن بَرِّي :

(يَبَانٌ) (فَعَالٌ) .

المناقشة :

وردت كلمة (يَبَانٌ) في قولٍ لعمر - رضي الله عنه - ، وهو : « أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْلَا أَنْ أَتْرَكَ النَّاسَ يَبَانًا لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ ، مَا فَتِحَتْ عَلَيَّ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا ، كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ - ﷺ - خَيْبَرَ ، وَلَكِنِّي أَتْرَكُهَا خِزَانَةً لَهُمْ يَقْتَسِمُونَهَا »^(٢) .

وقد اختلف في (يَبَانٍ) على أقوال :

١ - قال أبو عبيد وتبعه الخطابي ، والأزهري ، والجوهري ، والجواليقي : إن الكلمة ليست عربية محضة^(٣) ، قال أبو عبيد : ولم أسمعها في غير هذا الحديث^(٤) .

٢ - أنكرها أبو سعيد الضمير^(٥) ، وقال : ليس في كلام العرب (يَبَانٌ) ، وإنما هي (يَبَانٌ) -

(١) اللسان (يب) .

(٢) صحيح البخاري ٤ / ١٥٤٨ ، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر . وفي بعض الروايات : « لئن عشتُ إلى قابل لألحقنَّ آخرَ الناس بأولهم ، حتى يكونوا يَبَانًا » أي : ضربًا واحدًا في العطاء . انظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ٢٦٨ ، المنتخب لكراع ٢ / ٥٥٨ ، تهذيب اللغة ١٥ / ٥٩٢ ، الصحاح ١ / ٩٠ ، الفائق ١ / ٧١ ، النهاية ١ / ٩١ ، قصد السبيل ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ١٥ / ٥٩٢ ، الصحاح ١ / ٩٠ ، المُعَرَّب ٧٢ ، النهاية ١ / ٩١ ، هدي الساري مقدمة فتح الباري ٨٤ ، فتح الباري ٧ / ٤٩٠ ، شفاء الغليل ١٤١ ، قصد السبيل ١ / ٢٥٢ .

(٤) انظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ٢٦٨ ، تهذيب اللغة ١٥ / ٥٩٢ ، المُعَرَّب ٧٢ ، قصد السبيل ١ / ٢٥٢ .

(٥) هو أحمد بن خالد ، وقيل : أبي خالد البغدادي اللغوي الضمير (.....) :

كان عالمًا باللغة ، لقي ابن الأعرابي وأبا عمرو الشيباني ، وقدم على ابن قتيبة وأخذ عنه ، وحفظ عن الأعراب نكتًا ، ردُّ على أبي عبيد حروفًا كثيرة من كتاب (غريب الحديث) ، وكان شاعرًا وأبو الهيثم يُوثقانه ويَشِيانِ عليه . انظر : معجم الأدباء ١ / ٣٤٦ - ٣٥٢ ، إنباه الرواة ١ / ٧٦ ، بغية الوعاة ١ / ٣٠٥ .

بالياء - من قولهم : (هَيَّانُ بنُ يَّانٍ)^(١) للذي لا يُعْرَفُ^(٢).

٣ - ذهب بعض العلماء إلى أنها عربية ، وهؤلاء اختلفوا في وزنها على قولين :

أ - قال الخليل : إن وزنها (فَعْلَان)^(٣).

ب - ذهب بعض العلماء إلى أن وزنها (فَعَالٌ)^(٤)، والنون على هذا أصلية ولا يُصَرَّفُ منه

فَعْلٌ^(٥)، وهذا مذهب ابن بَرِّي .

والذي يظهر أن (يَّانًا) عربية ، وأن وزنها (فَعَالٌ) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أما إنكار ثبوتها فمردود بأن الحديث رواه الثقات ، وهو في الصحيح ، فلا سبيل إلى رده

، قال الأزهري : « (يَّانٌ) - بياءين - حرفٌ رواه هشام بن سعد^(٦)، وأبو معشر^(٧)، عن زيد بن

أسلم^(٨)، عن أبيه^(٩) : سمعت عمر ، ومثل هؤلاء الرواة لا يُخْطِئُونَ فَيُصَحِّفُونَ ، و(يَّانٌ) ، وإن لم

(١) يُقَالُ : هو هَيَّانُ بنُ يَّانٍ ، أي : لا يُعْرَفُ أصله ولا فصله ، وقيل : هو الحسيس من الناس . انظر : الصحاح / ٦

٢٢٨٩ ، ٢٥٣٨ ، اللسان (يي) ، (هيا) ، التاج (يي) ، (هي) .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ١٥ / ٥٩٢ ، الفائق ١ / ٧١ ، النهاية ١ / ٩١ ، هدي الساري مقدمة فتح الباري ٨٤ ، فتح الباري ٧ / ٤٩٠ ،

شفاء الغليل ١٤١ ، قصد السبيل ١ / ٢٥٢ .

(٣) انظر : العين ٨ / ٤١٥ ، تهذيب اللغة ١٥ / ٥٩٢ ، المُعْرَبُ ٧٣ ، قصد السبيل ١ / ٢٥٣ .

(٤) انظر : العين ٨ / ٤١٥ ، تهذيب اللغة ١٥ / ٥٩٢ ، الفائق ١ / ٧١ ، المُعْرَبُ ٧٣ ، قصد السبيل ١ / ٢٥٣ .

(٥) انظر : العين ٨ / ٤١٥ .

(٦) هو هشام بن سعد أبو عماد القرشي ، مولاهم المدني ، الحنْطَابُ ، يتيم زيد بن أسلم (... - ١٦٠) ، الإمام المحدث الصادق ،

حديثه ضعيف ، ضَعَّفَهُ ابن معين . انظر : سير أعلام النبلاء ٧ / ٣٤٤ - ٣٤٦ .

(٧) هو نجيب بن عبد الرحمن السُّنْدِي ، ثم المدني ، مولى بني هاشم (... - ١٧٠) الإمام المحدث ، صاحب المغازي ، حديثه

ضعيف ، قال البخاري : منكر الحديث ، وضَعَّفَهُ أبو داوود والنسائي . انظر : سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٣٥ - ٤٤٠ .

(٨) هو زيد بن أسلم أبو عبدالله العدوي ، العُمَرِيُّ ، المدني ، الفقيه الحجة القدوة (... - ١٣٦) . انظر : سير أعلام النبلاء ٥ /

٣١٦ - ٣١٧ .

(٩) هو أسلم ، أبو عمالدة القرشي ، العدوي ، العُمَرِيُّ ، مولى عمر بن الخطاب (... - ٨٠) قيل : هو من سبي عين التمر ، وقيل :

هو يمانِي ، وقيل : حبشي ، اشتراه عمر بمكة إذ حج بالناس في العام الذي يلي حجة الوداع ، زمن الصديق . انظر : سير أعلام

النبلاء ٤ / ٩٨ - ١٠٠ .

يكن عربياً محضاً فهو صحيحٌ بهذا المعنى^(١)، والمقصود بالمعنى أن يُسَوَّى بينهم في العطاء فلا يُفْضَلُ أحداً على أحد^(٢).

وقد رواه البخاري بسند أصح من هذا عن سعيد بن أبي مرجم^(٣) عن محمد بن جعفر^(٤) عن زيد بن أسلم عن أبيه ، فهذا الذي يُحتجُّ به على أبي سعيد الضمير في رده رواية (يَّانٍ) بياعين .

٢ - أنه قد نُقِلَ أن (يَّاناً) لغةٌ من لغات العرب ، قال الأزهري : و (يَّانٌ) كأنها لغةٌ يمانية^(٥)، قال ابن حجر : قال الأزهري : هي لغةٌ صحيحة ليست فاشية في كلام مضر ، وقد صححها صاحب العين ، وقال : يقال : هم على يَّانٍ واحدٍ أي : على طريقة واحدة^(٦).

٣ - أنه إذا قيل : إن وزنه (فَعْلان) لزم منه أن تكون الفاء والعين واللام من جنسٍ واحدٍ^(٧) ، وهذا قليلٌ جداً ، وتماثلُ الفاء والعين واللام أقل من تماثل الفاء والعين^(٨)، أما إذا قيل : إن وزنها (فَعَالٌ) فإنها تكون مما تماثلت فاؤه وعينه مع الفصل بينهما مثل (كَوَكَبٍ)^(٩) وقد سبق بيان أنه ورد مما تماثل فاؤه وعينه مع الفصل بينهما كلمات منها (بَبَانٌ)^(١٠)، وهذا أكثر مما تماثلت فاؤه وعينه مع تجاوزهما^(١١) نحو : (دَدَدِنِ) ، و (بَبِيرِ) و (أُولِ) ، و (يَّيْنِ) ، وهو شاذٌّ لا يقاس

(١) تهذيب اللغة ١٥/٥٩٢ ، وانظر : النهاية ١/٩١

(٢) انظر : تهذيب اللغة ١٥/٥٩٢ .

(٣) هو أبو محمد سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم الجمحي ، مولا هم المصري (١٤٤ - ٢٢٤) ، مُحدِّثُ الديار المصرية ، وهو ثقة ، خرَّج له أصحاب الكتب الستة . انظر : سير أعلام النبلاء ١٠/٣٢٧ - ٣٣٠ .

(٤) هو محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري ، مولا هم المدني (١٧٠ - ...) ، وثقه يحيى ابن معين وغيره . انظر : سير أعلام النبلاء ٧/٣٢٢ .

(٥) انظر : تهذيب اللغة ١٥/٥٩٣ .

(٦) انظر : هدي الساري مقدمة فتح الباري ٨٤ ، فتح الباري ٧/٤٩٠ ، وانظر : العين ٨/٤١٥ ، تهذيب اللغة ١٥/٥٩٢ - ٥٩٣ ، النهاية ١/٩١ ، شفاء الغليل ١٤١ ، قصد السبيل ١/٢٥٣ .

(٧) انظر : الفائق ١/٧١ ، قصد السبيل ١/٢٥٣ .

(٨) انظر : التسهيل ٢٩٢ ، التذيل والتكميل ٦/٩٥ - أ ، المساعد ٤/٢٢ ، المزهر ٢/٤٢ - ٤٣ .

(٩) انظر : الفائق ١/٧١ .

(١٠) انظر : المسألة (٣ - تماثل الفاء والعين) .

(١١) انظر : تسهيل الفوائد ٢٩١ - ٢٩٢ ، المساعد ٤/٢١ - ٢٢ .

عليه^(١)، ولا يؤخذ به لقلته^(٢)، والمعتبر الحمل على الأكثر^(٣)، قال ابن جني : « فالفاء والعين لا يكونان من لفظ واحد إلا شاذاً ، لا سيما إذا توالتا ولم يفصل بينهما ، فأما (كَوَكَب) و (أَبَنِم) و (دَوَدَرَى)^(٤) فقد فُصِّلَ بينهما^(٥) .

وقول ابن بَرِّي : إن الجوهري ذكره في فصل (يب) إنما هو على مذهب الجوهري في الكلمة ؛ لأنها عنده ليست محفوظة عن العرب فكأنه يرى أنها أعجمية ، والكلمة الأعجمية لا يُنكَّر أن تأتي على غير أوزان العرب وسننهم في الكلام ، والكلمات الأعجمية المُعَرَّبَة لا تقوم بها حجة لأن العرب ربما ألحقت الكلمة المُعَرَّبَة بأبنية كلامها وربما لم تلحقها^(٦) .

(١) انظر : سر الصناعة ٢ / ٧٢٩ ، ٨٢٠ ، المنصف ١ / ١١٦ ، المتنص ٢ / ١٨٣ ، المقتصد في شرح التكملة ٢ / ٨٧٦ ، حاشية ابن بَرِّي على المُعَرَّب ٣٢ .

(٢) انظر : المسائل الخليليات ٣٦٤ ، المنصف ١ / ١١٦ ، المتنص ١ / ٢٣٤ ، ٢٧٨ .

(٣) انظر : شرح التكملة للعسكري ٢٧٣ - ب .

(٤) هو العظيم الحصريين . انظر : اللسان (ددر) .

(٥) سر الصناعة ٢ / ٨٢٠ .

(٦) سيأتي تفصيل الحديث عن إلحاق الأعجمي بالعربي في المسألة (٩٠) ، وانظر : المسألة (٢٣ - فَعَلَّل) ، المسألة (٢٤ - فَعَلَّل) ، المسألة (٣٧ - فَوَعَلَّ) ، المسألة (٥٦ - فَعَلَّوْنَ) ، المسألة (٦٠ - فَعَاوَل) ، المسألة (٦٣ - فَعَالَ) ، المسألة (٧٥ - فَعَلَّان) ، المسألة (٧٨ - فَعَوَّلَّ) .

٦٤ - ([فَعَالٌ] أو [فَعْلَان]) .

قال الجوهري : « و (الطُّحَانُ) إن جعلته من (الطُّحْنِ) أجريته ، وإن جعلته من (الطُّحُ)^(١) ، أو (الطُّحَا) ، وهو المنبسط من الأرض^(٢) ، لم تُجره^(٣) .

قال ابن برّي : « لا يكون (الطُّحَانُ) مصروفًا إلا من (الطُّحْنِ) ، ووزنه (فَعَالٌ) ، ولو جعلته من (الطُّحَاءِ) لكان قياسه (طُحْوَان) لا (طُحَان) ، فإن جعلته من (الطُّحُ) كان وزنه (فَعْلَان) لا (فَعَالٌ)^(٤) .

رأي ابن برّي :

(طُحَان) (فَعَالٌ) إن جعلته من (الطُّحْنِ) ، و (فَعْلَان) إن جعلته من (الطُّحُ) ، وإن جعلته من (الطُّحَاءِ) فقياسه (طُحْوَان) .

المناقشة :

ذكر ابن مالك أن كل اسم في آخره ألفٌ ونونٌ قبلهما حرفان ثانيهما مُضَعَّفٌ فلك فيه اعتباران : إن قَدَّرْتَ أصالة التضعيف فالألف والنون زائدان ، وإن قَدَّرْتَ زيادة التضعيف فالنون أصلية ، وضرب ابن مالك على ذلك مثالا وهو (حَسَان) إن جُعِلَ من الحس فوزنه (فَعْلَان) ، وإن جُعِلَ من الحسِن فوزنه (فَعَالٌ)^(٥) .

ولم يُعبّر أبو حيان بمثل تعبير ابن مالك ، وإنما قال : وإذا ما كان فيه الألف والنون ممكنٌ فيه اشتقاقان ، في أحدهما تكون النون زائدة ، وفي الآخر تكون أصلية ... ثم ضرب أبو حيان مثالا آخر وهو (حَيَّان) إن جعلته من (الحَيَاةِ) فهو (فَعْلَان) ، وإن جعلته من (الحَيِّنِ) فهو

(١) (الطُّحُ) : البَسْطُ ، وأن تَضَعَّ عَقَبَكَ على شيء ثم تَسَحَّجُهُ بها . انظر : المحكم ٢ / ٣٥٢ ، اللسان (طحح) .

(٢) (الطُّحْوُ والعُطْحِيُّ) : البَسْطُ . انظر : العين ٣ / ٢٧٧ ، اللسان (طحا) .

(٣) الصحاح ٦ / ٢١٥٧ .

(٤) اللسان والتاج (طحن) .

(٥) انظر : شرح عمدة الحفاظ ٢ / ٨٦٤ - ٨٦٦ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٧٢ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٤٠ / ٥١٤٠ - ٢٥٤ - ٢٥٣ .

و (طَحَّانٌ) مثل (حَسَّانٌ) و (حَيَّانٌ) إن جعلته من (الطَّحُّ) فوزنه (فَعْلَانٌ) ، قال الكسائي : « (طَحَّانٌ) (فَعْلَانٌ) من (الطَّحُّ) ملحَقٌ بِيَابِ (فَعْلَانٌ وَقَعْلَى) »^(٢) ، وإن جعلته من (الطَّحْنِ) فوزنه (فَعَالٌ) ، ومثل (طَحَّانٌ) في احتمالهِ الوجهين (قَبَّانٌ) إلا أن ابن بُرِّي جزم بأنه (فَعْلَانٌ) ؛ لا (فَعَالٌ) ؛ لأن المسموع فيه المنع من الصرف^(٣).

أما ما تَعَقَّبَ به ابن بُرِّي الجوهريُّ من أنه إذا جُعِلَ من (الطُّحَاءِ) كان قياسه (طَحَّوَانٌ) لا (طَحَّانٌ) فهذا واضحٌ لا لبس فيه ؛ وذلك لأن أصل الكلمة من (الطُّحَا) ، فعند صياغة الاسم منها على وزن (فَعْلَانٌ) ترجع الألف إلى أصلها ، إنْ وأوْ وإنْ ياءٌ ، و (الطُّحَا) يصح أن يكون من الواو ويصح أن يكون من الياء ؛ لورود السماع بذلك ، يقال : طَحَا اللهُ الأَرْضَ طَحْوًا وطَحْيًا^(٤) ؛ فالقياس فيه إذاً (طَحَّوَانٌ) أو (طَحِّيَانٌ) ، ونظيره : (رَجُلٌ أَسْوَانٌ وَأَسْيَانٌ) أي : حزين^(٥).

و (فَعْلَانٌ) من أوزان الاسم الثلاثي المزيد مثل : (سَعْدَانٌ)^(٦) ، و (عَطَّشَانٌ) ، و (شَبَّعَانٌ)^(٧).

(١) انظر : التذييل ٥ / ٥٠ - ٥١ أ .

(٢) تهذيب اللغة ٣ / ٤١٨ .

(٣) انظر : المسألة (٥٤ - فَعْلَانٌ) ص ١٨٨ .

(٤) انظر : الأفعال لابن القوطية ٢٧٠ ، تهذيب اللغة ٥ / ١٨٢ ، المحكم ٣ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ، ٣٧٣ ، الأفعال للسرقسطي ٣ / ٢٨٠ ، الأفعال لابن القطاع ٢ / ٣١٢ ، مَهَاةُ الكَلْتَيْنِ وذاتُ الحَلْتَيْنِ ١٩٦ - ٢٠٠ .

(٥) انظر : تهذيب اللغة ١٣ / ١٣٩ ، مَهَاةُ الكَلْتَيْنِ وذاتُ الحَلْتَيْنِ ٩٢ ، اللسان (أما) .

(٦) تَبَّتْ ، واحدهن سَعْدَانَةٌ وهي غيرُ اللون حلوة ، وإذا يمتَّ صارت شوكةً مُقْلَطِحَةً كأنها درهم . انظر : المخصص ١١ / ١٥٥ .

(٧) انظر : الكتاب ٤ / ٢٥٩ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ١٢٨ ، المتع ١ / ١٢٣ .

نقل الجوهري عن سيبويه أنه لا يُدرى من أي شيء اشتقاقُ (رُمَان) ؛ ولذلك نحمله على الأكثر ، والأكثر زيادة الألف والنون^(١)، وذكر أن الأخفش يرى أن نونه أصلية مثل : (قُرَاصِب)^(٢) ، و (حُمَاضِ)^(٣) ، و (فُعَالٌ) أكثر من (فُعْلَان)^(٤) .

قال ابن برّي : « لم يَقُلْ أبو الحسن : إن (فُعَالًا) أكثر من (فُعْلَان) بل الأمر بخلاف ذلك ، وإنما قال : إن (فُعَالًا) يكثر في النبات نحو : (المُرَانِ)^(٥) ، و (الحُمَاضِ) ، و (العُلامِ)^(٦) ؛ فلذلك جعل (رُمَانًا) (فُعَالًا) »^(٧) .

رأي ابن برّي :

يصحح ابن برّي ما نقله الجوهري عن الأخفش من أن (فُعَالًا) أكثر من (فُعْلَان) .

المناقشة :

ما صححه ابن برّي من كلام الجوهري من أن الأخفش لم يَقُلْ : إن (فُعَالًا) أكثر من (فُعْلَان) ، وإنما قال : إن (فُعَالًا) يكثر في النبات ، هو الصواب الذي ذكره العلماء ونقلوه عن الأخفش ؛ وذلك أنه اختلف في وزن (رُمَان) على قولين :

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢١٨ .

(٢) (القُرَاصِب) : ضربان ، أحدهما : عُشْبٌ يرتفع نصف القامة ، ريعي ، له أفتانٌ وورقٌ واسعٌ ، شديد الحُمْضَةِ ، ولا حَبُّ له والآخر : يَبْتُ نَبَاتُ المَرْجِيرِ ، يطول ويسمو ، وله زهرٌ أصفر ، وحَبُّ صَغَارٌ أحمر . انظر : المخصص ١١ / ١٥٧ .

(٣) (الحُمَاضُ) : ضربان ، أحدهما : حامضٌ عَذْبٌ ، والآخر : فيه مرارة ، وثمره حين يبدأ أحمر فيه شُهْبَةٌ ، فإذا أدرك ابيض . انظر : المخصص ١١ / ١٥٩ .

(٤) انظر : الصحاح ٥ / ٢١٢٦ .

(٥) (المُرَانُ) : نبات الرماح ، الواحدة مُرَانَةٌ ، ويُطلق على الرماح ، ولذلك لُصِّقَ له أبو عبيد : (المُرَانُ) : نبات الرماح ، قال ابن سيده : ولا أدري ما عني بالنبات ألمصدر أم الجوهري النبات . انظر : الغريب المصنف ١ / ٢٩٦ ، كتاب السلاح لأبي عبيد ٢٠ ، المنتخب ٢ / ٤٩٣ ، الصحاح ٦ / ٢٢٠٣ ، المحكم ١١ / ٢٣٥ .

(٦) (العُلام) : الحِنَاءُ ، وقيل : إنه الصُّقْرُ - أيضًا - ، وقيل : إنه لُبُّ عَجَمِ النَّبِيِّ . انظر : المنتخب ١ / ١١٤ ، ٢٥٢ ، تهذيب اللغة ٢ / ٤١٩ ، المحكم ٢ / ١٢٧ ، اللسان (علم) .

(٧) اللسان والتاج (رمن) : « وإنما قال : إن (فُعَالًا) لا يكثر في النبات ؛ وهو خطأ ظاهر ؛ لأن الأخفش يقول : إن (فُعَالًا) يكثر في النبات ، وهذا ما أراد ابن برّي ، والظاهر أن فيه خطأ من النسخ .

١ - ذهب الخليل وسيبويه ، وتبعهما بعض العلماء إلى أن وزنه (فُعْلَان) ، وحجتهم أنه لا يعرف من أين اشتقاقه ، فَحْمِلَ على الأكثر ، والأكثر زيادة الألف والنون^(١).

٢ - ذهب الأخفش وابن قتيبة ، وتبعهما بعض العلماء إلى أن وزنه (فُعَالٌ) ، وحجتهم أن يحمل على كثرة مجيء النبات على (فُعَالٍ)^(٢) ، وأول مَنْ نقل ذلك عن الأخفش أبو علي الفارسي فقد قال : «...إلا أن أبا الحسن قال : أشبهها بـ (حُمَاض) ، و (قُرَاص) ، و (حُبَّاز)^(٣) ؛ لأن هذا الباب أكثر من الألف والنون فكذلك هذا»^(٤).

وذكر السيرافي تعليلاً آخر لِمَا ذهب إليه الأخفش لم أجده عند غيره ، ولم يُنَبِّه عليه ابن بُرِّي ، قال السيرافي : « وقد حكى أن الأخفش يذهب إلى أن النون في (رُمَان) أصلية ؛ لأن الألف والنون إنما تكثر زيادتها في الجموع والمصادر»^(٥).

أما دعوى أن (فُعَالًا) أكثر من (فُعْلَان) في النبات فقد ردّه ابن عصفور بأن ما جاء من أسماء النبات على غير وزن (فُعَالٍ) لا ينضبط كثرة^(٦).

وأما ما ذكره السيرافي من أن الأخفش يذهب إلى أن النون في (رُمَان) أصلية ؛ لأن الألف والنون إنما تكثر زيادتها في الجموع والمصادر ، فإن العلماء ذكروا أن النون اللاحقة آخر جمع التوكسير فيما كان على (فُعْلَان) لا تكون إلا زائدة ؛ لأنه ليس في أبنية الجموع ما هو على وزن (فُعْلَال)^(٧) ، وكذلك كَثُرَ زيادة النون في (فُعْلَان) مصدرًا^(٨).

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٢١٨ ، ما ينصرف ٤٨ ، الأصول ٢/ ٨٦ ، شرح الكتاب ٤/ ٨٩ - أ ، المسائل المنشورة ٢٠٤ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠٠١ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٨ ، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٢٤ ، شرح الشافية لليزدي ١/ ٣٨٧ .

(٢) انظر : أدب الكاتب ٢٨٤ ، المسائل المنشورة ٢٠٤ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠٠١ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٨ ، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٢٤ ، بغية الطالب ١٤٤ - ١٤٥ ، شرح الشافية لركن الدين ١٠٣٩ ، شرح الشافية لليزدي ١/ ٣٨٧ .

(٣) (الحُبَّاز والحُبَّازي) : بَعْلَةٌ معروفة ، عريضة الورق ، لها ثمرة مستديرة . انظر : تهذيب اللغة ٧/ ٢١٦ ، اللسان (خبز) .

(٤) المسائل المنشورة ٢٠٤ - ٢٠٥ ، وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠٠١ - ١٠٠٢ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٨ ، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٢٤ ، شرح الشافية لليزدي ١/ ٣٨٧ .

(٥) شرح الكتاب ٤/ ٨٩ - أ ، وانظر : النكت ٢/ ٨٢٤ .

(٦) انظر : المنتع ١/ ٢٦١ ، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٢٤ .

(٧) انظر : الكتاب ٤/ ٣١٩ ، ٣٢١ ، شرح الكتاب ٦/ ٨٧ ، التكملة ٥٥٦ ، المقتصد في شرح التكملة ٢/ ٨٣٩ ، شرح التكملة للعكبري ٢/ ٢٨٥ - ب ، المنتع ١/ ٢٥٧ .

(٨) انظر : الكتاب ٤/ ٣١٩ ، ٣٢١ ، المقتصد في شرح التكملة ٢/ ٨٤٠ ، شرح التكملة للعكبري ٢/ ٢٨٥ - ب .

والراجح هو قول الأخفش ، وهو أن (رُمان) (فُعَالٌ) ؛ لا لِمَا ذكره ، وإنما لدلالة الاشتقاق^(١) ، قال أبو حيان : حكى أبو الحسن بن خروف أن الأخفش حكى : أرضٌ مَرْمَنَةٌ لِلْبُقْعَةِ الكثيرة الرمان^(٢) ، ولم تُنسب هذه الحكاية إلى الأخفش في المصادر الأخرى^(٣) ، قال ابن مالك : « .. الاشتقاق إذا ظُفِرَ به رجح على غيره من الأدلة ، وإن خَفِيَ الاشتقاق ، وحُكِمَ بمقتضى دليل غيره عُدِرَ مَنْ حَكَمَ بذلك ، وعلى مَنْ أَطْلَعَ على الاشتقاق ألا يحكّم إلا بمقتضاه ، وإن لَزِمَ من ذلك مخالفة الأصل ، فمن ذلك قولي : إن نون (رُمان) أصلية ؛ لثبوتها في قولهم : (مَرْمَنَةٌ) لِلْبُقْعَةِ الكثيرة الرمان^(٤) ، وقال أبو حيان : « ولو حفظ الخليل وسيبويه ذلك لقضيا بأصالة النون^(٥) » .

وقد تابع الرضي وأبو حيان الجوهري في قوله : إن الأخفش ذهب إلى أن (رُمان) (فُعَالٌ) ؛ لأن (فُعَالًا) أكثر من (فُعَلان) ، ولم يُقَيِّد ذلك بأوزان أسماء النبات فقط^(٦) .

ويرد ذلك ما ذكره ابن بُرِّي من أن الأخفش أراد أن (فُعَالًا) غالبٌ في أسماء النبات ، أما (فُعَلان) فإنه أكثر من (فُعَال) مطلقًا ، وقد ذكر العلماء قبل ابن بُرِّي رأي الأخفش كما ذكره ابن بُرِّي ، كما سبق بيان ذلك ، كما ذكروا أن (فُعَلان) أكثر من (فُعَال) فقال الجرجاني : « اعلم أن الخليل يجعل الألف والنون في (رُمان) زائدة ، ويحمل ذلك على الأكثر ؛ لأن (فُعَلان) أكثر من (فُعَال) »^(٧) .

(١) انظر : توضيح المقاصد ٥ / ٢٥٦ .

(٢) التذييل ٥ / ٥٠ - ب .

(٣) انظر : التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ٦ / ٢٤١ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٢٤ ، بغية الطالب ١٤٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٤٥ .

(٥) التذييل ٥ / ٥٠ - ب .

(٦) انظر : شرح الشافية ٢ / ٣٨٨ ، التذييل ٥ / ٥٠ - ب .

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١٠٠١ .

قال الجوهري: في (دُرِّيِّ) ، قال أبو عبيد: إن ضمنت الدال قلت: (دُرِّيُّ) ، يكون منسوباً إلى الدر على (فُعِيلِيٌّ) ، ولا تهمزه ؛ لأنه ليس في كلام العرب (فُعِيلٌ) ^(١) .

قال ابن بَرِّي: قد حكى سيبويه أنه قد جاء في الكلام (فُعِيلٌ) ، وهو قولهم: (مُرِيْقٌ) للعُصْفَرُ ، و ﴿ كَوَكَّبٌ دُرِّيٌّ ﴾ ^(٢) ، ^(٣) .

رأي ابن بَرِّي :

ثبت في الكلام (فُعِيلٌ) .

المناقشة :

اختلف في إثبات (فُعِيلٍ) في أوزان الاسم الثلاثي المزيد ، وذلك على النحو الآتي :

١ - أثبتة سيبويه ، وتبعه أكثر العلماء ^(٤) ، واستدلوا بقراءة حمزة وعاصم: ﴿ كَانَهَا كَوَكَّبٌ دُرِّيٌّ ﴾ ، وجعلوا منه (مُرِيْقًا) ^(٥) ، وهذا مذهب ابن بَرِّي .

(١) انظر: الصحاح ١/ ٤٩ ، وفيه: «... لأنه ليس في كلام العرب (فُعِيلِيٌّ) » ، قال محققه أحمد عبد الغفور عطار: « في كلام أبي عبيد اضطراب ، والصحيح ما نقله من اللسان وهو: إن ضمنت داله قلت: (دُرِّيُّ) ، يكون منسوباً إلى الدر على (فُعِيلِيٌّ) ، ولم تهمزه ؛ لأنه ليس في كلام العرب (فُعِيلٌ) » ، وهذا هو ما في التنبيه والإيضاح لابن بَرِّي فقد قال ابن بَرِّي: « وذكر في فصل (دُرأ) أن أبا عبيدة قال: (دُرِّيُّ) يكون منسوباً إلى الدر ، على (فُعِيلِيٌّ) ، ولم يهمزه ؛ لأنه ليس في الكلام (فُعِيلٌ) » .

وقد اختلف النقل فارة نسب الكلام السابق إلى أبي عبيد كما في الصحاح واللسان (دُرأ) ، ونسبه ابن بَرِّي في التنبيه والإيضاح إلى أبي عبيدة ، وسيأتي تحقيق ذلك في دراسة المسألة .

(٢) سورة النور ٣٥ ، وقراءة ﴿ دُرِّيٌّ ﴾ - بضم الدال والهمز - هي قراءة حمزة ، وأبي بكر بن عياش عن عاصم . انظر: السبعة ٤٥٦ ، التيسير ١٣١ ، الإقناع ٢/ ٧١٢ ، النشر ٢/ ٣٣٢ .

(٣) التنبيه والإيضاح ١/ ١٥ .

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٢٦٨ ، أدب الكاتب ٥٩٠ .

(٥) هو شَحْمُ العُصْفَرِ ، وقيل: حَبٌّ ، وقيل: هو العُصْفَرُ نفسه . انظر: تهذيب اللغة ٩/ ١٤٤ ، المحكم ٦/ ٢٥٢ ، المخصص ١١/ ٢١٠ .

٢ - قال الفراء ، وأبو عبيد ، والمبرد ، والزجاج ، وغيرهم : ليس في كلام العرب (فُعَيْلٌ) ^(١) ، وردوا أدلة القول الأول بما يأتي :

أ - قالوا عن قراءة حمزة وعاصم : ﴿ كَانَهَا كَوَكَبٌ ذُرْيَةٌ ﴾ : هي لَحْنٌ لا يجوز ^(٢) ، قال الفراء : « ولا تُعْرَفُ جهة ضَمِّ أوله وهمزه ، لا يكون في الكلام (فُعَيْلٌ) إلا عجمياً » ^(٣) ، وقال الزجاج : « والنحويون أجمعون لا يعرفون الوجه فيه ؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء على (فُعَيْلٍ) » ^(٤) ، وقال الجرمي : « وزعم سيبويه أن قولاً يقولون (ذُرْيَةٌ) فيضمون ويهمزون ، ولم أر ذلك معروفاً » ^(٥) .

ب - قال أبو عبيد : (ذُرْيَةٌ) (فُعُولٌ) ، استثقل الضمُّ ، فَرُدُّ إلى الكسر ^(٦) .

ج - قال ابن قتيبة ، وابن خالويه : إن الفراء ذهب إلى أن (ذُرْيًا) منسوبٌ إلى (الذُرِّ) ^(٧) ، وعلى هذا فهو (فُعَيْلٌ) لا (فُعَيْلٌ) .

د - قال ابن خالويه في كتاب (إعراب القراءات السبع) : إن الفراء ذهب إلى أن (ذُرْيًا) أعجمي ^(٨) ، وقال في كتاب (الحجة) : والحججة لمن ضم أوله أنه شَبَّهه بـ (مُرَيْقٍ) وإن كان أعجمياً ^(٩) .

هـ - قال ابن خالويه : إن سيبويه قال : إنه ليس في الكلام (فُعَيْلٌ) ^(١٠) .

(١) انظر : أدب الكاتب ، ٥٩٠ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٤٤٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٣/١٣٧ ، إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/١٠٨ ، القراءات وعلل النحويين فيها للأزهري ٢/٤٥٤ ، شرح الشافية لركن الدين ٩٤٦ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/١٣٧ ، القراءات وعلل النحويين فيها للأزهري ٢/٤٥٤ ، الأختال ٢/١١٤٤ .

(٣) معاني القرآن ٢/٢٥٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٤٤٤ .

(٥) سفر السعادة ١/٤٦٠ .

(٦) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/١٣٧ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ١٧٣ ، إبراز المعاني ٦١٤ ، البحر المحيط ٨/٤٥ .

(٧) انظر : أدب الكاتب ، ٥٩٠ ، ليس في كلام العرب ٢٥٢ .

(٨) انظر : إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/١٠٨ .

(٩) انظر : الحججة ٢٦٢ .

(١٠) انظر : ليس في كلام العرب ٢٥٢ .

و- قال المبرد وغيره عن (المُرْتَقِي) : إنه أعجمي^(١).

والراجح - فيما يظهر - أن (فُعَيْلًا) موجودٌ في أبنية الثلاثي المزيد مع قلته ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أنه قد ورد على هذا الوزن عدد من الكلمات منها (ذُرِّيَّةٌ) ، و (مُرْتَقِيٌّ) ، و (مُرَيْخٌ) للذي في داخل القرن اليابس بضم الميم وكسرها^(٢)، و (سُرِّيَّةٌ) للأمة على قول مَنْ قال : إنها مأخوذة من (سَرَاقَةُ الشَّيْءِ) وهو أعلاه وأوله ، أو من (السَّرَاةِ) وهو الحِيارُ^(٣)، و (عَلِيَّةٌ) من العلو^(٤)، و (ذُرِّيَّةٌ) على قول مَنْ يرى أنها (فُعَيْلَةٌ) من (ذَرَأَ يَذُرُّ)^(٥)، ولا عبرة ببناء التأنيث في البنية^(٦).

٢ - أن تغليط القراءة غير ممكن ، ولا سبيل إليه ، وقد صَحَّحْتُ وقرئُ بها^(٧)، ومن المغلطين المبرد ، وقد قال عنه أبو حيان في تغليطه وتلحينه لقراءة سَبْعِيَّةٍ مثل هذه : « وهذه جسارةٌ من المبرد على عادته ، وكيف تكون قراءة متواترةً لحناً ... ولو سكت وقال كما قال الكسائي : ما أدري ما وجه هذه القراءة لكان قد وُقِّعَ^(٨) »، وقال في موضعٍ آخر مدافعاً عن القراء في تلحين النحويين لقراءةٍ أخرى : « ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ... وكثيرٌ من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم^(٩) ».

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٣٨/٣، إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٠٨/٢، ليس في كلام العرب ٢٥٢، الأغفال ٢/١١٤٤.

(٢) انظر : البحر المحيط ٤٥/٨، التذليل ٧٢/٦ - ب .

(٣) انظر : الأصول ٣٤٢/٣، شرح الكتاب ٢٤٣/٦، الأغفال ١١٤٨/٢، الحجة لأبي علي ٣٢٣/٥، سر الصناعة ٧٥٦/٢، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٣٨/٢، شرح الشافية للرضي ٣٤٩/٢، شرح الشافية لركن الدين ٩٤٥، البحر المحيط ٨/٤٥.

(٤) انظر : الأصول ٣٤٢/٣، الأغفال ١١٤٨/٢، الحجة لأبي علي ٣٢٣/٥، سر الصناعة ٧٥٦/٢، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٣٨/٢، المخصص ٣٤/٩، إبراز المعاني ٦١٤، البحر المحيط ٤٥/٨.

(٥) انظر : الأغفال ١١٤٩/٢، الدر المصون ٤٠٦/٨.

(٦) انظر : شرح الشافية لليزدي ٣٣٣/١.

(٧) انظر : سفر السعادة ٤٦٠/١.

(٨) البحر المحيط ٢١٧/٦.

(٩) البحر المحيط ١٥/٥.

٣- أما قول الزجاج وغيره في قراءة: ﴿كَانَهَا كَوَكَبٌ ذُرِّيٌّ﴾ - بضم الدال والهمز - : والنحويون أجمعون لا يعرفون الوجه فيه ، فقد رَدَّ عليه أبو علي الفارسي بقوله : « ووجهه معروفٌ وهو أنه (فُعَيْلٌ) من (الدَّرِّ) ، الذي هو الدَّفْعُ ، وهو صفةٌ ^(١) ، ومعناه أنه يدفع الظلمة ؛ لتلألؤه ^(٢) .

٤- رَدُّ السخاوي قول الجرمي : « وزعم سيويه أن قومًا يقولون (دُرِّيٌّ) فيضمون ويهمزون ، ولم أر ذلك معروفًا ، فإن صَحَّحتُ فهي مثل (مُرِّيقي) » فقال : « قد صَحَّحتُ وهي قراءة عاصم من رواية أبي بكرٍ عنه ، وهي قراءة حمزة - أيضًا - ، وسيويه أعلم منه ^(٣) .

٥ - أما قول أبي عبيد : (دُرِّيٌّ) (فُعُولٌ) ، اسْتَقْبَلَ الضَّمُّ ، فَرُدُّ إِلَى الكسْرِ فقد رَدَّهُ أبو جعفر النحاس بأنه لو جاز ما قال لقييل في (سُبُوح) : (سُبِيحٌ) ، وهذا لا يقوله أحد ^(٤) .

٦- أما ما نسبته ابن قتيبة ، وابن خالويه : إلى الفراء من أن (دُرِّيًّا) منسوبٌ إلى (الدَّرِّ) ، وعلى هذا فهو (فُعَيْلٌ) لا (فُعَيْلٌ) فقد قال ابن السيد : إن هذا لا يمكن الفراء أن يخالف فيه ؛ لأن (دُرِّيًّا) - بالهمز - لا يحتمل أنه من (الدَّرِّ) ، وإنما هو من (دَرًّا) إذا دَفَع ^(٥) .

٧- أما قول ابن خالويه : إن الفراء ذهب إلى أن (دُرِّيًّا) أعجمي ، فليس في معاني القرآن للفراء نصٌّ صريح في هذا ، ولم ينسب إليه أحدٌ من العلماء غير ابن خالويه هذا القول ، وكذلك قوله : إن سيويه قد قال : ليس في كلام العرب (فُعَيْلٌ) لم يقله أحدٌ غيره ، بل الذي في كتاب سيويه أن (فُعَيْلا) موجود ، ولكنه قليل .

٨ - أما قول المبرد وغيره : إن (مُرِّيًّا) أعجمي ، فَيُرَدُّ بأن سيويه قد حكاها عن أبي الخطاب الأخفش ^(٦) عن العرب فكيف يكون أعجميًا ^(٧) .

(١) الأفعال ١١٤٣/٢ ، وانظر : الحجة لأبي علي ٣٢٣/٥ ، المخصص ٣٣/٩ .

(٢) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١٩٥/٢ .

(٣) سفر السعادة ٤٦٠/١ .

(٤) انظر : إعراب القرآن ١٣٧/٣ .

(٥) انظر : الاقتضاب ٣٢٩/٢ .

(٦) هو عبد الحميد بن عبد المجيد (١٧٧ - ٠٠٠) ، من كبار علماء العربية ، أخذ عنه سيويه . انظر : إنباه الرواة ١٥٧/٢ .

(٧) انظر : المحكم ٢٥٢/٦ .

وقد وقع في كتاب التنبية والإيضاح لابن برِّي أن الذي نقل عنه الجوهري قوله : إن ضممت الدال قلت : (دُرِّي) ، يكون منسوبا إلى الدر على (فُعَلِي) ، ولا تهمزه ؛ لأنه ليس في كلام العرب (فُعَيْلٌ) هو أبو عبيدة ، والذي يظهر أنه أبو عبيد لا أبو عبيدة ؛ وذلك لما يأتي :

١ - ليس في مجاز القرآن لأبي عبيدة إلا قوله : ﴿ ... ﴿ كَأَنَّهَا كَوَّكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ بغير همز ، أي : مُضِيءٌ ، ويُراد كالدر إذا ضممت أوله ، فإن كسرت جعلته (فُعَيْلًا) من دَرَأْتُ^(١) ، وليس فيه النص الذي ذكره الجوهري .

٢ - أن العلماء نقلوا الكلام الذي أورده الجوهري عن أبي عبيد ، وذكروا أنه حاول التماس وجه آخر لقراءة حمزة ، وهو أن يكون وزن (دُرِّيءِ) (فُعُولًا) مثل (سُبُوْحِ) أُبْدِلَ من الواو ياء ، كما قالوا (عُنِي)^(٢) ، وهذا كله لم يرد عند أبي عبيدة .

(١) مجاز القرآن ٦٦/٢ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٣٧/٣ ، إبراز المعاني ٦١٤ .

قال الجوهري في فصل (ذرأ) : « ذرأ الله الخلقَ يذرؤُهُم ذرءاً : خلقَهُم ، ومنه (الذرئية) ، وهي نَسْلُ الثقلين ، إلا أن العرب تركت همزها »^(١).

قال ابن بري : « وزن (الذرئية) على ما ذكره يكون (فُعَيْلَةٌ) ، من ذرأ الله الخلقَ ، ويكون بمنزلة (مَرِيْقَةٍ) ، وهي الواحدة من العَصْفَرُ ، وغير الجوهري يجعل (الذرئية) (فُعَلِيَّةٌ) من (الذرُّ) ، أو (فُعَلُولَةٌ) ، فيكون الأصل (ذُرُورَةٌ) ، ثم قَلِبَتْ الرَاءُ الأَخِيرَةُ يَاءً ، وأدغِمَتْ في الياء ، وكُسِرَ ما قبل الياء ، فصار (ذُرِّيَّةٌ) »^(٢).

رأي ابن بري :

تَحْتَمِلُ (الذَّرِّيَّةُ) أَنْ تَكُونَ (فُعَلِيَّةٌ) أَوْ (فُعَلُولَةٌ) أَوْ (فُعَيْلَةٌ) .

الناقشة :

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ (ذُرِّيَّةٌ) أَحَدَ أَرْبَعَةِ أَلْفَاظٍ : الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ مِنْ (الذَّرُّ) ، الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مِنْ (ذَرَوْتُ) ، الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ مِنْ (ذَرَيْتُ) ، الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ مِنْ (ذَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ)^(٣).

فإن كانت من: (الذرُّ) احتمل وزنها خمسة أوجه :

١ - أن تكون (فُعَلِيَّةٌ) ، والياء زائدة لغير النسب مثلها في (قُمْرِيَّةٌ)^(٤) ، وهذا الوجه ذكره ابن بري .

٢ - أن تكون (فُعَلِيَّةٌ) منسوبة إلى (الذرُّ) ، إلا أنه غيِّرتُ الذال من الفتح إلى الضم ؛ لأجل

(١) الصحاح ٥١/١ .

(٢) التبيه والإيضاح ١٦/١ .

(٣) انظر : المحتسب ١٥٦/١ ، البحر المحيط ٥٩٦/١ ، الدر المنصون ١٠١/٢ .

(٤) انظر : العين ١٧٥/٨ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٩٩ - ٤٠٠ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٩ ، تهذيب اللغة ٤/١

٤٠٥ ، البغداديات ٤٤٩ ، المحتسب ١٥٦/١ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ٢٢١ ، إعراب القراءات الشواذ ١/٢٠٣ ، التبيان ١/

٢١٨ ، البحر المحيط ٥٩٦/١ ، الدر المنصون ١٠٢/٢ .

النسب ، كما قالوا في النسب إلى (الدَّهْر) : (دُهِرِيٌّ)^(١).

٣ - أن تكون (فُعَيْلَةٌ) كـ (مُرَيْقَةٌ) ، والأصل (ذُرَيْقَةٌ) ، فُقَلِبَتِ الرَّاءُ الأَخِيرَةُ يَاءً ؛ لتوالي الأمثال ، كما قالوا : (تَسْرَيْتُ) في (تَسْرَرْتُ) ؛ هرباً من توالي الأمثال^(٢).

٤ - أن تكون (فُعُولَةٌ) كـ (سُبُوحٌ) ، والأصل فيها (ذُرُورَةٌ) فُقَلِبَتِ الرَّاءُ يَاءً ؛ لما تقدم ، فصار (ذُرُويَّةٌ) ، فاجتمع واوٌ وياءٌ ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فُقَلِبَتِ الواوُ يَاءً ، وأدغمت في الياء التي هي منقلبة عن ياء الكلمة ، وكُسِرَ ما قبل الياء للتعجانس ، فصار (ذُرِيَّةٌ)^(٣).

٥ - أن تكون (فُعْلُولَةٌ) ، وأصلها (ذُرُورَةٌ) ، ثم عُمِلَ فيها ما عُمِلَ في الوجه الرابع^(٤) ، وهذا الوجه ذكره ابن بَرِّي.

وإن كانت من (ذُرُوتٌ) احتملت وزنين :

١- أن تكون (فُعُولَةٌ) ، والأصل (ذُرُوَّةٌ) فاجتمع واوان : الأولى زائدة للمد ، والثانية لام الكلمة فُقَلِبَتِ لام الكلمة ياءً تخفيفاً ، فصار اللفظ (ذُرُويَّةٌ) ، فاجتمع ياءٌ وواوٌ ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فُقَلِبَتِ الواوُ يَاءً ، وأدغمت في الياء التي هي منقلبة من لام الكلمة ، وكُسِرَ ما قبل الياء ، وهي الراء للتعجانس^(٥).

٢ - أن تكون (فُعَيْلَةٌ) ، والأصل (ذُرَيْوَةٌ) ، فاجتمع ياءُ المد والواو التي هي لام الكلمة ، وسبقت إحداهما بالسكون فُقَلِبَتِ الواوُ يَاءً وأدغمت فيها ياءُ المد^(٦).

(١) انظر : الزاهر ١٢٢/٢ ، المحتسب ١٥٦/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٦/١ ، اللسان (ذرر) ، البحر المحيط ٥٩٦/١ ، الدر المصون ١٠٢/٢ .

(٢) انظر : البغداديات ٤٩٩ ، المحتسب ١٥٦/١-١٥٧ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ٢٢١-٢٢٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٦/١ ، البحر المحيط ٥٩٦/١ ، الدر المصون ١٠٢/٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٠/١ ، المحتسب ١٥٧/١ ، البحر المحيط ٥٩٦/١-٥٩٧ ، الدر المصون ١٠٢/٢ .

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٦٩/١ ، تهذيب اللفظة ٤٠٥/١٤ ، البغداديات ٤٩٩ ، المحتسب ١٥٨/١ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ٢٢١ ، إعراب القراءات الشواذ ٢٠٣/١ ، البحر المحيط ٥٩٦/١-٥٩٧ ، الدر المصون ١٠٢/٢ .

(٥) انظر : البغداديات ٥٠٠ ، المحتسب ١٥٨/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٦/١ ، التبيان ٢١٨/١ ، البحر المحيط ٥٩٦/١ ، الدر المصون ١٠١/٢ .

(٦) انظر : الأفعال ١٤٩/٢ ، المحتسب ١١٥٨/١ ، البحر المحيط ٥٩٦/١ ، الدر المصون ١٠١/٢ .

وإن كانت من (ذَرَيْتُ) احتملت وزنين :

١ - أن تكون (فُعُولَةٌ) ، والأصل (ذُرُوبَةٌ) ففَعِلَ بها ما تقدم من القلب والإدغام^(١).

٢ - أن تكون (فُعَيْلَةٌ) ، والأصل (ذُرَيْبَةٌ) فأذغِمَت الياء الزائدة في الياء التي هي لام

الكلمة^(٢).

وإن كانت من (ذَرَأَ اللهُ الخَلْقَ) فتحتمل وزنين :

١ - أن تكون (فُعَيْلَةٌ) ، والأصل (ذُرَيْبَةٌ) فحَفَفَتِ الهمزة بأن أبدلت ياءً كهمزة (خَطِيقَةٍ)

، ثم أذغِمَت الياء الزائدة في الياء المبدلة من الهمزة^(٣).

٢ - أن تكون (فُعُولَةٌ) ، والأصل (ذُرُوءَةٌ) ، أبدل من الهمزة ياء فصارت (ذُرُوبَةٌ) ،

فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً ، ثم أذغِمَت الياء في الياء ،

وكسرت الراء لتصح الياء^(٤).

والراجح - فيما يظهر - أن (ذُرَيْبَةٌ) (فُعَيْلَةٌ) من (الذَّرُّ) ، والياء زائدة لغير النسب مثلها في

(قُمْرِيَّةٌ) ، وهو أحد الوجهين اللذين ذكرهما ابن بري ؛ وذلك لما يأتي :

١ - قال الزجاج : وقول من قال : إنها (فُعَيْلَةٌ) من (الذَّرُّ) أقيس وأجود عند النحويين^(٥).

٢ - أن المعنى يساعد على ذلك إذ المعنى أن الله ذرهم في الأرض فنثرهم فيها^(٦) ، أو لأن الله

أخرج الخلق من صلب آدم كالذَّرُّ حين أشهدهم على أنفسهم^(٧).

(١) انظر : المحتسب ١/١٥٨ ، البحر المحيط ١/٥٩٦ ، الدر المصون ٢/١٠١.

(٢) انظر : المحتسب ١/١٥٨ ، البحر المحيط ١/٥٩٦ ، الدر المصون ٢/١٠١.

(٣) انظر : التعليق ٣/٣١٠ ، المحتسب ١/١٥٦ ، البحر المحيط ١/٥٩٦ ، الدر المصون ٢/١٠٢.

(٤) انظر : الزاهر ٢/١٢٢ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ٢٢١ ، البيان في غرب إعراب القرآن ١/١٧٥ ، إعراب القراءات الشواذ ١/٢٠٣ ، التبيان ١/٢١٨.

(٥) انظر : معاني القرآن وإعراجه ١/٤٠٠ ، تهذيب اللغة ٤/٤٠٥ ، اللسان (ذر) .

(٦) انظر : العين ٨/١٧٥.

(٧) انظر : تهذيب اللغة ٤/٤٠٥.

٣ - أن التغييرات فيه قليلة ، وليس فيه إلا زيادة الياء ، بخلاف الأقوال الأخرى ، وقد قال الخضر اليزدي : إن الموقوف على المقدمات القليلة خير من الموقوف على المقدمات الكثيرة^(١).

٤ - أن (فُعْلِيَّة) أكثر من (فُعْلِيَّة)^(٢).

وقد وقع في المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي أن (ذُرِّيَّة) يجوز أن تكون (فُعْلِيَّة) من (ذَرَأَ) أو من (ذَرُو)^(٣)، ويبدو لي أنه تصحيفٌ من النَّسَّاح ، أو خطأً في الطباعة ، وأن الصواب (فُعْلِيَّة) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أنه لم يقل أحدٌ بذلك .

٢ - أنه لا يمكن أن تكون (فُعْلِيَّة) من (ذَرَأَ) أو من (ذَرُو) .

وقال ابن الأنباري مُعَدِّدًا الأوجه الجائزة في وزن (ذُرِّيَّة) : « الوجه الثالث : أن تكون مأخوذة من (ذَرَوْتُ) ، فتكون (فُعْلُوَّة) ، ويكون أصلها (ذُرْوَرَةٌ) ، فأبدل من الراء التي بعد الواو ياءً ، وأبدل من الواو ياءً ، وأدغمت في الياء التي بعدها^(٤) ، ولا يمكن أن تكون (فُعْلُوَّة) من (ذَرَوْتُ) أصلها (ذُرْوَرَةٌ) ؛ لأن ذلك لا يستقيم ، ولعلها (فُعْلُوَّة) بدلا من (فُعْلُوَّة) .

كما جاء في إعراب القراءات الشواذ للعكبري قوله وهو يُعَدِّدُ الأوجه الجائزة في وزن (ذُرِّيَّة) : « الثالث : (فُعْلِيَّة) (ذُرِّيَّة)^(٥) ، والظاهر أنها (فُعْلِيَّة) من (ذَرَر) .

وقول ابن بُرِّي : « وزن (الذُرِّيَّة) على ما ذكره - يعني الجوهري - يكون (فُعْلِيَّة) ، من ذَرَأَ الله الخلق ، ويكون بمنزلة (مُرِّيَّة) ، وهي الواحدة من العُصْفَر ، غير دقيق لأن الجوهري لم يُفصح عن الوزن الذي أراده ، وهي تحتمل وزنين إذا قيل : إنها من (ذَرَأَ) : الوزن الذي ذكره ابن بُرِّي ، والآخر : أن تكون (فُعْلُوَّة) ، والأصل (ذُرْوَرَةٌ) ، أبدل من الهزمة ياء فصارت (ذُرْوِيَّة) ،

(١) انظر : شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٢١ .

(٢) انظر : الأصول ٣ / ٣٤٢ ، سر الصناعة ٢ / ٧٥٦ .

(٣) انظر : البغداديات ٤٩٩ .

(٤) انظر : الزاهر ٢ / ١٢٢ .

(٥) انظر : إعراب القراءات الشواذ ١ / ٢٠٣ .

فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فَقُلِبَتْ الواو ياءً ، ثم أُدْغِمَتْ الياءُ في الياءُ ،
وَكُسِرَتْ الراءُ لتصح الياءُ .

قال الجواليقي : « قال أبو علي : وقياس همزة (أَيُوبٌ) أن تكون أصلاً غير زائدة ؛ لأنه لا يخلو أن يكون (فَيَعُولًا) أو (فَعُولًا) ، فإن جعلته (فَيَعُولًا) كان قياسه - لو كان عربياً - أن يكون من (الأُوبِ) مثل (قَيُومٌ) ، ويمكن أن يكون (فَعُولًا) مثل (سَفُودٌ)^(١) ، و (كَلُوبٌ)^(٢) ، وإن لم يُعَلِّمْ في الأمثلة هذا ؛ لأنه لا ينكر أن يجيء العجمي على مثال لا يكون في العربي »^(٣).

قال ابن بَرِّي : « الذي قاله أبو علي : وإن لم يُعَلِّمْ في العربية هذا الصنف^(٤) ، يعني : أنا لا نجد (فَعُولًا) مما عينه ياء ، كما لم نجده مما عينه واو نحو : (قَيُومٌ) ، وأما ما مثاله وبنائه على (فَعُولٌ) فموجود »^(٥).

رأي ابن بَرِّي :

ليس في العربية (فَعُولٌ) مما عينه واو أو ياء .

المنافسة :

ما ذكره ابن بَرِّي من أن (فَعُولًا) قد ورد مما ليست عينه واو أو ياء أورده العلماء في أوزان الثلاثي المزيد ، وإن لم يَنْصُبُوا على أنه لم يرد مما عينه واو أو ياء^(٦) ، قال سيبويه : « ويكون على (فَعُولٍ) فيهما ، فالاسم (سَفُودٌ) ، و (كَلُوبٌ) ، والصفة (سَبُوحٌ) ، و (قَدُوسٌ) »^(٧).

أما قول ابن بَرِّي في تفسير كلام أبي علي الفارسي : يعني : أنا لا نجد (فَعُولًا) مما عينه

(١) (السَفُودُ والسَفُودُ) : حديدَةٌ ذات شَعَبٍ مُعَقَّفَةٌ يُشَوَّى به اللحم . انظر : الصحاح ٢ / ٤٨٨ ، اللسان (سفد) .

(٢) (الكَلُوبُ والكَلَابُ) : السَفُودُ إلا أن الكَلُوبَ مُعَقَّفُ الرَّاسِ ، والسَفُودُ مستوية ؛ وإنما سُمِّيَ (كَلُوبًا) لأنه يَلْتَقِ الشَّوَاءَ وَيَتَخَلَّلُهُ ، وهو حديدَةٌ معطوفةٌ ، وهو المنشالُ انظر : الصحاح ١ / ٢١٤ ، المحكم ٧ / ٣٧ ، شرح الفصيح للزمخشري ٢ / ٤٠٩ .

(٣) المُعَرَّبُ ١٤ - ١٥ .

(٤) انظر : المسائل الحلبيات ٣٦٦ .

(٥) حاشية ابن بَرِّي على المُعَرَّبُ ٢٩ .

(٦) انظر : الأصول ٣ / ٢١٠ .

(٧) الكتاب ٤ / ٢٧٥ .

ياء ، كما لم نجده مما عينه واو نحو : (قَسِيمٌ) فقد تابعه عليه المحيي^(١) ، والظاهر أن هذا التفسير غير دقيق ، وبيان ذلك كما يأتي :

أما (فَعُولٌ) في واوي العين فغير موجود لسببين :

١ - ما ذكره أبو علي الفارسي من أنه لو كان (أُيُوبٌ) (فَعُولًا) من (الأُوبِ) لكان أصله (أُوُوبٌ) ، وحينئذ لا يجوز قلب الواو فيه إلى ياء ؛ لأن العين إذا تباعدت من الطرف لم يجز قلبها ياءً ، والواو الواقعة عيناً لـ (أُوُوبٌ) أبعدتها الواوان بعدها من الطرف^(٢) .

٢ - أن (قِيُومًا) لا يجوز أن يكون وزنه (فَعُولًا) من (قَامَ يَقُومُ) ؛ لأنه لو كان كذلك لكان (قَوُومًا) - بالواو - ؛ لأن العين المضاعفة لا تكون إلا من جنس العين الأصلية مثل (سَبُوحٌ) ، و (قَدُوسٌ) ، فلما جاءت الياء دلّ أنه (قِيُوعٌ)^(٣) .

أما (فَعُولٌ) في يائي العين فالظاهر أن ما ذكره ابنُ برِّي من أنه غير موجود ليس دقيقاً ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أما فيما يتعلق بنص أبي علي الذي فسره ابنُ برِّي بأنه يقصد أنا لا نجد (فَعُولًا) في يائي العين ، كما لا نجده في واوي العين ، فالظاهر أنه لا يقصد ما ذكره ابنُ برِّي ، وإنما يقصد أنا لا نجد مادة (أيب) في كلام العرب ، ويوضح ذلك قول ابن جنبي وهو تلميذ أبي علي : « قال أبو علي : ويجوز أن تكون العين ياءً ، كأنه (أيب) ، وإن لم يكن في كلام العرب كلمة من همزة وياءٍ وباءٍ ؛ لأنه لا ينكر أن يأتي في كلام العرب لفظٌ ليس مثله في اللغة العربية نحو : (إسماعيل) و (إبراهيم) »^(٤) .

(١) انظر : قصد السبيل ١/ ٢٣٢ . والمحيي هو محمد الأمين بن فضل الله الحموي الدمشقي (١٠٦١ - ١١١١) ، له عدة مؤلفات ، منها (قصد السبيل فيما في العربية من الدخيل) ، وغيره . انظر : هدية العارفين ٦/ ٣٠٧ .

(٢) انظر : الخليات ٣٦٦ .

(٣) انظر : التبيان ١/ ٢٠٣ ، شرح المفصل ١٠/ ٩٦ ، شرح الشافية لركن الدين ١٢١٩ ، شرح الشافية لليزدي ٢/ ٤٩٩ ، الدر المصون ٢/ ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٤) المنصف ٣/ ١٤٤ ، وانظر : ١٩/ ٢ ، المتع ٢/ ٧٧٢ .

٢ - أنه ورد (فَعُولٌ) في يائي العين ، نحو : (بَيُوتٌ) ^(١) من (بيت) ، و (كَيُولٌ) ^(٢) من (كيل) ، أورد هذه الكلمات ابن دريد في الجمهرة في باب ما جاء على (فَعُولٍ) وألحق بالخماسي للزوائد والتضعيف الذي فيه ، كما أوردتها غير ابن دريد ^(٣) ، إلا أن ابن دريد قال : « قد تُقَلَّبُ هذه الحروف إلى باب (فَيَعُولٍ) » ^(٤) ، وقد قال الزمخشري : إن (كَيُولًا) (فَيَعُولٌ) من كَالِ الزُّنْدِ يَكِيلُ كَيْلًا ، إذا كَبَا ولم يُخْرِجْ نارًا ^(٥) .

ومِمَّا يوضِّحُ أن ابن بَرِّي غير دقيق في تفسيره لكلام أبي علي قول ابن جني في وزن (أَيُوبٌ) إذا كان يائي العين : « فإذا جاز أن تكون العين من (أَيُوبٌ) ياءً احتمل أمرين : أحدهما : أن يكون (فَعُولًا) ، والآخر : أن يكون (فَيَعُولًا) » ^(٦) .

فلو كان (فَعُولٌ) لا يأتي في يائي العين لقال ابن جني وغيره : إنه (فَيَعُولٌ) كما قالوه في

واوي العين .

(١) مَاءٌ بَيُوتٌ : بَاتَ قَبْرَدٌ ، و البَيُوتُ : الأُمْرِيَّتُ عليه صاحبه ، مُهْتَمًا به ، وَهْمٌ بَيُوتٌ : بَاتَ فِي الصَّدْرِ . انظر : مجمل اللغة / ١ ، ١٤٠ ، الصحاح / ١ - ٢٤٤ - ٢٤٥ ، اللسان (بيت) .

(٢) (الكَيُولُ) : آخرُ الصَّفوفِ فِي الحَرْبِ ، وَقِيلَ : الحَبَّانُ ، وَقِيلَ : مَا أُشْرِفَ مِنَ الأَرْضِ ، وَقِيلَ : مَا خَرَجَ مِنَ الزُّنْدِ مُسْوَدًا لَا نَارَ فِيهِ . انظر : تهذيب اللغة / ١٠ - ٣٥٦ - ٣٥٧ ، المحكم / ٧ - ٨٣ ، الفائق / ٣ - ٢٩٠ ، اللسان (كيل) .

(٣) انظر : المزهر / ٢ - ١٠٠ .

(٤) الجمهرة / ٢ - ١٢١٤ .

(٥) انظر : الفائق / ٣ - ٢٩٠ .

(٦) المنصف / ٣ - ١٤٤ ، وانظر : ١٩ / ٢ .

قال الجوهري في فصل (زون) من كتاب النون : « ورجل زَوْنٌ - بالتشديد - أي : قصير ، والمرأة زَوْنَةٌ ، و (الزَوْنَزَى) : القصير »^(١) .

قال ابن بُرِّي : « (زَوْنَزَى) حَقُّهُ أن يذكر في فصل (زوز) من باب الزاي ؛ لأن وزنه (فَعَنْلَى) ، وإنما ذكره لموافقته معنى (زَوْنَةٌ) »^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

(زَوْنَزَى) (فَعَنْلَى) .

المناقشة :

اختلف في وزن (زَوْنَزَى) على أقوال :

١ - ذهب أبو علي الفارسي إلى أن وزنه (فَوْتَعَلٌ) ، وألفه منقلبة عن واو^(٣) .

٢ - ذهب أبو علي القالي ، وتبعه ابن بُرِّي إلى أن وزنه (فَعَنْلَى)^(٤) .

٣ - قال ابن القطاع : إن وزنه (فَعَنْفَلٌ)^(٥) .

والراجح - فيما يظهر - أن وزن (زَوْنَزَى) (فَعَنْفَلٌ) ؛ وذلك لأن أبا الطيب اللغوي ذكر أنه يقال : رَجَلٌ (زَوْنَزَكٌ) ، و رَجَلٌ (زَوْنَزَى) ، على الإبدال^(٦) أي إبدال الياء من الكاف ، وقد سبق بيان أن (زَوْنَزَكًا) مأخوذٌ من (زَاكَ يَزُوكُ زَوَكًا وَزَوَكَاتًا)^(٧) ؛ لأن معنى (زَوْنَكِ) ، و (زَوْنَزَكِ)

(١) الصحاح ٥/٢١٣٢ .

(٢) اللسان (زون) .

(٣) انظر : المخصص ٨/١٦ .

(٤) انظر : المقصور والممدود ١٦٥ ، المزهر ٢/١٢١ .

(٥) انظر : أبنية الأسماء ٣٣ .

(٦) انظر : الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢/٣٧٧ .

(٧) انظر : المسألة (٥١ - فَعَنْلٌ) .

واحد ، وهو القصير ، وقد ذكر العلماء أن فِعْلَ (زَوَّنَكَ) (زَاكَ يَزُوُّكَ زَوًّا وَزَوًّا) ، فيكون اشتقاقهما واحداً ، وأما قول ابن جنبي : إن (فَعَنَفَلَا) ليس له نظير^(١) ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْاِشْتِقَاقَ الْمَحْقَقَ مُقَدَّمٌ عَلَى عَدَمِ النَّظِيرِ^(٢) ، وإذا ثبت الاشتقاق المحقق لم ينظر إلى عدم النظير ، وحكمنا بالاشتقاق^(٣) .

(١) انظر : اللسان (زنك) ، التاج (زوك) ، والمسألة (٥١ - فَعَنَلٌ) .

(٢) انظر : الشافية ٧٠ ، شرح الشافية لليزدي ١ / ٣١٣ .

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٣٥ .

٧٠- (أَفْعَالٌ) .

قال ابن برِّي : «أما (أَسْمَاءُ) - اسم امرأة - فمختلف فيها، فمنهم من يجعلها (فَعْلَاء) والهمزة فيها أصل ، ومنهم من يجعلها بدلا من واو وأصلها عندهم (وَسْمَاءُ) ، ومنهم من يجعل همزتها قطعاً زائدة ويجعلها جمع (اسْمٍ) سُمِّيَتْ به المرأة ، قال : ويقوِّي هذا الوجه قولهم في تصغيرها (سُمِيَّةٌ) ، ولو كانت الهمزة فيها أصلا لم تحذف»^(١).

رأي ابن برِّي :

(أَسْمَاءُ) (أَفْعَالٌ) ؛ لأنهم يُصَغِّرُونَهَا عَلَى (سُمِيَّةٍ) ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الهمزة زائدة .

المنافشة :

اختلف العلماء في أصل (أَسْمَاءُ) - اسم امرأة - ، وفي وزنها على النحو الآتي :

١ - ذهب سيويوه وابن السراج إلى أنها (فَعْلَاء) ؛ وذلك لأن سيويوه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان (كـ عَثْمَان) ، فحذفنا في الترخيم فقييل : يا أَسْمَ^(٢) ، ويحتمل على هذا المذهب أحد أمرين :

أ - أن تكون الهمزة بدلا من الواو ، وتكون (أَسْمَاءُ) مشتقة من الوسامة أي : الحُسْنُ^(٣).

ب - أن تكون الهمزة فيه أصلية ، قال ابن جنِّي : ينبغي لسيويوه أن يعتقد أن الهمزة بدلٌ من الواو ، إذ ليس معنى هذا التركيب على ظاهره ، وإن كان سيويوه يتأولُ عَيْنَ (سَيِّدٍ) على أنها ياء ، وإن عُدِمَ هذا التركيب ؛ لأنه (س ي د) ، فكذلك يتوهم (أَسْمَاءُ) من (أ س م) وإن عُدِمَ هذا التركيب إلا ههنا^(٤).

(١) اللسان والتاج (أسم) .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٢٥٨ ، الأصول ٢/ ٨٤ - ٨٥ ، المحكم ٨/ ٤١٨ .

(٣) انظر : الأصول ٢/ ٨٤ - ٨٥ ، سر الصناعة ١/ ٩٢ ، المحكم ٨/ ٤١٨ ، شرح المفصل ١٠/ ١٤ ، شرح الملوكي ٢٧٥ - ٢٧٦ ، سفر السعادة ١/ ٦١ - ٦٢ ، شرح الشافية لابن الحاجب ١٤٠ ، المتع ١/ ٣٣٥ ، شرح الشافية للرضي ٣/ ٧٩ ، شرح الشافية لركن الدين ١١٤٥ ، شرح الشافية للخضر اليزدي ٢/ ٤٦٦ ، شرح الشافية للجاربردي ٧٣٩ .

(٤) انظر : المبهج ١٨٦ ، المحكم ٨/ ٤١٨ .

٢ - ذهب المبرد إلى أن (أَسْمَاء) جمع (اسم) ، ثم نُقِلَ إلى الاسمِية فسُمِّيَتْ به المرأة ، ووزنه على هذا (أَفْعَال) ^(١) ، وهذا مذهب ابن بري .

والراجع أن (أَسْمَاء) جمع (اسم) ثم نُقِلَ إلى الاسمِية ، وأن وزنها (أَفْعَال) ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أنها تُصَغَّرُ على (سُمِيَّة) ، قال ابن السكيت في (سُمِيَّة) : هي تصغير (أَسْمَاء) و (أَسْمَاء) : (أَفْعَال) ^(٢) ، فدل حذفهم للهمزة في التصغير على أنها زائدة .

٢ - أنه لا يُعْرَفُ اسْمٌ في الكلام يتألف من (اسم) فتكون (أَسْمَاء) (فَعْلَاء) منه ^(٣) .

٣ - أن قلب الهمزة المفتوحة في أول الكلمة وأو شاذُّ نادرٌ ليس مما يُتَّخَذُ أصلاً ، وإنما يُحَفَظُ نادراً ^(٤) ، وذلك لخفة الفتح ، ولأنه إذا لم يَطْرُدْ في المكسورة على الأكثر مع ثقلها ففي المفتوحة بطريق الأولى ^(٥) .

ويشفع لمذهب سيبويه ومن تبعه ما يأتي :

١ - أن (أَسْمَاء) يمكن أن تكون مشتقة من الوسامة ، وهي الحُسْنُ ، وهذا أشبه في تسمية النساء من معنى كونها جمع (اسم) ^(٦) .

٢ - أن التسمية بالصفات أظهر من التسمية بالجموع ، فكان جعله من الأكثر أظهر ^(٧) .

غير أن أدلة الرأي الذي سبق ترجيحه أقوى .

(١) انظر : المقتضب ٣ / ٣٦٥ ، المبهج ١٨٤ - ١٨٥ ، المحكم ٨ / ٤١٨ ، شرح المفصل ١٠ / ١٤ ، سفر السعادة ١ / ٦٢ ، شرح الشافية لابن الحاجب ١٤٠ ، شرح الشافية لركن الدين ١١٤٥ ، شرح الشافية للخضر البيهقي ٢ / ٤٦٦ ، شرح الشافية للجاربردي ٧٣٩ .

(٢) انظر : التاج (سمو) .

(٣) انظر : المبهج ١٨٥ ، طرة الكتاب ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

(٤) انظر : المصنف ١ / ٢٣١ .

(٥) انظر : شرح الملوكي ٢٧٦ .

(٦) انظر : المبهج ١٨٦ ، المحكم ٨ / ٤١٨ ، شرح الشافية للخضر البيهقي ٢ / ٤٦٧ .

(٧) انظر : شرح الشافية لابن الحاجب ١٤٠ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٧٩ ، شرح الشافية لركن الدين ١١٤٥ - ١١٤٦ ، شرح الشافية للخضر البيهقي ٢ / ٤٦٧ ، شرح الشافية للجاربردي ٧٣٩ - ٧٤٠ .

قال ابن بَرِّي : « (التَّمْتِينُ)^(١) : على وزن (تَفْعِيلٌ) ، خيوطٌ تُشَدُّ بها أوصالُ الخيامِ »^(٢) .

رأي ابن بَرِّي :

(التَّمْتِينُ) (تَفْعِيلٌ) .

المنافسة :

هذا البناء الذي ذكره ابن بَرِّي سبق أن ذكره العلماء قبله^(٣) ، فقال سيبويه : « ويكون على

(تَفْعِيلٌ) في الأسماء ، نحو : (التَّمْتِينُ) و (التَّنْيِيتُ)^(٤) ، ولا نعلمه جاء وصفاً^(٥) .

وقد استدل سيبويه على زيادة التاء في (التَّمْتِينُ) بدليلين :

١ - أنه من (التَّمْتِنُ) ، فسقوط التاء يدل على زيادتها^(٦) .

٢ - أنه ليس في الكلام (فَعْلِيلٌ)^(٧) ، قال سيبويه : « وليس في الكلام (فَعْلِيلٌ) ، ولا شيئاً

من هذا النحو لم نذكره »^(٨) .

ويأتي (التَّمْتِينُ) مصدراً ، وحينئذ لا يكون معناه معنى (التَّمْتِينِ) إذا كان اسماً ، قال

السيرافي : « وذكر الجرمي أنه مصدر (مَتْنٌ يُعْتَنُ)^(٩) ، ومصدر (فَعَّلَ) إذا كان صحيح اللام

(التَّفْعِيلُ)^(١٠) .

(١) (التَّمْتِينُ) : أن يجعلوا بين طرائق البيت متناً من شعرٍ ؛ فلما تخرقه أطراف الأعمدة . انظر : اللسان ، التاج (متن) .

(٢) اللسان (متن) .

(٣) انظر : الأصول ٢٠٥/٣ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ٩٣ ، المتع ١٠٨/١ ، التذيل ٧٤/٦ - ب ، الزهر ٢١/٢ .

(٤) (التَّنْيِيتُ) : أول خروج النبات ، وهو - أيضاً - ما تَبَّتْ على الأرض من دِقِّ الشجر وكِبَارِهِ ، وهو كذلك ما شُدَّ على النخلة

من شوكتها وسَقَمَها ؛ للتخفيف عنها . انظر : التكملة والذيل والصلة للصاغانى ٣٤٢/١ ، اللسان (نبت) .

(٥) الكتاب ٢٧١/٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٣١٧/٤ ، الأصول ٢٤٢/٣ - ٢٤٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٣١٧/٤ ، الأصول ٢٤٣/٣ .

(٨) الكتاب ٢٩٣/٤ .

(٩) شرح الكتاب ٢٢٧/٥ - أ ، وانظر : تهذيب اللغة ٣٠٧/١٤ .

(١٠) انظر : أبنية الأسماء لابن القطاع ٤١٨ ، شرح الكافية الشافية ٢٢٣٧/٤ ، شرح الشافية للرضي ١٦٣/١ - ١٦٤ .

**أبنية الاسم الثلاثي المزيد فيه
ثلاث زوائد مجتمعة**

٧٢ - (فَعْلَوَانٌ) .

قال الجوهري: (الأسْطُوَانَةُ) ^(١): النون أصلية (أَفْعُوَالَةٌ) ؛ لأنه يقال: (أَسَاطِينٌ مُسَطَّنَةٌ) ، ويقول الأَخْفَشُ: (الأسْطُوَانَةُ) (فَعْلَوَانَةٌ) ، وهذا يوجب أن تكون الواو زائدة وبعدها حرفان زائدان هما الألف والنون ، وهذا لا يكاد يكون ، وقال قوم: (الأسْطُوَانَةُ) (أَفْعَلَانَةٌ) ، ولو كان كذلك لَمَا جُمِعَ عَلَى (أَسَاطِينٍ) ؛ لأنه ليس في الكلام (أَفَاعِينٌ) ^(٢).

قال ابن بُرِّي: الصحيح أن وزن (الأسْطُوَانَةُ) (فَعْلَوَانَةٌ) ؛ لقولهم في التفسير (أَسَاطِينٍ) كـ (سَرَاحِينٍ) ، وفي التصغير (أَسِيطِينَةٌ) ، ولا يجوز أن يكون وزنها (أَفْعُوَالَةٌ) ؛ لقلّة هذا الوزن وعدم نظيره ، فأما (مُسَطَّنَةٌ) و (مُسَطَّنٌ) فإنما هو بمنزلة: تَشِيطُنٌ فهو مُتَشِيطُنٌ فيمن زعم أنه من شَاطِطٍ يَشِيطُ ؛ لأن العرب قد تشتق من الكلمة وتُبْقِي زوائدها كقولهم: تَمَسَّكَنَ ^(٣) و تَمَدَّرَعَ ^(٤) ، وما أنكره الجوهري من زيادة الألف والنون بعد الواو الزائدة في قوله: وهذا لا يكاد يكون غير منكر بدليل قولهم: (عَنْظُوَانٌ) ^(٥) ، و (عَنْفُوَانٌ) ^(٦) ، ووزنهما (فَعْلَوَانٌ) بإجماع ، فعلى هذا يجوز أن يكون (أَسْطُوَانَةٌ) كـ (عَنْظُوَانَةٌ) ، ونظيره من الياء (فِعْلِيَانٌ) نحو: (صِلِيَانٌ) ^(٧) ، و (بِلِيَانٌ) ^(٨) ، و (عِنْظِيَانٌ) ^(٩) ، فهذه قد اجتمع فيها زيادة الألف والنون وزيادة الياء قبلها ولم ينكر ذلك أحد ^(١٠).

(١) (الأسْطُوَانَةُ): السارية التي يُعْمَدُ بها البيت . انظر: المخصص ١٢/١٢٩ .

(٢) انظر: الصحاح ٥/٢١٣٥ .

(٣) تَمَسَّكَنَ الرَّجُلُ: إذا صار مِسْكِيْنَا ، وقيل: إذا تشبه بالمساكين ، وتَمَسَّكَنَ الرَّجُلُ لربه: تَضَرَّعَ . انظر: المحكم ٦/٤٤٩ ، ٤٥٠ ، اللسان (سكن) .

(٤) تَمَدَّرَعَ الرَّجُلُ: لَبَسَ الدَّرْعَ ، ويقال: المِدرَعَةُ أَيْضًا . انظر: الصحاح ٣/١٢٠٧ .

(٥) (العَنْظُوَانُ): تَبَّتْ ، و (العَنْظُوَانَةُ): الجمرادة الأتشى ، و (العَنْظُوَانُ): الفاحش من الرجال ، والمرأة (عَنْظُوَانَةٌ) . انظر: تهذيب اللغة ٢/٣٠٠ ، اللسان (عظ) .

(٦) (عَنْفُوَانٌ كُلُّ شَيْءٍ): أوله ، وقد غلب على الشباب والنبات ، و (العَنْفُوَانُ): ما سال من العنب من غير احتصار . انظر: المحكم ٢/١٣٢ ، اللسان (عنف) .

(٧) (الصِّلِيَانُ): بَقْلَةٌ ، واحدها (صِلِيَانَةٌ) . انظر: الصحاح ٥/١٧٤٥ ، اللسان (مئل) .

(٨) يُقَالُ: (ذهب القومُ بذي بِلِيَانٍ): تفرقوا طوائف وبعثوا فلم يُعْرَفْ موضعهم . انظر: الصحاح ٤/١٦٣٩ ، المخصص ١٢/١٣٣ .

(٩) (العِنْظِيَانُ): الفاحش من الرجال . انظر: تهذيب اللغة ٢/٣٠٠ ، اللسان (عظ) .

(١٠) انظر: اللسان والتاج (سطن) .

رأي ابن برّي :

(أَسْطُوَانَةٌ) (فُعْلُوَانَةٌ) .

المناقشة :

اختلف في وزن (أَسْطُوَانَةٌ) ، على النحو الآتي :

١ - ذهب الأخفش وتبعه بعض العلماء منهم الرضي وابن الناظم إلى أن (أَسْطُوَانَةٌ) (فُعْلُوَانَةٌ)^(١)، وهو مذهب ابن برّي .

٢ - ذهب قومٌ منهم ابن السراج وأبو علي الفارسي إلى أن (أَسْطُوَانَةٌ) (أَفْعُوَالَةٌ)^(٢)، وهو مذهب الفراء - فيما يظهر - لأنه قال : إن النون أصلية ، وإنه لا نظير لهذه الكلمة في كلامهم^(٣)، واستدل الفارسي بقولهم في التكسير : (أَسَاطِينُ) ، وقولهم : (مُتَسَطِّنُ) وقال : إن المحذوف من الجمع الألف ؛ وذلك أن الألف والنون إذا كانتا زائدتين وجب حذفهما معاً في الجمع ، فإذا كانت (أَسْطُوَانَةٌ) (أَفْعُوَالَةٌ) لم تكن النون زائدة فلا يلزم حذفهما معاً ، وإنما تحذف الألف وتدع الواو ؛ لأنها رابعة ، وهي أولى ألا تحذف ؛ لتحركها وسكون الألف ، أما إذا قُدِّرت (أَسْطُوَانَةٌ) (فُعْلُوَانَةٌ) فيلزم في التكسير والتصغير حذف الواو دون الألف ؛ لأن الألف والنون زائدتان فيلزم أن يحذفا معاً ، فإذا حُذِفَ أحدهما وجب حذف الآخر^(٤).

٣ - ذهب قومٌ منهم ابن القطاع إلى أن (أَسْطُوَانَةٌ) (أَفْعَلَانَةٌ)^(٥).

والراجع أن (أَسْطُوَانَةٌ) (فُعْلُوَانَةٌ) ؛ وذلك لما يأتي :

(١) انظر : الأصول ٣/٣٥٠ ، المخصص ١٢/١٣٠ ، أبنية الأسماء ٧٨ ، سفر السعادة ١/٥٨ ، شرح الشافية للرضي ٢/٣٩٦ ، بغية الطالب ١٤٧ .

(٢) انظر : العين ٧/٢١٦ ، الأصول ٣/٣٥١ ، تهذيب اللغة ١٢/٣٣٨ ، التعليقة ٣/٢٦٨ ، المخصص ١٢/١٣٠ ، أبنية الأسماء ٧٨ ، سفر السعادة ١/٥٨ ، شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٧ ، شرح الشافية للرضي ٢/٣٩٦ .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ١٢/٣٣٨ .

(٤) انظر : التعليقة ٣/٢٦٩ ، المخصص ١٢/١٣٠ .

(٥) انظر : الأصول ٣/٣٥١ ، أبنية الأسماء ٧٨ ، سفر السعادة ١/٥٨ .

١ - أنه لا يوجد في الكلام (أَفْعُولًا) ^(١)، ولو قيل : إنه مختلف في ثبوته فيقال : لا يجوز أن يكون (أَفْعُولًا) ؛ لأنه مختلف فيه ، بخلاف (فَعْلُولَان) فإنه متفق على ثبوته ، والحمل على المحقق أولى من الحمل على المشكوك فيه ^(٢)، وقد أثبت علماء التصريف (فَعْلُولَان) في أبنية العرب ^(٣)، وقد ساق ابن برّي الأمثلة على ذلك .

٢ - أنهم قالوا في تكسيرها : (أَسَاطِين) كـ (سَرَاحِين) ، وفي تصغيرها : (أَسَيْطِينَة) ^(٤) ، فـ (أَسَاطِين) (فَعَالِيْن) ولو كانت (أَفْعُلَانَة) لم يجر (أَسَاطِين) ؛ لأنه ليس في الكلام (أَفَاعِين) ^(٥)، وهذه الياء في (أَسَاطِين) زائدة قطعاً ؛ لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء التانيث إلا وأوسطها حرف مدّ زائد كـ (مَصَائِيح) ، وإذا كانت الياء زائدة في (أَسَاطِين) امتنع أن يكون واحداً (أَفْعُلَانَة) من (سَطَوْت) ؛ لاستلزام ذلك ما لا سبيل إلى جوازه ، وهو التوصل إلى بناء التكسير فيما جاوز الخمسة بحذف مكمل الأصول وإبقاء الزوائد ، ولو كان (أَسْطَوَانَة) (أَفْعُلَانَة) لقليل في الجمع : (أَسَاطِ) ، وعلى التعويض (أَسَاطِي) ^(٦) .

٣ - أمّا ما احتج به الجوهري من قولهم : (مُسَطَّنَة) ^(٧) و (مُسَطَّن) فهو ما احتج به ابن السراج قبله ^(٨)، وقد أجاب عنه ابن برّي بأنه بمنزلة : تَشَيْطَنَ فهو مُتَشَيْطِنٌ فيمن زعم أنه من شَاطِئٍ يَشَيْطُ ؛ لأن العرب قد تشتق من الكلمة وتُثَبِّي زوائدها كقولهم : تَمَسْكَنَ ، وَتَمَدَّرَعُ ، وقد أورد اليزدي هذا الرد ولم ينسبه إلى ابن برّي ^(٩) .

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٣٩٦/٢ ، بغية الطالب ١٤٧ ، شرح الشافية لليزدي ٣٩٤/١ .

(٢) انظر : شرح الشافية لليزدي ٣٩٠/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٦٢/٤ ، المتع ١٣١/١ ، شرح الشافية لليزدي ٣٩٤/١ ، التذيل ٧٥/٦ - ب .

(٤) انظر : الكتاب ٤٢٤/٣ .

(٥) انظر : الأصول ٣٥٠/٣ ، سفر السعادة ٥٨/١ ، شرح الشافية للرضي ٣٩٦/٢ .

(٦) انظر : بغية الطالب ١٤٧ - ١٤٨ ، شرح الشافية لركن الدين ١٠٤٧ - ١٠٤٨ .

(٧) انظر : العين ٢١٦/٧ ، تهذيب اللغة ٣٣٨/١٢ ، سفر السعادة ٥٨/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٠٤٧/٤ ، شرح الشافية لليزدي ١/١ .

٣٩٣

(٨) انظر : الأصول ٣٥١/٣ .

(٩) انظر : شرح الشافية لليزدي ٣٩٤/١ .

٤ - اما قول الجوهري في رد كونها (فُعْلَوَانَةٌ) : وهذا يوجب أن تكون الواو زائدة وبعدها حرفان زائدان هما الألف والنون ، وهذا لا يكاد يكون ، فإنه قول ابن السراج قبله^(١) ، ونقله غيره أيضاً^(٢) ، وقد ردَّ ابنُ برِّي على الجوهري بقوله : إن وقوع الألف والنون المزيديتين بعد الواو الزائدة غير منكر بدليل قولهم : (عُنْظُوَانٌ) ، و (عُنْفُوَانٌ) ، ووزنهما (فُعْلُوَانٌ) بإجماع ، فعلى هذا يجوز أن يكون (أَسْطُوَانَةٌ) كـ (عُنْظُوَانَةٌ) ، ونظيره من الياء (فَعْلِيَانٌ) نحو : (صَلِيَانٌ) ، و (بَلِيَانٌ) ، و (عَنْظِيَانٌ) ، فهذه قد اجتمع فيها زيادة الألف والنون وزيادة الياء قبلها ولم ينكر ذلك أحد ، وقد أورد اليزدي هذا الرد ولم ينسبه إلى ابن برِّي^(٣).

(١) انظر : الأصول ٣/٣٥١.

(٢) انظر : سفر السعادة ١/٥٨.

(٣) انظر : شرح الشافية لليزدي ١/٣٩٤.

٧٣ - (مَفْعَلٌ) .

قال الجوهريُّ في فصل (هوأ) : « و (المُهَوَّنُ) - بضم الميم - : الصحراء الواسعة »^(١).

قال ابنُ بُرِّي : « جَعَلَهُ (مُهَوَّنًا) في فصل (هوأ) وَهَمَّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ (مُهَوَّنًا) وَزَنَهُ (مَفْعَلٌ) ، وكذلك ذكره ابن جنبي ، قال : والواو فيه زائدة ؛ لِأَنَّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة »^(٢).

وقال ابنُ بُرِّي - أيضاً - : « لم يذكر الجوهريُّ ترجمة (هأن) ، وقد جاء منه (مُهَوَّنٌ) : للصحراء الواسعة ، ووزنه (مَفْعَلٌ) ، قال : وذكره الجوهريُّ في فصل (هوأ) وهو غلط »^(٣).

رأي ابن بُرِّي :

(مُهَوَّنٌ) (مَفْعَلٌ) .

الناقشة :

اختلف في وزن (مُهَوَّنٌ) على قولين :

١ - ذهب ابن السراج ، وابن جنبي وتبعهما بعض العلماء ومنهم ابن بُرِّي إلى أن وزنه (مَفْعَلٌ) ، وأنه من الأمثلة التي فانت سيويه^(٤).

٢ - ذهب السيرافي ، وتبعه الجوهريُّ إلى أن وزنه (مُفْعَلٌ) ؛ وذلك لأنه بمنزلة (مُطْمَأَنَّ) ، وهو (مُفْعَلٌ)^(٥).

والراجح - فيما يظهر - أن وزنه (مَفْعَلٌ) ، وأنه من الأمثلة التي فانت سيويه ؛ وذلك لما

يأتي :

(١) الصحاح ٨٤/١ .

(٢) التتبيه والإيضاح ٣٥/١ .

(٣) اللسان (هأن) .

(٤) انظر : الأصول ٢٢٥/٣ ، الخصائص ١٩٦/٣ ، المنصف ١٠٧/١ ، المحكم ٢٦١/٤ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ١٠٢ ، المتع ١/ ١٢٨ ، التذيل ٧٦/٦ - أ ، الزهر ٢٣/٢ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٤٣٣/٦ - ٤٣٤ ، الخصائص ١٩٥/٣ ، المتع ١٢٨/١ ، التذيل ٧٦/٦ - أ .

١ - ما ذكره ابنُ جنِّي من أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا في المضعفِ نحو : (عَوَّغَاء) ، و (ضَوَّضَاء)^(١) .

٢ - قال ابن عصفور : ليس (مُهَوَّأُنُّ) (مُفَعَّلًا) ؛ لأنه لا يُحْفَظُ (اهْوَأُنُّ) ، لكنه إن ثبت كان على وزن (مُفَوَّعَلٌ) ، وما رَدُّ به ابن جنِّي مذهب السيرافي من أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة في غير المضعفِ لا يلزم ، إذ قد جاءت أصلاً في (وَرَتَّلِي) ، وليس بِمُضْعَفٍ ، فإن قيل : إن أصالتها في غير المضعفِ لا ترتكب إلا لموجب ، قيل : الموجب هنا أنه ليس من أبنية كلامهم (مُفَوَّعَلٌ) ، لكن الذي منع من ذلك أنه لا يُحْفَظُ (اهْوَأُنُّ) ، وهو بناءٌ قليل^(٢) .

والحق مع ابن جنِّي ؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة^(٣) ، وإنما حكمنا بأصالة الواو في (وَرَتَّلِي) ؛ لأن الواو لا تزداد أولاً أبداً^(٤) .

(١) انظر : الخصائص ١٩٦/٣ ، المتع ١٢٨/١ ، التذيل ٧٦/٦ - أ .

(٢) انظر : المتع ١٢٨/١ ، التذيل ٧٦/٦ - أ - ب .

(٣) انظر : الأصول ٢٣٤/٣ ، المنصف ١٦٤/١ - ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، شرح الملوكي ١٣٤ ، اللسان (زتك) ، التاج (زوك) .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ٣١٥ ، ٣١٨ ، الأصول ٢٣٦/٣ ، سر الصناعة ٥٩٥ / ٢ .

ذهب الجوهري إلى أن وزن (أفحوانة)^(١) (أفعوالة) ، وذلك لأنه قال : إن (الأسطوانة) : (أفعوالة) مثل : (أفحوانة)^(٢) .

قال ابن بري : وزن (أفحوانة) (أفعلانة) ، وليست (أفعوالة) كما ذكر ، يدلك على زيادة النون قولهم في الجمع : (أقاحي) ، و (أقاح) ، وقولهم في التصغير : (أقحجة)^(٣) . رأي ابن بري :

(أفحوانة) (أفعلانة) .

المناقشة :

ما ذكره ابن بري من أن وزن (أفحوانة) (أفعلانة) هو الذي عليه علماء التصريف^(٤) فقد قال سيبويه : « ويكون على (أفعلان) في الاسم والصفة ، فالاسم : (أفحوان)^(٥) ، و (الأرجوان)^(٦) ، و (الأفحوان) ، والصفة نحو : (الأسحلان)^(٧) ، و (الألعبان)^(٨) ،^(٩) ، والدليل على أن (أفحوانة) (أفعلانة) قولهم في الجمع : (أقاحي) ، و (أقاح)^(١٠) ، واستدل ابن مالك بقولهم : فَحَوْتُ الدَّوَاءَ إِذَا جَعَلْتُ فِيهِ (الأفحوان)^(١١) ، واستدل ابنه بدر الدين بقولهم :

(١) (الأفحوان) : البابنج ، وهو تَبَّتْ طَيْبُ الرِّيحِ . انظر : الصحاح ٢٤٥٩/٦ .

(٢) انظر : الصحاح ٢١٣٥/٥ .

(٣) انظر : اللسان والتاج (سطن) .

(٤) انظر : العين ٢٥٥/٣ ، تهذيب اللغة ١٢٥/٥ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ٢٠٠ ، شرح الكافية الشافية ٢٠٤٧/٤ ، بغية الطالب ١٤٦ ، شرح الشافية لركن الدين ١٠٤٢ ، شرح الشافية للزبيدي ٣٢٤/١ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ .

(٥) (الأفحوان) : ذَكَرُ الْأَفْعَى . انظر : الاستدراك للزبيدي ٧٥ ، المحكم ٢٦٩/٢ .

(٦) (الأرجوان) : صِبْغٌ أَحْمَرٌ ، وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعْرَبٌ . انظر : المعرَّب ١٩ ، شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ٣٥ .

(٧) (الأسحلان) : الْحَسَنُ ، وَوَجُلٌ إِسْجَلَاتِي اللَّحِيَّةِ : طَوِيلُهَا حَسَنُهَا . انظر : شرح الكتاب ٢١٧/٥ - ب ، المحكم ١٣٩/٣ .

(٨) (الألعبان) : اللَّعَابُ . انظر : شرح الكتاب ٢١٧/٥ - ب ، الاستدراك للزبيدي ٧٥ .

(٩) الكتاب ٢٤٧/٤ .

(١٠) انظر : المحكم ٣٥١/٣ ، المخصص ١٥٦/١١ .

(١١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٤٧/٤ ، بغية الطالب ١٤٦ .

أَفَحَتِ الْأَرْضُ ، إِذَا أَتَيْتَ (الْأَقْحُونَ)^(١) .

وهذا الذي أخذه ابنُ بُرِّي على الجوهري هو كلام ابن السراج فقد أخذه الجوهري عنه ، قال ابن السراج : « وقد قال بعض العرب : (مُتَسَطٌّ) ، فهذا يدل على أن (الْأَسْطُونَ) : (أَفْعُولَةٌ) ، وأشباهاها نحو : (أَرْجُونَةٌ) ، و (أَقْحُونَةٌ) »^(٢) .

ولعل الجوهري لم يرد الوزن التصريفي ، وإنما أراد أنها توافقها في الحركات والسكنات ؛ وذلك لأنه قال في موضعٍ آخر : « (الْأَقْحُونَ) : البابونج ، على (أَفْعُلَان) »^(٣) .

وقول ابن بُرِّي : إنهم يقولون في تصغير (أَقْحُونَةٌ) : (أَقِيحِيَّةٌ) لا يُسَلِّمُ له ؛ لأن تصغير الاسم الذي آخره ألفٌ ونونٌ زائدتان إذا كانت الألف بعد أربعة أحرف كما في (أَقْحُونَةٌ) فإنها تُشَبَّهُ بالألف التانيث فلا تحذف الألف والنون ، ولا يُكْسَرُ ما قبل الألف ؛ لئلا تنقلب ياءٌ ؛ فيقال في تصغير (أَقْحُونَةٌ) : (أَقِيحِيَّانَةٌ) ، وقد رَدَّ ابنُ بُرِّي على الجوهري قوله : إن (أَقْحُونَةٌ) تُصَغَّرُ على (أَقِيحِيٌّ) ، فقال ابنُ بُرِّي : « هذا غلطٌ منه ، وصوابه : (أَقِيحِيَّان) ، والواحدة (أَقِيحِيَّانَةٌ) ؛ لقولهم : (أَقَاحِيٌّ) كما قالوا : (ظُرِّيَّان) في تصغير (ظُرِّيَّان)^(٤) ؛ لقولهم : (ظُرَّابِيٌّ) »^(٥) .

ومعنى ذلك أنهم كَسَرُوا (أَقْحُونَةٌ) على (أَقَاحِيٌّ) فَعَلِمَ أن النون زائدة ، فَحَمِلَ التصغير عليه ، فهو مثل (ظُرِّيَّان) ، وذلك أن ما فيه ألفٌ ونون إذا كانت ألفه بعد ثلاثة أحرف منه ما تنقلب فيه الألف ياءً في التصغير ، ومنه ما لا تنقلب ، والفرق بين ما قلبت فيه الألف ياء وبين ما لم تنقلب أن الذي قلبت فيه الألف ياءً يجعلون النون فيه للإلحاق ، والذي لا يقلبون فيه الألف ياءً يجعلون النون والألف فيه بمنزلة ألفي التانيث ، و (ظُرِّيَّان) لا يجوز أن يكون ملحقاً ؛ لأنه ليس في الكلام (فَعَلَال) فلما جمعت العرب على (ظُرَّابِيٌّ) علمنا أنهم لم يجعلوا الجمع ملحقاً ، كما لم يجعلوا الواحد ملحقاً بواحد فوجب أن يقال : (ظُرِّيَّان) ، وكان جمعهم إياه على (ظُرَّابِيٌّ) ؛ لأنهم

(١) انظر : بغية الطالب ١٤٦ .

(٢) الأصول ٣٠١/٣ .

(٣) الصحاح ٢٤٥٩/٦ .

(٤) (الظُرِّيَّانُ) : دُوَيْبِيَّةٌ شِبْهُ الكلب ، أصله الأذنين ، صِيغَتَاهُ يَهْوِيَّان ، طويل الخراطوم ، أسود السرة ، أبيض البطن ، كبير الفسوق متن الراجحة . انظر : المخصص ٨٤/٨ .

(٥) انظر : المسألة (١٨١ - تصغير ما آخره ألفٌ ونونٌ زائدتان) .

جعلوا النون كالبدل من ألف^(١)، فتصغير (أَفْحُوَانَةٌ) محمولٌ على تكسيرها كما أن تصغير (ظَرْبَان) محمول على تكسيه .

(١) انظر : شرح الكتاب ٤/١٩٣ - أ ، التعليقة ٣/٢٦٤ .

قال الجواليقي : « و (الْأَجْرُ) : فارسي مُعَرَّبٌ ،... والهمز في (الْأَجْرُ) فاء الفعل ، كما كانت في (أَرْجَانُ) ^(١) بدليل قولهم : (الْأَجُورُ) ، فسـ (الْأَجُورُ) كـ (العَاقُولِ) ، و (الحَاطُومِ) ؛ لأنه ليس في الكلام شيءٌ على (أَفْعُولِ) ، فإذا ثبت أنها أصلٌ فالهمزة في (أَجْرُ) هي هذه التي ثبت أنها أصلٌ ^(٢) .

قال ابن بَرِّي : « (أَرْجَانُ) وزنه (فَعْلَان) ، ولا يكون (أَفْعَلَان) ؛ لئلا يصير من باب (ددن) مِمَّا فاؤه وعينه من مكان واحد ، وذلك نزر قليل ^(٣) .

رأي ابن بَرِّي :

(أَرْجَانُ) (فَعْلَان) .

المناقشة :

هذا الكلام الذي ذكره ابن بَرِّي لأبي علي الفارسي ، وقد تناقله العلماء بعده ^(٤) ، قال أبو علي : « فأما (أَرْجَانُ) فوزنه (فَعْلَان) ، ولا تجعله (أَفْعَلَان) ؛ لأنك إن جعلت الهمزة زائدة جعلت الفاء والعين من موضع واحد ، وهذا لا ينبغي أن يحمل عليه شيءٌ لقلته ، ألا ترى أن الذي جاء من ذلك حروفٌ قليلة ^(٥) ، ثم ذكر أبو علي أنه وإن لم يكن (فَعْلَان) من أبنية كلام العرب إلا أنه لا ينكر أن يجيء العجمي على ما لا يكون من أبنية العرب .

ويمكن توضيح رأي أبي علي وتأنيده بما يأتي :

١ - ذكر بعض العلماء أن (كَوْفَانُ) ^(٦) وزنه (فَعْلَان) ^(٧) ، وقد رده ابن عصفور بأنه ليس

(١) مدينة كبيرة من مدن فارس ، كثيرة الخير ، وهي بَرَّةٌ بحريةٌ ، سهليةٌ جبليةٌ . انظر : معجم البلدان ١/١٧٢ .

(٢) المَعْرَبُ ٢١ - ٢٢ .

(٣) حاشية على المَعْرَبُ ٣٢ .

(٤) انظر : معجم البلدان ١/١٧٢ ، سفر السعادة ١/٥٢ ، شفاء الغليل ١٠٣ ، قصد السبيل ١/١٦٦ ، التاج (أرج) .

(٥) الخلييات ٤٦٣ .

(٦) هو الشرُّ الشَّدِيدُ ، يقال : تَرَكَ القَوْمَ فِي كَوْفَانٍ ، أي : في أمر مستدير ، وإن بنى فلان من بني فلان لفي كَوْفَانٍ ، أي : في عناءٍ

ومشقة ودوران ، وإنه لفي كَوْفَانٍ ، أي : في حرزٍ ومنعةٍ . انظر : المنجد ٣٢٠ ، المحكم ٧/١١٠ ، اللسان (كوف) .

فيه دليل على إثبات (فَعْلَان) ؛ لاحتمال أن يكون (فَوَعْلَان)^(١).

٢- أنه إذا قيل : إن وزنه (أَفْعَلَان) لزم منه أن تكون الفاء والعين واللام من جنس واحد ، وهذا قليلٌ جداً ، نحو : (دَدَن) ، و (بَيْر) و (أَوَّل) ، و (يَن) ، وهو شاذٌ لا يقاس عليه^(٢).

٣- أن (أَرْجَان) كلمةٌ أعجمية ، والكلمة الأعجمية لا يُنكر أن تأتي على غير أوزان العرب وسننهم في الكلام ، والكلمات الأعجمية المُعرَّبة لا تقوم بها حجة لأن العرب ربما ألحقت الكلمة المُعرَّبة بأبنية كلامها وربما لم تلحقها^(٣)، وقد جاء في الأعجمية والعربية ما هو على وزن (فَعْل) ، نحو (بَقْم) ، وإن كان قليلا في العربية كما سبق بيان ذلك^(٤) ، فـ (فَعْلَان) مثله إذا لم يعتد بالألف واللام^(٥).

والذي يظهر أنه يمكن أن يكون (أَفْعَلَان) وإن لزم منه أن تكون الفاء والعين من جنس واحد ؛ وذلك لما يأتي :

١- أنه إن لزم فيه إذا كان (أَفْعَلَان) أن تكون الفاء والعين من جنس واحد فإنه يلزم من كونه (فَعْلَان) إتيانه على وزن لا يوجد في أبنية كلام العرب ، أما (أَفْعَلَان) فقد جاء منه (أَنْبِجَان)^(٦) ، و (أُرْوَتَان)^(٧) فلا وجه لتفضيل أحدهما على الآخر .

٢- أن قياسه على (فَعْل) نحو (بَقْم) لا يتأتى ، وذلك لأن بنيته تختلف عن (فَعْل) بزيادة

(٧) انظر : التذيل ٧٩/٦ - أ ، المزهر ٢٧/٢ .

(١) انظر : المتع ١٣٧/١ ، التذيل ٧٩/٦ - أ .

(٢) انظر : المسألة (٣ - تماثل الفاء والعين) .

(٣) سيأتي تفصيل الحديث عن إلحاق الأعجمي بالعربي في المسألة (٩٠) ، وانظر : المسألة (٢٣ - فَعْلَل) ، المسألة (٢٤ - فَعْلَل) ، المسألة (٣٧ - فَوَعْلَل) ، المسألة (٥٦ - فَعْلُون) ، المسألة (٦٠ - فَاعَال) ، المسألة (٦٣ - فَعَال) ، المسألة (٧٥ - فَعْلَان) ، المسألة (٧٨ - فَعَوْلَل) .

(٤) انظر : المسألة (٤١ - فَعْلَل) .

(٥) انظر : الخليات ٣٦٤ .

(٦) يقال : (عَجِينُ أَنْبِجَان) ، أي : مُدْرِكٌ مُتَفَتِّحٌ ، وهو في بعض الكتب بالخاء . انظر : الصحاح ٣٤٣/١ ، اللسان (نيج) .

(٧) يقال : (يَوْمُ أُرْوَتَانِ وَلَيْلَةُ أُرْوَتَانَةَ) : شديدة الحر والغيم ، وقيل : (الأُرْوَتَان) : الصوت . انظر : مجمل اللغة ٤٠٨/١ ، الصحاح ٢١٢٧/٥ .

الألف والنون ، لأن الألف والنون قد يجمع الاسم عليهما فيعتد بهما في جمعه كقولك في جمع (سِرْحَان) : (سَرَاحِين) ، وليس ذلك في تاء التأنيث مثلا لأنها زيادة موضوعة على الانفصال في الأصل فلا يعتد بها^(١).

٣ - أن الكلمة أعجمية ، فكما جاز أن تأتي على غير أوزان الكلام العربي فلا مانع - أيضاً - أن تأتي على ما قل في أبنتهم ، وهو البناء الذي تتماثل فيه الفاء والعين .

(١) انظر : شرح الكتاب ٦ / ٢٠٢ ، شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٧٣ .

قال الجواليقي : جاء على (فَعُولَاءٌ) (كَشُونَاءٌ) وهو نبات أصفر مجتث يتعلق بأطراف الشوك^(١) ، و (دَبُوقَاءٌ)^(٢) ، و (جَلُولَاءٌ)^(٣) ، و (حَرُورَاءٌ)^(٤) ، و (بَزْرُ قَطُونَاءٌ)^(٥) .

قال ابن بَرِّي : « وقد جاء (الحَرُوقَاءُ) للحرقاة التي يقدح بها النار^(٦) ، و (الجَبُولَاءُ) للعصيدة^(٧) ، و (سَبُوحَاءٌ) موضع^(٨) ،^(٩) .

رأي ابن بَرِّي :

جاء على (فَعُولَاءٌ) عددٌ من الكلمات .

الناقشة :

ذكر العلماء قبل ابن بَرِّي وبعده هذا البناء ضمن أبنية الاسم الثلاثي المزيد^(١٠) ، فقال سيبويه : « ويكون على (فَعُولَاءٌ) في الاسم ، وهو قليل ، ، نحو : (دَبُوقَاءٌ) ، و (بَرُوكَاءٌ)^(١١) ،

(١) انظر في معناه : الصحاح ١/٢٩٠ - ٢٩١ ، المحكم ٦/٤٢٣ ، التكملة للصاغاني ١/٣٨١ ، اللسان (كشت) .
(٢) قيل : العَدْرَةُ ، وقيل : النَّذِيلُ الساقط ، وقيل : هو كل ما تَمَطَّطَ وتَلَزَّقَ . انظر : الصحاح ٤/١٤٧٣ ، المحكم ٦/١٩٧ ، اللسان (دين) .

(٣) ناحية من نواحي خراسان ، وقعت فيها الوقعة المشهورة بين المسلمين والفرس سنة ست عشرة قَسُمِيَتْ (جَلُولَاءٌ) الوقعة لِمَا أوقع بهم المسلمون ، وهي - أيضاً - مدينة مشهورة بأفريقية . انظر : معجم ما استعجم ٢/٣٣ ، معجم البلدان ٢/١٨١ .

(٤) قيل : هي قرية بظاهر الكوفة ، وقيل : موضعٌ قريب من الكوفة نزل به الخوارج الذين خالفوا علياً - رضي الله عنه - فَنَسَبُوا إليها . انظر : معجم البلدان ٢/٢٨٣ .

(٥) هي حِيَّةٌ يُسْتَنْقَى بها . انظر : تهذيب اللغة ١٦/٢٧١ ، المحكم ٦/١٧٣ ، التكملة للصاغاني ٦/٢٩٤ .

(٦) وفيها لغاتٌ أخرى ، هي (الحَرُوقُ) ، و (الحَرُاقُ) ، و (الحَرُوقُ) ، و (الحَرُاقُ) ، و (الحَرُاقَةُ) . انظر : الصحاح ٤/١٤٥٨ ، اللسان (حرق) .

(٧) انظر : اللسان (جبل) .

(٨) لم أجده فيما بين يدي من المصادر .

(٩) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ١٩٦ .

(١٠) انظر : الأصول ٣/٢٠٠ ، المخصص ١٦/٧٣ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ١٦٧ ، المتع ١/١٣٥ ، التذييل ٦/٧٨ - أ ، الزهر ٢/٢٥ .

(١١) اِبْتَرَكَ القومُ في القتال : جَشُوا على الرُكْبِ واقتتلوا ، وهي البَرُوكَاءُ ، والبرَاكَاءُ . انظر : المحكم ٧/٢٣ ، اللسان (برك) .

و (جَلُولَاء) ، ولا نعلمه جاء وصفًا^(١).

والكلمات الثلاث التي عَقَّبَ بها ابن بُرِّي على الجواليقي ، منها (الحَرُوقَاء) وقد ذكرها قبل ابن بُرِّي أبو عبيد عن الفراء ، وقد صرَّح ابن بُرِّي بذلك فقال : « حكى أبو عبيد في الغريب المصنف في باب (فَعُولَاء) عن الفراء أنه يقال : (الحَرُوقَاء) للتي تُقَدِّحُ منه النار^(٢) ، كما ذكرها ابن سيده^(٣).

أما الكلمتان الأخريان وهما (الجَبُولَاء) ، و (سَبُوحَاء) فلم أجد من ذكرهما غير ابن بُرِّي .

(١) الكتاب ٤/٢٦٣.

(٢) اللسان والتاج (حرق) .

(٣) انظر : المخصص ١٦/٧٣ .

أبنية الرياعي المزيد فيه

٧٧ - (فَعَالِل) .

قال ابن برِّي : « (التَّرَامِزُ) : الجمل القوي ، يقال : جملٌ تَرَامِزٌ ، قال أبو بكر بن السراج :
التاء فيه زائدة ، ووزنه (تَفَاعِل) ، وأنكره عثمان بن جني ، وقال : التاء أصلية ، ووزنه (فَعَالِل) ،
مثل : (عُدَاْفِرٌ)^(١) ؛ لقلّة (تَفَاعِل) ، وكون التاء لا يُقَدَّمُ على زيادتها إلا بدليل^(٢) .

قال الجوهري : « و (تَضَارُعٌ) - بضم التاء والراء - : جبلٌ بنجد ، قال أبو ذؤيب :

كَأَنَّ نِقَالَ الْمَزْنِ بَيْنَ تَضَارُعٍ وَشَابَةِ بَرَكٍ مِنْ جُدَامٍ لَبِيحٍ^(٣) ،^(٤)

قال ابن برِّي : « صوابه (تَضَارِع) - بكسر الراء - قال : وكذا هو في بيت أبي ذؤيب ، فأما
بضم التاء والراء فهو غلط ؛ لأنه ليس في الكلام (تَفَاعُل) ولا (فَعَالِل) ، قال ابن جني : ينبغي أن
يكون (تَضَارِعُ) (فَعَالِلًا) بمنزلة (عُدَاْفِر) ، ولا نحكم على التاء بالزيادة إلا بدليل^(٥) .

رأي ابن برِّي :

(تَرَامِزٌ) ، و (تَضَارِعٌ) (فَعَالِل) .

المناقشة :

اختلف في وزن (تَرَامِز) ، وذلك على النحو الآتي :

١ - ذهب ابن السراج ، وابن القطاع إلى أن التاء في (تَرَامِز) زائدة ؛ ولذلك فإن وزنها
عندهما (تَفَاعِل)^(٦) .

(١) (العُدَاْفِر) : الأسد ؛ لشدة ، صفة غالبية ، وجمَلٌ عُدَاْفِرٌ وَعَدَاْفِرٌ : صُلْبٌ شديد . انظر : المحكم ٣٢٤/٢ .

(٢) التنبيه والإيضاح ٢٥١/٢ .

(٣) البيت من الطويل . و (الْمَزْن) : السحاب كان فيه ماءٌ أو لم يكن ، ويقال : (الْمَزْن) ما لم يَصُبْ ماءه ، و (شَابَةِ) : موضع ،
و (الْبَرَكُ) : إبلٌ الحَيُّ كُلُّهم ، و (اللَّيْحُ) : المضروب بالأرض ، يقال : لَيَحُ به الأرض : إذا ضَرَبَ به . شَبَةُ نِقَالَ الْمَزْنِ بِالْإِبِلِ .
انظر : شرح أشعار الهذليين ١٣٣/١ .

(٤) الصحاح ١٢٥٠/٣ .

(٥) اللسان والتاج (ضرع) .

(٦) انظر : الأصول ٢٢٥/٣ ، شرح الكتاب ٤٣٤/٦ ، الخصائص ١٩٧/٣ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ٩٠ ، المتع ٩٦/١ ، التذليل

٧١/٦ - ب ، المرهر ١٩/٢ ، التاج (ترمز) .

٢ - ذهب أبو سعيد السيرافي وابن جني إلى أن التاء أصلية ؛ ولذلك فإن وزن الكلمة عندهما (فُعَالِل) ^(١)، وهو مذهب ابن بَرِّي .

٣ - قيل : إن وزنه (فُعَامِل) من (تَرَزَّ) : إذا صَلَّب ^(٢).

والراجح أن (تُرَامِز) (فُعَالِل) ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١ - أن (تُقَاعِل) بناءً لم يثبت في كلامهم ^(٣)، و (فُعَالِل) ثابتٌ في أبياتهم ^(٤).

٢ - أنه ليس له اشتقاقٌ يشهد بزيادة التاء ^(٥).

٣ - أن التاء لا تُجْعَلُ زائدة إلا بِثَبَتِ ؛ لأنها لم تكثر في الأسماء والصفات ككثرة الألف والياء والواو والهمزة والميم ^(٦).

أما (تُضَارُعُ) فقد رُوِيَتْ بثلاث روايات ، وهي (تُضَارُعُ) - بضم التاء والراء - ، و (تُضَارِعُ) - بضم التاء وكسر الراء - ، و (تَضَارُعُ) بفتح التاء وضم الراء ^(٧)، وقد اختلف فيه على قولين :

١- أثبت الجوهري ، وابن القطاع (تُضَارُعُ) - بضم التاء والراء - ، وقال ابن القطاع : إن وزنها (تُقَاعِل) ^(٨).

٢ - أنكر ابن بَرِّي ضم الراء ، وقال : إنه غلط ، والصواب عنده ضم التاء وكسر الراء ،

(١) انظر : شرح الكتاب ٤٣٤/٦ ، الخصائص ١٩٧/٣ ، المتع ٩٦/١ ، التذيل ٧١/٦ - ب ، المزهري ١٩/٢ .

(٢) انظر : التذيل ٧١/٦ - ب ، المزهري ١٩/٢ .

(٣) انظر : المتع ٩٦/١ ، التذيل ٧١/٦ - ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢٩٤/٤ ، المتع ١٤٧/١ ، المزهري ٢٩/٢ .

(٥) انظر : الخصائص ١٩٧/٣ ، المتع ٩٦/١ ، اللسان (ترمز) ، التذيل ٧١/٦ - ب ، التاج (ترمز) .

(٦) انظر : الكتاب ٣١٧/٤ - ٣١٨ ، الأصول ٢٤٣/٣ ، التكملة ٥٥٩ - ٥٦٠ ، المنصف ١٠٢/١ - ١٠٥ ، المتع ٢٧٢/١ - ٢٧٤ .

(٧) انظر : القاموس المحيط والتاج (ضرع) .

(٨) انظر : أبنية الأسماء لابن القطاع ٩٠ .

وزنها عنده (فَعَالِل) ، ونسب هذا القول إلى ابن جنبي .

والراجح أنها (تَضَارِعُ) - بضم التاء وكسر الراء - ، وأن وزنها (فَعَالِل) ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١ - أن رواية (تَضَارِعُ) - بضم التاء والراء - مخالفةٌ للمقواعد التصريفية ، إذ لا يوجد في الأبنية (تَفَاعِلُ) ولا (فَعَالِل) ، قال ياقوت : « (تَضَارِعُ) - بضم الراء - على (تَفَاعِلُ) عن ابن حبيب^(١) ، ولا نظير له في الأبنية^(٢) ، ومثلها رواية (تَضَارِعُ) بفتح التاء وضم الراء ، ومِمَّا يُؤنس بأنها (تَضَارِعُ) - بضم التاء وكسر الراء - أن البكري لم يذكر فيها إلا هذا الضبط^(٣) .

٢ - ما سبق بيانه من أن (تَفَاعِلُ) بناءٌ لم يثبت في كلامهم ، وأن التاء لا تُجَعَلُ زائدة إلا بِثَبْتِ .

وقول ابن بَرِّي : صوابه (تَضَارِعُ) - بكسر الراء - إلخ كأن الزبيدي أخذ عليه أنه سكت عن حركة التاء ولم يبينها فقال الزبيدي : إنه يحتمل أن يريد أن الصحيح (تَضَارِعُ) - بضم التاء وكسر الراء - ، كما يُفهم من إطلاقه ، وقد يريد (تَضَارِعُ) بفتح التاء وضم الراء^(٤) ، والظاهر أن كلام ابن بَرِّي على ما يقتضيه الظاهر من ضم التاء وكسر الراء ولو كان يريد فتح التاء مع كسر الراء لنص عليه ، ويؤيده ما نقله عن ابن جنبي من أن وزنه (فَعَالِل) مثل (عَدَاْفِر) ، وحرف العين في (عَدَاْفِر) يقابل التاء في (تَضَارِعُ) ، وهو مضموم كما هو واضح .

(١) أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي بالولاء (... - ٢٤٥) :

ولد في بغداد ، وتوفي في سامراء ، و (حبيب) أمه ولا يعرف أبوه ، وكان علامة بالأنساب والأخبار واللغة والشعر ، كان مؤدباً ، ومن كتبه (كتاب النسب) ، و (كتاب الأمثال) وغيرهما . انظر : معجم الأدباء ٢٨٦/٥ - ٢٨٩ ، بقية الوعاة ١/ ٧٣ - ٧٤ .

(٢) معجم البلدان ٣٨/٢ .

(٣) انظر : معجم ما استعجم ٢٨١/١ .

(٤) انظر : التاج (ضرع) .

قال الجوهري : و (سَمَوَالٌ) بن عَادِيَاءَ مهموز ، وهو (فَعَوَّلٌ) ^(١) ، ^(٢) .

قال ابن بَرِّي : و صوابه : (فَعَوَّلٌ) ^(٣) .

رأي ابن بَرِّي :

(سَمَوَالٌ) (فَعَوَّلٌ) .

المناقشة :

ما ذكره ابن بَرِّي في رده على الجوهري وزن (سَمَوَالٌ) هو رأي ابن جني فقد قال : و هذا اسمٌ مرتجلاً غير منقول ، ووزنه (فَعَوَّلٌ) ^(٤) .

وكون (سَمَوَالٌ) (فَعَوَّلٌ) أرجح من كونها (فَعَوَّالٌ) ؛ وذلك لِمَا يأتي :

١ - أن الهمزة لا تزداد في غير الأول إلا بثبت ، وزيادتها وسطا قليلا جداً وقع في كلمات محفوظة ^(٥) .

٢ - أن وزن (فَعَوَّلٌ) من أوزان الرباعي المزيد ، وقد ذكره العلماء ، وذكروا أمثلة عليه ^(٦) ، قال سيبويه : و فالواو تلتحق ثالثة فيكون الاسم على مثال (فَعَوَّلٌ) في الاسم والصفة ، فالأسماء

(١) هكذا في الصحاح ، والذي في اللسان (سَمَالٌ) ، التاج (سَمَلٌ) : (فَعَوَّالٌ) .

(٢) الصحاح ١٧٣٣/٥ .

(٣) اللسان (سَمَالٌ) ، التاج (سَمَلٌ) .

(٤) المبهج ٤٧ .

(٥) انظر : المسألة (٢٧٣ - زيادة الهمزة في غير الأول) .

(٦) انظر : الأصول ٢١٤/٣ ، أبنية الأسماء ٢٩٢ ، المنتع ١٤٨/١ ، التذليل ٨٢/٦ - ب ، المزهر ٣٠/٢ .

نحو: (حَبَوَكْر) ^(١)، و (قَدَوَكْس) ^(٢)، و (صَنَوْبِر) ^(٣)، والصفة نحو: (السَّرَوَمَط) ^(٤)، و (العَشَوَزَن) ^(٥)، و (العَرَوَمَط) ^(٦)، ^(٧)، ^(٨).

هذا وقد ذكر العلماء أن (السَّمَوَالَ) سرياني مُعَرَّبٌ، معناه: عطية الله ^(٨)، وقد سبق بيان أن الكلمة الأعجمية لا يُنكَرُ أن تأتي على غير أوزان العرب وسننهم في الكلام، والكلمات الأعجمية المُعَرَّبَةُ لا تقوم بها حجة لأن العرب ربما ألحقت الكلمة المُعَرَّبَةَ بأبنية كلامها وربما لم تلحقها ^(٩).

أما (السَّمَوَالَ) بمعنى: الظَّلُّ ^(١٠) فإنه عربي، وحيثُذِ يحكم عليه بأنه (فَعَوَلٌ).

(١) اسم من أسماء الداهية. انظر: الاستدراك للزبيدي ١٦٢، معجم مقاييس اللغة ١٤٧/٢.

(٢) هو الشدهد الغليظ الجافي، وهو الأسد، وحَيٌّ من تغلب، واسم رجل. انظر: شرح الكتاب ٤٠/٦، الاستدراك للزبيدي ١٦٢، الصحاح ٩٥٧/٣، اللسان (فدكس).

(٣) شجر مُخَضَّرٌ شتاءً وصيفاً، ويقال: الصنوبر ثمره، وقيل: الأرز الشجر، والصنوبر ثمره. انظر: الصحاح ٧٠٨/٢، المخصص ١٤٠/١١، اللسان (صنبر).

(٤) قيل: هو وعاءٌ يكون زِقُّ الخمر، وقيل: هو الذي يتلَعُ كل شيء، وقيل: هو حياءٌ يستظل به، وقيل: هو الطويل، قال السرياني: وأظنه غلطاً. انظر: شرح الكتاب ٤٠/٦، الاستدراك للزبيدي ١٦٢، معجم مقاييس اللغة ١٦١/٣، المخصص ٦٦، النكت ١١٧١/٢، شرح أبنية سيويه لأبي بكر سعيد بن الدهان ٩٨.

(٥) المتروي العَسْرُ الخلق من كل شيء. انظر: شرح الكتاب ٤٠/٦، الاستدراك للزبيدي ١٦٢، معجم مقاييس اللغة ٣٦٣/٤.

(٦) في الكتاب طبعة بولاق ٣٣٦/٢: (العَرَوَمَط)، ولم أجد لها فيما بين يدي من مصادر، وفي طبعة هارون ٢٩١/٤: (العَرَوَمَط) وقد فسَّرَ بأنه الطويل، وقيل: الكساء. انظر: شرح الكتاب ٤٠/٦، الاستدراك للزبيدي ١٦٢، النكت ١١٧١/٢.

(٧) الكتاب ٢٩٠/٤ - ٢٩١.

(٨) انظر: الاشتقاق لابن دريد ٤٣٦، المُعَرَّبُ للجواليقي ١٨٨، شفاء الغليل ٢٩٦، قصد السبيل ١٥٦/٢.

(٩) سيأتي تفصيل الحديث عن إلحاق الأعجمي بالعربي في المسألة (٩٠)، وانظر: المسألة (٢٣ - فَعَلٌ)، المسألة (٢٤ - فَعَلٌ)، المسألة (٣٧ - فَوَعَلٌ)، المسألة (٥٦ - فَعَلُونُ)، المسألة (٦٠ - فَعَالُ)، المسألة (٦٣ - فَعَالُ)، المسألة (٧٥ - فَعَلَانُ)، المسألة (٧٨ - فَعَوَلٌ).

(١٠) انظر: اللسان (سَمَال).

قال الجوهري : (بنو صَعْفُوقُ) : حَوَّلَ باليَمَامَةِ ، وهو اسمٌ أعجميٌّ لا ينصرف ؛ للمعجمة والمعرفة ، ولم يجئ على (فَعْلُولٍ) شيءٌ غيره ، وأما (الحَرثُوثُ)^(١) فإن الفصحاء يضمونه أو يشددونه مع حذف النون ، وإنما يفتحها العامة^(٢) .

قال ابنُ بَرِّي : رأيت بخط أبي سهل الهروي^(٣) على حاشية كتاب : جاء على (فَعْلُولٍ) (صَعْفُوقٌ) ، و (صَعْفُوقٌ) لِيضْرَبَ من الكَمَامَةِ ، و (بَعْكُوكَةُ الوادي) لجانبه ، قال ابنُ بَرِّي : أما (بَعْكُوكَةُ الوادي) و (بَعْكُوكَةُ الشَّرِّ) فذكرها السيرافي وغيره بالضم لا غير - أعني : بضم الباء - ، وأما (الصَعْفُوقُ) لِيضْرَبَ من الكَمَامَةِ فليس بمعروف ، ولو كان معروفاً لذكره أبو حنيفة^(٤) في كتاب النبات ، وأظنه نبطياً أو أعجمياً^(٥) .

رأي ابن بَرِّي :

جاء على (فَعْلُولٍ) (صَعْفُوقٌ) ، أما (بَعْكُوكَةُ) فُذْكَرَتْ بضم الباء ، وأما (الصَعْفُوقُ) فليس بمعروف ، ولعله أعجمي .

الناقشة :

اختلف في (فَعْلُولٍ) أوجود أم لا ، وذلك على قولين :

(١) نسبت ، وهو نوعان ، منه نوعٌ بَشَعٌ لا يؤكل إلا بالجدد ، وفيه حَبٌ صَلْبٌ ، والآخر : حَلْوٌ يُؤْكَل . انظر : الصحاح ١/١١٩ ، المخصص ١١/١٨٩ ، اللسان (حرب) ، (حرنب) .

(٢) انظر : الصحاح ٤/١٥٠٧ .

(٣) هو محمد بن علي بن محمد (٣٧٢ - ٤٣٣) ، نزيل مصر ، وله رسالة المؤذنين بجامع عمرو بن العاص ، له خَطٌّ صحيح يتنافس فيه أهل العلم ، له شرح الفصيح ومختصره ، وكتاب أسماء الأسماء ، وكتاب أسماء السيف . انظر : معجم الأدياء ٥/٣٨٣ ، إنباه الرواة ٣/١٩٥ .

(٤) أحمد بن داود بن وَتْنَدِ الدَّهْورِيُّ (٠٠٠ - ٢٨٢) ، مهندسٌ ، مؤرِّخٌ ، نباتيٌّ ، كان مفتشاً في علوم كثيرة ، منها النحو واللغة ، أخذ عن ابن السكيت ، من كتبه : الأنواء ، ولحن العامة ، وغيرها . انظر : معجم الأدياء ١/٣٥٢ ، إنباه الرواة ١/٧٦ .

(٥) اللسان والتاج (صعفق) .

١ - منهم من جعله وزناً نادراً ، وقال : لم يجئ منه إلا (صَعْفُوقٌ)^(١) ، وأورد الأزهرى والزبيدي وغيرهما (زَرْتُوقٌ)^(٢) ، وأورد الأزهرى وغيره (بَعْكُوكَةٌ)^(٣) ، وذكر ابن القطاع (عَلَطُوسٌ)^(٤) ، وذكر ابن السيد وغيره (بَرَشُومٌ) ، (وَصَنْدُوقٌ)^(٥) ، وزاد الزمخشري (غَرْتُوقٌ)^(٦) ، وزاد ابن الناظم وغيره (قَرَبُوسٌ) ، و (عَصْفُورٌ)^(٧) ، وزاد ابن عصفور (بَرْعُومٌ)^(٨) ، وزاد ابن مالك (بَعْصُوصٌ)^(٩) ، ونُسِبَ إثبات (فَعْلُولٌ) إلى الكوفيين^(١٠).

(١) انظر : إصلاح المنطق ٢١٨ ، أدب الكاتب ٥٩٠ ، المنتخب ٥٦١/٢ ، الجوهرة ١١٥٨/٢ ، شرح الكتاب ٧٤/٦ ، تهذيب اللغة ٣/٢٨٢ ، ٤٠٣/٩ ، الاستدراك للزبيدي ١٦٢ ، شرح الفصيح للزمخشري ٣٩١/٢ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٦٢ ، بغية الطالب ٤ .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ٤٠٣/٩ ، الاستدراك ١٦٢ ، المحكم ٣٨٣/٦ ، الاقصاب ٣٢٨/٢ ، شرح الفصيح للزمخشري ٣٩٢/٢ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٦٢ ، بغية الطالب ٥ . (الزَرْتُوقَان) : منارتان تبيان على رأس البئر ، وقيل : هما خشبتان أو بناءان على شفير البئر من طين أو حجارة . انظر : المنتخب لكراع ٤٥١/٢ ، المحكم ٣٨٣/٦ .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ٣٢٧/١ ، المحكم ١٧١/١ .

(٤) انظر : أبنية الأسماء ٢٩٥ ، و (العلطوس) : هي الناقة الحَيَّار الفارغة ، وقيل : هي المرأة الحسناء . انظر : الاستدراك للزبيدي ١٦٤ ، شرح أبنية سيويه لأبي محمد سعيد بن الدهان ١٢٧ ، اللسان (علطس) .

(٥) انظر : الاقصاب ٣٢٨/٢ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٦٢ ، و (البرشوم) : هي أول ما يُدْرِكُ من النخل ، وقيل : جنس من التمر . انظر : النخل لأبي حاتم ٩١ ، اللسان (برشم) .

(٦) انظر : شرح الفصيح ٣٩٢/٢ و (الفرتوق) : طيرٌ من طيور الماء طويل العنق ، قيل : إنه أبيض ، وقيل : إنه أسود ، وهو الأبيض الشاب الناعم الجميل ، وهو الناعم المنتشر من النبات . انظر : تهذيب اللغة ٢٢٤/٨ ، الصحاح ١٥٣٧/٤ ، المحكم ٤٧/٦ - ٤٨ .

(٧) انظر : بغية الطالب ٥ - ٦ ، شرح الشافية لركن الدين ٢٦٩ - ٢٧٠ ، و (القريوس) : حيتو السرج ، والحيتو : كلُّ عودٍ مُتَوَجِّعٍ من عيدانه . انظر : المحكم ٣٨١/٦ ، اللسان (قريس) ، (حنا) ، و (العصفور) : طائر ذكر ، وهو الجراد الذكر ، وهو شِراخ يسيل من غُرَّةِ الفرس لا يبلغ الخطم ، وهو قطعةٌ من الدماغ تحت فَرْخِ الدماغ ، كأنه بائنٌ منه بينهما جليدة تفصله ، وهو في اليهودج خشبةٌ تجمع أطراف الخشب فيها . انظر : تهذيب اللغة ٣٣١/٣ - ٣٣٢ ، معجم مقاييس اللغة ٣٦٩/٤ .

(٨) انظر : الممتع ١٤٩/١ و (البرعوم) : كمُّ ثمر الشجر والشور ، وقيل : هو زهرة الشجرة وتَوَرُّ الثَّبت قبل أن يفتح . انظر : تهذيب اللغة ٣٦٤/٣ ، اللسان (برعم) .

(٩) انظر : المزه ١١٤/٢ - ١١٥ . و (البَعْصُوص) : الضئيل الجسم ، وهو - أيضاً - العظم الصغير الناتئ الذي بين أليتي الإنسان ، و (البعصوصة) : دُوَيْبَّةٌ صغيرة لها بريق من ياضها . انظر : المجرى لكراع ٢٧٩/١ ، اللسان (بعص) .

(١٠) انظر : المزه ٥٨/٢ .

٢- أنكر البصريون (فَعْلُول) ^(١)؛ ولذلك لَحْنُوا مَنْ يَقُولُ : (عَنْقُودٌ) ، و (عَصْفُورٌ) ، و (زَعْرُورٌ) ^(٢)، و (قَرْبُوسٌ) ^(٣) ، و (غَرْتُوقٌ) ^(٤)، و (طَرَسُوسٌ) ^(٥)، و (زَنْبُورٌ) ، و (عَبْدُوسٌ) ^(٦)، و (دَسْتُورٌ) ^(٧)، وهذا مذهب ابن بَرِّي فقد ذهب إلى أن (صَعْفُوقٌ) مِمَّا عَرَبْتَهُ العرب ولم تُلْحِقْه بأبنيتها ^(٨)، ولم يُعْلَقْ هنا بما يدل على رأيه في (صَعْفُوقٌ) ، في حين أنه ردُّ (بَعْكُوكَةٌ) بأن السيرافي وغيره ذكرها بضم الباء ، وأن (الصَعْفُوقُل) ليس بمعروف ، ولو كان معروفاً لذكره أبوحنيفة في كتاب النبات ، ثم بيّن أنه يظن أنه نبطي أو أعجمي .

وقد ردُّ أصحاب هذا القول الكلمات التي نقلت على هذا الوزن بما يأتي :

١- قال المبرد وابن جنبي وغيرهما : قيل : إن (صَعْفُوقٌ) أعجمي ^(٩)، ومثله

(١) انظر : المقتضب ١/١٢٥/٣ ، معجم مقاييس اللغة ١/٢٦٤/١ ، الصحاح ٣/٩٤٣ ، الإنصاف ٢/٧٩٩ .

(٢) انظر : تنقيح اللسان ١٢٥ ، والزعرور : السبي الخلق ، وهو ثمر شجرة . انظر : اللسان (زعر) .

(٣) انظر : الصحاح ٣/٩٦٢ (قربس) ، التلويح ٤٥ ، شرح فصيح ثعلب لابن الجبان ٢٠٤ ، شرح الفصيح للزمخشري ٢/٣٩٢ ، المدخل إلى تقويم اللسان ١٨٦ ، تقويم اللسان ١٤٨ ، تصحيح التصحيف ٤٢٠ ، سهم الألفاظ ٣٠ - ٣١ .

(٤) انظر : لحن العامة ١٧٨ ، تصحيح التصحيف ٣٩٣ .

(٥) انظر : الصحاح ٣/٩٤٣ ، التلويح ٤٥ ، شرح فصيح ثعلب لابن الجبان ٢٠٤ ، شرح الفصيح للزمخشري ٢/٣٩١ ، شرح الفصيح ١٢٥ ، سهم الألفاظ ٣٠ . و (طرسوس) : مدينة في الشام بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم . انظر : معجم ما استعجم ١٥٨/٢ ، معجم البلدان ٤/٣١ - ٣٣ .

(٦) انظر : شرح الفصيح للزمخشري ٢/٢١٩ ، ٥١٨ ، التكملة للصاغاني ٣/٣٨٢ . و (الزنبور) : طائر يلسع ، وهو الغلام الخفيف الظريف ، وشجرة عظيمة ، والعظيم من الفئران . انظر : اللسان (زنبور) ، و (عبدوس) : من الأعلام . انظر : التكملة للصاغاني ٣/٣٨٢ .

(٧) انظر : درة الفواص ١٣٥ ، المدخل إلى تقويم اللسان ١٦٩ ، تقويم اللسان ١٠٥ ، ذيل الفصيح للبغدادي ٣٤ ، تصحيح التصحيف ٢٦٠ .

(٨) انظر : حواشي ابن بَرِّي وابن طفر على درة الفواص ١٦٧ .

(٩) انظر : المقتضب ٢/١٢٧ ، الحصائص ٣/٢١٥ ، الصحاح ٤/١٥٠٧ ، المحكم ٢/٢٨٦ ، المعرّب ٢/٢١٩ ، المنتع ١/١٥٠ ، شرح الشافية لليزدي ١/١٩١ .

٢ - نقل ابن فارس وغيره عن اللحياني : تركته في بَعْكُوكَةِ القوم ، أي : مجتمع منازلهم ، ونرى أنه فتح الباء فقال (فَعْلُولَة) ؛ لأنه أخرجه مخرج المصادر ، مثل : سَارَ سَيَّرُورَةً ، وَحَادَ حَيَّدُودَةً ، وَقَالَ قَيْلُولَةً (٢).

٣ - قال السيرافي : (البُعْكُوكُ) بالضم (٣) ، وقال الأزهري : وبعضهم يقول : صُعْفُوق بالضم (٤) ، وقال الزمخشري في (عَبْدُوس) : الصحيح أنه بضم العين (٥) ، وقال بعضهم : (خَرْتُوبٌ) بضم الخاء (٦) ، ولا يصح فتحها (٧).

٤ - قال ابن عصفور : إن (زَرْتُوق) ، و (بَرَشُوم) ، و (بَرَعُوم) ، و (صَنْدُوق) مُحْفَقَةٌ من الضم لأنه قد سُمِعَ في جميعها ضمُّ الأول (٨).

٥ - قال ابن جنى (زَرْتُوق) (فَعْتُولٌ) ، وهو غريب (٩).

٦ - (خَرْتُوبٌ) قيل : إن النون بدل من إحدى الرءيين ؛ كراهية التضعيف ، ووزنه

(فَعْتُولٌ) (١٠).

(١) انظر : شرح فصيح ثعلب لابن الجبان ٢٠٤ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٢٥ ، معجم البلدان ٣١/٤ ، قصد السبيل ٢/٢٥٧ .

(٢) انظر : معجم مقاييس اللغة ٢٦٤/١ ، المحكم ١٧١/١ .

(٣) انظر : المحكم ١٧١/١ .

(٤) انظر : تهذيب اللغة ٢٨٢/٣ ، المحكم ٢٨٦/٢ .

(٥) انظر : شرح الفصيح ٥١٩/٢ .

(٦) انظر : بغية الطالب ٦ ، شرح الشافية لركن الدين ٢٦٨ ، شرح الشافية لليزدي ١٩/١ .

(٧) انظر : إصلاح المنطق ١٧٦ ، أدب الكاتب ٣٩٥ ، الصحاح ١١٩/١ ، ١٥٠٧/٤ (صغف) ، شرح الشافية للرضي ٢٠/١ .

(٨) انظر : المتع ١٤٩/١ - ١٥٠ .

(٩) انظر : الخصال ٢١٨/٣ .

(١٠) انظر : بغية الطالب ٦ ، شرح الشافية للرضي ٢٠/١ ، شرح الشافية لركن الدين ٢٦٨ .

والراجع - فيما يظهر - أن (فَعْلُولُ) موجودٌ وإن كان نادراً قليلاً ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن الفتح في بعض هذه الكلمات قد نقله الثقات من أهل العلم ، فقد نقل أبو زيد واللحجاني الفتح في (زَرْتُوْق) ^(١)، و (بَعْكُوْكَة) ^(٢)، وأبو حنيفة في (بَرَشُوْم) ^(٣)، وأبو عمرو الشيباني في (زَرْتُوْق) وقال : ولا يقال بالضم ، ومثله (صَعْفُوْق) ، و (صَنْدُوْق) ^(٤).

٢ - أن ابن السكيت ذكر أن (قَرَبُوْس) لغة في (قَرَبُوْس) ، و (طَرَسُوْس) لغة في (طَرَسُوْس) ^(٥).

٣ - أن الراجح في (صَعْفُوْق) أنه عربي كما ذهب إلى ذلك الشيخ أحمد شاكر ^(٦)، وأيده بقول ابن دريد : « و (الصَعْفَقَةُ) : تضاؤل الجسم ، و (صَعْفُوْق) اسم » ^(٧).

٤ - أما قول ابن بَرِّي : وأما (الصَعْفُوْلُ) لِضَرْبٍ مِنَ الْكَمَّاتِ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ ، ولو كان معروفاً لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات ، وأظنه نبطياً أو أعجمياً فقد رد عليه الزبيدي بقوله : « لا يلزم من عدم ذكر أبي حنيفة إياه في كتابه أن لا يكون من كلام العرب فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ فتأمل ذلك » ^(٨).

٥ - تَنَاقُضُ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ مَعْدُومٌ فَالْمَبْرَدُ مَثَلًا قَالَ : إن (صَعْفُوْق) أعجمي ^(٩)، ثم عاد مرة أخرى وقال : إنه عربي منفردٌ بيناته ^(١٠)، وهذا يدل على اضطرابه وعدم انتهائه إلى قول واحد فيه .

٦ - خفة (فَعْلُولُ) ، إذ ليس فيه من الثقل ما يدعو إلى تركه ، لا سيما وقد نقل الثقات

(١) انظر : تهذيب اللغة ٤٠٣/٩ ، المحكم ٣٨٣/٦ ، الاقتضاب ٣٢٨/٢ ، الزهر ٥٧/٢ .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ٣٢٧/١ ، المحكم ١٧١/١ .

(٣) انظر : الاقتضاب ٣٢٨/٢ .

(٤) انظر : الاقتضاب ٣٢٨/٢ .

(٥) انظر : إصلاح المنطق ١٧٣ .

(٦) انظر : المعرَّب ٢١٩ الحاشية (٣) .

(٧) الجمهرة ١١٥٨/٢ .

(٨) التاج (صعق) .

(٩) انظر : المقتضب ١٢٧/٢ .

(١٠) انظر : المقتضب ٣٢٦/٣ .

ما جاء على وزنه ، ولا داعي لادعاء التخفيف من الضم ، فما الذي يمنع أن ينطق العربي بالأخف أصلا .

٨٠ - (فَعْلُولٌ) .

قال الجوهري : « (وَأَبُو قَلْمُونٌ) : ضَرَبَ مِنْ ثِيَابِ الرُّومِ يَتَلَوْنُ لِلْعِيُونِ أَلْوَانًا »^(١).

قال ابن بَرِّي : « (قَلْمُونٌ) (فَعْلُولٌ) مثل (قَرَبُوسٌ) »^(٢).

رأى ابن بَرِّي :

(قَلْمُونٌ) (فَعْلُولٌ) .

المناقشة :

ذكر العلماء قبل ابن بَرِّي وبعده (فَعْلُولٌ) ضمن أبنية مزيد الثلاثي^(٣) ، فقال سيبيويه :
ويكون على مثال (فَعْلُولٌ) ، ومثَّل بأمثلة منها (قَلْمُونٌ) ، و (قَرَبُوسٌ)^(٤).

والذي دعا ابن بَرِّي إلى بيان أن وزن (قَلْمُونٌ) (فَعْلُولٌ) أنه رأى الجوهري ذكره في مادة (قلم) وهذا يدل على أنه يرى أنه ثلاثي وأن الواو والنون زائدتان فأراد ابن بَرِّي أن يُبين أن الصواب أنه اسم رباعي مزيد ، وهكذا ذكره العلماء قبل ابن بَرِّي فقد مثَّل به سيبيويه على (فَعْلُولٌ)^(٥) ، وقال الفراء : « (قَلْمُونٌ) هو (فَعْلُولٌ) مثل (قَرَبُوسٌ) »^(٦).

كما ذُكِرَ (قَلْمُونٌ) في كتب البلدان ، وذكروا أنه بفتح الأول والثاني على وزن (فَعْلُولٌ)^(٧).

(١) الصحاح ٢٠١٤/٥ .

(٢) اللسان (قلم) .

(٣) انظر : الأصول ٢١٥/٣ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ٢٩٥ ، المتع ١٥٠/١ ، التذيل ٨٣/٦ - أ ، الزهر ٣٠/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢٩١/٤ ، شرح الكتاب ٤١/٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٩١/٤ ، شرح الكتاب ٤١/٦ ، المحكم ٣٩٤/٦ .

(٦) تهذيب اللغة ٤١٩/٩ .

(٧) انظر : معجم ما استعجم ٣٢٧/٣ ، معجم البلدان ٤٤٤/٤ ، وهو موضع بلي غرطة دمشق .

ذكر الجواليقي أن (أشنان) ^(١) فارسي مُعْرَبٌ ، وأن فيه لغتين (أشنان) - بضم الهمزة - ، و (إشنان) - بكسرها - ، وقال : إن همزته أصلية ، والنون هي لامه كُرِّرَتْ للإلحاق بـ (قُرطاس) ^(٢) .

قال ابن برِّي : « (إشنان) (فِعْلَان) ^(٣) مُلْحَقٌ بـ (قِرطاس) ^(٤) ، وإن شئتَ (فُعْلَانُ) مثل : (لُبْنَانُ) ^(٥) ، ^(٦) .

رأي ابن برِّي :

(أشنان) - بضم الهمزة - ، و (إشنان) - بكسرها - (فُعْلَال) بضم الفاء وكسرها ، أو (فُعْلَانُ) .

المنافسة :

(إشنان) من الكلمات التي عرَّبَتْها العرب وألحقها بأبنية كلامها ، وفيها لغتان : (أشنان) - بضم الهمزة - ، و (إشنان) - بكسرها - ، والضم أعلى ^(٧) ، وهمزته أصلية ؛ لأمرين :

١ - أن الفراء ذكر أنه يُقَالُ : (تَأشْنَنَ) ، أي : غَسَلَ يده بالأشنان ^(٨) ، فدل ذلك على أن

(١) يُقَالُ له (الْحُرْضُ) تُفْسَلُ به الأيدي على أثر الطعام ، وقيل : شجر (الأشنان) يقال له (الْحُرْضُ) وهو من الحمض . انظر : تهذيب اللغة ٤/٢٠٥ - ٢٠٦ ، اللسان (حرض) .

(٢) انظر : المُعْرَبُ ٢٤ .

(٣) هكذا في حاشية ابن برِّي على المُعْرَبُ ٣٤ ، ويبدو أنها محرفة من (فُعْلَالٍ) ؛ إذ إن وزن (قُرطاس) المُلْحَقُ به (فُعْلَال) كما في الكتاب ٤/٢٩٥ .

(٤) (القِرطاس) : ضَرَبٌ من بُرُودِ مصر ، و (القِرطاس) : أديمٌ ينصب للفضال ، و (القِرطاس) : الناقة إذا كانت فية شابة ، و (القِرطاس) ، و (القِرطاس) ، و (القِرطاس) : الصحيفة الثابتة التي يُكْتَبُ فيها . انظر : اللسان (قرطس) .

(٥) (لُبْنَان) بضم أوله وإسكان ثانيه : جبل بالشام . انظر : معجم ما استعجم ٤/٣٥ ، معجم البلدان ٥/١٢ .

(٦) حاشية ابن برِّي على المُعْرَبُ ٣٣ - ٣٤ .

(٧) انظر : المحكم ٨/٦٥ ، اللسان (أشن) .

(٨) انظر : التكملة للصاغاني ٦/١٨٦ .

٢ - أنه ليس في الكلام (أَفْعَالٌ)^(١)، وإذا امتنع زيادتها في لغة الضم ، لم تكن زائدة في لغة الكسر وإن كان (إِفْعَالٌ) موجوداً ؛ لأنه لما استقرت أصالة الهمزة في حال الضم حُكِمَ بأنها أصلية في حال الكسر ؛ إذ لا يصح الحكم على حرفٍ في كلمةٍ واحدة بالأصالة والزيادة ؛ لأن ذلك محال^(٢).

وعلى هذا فيحتمل (أَشْنَانٌ) - بضم الهمزة - ، و (إِشْنَانٌ) - بكسرها - أحد الوزنين اللذين ذكرهما ابن بَرِّي ، وهما :

١ - أن يكون على وزن (فُعْلَالٌ) أو (فِعْلَالٌ) بتكرير اللام مُلْحَقًا بِ(قُرْطَاسٍ) ، و (قِرْطَاسٍ)^(٣)، ونظيره (قُرْطَاطٌ)^(٤) - بضم القاف - ، و (فُسْطَاطٌ)^(٥)، ذكرهما سيويه على وزن (فُعْلَالٌ) ، وقال : إن (قُرْطَاطٌ) مُلْحَقٌ بِ(قُرْطَاسٍ) ، و (قِرْطَاطٌ) على (فِعْلَالٌ)^(٦).

٢ - أن يكون على وزن (فُعْلَانٌ) ، وتكون الشون الثانية زائدة مع الألف ، مثل : (دُكَّانٌ)^(٧)، أو (فِعْلَانٌ) مثل : (سِرْحَانٌ) .

والراجع أن يكون على وزن (فُعْلَالٌ) ، أو (فِعْلَالٌ) بتكرير اللام مُلْحَقًا بِ(قُرْطَاسٍ) ، و (قِرْطَاسٍ) ؛ لأن تكرير اللام أكثر من باب (دُكَّانٌ)^(٨).

(١) انظر : الكتاب ٤/٢٤٧ ، الحليات ٣٦٧ ، المخصص ١١/١٧٢ ، قصد السبيل ١/١٩٢ .

(٢) انظر : البغداديات ١٠٠ ، التعليقة ٣/١٢ - ١٣ ، ٤/٢٨٥ ، التكملة ٥٥٤ ، المخصص ١٢/٧٢ ، المقتصد في شرح التكملة ٢/٨٢٠ ، شرح التكملة للمكبري ٢٨٢ - ب ، شرح المفصل لابن يعش ٦/١١٧ ، شرح الشافية لابن الحاجب ٤٧ - ب ، شرح الشافية للرضي ٢/٣٦٠ .

(٣) انظر : الحليات ٣٦٧ ، المخصص ١١/١٧٢ ، سفر السعادة ١/٦٤ ، قصد السبيل ١/١٩٢ .

(٤) البَرْدَعَةُ ، وقال الخليل : هي المجلسُ الذي يُلْقَى تحت الرَّحْل . انظر : الصحاح ٣/١١٥١ .

(٥) يَتَّ من شَعْر ، ومدينة بمصر . انظر : الصحاح ٣/١١٥ .

(٦) انظر : الكتاب ٤/٢٥٦ ، ٢٩٥ .

(٧) انظر : الحليات ٣٦٧ ، قصد السبيل ١/١٩٢ ، (والدُّكَّانُ) : يُطْلَقُ على الخانوت ، وعلى الدُّكَّة التي يُقْعَدُ عليها . انظر : المصباح المنير (دكك) .

(٨) انظر : الحليات ٣٦٧ .

٨٢ - (فَنَعْلِيلٌ) .

ذكر الجواليقي (المِنْجَنِيْقُ)^(١) - بفتح الميم وكسرها - ، وأن أهل العربية اختلفوا فيه ، فقال قوم : إن الميم زائدة ، وقيل : الميم أصلية والنون زائدة ، وقيل : الميم والنون في أوله أصليتان ، وقيل : زائدتان^(٢) .

قال ابن بُرِّي : (مَنجَنِيْقٌ) عند سيبويه من الأسماء الرباعية التي لحقتها زيادتان ، وهما النون والياء كـ (عَنترِيس)^(٣) ووزنه (فَنَعْلِيلٌ) ، والدليل على زيادة النون قولهم في الجمع : (مَجَانِيْقٌ) فإذا ثبتت زيادة النون وجب القطع بأصالة الميم ؛ لأنه لا يجتمع في أول الكلمة زيادتان إلا في الأسماء الجارية على أفعالها ، ولا يجوز أن تكون الميم والنون أصليتين ؛ لأن الاسم يكون خماسياً كـ (عَنْدَلِيْب)^(٤) ، و (سَلْسِيْلٌ)^(٥) ، وإذا صار خماسياً امتنع تكسيره ، فإذا كُسِّرَ على استكراه وجب حذف الياء والقاف من آخره فتقول : (مَنَاجِنٌ) ، و (مَنَاجِيْنٌ)^(٦) على التعويض إن عُوِّضَ ، كما يُقَالُ في (عَنْدَلِيْب) : (عَنَادِلٌ) ، و (عَنَادِيْلٌ) فإن حذفت النون وأبقيت القاف على بعده في القياس ؛ لبعده النون من الطرف قلت : (مَنَاجِقٌ) ، و (مَنَاجِيْقٌ) على حَدِّ قولهم : (فَرَاذِقٌ) ، و (فَرَاذِيْقٌ)^(٧) ، وفي كون العرب لم يجمعوا هذا الجمع يباب صحة الأول^(٨) .

(١) القَذَافُ التي تُرْمَى بها الحجارة . انظر : الصحاح ٤/١٤٥٥ ، اللسان (مجتق) ، شفاء الغليل ٤٨٢ .

(٢) انظر : المَعْرَبُ ٣٠٥-٣٠٧ .

(٣) (العَنترِيس) : الداهية ، والناقة الشديدة الصلبة الوثيقة الكثيرة اللحم الجواد الجريفة ، وهو من (العَنترِيسَة) أي : الشُدَّة . انظر : تهذيب اللغة ٩/٣٣٧ ، اللسان (عترس) .

(٤) (العَنْدَلِيْب) أو (العَنْدَلِيْلٌ) : طائرٌ يُصَوِّتُ الوائِئاً . انظر : المحكم ٢/٣٢٢ ، ٣٣٠ .

(٥) (السَلْسِيْلٌ) : السهل المدخل في الخلق ، واسم عين في الجنة . انظر : اللسان (سلسل) .

(٦) في حاشية ابن بُرِّي على المَعْرَبُ (مَنَاجِي) ، و (مَنَاجِيْقٌ) ، وهو تحريفٌ ظاهر .

(٧) (الفَرَزْدَقُ) جمع (فَرَزْدَقَةٌ) ، وهي القطعة من العجين ، وقيل : هي كلمة عربية منحوتة من كلمتين ، من (فَرَزَّ) ، ومن (دَقَّ) ؛ لأنه دقيق عجين ثم أفرزت منه قطعة ، فهي من الفَرَزِّ والدَقِّ . انظر : معجم مقاييس اللغة ٤/٥١٣ ، الصحاح ٤/١٥٤٣ ، قصد السبيل ٢/٣٣١ .

(٨) انظر : حاشية ابن بُرِّي على المَعْرَبُ ١٤٥-١٤٦ .

رأي ابن برّي :

(مَنجَنِيْق) (فَنَعْلِيْل) .

الناقشة :

اختلف في وزن (مَنجَنِيْق) على أقوال هي على النحو الآتي :

١ - قيل : إن وزنه (مَنَفَعِيْل) ، ويكون اسماً ثلاثياً ، أصوله الجيم والنون والقاف ، وتكون الميم والنون والياء زائدة ، واستدلوا بأن العرب قالت : (جَنَقْنَاهُمْ) ، أي : رميناهم بالمنجنيق ، وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب : (ما زلنا نُجَنِّقُ)^(١) ، ويقال : جَنَّقُ^(٢) .

٢ - ذهب سيبويه والمازني وتبعهما أكثر العلماء إلى أن وزنه (فَنَعْلِيْل) ، ويكون اسماً رباعياً ، وتكون أصوله الميم والجيم والنون الثانية والقاف ، ويكون مزيداً بحرفين هما النون الأولى ، والياء^(٣) ، وهذا مذهب ابن برّي .

٣ - أن تكون زنته (فَعْلَنِيْل) ، فيكون اسماً رباعياً ، أصوله الميم والنون الأولى والجيم والقاف ، وتكون النون الثانية والياء زائدتين^(٤) .

٤ - أن تكون زنته (فَعْلَلِيْل) ، فيكون اسماً خماسياً مزيداً بالياء^(٥) .

والراجح هو القول الثالث وهو أن وزنه (فَنَعْلِيْل) ، ويكون اسماً رباعياً ، وتكون أصوله الميم والجيم والنون الثانية والقاف ، ويكون مزيداً بحرفين هما النون الأولى ، والياء ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن العرب تقول في جمعه (مَجَانِيْق) ، فسقوط النون في الجمع دليل على زيادتها^(٦) ،

(١) انظر : الجمهرة ١/٤٩٠ ، المنصف ١/١٤٧ ، الصحاح ٤/١٤٥٥ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤/١٨٧٩ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ١٠٥ ، شرح المفصل ٩/١٥٣ ، شرح الملوكي ١٥٥ ، سفر السعادة ١/٤٧٩ .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ٩/٣٧٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/٣٠٩ ، أدب الكاتب ٦٠٩ ، الأصول ٣/٢٣٧ ، المنصف ١/١٤٦ ، الصحاح ٤/١٤٥٥ ، المقتصد في شرح التكملة ٢/٨١٦ ، شرح التكملة للكثيري ٢/٢٨١ - أ ، شرح المفصل ٩/١٥٢ - ١٥٣ ، شرح الملوكي ١٥٤ - ١٥٥ ، سفر السعادة ١/٤٧٧ - ٤٧٨ ، المتع ١/١٥٤ .

(٤) انظر : الشافية ٧٣ ، شرح الشافية لابن الحاجب ١١٦ ، شرح الشافية لركن الدين ٩٥٣ ، شرح الشافية لليزدي ١/٣٣٧ .

(٥) انظر : الشافية ٧٣ ، شرح الشافية لابن الحاجب ١١٦ ، شرح الشافية لركن الدين ٩٥٤ ، شرح الشافية لليزدي ١/٣٣٦ .

(٦) انظر : الكتاب ٤/٣٠٩ ، الأصول ٣/٢١٧ ، ٢٣٧ ، التعليقة ٤/٢٨٣ ، ٢٧٠ ، المنصف ١/١٤٧ ، ١٤٩ ، الصحاح ٤/١٤٥٥ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤/١٨٧٩ ، المقتصد في شرح التكملة ٢/٨١٦ ، شرح التكملة للكثيري ٢/٢٨١ - أ ، شرح المفصل ٩/١٥٢ ، شرح الملوكي ١٥٤ ، سفر السعادة ١/٤٧٨ .

ومثله قولهم في التصغير : (مُجَنِّيقٌ)^(١).

٢ - أنه إذا ثبتت زيادة النون قُضِيَ على الميم بالأصالة ؛ لئلا يجتمع زائدان في أول الاسم ، وذلك معدومٌ إلا ما كان جارياً على فعله نحو : (مُنْطَلِقٌ) ، و (مُسْتَخْرَجٌ)^(٢).

٣ - أنه لا يصح أن تكون النون أصلية ، والميم زائدة ؛ لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلا ما كان جارياً على فعله^(٣).

٤ - أنه إذا ثبتت أصالة الميم وزيادة النون الأولى وجب أن يُقْضَى على النون الثانية بالأصالة ؛ لأنك لو جعلتها زائدة لكان وزن الكلمة (فَعْنَيْلًا) ، وذلك بناءً غير موجود ، وإذا جعلتها أصلية كان وزن الكلمة (فَعْنَيْلًا) ، وهي ليست في موضعٍ لزمته فيه زيادتها ، ولا كَثُرَتْ فَعْنَيْلٌ زائدة^(٤).

٥ - ما ذكره ابنُ بَرِّي ونقله السخاوي من أنه لا يجوز أن تكون الميم والنون أصليتين ؛ لأن الاسم يكون خماسياً ، وإذا صار خماسياً امتنع تكسيره ، فإذا كُسِرَ على استكراه وجب حذف الياء والقاف من آخره فتقول : (مَنَاجِنٌ) ، و (مَنَاجِينٌ) على التعويض إن عُوِضَ ، فإن حذفت النون وأبقيت القاف على بعده في القياس ؛ لبعده النون من الطرف قلت : (مَنَاجِقٌ) ، و (مَنَاجِيقٌ) ، وفي كون العرب لم يجمعوا هذا الجمع يباب صحة كونه (فَعْنَيْلًا)^(٥).

٦ - أما قول العرب (جَنَّقْنَاهم) فقد قال الفراء : إنها مولدة ، يعني أنه أعجمي مُعْرَبٌ ، وإذا اشتقوا من الأعجمي خَلَطُوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم^(٦) ، ومِمَّا يدل على تخليطهم أنهم قالوا : مَجَنَّقُ الْمَنَجْنِيقِ^(٧) ، فحذفهم الميم تارةً ، وإبقاؤها أخرى تخليطاً في الكلمة ؛ لأنها أعجمية خارجة

(١) انظر : الأصول ٢١٧/٣ ، الصحاح ١٤٥٥/٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٠٩/٤ ، الأصول ٢٣٧/٣ ، شرح الكتاب ٦١/٦ - ٦٢ ، الصحاح ١٤٥٥/٤ ، المقتصد في شرح التكملة ٢/ ٨١٦ ، شرح التكملة للعكبري ٢٨١/٢ - أ ، ، شرح المفصل ١٥٢/٩ - ١٥٣ ، شرح الملوكي ١٥٤ - ١٥٥ ، سفر السعادة ١/ ٤٧٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٠٩/٤ ، الأصول ٢٣٧/٣ ، شرح الكتاب ٦١/٦ - ٦٢ ، الصحاح ١٤٥٥/٤ ، شرح التكملة للعكبري ٢٨١/٢ - أ ، سفر السعادة ١/ ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٤) انظر : المتن ٢٥٣/١ - ٢٥٤ .

(٥) انظر : سفر السعادة ١/ ٤٧٨ .

(٦) انظر : المنصف ١٤٧/١ - ١٤٨ ، المقتصد في شرح التكملة ٨١٦/٢ - ٨١٧ ، شرح التكملة للعكبري ٢٨١/٢ - أ ، شرح المفصل ١٥٣/٩ ، شرح الملوكي ١٥٥ - ١٥٦ ، سفر السعادة ١/ ٤٧٩ .

(٧) انظر : تهذيب اللغة ٩/ ٣٧٩ .

عن أصول كلامهم ، وقد عقد ابن جنني باباً في الخصائص تحدث فيه عن هذه القضية^(١)، فإن قيل : هلا قلت: إن قولهم في الجمع : (مَجَانِيْق) - بحذف النون - من قبيل ما خُلِّطَ فيه فالجواب أن قولهم : (مَجَانِيْق) يؤدي إلى أن يكون وزن الكلمة (فَعْلِيْلًا) ، وهو من أبنية كلامهم ، وقولهم : (جَنَّقْنَاهُمْ) و (ما زلنا نُجَنِّقُ) يؤدي إلى كون الميم والنون زائدتين ، فيكون وزن الكلمة (مَنَفَعِيْلًا) ، والزيادتان لا تلحقان الأسماء من أولها ، إلا أن تكون جارية على الأفعال^(٢).

٧ - أن (جَنَّقْنَاهُمْ) من معنى (مَنَجْنِيْق) لا من لفظه^(٣)، وذلك أن الفعل ههنا موضوع وليس بمشتق من (المِنَجْنِيْق) ، والدليل عليه أن الأصل يجب أن يكون متقدماً على ما فيه الزيادة مثل : (انطَلَقَ) ونحوه ، وليس الأمر على هذا بل (المِنَجْنِيْق) موضوعٌ أولاً ، وإذا ثبت أن (المِنَجْنِيْق) مقدمٌ في التأليف ، وأن (جَنَّقَ) بعده جاز أن يقال : إن هذا فعلٌ وضع له ، ولم يشتق من تركيبه وهذا له وجه غير الاشتقاق ، وهو أن يكون الفعل صيغ لهذا المعنى وضُمَّنَ بعض حروف (مَنَجْنِيْق) ؛ ليكون أئين ، فيكون كلٌّ منهما أصلاً^(٤).

٨ - أن (مَنَفَعِيْلًا) غير موجود في الكلام^(٥).

(١) انظر : الخصائص ١/٣٥٧ - ٣٦٩.

(٢) انظر : المتع ١/٢٥٥.

(٣) انظر : شرح المفصل ٩/١٥٣، شرح الملوكي ١٥٥.

(٤) انظر : المقتصد في شرح التكملة ٢/٨١٦ - ٨١٨، شرح التكملة للعكبري ٢/٢٨١ - أ - ب .

(٥) انظر : المنصف ١/١٤٨، شرح المفصل ٩/١٥٣، شرح الملوكي ١٥٦، شرح الشافية لابن الحاجب ١١٦، شرح الشافية لركن الدين ٩٥٣.

٨٣ - (فَيْعَلُولٌ) .

قال ابن بُرِّي : (دَيْدَبُونٌ)^(١) : (فَيْعَلُولٌ) ، الياء زائدة ، وهذا في الرباعي مثل : (كَوَكَبٌ) ، و (دَيْدَنٌ) ، و (سَيْسَبَانٌ) ، و (قَيْقَبَانٌ)^(٢) ، ومثل (دَيْدَبُونٌ) (زَيْرَقُونٌ)^(٣) ، وزنه (فَيْعَلُولٌ) ، والياء زائدة^(٤) .

رأي ابن بُرِّي :

(دَيْدَبُونٌ) ، و (زَيْرَقُونٌ) (فَيْعَلُولٌ) .

المناقشة :

اختلف في وزن (دَيْدَبُونٌ) ، و (زَيْرَقُونٌ) على النحو الآتي :

١ - ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن وزن (زَيْرَقُونٌ) (فَيْعَلُولٌ)^(٥) .

٢ - ذهب ابن جنبي وتبعه ابن بُرِّي وابن عصفور إلى أن وزن (دَيْدَبُونٌ) ، و (زَيْرَقُونٌ)

(فَيْعَلُولٌ)^(٦) .

والراجح أن وزن (دَيْدَبُونٌ) ، و (زَيْرَقُونٌ) (فَيْعَلُولٌ) ؛ وذلك لأنه ثبت من كلامهم (فَيْعَلُولٌ) ، ولم يثبت فيه (فَيْفَعُولٌ) ، ويكون (زَيْرَقُونٌ) قريباً من لفظ (الزُقْنِ) وليست أصوله كأصوله^(٧) ، إذ قد يكون اللفظان في معنى واحد ، والأصول مختلفة كـ (سَبَطٌ) ، و (سَبَطْرٌ)^(٨) ، ويقال في (دَيْدَبُونٌ) مثل الذي قيل في (زَيْرَقُونٌ)^(٩) .

(١) (الدَيْدَبُونُ) : اللُّهُو ، وقيل : الباطل . انظر : اللسان والتاج (دين) .

(٢) (الْقَيْقَبَانُ) : خَشَبُ السَّرْحِ ، وشَجَرٌ معروف . انظر : الاستدراك للزبيدي ١١٠ ، المحكم ٩٠/٦ .

(٣) (الزَيْرَقُونُ) : السريع ، وقوسٌ زَيْرَقُونٌ : مُصَوِّتَةٌ عند التحريك . انظر : التكملة للصاغاني ٢٤٤/٦ ، اللسان والتاج (زفن) .

(٤) انظر : اللسان والتاج (دين) ، (زفن) .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٤٤١/٦ ، الخصائص ٢١٦/٣ ، التكملة للصاغاني ٢٤٤/٦ ، المتع ١٣٨/١ ، التذييل ٧٨/٦ - ب ، الزهر ٢٦/٢ .

(٦) انظر : الخصائص ٢١٦/٣ ، المتع ١٣٨/١ ، التذييل ٧٨/٦ - ب ، الزهر ٢٦/٢ .

(٧) انظر : المتع ١٣٨/١ ، التذييل ٧٨/٦ - ب .

(٨) انظر : المتع ٨٥/١ . و (السَّبَطُ) ، و (السَّبَطْرُ) : المُتَدُّ ، والَطْوِيلُ . انظر : اللسان (سبطر) .

(٩) انظر : المتع ١٣٨/١ ، التذييل ٧٨/٦ - ب .

وعلى هذا فإنه يكون مما تماثلت فاؤه وعينه مع الفصل بينهما مثل (كَوَكَبِ) وقد سبق بيان أنه ورد بعض الكلمات التي تماثلت فيها الفاء والعين مع الفصل بينهما ، وأن ذلك أكثر مما تماثلت فاؤه وعينه مع تجاورهما^(١) نحو : (دَدَنِ) ، و (بَيْرِ) و (أَوْلِ) ، و (يَيْنِ) ، وهو شاذ لا يقاس عليه^(٢) ، ولا يؤخذ به لقلته^(٣) ، وسبق إيراد قول ابن جنى : « فالفاء والعين لا يكونان من لفظ واحد إلا شاذاً ، لا سيما إذا توالتا ولم يفصل بينهما ، فأما (كَوَكَبِ) و (أَبَبَمِ) و (دَوَدَرِي) فقد فُصِّلَ بينهما »^(٤) .

ونقل السيوطي عن ابن دريد أن (دَيْدَبُونِ) من ألفاظ قليلة جاءت على (قَيْعَلُونِ)^(٥) ، ويبدو أن السيوطي وهم في نقله ؛ لأن ابن دريد لم يذكرها في الألفاظ القليلة التي جاءت على (قَيْعَلُونِ) ، وإنما ذكرها في الألفاظ التي جاءت على (قَيْعَلُولِ)^(٦) .

(١) انظر : تسهيل الفوائد ٢٩١ - ٢٩٢ ، المساعد ٢١/٤ - ٢٢ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٢ / ٧٢٩ ، ٨٢٠ ، النصف ١ / ١١٦ ، ١٨٣ / ٢ ، المتصد في شرح التكملة ٢ / ٨٧٦ ، حاشية ابن بري على المعرّب ٣٢ .

(٣) انظر : المسائل الحلييات ٣٦٤ ، النصف ١ / ١١٦ ، المتع ١ / ٢٣٤ ، ٢٧٨ .

(٤) انظر : المسألة (٣ - تماثل الفاء والعين) ص ١٣ ، المسألة (٦٣ - نُعَالِ) ص ٢١٤ .

(٥) انظر : المزهري ٥٩/٢ .

(٦) انظر : الجمهرة ٢ / ١٢٢٢ .

أورد الجوهري (مَنْجُنُونٌ) في مادة (جَنَّ) ^(١) ، ثم أورده في مادةٍ أخرى فقال : « (الْمَنْجُنُونُ) : الدولاب التي يُسْتَقَى عليها ، قال ابن السكيت : هي المحالة التي يُسْنَى عليها ، وهي مؤنثة على (فَعْلَلُولٍ) ، والميم من نفس الحرف كما قلناه في (مَنْجِنِيْقٍ) ^(٢) ؛ لأنه يُجْمَع على (مَنَّاجِينٍ) ^(٣) .

قال ابن بَرِّي : « قول الجوهري : والميم من نفس الحرف كما قلناه في (مَنْجِنِيْقٍ) ؛ لأنه يُجْمَع على (مَنَّاجِينٍ) يحتاج إلى بيان ، ألا ترى أنك تقول في جمع (مَضْرُوبٍ) (مَضَارِيْبٍ) ، فليس ثبات الميم في (مَضَارِيْبٍ) مِمَّا يُكَوِّنُهَا أصلا في (مَضْرُوبٍ) ، قال : وإنما اعتبر النحويون صحة كون الميم فيها أصلا بقولهم : (مَنَّاجِينٍ) ؛ لأن (مَنَّاجِينٍ) يشهد بصحة كون النون أصلا ، بخلاف النون في قولهم (مَنْجِنِيْقٍ) فإنها زائدة ، بدليل قولهم (مَجَانِيْقٍ) ، وإذا ثبت أن النون في (مَنْجُنُونٌ) أصل ثبت أن الاسم رباعي ، وإذا ثبت أنه رباعي ثبت أن الميم أصل ، واستحال أن تدخل عليه زائدة من أوله ؛ لأن الأسماء الرباعية لا تدخلها الزيادة من أولها ، إلا أن تكون من الأسماء الجارية على أفعالها نحو : (مُدْحَرَجٍ) ، و (مُقَرَّطِسٍ) ، وذكره الجوهري في فصل (جَنَّ) ، قال ابن بَرِّي : وحَقُّهُ أن يُدْكَرَ في (منجن) ؛ لأنه رباعي ، ميمه أصلية ونونه التي تلي الميم ، قال : ووزنه (فَعْلَلُولٌ) مثل (عَضْرُقُوطٍ) ^(٤) ، ^(٥) .

وقال الجوهري في فصل (حَدَقَ) : « و (الْحَنْدَقُوقُ) ^(٦) : نَبْتُ ، وهو الذَّرْقُ ، نبطيٌّ مُعْرَبٌ

(١) انظر : الصحاح ٢٠٩٥/٥ .

(٢) انظر : الصحاح ١٤٥٥/٤ .

(٣) الصحاح ٢٢٠١/٦ .

(٤) دُوَيْبَةُ بِيضَاءُ نَاعِمَةٌ تُسَمَّى (العِينُودَةُ) ، ويقال : (العَضْرُقُوطُ) ذَكَرَ العِطَاءُ ، وقيل : هو ضَرْبٌ مِنَ العِطَاءِ . انظر : الجمهرة ٣/ ١٢٢٩ ، المحكم ٣٢٩/٢ ، اللسان (عَضْرَفُط) .

(٥) اللسان والتاج (منجن) ، وانظر : اللسان (جنن) .

(٦) (الْحَنْدَقُوقُ) : الناعم ، والرجل الطويل وهو شبه الجنون لإفراط طوله واضطرابه ، وأما النَّبْتُ الذي تسميه العامة (الْحَنْدَقُوقُ) فهو عند العرب يسمى (الذَّرْقُ) . انظر : شرح الكتاب ٤١/٦ ، المنصف ١٢/٣ ، المُعْرَبُ ١٢٠ ، سفر السعادة ٢٣٦/١ .

، ولا تقل : (الحَنْدَقُوقًا)^(١).

قال ابن بُرِّي : « صوابه أن يُذَكَّرَ في فصل (حندق) ؛ لأن النون أصلية ، ووزنه (فَعَلَّلُولُ) ، وكذا ذكره سيبويه^(٢)، وهو عنده صفة ، وقَسَّرَه ابن السراج بأنه الطويل المضطرب شبه المجنون^(٣) »^(٤).

رأي ابن بُرِّي :

(مَنجُنُونٌ) ، و (حَنْدَقُوقٌ) (فَعَلَّلُولٌ) .

المناقشة :

يحتمل وزن (مَنجُنُونٌ) ما يأتي :

١ - أحد قولي سيبويه ، وتبعه عليه أكثر العلماء : إن زنته (فَعَلَّلُولُ) ، فتكون الميم فيه أصلاً ، والنون بعدها أصلية ، والنون الثانية لام الكلمة ، ويكون الاسم رباعياً^(٥)، وهو مذهب ابن بُرِّي .

٢ - القول الثاني لسيبويه أن تكون النون وحدها زائدة ، وتكون زنته (فَعَلَّلُولُ)^(٦)، قال السيرافي : « وذكر سيبويه (المَنجُنُونُ) بينائين مختلفين فقال في موضع من هذا الباب : (فَعَلَّلُولُ) ، وقال بعده بقليل : (فَعَلَّلُولُ) فجعل النون الأولى زائدة ، فأما القول الأول فيوجب أن يكون من ذوات الأربعة ؛ لأن الميم أصلية ، والنون الأولى أصلية ، وإحدى النونين الأخيرين ، ويقضى على إحدى النونين الأخيرين بالزيادة بسبب تكريرها في موضع لام الفعل ... ومن جعل النون زائدة فهو من ذوات الثلاثة وإحدى النونين الأخيرين زائدة لا محالة ؛ لأنهما قد تكررتا في موضع لام الفعل ، ومن جعل الأولى أصلية جمعه على (مَنجِنِينِ) ، وكذلك جمعه عامة العرب ، ومن جعلها زائدة

(١) الصحاح ٤/١٤٥٦.

(٢) انظر : الكتاب ٤/٢٩٢.

(٣) انظر : الأصول ٣/٢١٦.

(٤) اللسان (حندق) ، (حندق) ، وانظر : التاج (حندق) .

(٥) انظر : الكتاب ٤/٢٩٢، الأصول ٣/٢١٦، ٢٣٧، المنصف ١/١٤٥-١٤٦، المقنن في شرح التكملة ٢/٨١٨، أبنية الأسماء ٣٠٢، شرح المفصل ٩/١٥٢، شرح الملوكي ١٥٦.

(٦) انظر : الكتاب ٤/٢٩٢، ٣٠٩.

جمعها على (مَجَانِينِ) ، وهذان الوجهان من زيادة النون الأولى وغيرها قد ذكرهما الفراء على النحو الذي ذكره سيبويه^(١)، وقال ابن الحاجب : « ولولا مجيء (مَنْجِنِينَ)^(٢) ، و (مَجَانِينِ) لم يُخْتَلَفَ في أن (مَنْجِنُونَ) (فَعْلُولُ) »^(٣).

٣ - أن تكون الميم وحدها زائدة ، وتكون زنته (مَفْعُولُ)^(٤).

٤ - أن تكون الميم والنون زائدتين ، ويكون وزنه (مَنْفَعُولُ)^(٥).

والراجع أن زنته (فَعْلُولُ) ، فتكون الميم فيه أصلاً ، والنون بعدها أصلية ، والنون الثانية لام الكلمة ، ويكون الاسم رباعياً ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن ما ورد في كتاب سيبويه من قوله : « ولكن (فَعْلُولُ) وهو اسم ، قالوا : (مَنْجِنُونَ) ، وهو اسم »^(٦) رده ابن السراج بقوله : « هذا غلطٌ في الكتاب ، وليس في كلام سيبويه - أعني : (فَعْلُولُ) - ؛ لأن هذه النون ليست زائدة ، وإنما هي من أصل الكلمة ، فهو بمنزلة (عَرَطْلِيلُ)^(٧) ، إلا أن المدة فيه واو ، ولو كانت النون فيه زائدة ل قيل في تكسيره : (مَجَانِينِ) فحذف الحرف الزائد ، كما أن النون لما كانت زائدة في (مَنْجِنِيْقُ) - أعني : الأولى - قيل في تكسيره (مَجَانِيْقُ) فحذف في التكسير منه الزيادة ، ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف ، قال : (مَنْجِنُونَ) بمنزلة : (عَرَطْلِيلُ)^(٨) ، فهذا يدل على أن وزنه في هذا الموضع (فَعْلُولُ) غلطٌ في الكتاب »^(٩)، وقد ذكر السهيلي وجهاً آخر غير هذا الوجه فقال : « والميم في (الْمَنْجِنُونَ) أصلية في قول سيبويه ، وكذلك النون ؛ لأنه يُقَالُ فيه : (مَنْجِنِينَ) مثل : (عَرَطْلِيلُ) ، وقد ذكر سيبويه - أيضاً - في موضع

(١) شرح الكتاب ٣٥٦/٦-٣٦ ، وانظر في بيان مذهبي سيبويه : شرح المفصل ١٥٢/٩ ، شرح الملوكي ١٥٦ ، شرح الشافية للرضي . ٣٥٤/٢ .

(٢) انظر : الصحاح ٢٠٩٥/٥ ، ٢٢٠١/٦ .

(٣) شرح الشافية لابن الحاجب ١١٦ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١٥٢/٩ ، شرح الملوكي ١٥٦ ، المتع ٢٥٥/١ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٥٢/٩ ، شرح الملوكي ١٥٦ ، المتع ٢٥٥/١ .

(٦) الكتاب ٢٩٢/٤ .

(٧) (عَرَطْلِيلُ) : الطويل ، وقيل : الغليظ . انظر : شرح الكتاب ٦٣/٦ ، المحكم ٣٢٠/٢ .

(٨) انظر : الكتاب ٣٠٩/٤ .

(٩) الصليقة ٢٧٠/٤ .

آخر من كتابه أن النون زائدة ، إلا أن بعض رواة الكتاب قال فيه : (مَنَحْنُونُ) - بالخاء المهملة - فعلى هذا لم يتناقض كلامه (١).

٢ - أما قول ابن الحاجب : « ولولا مجيء (مَنَجْنِينِ) ، و (مَجَانِينِ) لم يُخْتَلَفَ في أن (مَنَجْنُونًا) (فَعَلْلُولُ) » فقد رده الرضي بقوله : هذا قولٌ فيه ما فيه ؛ وذلك أنا نينا أن (مَنَجْنِينًا) لا يحتمل إلا (فَعَلْلِيلًا) على الصحيح ؛ وذلك لأنه يُسْتَبَعَدُ أن يكون (مَنَفْعِيلًا) ؛ لأنه لا يجتمع في أول الاسم زائدان إلا أن يكون جارياً على الفعل ، ولم يجئ (جَنُّ) في (مَنَجْنُونُ) ، كما جاء (جَنَّقَ) في (المَنَجْنِينِ) حتى يرتكب هذا الوزن ، ولا يصح أن يكون (مَفْعَلِيلًا) ؛ لأنه وزنٌ غريب ، فبقي (فَعَلْلِيلِ) ، و (فَعْلَلِيلِ) ، والأولى الحكم عليه بـ (فَعْلَلِيلِ) ؛ لعدم الدليل على زيادة النون الأولى ، والأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع ، وكذا (مَنَجْنُونُ) ، فلا معنى لقول ابن الحاجب : لولا (مَنَجْنِينِ) لكان (مَنَجْنُونُ) (فَعَلْلُولًا) ؛ لأنه مع وجوده (فَعَلْلُولُ) (٢).

٣ - أنه لا يمكن أن تكون النون الأولى زائدة ، والثانية مكررة في موضع لام الكلمة ؛ لأنه يكون حيثُذ من ذوات الثلاثة ، ويكون تكسيره على (مَجَانِينِ) ، والمسموع غيره (٣) ، قال العكبري : « لم يُحْكَمْ في جمعها (مَجَانِينِ) بحذف النون الأولى » (٤).

٤ - أنه لا يجوز أن تكون الميم وحدها زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام (مَفْعَلُولُ) (٥).

٥ - أنه لا يمكن أن تكون النون زائدة ؛ لأنه سُمِعَ تكسيره على (مَنَاجِينِ) ، فلما ثبت في الجمع قُضِيَ عليها بالأصالة (٦).

٦ - أنه لا يمكن أن تكون النون زائدة ؛ لأنه ثانياً ، والنون إذا وقعت ثانياً ساكنة كانت

(١) الروض الأنف ١/٦٥.

(٢) انظر : شرح الشافية للرضي ٢/٣٥٣ - ٣٥٥.

(٣) انظر : شرح الملوكي ١٥٧.

(٤) شرح التكملة للعكبري ٢/٢٨٢ - أ.

(٥) انظر : المنصف ١/١٤٦ ، شرح المفصل ٩/١٥٢ ، شرح الملوكي ١٥٦.

(٦) انظر : الكتاب ٤/٣٠٩ ، الأصول ٣/٢٣٧ ، التعليقة ٤/٢٨٣ ، المنصف ١/١٤٦ ، المتنصف في شرح التكملة ٢/٨١٨ ، شرح التكملة للعكبري ٢/٢٨١ - ب ، شرح المفصل ٩/١٥٢ ، شرح الملوكي ١٥٦ - ١٥٧ ، سفر السعادة ١/٤٨٠ ، المتع ١/٢٥٦.

أصلاً إلا فيما دل الاشتقاق عليه ، ولا اشتقاق ههنا^(١).

٧ - أن لا يمكن أن تكون الميم والنون زائدتين ؛ لأنه لا يجتمع في أول الاسم زائدان إلا أن يكون جارياً على الفعل^(٢).

٨ - أنه لا يصح أن تكون الميم والنون زائدتين ؛ لأنه ليس في الكلام (مَفْعُول)^(٣).

أما (حَنْدَقُوق) فقد اختلف فيه على قولين :

١ - ذهب أكثر العلماء إلى أنه (فَعْلَلُول)^(٤)، قال سيويه : « ويكون على مثال (فَعْلَلُول) ، وهو قليل ، قالوا : (مَنجَنُون) ، وهو اسم ، و (حَنْدَقُوق) ، وهو صفة^(٥) ، وهذا مذهب ابن برِّي ؛ لأنه تعقب الجوهري بأنها (فَعْلَلُول) ؛ ولذلك كان على الجوهري ألا يذكرها في فصل (ح د ق) ؛ لأنها تكون على هذا ثلاثية ، وهي ليست كذلك .

٢ - ذهب الجوهري وابن القطاع إلى أنه (فَنَعْلُول)^(٦).

والراجح - فيما يظهر - أنه (فَعْلَلُول) ؛ لأنه لا دليل على زيادة النون .

(١) انظر: شرح التكملة للعكبري ٢٨١/٢ - ب .

(٢) انظر: المنصف ١٤٦/١، شرح المفصل ١٥٢/٩، شرح الملوكي ١٥٧، المتع ٢٥٥/١.

(٣) انظر: المنصف ١٤٦/١، شرح المفصل ١٥٢/٩، شرح الملوكي ١٥٧.

(٤) انظر: الأصول ٢١٦/٣، شرح الكتاب ٤١/٦، المنصف ١٤٦/١، المتع ١٦٠/١، المزهر ٣٦/٢.

(٥) الكتاب ٢٩٢/٤.

(٦) انظر: أبنية الأسماء لابن القطاع ١٦٠، المزهر ٢٦/٢.

أبنية الخماسي المزيد فيه

قال الجواليقي: «و (شُرْحَبِيلٌ) ، و (شَرَّاحِيلٌ) ، و (شِمَهِيلٌ) أسماء أعجمية قد سُمِّيَ بها»^(١).

قال ابن بُرِّي: «(شُرْحَبِيلٌ) عند البصريين مثل (قُدْعَمِيلٌ)^(٢)، و (شَرَّاحِيلٌ) مثل (سَرَّاوِيلٌ) ، وحكى الأصمعي عن عيسى بن عمر أنهما منسوبان إلى (إِيلٌ) مثل (جَبْرِيْلٌ) ، والأصل (شُرْحَبِيلٌ) ، و (جَبْرِيْلٌ) بحذف الهمزة ، وهو قول ابن الكلبي^(٣)، والذي حمل عيسى وابن الكلبي على هذا القول أنه قد حكى بعض أهل العلم أن معنى (شَرَّاحِيلٌ) ، و (شُرْحَبِيلٌ) واحد»^(٤).

رأي ابن بُرِّي :

في (شُرْحَبِيلٌ) ، و (شَرَّاحِيلٌ) قولان : الأول : أن (شُرْحَبِيلٌ) مثل (قُدْعَمِيلٌ) ، و (شَرَّاحِيلٌ) مثل (سَرَّاوِيلٌ) ، والثاني : أنهما مضافان إلى (إِيلٌ) .

المناقشة :

اختلف في (شُرْحَبِيلٌ) ، و (شَرَّاحِيلٌ) على النحو الآتي :

١ - ذهب أكثر البصريين إلى أن (شُرْحَبِيلٌ) بمنزلة (قُدْعَمِيلٌ) ، (شَرَّاحِيلٌ) بمنزلة (سَرَّاوِيلٌ) ، ونحو ذلك من المجموع التي سُمِّيَ بها^(٥)، ويكون وزن (شُرْحَبِيلٌ) (فَعْلِيلٌ)^(٦)،

(١) المُعَرَّب ٢٠٥.

(٢) (القُدْعَمِيلٌ) : الضخم الرأس ، والشيخ الكبير . انظر : تهذيب اللغة ٣/٣٦٧ ، اللسان (قذعمل) .

(٣) هشام بن محمد بن السائب (٠٠٠ - ٢٠٤) :

مؤرخ عالم بالأنساب وأخبار العرب وأهامها كأيام محمد بن السائب ، كثير التصانيف من أهل الكوفة ، له نيفٌ ومائة وخمسون كتاباً . انظر : نزهة الألباء ٧٥ - ٧٦ ، معجم الأدباء ٥٩٥/٥ - ٥٩٨ .

(٤) حاشية ابن بُرِّي على المُعَرَّب ١١٤ .

(٥) انظر : المسائل المثورة ٢٧٦ ، الاقصاب ٤٠/٢ - ٤١ .

(٦) انظر : أبنية الأسماء لابن القطاع ٣٢٤ .

و (شَرَّاحِيْل) (فَعَالِيْل) (١).

٢ - ذهب ابن الكلبي وعيسى بن عمر إلى أن كل اسم في كلام العرب آخره (إِئِيل) ، أو (إِل) ، فهو مضاف إلى الله عز وجل مثل (عبدالله) ؛ لأن معنى (إِئِيل) و (إِل) الله (٢).
والراجع أن (شُرْحَبِيْل) بمنزلة (قُدْعَمِيْل) ، و (شَرَّاحِيْل) بمنزلة (سَرَّاوِيْل) ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١- أنه لو كان ما ذهب إليه ابن الكلبي وعيسى ابن عمر صحيحاً لكان كُلُّ من (شُرْحَبِيْل) و (شَرَّاحِيْل) مصروقاً مثل لفظ الجلالة المضاف إلى عبد ؛ لأن (إِئِيل) و (إِل) عريان ، وهما على ثلاثة أحرف فحقهما أن ينصرفا (٣).
٢- أنه لم يرد في (شُرْحَبِيْل) ، و (شَرَّاحِيْل) ونحوهما شيء يجب التسليم له ، ولا دليل قاطع يقطع بما قاله ابن الكلبي ومن رأى رأيه ، فحمل هذه الأسماء على ما قاله البصريون أولى (٤) ؛ ولذلك قال ابن دريد : « ولا أحب الكلام فيها » (٥).

(١) انظر : أبنية الأسماء لابن القطاع ١٨٢ .

(٢) انظر : أدب الكاتب ٧٦ ، الاشتقاق لابن دريد ١٥٧ ، ٤٨٢ ، المحكم ٤/٤٢ ، ٥٨ ، الاقضية ٢/٤١ .

(٣) انظر : المحكم ٤/٤٢ ، ٥٨ .

(٤) انظر : الاقضية ٢/٤٢ .

(٥) انظر : الاشتقاق لابن دريد ٤٨٢ .

٨٦ - (إلحاق الثلاثي بالثلاثي) .

قال الحريري : إن التاء في (أُخْت) ، و (بِنْت) تاءٌ أصليةٌ تثبت في الوصل والوقف ، وليست للتأنيث على الحقيقة ؛ لأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحاً^(١).

قال ابن بُرِّي : « التاء فيهما زائدة للإلحاق ، وليست بأصلية كما ذكره^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

التاء في (أُخْت) ، و (بِنْت) زائدة للإلحاق .

المناقشة :

الإلحاق : أن تعمد إلى مادة ثلاثية الأصول فتزيد فيها حرفاً فيلتحق بالرباعي الأصول ، أو حرفين فيلتحق بالخماسي الأصول ، أو رباعية الأصول فتزيد فيها حرفاً فيلتحق بالخماسي الأصول ، مماثلاً له في الحركات والسكنات ، ومساوياً له مطلقاً في تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق ، وفي تضمن زيادته إن كان مزيداً فيه ، وفي حكمه ، ووزن مصدره الشائع إن كان فعلاً^(٣).

وقد اختلف العلماء في تاء (أُخْت) ، و (بِنْت) على النحو الآتي :

١ - ذهب الأكثرون إلى أنها عوضٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق^(٤)، وبيان ذلك أن أصل (بِنْت) (بِنَوَة) فحذفوا تاء التأنيث ، ثم حذفوا الواو أو الياء التي هي لامها ، وكسروا أولها ، وأسكنوا ثانيها ، وزادوا التاء في آخرها ، عوضاً من لامها ، فألحقوها بـ (جِذَع) ، وكذلك (أُخْت)

(١) انظر : درة الغواص ١٥٨ .

(٢) حواشي ابن بُرِّي وابن ظفر على درة الغواص ١٤٨ .

(٣) هذا تعريف ابن مالك في : تسهيل القرائد ٢٩٨ ، التذييل ١٣٠/٦ - ب ، المساعد ٧١/٤ ، وانظر تعريفات في معناه فيما يأتي : شرح الكتاب ٣٤/٦ ، المنصف ٣٤/١ - ٣٥ ، شرح التكملة للعكبري ٢٦٩ - ب ، الشافية ٧٠ ، شرح الشافية للرضي ٥٢/١ ، شرح الشافية لركن الدين ٩٠٢ ، شرح الشافية لليزدي ٣٠٥/١ ، ارتشاف الضرب ٢٣٣/١ ، الهمع ٢٤٤/٦ .

(٤) انظر : الأصول ٣٥٤/٣ ، شرح الكتاب ٩٢/٤ - أ ، ١٩٨/٥ - أ - ب ، الإغفال ١٩٢/١ ، ١٩٦ - ١٩٧ ، التعليق ١٩٩/٣ ، سر الصناعة ١٤٩/١ ، المنصف ٥٩/١ ، المخصص ١٩٤/١٣ ، ١٩٥ ، ١٧/١٧ - ٨٨ ، ٨٩ ، النكت ٨٢٥/٢ ، ٨٩٦ ، شرح المفصل ٥/٦ ، ١٢١/٥ .

أصلها (أَخَوَةٌ) (فَعْلَةٌ) كـ (بَقْرَةٌ) ، فحذفوا منها الهاء ثم اللام ، وضموا أولها ، وأسكنوا ثانيها ، وعوضوها التاء من محذوفها ، فألحقوها بـ (قُفْل) ، وليست التاء للتأنيث ؛ لسكون ما قبلها ، وتاء التأنيث يجب فتح ما قبلها ، إلا أنهما مع ذلك غير عاريتين من التأنيث ؛ بدلالة قولهم في النسب إليهما : بَنَوِيٌّ ، وَأَخَوِيٌّ ، حذف التاء منهما كما حذف تاء التأنيث في مَكِّيٌّ وَكُوْفِيٌّ ، ولو كانت مجردة من التأنيث لقليل : بِنْتِيٌّ وَأَخْتِيٌّ ، ودليل آخر وهو أن هذه التاء المزيدة في (أخت) ، و (بنت) عِيَوْضًا من محذوفيهما اختصوا بزيادتها أسماء مؤنثة منها (نِسْتَان)^(١) ، وهذا مذهب ابن بَرِّي .

ومعنى إلحاق (أخت) ، و (بنت) بـ (قُفْل) ، و (جذع) أن التاء ألحقتهما ببناءين من أبنية الأسماء الثلاثية فخرجتا من بنائهما الأصلي وهو (فَعْلٌ) إلى هذين البنائين وهما (فَعْلٌ) ، و (فِعْلٌ) ، وقال السيرافي : إن وزن (أخت) (فَعُت) ، و (بنت) (فِعْت)^(٢) ، وكان يونس يقول في النسبة إلى (بنت) ، و (أخت) : (بِنْتِيٌّ) ، و (أختِيٌّ) على ما يقتضيه إلحاقهما بـ (قُفْل) ، و (جذع) ، وإجراء الملحق بمنزلة الأصلي ، في حين يخالفه بقية النحويين فينسبون إليهما بحذف التاء ويقولون : بَنَوِيٌّ ، وَأَخَوِيٌّ^(٣) .

أما سيويه فله في هذه التاء قولان :

الأول : أنها زائدة للإلحاق فقد قال في باب ما لا ينصرف : « وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ (بِنْت) أَوْ (أخت) صرفته ؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا (سَنَبَةٌ)^(٤) بالأربعة ، ولو كانت كالهاء لَمَا أسكنوا الحرف الذي قبلها ، فإنما هذه التاء فيها كطاء (عِفْرِيَّت)^(٥) »

(١) انظر : شرح الكتاب ١٦٠/٤ - أ - ب ، أمالي ابن الشجري ٢٨٦/٢ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ١٩٨/٥ - ب .

(٣) انظر : شرح الكتاب ١٦٠/٤ - ب ، التكت ٨٩٦/٢ .

(٤) (السَنَبَةُ) : القطعة من الدهر كالمدة . ومعنى كلام سيويه أن التاء في (أخت) ، و (بنت) بمنزلة التاء في (سَنَبَةٌ) ، والدليل على زيادة التاء أنهم يقولون : (سَنَبَةٌ) . انظر : شرح الكتاب ٩٢/٤ - أ .

(٥) التاء في (عِفْرِيَّت) زائدة ؛ لأنهم يقولون : (عِفْرٌ وَ عِفْرِيَّةٌ) ، و (عِفْرِيَّت) ملحق بـ (قِنْدِيل) ، فكذلك (بنت) ، و (أخت) ملحقان بـ (جذع) ، و (قُفْل) . انظر : شرح الكتاب ٩٢/٤ - أ .

، ولو كانت كَأَلْفِ التَّأْنِيثِ لم ينصرف في النكرة ، وليست الهاء لِمَا ذَكَرْتُ لكَ ، وإنما هذه زيادةٌ في الاسم بُنِيَ عَلَيْهَا وانصرف في المعرفة ، ولو أنْ الهاء في (دَجَاجَةٌ) كهذه التاء انصرف في المعرفة ^(١).

الثاني : أنها زائدةٌ للتأنيث ، قال : « وأما التاء فتؤنث بها الجماعة نحو : مُنْطَلِقَاتٌ ، وتؤنث بها الواحدة نحو : هذه طَلْحَةٌ ، ورحمةٌ ، وبنتٌ ، وأختٌ » ^(٢).

وقد اعتذر ابنُ جنِّي عن سيبويه بقوله : « على أن سيبويه قد تَسَمَّحَ في بعض ألفاظه في الكتاب ، فقال : هما علامتا تأنيث ، وإنما ذلك تجوزٌ منه في اللفظ ؛ لأنه أرسله عُفْلاً ، وقد قيده وَعَلَّلَهُ في باب ما لا ينصرف ، والأخذ بقوله المُعَلَّلِ أولى من الأخذ بقوله العُفْلُ المُرْسَلِ ، ووجه تجوزُه أنه لَمَّا كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث صارتا كأنهما علامتا تأنيث » ^(٣).

وذكر أبو علي الفارسي وابن جنِّي أن التاء لا تدل على التأنيث في (أخت) ، و (بنت) ، وإنما علامة التأنيث فيهما هي الصيغة ، والمراد بالصيغة بناؤهما على (فَعَلٍ) ، و (فَعَلٍ) ، وأصلهما (فَعَلٌ) ، وإبدال الواو فيهما لأمًّا ؛ لأن هذا عملٌ اختص به المؤنث ، ويدل على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة ، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة وذلك نحو : ابنة وبنت فالصيغة في (بنت) قامت مقام الهاء في (ابنة) ، فكما أن الهاء علم تأنيث لا محالة فكذلك صيغة (بنت) علم تأنيثها ، وليس (بنت) من (ابن) كـ (صَعْبَةٍ) من (صَعْب) ، وإنما نظير (صَعْبَةٍ) من (صَعْب) (ابنة) من (ابن) ^(٤).

٢- قال أبو علي الفارسي : إن التاء في (أخت) وإن كانت للإلحاق بـ (فَعَلٍ) فقد أُجْرِيَ مُجْرَى ما هو لغير الإلحاق فصار التأنيث أغلب عليه من الإلحاق فَحُدِفَتْ في الجمع بالتاء كما حُدِفَ

(١) الكتاب ٢٢١/٣.

(٢) الكتاب ٢٣٦/٤ - ٢٣٧ ، وانظر : ٣٦٢/٣ .

(٣) سر الصناعة ١٤٩/١ .

(٤) انظر : الإغفال ١٩٢/١ ، ١٩٩ ، سر الصناعة ١٥٠/١ ، المخصص ١٩٤/١٣ ، ١٩٦ ، ٨٧/١٧ ، ٨٩ ، شرح المفصل ١٢١/٥ -

١٢٢ ، ٥/٦ .

ما ليس للإلحاق فقيـل : (أُخَوَات) ، وكذلك في النسب يقال : (أُخَوِي)^(١).

٣ - ذهب بعض العلماء إلى أن التاء في (بِنْت) ، و (أُخْت) منقلبة من واو كانقلاب التاء في (تُرَاث) ، والأصل (وُرَاث)^(٢).

٤ - ذهب بعضهم إلى أن التاء في (بِنْت) ، و (أُخْت) زائدة للتأنيث^(٣)، وقد ذهب هذا المذهب الشيخ محمد عبدالحالـق عـضيمـة رحمـه الله^(٤).

والراجع - فيما يظهر - أن التاء في (بِنْت) ، و (أُخْت) زائدة للتأنيث غير مفيدة للإلحاق ؛ وقد رجح الشيخ محمد عبدالحالـق عـضيمـة - رحمه الله - هذا القول ؛ وذلك لأمرين :

١- أن إلحاق ثلاثي بثلاثي لم يقل أحد به ، وما وقفتُ عليه في غير هاتين الكلمتين ، وإذا كان (ابن) يُكسَّرُ على (أبناء) ، و (ضِرْس) يُكسَّرُ على (أضراس) فما الذي أفادته تاء الإلحاق ، والإلحاق إنما يهدف إلى أن تعامل الكلمة الملحقـة معاملة الملحق به في التصغير والتكسير ، وهنا (ابن) يُكسَّرُ تكسير (ضِرْس)^(٥).

٢ - أن التاء في (بِنْت) ، و (أُخْت) تدل على معنى ، وهو التأنيث وإن كانت غير متمحضة له ، والكلمتان من غير التاء لا تدلان على التأنيث ، فالتاء تدل على معنى وإذا كانوا منعوا أن تقع حروف المد للإلحاق ؛ لأنها تدل على معنى فلا أقل من منع تاء (بِنْت) و (أُخْت) كذلك^(٦).

٣ - أما ما ذهب إليه بعضهم من أن التاء في (بِنْت) ، و (أُخْت) منقلبة من واو كانقلاب التاء في (تُرَاث) ، والأصل (وُرَاث) فقد رده السيرافي بأن الواو لا تكاد تُقلَّبُ تاءً في غير

(١) انظر : التعليقة ٣/ ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ٥/ ١٩٨ - أ .

(٣) انظر : رصف المباني ٢٤٠ .

(٤) انظر : المعنى في تصريف الأفعال ٧١ - ٧٢ .

(٥) انظر : المعنى في تصريف الأفعال ٧١ .

(٦) انظر : المعنى في تصريف الأفعال ٧٢ .

وقول الحريري إن التاء أصلية لا يوافقها عليه أحد ، وقد اعتذر عنه الخفاجي بأن مراده بأصالتها أنها عرّضٌ عن حرفٍ أصلي ، وهو لام الكلمة ، أو كالأصلية لأنها للإلحاق بنحو (جذع) ، لكنه تَسَمَّحَ في العبارة اعتماداً على ظهور المراد منه^(٢).

(١) انظر : شرح الكتاب ١٩٨/٥ - أ .

(٢) انظر : درة الغوامس شرحها وحواشيها وتكملتها ٤٣٧ .

٨٧ - (إلحاق الثلاثي بـ [فَعَلَّل] [الخماسي]) .

قال الجوهري : « نَسَرَّ عَيْنٌ - مُشَدَّدَ النون - أي : عظيم ، وكذلك الجمل الضخم ، و (عَبَّي) مثله ملحق بـ (فَعَلَّى) بياء^(١) .

قال ابن بُرِّي : « صوابه ملحق بـ (فَعَلَّل) ، ووزنها (فَعَلَّى) »^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

(عَبَّي) وزنه (فَعَلَّى) ملحق بـ (فَعَلَّل) .

الناقشة :

(عَبَّي) ثلاثي مزيد بحرفين هما النون والألف في آخره ، والدليل على ذلك أنهم قالوا :
أَعْبَنَ الرَّجُلُ ، أي : اتخذ جملاً عَبَّي ، والعَبْنَةُ : قوة الجمل والناقعة ، والعَبْنُ من الناس : السَّمَانُ الملاح ،
والعَبْنُ من الدواب : القويات على السير^(٣) ، فسقوط إحدى النونين ، والألف في تصاريف الكلمة يدل على زيادتهما .

ودليل آخر على زيادة النون وهو أن الكلمة إذا استوفت أصولها الثلاثة ثم تكررت اللام قضيت بزيادتها^(٤) .

وقد ألحقته النون والألف بـ (فَعَلَّل) نحو : (سَفَرَجَلِي) ، ونظيره (جَبَّطِي)^(٥) ،
و (سَرَنْدِي)^(٦) ، و (دَلَنْطِي)^(٧) ، النون والألف زائدتان ؛ لأنك تقول : حَبَطَ بَطْنُهُ ، ودَلَّظَهُ يَدُهُ ،

(١) الصحاح ٦/٢١٦١ .

(٢) اللسان والتاج (عين) .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ٧/٣ ، اللسان والتاج (عين) .

(٤) انظر : المنصف ١/٤٧ .

(٥) (الجَبَّطِي) : المتلوى غضباً أو بطنة . انظر : المحكم ٣/١٨٢ - ١٨٣ .

(٦) (السَرَنْدِي) : الشديد الجريء ، قال سيويه : رَجُلٌ سَرَنْدِي مشتق من السَرْدِ ومعناه الذي يمضي قُدماً . انظر : الصحاح ٢/

٤٨٧ ، اللسان (سرد) (سرد) .

(٧) (الدَلَنْطِي) : السمين من كُلِّ شيء . انظر : تهذيب اللغة ١٤/٢٤٦ ، اللسان (دلظ) (دلنظ) .

وقول الجوهري : (عَبَّئِي) ملحَقٌ بِ(فَعَلَّي) بياء ، ورَدُّ ابنِ بَرِّي عليه بقوله : صوابه ملحَقٌ بِ(فَعَلَّلِي) ، ليس الجوهري منفرداً بما ذهب إليه ، ولكنه مسبوَقٌ إلى مثل ذلك ، فقد سبقه سيبويه إلى مثل هذا التعبير فقال في لحاق الألف للأسماء : « وتلحق خامسةً لغير التأنيث فيكون الحرف على مثال (فَعَلَّي) ، نحو : (حَبَّرَكِي)^(٢) ، و (جَلَّعِي)^(٣) ، ولا نعلمه جاء إلا وصفاً ، وما ألحقَ به من بنات الثلاثة (الحَبَّنَطِي) ، ونحوه^(٤) ، وإلحاق (عَبَّئِي) بِ(فَعَلَّي) من قبيل إلحاق مزيد الثلاثي بمزيد الرباعي ، ونحکم بالإلحاق في هذا النوع في كل كلمتين اتفقتا في عدد الحروف والحركات والسكنات ، وكانت إحداهما أكثر من الأخرى ، فنحکم بأن الكلمة الكثيرة الزوائد ملحقة بالكلمة التي تقل زوائدها عن الأخرى ، سواء كان الزائد تضعيفاً أم غيره^(٥) ، ويشترط في هذا النوع من الإلحاق أن يكون الزائد الموجود في الملحَق به موجوداً بعينه وفي مثل مكانه في الملحَق^(٦) ، وعلى هذا فـ(عَبَّئِي) عند الجوهري مُلحَقٌ بِ(فَعَلَّي) نحو : (حَبَّرَكِي) ، وفي (عَبَّئِي) زيادتان هما النون والألف ، وفي (حَبَّرَكِي) زيادةٌ واحدةٌ هي الألف ، والزائد في المُلحَق به موجودٌ بعينه وفي مثل مكانه في الملحَق ، وهذا الزائد هو الألف في كلٍّ من (عَبَّئِي) ، و (حَبَّرَكِي) .

ويمكن أن يُقال : إن الذي جعل سيبويه وغيره كالجوهري يقولون : إن نحو (حَبَّنَطِي) ، و (عَبَّئِي) مُلحَقَةٌ بِ(فَعَلَّي) ، مع إمكانهم أن يقولوا : إنها مُلحَقَةٌ بالخماسي المجرد (فَعَلَّل) أن الثلاثي الملحَق بالخماسي على ضربين : أحدهما : أن يُلحَقَ ذو الثلاثة بالخمسة بزيادتين يُلحَقَانِه مَعاً فيصير لاحقاً بالخمسة ، والآخر : أن يُلحَقَ ذو الثلاثة بذوات الأربعة ثم تُلحَقَه زيادةٌ أُخرى فتلحقه

(١) انظر : الأصول ٣٠٢/٣ - ٣٥٣ ، المنصف ٤٩/١ .

(٢) هو الطويل الظاهر القصير الرجلين ، الذي يكاد يكون مقعداً من ضعفهما ، وحكى السيرافي عن الجرهمي عكس ذلك ، و (الحَبَّرَكِي) القوم الهلكى ، ويُعلَّقُ على القراء أيضاً . انظر : المحكم ٣٦/٤ ، المخصص ١٥/٢٠٥ .

(٣) هو الرجل الجاني الكثير الشر ، ورجلٌ جلعي العين : شديد البصر . انظر : تهذيب اللغة ٣/٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٤) الكتاب ٤/٢٩٥ . وانظر مثل ذلك في : الأصول ٣/٢١٨ ، ارتشاف الضرب ١/١٤٤ ، التذيل ٦/٨٨ - أ .

(٥) انظر : المعنى في تصريف الأفعال ٦٧ - ٦٨ .

(٦) انظر : شرح الشافية للرضي ١/٥٥ ، المعنى في تصريف الأفعال ٦٨ .

بذوات الخمسة ، فأما ما لَحِقَ من ذوات الثلاثة بذوات الخمسة في أول أمره فهو ما لو سقط أحد زائديه لم يكن الباقي من حروفه على مثال ما يُلْحَقُ بالأربعة كـ (عَثَوْتِ) ، لَحِقَتْ (عَثَوْتِ) بِـ (سَفَرَجَلٍ) بالواو وإحدى الشاءين ، ولو أسقطنا الواو لصار (عَثَل) ، وليس في شيء من المُلْحَقِ زيادة عينٍ على عينٍ غير مدغم ، أما ما يُلْحَقُ بالرباعي فهو ما يُزَادُ عليه حرفٌ من جنس لامه نحو : (عَفَنْجَجٍ)^(١) ، أو يُزَادُ عليه حَرْفٌ في موضع اللام نحو : (حَبْنَطِي) ، ثم يُزَادُ عليه حرفٌ آخر ، كأن النون من (عَفَنْجَجٍ) دخلت على (عَفَنْجَجٍ) ، و من (حَبْنَطِي) دخلت على (حَبْنَطِي) ، ونحو : (عَفَنْجَجٍ) ، و (حَبْنَطِي) قد يكون مُلْحَقًا نحو : (قَرَدَدٍ)^(٢) ، و (عَلَقِي)^(٣) ، ويظهر أنه يمكن أن يقال : إن (عَبْنِي) قد زيد عليه حرفٌ من جنس لامه فصار (عَبْنِنٌ) مثل (قَرَدَدٍ) ، ثم لحقته الألف فصار (عَبْنِي) ، ويمكن أن يقال - أيضًا - : إن الألف دخلت عليه فصار (عَبْنِي) مثل (عَلَقِي) ، ثم زيدت عليه النون فصار (عَبْنِي) .

ويظهر أنهم يتَجَوَّزُونَ أحيانًا قِيلِحِقُونَ بالمزيد المُلْحَقِ بالأصل ، كما ألحق الجوهري (عَبْنِي) بِـ (فَعَلِي) ، والأصل أن يُلْحِقُوا بالأصل مباشرةً كما جعل الجوهري (الحَبْنَطِي) وهو نظير (عَبْنِي) مُلْحَقًا بِـ (سَفَرَجَلٍ)^(٤) .

وقول ابن بَرِّي : ووزن (عَبْنِي) (فَعَلِي) يريد ميزانها التصريفي الذي يميز به الأصلي والزائد من حروفها ؛ وذلك لأن (فَعَلًا) ليس وزنها ، وإنما المراد موازنتها للمُلْحَقِ به في الصيغة وهي الحركات والسكنات وعدد الحروف^(٥) ، وقد ذكر ابن سيده أن وزنها (فَعَلِي)^(٦) .

(١) هو الأخرق الجافي الذي لا يتجه لعمل ، وقيل : الأحمق فقط ، وقيل : الأحمق الضخم ، وهو الضخم اللهازم والوجنات والألواح . انظر : اللسان (عفج) .

(٢) هو المسكان الغليظ المرتفع من الأرض ، قال سيويه : إنه ملحقٌ بِجَعْفَرٍ . انظر : الكتاب ٤/٤٢٤ ، المحكم ٦/١٨٨ ، اللسان (قرد) .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٦/٥٠ - ٥١ . و (عَلَقِي) : شَجَرٌ تدوم خضرته في القبط ، ولها أُنثانٌ طوالٌ دقاقٌ وورقٌ لطاف ، بعضهم يجعلها للإلحاق بِجَعْفَرٍ . انظر : المحكم ١/١٢٥ ، اللسان (علق) .

(٤) انظر : الصحاح ٣/١١١٨ .

(٥) انظر التذييل ٦/١٣٠ - ب ، المساعد ٤/٧٢ .

(٦) انظر : المخصص ١٦/٧ .

ذكر الجوهري في فصل (قلح) : (الْقِلْحَمُ) ، وهو المُسِنُّ من كل شيءٍ ، وقال : هو مُلْحَقٌ بـ (جِرْدَحَلٍ) ^(١) بزيادة ميم ^(٢) .

قال ابن بُرِّي : « صواب (قِلْحَمٌ) أن يذكر في فصل (قلحم) ؛ لأن في آخره ميمين ، إحداهما أصلية ، والأخرى زائدة ؛ لأنه يُقَالُ للمُسِنِّ : (قَحْمٌ) ، فالميم الأخيرة في (قِلْحَمٌ) زائدة للإلحاق ، كما كانت الباء في (جَلْبَبٌ) زائدة للإلحاق بـ (دَحْرَجٌ) ، وإنما أتت باللام في (قِلْحَمٌ) ؛ لأنه يُقَالُ : رجلٌ (قَحْلٌ) ، (قَحْمٌ) للمُسِنِّ ، فَرُكِبَ اللفظ منهما ، وكذلك في الفعل ، قالوا : (قَلْحَمٌ) ^(٣) .

رأي ابن بُرِّي :

الميم الأخيرة في (قِلْحَمٌ) زائدة للإلحاق .

المناقشة :

قال ابن جنبي : اعلم أن القياس المطرد في إلحاق الرباعي بالخماسي أن تكرر اللام كما فعلت ذلك في (قَرْدَدٍ) ؛ لأن محل الخمسة من الأربعة محل الأربعة من الثلاثة ^(٤) .

و (قِلْحَمٌ) رباعي مزيد بالميم الأخيرة ؛ للإلحاق بالخماسي ، نحو : (جِرْدَحَلٍ) ، والدليل على زيادة الميم الأخيرة إضافة لِمَا ذكره ابن بُرِّي ، أن كل اسم ضوعفت عينه أو لامه ، أو كُرِّرَ أحدهما ، وكان فيه سوى ذلك الحرف ثلاثة أحرف أصول أو أربعة حكمت عليه بالزيادة إلا أن يقوم دليل على أنه أصلي ^(٥) .

(١) الضخم ، وقيل : الوادي . انظر : اللسان (جردحل) .

(٢) انظر : الصحاح ١/٣٩٧ .

(٣) التتبيه والإيضاح ١/٢٦٤ .

(٤) انظر : المنصف ١/٤٧ ، ١٧٨ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/٣٢٦ ، شرح الكتاب ٦/٩٤ ، شرح الشافية للرضي ١/٦١ - ٦٣ .

والحاق (قِلْحَمٌ) بالخماسي جاء بتكرير اللام ، وهي الميم ، ولها نظائر ذكرها سيبويه وغيره^(١)، ومنها (قِرْشَبٌ)^(٢)، و (عِرْبَدٌ)^(٣)، و (هَرِشَفٌ)^(٤)، و (قِهَقَبٌ)^(٥).

وقد ذكر العلماء أن الإلحاق بالميم قليلٌ جداً^(٦).

وتَعَقَّبُ ابنُ بَرِّي للجوهري في إيرادهِ (القِلْحَمُ) في فصل (قِلح) صحيحٌ ، وقد أورده الجوهري مرةً أخرى في فصل (قِلحم) ، ولكنه قال : « وقد ذكرناه في باب الحاء ؛ لأن الميم زائدة »^(٧)، والصواب ما ذكره ابنُ بَرِّي من أن في آخره ميمين الأولى أصلية وهي لام الكلمة ، والثانية زائدة للإلحاق ، ومما يدل على أنهما ميمان أن الجوهري نفسه قد جعله مُلْحَقًا بـ (جِرْدَحْلٍ)^(٨)، والمُلْحَقُ لا بد أن يوافقَ المُلْحَقَ به في عدد الحروف والحركات والسكنات ، ولو كانت ميمًا واحدة لكان على أربعة أحرف و (جِرْدَحْلٍ) على خمسة فكيف يكون مُلْحَقًا به ، ونظيره (قِرْشَبٌ) وقد قال عنه ابن يعيش : « الباء الأخيرة زائدة مكررة للإلحاق »^(٩).

(١) انظر : الكتاب ٢٩٩/٤ ، الأصول ١٨٦/٣ ، شرح الكتاب ٤٧/٦ - ٤٩ ، شرح المفصل ١٤٠/٦ ، شرح الشافية للرضي ٦١/١ .

(٢) هو الضخم الطويل من الرجال ، وقيل : هو الرغيب البطن ، وقيل : هو السبيء الخلق ، وقيل : هو السبيء الحال ، وقيل : هو المسين . انظر : شرح الكتاب ٤٩/٦ ، المحكم ٣٧٤/٦ .

(٣) حية تنفخ ولا تؤذي ، وقيل : الحية الحبيثة . انظر : شرح الكتاب ٤٩/٦ ، المحكم ٣٢١/٢ .

(٤) العجوز الكبيرة ، والكثير الشرب ، ودَلُوْهُ هَرِشَفَةٌ : بالية ، و (الهَرِشَفَةُ) : خرقة يُنَشَفُ بها الماء ، وهي - أيضًا - صوفة الدواة . انظر : شرح الكتاب ٤٩/٦ ، المحكم ٣٤٢/٤ .

(٥) الضخم . انظر : شرح الكتاب ٤٩/٦ ، المحكم ٣٣٤/٤ .

(٦) انظر : الأصول ٣٥٣/٣ .

(٧) الصحاح ٢٠١٥/٥ .

(٨) انظر : الصحاح ٣٩٧/١ .

(٩) شرح المفصل ١٤٠/٦ .

ذكر الجوهري (بُلْهِنِيَّة) في (بلهن) ، و (رُقْهِنِيَّة) في (رفهن) فقال : يقال : هو في (بُلْهِنِيَّة) و (رُقْهِنِيَّة) من العيش ، أي : سعة ورفاهية ، وهو مُلْحَقٌ بالخماسي بألف في آخره ، وإنما صارت ياءً لكسرة ما قبلها^(١).

قال ابن بُرِّي : (بُلْهِنِيَّة) حقها أن تذكر في (بله) ؛ لأنها مشتقة من (البَلْه) ، أي : عَيْشٌ أَبْلَهُ قد غَفَلَ ، و (رُقْهِنِيَّة) حقها أن تذكر في فصل (رفه) ، والنون والياء فيهما زائدان للإلحاق بـ (خُبْعَيْنِيَّة)^(٢) ، والإلحاق هو بالياء في الأصل ، فأما أَلْف (مِعْزَى)^(٣) فإنها بدلٌ من ياء الإلحاق^(٤).

رأي ابن بُرِّي :

(بُلْهِنِيَّة) و (رُقْهِنِيَّة) مُلْحَقَانِ بـ (خُبْعَيْنِيَّة) بزيادة ياءٍ ونون ؛ والإلحاق بالياء ؛ لأن الألف منقلبة عنها .

المناقشة :

ذكر العلماء قبل ابن بُرِّي وبعده (بُلْهِنِيَّة) ، ويُنَوِّنا زيادة النون والياء فيها^(٥) بدلالة الاشتقاق ، فإنه مشتقٌ من (البَلْه) ، يُقَالُ : عَيْشٌ أَبْلَهُ ، أي : قليل الهموم^(٦) .
وهناك دليل آخر يدل على زيادة الياء ، وهو أنها لا تكون أصلية في بنات الأربعة^(٧) ،

(١) انظر : الصحاح ٢٠٨٠/٥ ، ٢١٢٦ .

(٢) الناقة الحريرُ النَّفِيْسَةُ ، وتيسٌ خَبِيْثٌ : غليظٌ شديد ، والخَبِيْثُ من الرجال : القويُّ الشديد ، و (الخُبْعَيْنِيَّة) من الرجال : الشديد الخلق العَظِيْمُ ، وقيل : هو العظيم الشديد من الأسد . انظر : اللسان (خبعتن) .

(٣) اسم جمعٌ لذي الشَّعْرِ من الغنم خلاف الضَّأْن . انظر : المخصص ١٨٩/١٥ ، اللسان (معز) .

(٤) انظر : اللسان (بلهن) ، (رفن) ، التاج (بلهن) ، (رفهن) .

(٥) انظر : الأصول ٢٣٩/٣ ، التكملة ٥٥٦ ، المقتصد في شرح التكملة ٨٤٠/٢ ، سفر السعادة ١٦٧/١ ، شرح المفصل ١٥٦/٩ ، المتع ١٢٦/١ .

(٦) انظر : الأصول ٢٣٩/٣ ، التكملة ٥٥٦ ، المقتصد في شرح التكملة ٨٤٠/٢ ، شرح التكملة للعكبري ٢٨٥/٢ - أ ، شرح المفصل ١٥٦/٩ ، شرح الشافية للرضي ٣٤٠/٢ ، شرح الشافية لركن الدين ٩٢٢ ، شرح الشافية لليزدي ٣١٩/١ .

(٧) انظر : المسألة (٢٧٤ - حكم [الياء] في بنات الأربعة) .

و (رُقَهْنِيَّة) مثلها مأخوذة من (الرُقَاهَةِ) ، و (الرُقَاهِيَّة) ، يُقَالُ : رَقَهُ الرَّجُلُ رُقَهًا : لَانَ عَيْشُهُ^(١).

قال سيبويه في لحاق الياء للأسماء : « وتلحق خامسةً فيكون الحرف على (فُعْلَنِيَّة) ، نحو : (بُلَهْنِيَّة) ، وهو اسم ، والهاء لازمة كلزومها (فِعْلِيَّة) »^(٢)، وقال مستدلاً على زيادة النون وأن (بُلَهْنِيَّة) اسمٌ ثلاثي : « ونون (بُلَهْنِيَّة) ؛ لأن الحرف من الثلاثة كما تقول : عَيْشٌ أَبْلَهُ »^(٣)، كما بين العلماء أن (بُلَهْنِيَّة) مُلْحَقٌ بالخماسي^(٤) فقال سيبويه : « وما لحقها من بنات الثلاثة (البُلَهْنِيَّة) »^(٥)، وبهذا يتبين أنه كان على الجوهري أن يذكر (بُلَهْنِيَّة) و (رُقَهْنِيَّة) في الثلاثي كما نبه على ذلك ابن بَرِّي ، ويبدو أن الجوهري يدرك ذلك ؛ لأنه ذكرهما مرةً أخرى في الثلاثي^(٦).

وقول ابن بَرِّي : والإلحاق هو بالياء في الأصل ، فأما أَلْفٌ (مِعْزَى) فإنها بدلٌ من ياء الإلحاق ، هذا ردٌ على قول الجوهري : وهو مُلْحَقٌ بالخماسي بألف في آخره ، وهذا موضع خلاف فقد اختلف العلماء هل الألف التي تقع للإلحاق آخرًا منقلبة أو لا ، وذلك على قولين :

١ - ذهب أكثر العلماء إلى أن الألف الواقعة آخرًا للإلحاق منقلبة عن ياء^(٧)، ونسبه ابن مالك إلى المحققين من البصريين^(٨)، قال السيرافي : وأما كونها منقلبة من حرف زائد فكالألف في (مِعْزَى) ، الأصل (مِعْزَى) زيدت عليها ياء لتلحق بالأبنية الرباعية فصارت (مِعْزَى) على وزن (دِرْهَم) ، فوقعت الياء طرفًا ، وقبلها فتحة فقلبت أَلْفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها^(٩)، وهو مذهب ابن بَرِّي .

(١) انظر : التاج (رقه) .

(٢) الكتاب ٢٦٩/٤ .

(٣) الكتاب ٣٢٠/٤ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١٥٦/٩ ، شرح الشافية للرضي ٣٤٠/٢ ، شرح الشافية للبيدي ٣١٩/١ .

(٥) الكتاب ٢٩٣/٤ .

(٦) انظر : الصحاح ٢٢٢٧/٦ ، ٢٢٣٣ .

(٧) انظر : شرح المفصل ١٥٦/٧ ، للمتص ٢٠٧/١ ، شرح الشافية لركن الدين ٩٠٦-٩٠٧ ، التذيل ١٣١/٦ - أ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٧٠/٤ .

(٩) انظر : شرح الكتاب ٦٥/٦ .

٢ - ذهب الجوهري ، وابن هشام الخضراوي ، والرضي إلى أن الألف تكون للإلحاق
 آخرًا غير منقلبة عن غيرها^(١)، وقال الرضي : إنه لا دليل على ما قالوا من أن أصل ألف (معزى) ،
 و (أرطى)^(٢) ياء ، وإنما انقلبت في التصغير والتكسير ياءً في قولهم : رأيت أرطياً ، وأرطياً ؛
 لكسرة ما قبلها^(٣)، وقال ابن هشام الخضراوي : إنه لم يقل أحد : إن ألف الإلحاق منقلبة^(٤).
 والراجح - فيما يظهر - أن الألف الواقعة آخرًا للإلحاق منقلبة عن ياء كما في (معزى) ؛
 وذلك لما يأتي :

١ - أن الألف واقعة موقع حرف متحرك ، وهو لام الكلمة التي يُقصدُ الإلحاق بها ، والألف
 غير المنقلبة لا تكون إلا ساكنة ، ولا تكون منقلبة عن واو لأن الواو في هذا الموضع تصير إلى
 الياء^(٥)، ويبان ذلك أن الإلحاق يُطلبُ منه الموازنة في الحروف حتى لا يكون هناك اختلاف في
 الحركة أو السكون ، والألف في (معزى) ساكنة كما ترى فكيف تكون بمنزلة الميم في (درهم) ،
 والميم متحركة^(٦)، والجواب أن يقال : إن الألف في (معزى) قامت مقام الميم في (درهم) ؛ لأن
 التقدير فيها الانقلاب عن حرف متحرك ، وبهذا يكون حرف الإلحاق قد وُضِعَ على حركة^(٧).

٢ - أن الألف ليس لها حظٌ في الأصالة ؛ ولذلك لا يصح أن يقابل بها أصل^(٨).

أما نسبة العلماء الإلحاق إلى الألف فهو تجوزٌ وتسامحٌ منهم قال ابن مالك : « وقد جرت
 عادة النحويين أن ينسبوا الإلحاق إلى ألف (حَبَّطَى) وشبهه ، وإنما يريدون بذلك أنها بدلٌ من
 حرف الإلحاق فنسبوا الإلحاق إليها كما نسبوا التأنيث إلى همزة (صَحْرَاء) وشبهه ، وإنما الهمزة

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٥٧/١ ، ارتشاف الضرب ٢٣٣/١ ، التذيل ١٣١/٦ - ب .

(٢) شجر منبته الرمال له عروق حمر يدبغ بها أسناني اللبن فيطيب طعم اللبن فيها . انظر : تهذيب اللغة ١٤/١٦١ .

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٥٧/١ .

(٤) انظر : التذيل ١٣١/٦ - ب ، المساعد ٧٤/٤ .

(٥) انظر : شرح التكملة للعكبري ٢٧٠/٢ - ب .

(٦) انظر : المقتصد في شرح التكملة ٢/٨٠٠ - ٨٠١ .

(٧) انظر : المقتصد في شرح التكملة ٢/٨٠٢ - ٨٠٣ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٦٩ .

بدلُ ألف التأنيث^(١) .

واعترض الرضي بأنه لا دليل على ما قالوا من أن أصل ألف (مِعزَى) ، و (أرطَى) ياء ، له وَجَاهُته ويمكن تأييده بأن الألف في (مِعزَى) بمنزلة الميم في (دِرْهَم) ، وإن لم يكن فيه حركة ؛ لأجل أنه قد وقع موقعاً يكون الحرف فيه متحركاً فلا يجب أن تقدر انقلابه عن ياء فتعدل عن الظاهر^(٢) .

أما قول ابن هشام الخضراوي : إنه لم يقل أحد : إن ألف الإلحاق منقلبة فقد قال ذلك ردّاً على ابن عصفور ، وهو مردودٌ عليه بأن أكثر العلماء ذهبوا إلى ذلك ، وليس ابن عصفور وحده .

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٠ .

(٢) انظر : المقتصد في شرح التكملة ٢/٨٠٢ .

قال الحريري : إن مما يهيمُ فيه الخواص (دَسْتُور) - بفتح الدال - ، وقال : إن الصواب ضم الدال ؛ لأنه ليس من أبنية العرب (فَعْلُول) ، ومنها (فَعْلُول) ؛ وَعَلَّلَ ذلك بأن كل ما يُعَرَّبُ يُلْحَقُ بنظائره في أمثلة العرب وأوزان اللغة^(١)، ومثل ذلك قول الحريري : إنهم يهيمون في فتح الشين من (شَطْرَتِج) ، وقال : قياس كلام العرب أن تكسر ؛ لأن من مذهبهم أنه إذا عُرِبَ الاسم الأعجمي رُدُّ إلى ما يُسْتَعْمَلُ من نظائره في لغتهم وزناً وصيغةً ، وليس من أوزانهم (فَعْلَلٌ) ، ومنها (فَعْلَلٌ)^(٢) وتابعه الجواليقي على ذلك^(٣).

وقد رَدَّ ابنُ بُرِّي على الحريري بأن ظاهر كلامه يقضي بأن جميع ما عَرَّبته العرب من كلام العجم قد ألحقته بأبنيتها ، وهذا ليس بصحيح ؛ وأنه خالف بقوله هذا جميع النحويين ، ونقل عن سيويوه قوله في المُعَرَّب من كلام العجم : ربما ألحقوه بأبنية كلامهم وربما لم يلحقوه^(٤)، واستدل ابنُ بُرِّي على أن العرب لم تلحق كل ما عَرَّبته بأبنيتها بعدد من الكلمات التي لم تُلْحَقْها بأبنيتها سأذكرها في المناقشة ، وقال ابنُ بُرِّي : إن ما لم يُلْحَقْه أكثر من أن يحصى ، فَعَلِمَ بهذا أنه إنما يرجع في هذه الأعجمية إلى السماع لا إلى القياس^(٥).

رأي ابن بُرِّي :

ربما ألحق العرب الاسم المُعَرَّب بأبنية كلامهم ، وربما لم يُلْحَقْه .

المناقشة :

ذكر العلماء أن الاسم الأعجمي الذي عَرَّبته العربُ على ثلاثة أقسام : القسم الأول : قسمٌ غيَّرتَه العرب وألحقته بكلامها ، فحكم أبنيتها في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم الأسماء العربية الوضع ، قال الجواليقي : « وربما غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب »^(٦)، القسم

(١) انظر : درة الغواص ١٣٥ - ١٣٧ .

(٢) انظر : درة الغواص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٣) انظر : تكملة إصلاح ما تفلط فيه العامة ٢١١ .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٥) انظر : حواشي ابن بُرِّي وابن ظفر على درة الغواص ١٣١ - ١٣٢ ، ١٦٦ - ١٦٧ ، تكملة إصلاح ما تفلط فيه العامة ٢١١ .

(٦) المُعَرَّب ٦ .

الثاني : ما تركوه على حاله ولم يغيروه ، القسم الثالث : ما غيّرته العرب ولم تلحقه بأبنية كلامها^(١) ، وإذا كان الاسم أعجمياً لم ينتج تصريفه إلا على أنه لو كان عربياً لوجب فيه كذا وكذا^(٢) ، وذلك أن الاسم الأعجمي كالحرف في امتناعه من التصريف والاشتقاق ، وإذا كان ضرباً من الكلام العربي لا يمكن فيه الاشتقاق ولا يسوغ فيه التصريف مع أنه عربي فالأعجمي بالامتناع أولى ، وهو به أخرى ؛ لبعد ما بين الأعجمية والعربية^(٣) ؛ ولهذا فإن المَعْرَبَ منهم مَنْ يحكم بالأصالة والزيادة فيه على فرض كونه عربياً ، وهم الأكثر ، ومنهم مَنْ لا يحكم^(٤) ، فالحديث إذاً عن مثل هذه الكلمات إنما هو على مذهب الأكثر .

وما نقله ابن برّي عن سيبويه من أنه قال : ربما ألحقوه بأبنية كلامهم وربما لم يلحقوه صحيحاً فقد ذكر ذلك سيبويه فقال : « ربما ألحقوه بيناء كلامهم وربما لم يلحقوه »^(٥) .

وقول ابن برّي : إن الحريري خالف إجماع النحويين بقوله : إن كل ما يُعْرَبُ يُلْحَقُ بنظائره في أمثلة العرب وأوزان اللغة ، لم أجد مَنْ نَصَّ على هذا الإجماع غير ابن برّي ، ولم أجد مَنْ ذكر خلاف ذلك .

وقول ابن برّي : إن ما لم يُلْحَقْهُ أكثر من أن يحصى ذكر مثله ابن السيد فقال : « ورأيت ابن جني قد قال في بعض كلامه : الوجه عندي أن تكسر الشين من (شِطْرَئِج) ؛ ليكون على مثال (جِرْدَحْل) ، وهذا لا وجه له ، وإنما كان يجب ما قاله ههنا لو كانت العرب تُصَرِّفُ كل ما تُعْرَبُهُ من الألفاظ العجمية إلى أمثلة كلامها ، وإذا وجدنا فيما عربوه أشياء كثيرة مخالفة لأوزان كلامهم فلا وجه لهذا الذي ذكره ، وقد ورد من ذلك ما لا أحصيه كثرة »^(٦) ، وقد نقل ابن برّي عن سيبويه عدداً من الكلمات المَعْرَبَةِ التي نُقِلَتْ إلى لغة العرب ولم يُغَيَّرْوها عن بنائها في لغتها الأعجمية ، أو

(١) انظر في هذه الأقسام الثلاثة ما يأتي : الكتاب ٤ / ٣٠٣ - ٣٠٤ ، الأصول ٣ / ٢٢٣ ، شرح الكتاب ٦ / ٥٤ - ٥٦ ، المَعْرَبُ ٦ - ٨ ، ارتشاف الضرب ١ / ١٤٦ ، التذليل ٦ / ٨٨ - ٨٩ ، المزهر ١ / ٢٦٩ .

(٢) انظر : التمام ٢٤٣ .

(٣) انظر : الحلييات ٣٥٤ ، المنصف ١ / ١٢٧ - ١٢٨ .

(٤) انظر : شرح الشافية لليزدي ١ / ٣٣٨ ، شرح الشافية للجاربردي ٥٨٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٤ / ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٦) الاقتصاد ٢ / ٢٢٠ .

غَيَّرُوهَا ولم يَلْغُوا بِهَا أبنيتهم ، وهي كالتالي :

أ- (أَجْرٌ) ، ووزنه (فَاعِلٌ) ، وليس هذا من أوزان العرب^(١) ، أما على اللغة الثانية وهي (أَجْرِي) - بتخفيف الراء - فإن وزنه (فَاعِلٌ)^(٢) ، وقد أورد سيبويه (أَجْرٌ) - بتضعيف الراء - فيما غَيَّرَ العرب عن بنائه في الأعجمية ولم يَلْغُوا به أبنيتهم ، في حين ذكر (أَجْرٌ) - بتخفيف الراء - فيما غَيَّرَ العرب حروفه التي ليست من حروفهم ولم يُغَيِّرُوهُ عن بنائه الذي كان عليه في الأعجمية^(٣).

ب- (فَرَنْدٌ) ، ووزنه (فِعْنَلٌ)^(٤) ، وقد ذكره سيبويه فيما غَيَّرَ العرب حروفه التي ليست من حروفهم ولم يُغَيِّرُوهُ عن بنائه الذي كان عليه في الأعجمية^(٥).

ج- (إبراهيم) و (إسماعيل) ، ووزنهما (فِعَالِيلٌ) عند المازني ، و (إِفْعَالِيلٌ) عند سيبويه وهو خماسي ، فالألف أصلية عند المازني ؛ لأن بعدها أربعة أحرف أصول ؛ والهزمة لا تلحق بنات الأربعة زائدة في أولها^(٦) ، ووجه قول سيبويه أنه اسم أعجمي ولا ينكر أن يأتي على غير أبنية العرب^(٧) ، وقد ذكره سيبويه فيما غَيَّرَ العرب عن بنائه في الأعجمية ولم يَلْغُوا به أبنيتهم^(٨).

د- (جُرْبُزٌ) ، وهو رباعي ، ووزنه (فُعْلَلٌ) ، وهو من أوزان الرباعي عند العرب^(٩) ، مثل : (التُّرْتَمٌ)^(١٠) ، و (البُرْتَمٌ) ، وقد ذكر سيبويه (جُرْبُزًا) فيما غَيَّرَ العرب حروفه التي ليست من حروفهم ولم يُغَيِّرُوهُ عن بنائه الذي كان عليه في الأعجمية^(١١).

(١) انظر : التعليقة ٤ / ٢٧٧ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ١ / ٥٤ ، المزهر ٢ / ١٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٤ / ٣٠٤ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ١ / ٦٣ ، المزهر ٢ / ١٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٤ / ٣٠٤ .

(٦) انظر : الخليات ٣٧٩ ، المسائل المنثورة ٢٩٤ ، الصحاح ٥ / ١٨٧١ - ١٨٧٢ ، اللسان (برهم) .

(٧) انظر : المسائل المنثورة ٢٩٤ .

(٨) انظر : الكتاب ٤ / ٣٠٤ .

(٩) انظر : الكتاب ٤ / ٢٨٨ ، المقتضب ١ / ٦٦ ، الأصول ٣ / ١٨٣ .

(١٠) هو ما قُضِلَ في الإناء من طعام أو إدام . انظر : الأصول ٣ / ١٨٣ ، الاستدراك على سيبويه ١٥٥ .

(١١) انظر : الكتاب ٤ / ٣٠٤ .

هـ - (إِبْرَيْسَم) ^(١)، ووزنه (إِفْعَيْلٌ) ^(٢)، وهذا ليس من أوزان العرب، إذ لم أجده فيما ذكره العلماء من الأبنية، وقد ذكره سيبويه فيما غيرَه العرب عن بنائه في الأعجمية ولم يبلغوا به أبنيتهم ^(٣).

ومما لم يذكره سيبويه فيما لم تُغيَّره العرب ليكون مثل أبنيتها، وإنما ذكره ابن برِّي زيادة في التوثيق:

و- (بَهْرَام) ^(٤)، ووزنه (فَعْلَال) ،، ولا يكون هذا الوزن إلا في المضعَّف الذي الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأوَّلَيْن ^(٥)، فالاسم نحو: (زَلْزَال) ^(٦)، والصفة نحو: (صَلْصَال) ^(٧)، وشذ (خَزَعَال) ^(٨).

ز- (صَعْفُوق) ^(٩) لِحَوَلٍ في اليمامة ^(١٠)، ووزنه (فَعْلُولٌ) ، وقد سبق مناقشة هذا الوزن، وأن الراجح أنه موجودٌ في أبنية العرب وإن كان قليلاً نادراً ^(١١).

(١) هو الذي يذهب صَعْدًا . انظر : المُعْرَب ٢٧ ، شفاء الغليل ٨٨ .

(٢) انظر : الصحاح ٥ / ١٨٧٠ ، شفاء الغليل ٨٨ ، قصد السبيل ١ / ١٤٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٤ / ٣٠٤ .

(٤) كوكب يُسَمَّى : المُرِيخ . انظر : قصد السبيل ١ / ٣١١ .

(٥) انظر : الكتاب ٤ / ٢٩٤ ، تهذيب اللغة ١٣ / ١٦٦ ، الحصاص ٣ / ٢١٣ ، المتع ١ / ١٥١ .

(٦) هو تحريك الشيء حركة شديدة ، و (الزَّلْزَال) - بالكسر - المصدر ، وبالفتح الاسم . انظر : تهذيب اللغة ١٣ / ١٦٥ - ١٦٦ ، اللسان (زلزل) .

(٧) يقال : فرسٌ صَلْصَالٌ : حادُّ الصوت دقيقه . انظر : اللسان (صلل) .

(٨) يقال : ناقتٌ بها خَزَعَالٌ ، أي : ظَلَعٌ . انظر : الصحاح ٤ / ١٦٨٤ ، اللسان (خزعل) .

(٩) الصَعْفُوق هو الذي لا مال عنده ، والثليم من الرجال . انظر : المُعْرَب ٢١٩ ، اللسان (حول) .

(١٠) أي : خَدَمَ . انظر : المُعْرَب ٢١٩ ، قال الأصمعي : صَعْفُوقٌ : قومٌ كانوا يخدمون السلطان ، حَوَلٌ باليمامة يقال لهم : الصَعْفُوقَةُ ، كان معاوية بن أبي سفيان أو آل مروان بن الحكم صَبْرُوهُمْ ثَمَّةً . انظر : ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريش الأصمعي وشرحه ٧٠ .

(١١) انظر : المسألة (٧٩-فَعْلُولٌ) .

ح- (الشُّقْرَاقُ)^(١) - بفتح الشين - ، ووزنه (فَعِلَال)^(٢) ، قال ابن السيد : (فَعِلَال) معدومٌ في أبنية الأسماء^(٣) .

وعلى هذا فـ (دُسْتُور) الذي جعل الحريريُّ وَمَنْ تبعه فَتَحَ داله لِحْنًا^(٤) لا يلزم أن يكون مضموم الدال ؛ لأنه أعجمي مُعْرَبٌ لم تُلْحِقْهُ العرب بأبنيتها ، على أنه قد سبق أن الراجع أن (فَعْلُول) موجودٌ وإن كان نادراً قليلاً^(٥) .

وقد سبق أن ذكر ابن بُرِّي أن مِمَّا ألحقته العرب بأبنيتها (زِنْمَرْدَة) - بكسر الزاي - ، وقال : إن أصل الزاي من (زِنْمَرْدَة) الفتح ، لأن (زَنْ) امرأة ، و (مَرْد) رَجُلٌ ولما جعلت الكلمتين كلمة واحدة كسرت الزاي ؛ لتكون على أمثلة كلام العرب^(٦) .

كما ذكر أن (إِشْنَان) (فِعْلَان) مُلْحَقٌ بِـ (قِرْطَاسِ) ، وإن شئتَ (فَعْلَانُ) مثل : (لِبْتَانُ)^(٧) .

وقول ابن بُرِّي : إنه إنما يرجع في هذه الأعجمية إلى السماع لا إلى القياس ذكره غيره من العلماء كالحفاجي والمحبي^(٨) .

(١) بفتح الشين وكسرهما ويقال أيضاً : الشُّقْرَاقُ - بفتح الشين وكسرهما - : طائرٌ يكون في الأرض الجرم - أي : الحر ، فارسي مُعْرَبٌ - في منابت النخيل كقَدْرِ الهدد ، مُرْقَطٌ بِحُمْرَةٍ وَشُحْرَةٍ وَبِأَبْيَاضٍ وَسَوَادٍ . انظر : الكتاب ٤ / ٢٩٥ ، تهذيب اللغة ٩ / ٣٨٣ ، اللسان ١٠ / ١٧٩ (شرقق) .

(٢) انظر : الكتاب ٤ / ٢٩٥ .

(٣) انظر : الأقتضاب ٢ / ٢٠١ .

(٤) انظر : المدخل إلى تقويم اللسان ١٦٩ ، تقويم اللسان ١٠٥ ، ذيل الفصحح للبهاددي ٣٤ ، تصحيح التصحيف ٢٦٠ .

(٥) انظر : المسألة (٧٩- فَعْلُولُ) ص ٢٧٠ .

(٦) انظر : المسألة (٢٣- فِعْلَلُ) ص ٨٣ .

(٧) انظر : المسألة (٨١- فَعْلَانُ) ص ٢٧٦ .

(٨) انظر : شفاء الغليل ٦٨ ، قصد السبيل ١ / ١٠٤ ، ١٢٥ .

أبنية الأفعال

٩١ - (الفعل اللفيف) .

قال الجوهري : « وباب من العربية يُقال له (اللفيف) ؛ لاجتماع المعتلين في ثلاثيه ، نحو : (ذَوَى) ، و (حَيَّى) »^(١).

قال ابن بُرِّي : « اللفيف من الأفعال : المعتلُ الفاء واللام كـ (وَقَى) ، و (وَدَى) »^(٢).
رأي ابن بُرِّي :

الفعل اللفيف : ما اعتلتْ فَاؤُه ولامه .

الناقشة :

قَسَمَ العلماءُ المتأخرون الأفعالَ قسمين : صحيح ومعتل ، وقسموا الصحيح إلى سالم ، ومُضَعَّف ، ومهموز ، وقسموا المعتل إلى مثال ، وأجوف ، وناقص ، ولفيف^(٣).

وقد اختلفت تعريفات العلماء للفعل اللفيف ، فقال الخليل : اللفيف : أن تلف الحرف بالحرف ، أي : تُدْغِم ؛ لأن (العَيُّ) أصله (العَوِيُّ) فاستثقلوا إظهار الواو مع الياء المتحركة فَحَوَّلُوهَا يَاءً وَأَدْغَمُوهَا فِيهَا^(٤).

ونقل الأزهري عن الخليل أنه عَرَّفَ اللفيف بأنه الذي التفُّ بحرفين من حروف العلل مثل : (وَقَى) ، و (غَوَى) ، و (نَأَى)^(٥)؛ ونقل عنه مرةً أخرى أنه عَرَّفَه بأنه كل كلمة فيها معتلان ، أو معتل ومضاعف^(٦).

وقال القاسم بن محمد المؤدب^(٧) : سُمِّيَ لفيفاً ؛ لأنه التفُّ فيه حرفان معتلان بحرف

(١) الصحاح ٤/١٤٢٨ .

(٢) اللسان (لفف) .

(٣) انظر : نزهة الطرف ٢١٧ - ٢٤٠ ، كشف المشكل ٢٠٣/١ - ٢٠٤ ، الشافية ٩ ، شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب ٥٨ ، التسهيل ٢٠٢ ، شرح الشافية لركن الدين ٣٠٣ - ٣١٠ ، شرح الشافية لليزدي ٣٣/١ - ٣٥ ، ارتشاف الضرب ١/١٥٧ - ١٦٥ .

(٤) انظر : العين ١/٢٧٠ .

(٥) انظر : تهذيب اللغة ١/٥٠ .

(٦) انظر : تهذيب اللغة ١٥/٣٣٣ .

(٧) ذَكَرَ محققو كتابه (دقائق التصريف) أنهم لم يثروا له على ترجمة سوى أنه تلمذ للهيثم بن كليب الشاشي المتوفى سنة ٣٣٥ ، فهو قد عاش في القرن الرابع الهجري ، وقد كانت الثقافة العربية مزدهرة آنذاك . انظر : مقدِّمة المحققين لكتابه (دقائق

التصريف) ص ٨ .

تقدمهما صحيح ، وقال الخليل : سُمِّيَ لَفِيْفًا ؛ لكثرة حروف العلل فيه ، شُبِّهَ بطعامٍ لَفِيْفٍ ، وهو الذي يجمع فيه بين الخنطة والذرة والشعير^(١).

وقد زاد المتأخرون ذلك إيضاحاً فأورد عبدالقاهر الجرجاني أقسام الأفعال المعتلة دون أن ينص على هذه المصطلحات^(٢).

ولعل الميداني أول من فصل في أقسام اللفيف مُصْرِّحاً بهذا المصطلح فقد قال وهو يتحدث عن ألقاب أنواع الفعل : « السادس : اللفيف وهو على ضربين : مفروق ومقرون ، فالمفروق : الذي فاؤه ولامه من حروف العلة نحو : (وَقَى) ، و (وَعَى) ، والمقرون : الذي عينه ولامه من حروف العلة نحو : (ثَوَى) ، و (غَوَى) »^(٣)، ثم سار العلماء من بعده على هذا الاصطلاح والتقسيم^(٤).

ويلاحظ أن ابن بَرِّي قصر اللفيف على المفروق ولم يذكر ما كانت عينه ولامه حرفي علة ، فتعريفه له غير جامع بخلاف تعريف الجوهري فإنه جعله ما كان فيه حرفاً علة ، وإن كان تمثيله اقتصر على اللفيف المقرون وهو ما اعتلت عينه ولامه ، وقد فعل الحيدرة فعل ابن بَرِّي فجعل اللفيف ما اعتلت فاؤه ولامه^(٥)، وكأن اللفيف عندهما لا يشمل اللفيف المقرون .

ويلاحظ على تعريفات المتقدمين ما يأتي :

١ - تعريف الخليل الأول قصره على ما وقع فيه الإدغام من المعتل نحو (العَمِي) .

٢ - التعريف الثاني الذي نقله الأزهري عن الخليل هو أقرب التعريفات إلى تعريف المتأخرين ، وقد اشتملت أمثله على ما اصطلاح المتأخرون على تسميته باللفيف المفروق نحو : (وَقَى) ، واللفيف المقرون نحو : (غَوَى) .

(١) انظر : دقائق التصريف ٣٣٥ .

(٢) انظر : كتاب في التصريف لعبد القاهر ٤٤ - ٤٦ .

(٣) نزهة الطرف ٢٣٦ .

(٤) انظر : الشافية ٩ ، شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب ٥٨ ، التسهيل ٢٠٢ ، شرح الشافية لركن الدين ٣٠٨ - ٣٠٩ ، شرح الشافية لليزدي ٣٤/١ ، ارتشاف الضرب ١/١٦٠ .

(٥) انظر : كشف المشكل ٢٠٤/١ .

٣ - التعريف الثاني الذي نقله الأزهرى عن الخليل أدخل المضاعف من الصحيح في اللفيف ، وهذا واضح من تتبع ترتيب مادة العين فهو يذكر في اللفيف مثلاً مادة (بَبَّ) ، و (فيف) ونحو ذلك .

٤ - أما التعريف الأخير الذي ذكره المؤدب فقد قصر فيه اللفيف على المقرون كما هو بين من تعريفه .

وسُمِّيَ المقرون بهذا الاسم لمقارنة حرفي العلة فيه من غير فاصل بينهما^(١) ، ويأتي على أقسام^(٢) :

١ - ما كانت عينه ولامه واوين وقلبت الثانية ياءً نحو : (قَوِيَّ) .

٢ - ما كانت عينه واوًا ولامه ياءً ، نحو : (ذَوِيَّ) .

٣ - ما كانت عينه ولامه ياءين ، نحو : (حَيِّيَّ) .

ولا يأتي من الأفعال ما فاؤه وعينه حرفا علة ؛ لثقلهما .

أما المفروق فُسُمِّيَ بذلك لأنه فُرِّقَ بين حرفي العلة بحرفٍ صحيح^(٣) ، وقد ورد منه نوعان^(٤) :

١ - ما كانت فاؤه واوًا ولامه ياءً ، نحو : (وَقَى) .

٢ - ما كانت فاؤه وعينه ياءين ، ولم يرد منه سوى (يَدَيْتُ) بمعنى أنعمتُ .

(١) انظر : شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب ٥٨ ، شرح الشافية لركن الدين ٣٠٨ ، شرح الشافية لليزدي ٣٤/١ .

(٢) انظر : كتاب في التصريف لعبد القاهر ٤٤ - ٤٦ ، شرح مختصر التصريف العزى ١٥٧ - ١٦٥ .

(٣) انظر : شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب ٥٨ ، شرح الشافية لركن الدين ٣٠٩ ، شرح الشافية لليزدي ٣٤/١ .

(٤) انظر : كتاب في التصريف لعبد القاهر ٤٤ - ٤٦ ، شرح مختصر التصريف العزى ١٦٥ - ١٦٨ .

ذكر الحريري أنه يُقال : نَجَزَتُ القصيدَةَ - بفتح الجيم - إشارة إلى انقضائها ؛ وليس كذلك ؛ لأن معنى (نَجَزَ) - بالفتح - : (حَضَرَ) ، فأما إذا كان بمعنى الفناء والانقضاء فالفعل منه (نَجَزَ) - بكسر الجيم - ، ذكر ذلك أبو عبيد الهروي في كتاب الغريين^(١) .

قال ابن بُرِّي : قال ابن طريف اللغوي^(٢) : نَجَزْتُ الحاجة نَجَازًا : قَضَيْتُهَا ، وَأَنْجَزْتُهَا فَجَزَّتْ هِيَ ، وكذلك نَجَزْتُ الوعدَ وَأَنْجَزْتُهُ : عَجَلْتُهُ وَأَحْضَرْتُهُ ، وفي المثل : أَنْجَزَ حُرٌّ مَا وَعَدَ^(٣) ، قال : وَنَجَزَ - أيضًا - : ذَهَبَ ، فجعلها بفتح الجيم في الجميع ، ويُقال : نَجَزَ الشيءُ نَجْزًا : ذَهَبَ وَأَنْقَضَ ، وَنَجَزْتُ الحاجةَ نَجَازًا : انقضت ، وَنَجَزَ الشيءُ نَجَازًا : أَحْضَرَ ، ومنه : نَاجِرًا بِنَاجِرٍ^(٤) ، وروي بيت النابغة :

وَكُنْتُ رَيْبًا لِلْيَتَامَى وَعِصْمَةً
فُمْلِكُ أَبِي قَابُوسَ أَضْحَى وَقَدْ نَجَزَ^(٥)

بفتح الجيم من (نَجَزَ)^(٦) .

رأي ابن بُرِّي :

(نَجَزَ) - بفتح الجيم - تأتي بمعنى : حَضَرَ ، وَفَنِيَ ، و(نَجَزَ) - بالكسر - بمعنى : انقضى .

(١) انظر : درة القواص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٢) أبو مروان عبد الملك بن طريف الأندلسي (... - ٤٠٠ تقريبًا) :

من أهل قرطبة ، أخذ عن أبي بكر بن القوطية وغيره ، وكان حسن التصرف في اللغة ، أصلاً في تنقيحها ، وله كتاب حسن في الأفعال هذب فيه أفعال ابن القوطية . انظر : إنباء الرواة ٢/٢٠٨ ، إشارة التعمين ١٩٢ ، بغية الوعاة ٢/١١١ .

(٣) يُضْرَبُ في استنتاج المواعيد ، وأول من قاله الحارث بن عمرو بن حجر الكندي لصخر بن نهشل . انظر : مجمع الأمثال ٣/٣٧١ ، المستقصى ١/٣٨٤ .

(٤) هو كقولك بدأ بيد ، وتعجلاً بتعجيل . انظر : مجمع الأمثال ٣/٣٨٩ .

(٥) من الطويل - (أبو قابوس) كنية للنعمان بن المنذر ، يقول : كنت لليتامي بمنزلة الربيع الذي به عيش الناس ، والعصمة ما يعتصم به الناس من المهالك . انظر : التتبيه والإيضاح ٢/٢٥٢ .

انظر البيت في الديوان ١٩٤ .

(٦) انظر : حواشي ابن بُرِّي وابن ظفر على درة القواص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

اختلف في (نَجَزَ) على النحو الآتي :

١ - ذهب بعض العلماء إلى أن (نَجَزَ) كـ (فَرِحَ وَنَصَرَ) : (انقضى وفني) ، و (ذهب) ، و (نَجَزَ) كـ (نَصَرَ) : (حَضَرَ) ، وقد يُقالُ : (نَجَزَ) كـ (فَرِحَ) ^(١) .

٢ - ذهب الحريري ، وابن الجوزي ، والصفدي ، والشهاب الخفاجي إلى أن (نَجَزَ) كـ (نَصَرَ) هو الوارد في معنى (حَضَرَ) ، ولا يُقالُ : (نَجَزَ) كـ (فَرِحَ) ، بمعنى (حَضَرَ) ، وأن (نَجَزَ) كـ (فَرِحَ) هو الوارد في معنى (انقضى وفني وذهب) ^(٢) .

والراجع - فيما يظهر - أن (نَجَزَ) كـ (نَصَرَ) : (حَضَرَ) ، و (نَجَزَ) كـ (فَرِحَ) بمعنى (انقضى وفني وذهب) هو الأوضح ، ويجوز أن تأتي (نَجَزَ) بمعنى (انقضى وفني وذهب) ، ولكنه خلاف الأوضح ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن العلماء ذكروا أن (نَجَزَ) تأتي بمعنى ذهب وانقضى كما تأتي بمعنى حَضَرَ ^(٣) ، قال أبو عبيد : « نَجَزَ الشيءُ إذا فَنِيَ وَذَهَبَ فهو نَاجِزٌ » ^(٤) .

٢ - أن بيت النابغة الذي أنشده ابن بُرِّي شاهداً على مجيء (نَجَزَ) - بفتح الجيم - بمعنى : (ذَهَبَ وانقضى) قد أنشده الجوهري برواية أخرى وهي (نَجَزَ) - بكسر الجيم - بمعنى : (فَنِيَ وانقضى وَذَهَبَ) ^(٥) ، وقد ردُّ عليه ابنُ بُرِّي بأن أبا عبيدٍ قد رواه بفتح الجيم ، وقال ابنُ بُرِّي : إن

(١) انظر : اللسان والتاج (نجر) .

(٢) انظر : درة القواس شرحها وحواشيتها وتكملتها ٦٦٨ ، ذيل الفصحى للبغدادي ٣٦ ، تقويم اللسان لابن الجوزي ١٨١ ، تصحيح التصحيف ٥١٠ .

(٣) انظر : الأفعال لابن القوطية ١١٠ ، الأفعال للسرقسطي ١٤٠/٣ ، الأفعال لابن القناع ٢١٥/٣ .

(٤) تهذيب اللغة ١٠/٦٢٤

(٥) انظر : الصحاح ٣/٨٩٧ - ٨٩٨ .

الأكثر على قول أبي عبيد^(١).

٣ - أن (فَعَلَ) يجيء لمعانٍ لا تنضب كثرة وسعة ؛ وذلك لخفة البناء واللفظ ، وإذا خَفُ اللفظُ كَثُرَ استعماله واتسع التصرف فيه^(٢).

وفي قول ابنِ بَرِّي : « وَأَنْجَزْتَهَا فَانْجَزَتْ هِيَ ، وَكَذَلِكَ نَجَزْتُ الْوَعْدَ وَأَنْجَزْتَهُ : عَجَلْتُهُ وَأَحْضَرْتَهُ ، وَفِي الْمَثَلِ : أَنْجَزَ حُرٌّ مَا وَعَدَ » ، زِيدَتْ الهمزة في أول الفعل ، وهذا مما جاء فيه (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) بمعنى واحد^(٣).

(١) انظر : التنبيه والإيضاح ٢٥٢/٢ .

(٢) انظر : المفتاح ٤٨ ، شرح المفصل لابن بيميش ١٥٦/٧ - ١٥٧ ، شرح الشافية لركن الدين ٣٨١ ، المساعد ٥٩١/٢ - ٥٩٢ ، شرح الأشموني ٢٤١/٤ .

(٣) انظر : المخصص ٢٥٢/١٤ .

أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد فيه

٩٣- [أَفْعَلَ] للتعدية إلى مفعول واحد .

قال الجوهري : « وَإِرَاقَةُ الْمَاءِ وَتَحْوُهُ : صَبَّهُ »^(١).

قال ابن بَرِّي : « أَرَقْتُ الْمَاءَ مَنْقُولٌ مِنْ رَاقٍ الْمَاءُ يَرِيقُ رَيْقًا إِذَا تَرَدَّدَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ، فَعَلَى

هذا كان حقه أن يذكر في فصل (ريق) لا في فصل (روق) »^(٢).

رأي ابن بَرِّي :

أَرَقْتُ الْمَاءَ مَنْقُولٌ مِنْ رَاقٍ الْمَاءُ .

المناقشة :

من معاني (أَفْعَلَ) التعدية أو النقل^(٣)، وذلك أن الفعل الماضي إذا كانت زيادته لغير الإلحاق فلا بد لزيادته من معنى ، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى لكانت عبثًا ، فإذا قيل مثلاً : إن (أَقَالَ) بمعنى : (قَالَ) فذلك تسامحٌ منهم في العبارة ، والغالب في (أَفْعَلَ) تعدية ما كان ثلاثيًا وهي أن يجعل ما كان فاعلاً للآزم مفعولاً لمعنى الْجَعْلُ فاعلاً لأصل الحدث فمعنى (أَذْهَبْتُ زَيْدًا) : جعلتُ زَيْدًا ذاهبًا (فـ زَيْدٌ) مفعول لمعنى الْجَعْلُ الذي استُفِيدَ من الهمزة فاعلٌ للذهاب كما كان في (ذَهَبَ زَيْدٌ) ، فإذا كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعدياً إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة^(٤).

وقد ذكر العلماء قبل ابن بَرِّي أن (أَرَاقَ) منقولٌ من (رَاقَ)^(٥) فقال الزجاج : « وَرَاقَ الشَّيْءُ فَلَاتًا إِذَا أَعْجَبَهُ وَحَسَّنَ فِي عَيْنَيْهِ ، وَأَرَاقَ الرَّجُلُ الْمَاءَ إِذَا صَبَّهُ »^(٦)، (فـ رَاقَ) كان لازماً ثم لما دَخَلَتْ عليه الهمزة تعدى إلى مفعول واحد .

(١) الصحاح ٤/١٤٨٦.

(٢) اللسان والتاج (روق) .

(٣) انظر : المقتصد في شرح التكملة ٢/٧٠٢، شرح التكملة للكبير ٢٤٨ - ب ، شرح الملوكي ٦٨ ، الشافية ١٩ ، شرح الشافية لابن الحاجب ٦٢ ، شرح الشافية لركن الدين ٣٩٩ .

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ١/٨٦ .

(٥) انظر : تهذيب اللغة ٩/٢٨٦ ، المحكم ٦/٣٠٩ ، المخصص ١٥/١٧ .

(٦) كتاب فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ ٤٣ .

قال الحريري : إن الخواص لا يُفَرِّقون بين معنى (مَخُوفٍ) ، و (مُخِيفٍ) والفرق بينهما أنك إذا قلت : الأسد مَخُوفٌ والطريق مَخُوفٌ كان إخباراً عما حصل الخوف منه ، وإذا قلت : المرض مُخِيفٌ كان إخباراً عما يتولدُ الخوف منه^(١).

قال ابنُ بَرِّي : إذا قلت : خَافَ زيدُ الطريقَ فزيدُ الخائف ، والطريق مَخُوفٌ ، وإذا قلت : أخافَ زيداً الطريقَ فزيدُ المخوف^(٢) ، والطريق هو المُخِيفُ ، ولا بد من تقدير مفعول محذوف تقديره : أخافَ الطريقَ زيداً الهلاكَ والعطبَ ؛ لأنَّ الهمزة زادته مفعولاً ، وزيدٌ وإن كان مفعولاً إلا أنه فاعلٌ في المعنى ؛ فَجَعَلُ زِيدٍ يَخَافُ الهلاكَ يعني أن زِيداً هو الخائف ، وعلى هذا فإذا قلت : الطَّرِيقُ مُخِيفٌ فليس الطريق هو المخوف ، وإنما هو المُحَدَّرُ ، والمُحَدَّرُ غيره وهو الهلاك ، وإذا قلت : الطريق مَخُوفٌ فالطريق هو المُحَدَّرُ لا المُحَدَّرُ إلا أن الطريق وإن كان مَخُوفاً في اللفظ فليس مَخُوفاً في المعنى ، وإنما المَخُوفُ ما يُتَوَقَّعُ فيه من هلاك ، قال معنى الطريق مَخُوفٌ ، والطَّرِيقُ مُخِيفٌ إلى معنى واحد ، ألا ترى أنك إذا قلت : خَفَّتُ الطريقَ ، فالطريق وإن كان هو المَخُوفُ فهو الذي أوجب أن تخافه فهو إذا مُخِيفٌ^(٣).

رأي ابنِ بَرِّي :

مَخُوفٌ ، ومُخِيفٌ في نحو : الطريق مَخُوفٌ ، والطَّرِيقُ مُخِيفٌ يرجعان إلى معنى واحد ؛ لأنَّ الطريق وإن كان هو المَخُوفُ فهو الذي أوجب أن تخافه فهو إذا مُخِيفٌ ؛ وذلك أنك تقول : خَافَ زيدُ الطريقَ فزيدُ الخائف ، والطريق مَخُوفٌ ، وإذا قلت : أخافَ زيداً الطريقَ فزيدُ المَخُوفُ ، والطريق هو المُخِيفُ ، والمَخُوفُ مفعولٌ ثانٍ محذوفٌ تقديره : العطبُ ؛ لأنَّ الهمزة زادته مفعولاً .

(١) انظر : درة الغواص ٢٦٥ .

(٢) لم تُضْبَطْ ، ولعلها (المَخُوفُ) ، وفي المصباح المنير (خوف) : و (أَخَافَ) (اللصوصُ الطريقَ فـ (الطريقُ) (مُخَافٌ) على (مَفْعَلٍ) بضم الميم .

(٣) انظر : حواشي ابنِ بَرِّي وابنِ ظفر على درة الغواص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

المناقشة :

اختلف في نحو : الطريق مَخُوفٌ ، والطَّرِيقُ مُخِيفٌ وذلك على قولين :

١ - ذهب ابن السكيت ، والجوهري ، والحريري ، وابن الجوزي ، والصفدي إلى أنه لا يُقال : طَرِيقٌ مُخِيفٌ ؛ لأن الخوف لا يأتي من قبله ، وإنما يقال : طريقٌ مَخُوفٌ ؛ لأنه يخاف فيه ، ويُقال : وَجَعَ مُخِيفٌ ، ولا يُقال : وَجَعَ مَخُوفٌ^(١).

٢ - ذهب الخليل ، والأزهري ، وابن سيده إلى أنه يُقال : طريق مَخُوفٌ ، وطَرِيقٌ مُخِيفٌ ، وَوَجَعَ مَخُوفٌ ، وَوَجَعَ مُخِيفٌ^(٢)، وهو مذهب ابن بري .

والراجح - فيما يظهر - جواز أن يُقال : طَرِيقٌ مَخُوفٌ ، وطَرِيقٌ مُخِيفٌ ، وَوَجَعَ مَخُوفٌ ، وَوَجَعَ مُخِيفٌ ؛ وذلك لأنه يُقال : خَافَ زَيْدٌ الطَّرِيقَ فَرِيدَ الخائف ، والطريق مَخُوفٌ ، وإذا قلت : أَخَافَ زَيْدًا الطَّرِيقَ فَرِيدَ المَخُوفِ والطريق هو المَخِيفُ ، ولا بد من تقدير مفعول محذوف تقديره : أَخَافَ الطَّرِيقَ زَيْدًا الهلاكَ والعطبَ ؛ لأن الهمزة زادته مفعولاً ، وزيدٌ وإن كان مفعولاً إلا أنه فاعلٌ في المعنى ؛ فَبَجَعَلُ زَيْدٍ يَخَافُ الهلاكَ يعني أن زيداً هو الخائف ، هذا كلام ابن بري ، وقد سبق بيان أن الفعل الماضي يُعَدَّى بالهمزة إلى مفعول هو فاعل الحدث في المعنى^(٣)، فإذا كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعدياً إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة ، وإن كان متعدياً لواحد كما في (خَافَ زَيْدٌ الطَّرِيقَ) صار بالهمزة متعدياً إلى اثنين أولهما مفعول الجعل ، والثاني لأصل الفعل ، نحو (أَخَافَ الطَّرِيقَ زَيْدًا) أي : جعله خائفاً ، فـ (زيدٌ) المفعول الأول مجعول ، والمفعول الثاني المحذوف وهو العطبُ والهلاكُ مَخُوفٌ ، ومرتبَةٌ المَجعولِ مقدَّمةٌ على مرتبةِ مفعولِ أصلِ الفعل ؛ لأن فيه معنى الفاعلية^(٤).

و (مُخِيفٌ) اسم فاعل من (أَخَافَ) وَيَصَاحُ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي المجرد على

(١) انظر : إصلاح المنطق ٣١٩ ، الصحاح ١٣٥٩/٤ ، المحكم ١٨٥/٥ ، تقويم اللسان ١٦٧ ، تصحيح التصحيف ٤٦٩ ، اللسان والتاج (خوف) .

(٢) انظر : العين ٣١٢/٤ ، تهذيب اللغة ٥٩٣/٧ ، المحكم ١٨٥/٥ ، اللسان والتاج (خوف) .

(٣) انظر : المسألة (٩٣ -) [أَفْعَلٌ] للتعدية إلى مفعول واحد .

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٨٦/١ .

وزن الفعل المضارع المبني للمعلوم مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره إن لم يكن الفعل مكسوراً ، و (مُخِيفٌ) أصله (مُخَوِّفٌ) ، ثم نُقِلَتْ الكسرة من الواو إلى الساكن قبلها وَقَلِبَتْ ياءَ فِصَار (مُخِيفٌ)^(١) ، و (مَخُوِّفٌ) اسم مفعول من (خَافَ) ، وَيُصَاغُ اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرّد على وزن (مَفْعُولٌ) ، وأصل (مَخُوِّفٌ) (مَخُوِّوْفٌ) ، ثم نُقِلَتْ حركة المعتل إلى الصحيح الساكن قبله فصار (مَخُوِّوْفٌ) ، فالتقى ساكنان الواو الواقعة عيناً وواو مفعول ، فَحُدِّقَتْ واو مفعول على قول الخليل وسيبويه ، أو الواو الواقعة عيناً على قول الأخفش فصار (مَخُوِّوْفٌ)^(٢).

(١) انظر : شرح المفصل ٦٦/١٠ ، شرح الكافية الشافية ٢٢٤٢/٤ ، شرح الكافية ١٩٩/٢ .

(٢) انظر : المتصف ٢٨٧/١ - ٢٩١ ، أمالي ابن الشجري ٣١٤ - ٣٢٢ ، شرح المفصل ٦٦/١٠ ، المتع ٤٥٤/٢ - ٤٥٥ .

قال الجوهري : « و (التَّأْبَلُ) ، و (التَّأْبِلُ) : واحد توأبل القدر ، يقال منه : تَوَبَّلْتُ القِدْرَ ، حكاه أبو عبيد في المصنف ،^(١) .

قال ابن بَرِّي : « تَوَبَّلْتُ القِدْرَ : جعلتُ فيها التوأبل ، بُني الفعل من لفظ التوأبل بزيادته كما بُني تَمَنَطَقَ من لفظ (المِنْطَقَةُ)^(٢) بزيادتها ،^(٣) .

رأي ابن بَرِّي :

(تَوَبَّلَ) فعلٌ مَبْنِيٌّ من لفظ التوأبل بزيادته .

المناقشة :

من أوزان الفعل الثلاثي المزيد (فَوَعَلَ)^(٤) ، وهو وزنٌ مُلْحَقٌ بالرباعي^(٥) ، وقد أورد هذا الفعل (تَوَبَّلَ) عددٌ من اللغويين^(٦) ، قال أبو عبيد : « فإذا جعلت فيها التوأبل قلت : فَحَبَيْتُ القِدْرَ وَتَوَبَّلْتُهَا »^(٧) .

وقول ابن بَرِّي : « بُني الفعل من لفظ التوأبل بزيادته كما بُني تَمَنَطَقَ من لفظ المِنْطَقَةُ بزيادتها » ، أي : أن الواو زائدة في (تَوَبَّلَ) ، كما هي في لفظ (التَوَأْبِل) ؛ لأنه من (التَّأْبِل) ، ولأنه يُقَالُ : تَبَّلَ القِدْرَ ، أي : جَعَلَ فيها التأبل^(٨) ، وذلك مثل الميم في (تَمَنَطَقَ) فإنها زائدة ؛ لأنه مَصْرُوعٌ من (المِنْطَقَةُ) ، و (المِنْطَقَةُ) من (النُّطَاقِ) فهي زائدة ، وهذه الزيادة شاذة في الأفعال^(٩) .

(١) الصحاح ١٦٤٤/٤ .

(٢) (المِنْطَقَةُ) : كل ما شُدَّ به الوسط . انظر : التاج (نطق) .

(٣) اللسان (تبل) .

(٤) انظر : الكتاب ٢٨٦/٤ ، شرح الكتاب ٢٥/٦ ، المتع ١٦٦/١ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ٨٠ ، فتح الأفتال ١٤٤ ، الزهر ٤٠/٢ .

(٥) انظر : المتع ١٦٦/١ .

(٦) انظر : تهذيب اللغة ٢٩١/١٤ ، المخصص ١٤٢/٤ .

(٧) الغريب المصنف ٨٩/١ ، ومعنى (فُحِي القِدْرُ تَفْحِيَةً : كَثُرَ آهَائِهِ) . انظر : القاموس المحيط (فحو) .

(٨) انظر : اللسان والتاج (تبل) .

(٩) انظر : سر الصناعة ٤٣٢/١ - ٤٣٣ ، المتع ٢٤١/١ - ٢٤٢ .

٩٦ - (أفعلٌ) .

ذكر الجوهري (أندحُ بطنُهُ أندحاحاً : اتسع) في فصل (دحج) (١).

قال ابن بُرِّي : أندحُ بطنُهُ ، صوابه أن يذكر في فصل (ندح) ؛ لأنه من معنى السعة ، لا من معنى القِصْرِ ، ومما يدلُّك على أن الجوهري وَهَمَ في جَعَلِهِ (أندحُ) في فصل (دحج) كونه استدركه فذكره في (ندح) (٢) ، وهو الصحيح ، ووزنه (أفعلٌ) ، مثل : (أحمرٌ) ، وإذا جعلته من فصل (دحج) فوزنه (انفعلٌ) ، مثل : أنسلُ أنسلالاً ، وكذلك (أندحُ أندحاحاً) ، والصواب هو الأول (٣).

رأي ابن بُرِّي :

(أندحُ) (أفعلٌ) .

المناقشة :

اختلف في (أندحُ) على قولين :

١ - ذهب الأزهري ، وابن فارس ، والجوهري في أحد قوليه إلى أنه مأخوذٌ من (دحج) فيكون وزنه (انفعلٌ) (٤).

٢ - ذهب الجوهري في أحد قوليه ، وابن بُرِّي إلى أن وزنه (أفعلٌ) ، مثل : (أحمرٌ) ؛ لأنه مأخوذٌ من (ندح) ؛ لأنه من معنى السعة ، لا من معنى القِصْرِ الذي يدلُّ عليه (دحج) (٥).

والراجح - فيما يظهر - أن الوجهين جائزان فيه ؛ وذلك لأن الدال والحاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على اتساع وتبسطٍ ، تقول العرب : دَحَحْتُ البيتَ وغيره إذا وَسَعْتَهُ ، قال أعرابيٌّ : مُطِرْنَا لِلْيَتِيمِ بَقِيَّتًا من

(١) انظر : الصحاح ١/٣٦١ .

(٢) انظر : الصحاح ١/٤١٠ .

(٣) انظر : التنبيه والإيضاح ١/٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٤) انظر : تهذيب اللغة ٣/٤٢٢ ، معجم مقاييس اللغة ٢/٢٦٥ ، الصحاح ١/٣٦١ .

(٥) انظر : الصحاح ١/٤١٠ .

الشُّهُرِ فَأَنْدَحَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا^(١)، وإذا ثبت دلالة الدال والحاء على الاتساع كما تدل عليه النون والدال والحاء فلا وجه لترجيح أحدهما على الآخر .

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة ٢/٢٦٥ .

٩٧ - ([أَفْعَلٌ] المقصور من [أَفْعَالٌ]) .

قال الحريري : إنه يُقَالُ : أَحْمَرُ ونظائره في اللَّوْنِ الخالص المُسْتَمِرِّ ، فأما إذا كَانَ اللَّوْنُ عارضاً فإنه يُقَالُ : أَحْمَارٌ^(١) .

قال ابن بُرِّي : هذا القول غير معروف عند أحدٍ من البصريين ، ألا ترى أن الخليل وسيبويه وجميع أصحابه يرون (أَحْمَرٌ) مقصوراً من (أَحْمَارٌ) ، كما جعلوا (مِفْعَلًا) مقصوراً من (مِفْعَالٍ) ، كـ (مِقْوَلٌ) مقصوراً من (مِقْوَالٍ) ، (مِقْوَلٌ) و (مِقْوَالٌ) بمعنى عندهم ، وكذلك (أَحْمَرٌ) و (أَحْمَارٌ) ، ولو كان بينهما فرقٌ في المعنى لقليل ذلك في نحو : (أَيْبَاضٌ) ، و (ادْهَامٌ) ، ولم يذكر أحدٌ أن بينهما فرقاً في المعنى^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

(أَحْمَرٌ) مقصورٌ من (أَحْمَارٌ) ، وهو بمعناه .

المنافسة :

اختلف في (أَفْعَلٌ) ، وذلك على قولين :

١ - قول أكثر العلماء : إنه مقصورٌ من (أَفْعَالٌ) ، وإن معناه كمعناه^(٣) ، وهذا مذهب ابن بُرِّي ، وقال العكبري : ولو قيل إن (أَفْعَلٌ) هو الأصل لكان وجهاً ، ألا ترى أنه يمكن أن يقال : إن اسودَّ هو الأصل إلا أنهم زادوا عليه الألف^(٤) .

٢ - ذهب الخطابي ، والحريري ، وابن الناظم ، والصفدي إلى أن (أَفْعَالٌ) يكون في اللون والعيب الحسي العارض ، وأن (أَفْعَلٌ) يكون في العيب واللون الثابت ، فإذا قيل : أَحْمَارُ الشيء

(١) انظر : درة الغواص ٣٣ - ٣٤ .

(٢) انظر : حواشي ابن بُرِّي وابن ظفر على درة الغواص ٤٧ - ٤٨ .

(٣) انظر : العين ٢٢٦/٣ - ٢٢٧ ، الكتاب ٢٦/٤ ، الأصول ١٢٨/٣ - ١٢٩ ، شرح الكتاب ٧٤/٥ - أ ، تهذيب اللغة ٥٤/٥ ، المنصف ٨٠/١ - ٨١ ، الصحاح ٦٣٦/٢ ، المحكم ٢٤٨/٣ ، المخصص ١٩٧/١٠ ، المقتصد في شرح التكملة ٧٢٣/٢ ، شرح المقفل ١٦١/٧ ، شرح الملوكي ٨٤ .

(٤) انظر : شرح التكملة للعكبري ٢٥١/٢ - ب .

اقتضى حُمْرَةً غير ثابتة ، وإذا قيل : احْمَرُّ الشَّيْءُ اقتضى ذلك حُمْرَةً ثابتة^(١).

٣- قال الجرجاني ، والميداني : (اَفْعَالٌ) أبلغ من (اَفْعَلٌ) في المعنى^(٢).

والراجع - فيما يظهر - أن (اَفْعَلٌ) مقصورٌ من (اَفْعَالٌ) ، وأن معناه كمعناه ؛ وذلك لأنه ليس شيءٌ من (اَفْعَالٌ) إلا ويُقال فيه : (اَفْعَلٌ) إلا أنه قد تقل إحدى اللغتين في شيء ، وتكثر الأخرى ؛ ألا ترى أن طرح الألف من (احْمَرُّ) ، و (اصْفَرُّ) ، و (اَبْيَضُ) ، و (اسْوَدُّ) أكثر ، وإثباتها في (اشْهَبُ) ، و (ادْهَامُ) ، و (اكْهَابُ) أكثر ، وقد قالوا : (ارْقُدْ في العَدْوِ) أي : أسرع ، و (ارْعَوِي) أي : انكفي ، و (اِقْتَوِي) أي : خذي ، و (اَفْعَلٌ) ، ولم يُسْمَعْ منهم في شيءٍ من ذلك (اَفْعَالٌ) ، إلا أنه يجوز بالقياس^(٣).

(١) انظر : غريب الحديث للخطابي ٢٤١/١ ، شرح التكملة للعكبري ٢٥١/٢ - ب ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ٧٤ ، شرح الشافية للرضي ١١٢/١ ، تصحيح التصحيف ١١٢ .

(٢) انظر : المفتاح في علم الصرف ٥١ ، نزهة الطرف للميداني ٣١٩/١ .

(٣) انظر : المنصف ٨٠/١ - ٨١ ، شرح المفصل ١٦١/٧ ، شرح الملوكي ٨٤ ، المتع ١٩٥/١ - ١٩٦ ، المساعد ٦٠٦/٢ - ٦٠٨ .

٩٨ - [اَفْعَلَ] مطاوع [اَفْعَلْتَهُ] .

قال الجوهري : و (اسْتَخْفَيْتُ) منك ، أي : تواريت ، ولا تقل : (اخْتَفَيْتُ)^(١) .

قال ابن بري : حكى الفراء أنه قد جاء (اخْتَفَيْتُ) بمعنى (اسْتَخْفَيْتُ) ، وأنشد^(٢) :

أصبح الثعلبُ يَسْمُوُ للعلاء
واختفى من شدة الخوفِ الأسد^(٣)

فهو على هذا مطاوع (أخْفَيْتَهُ فَاخْتَفَى) ، كما تقول : أحرقتَهُ فَاحْتَرَقَ^(٤) .

رأي ابن بري :

يأتي (اَفْعَلَ) نحو : (اخْتَفَى) للمطاوعة .

المناقشة :

الباب في (اسْتَفْعَلْتُ الشيءَ) أن يكون للطلب أو الإصابة^(٥) ، وذكر سيبويه أن (اسْتَفْعَلْتُ) - غير مُتَعَدٍّ - معناه : طلبتُ ذلك من نفسي وكَلَّفْتُهَا إياه^(٦) ، وعلى هذا (اسْتَخْفَيْتُ) أي : طلبتُ الاختفاء من نفسي وكَلَّفْتُهَا إياه .

وأما (اَفْعَلَ) فإنه للمطاوعة غالباً^(٧) ، قال سيبويه : « هذا باب ما طواعَ الذي فعَلَهُ على (فَعَلَ) ، وهو يكون على (انْفَعَلَ) ، و (اَفْعَلَ) »^(٨) .

وإذا كان الفعل على (اَفْعَلْتُ) كما في هذا الفعل الذي ذكره ابن بري وهو (أخْفَيْتَهُ) فإن

(١) انظر : الصحاح ٦/٢٣٣٠ .

(٢) لم أقف على اسم قائله .

(٣) من الرمل ، ولم أجد هذا البيت في مصدر آخر .

(٤) انظر : اللسان والتاج (خفى) .

(٥) انظر : الأصول ٣/١٢٧ ، شرح الكتاب ٥/٩٥ - أ ، شرح الشافية للرضي ١/١١٠ ، شرح الشافية لركن الدين ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٤/٧٠ ، الأصول ٣/١٢٨ ، شرح الكتاب ٥/٩٥ - أ .

(٧) انظر : الأصول ٣/١٢٦ ، شرح الشافية للرضي ١/١٠٨ ، شرح الشافية لركن الدين ٤٢١ .

(٨) الكتاب ٤/٦٥ .

مطاوعه يكون على (فَعَلَ) ^(١)، قال سيوييه : « ونظير (فَعَلْتُهُ فَاَنْفَعَلَ وَاَقْتَعَلَ) (أَفْعَلْتُهُ فَفَعَلَ) ، نحو
(أَدْخَلْتُهُ فَدَخَلَ) ^(٢)، قال السيرافي : وأما (أَفْعَلْتُ الشَّيْءَ) فمطاوعه هو الفعل الذي دخل
عليه (أَفْعَلْتُ) ، كقولك : أَدْخَلْتُهُ فَدَخَلَ ، غير أن الأصل في قولك : قَطَعْتُهُ فَاَنْقَطَعَ قَطَعْتُ الْأَصْلَ
وَأَنْقَطَعَ فرعه المطاوع ، وقولك : أَدْخَلْتُهُ فَدَخَلَ ، الأصل (دَخَلَ) ، وقولك : (أَدْخَلْتُهُ) ، أي :
صيرته داخلا فرعه ^(٣).

وعلى هذا فيكون (اخْتَفَى) في قولك : (أَخْفَيْتُهُ فَاخْتَفَى) بمعنى (خَفِيَ) ، قال
الأزهري : « وأما (اخْتَفَى) بمعنى : (خَفِيَ) فلغة وليست بالعالية ولا بالمنكرة ^(٤).

(١) انظر : المقتضب ١٠٤/٢ .

(٢) الكتاب ٦٥/٤ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٩٢/٥ - ب .

(٤) تهذيب اللغة ٥٩٧/٧ حاشية رقم (٣) ، اللسان (خفا) .

٩٩ - [انْفَعَلَ] مطاوع [فَعَلَ] .

قال الجوهري : « و (ظَلَمْتُ) فَلانًا تَظْلِيمًا ، إذا نسبته إلى الظلم (انظَلَمَ) ، أي : احتمل الظلم »^(١).

قال ابن بُرِّي : جعلُ الجوهري (انظَلَمَ) مُطَاوِعَ (ظَلَمْتُهُ) - بالتشديد - وَهَمَّ ، وإنما (انظَلَمَ) مُطَاوِعُ (ظَلَمْتُهُ) - بالتخفيف - حملا على معنى : (سَلَبَهُ حَقَّهُ) ، كما قال زهير :

.. وَيُظَلِّمُ أَحْيَانًا قَيْنَظْلِمُ^(٢)

وأما (ظَلَمْتُهُ) - بالتشديد - فَمُطَاوِعُهُ (تَظَلَّمَ) ، مثل (كَسَرْتُهُ) (تَكَسَّرَ)^(٣) .
رأي ابن بُرِّي :

(انظَلَمَ) مُطَاوِعُ (ظَلَمْتُهُ) - بالتخفيف - ، و (ظَلَمْتُهُ) - بالتشديد - مُطَاوِعُهُ (تَظَلَّمَ) .
المناقشة :

تكون المُطَاوِعَةُ بوجهين إما بأن تريد من الشيء أمراً ما قبله بأن يفعل ما تريد إن كان مما يصح منه الفعل ، وإما بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل ، وإن كان لا يصح منه الفعل^(٤) .

وما ذكره ابن بُرِّي من أن (انْفَعَلَ) مُطَاوِعُ (فَعَلَ) ذكره أئمة التصريف قبله وبعده^(٥) ،

(١) الصحاح ١٩٧٧/٥ .

(٢) من البسيط ، وهذا البيت من قصيدة يمدح بها الشاعر هَرَمَ بن سنان ، وصدرة ، وروايته :

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ
عَفْراً وَيُظَلِّمُ أَحْيَانًا قَيْنَظْلِمُ

وَمُرَوَى :

... قَيْنَظْلِمُ

انظر : شعر زهير ١٠٤ .

(٣) انظر : اللسان والتاج (ظلم) .

(٤) انظر : المقتضب ٧٦/١ ، المنصف ٧١/١ ، المتع ١٨٣/١ ، ١٩٠ .

(٥) انظر : المقتضب ٧٦/١ ، ١٠٤/٢ ، الأصول ١٢٦/٣ ، المنصف ٧١/١ ، شرح المفصل ١٥٩/٧ ، شرح الملوكي ٧٩ ، المتع ١/

١٢٨٩ ، شرح الشافية للرضي ١٠٨/١ ، فتح الأقفال ١٤٠ .

فقال سيبويه : « هذا باب ما طَاوَعَ الذي فَعَلَهُ على (فَعَلَ) ، وهو يكون على (انْفَعَلَ) ، و (اقْتَعَلَ) ،^(١) و (اقْتَعَلَ) قليل^(٢) .

أما (فَعَلْتُهُ) - بالتشديد - فقد ذكر العلماء أن مُطَاوَعَهُ (تَفَعَّلَ)^(٣) ، قال سيبويه وهو يتحدث عن المطاوعة : « ونظير هذا (فَعَلْتُهُ) فَتَفَعَّلَ ، نحو : كَسَرْتُهُ فَكَسَّرَ ، وَعَشَيْتُهُ فَتَعَشَى ، وَعَدَيْتُهُ فَتَعَدَى »^(٤) .

وبهذا يتبين أن ما ذهب إليه الجوهري من أن (انظَلَمَ) مُطَاوَعُ (ظَلَمَ) غير صحيح ، وأن الصواب هو ما ذكره ابن بري .

(١) الكتاب ٦٥/٤ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ٩٢/٥ - ب .

(٣) انظر : المقتضب ١/٧٨ ، ١٠٥/٢ ، الأصول ٣/١٢٢ ، شرح الكتاب ٩٢/٥ ب ، شرح المفصل ٧/١٥٨ ، شرح الملوكي ٧٤ ، المتع ١/١٨٣ ، شرح الشافية ١/١٠٤ ، فتح الأقال ١٤٢ .

(٤) الكتاب ٦٦/٤ .

قال الحريري : لا يُقَالُ : انْضَافَ إِلَيْهِ ، ولا : انْفَسَدَ الأَمْرُ عَلَيْهِ ، وإنما يُقَالُ : أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وَفَسَدَ الأَمْرُ عَلَيْهِ ؛ وذلك لأن (انْفَعَلَ) لا يكون مطاوعاً إلا لفعلٍ ثلاثي متعدي ، نحو : سَكَبْتُهُ فَانْسَكَبَ ، وَضَافَ ، وَفَسَدَ إِذَا عُدِّيَا بِهِمَزَةَ النِّقْلِ فَقِيلَ : (أَضَافَ) وَ (أَفَسَدَ) صَارَا رَبَاعِيَيْنِ ، فلهذا اِمْتَنَعَ بِنَاءُ (انْفَعَلَ) مِنْهُمَا ، وَشُدُّ نَحْوِ : (انْسَرَبَ الشَّيْءُ) الْمَبْنِي مِنْ (سَرَبَ) ، وَهُوَ لَازِمٌ ، وَالشَّوَادِ تُقَصِّرُ عَلَى السَّمَاعِ وَلا يُقَاسُ عَلَيْهَا^(١) ، كَمَا ذَكَرَ الْحَرِيرِيُّ أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : انْسَاعَ لِي الشَّرَابُ فَهُوَ مُنْسَاعٌ ، وَقَالَ : إِنْ الِاخْتِيَارُ فِيهِ : سَاعٌ فَهُوَ سَائِعٌ ، وَمَنْ حَكَى أَنَّهُ سَمِعَ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ : انْسَاعَ لِي الشَّيْءُ ، أَي : جَازَ فَإِنَّهُ مِمَّا لا يُعْتَدُّ بِهِ^(٢) .

قال ابن برّي : (انشَلَى^(٣) ، وانشال^(٤) ، واندمق^(٥) ، واندخل) هي مُطَاوَعَةٌ لِقَوْلِكَ : (أَشَلَيْتُهُ ، وَأَشَلْتُهُ ، وَأَدْمَقْتُهُ ، وَأَدْخَلْتُهُ) ، قال^(٦) :

وَلَا يَدِي فِي حَمِيَتِ الْقَوْمِ تَدْخِلُ^(٧)

ومثل ذلك : (أَجَلْتُهُ فَانْجَالَ) ، قال الفرزدق :

(١) درة الغواص ٤٨ - ٤٩ .

(٢) انظر : المرجع السابق ١٢٧ .

(٣) أَشَلَيْتُ الْكَلْبَ ، وَرَقَرْتُهُ إِذَا دَعَوْتُهُ . انظر : تهذيب اللغة ، اللسان (شلا) .

(٤) يُقَالُ : أَشَلْتُ الْجُرَّةَ فَانْشَأَلَتْ هِيَ : رَفَعَتْهَا . انظر : اللسان (شول) .

(٥) اَنْدَمَقَ الْعَبَادُ فِي قُبْرَتِهِ : دَخَلَ فِيهَا ، وَأَنْدَمَقَ مِنْهَا : خَرَجَ . انظر : اللسان (دمق) .

(٦) هو الكميث بن زيد الأسدي .

(٧) عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الْبَيْسِطِ ، وَصَدْرُهُ :

لَا خَطُورِي تَتَعَاطَى غَيْرَ مَوْضِعِيهَا

وَمَعْرُوي :

..... فِي حَمِيَتِ السُّكْنِ ...

(و) الْحَمِيَتُ : وَعَاءُ السُّنَنِ ، وَ (السُّكْنُ) : أَهْلُ الدَّارِ .

انظر : دهبوانه ٣٣٠ ، الاقصاب ٢٨٧/٣ .

الشاهد عند ابن برّي : أَنْ (تَدْخُلُ) مَصْرُوعٌ مِنْ (اَنْدَخَلَ) مُطَاوَعٌ (اَدْخَلْتُهُ) .

وَأَيُّ الَّذِي وَرَدَ الْكَلَابَ مُسَوِّمًا بِالْحَيْلِ تَحْتَ عَجَاجِهَا الْمُنْجَالِ^(١)

ولا يجوز أن يأتي (انْفَعَلَ) مُطَاوِعًا لِفَعْلٍ لَازِمٍ ، فأما (انْسَرَبَ الْوَحْشِيُّ فِي سِرْبِهِ) فهو مُطَاوِعٌ لـ (أَسْرَبْتُهُ) ، كما كان (انْطَلَقَ) مُطَاوِعًا لـ (أَطْلَقْتُهُ)^(٢) ، أما (انْسَاغَ) فقد قال ابن بُرَيْ : إن الحريري لم يُجْزِهْ لَأَنَّ (انْفَعَلَ) لَا يُطَاوِعُ إِلَّا فِعْلًا ثَلَاثِيًّا مُتَعَدِّيًّا ، وَلَمْ يُسْمَعْ عِنْدَ الْحَرِيرِيِّ (سَاغَهُ) ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَكَى ابْنُ السَّكَيْتِ فِي بَابِ مَا يُقَالُ بِالْبَاءِ وَالْوَاوِ : سَاغَ الطَّعَامَ يَسُوغُهُ وَيَسِيغُهُ^(٣) .

وذكر الجوهري (انْبَاعَ) أَي : اتَّبَعَتْ فِي فَصْلِ (نَبَعٍ)^(٤) فَقَالَ ابْنُ بُرَيْ : حَقُّ (انْبَاعَ) أَنْ يَذَكَرَ فِي فَصْلِ (بَوْعٍ) ؛ لِأَنَّهُ (انْفَعَلَ) مِنْ بَاعَ الْفَرَسُ يَبُوعُ إِذَا انْبَسَطَ فِي جَرِيهِ^(٥) .

كما ذكر الجوهري (انْدَالَ) إِذَا سَالَ فِي فَصْلِ (نَدَلٍ)^(٦) فَقَالَ ابْنُ بُرَيْ : (انْدَالَ) وَزَنَهُ (انْفَعَلَ) ، فَتَوْنُهُ زَائِدَةٌ ، وَليست أصلية فحقه أن يُذَكَرَ فِي فَصْلِ (دَوْلٍ)^(٧) .

رأي ابن بُرَيْ :

لا يأتي (انْفَعَلَ) مُطَاوِعًا لِفَعْلٍ لَازِمٍ ، وَمَا جَاءَ ظَاهِرُهُ كَذَلِكَ فَهُوَ مُطَاوِعٌ لـ (أَفْعَلَ) .

المناقشة :

اختلف العلماء في مجيء (انْفَعَلَ) مُطَاوِعًا لِفَعْلٍ لَازِمٍ عَلَى قَوْلَيْنِ :

(١) البيت من الكامل ، (المُسَوِّمُ) : الَّذِي يُعْلِمُ نَفْسَهُ بِعَلَامَةٍ يُعْرَفُ بِهَا ، وَ (الْمُنْجَالُ) : الْحَايِلُ الْمَضْطَرِبُ ، وَ (الْكَلَابُ) : وَادٍ كَانَتْ فِيهِ وَقْعَةٌ بَيْنَ سَلْمَى بْنِ الْحَارِثِ ، وَشَرْحِيلِ بْنِ الْحَارِثِ .

انظر : ديوانه ١٦٦/٢ ، الاقصاب ٢٨٨/٣ .

الشاهد عند ابن بُرَيْ : أَنَّ (الْمُنْجَالَ) مَصْنُوعٌ مِنْ (انْجَالَ) مُطَاوِعٌ (أَجَلْتُهُ) .

(٢) انظر : حواشي ابن بُرَيْ وَابْنِ ظَفَرٍ عَلَى دُرَّةِ الْفَوَاصِلِ ٦٠ - ٦١ .

(٣) انظر : المرجع السابق ١٢٢ - ١٢٣ .

(٤) انظر : الصحاح ١٢٨٧/٣ - ١٢٨٨ .

(٥) انظر : اللسان والتاج (نَبَعٍ) .

(٦) انظر : الصحاح ١٨٢٨/٥ .

(٧) انظر : اللسان والتاج (نَدَلٍ) .

١ - ذهب الحريري ، وابن الخشاب ، وابن الدهان ، والصفدي إلى أن ماورد من الأفعال على (انْفَعَلَ) من فعلٍ لازمٍ إنما هو من قبيل الضرورة ، ويكون شاذاً^(١)، وقال الزمخشري وابن يعيش : كأنهم طأوعوا به (أَفْعَلَ) ، وهو شاذ^(٢).

وأما مجيء (مُنْفَعِلٍ) في قول يزيد بن الحكم :

وَأَنْتَ أَمْرٌ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّبِيِّ مُنْفَعِي^(٣)

وقوله في القصيدة نفسها :

قَلَمٌ يُغَوِّنِي رَبِّي فَكَيْفَ اصْطِحَابُنَا
وَرَأْسُكَ فِي الْأَعْوَى مِنَ الْغَيِّ مُنْفَعِي^(٤)

فقد جاء اسم الفاعل (مُنْفَعِلٌ) من الفعل اللازم (هَوَى) ، و (غَوَى) ، والحكمُ ألا يُبنى في الأمر العام إلا مما كان (فَعَلَ) منه متعدياً ، قال أبو علي الفارسي ، وتبعه ابن جني : إن هذا مَصْرُوعٌ من (هَوَى) ، و (غَوَى) ؛ للضرورة^(٥)، ومثلهما قراءة أبي : ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُنْدَحَلَّاءَ لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾^(٦)، فقد قال ابن جني : إن (مُنْدَحَلَّاءَ) شاذٌ ؛ لأن ثلاثيه غير متعدٍ عندنا^(٧).

٢- ذهب ابن بَرِّي ، وابن الحاجب إلى أن (انْفَعَلَ) من هذه الأفعال مُطَاوَعٌ لفعلٍ متعدٍ

(١) انظر : درة الفواص ٤٨ - ٤٩ ، ارتشاف الضرب ١٧٥/١ ، المساعد ٦٠٥/٢ ، تصحيح التصحيف ١٢٩ ، شرح مختصر التصريف العزبي ٤٠ ، درة الفواص شرحها وحواشيها وتكملتها ١٨٤ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٥٩/٧ - ١٦٠ ، شرح الملوكي ٧٩ - ٨٠ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو من قصيدة يُعَاتَب فيها ابن عمه عبدالرحمن بن عثمان بن أبي العاص . ومعنى (طِحْتَ) : هلكت ، و (الأجرام) : جمع (جرم) وهو الجسم ، و (النَّبِيُّ) : أرفع موضع في الجبل ، و (قُلَّةٌ) : ما استدق منه . انظر : شعره (ضمن شعراء أمويون - القسم الثالث) ٢٧٦ ، الكتاب ٣٧٤/٢ ، البصريات ٢٨٩/١ ، تحصيل عين الذهب ٣٧٤ ، أمالي ابن الشجري ٢٧٠/١ ، الخزانة ١٣٣/٣ ، ٣٣٦/٥ - ٣٤٥ .

(٤) انظر : شعره (ضمن شعراء أمويون - القسم الثالث) ٢٧٦ ، البصريات ٢٨٩/١ ، الخزانة ١٣٣/٣ .

(٥) انظر : الحليات ٣٧ - ٣٨ ، المختصب ٢٩٥/١ - ٢٩٦ ، المنصف ٧٢/١ - ٧٣ .

(٦) سورة التوبة ٥٧ ، وانظر قراءة أبي نبي : المختصب ٢٩٥/١ ، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٦٢٢/١ ، الجامع لأحكام القرآن ١٦٥/٨ .

(٧) انظر : المختصب ٢٩٦/١ ، ونسبه القرطبي إلى سيبويه وأصحابه . انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٦٥/٨ .

هو (أَفْعَلَ) فـ (أَزْعَجْتُهُ فَانزَعَجَ ، وَأَغْلَقْتُهُ فَانفَلَقَ) طَاوَعَ فِيهِ (انْفَعَلَ) (أَفْعَلْتُهُ)^(١)، وَخَرَجَ الْعَكْبَرِيُّ وَتَبِعَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ (مُنْهَوِي) ، وَ (مُنْغَوِي) عَلَى أَنَّهُ مِنْ (أَهْوَيْتُهُ) ، وَ (أَغْوَيْتُهُ) نَائِبًا عَنْ (هَوَيْتُهُ) ، وَ (غَوَيْتُهُ)^(٢)، وَخَرَجَ الْعَكْبَرِيُّ (مُنْدَخَلًا) فِي قِرَاءَةِ آيَةٍ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمُطَاوَعِ ، قَالُوا : أَدْخَلْتُ يَدِي فِي السَّمَنِ فَانْدَخَلْتُ^(٣).

والراجع - فيما يظهر - أن (أَفْعَلْتُهُ) في مثل هذه الأفعال قد قام مقام (فَعَلْتُهُ) ، كما أقاموا (تَرَكَ) مَقَامَ (وَذَرَ) ، وَ (وَدَعَ) ، فَكَمَا أَنَّ (يَدَعُ) وَ (يَذُرُّ) قَدْ جَاءَتْ عَلَى (وَدَعَ) ، وَ (وَذَرَ) كَذَلِكَ جَاءَ نَحْوُ : انْطَلَقَ وَانزَعَجَ عَلَى طَلَقْتُهُ وَزَعَجْتُهُ ، وَعَلَى ذَلِكَ يُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِهِمْ : (انْضَافَ) كَأَنَّهُ قِيلَ : ضَفَيْتُهُ فَانْضَافَ ، ثُمَّ اسْتَغْنِيَ عَنْهُ بِـ (أَضَفْتُهُ) ، وَمِثْلُهُ (فَقِيرَ) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ (فَقَّرَ) إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا عَنْ (فَقَّرَ) بِـ (اقتَرَّ) فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ (فَعِيلٍ) ، وَ (انْفَعَلَ) فَرَعَ تَرَكَ أَصْلَهُ ، وَلَا يَجُوزُ قِيَاسُ هَذَا ، فَلَوْ قُلْتُ : انْجَلَسَ وَانْقَعَدَ أَوْ شَيْءٌ مِنْ نِظَائِرِهِ كَانَ خَطَأً ، وَذَلِكَ أَنَا حَمَلْنَا ذَلِكَ عَلَى التَّأْوِيلِ لَمَّا وَجَدْنَا هُمْ قَدْ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَاسْتَدَلَلْنَا بِقَوْلِهِمْ (انْطَلَقَ) عَلَى أَنَّهُمْ قَدَرُوا طَلَقْتُهُ ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تُقَدِّرَ شَيْئًا مِنْ جِهَةِ نَفْسِكَ^(٤).

أما (انْسَاعَ) فقد تابع ابن الجوزي ، والصفدي^(٥) الحريري فيما ذهب إليه ، والصحيح ما ذهب إليه ابن بري ؛ لأنه قد جاء فعله الثلاثي متعديًا فقد ذكر ابن السكيت وكراع وغيرهما أنه يُقَالُ : سَاعَ الرَّجُلُ طَعَامَهُ يَسِيغُهُ ، وَيَسُوغُهُ ، وَقَدْ سَوَّغْتُهُ إِيَّاهُ وَسَاعَ هُوَ وَانْسَاعَ^(٦).

أما (انْبَاعَ) فقد سبق ابن دريد الجوهري في جعله من مادة (نَبَعَ)^(٧) ؛ ولذلك قال

(١) انظر : الشافية ٢١ ، المتع ١٩١/١ - ١٩٢ ، شرح الشافية للرضي ١٠٨/١ ، شرح الشافية لركن الدين ٤١٩ ، ارتشاف الضرب ١٧٥/١ ، درة الغواص شرحها وحواشيها وتكملتها ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) انظر : شرح التكملة للعكبري ٢٠٠/٢ - ب ، المتع ١٩٢/١ .

(٣) انظر : إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٦٢٢/١ .

(٤) انظر : المقتصد في شرح التكملة ٧١٦/٢ - ٧١٧ ، شرح التكملة للعكبري ٢٠٠/٢ - ب .

(٥) انظر : تقويم اللسان ١١٧ ، تصحيح التصحيف ١٣٠ ، ١٣٧ .

(٦) انظر : إصلاح المنطق ١٣٥ ، المنتخب ٥٥٦/٢ ، المحكم ٢٦/٦ ، المخصص ١٢٣/٤ .

(٧) انظر : الجمهرة ٣٦٨/١ .

الفيروزآبادي : « و (اَبَاعَ) في (بوع) ، وَوَهِمَ مَنْ ذَكَرَهُ هُنَا ،^(١) ، وَلَمْ يَخْصُ الْجَوْهَرِيُّ^(٢) ،
وَالْعُلَمَاءُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ بَرِّيِّ مِنْ أَنَّهُ (اِنْفَعَلَ) مِنْ (بوع)^(٣) .

أَمَّا (اِنْدَالَ) فَلَمْ أَجِدْ مِنْ قَالَ : إِنَّهُ مِنْ (نَدَلَ) غَيْرِ الْجَوْهَرِيِّ ، وَبَقِيَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ
(دَوْل)^(٤) فَوَزَنَهُ (اِنْفَعَلَ) كَمَا قَالَ ابْنُ بَرِّيِّ ، وَقَدْ نَبَّهَ الصَّاعِقَانِي عَلَى وَهْمِ الْجَوْهَرِيِّ^(٥) ، كَمَا فَعَلَ
ابْنُ بَرِّيِّ .

(١) القاموس المحيط (بوع) .

(٢) انظر : التاج (بوع) .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ٣ / ٢٤٠ ، معجم مقاييس اللغة ١ / ٣١٩ ، الحكم ٢ / ٢٧٢ ، التكملة للصاغاني ٤ / ٢٢١ .

(٤) انظر : معجم مقاييس اللغة ٢ / ٣١٥ .

(٥) انظر : التكملة للصاغاني ٥ / ٥٢٧ ، القاموس المحيط (نَدَلَ) .

قال الجوهري في فصل (كون) : و (المكانة) : المنزلة ، و (فُلَانٌ مَكِينٌ عِنْدَ فُلَانٍ) : يَبِينُ الْمَكَانَةَ ، و (الْمَكَانُ وَالْمَكَانَةُ) : الْمَوْضِعُ ، وَلَمَّا كَثُرَ لَزُومُ الْمِيمِ تَوَهَّمَتْ أَصْلِيَّةُ فُقَيْلٍ : (تَمَكَّنَ) كَمَا قَالُوا مِنَ الْمِسْكِينِ : (تَمَسَّكَنَ) ^(١) .

قال ابنُ بَرِّي : (مَكِينٌ) : (فَعِيلٌ) ، و (مَكَانٌ) : (فَعَالٌ) ، و (مَكَانَةٌ) : (فَعَالَةٌ) لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مِنَ (الْكُونِ) فَهَذَا سَهْوٌ ، و (أَمَكِنَةٌ) : (أَفْعَلَةٌ) ، وَأَمَّا (تَمَسَّكَنَ) فَهُوَ (تَمَفَعَّلَ) كـ (تَمَدَّرَعٌ) مُشْتَقًّا مِنَ (الْمِدْرَعَةِ) بِزِيَادَتِهِ ، فَعَلَى قِيَاسِهِ يَجِبُ فِي (تَمَكَّنَ) : (تَمَكُّونَ) ؛ لِأَنَّهُ (تَمَفَعَّلَ) عَلَى اشْتِقَاقِهِ لَا (تَمَكَّنَ) ، و (تَمَكَّنَ) (تَفَعَّلَ) ، وَهَذَا كَلِمَةٌ سَهْوٌ ، وَمَوْضِعُهُ فَصْلُ الْمِيمِ مِنْ بَابِ النُّونِ ^(٢) .

رَأَى ابْنُ بَرِّي :

(تَمَكَّنَ) (تَفَعَّلَ) .

الْمُنَاقَشَةُ :

اِخْتَلَفَ فِي (تَمَكَّنَ) وَ (مَكِينٍ) وَ (مَكَانٍ) وَ (مَكَانَةٍ) ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي :

١ - ذَهَبَ صَاحِبُ كِتَابِ الْعَيْنِ ، وَثَعْلَبُ ، وَالْجَوْهَرِيُّ إِلَى أَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ (الْكُونِ) فَ (مَكَانٌ) فِي أَصْلِ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ (مَفْعَلٌ) ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ لِكَيْنُونَةِ الشَّيْءِ فِيهِ ، وَلِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : كُنْ مَكَانَكَ ، فَدَلُّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ أَوْ اسْمُ مَكَانٍ مِنَ (الْكُونِ) ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ أَجْرُوهُ فِي التَّصْرِيفِ مَجْرَى (فَعَالٍ) فَقَالُوا : مَكَّنَّا وَتَمَكَّنَ كَمَا قَالُوا مِنَ الْمِسْكِينِ : (تَمَسَّكَنَ) ^(٣) .

٢ - ذَهَبَ ابْنُ سَيْدِهِ ، وَابْنُ بَرِّي إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ مَأْخُودَةٌ مِنْ (مَكَّنَ) ؛ وَلِذَلِكَ فَإِنَّ وَزْنَ (مَكِينٍ) عِنْدَ ابْنِ بَرِّي : فَعِيلٌ ، وَ (مَكَانٍ) : فَعَالٌ ، وَ (مَكَانَةٌ) : فَعَالَةٌ ، وَ (أَمَكِنَةٌ) : أَفْعَلَةٌ

(١) انظر : الصحاح ٦/٢١٩٠ - ٢١٩١ .

(٢) اللسان والتاج (كون) .

(٣) انظر : العين ٥/٤١٠ ، تهذيب اللغة ١٠/٢٩٤ ، مجمل اللغة ٧٧٤ ، معجم مقاييس اللغة ٥/١٤٨ ، المحكم ٧/٥٦ ، ١٠٨ .

، و (تَمَكَّنَ) : (تَفَعَّلَ) ^(١).

والراجع - فيما يظهر - أن وزن (مَكِينٍ) : فَعِيلٌ ، و (مَكَانٍ) : فَعَالٌ ، و (مَكَائِنَةٍ) : فَعَالَةٌ ، و (أَمَكِنَةٍ) : أَفْعَلَةٌ ، و (تَمَكَّنَ) : (تَفَعَّلَ) ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١ - تكسير (مَكَانٍ) على (أَمَكِنَةٍ) ^(٢)؛ لأن (فَعَالًا) يُكْسَرُ على (أَفْعَلَةٍ) ^(٣).

٢ - تكسير (مَكَانٍ) على (أَمَكِنٍ) ^(٤)؛ فإن قيل : فإن (فَعَالًا) لا يُكْسَرُ على (أَفْعَلٍ) إلا أن يكون مؤنثًا كـ (أَتَانٍ) و (أَتْنٍ) ، و (الْمَكَانُ) مذكرٌ ، قيل : تَوَهَّمُوا فِيهِ طَرْحَ الزَائِدِ كَأَنَّهُمْ كَسَرُوا (مَكَانًا) ^(٥).

٣ - ما احتجُّ به ابنُ بُرِّي وهو أنه لو كان (تَمَكَّنَ) : (تَمَفَّعَلَ) كـ (تَمَدَّرَعَ) مشتقًا من (الْمَدَّرَعَةِ) بزيادته ، كان قياسه : (تَمَكَّوَنَ) .

٤ - أن (تَمَفَّعَلَ) بناء قليلٌ شاذٌّ في الأفعال ^(٦)، بخلاف (تَفَعَّلَ) .

(١) انظر : تهذيب اللغة ١٠/٢٩٤ ، المحكم ٧/٥٦ ، ١٠٨ ، اللسان والتاج (مكن) .

(٢) انظر : المحكم ٧/١٠٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/٦٠٢ ، شرح الكتاب ٥/٢٨ - أ .

(٤) انظر : المحكم ٧/١٠٨ .

(٥) انظر : الكتاب ٣/٦١٧ ، شرح الكتاب ٥/٣٩ - أ ، المخصص ١٤/١١٥ .

(٦) انظر : المسألة (١٠٢ - تَمَفَّعَلَ) .

١٠٢- (تَمَفَّلَ) .

ذكر الجوهري (تَمَعَّدَ) ^(١) في فصل (عدد) ^(٢).

قال ابن بري : صوابه أن يذكر (تَمَعَّدَ) في فصل (معد) ؛ لأن الميم أصلية ، وكذا ذكر سيبويه قولهم : (مَعَدَّ) فقال : الميم أصلية ؛ لقولهم : تَمَعَّدَ الرَّجُلُ ، ولا يُحْمَلُ عَلَى (تَمَفَّلَ) مثل : (تَمَسَّكَنَ) ؛ لقلته ونزارته ^(٣).

رأي ابن بري :

لا يُحْمَلُ (تَمَعَّدَ) عَلَى (تَمَفَّلَ) ؛ لقلته .

الناقشة :

اختلف في (تَمَعَّدَ) على قولين :

١- ذهب سيبويه ، وتبعه أكثر العلماء إلى أنه (تَفَعَّلَ) من (معد) ^(٤)، وهو مذهب ابن بري .

٢- ذكر الجوهري (تَمَعَّدَ) في مادة (عدد) ، وهذا يلزم منه أن وزنه (تَمَفَّلَ) .

والراجح - فيما يظهر - أن (تَمَعَّدَ) (تَفَعَّلَ) ؛ وذلك لِقَلَّةِ (تَمَفَّلَ) ونزارته ^(٥)، وكثرة (تَفَعَّلَ) ، والحكم للأغلب ^(٦)، أما (تَمَسَّكَنَ) إذا أظهر المسكنة ، و (تَمَدَّرَع) إذا ليس المدرعة ،

(١) (تَمَعَّدَ الرَّجُلُ) : تَصَبَّرَ عَلَى عَيْشٍ مَعَدَّةً ، وَغَلَفَ وَسَيَّرَ ، وَتَبَاعَدَ ، أَوْ تَرَبَّأَ بِهِمْ ، أَوْ تَنَسَّبَ إِلَيْهِمْ . انظر : الصحاح ٥٠٦/٢ ، المحكم ٢٩/٢ - ٣١ .

(٢) انظر : الصحاح ٥٠٦/٢ .

(٣) انظر : التبيين والإيضاح ٣٨/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٠٨/٤ ، المقتضب ٢٠٣/١ ، التكملة ٥٥٣ ، المنصف ١٢٩/١ ، دقائق التصريف ٣٦٩ ، الأفعال للسمرقسي ٤/٤ ، ٢١٦ ، شرح التكملة للمكبري ١٨٠/٢ - ب .

(٥) انظر : الكتاب ٣٠٨/٤ ، الأصول ٢٣٧/٣ ، المقتصد في شرح التكملة ٨١٦/٢ ، المتع ٢٥١/١ .

(٦) انظر : التعليقة ٢٨٢/٤ .

و (تَمَغْفَرٌ) ^(١)، و (تَمَنَّدَلٌ) من المِنْدِيلِ ^(٢) فهو قليلٌ، والجيدُ (تَسْكُنُ) ، و (تَدْرَعُ) ،
و (تَنَدُلُ) ، قال المازنيُّ : هو كلام أكثر العرب ^(٣)، ولولا أن الاشتقاق المحقق دلُّ على زيادة الميم
فيها لَمَّا حُكِمَ عليها بذلك ^(٤).

(١) (خَرَجَ النَّاسُ يَتَمَغْفَرُونَ) : يَجْتَنُونَ الْمَغْفِيرَ مِنْ شَجَرِهِ ، وَالْمَغْفِيرُ : صَمْعٌ يَظْهَرُ فِي الْعُرْفِ وَالرِّمْتِ . انظر : اللسان
(غفر) .

(٢) (المِنْدِيلُ) و (المِنْدِيلُ) و (المِنْدَلُ) : الذي يُتَمَسَّحُ بِهِ ، قيل : هو من (النَّدَلِ) الذي هو الوسخ . انظر : اللسان (ندل) .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٦١/٦ ، المصنف ١٠٧/١ ، ١٢٩ ، شرح المفصل ١٥١/٩ - ١٥٢ ، شرح الملوكي ١٥٣ - ١٥٤ .

(٤) انظر : شرح الشافية لركن الدين ٩١٨ ، شرح الشافية لليزدي ٣١٦/١ .

١٠٣- (افعللُ) .

أورد الجوهري في فصل (تلب) (اتلأب) الأمرُ اتلأباً : استقام ، و (اتلأب) الحمارُ : أقام صدره ورأسه^(١).

فقال ابنُ برِّي : « حَقُّ (اتلأب) أن يذكر في فصل (تلأب) ؛ لأنه رباعي ، والهمزة الأولى وَصَلٌ ، والثانية أصلٌ ، ووزنه (افعللُ) مثل : (اطمأن)^(٢) .

رأي ابن برِّي :

(اتلأب) (افعللُ) .

المناقشة :

من أوزان الفعل الرباعي المزيد (افعللُ)^(٣) ، وقد اختلف في (اتلأب) على قولين :

١- ذكره الأزهريُّ والجوهريُّ في مادة (تلب) من الثلاثي الصحيح^(٤) ، وعلى هذا فوزنه (افعللُ) .

٢- ذكر ابن فارس أنه من الكلمات التي جاءت على أكثر من ثلاثة أحرف أوله تاء^(٥) ، وعلى هذا فوزنه (افعللُ) ، وهذا مذهب ابن برِّي .

والراجع - فيما يظهر - أنه فعلٌ رباعي زيدت ألف الوصل في أوله ، وضُعفت لامه الثانية ؛ وذلك لأن الهمزة إذا كانت غير أول لا تُزاد إلا بثبتٍ ، وزيادتها حشواً قليلاً^(٦) .

ومثلها (اطمأن) ، قال ابن جنِّي : اعلم أن أصل (افعللُ) (افعللُ) فعلى هذا ينبغي أن

(١) انظر : الصحاح ١/٩١ .

(٢) التثنية والإيضاح ١/٤٥ .

(٣) انظر : المقتضب ٢/١٠٩ ، المنصف ١/٨٩ - ٩٠ ، شرح الملوكي ٩٠ ، المتع ١/١٧٢ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ٧٦ ، شرح الشافية للرضي ١/١١٣ ، فتح الأقفال ١٤١ .

(٤) انظر : تهذيب اللغة ١٤/٢٩٠ .

(٥) انظر : معجم مقاييس اللغة ١/٣٦٤ .

(٦) انظر : شرح الملوكي ١٤٣ - ١٤٤ ، المسألة (٢٧٣ - زيادة الهمزة في غير الأول) .

يكون أصل (اطمأن) (اطمأنن) ، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين ، فأسكنوا الأول ، ونقلوا
حركته إلى ما قبله ، ثم أذغمت اللام الثانية في اللام الثالثة فصار (اطمأن) ، والدليل على ذلك أنه
إذا سکن الآخر منهما عاد البناء إلى أصله ، ألا ترى أنك تقول (اطمأنت) فتبين النون الأولى لما
سكنت النون الآخرة^(١).

(١) انظر: المتصف ١/٩٠ .

١٠٤ - ([انْفَعَلٌ] أو [اَفْعَلٌ]) .

أورد الجوهري (انْقَهَلَ) بمعنى : ضَعْفَ وَسَقَطَ فِي فَصْلِ (قَهْل)^(١).

فقال ابن بَرِّي : إن ابن السكيت قد ذكر (انْقَهَلَ) - بتشديد اللام - وقال : إن الانقَهلال : السقوط والضعف ، وأورد البيت :

وَقَدْ انْقَهَلُ فَمَا يُرِيدُ بِرَاحَا^(٢)

قال ابن بَرِّي : البيت لِرَيْسَانَ بن عترة المغني^(٣)، قال : وعلى هذا يكون وزنه (اَفْعَلٌ) بمنزلة (اشْمَازٌ) ، ولا يكون (انْفَعَلٌ)^(٤).

رأي ابن بَرِّي :

(انْقَهَلَ) (اَفْعَلٌ) ، ولا يكون (انْفَعَلٌ) .

المناقشة :

اختلف في (انْقَهَلَ) على قولين :

١ - ذهب ابن سيده ، والصاغانبي إلى أنه مُثَقَّلٌ من (انْقَهَلَ) للضرورة^(٥)، وعلى هذا فهو ثلاثي مادته (قَهْل) ، ووزنه (انْفَعَلٌ) ، ثم تُقْلَ .

٢ - ذهب ابن بَرِّي إلى أنه فِعْلٌ رباعي مزيد مادته (قَهْل) ، ووزنه (اَفْعَلٌ) بمنزلة (اشْمَازٌ) .

والراجع - فيما يظهر - أنه مُثَقَّلٌ من (انْقَهَلَ) للضرورة ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

(١) انظر : الصحاح ١٨٠٧/٥ .

(٢) البيت من الرجز ، انظر : كثر الحفاظ لابن السكيت ١٤١/١ ، المحكم ٩٠/٤ .

(٣) في التاج (رس) : وَرَيْسَانُ بن عترة الطائي : شاعر ابن شاعر .

(٤) انظر : اللسان والتاج (قَهْل) .

(٥) انظر : المحكم ٩٠/٤ ، التكملة للصاغانبي ٤٩٦/٥ .

١ - أنه ليس في الكلام (انْفَعَلُ)^(١).

٢- أن معنى (انْقَهَلُ) وهو الضَعْفُ والسقوط قريبٌ من معنى (قَهَلَ) ، وذلك أنها تدل على قَشَفٍ وَسُوءِ حال ، ومن ذلك (القَهْلُ) ، وهو التقشف^(٢).

٣- أن (انْقَهَلُ) و (يَنْقَهِلُ) لم يرد إلا في الشعر ، فنقله للضرورة ، كالبيت السابق الذي أنشده ابن السكيت ، ومثله قول هميان بن قحافة يصف عيراً وأنته :

تَضْرَحُهُ ضَرْحًا فَيَنْقَهِلُ^(٣)

قال الصاغاني : فإن أصل (يَنْقَهِلُ) (يَنْقَهِلُ) - مُخَفَّفَ اللام - فَتَقَلَّهُ^(٤).

(١) انظر : المحكم ٩٠/٤ .

(٢) انظر : معجم مقاييس اللغة ٣٦/٥ .

(٣) من الرجز ، (وَضْرَحَتِ الدَّابَّةُ بِرِجْلِهَا) : رَمَحَتْ ، و (الضَّرْحُ) هو الدَّفْعُ مطلقاً . انظر : التاج (ضرح) .
و انظر البيت فيما يأتي : التكملة للساغاني ٤٩٦/٥ ، التاج (قهل) .

(٤) انظر : التكملة للساغاني ٤٩٦/٥ ، التاج (قهل) .

المضارع وأبوابه

١٠٥ - (فتح عين مضارع [فَعَلَ] لحرف الحلق).

قال الحريري: يقولون: (ذَخَرَ يَذْخُرُ) - بضم الخاء - ، والصواب: (يَذْخَرُ) - بفتحها - ؛ لأنه إذا كنت عين الفعل حرف حلقٍ فالأغلب فتحها في المضارع ، فإن نُطِقَ في بعضها بالضم أو الكسر فهو شاذٌّ^(١).

قال ابن بُرِّي: «الأصل في مضارع (فَعَلَ) أن يجيء على (يَفْعِلُ) ، أو (يَفْعُلُ) ؛ ليخالفوا بينهما كما خالفوا بينهما في (فَعِلَ يَفْعُلُ) مِمَّا جاء من ذلك مِمَّا عينه أو لامه أحد حروف الحلق فهو على أصله ، وما فُتِحَ منه فلمشكلة الفتحة لحروف الحلق ؛ لكونها قريبة من الألف»^(٢).

رأي ابن بُرِّي :

الأصل في مضارع (فَعَلَ) (يَفْعِلُ) ، أو (يَفْعُلُ) ، ويجوز (يَفْعُلُ) إذا كانت العين أو اللام حرف حلق .

المناقشة :

ذكر ابن بُرِّي هنا أن مضارع (فَعَلَ) إذا كان الفعل الماضي ثلاثياً على (فَعَلَ) - بفتح العين - فإن المضارع يكون مكسور العين أو مضمومها ، مثل: (ضَرَبَ يَضْرِبُ) ، و (قَتَلَ يَقْتُلُ) ، وهذا من القواعد المقررة التي نصُّ عليها العلماء قبله وبعده^(٣).

ولا يجيء (فَعَلَ) على (يَفْعُلُ) - بفتح العين - إلا أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق وهي الهمزة ، والهاء ، والخاء ، والحاء ، والعين ، والغين ، نحو: (صَغَا يَصْغَى)^(٤) ، فأهل التصريف يجعلون (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) - بفتح العين - فرعاً على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) أو (يَفْعِلُ) - بضمها أو كسرها في المضارع - ، وذلك لأنهم رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق ، ووجدوا في حرف

(١) انظر: درة القواص ١٣٤.

(٢) حواشي ابن بُرِّي وابن ظفر على درة القواص ١٣١.

(٣) انظر: المنصف ١٨٥/١ ، شرح الملوكي ٣٨ ، شرح الشافية للرضي ١١٧/١ ، شرح الشافية لركن الدين ٤٣١ ، شرح الشافية لليزدي ٨٢/١ - ٨٣.

(٤) انظر: الكتاب ١٠١/٤ ، المنصف ١٨٥/١ .

الحلق معنى مقتضياً لفتح عين مضارع الفعل الماضي المفتوح عينه وهو أن هذه الحروف الستة حلقية مستقلة ، والضمة والكسرة مرتفعتان في الطرف الآخر من الفم ، فلما كان بينهما تباعدٌ في المخرج ضارعا بالفتحة حروف الحلق ؛ لأن الفتحة من الألف ، والألف أقرب إلى حروف الحلق ؛ لتناسب الأصوات ، ويكون العمل من وجه واحد^(١).

وقد ذكر سيبويه وغيره أن بعض الأفعال قد يأتي على الأصل وهو ضم العين في المستقبل أو كسرها^(٢)، وذكروا لذلك أمثلة .

والظاهر أن مضارع (دَخَرَ) لا يأتي إلا مفتوح العين ؛ وذلك لأنه لم يُذكَر في المعجمات اللغوية أنه قد أتى مضموم العين ، وقد ضُبِطَ بالحركات في معجم الصحاح للجوهري مضموم العين^(٣)، أما بقية المعاجم فقد جاء في بعضها مضبوطاً بالحركات مفتوح العين^(٤)، في حين نص بعضهم على أنه بالفتح فقال الرازي : « وقد (دَخَرَ يَدْخُرُ) بالفتح فيهما »^(٥)، وقال الفيومي : « (دَخَرْتُهُ دَخْرًا) من باب (نَفَعَ) »^(٦)، وجعله الفيروزآبادي من باب (مَنَعَ)^(٧)، ومِمَّا يؤيد ذلك أن سيبويه ذكره فيما قُتِحَتْ عينُ مضارعه لكون عينه حرف حلق^(٨)، ولم يذكره فيما جاء على الأصل ، ولذلك قال الشهاب الخفاجي عن فتح الخاء من (يَدْخُرُ) : « هذا هو المشهور في كتب اللغة » ونقل كلام ابن بري وقال عنه : « وفيما قاله نَظَرٌ لا يخفى »^(٩).

(١) انظر : الكتاب ١٠١/٤ ، شرح الكتاب ١١٠/٥ - ب ، شرح الملوكي ٣٩ - ٤٠ ، شرح الشافية للرضي ١١٧/١ - ١١٩ .

(٢) انظر : الكتاب ١٠٢/٤ ، المقتضب ١١٢/٢ ، الأصول ١٠٢/٣ .

(٣) انظر : الصحاح ٦٦٢/٢ .

(٤) انظر : العين ٢٤٣/٤ ، تهذيب اللغة ٣٢١/٧ ، معجم مقاييس اللغة ٣٧٠/٢ .

(٥) مختار الصحاح (دخر) .

(٦) المصباح المنير (دخر) .

(٧) انظر : القاموس المحيط والتاج (دخر) .

(٨) انظر : الكتاب ١٠١/٤ .

(٩) درة الفواص شرحها وحواشيها وتكملتها ٣٩١ .

١٠٦ - ضَمُّ عَيْنٍ مُضَارِعٍ [فَعَلَّ] [المَهْمُوزِ اللّامِ].

ذكر الجوهري في فصل (برأ) (برئت أبرأ) ، و (برأت أبرأ)^(١).

قال ابن بري : « لم يذكر (برأت أبرأ) - بالضم في المستقبل - ، وقد ذكره سيويه ، وأبو عثمان المازني ، وغيرهما من البصريين ، وإنما ذكرت هذا لأن بعضهم لحنَ بشار بن برد في قوله :

فَرِ بِصَبْرٍ لَعَلَّ عَيْنَكَ تَبْرُؤُ

نَفَرَ الْحَيُّ مِنْ بُكَائِي فَقَالُوا

قَبْنَاتُ الْفؤَادِ مَا تَسْتَقِرُّ^(٢) ،^(٣).

مَسَّهُ مِنْ صُدُودِ عِبْدَةٍ ضُرُّ

رَأْيِ ابْنِ بَرِّي :

وَرَدَّ (بَرَأْتُ أَبْرُؤُ) بِالضَّمِّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

الْمُنَاقِشَةُ :

اختلف في (بَرَأْتُ أَبْرُؤُ) هل وردت عن العرب أو لا ؟ وذلك على النحو الآتي :

١- أثبتها سيويه والمازني وغيرهما من العلماء^(٤)، قال السيرافي : « وَيُقَالُ : بَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ يَبْرَأُهُمْ وَيَبْرُؤُهُمْ ، ولم يرد مِمَّا لَامَ الْفِعْلُ مِنْهُ هَمْزَةٌ عَلَى (فَعَلَّ يَفْعَلُ) غير هذا الحرف^(٥) ، وهو مذهب ابن بري .

٢- أنكر ذلك بعض العلماء كما ذكر ذلك ابن بري ؛ فقال الزجاج : إنهم ردُّوا (بَرَأَ يَبْرُؤُ)^(٦) ، ولذلك لحنوا بشاراً في بيته السابق .

(١) انظر : الصحاح ١/٣٦ .

(٢) من الحفيف ، انظر : ديوانه ٤/٦٥ ، ٦٦ ، تحفة المجد الصريح ١/١٧٧ - ١٧٨ ، والبيت الثاني في الأغاني ٦/٢٣٣ .

(٣) التنبيه والإيضاح ١/٧ .

(٤) انظر : الكتاب ٤/١٠٢ ، الأصول ٣/١٠٢ ، معجم مقاييس اللغة ١/٢٣٦ ، المخصص ٥/٨٦ ، تحفة المجد الصريح ١/١٧٧ .

(٥) شرح الكتاب ٥/١١٠ - ب ، وانظر : التكملة للصاغاني ١/٧ .

(٦) انظر : التكملة للصاغاني ١/٧ ، التاج (برأ) .

والراجع - فيما يظهر - أنه قد جاء عن العرب بَرَأَ يَرُؤُ - بضم الراء في المستقبل - ، وهي لغة أهل الحجاز ، وذلك أنهم يقولون : بَرَأْتُ من المرضِ أَبْرُؤُ بَرُوءًا ، وأهل العالية يقولون : بَرَأْتُ من المرضِ أَبْرَأَ بَرَّاءً^(١) ، وقيل : إن (بَرَأَ) لغة أهل الحجاز^(٢) ، ويقال في مستقبله : (يَبْرَأُ وَيَرُؤُ)^(٣) ، و (بَرِئُ) لغة تميم^(٤) .

ووزنُ (بَرَأَ) (فَعَلَ) ، وقد سبق بيان أنه لا يجيء (فَعَلَ) على (يَفْعَلُ) - بفتح العين - إلا أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق وهي الهمزة ، والهاء ، والحاء ، والخاء ، والعين ، والغين ، فأهل التصريف يجعلون (فَعَلَ) (يَفْعَلُ) - بفتح العين - فرعاً على (فَعَلَ) (يَفْعَلُ) أو (يَفْعَلُ) - بضمها أو كسرها في المضارع - ، وذلك لأنهم رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق ، ووجدوا في حرف الحلق معنى مقتضياً لفتح عين مضارع الفعل الماضي المفتوح عينه وهو أن هذه الحروف الستة حلقية مستقلة ، والضمة والكسرة مرتفعتان في الطرف الآخر من الفم ، فلما كان بينهما تباعدٌ في المخرج ضارعا بالفتحة حروف الحلق ؛ لأن الفتحة من الألف ، والألف أقرب إلى حروف الحلق ؛ لتناسب الأصوات ، ويكون العمل من وجه واحد^(٥) ، و (بَرَأَ) من هذا القبيل ، وذلك أن لامه حرف حلقٍ وهي الهمزة ، فلذلك جاء مضارعه في إحدى اللغتين مفتوح العين ، وقد ذكر سيبويه وغيره أن بعض الأفعال قد يأتي على الأصل وهو ضم العين في المستقبل أو كسرها^(٦) ، ومثل سيبويه ومن تبعه لذلك بـ (بَرَأَ يَرُؤُ)^(٧) .

أما بيت بشارٍ فقد خُرِّجَ على أحد وجهين :

١- سأل محمد بن سلام يونس بن حبيبٍ عنه فقال : يقولونه في المرض وحده ، يقال : (بَرَأَ)

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة ٢٣٦/١ ، اللسان (بَرَأَ) .

(٢) انظر : المحرر لكرام ٢٦٤ ، تحفة المجد الصريح ١٧٥/١ ، التاج (بَرَأَ) .

(٣) انظر : تحفة المجد الصريح ١٧٦/١ - ١٧٧ .

(٤) انظر : تحفة المجد الصريح ١٧٥/١ ، التاج (بَرَأَ)

(٥) انظر : المسألة (١٠٥ - فتح عين مضارع (فَعَلَ) لحرف الحلق) .

(٦) انظر : الكتاب ١٠٢/٤ ، المتنضب ١١٢/٢ ، الأصول ١٠٢/٣ .

(٧) انظر : الكتاب ١٠٢/٤ ، الأصول ١٠٢/٣ ، شرح الملوكي ٤٠ ، التمه لاهن القبيصي ٦٢ .

من مرضه يبرؤ) بغير همزٍ ، وقال المازنيُّ : لغة لبعض العرب (أبرؤ من المرض) .

٢ - أن يكون على لغة مَنْ قال : (أبرؤ) ، ثم ترك الهمز^(١) .

(١) انظر : تحفة المجد الصريح ١/١٧٨ .

١٠٧ - مضارع [فَعِلَ] الصحيح .

قال الجريري : (هَزَلُ) : ضدُّ الجِدِّ ، وقد (هَزَلَ يَهْزِلُ)^(١) .

قال ابنُ منظور : حكى ابنُ بَرِّي عن ابنِ خالويه قال : كلُّ الناس يقولون : (هَزَلَ يَهْزِلُ) مثل : (ضَرَبَ يَضْرِبُ) إلا أن أبا الجراح العقيلي^(٢) قال : (هَزَلَ يَهْزِلُ) من (الهَزَلِ) : ضد الجِدِّ^(٣) .

رأي ابنِ بَرِّي :

مضارع (هَزَلَ) - بفتح العين - (يَهْزِلُ) - بكسر العين - ، ومضارع (هَزَلَ) - بكسر العين - (يَهْزِلُ) بفتح العين .

المناقشة :

إذا كان الفعل الماضي على وزن (فَعِلَ) - بكسر العين - فُتَحَّتْ عينه وكُسِرَتْ في المضارع ، والفتح هو القياس^(٤) ، وهذا ينطبق على ما نقله ابنُ بَرِّي عن ابنِ خالويه من أن أبا الجراح العقيلي قال : (هَزَلَ يَهْزِلُ) من (الهَزَلِ) : ضد الجِدِّ .

وأما قول ابنِ بَرِّي فيما نقله عن ابنِ خالويه : كلُّ الناس يقولون : (هَزَلَ يَهْزِلُ) مثل : (ضَرَبَ يَضْرِبُ) فقد سبق بيان أن الفعل الماضي إذا كان ثلاثياً على (فَعَلَ) - بفتح العين - فإن المضارع يكون مكسور العين أو مضمومها ، مثل : (ضَرَبَ يَضْرِبُ) ، و (قَتَلَ يَقْتُلُ)^(٥) .

(١) انظر : الصحاح ١٨٥٠/٥ .

(٢) قال البغدادي : (الجراح) - بفتح الجيم وتشديد الراء - ، هو بدويٌ فصيحٌ من أعراب البادية ، كان مع أمثاله مقيماً باب الخلافة في بغداد أيام هارون الرشيد ، كان العلماء ينقلون منهم ما يتعلق باللغة والنحو . انظر : حاشية على شرح بانت سعاد ٣٢٥/١ - ٣٢٦ .

(٣) انظر : اللسان (هزل) .

(٤) انظر : الكتاب ٣٨/٤ ، ٣٩ ، الكامل ٧٥٣/٢ ، الجمل ٣٩٧ ، التبصرة ٧٤٦/٢ ، شرح الملوكي ٤٢ ، المستع ٤٤٥/١ ، شرح الشافية لركن الدين ٤٤٥ ، ٤٥٥ .

(٥) انظر : المسألة (١٠٥ - فتح عين مضارع (فَعَلَ) لحرف الخلق) .

١٠٨ - مضارع [فَعَلَ] المعتل اللام .

قال الجوهري : (لَغَا يَلْغُو لَغْوًا) ، أي : قال باطلا ، ويُقالُ أيضا - : لَغِيَ بِهِ يَلْغَى لَغًا ، أي : لهج به^(١).

وأنشد ابنُ بُرِّي^(٢) :

بَاكَرْتُهُ قَبْلَ أَنْ تَلْغَى عَصَافِرُهُ مُسْتَخْفِيًا صَاحِبِي وَغَيْرُهُ الْخَافِي^(٣)

قال : هكذا ورد (تَلْغَى عَصَافِرُهُ) ، قال : وهذا يدل على أن فعله (لَغِيَ) إلا أن يقال : إنه قُتِحَ لِحَرْفِ الْحَلْقِ فيكون ماضيه (لَغَا) ، ومضارعه (يَلْغُو) ، و (يَلْغَى)^(٤).

رأي ابنُ بُرِّي :

(تَلْغَى) فعله (لَغِيَ) ، ويحتمل أن يكون فعله الماضي (لَغَا) ، وأصله (يَلْغُو) ثم حُرِّكَ حرف الغين بالفتح ؛ لأنه حرف حَلْقٍ فصار (يَلْغَى) .

المناقشة :

سبق بيان أن الفعل الماضي إذا كان على وزن (فَعَلَ) - بكسر العين - قُتِحَتْ عينه وكُسِرَتْ في المضارع ، والفتح هو القياس^(٥).

وعلى هذه القاعدة بنى ابنُ بُرِّي قوله : هكذا ورد (تَلْغَى عَصَافِرُهُ) ، قال : وهذا يدل على أن فعله (لَغِيَ) .

أما إذا كان الفعل الثلاثي الماضي على (فَعَلَ) - بفتح العين - فإنه يلزم ضمُّ العين في مضارع

(١) انظر : الصحاح ٦/٢٤٨٣ .

(٢) قائله عبد المسيح بن عسلة ، كما في المفضليات ٢٨٠ .

(٣) من البسيط ، انظر : المفضليات ٢٨٠ ، سطر اللآكي ٧٥٠ .

(٤) انظر : اللسان والتاج (لغا) .

(٥) انظر : المسألة (١٠٧) - مضارع (فَعَلَ) الصحيح .

الناقص الواوي نحو : (دَعَا يَدْعُو) ؛ لِمُنَاسِبَةِ الضمة الواو^(١).

وقد سبق بيان أنه لا يجيء (فَعَلَ) على (يَفْعَلُ) - بفتح العين - إلا أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الخلق وهي الهمزة ، والهاء ، والحاء ، والخاء ، والعين ، والغين ، فأهل التصريف يجعلون (فَعَلَ) - يَفْعَلُ) - بفتح العين - فرعاً على (فَعَلَ) (يَفْعَلُ) أو (يَفْعَلُ) - بضمها أو كسرها في المضارع - ، وذلك لأنهم رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الخلق ، ووجدوا في حرف الخلق معنى مقتضياً لفتح عين مضارع الفعل الماضي المفتوح عينه وهو أن هذه الحروف الستة حلقية مستقلة ، والضممة والكسرة مرتفعتان في الطرف الآخر من القم ، فلما كان بينهما تباعدٌ في المخرج ضارعا بالفتحة حروف الخلق ؛ لأن الفتحة من الألف ، والألف أقرب إلى حروف الخلق ؛ لتناسب الأصوات ، ويكون العمل من وجه واحد^(٢).

وهذا ينطبق على ما ذكره ابن بُرِّي في (تَلْفَى) من قوله : (تَلْفَى عَصَافِرُهُ) من أنه يحتمل أن يكون فعله الماضي (لَفَا) ، وأصله (يَلْفُو) ثم حُرِّكَ حرف الغين بالفتح ؛ لأنه حرفُ حَلْقٍ .

(١) انظر : الكتاب ٤/٣٤١ ، ٣٨٢ ، المقتضب ١/٩٦ ، ١٣٤ ، المنصف ١/٢٤٥ ، التبصرة ٢/٧٤٤ ، المتع ١/١٧٤ ، شرح الشافية للرضي ١/١٢٥ ، شرح الشافية لركن الدين ٤٣٨ .

(٢) انظر : المسألة (١٠٥ - فتح عين مضارع (فَعَلَ) لحرف الخلق) .

١٠٩ - مضارع [تَقَى] [الْمُخْفَفُ] من [اتَّقَى] .

قال الجوهري : « اتَّقَى يَتَّقِي ، أصله (اتَّقَى) على (اتَّقَلَ) فَقُلِبَتْ الواوُ ياءً ؛ لانكسار ما قبلها وأبدلتُ منها التاءُ وأدغمتُ ، فلما كثر استعماله على لفظ الافعال توهّموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوه (اتَّقَى) (يَتَّقِي) - بفتح التاء فيهما مخففة - ، ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم يُلحِقُونَه به فقالوا : (تَقَى) (يَتَّقِي) مثل : (قَضَى) (يَقْضِي) »^(١).

قال ابنُ بُرَيْ : « أدخل همزة الوصل على (تَقَى) والتاء محرّكة ؛ لأن أصلها السكون ، والمشهور (تَقَى) (يَتَّقِي) من غير همز وصلٍ لتحرك التاء »^(٢) ، ثم أنشد الجوهري قول خُفَّاف بن ندبة :

جَلَاهَا الصِّقْلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا ، كُلُّهَا يَتَّقِي بِأَثَرِ^(٣)

وقال الأسيدي :

وَلَا اتَّقِي الْغَيُورَ إِذَا رَأَيْتَ وَمِثْلِي لُزُّ بِالْحَمْسِ الرَّئِيسِ^(٤)

قال ابنُ بُرَيْ : « والصحيح في هذا البيت وفي بيت خفاف بن ندبة : (يَتَّقِي) ، و (اتَّقِي) - بفتح التاء - لا غير ، قال : وأنكر أبو سعيد (تَقَى) (يَتَّقِي) (تَقَا) ، وقال : يلزم أن يُقَالَ في الأمر (اتَّقِ) ، ولا يُقَالُ ذلك ، قال : وهذا هو الصحيح »^(٥).

رأى ابنُ بُرَيْ :

أَدْخِلَتْ هَمْزَةَ الْوَصْلِ عَلَى (اتَّقَى) ؛ لأن أصله السكون ، ولا يُقَالُ : (تَقَى) (يَتَّقِي) ؛ لأنه

(١) الصحاح ٦/٢٥٢٦-٢٥٢٧ .

(٢) اللسان والتاج (وقي) .

(٣) من بحر الوافر ، والرواية في شعره :

...

انظر البيت فيما يأتي : شعره (ضمن شعراء إسلاميون) ٤٧٥ ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٠٧ ، شرح الكتاب ٥ / ٨٤ - أ ، المخصص ١٤ / ١٦١ .

(٤) من بحر الوافر ، ويروى :

...

انظر البيت فيما يأتي : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٠٨ ، ٣٢٧ ، تهذيب اللغة ١٢ / ٤٠٨ ، معجم مقاييس اللغة ٢ / ١٠٤ ، الأنفال للسرستي ٣ / ٣٧١ .

(٥) اللسان والتاج (وقي) .

يلزم أن يُقالَ في الأمر : (اتَّقِ) ، ولا يُقالُ ذلك .

الناقشة :

اختلف في (تَقَى يَتَّقِي) على قولين :

١ - قال المبرد ، وتبعه السيرافي : إن العرب يقولون في موضع (اتَّقَى) : (تَقَى) (يَتَّقِي) - بفتح التاء من (يَتَّقِي) - ، وذلك أنهم يحذفون التاء الأولى الساكنة التي هي بدلٌ من واو (وَقَيْتُ) فإذا حذفوها وكيّت ألف الوصل التاء الثانية المتحركة فسقطت فصار (تَقَى) ، وصار في المستقبل (يَتَّقِي) ، وإذا أمرت قلت : (تَقِ) ربك يا زيد ، وللمرأة : (تَقِي) ربك يا هند ، ومصدره (تَقَى) ، ووزن (تَقَى) (تُعَلِّ)^(١) ، وهو مذهب ابن بري .

٢ - ذهب الزجاج إلى أن (تَقَى) (يَتَّقِي) مُخَفَّفٌ من (اتَّقَى) (يَتَّقِي) ، وهو متعدٌ ، أما (تَقَى) (يَتَّقِي) فهو غير متعدٌ ، ومصدره (تَقَى) ، ووزن (تَقَى) (فُعَلَّ)^(٢) .

والراجح - فيما يظهر - أنه لا يُقالُ : (تَقَى) (يَتَّقِي) - بسكون التاء من (يَتَّقِي) - ؛ وذلك لأنه لو كان يُقالُ : (تَقَى) (يَتَّقِي) - بسكون التاء من (يَتَّقِي) - لكان بمنزلة : (رَمَى) (يَرْمِي) ، ويكون الأمر منه : (اتَّقِ) يا زيد كما تقول : ارم يا زيد ، وكلام العرب على أن الأمر منه (تَقِ) ، والمضارع (يَتَّقِي) كما في الآيات التي أنشدتها الجوهري ، أما الأمر منه فشاهده قول عبدالله بن همام السلولي :

زِيَادَتَنَا نِعْمَانُ لَا تَنْسِيَهَا تَقِ اللَّهُ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو^(٣)

وقول خدّاش بن زهير :

تَقْوَةُ أَيُّهَا الْفَتِيَانُ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَ^(٤)

(١) انظر : شرح الكتاب ٥/٨٣ب - ٨٤أ ، سر الصناعة ١/١٩٨ ، المنصف ٢٩٠ ، المخصص ١٤/١٦٠ - ١٦١ ، ٢١٩ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ٥/٨٤أ ، المخصص ١٤/١٦١ ، ٢١٩ ، الأفعال للسرستبي ٣/٣٧١ .

(٣) من بحر الطويل ، وانظر البيت فيما يأتي : النوادر لأبي زيد ١٤٦ ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٢٨ ، شرح الكتاب ٥/٨٤أ ، المخصص ١٤/١٦١ .

(٤) من بحر الوافر ، وانظر البيت فيما يأتي : شعره وهو منشورٌ في مجلة كلية اللغة العربية بالرياض - العددان الثالث عشر والرابع عشر - ص ٥٥٤ ، النوادر لأبي زيد ١٤٧ ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٢٨ ، شرح الكتاب ٥/٨٤أ ، المخصص ١٤/١٦١ ، ٢١٩ .

١١٠ - (كَسْرُ حَرْفِ الْمِضَارِعَةِ) .

قال ابن بُرِّي : « قد كُسِرَ أولُ المضارعِ فَعِيلٌ : (تَبِيي) ، وأنشد^(١) :

مَاءٌ رَوَاءٌ وَنَصِيٌّ حَوْلِيَّةٌ

هَذَا بِأَفْوَاهِكَ حَتَّى تَبِيَّةٌ^(٢)

(٣)

رأي ابن بُرِّي :

يجوز كَسْرُ حَرْفِ الْمِضَارِعَةِ .

المناقشة :

يُجِيزُ جميعُ العربِ كَسْرَ حَرْفِ الْمِضَارِعَةِ سوى الياءِ في الثلاثي المبني للفاعل إذا كان الماضي على (فَعِيلٌ) - بكسر العين - فيقولون : أَنَا إِعْلَمُ ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ حُرُوفُ الْمِضَارِعَةِ تَبِيَّةً على كسر عين الماضي ، ولم يكسروا الياءَ استقلاً إلا أن بني أسدٍ يكسرون الياءَ إذا كان الفاءَ واوًا نحو : يَبْجَلُ ؛ لاستثقالهم الواو التي بعد الياءِ المفتوحة ، وكرهوا قلب الواو ياءً من غير كسرة ما قبلها ، فأجازوا الكسر مع الواو في الياءِ - أيضاً - لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياءً^(٤) ، وجميعُ العربِ إلا أهلَ الحجاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة في (آي) ياءً كان أو غيره ؛ لأن كسر أوله شاذٌّ ، إذ هو حقُّ ما عينُ ماضيه مكسور ، و (آي) مفتوح العين فجرأهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياءِ ، وأيضاً فإن الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها ، وإنما ارتكبوها الشذوذ في جواز كسر أول (تآبي) ، و (نآي) ، و (آبي) ؛ لأن حقُّ ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين ، فكأن عين ماضيه مكسور^(٥) ، ولا يمتنع أن يقال : إن أصل ماضيه كان كسر

(١) قائله الزبيان السعدي .

(٢) من الرجز ، انظر : ديوانه ضمن مجموع أشعار العرب ٢/١٠٠ ، النوادر ٣٣١ - ٣٣٢ ، المحصائص ١/٣٣٢ .

(٣) اللسان والتاج (أي) .

(٤) انظر : الكتاب ٤/١١٠ - ١١١ ، شرح الكتاب ٥/١١٦ - ١١٧ ، المحتسب ١/٣٣٠ ، الصحاح ٥/١٨٥٠ ، شرح التصريف

للشاميني ١٩٧ ، المخصص ١٤/٢١٧ ، البيان ١/٣٨ ، إعراب القراءات الشواذ ١/٩٦ ، شرح الشافية للرضي ١/١٤١ ، شرح لامية

الأفعال لابن الناظم ٨٨ ، الدر المصون ١/٦٠ ، فتح الأفعال ١٥١ - ١٥٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/١١٠ - ١١١ ، شرح الكتاب ٥/١١٦ - ١١٧ ، المحتسب ١/٣٣٠ ، شرح الشافية للرضي ١/١٤١ -

العين لكنه اتفق جميع العرب على لغة طيء في فتحه ، ثم جُوزَ كسر حرف المضارعة دلالة على أصل (آي)^(١).

وهذا البيت الذي أنشده ابن بُرِّي مستشهداً به على كسر حرف المضارعة من (تآي) سبقه إليه ابن خالويه فقال : « ليس في كلام العرب فعلٌ كُسِرَ أولُ مُسْتَقْبَلِهِ ، وماضيه مفتوحٌ إلا حرفٌ واحدٌ : آيَتَ تَمَّي »^(٢)، ثم أنشد بيت الزيفان الذي أنشده ابن بُرِّي .

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ١/١٤٢ .

(٢) ليس في كلام العرب ١٠٢ .

سئل ابن بُرِّي عن قول سيبويه : « إنهم أماتوا ماضي يَدْعُ »^(١) ألم يَتَلَفَهُ قول النبي - ﷺ - :
 « لَيْتَهُمْ أَقْوَامٌ عَنْ وَدَعِهِمُ الْجُمُعَاتِ »^(٢) ، فقال : اعلم - أرشدك الله - أن قولهم : (يَدْعُ) فعلٌ
 مضارعٌ لا يُسْتَعْمَلُ منه ماضٍ ، ولا اسمٌ فاعلٍ ، ولا اسمٌ مفعولٍ ، ولا مصدرٌ ، لا يقولون : وَدَعْتُهُ
 وَدَعَاً ولا وَاذِعٌ ولا مَوْذُوعٌ ، استغنوا عنه بتركه تَرْكًا فهو تَارِكٌ والمفعول مَتْرُوكٌ ، وقد جاء (وَدَعُ)
 على جهة الشذوذ ، كما جاء (وَاذِعٌ) ، وجاء المصدر في الحديث الذي سبق ذكره ، ولا ينكر أن
 يأتي المصدر من فعل غير منطوق به ، نحو : (وَبِح) و (وَبِل) و (وَبِس) فإنها مصادر لا أفعال لها
 ، ومنه (غَلَقُ) الباب ، وفعله (أَغْلَقَ) ، ولا يقال : (غَلَقَ) ؛ لأن المصادر قد تجيء ككثيراً
 وأفعالها مُمَاتَةٌ ؛ لأنها الأصل ، والفعل مشتقٌ منها ، وقد يجيء (وَاذِعٌ) و (مَوْذُوعٌ) من
 (الدَّعَا)^(٣) ، وقد أيدَ ابنُ بُرِّي ما قاله بشواهد سيأتي ذكرها في المناقشة .

رأي ابن بُرِّي :

(يَدْعُ) فعلٌ مضارعٌ لا يُسْتَعْمَلُ منه ماضٍ ، ولا اسمٌ فاعلٍ ، ولا اسمٌ مفعولٍ ، ولا مصدرٌ ،
 وما ورد من ذلك فهو شاذٌ .

المناقشة :

اختلف في ماضي (يَدْعُ) ، ومصدره ، واسم فاعله ، واسم مفعوله ، أهي مُمَاتَةٌ ، أم لم
 تُسْتَعْمَلْ إلا ضرورةً وشذوذاً ، أم أنها مستعملةٌ كغيرها من الكلمات ؟ ، وذلك على النحو الآتي :

١ - ذهب أئمة التصريف واللغة إلى أنه لم يُسْتَعْمَلْ إلا المضارع ، أما ماضيه ، ومصدره ،
 واسم فاعله ، واسم مفعوله فقد أميتت ، استغنوا عنه بتركه^(٤) .

٢ - ذهب بعض العلماء إلى أنه قد استعمل الماضي والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول في

(١) عبارة سيبويه : « وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون : يَدْعُ ولا يقولون : وَدَعُ استغنوا عنها بتركه » الكتاب ٢٥٠/١ ، وقال في موضع آخر : « ... كما أن (يَدْعُ) و (يَدْرُ) على (وَدَعْتُ) ، و (وَدَرْتُ) وإن لم يُسْتَعْمَلْ » الكتاب ١٠٩/٤ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٥٢/٦ ، كتاب الجمعة .

(٣) انظر : لباب الألباب ٢/٨٦٠ - ٨٦٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢٥٠/١ ، ١٠٩/٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٤٩/٥ ، شرح الكتاب ٧٩/٢ .

٣ - ذهب ابن السراج والفارسي وابن جني وتبعهم بعض العلماء إلى أن استعمال الماضي والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول شاذ في الاستعمال صحيح في القياس^(٢)، وهو مذهب ابن بري ، أنشد الرضي في شرح الشافية قول الشاعر^(٣)، وهو من الشواهد التي أنشدها ابن بري :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ^(٤)

فقال البغدادي : أنشده على أن ماضي (يَدْعُ) ، وهو (وَدَعَ) لم يُسْتَعْمَلْ إلا ضرورة ، وبالغ سيبويه فقال : « أماتوا ماضي (يَدْعُ) » أي : لم يستعملوه لا في نثر ولا في نظم ، وقالوا - أيضاً - : لم يُسْتَعْمَلْ مصدره ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله ، مع أن الجميع قد ورد ، فالأقرب الحكم عليه بالشذوذ لا بالإماتة ولا بالضرورة^(٥).

٤ - ذهب بعض العلماء إلى أنه قد استعمل المصدر والماضي في الحديث الشريف ، والنبى - ﷺ - أفصح العرب^(٦).

والظاهر أن الماضي والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول مستعملة من غير شذوذ ولا ضرورة ؛

(١) انظر : العين ٢/٢٢٤ ، الصحاح ٣/١٢٩٦ ، النهاية ٥/١٦٦ ، شرح الشافية للرضي ١/١٣٠.

(٢) انظر : الأصول ٦/٥٧ ، العسكريات ١٠٣ ، العضديات ٨٠ ، الخصائص ١/٩٩ ، المنصف ١/٢٧٨ ، المحكم ٢/٢٣٨ ، شرح الفصيح للزمخشري ٢/٣٥٨ ، الإنصاف ٢/٤٨٥ - ٤٨٧ ، النهاية ٥/١٦٦ ، المصباح المنير (ودع) .

(٣) نُسِبَ البيت إلى كل من :

١ - أبو الأسود الدؤلي . نسبة إليه ابن بري كما في لباب الألباب ٢/٨٦١ .

٢ - أنس بن أبي إياس بن زعيم الكناني .

٣ - عبدالله بن كريب .

٤ - سويد بن أبي كاهل .

انظر : ديوان أبي الأسود ٣٦ ، ديوان سويد بن أبي كاهل ٤٤ ، الإصابة ١/٦٩ ، الخزانة ٢/٤٧١ ، ٤٧٣ .

(٤) من الرمل . انظر البيت فيما يأتي : ديوان أبي الأسود ٣٦ ، ديوان سويد بن أبي كاهل ٤٤ ، شرح الكتاب ٢/٨٠ ، إعراب ثلاثين سورة ١١٧ ، تهذيب اللغة ٣/١٣٦ ، الخصائص ١/٩٩ ، معجم مقاييس اللغة ٦/٩٦ ، الصحاح ٣/١٢٩٦ ، المحكم ٢/٢٣٨ ، الأفعال للسمرقسطي ٤/٢٤٣ ، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٧٦ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١١٨ ، شرح الشافية للرضي ١/١٣٠ .

(٥) انظر : شرح شواهد شرح الشافية ٥٠ .

(٦) انظر : فتح الباري ١٠/٤٥٥ .

وذلك لِمَا يَأْتِي :

١ - ورد الماضي في قراءة عروة بن الزبير ، وابنه هشام ، ومقاتل ، وأبي حيوة ، وابن أبي عملة ، ويزيد النحوي : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾^(١) بتخفيف الدال .

٢ - ورد الماضي - أيضاً - في قوله - ﷺ - : « أَيُّ عَائِشَةَ ، إِنْ شَرُّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَه النَّاسُ ، أَوْ وَدَّعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ »^(٢) .

٣ - ورد المصدر في قوله - صلى الله عليه وسلم - : « لَيْتَنَهَيَيْنُ أَقْوَامَ عَنْ وَدَّعِهِمْ الْجُمُعَاتِ »^(٣) .

٤ - ورد في الشعر الفصيح ماضيا ، واسم فاعلي ، واسم مفعول ، فمن الماضي قول الشاعر^(٤) ، وهو من الشواهد التي أنشدها ابن بُرِّي :

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيْرُهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَّعَهُ^(٥)

وقول سويد بن أبي كاهل ، وهو من الشواهد التي أنشدها ابن بُرِّي :

فَسَعَى مَسْعَاتِهِمْ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يُدْرِكْ وَلَا عَجْزًا وَدَّعَ^(٦)

(١) سورة الضحى ٣ ، وانظر القراءة فيما يأتي : المختص ٣٦٤/٢ ، إعراب القراءات الشواذ ٧٢١/٢ .

وقد ذكرها عددٌ من العلماء . انظر : إعراب القرآن ٢٤٩/٥ ، إعراب ثلاثين سورة ١١٧ ، تهذيب اللغة ١٣٦/٣ ، العسكريات ١٠٣ ، العضديات ٨٠ ، الحصائص ٩٩/١ ، المحكم ٢٣٨/٢ ، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٧٦ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١١٨ ، النهاية ١٦٦/٥ .

(٢) انظر : صحيح البخاري ٢٢٥٠/٥ ، كتاب الأدب ، باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والرهب ، إعراب ثلاثين سورة ١١٧ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١١٨ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٥٢/٦ ، كتاب الجمعة ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١١٩ .

(٤) تُسَبَّبُ الْبَيْتُ إِلَى كُلِّ مَنْ :

١ - أبو الأسود الدؤلي .

٢ - أنس بن أبي إياس بن زيم الكتاني . نسبة إليه ابن بُرِّي كما في لباب الألباب ٨٦٠/٢ .

(٥) من الرمل . انظر : شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٥٣ ، اللسان ٣٨٤/٨ (ودع) ، الدر المنصور ٣٦/١١ .

وأنشده في الأغاني ٤٥٥/٢٣ ، ولكنه رواه (وَزَعَهُ) أي : كَفَّه ، بدل (وَدَّعَهُ) .

(٦) من الخفيف . انظر البيت فيما يأتي : المفضليات ١٩٩ ، شرح الكتاب ٨٠/٢ ، الأفعال للسرقسطي ٢٤٣/٤ ، الإنصاف ٢/٢ .

وقول الآخر^(١)، وهو من الشواهد التي أنشدها ابن بُرِّي :

فَكَانَ مَا قَدَّمُوا لِأَنْفُسِهِمْ أَكْثَرَ نَفْعًا مِنَ الَّذِي وَدَعُوا^(٢)

وقوله^(٣):

وَلَمْ وَدَعْنَا آلَ عَمْرٍو وَعَامِرٍ فَرَأَيْتِ أَطْرَافَ الْمُتَّقَةِ السَّمْرِ^(٤)

٥ - ورد اسم الفاعل في قول قيس بن الخدادية، وهو من الشواهد التي أنشدها ابن بُرِّي ، نقلًا عن أبي علي الفارسي في البصريات :

فَأَيْهَمَا مَا اتَّبَعَنُ فَإِنِّي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعٌ^(٥)

وقول معن بن أوس أنشده ابن بُرِّي :

عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَيْنٌ وَادِعُ الْعَصَا يُسَاجِلُهَا حُمَاتُهُ وَتُسَاجِلُهُ^(٦)

٦ - ورد اسم المفعول في قول خفاف بن ندبة ، وهو من الشواهد التي أنشدها ابن بُرِّي :

إِذَا مَا اسْتَحَمْتُ أَرْضَهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَأَعِدُ مَصْدَقِي^(٧)

قال أبو علي وَمَنْ تَبِعَهُ وَمِنْهُمْ ابْنُ بُرِّي : (مَوْدُوعٌ) من الدُّعَاةِ ، وهي السكون لا من

(١) لم أقف على اسم قائله .

(٢) من البسيط . انظر : العين ٢/٢٢٤ ، تهذيب اللغة ٣/١٣٦ ، المحكم ٢/٢٣٨ ، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٧٦ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١١٨ .

(٣) لم أقف على اسم قائله .

(٤) من الطويل . انظر : الجامع للقرطبي ٢٠/٩٤ ، البحر المحيط ١٠/٤٩٦ ، التاج (ودع) .

(٥) من الطويل . انظر : شعره ضمن (شعراء مقلون) ٢٧ ، البصريات ١/٤٠٠ ، العسكريات ١٠٤ ، العضديات ٨١ ، المحكم ٢/٢٣٨ .

وقد أنشده الفراء في معاني القرآن ٢/٣٠٥ : ولكن برواية أخرى :

حَرِيصٌ عَلَى إِثْرِ الَّذِي أَنَا تَابِعٌ

وَأَيْهَمَا مَا اتَّبَعَنُ فَإِنِّي

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٦) من الطويل . انظر : اللسان (ودع) .

(٧) من الطويل . انظر : شعره ضمن (شعراء إسلاميون) ٤٥٨ ، الأصمعيات ٢٤ ، إصلاح المنطق ٧٣ ، كتاب الشعر ٢/٥٤٠ ، الخصائص ٢/٢١٦ ، شرح الفصيح للزمخشري ٢/٣٥٨ .

الترك^(١)، وقال الجوهري: «أي: متروك لا يُضربُ ولا يُزجر»^(٢)، وقد ذكر البغدادي أنه اسم مفعول من (وَدَعَ) بمعنى ترك^(٣)، وردَّ على ابن بَرِّي في ردِّه على الجوهري قوله: إن مودوعاً اسم مفعول من (وَدَعَ) بمعنى: (تَرَكَ)^(٤) فقال: «وقول ابن بَرِّي: إن مودوعاً من الدعة التي هي السكون لا من الترك يردُّ عليه أن (وَدَعَ) بمعنى: (سَكَنَ) غير متعدٍّ، يقال: وَدَعَ في بيته»^(٥)

(١) انظر: كتاب الشعر ٢/٥٤٠، الحصاص ٢/٢١٦، شرح الفصيح للزمخشري ٢/٣٥٨.

(٢) الصحاح ٣/١٢٩٦.

(٣) انظر: الخزانة ٦/٤٧٢، شرح شواهد شرح الشافية ٥٣.

(٤) انظر ردَّ ابن بَرِّي على الجوهري في: اللسان والتاج (ودع)، وذكر رأيه هذا ابن خلف في لباب الأبياب ٢/٨٦٢.

(٥) الخزانة ٦/٤٧٢.

ذكر الحريري في إحدى مقاماته : لا أذري أي الجرَادِ عَارَهُ^(١).

قال ابن الخشاب : إن صوابه : ما أذري أي الجرَادِ يُعَارُهُ ، ولا يُسْتَعْمَلُ الماضي فيه^(٢).

قال ابن بُرِّي : قول ابن الحريري صحيح ، حكى أهل اللغة أنه يقال : ما أذري أي الجرَادِ عَارَهُ ، أي : أخذه ، فاستعمله ماضياً ، وهذا هو المعروف ، وأما (يُعَارُهُ) فغير معروف في هذا المثل عند أحد من أهل اللغة ، بل الأمر بالعكس من ذلك عندهم ؛ لأنه لا يستعمل هذا المثل إلا في الماضي دون المضارع ؛ ولهذا قال الأزهري : إن مستقبل (عَارَهُ) في هذا المثل قد أميت فلا يُسْتَعْمَلُ ، وقوله : إن المضارع منه (يُعَارُهُ) غلطٌ فاحشٌ ، وإنما هو مضارعُ (عَارَهُ يُعَوَّرُهُ وَيَعِيرُهُ) - أيضاً - إذا أخذه ، وأما (يُعَارُهُ) فإتما هو مضارع (عَارَ الظَّلِيمِ يُعَارُ) : إذا صَوَّتَ^(٣).

رأي ابن بُرِّي :

(عَارَ) بمعنى : (أَخَذَ) في هذا المثل فعلٌ ماضٍ ، ولا يُسْتَعْمَلُ مضارعه .

المناقشة :

اختلف في (عَارَهُ) من قولهم : لا أذري أي الجرَادِ عَارَهُ ، هل له مُضَارِعٌ أو لا ؟ ، وذلك على النحو الآتي :

١ - ذهب ابن السكيت ، والأزهري ، وابن جنى إلى أنه لا مُضَارِعَ له^(٤) ، ونسبه ابن سيده إلى الأكثرين^(٥) ، وهذا مذهب ابن بُرِّي .

(١) انظر : مقامات الحريري ١٥٩ ، المقامة الحادية والعشرون ، وقولهم : لا أذري أي الجرَادِ عَارَهُ ، مثل يُضْرَبُ لِمَنْ يُجْهَلُ مَقْرَهُ .

انظر : مجمع الأمثال ١٧٦/٣ .

(٢) انظر : الاعتراض على الحريري في مقاماته ٢٤ .

(٣) انظر : المرجع السابق ٢٤ .

(٤) انظر : إصلاح المنطق ١٣٨ ، تهذيب اللغة ١٧٣/٣ ، الخصائص ٣٩٤/١ ، التاج (عبر) .

(٥) انظر : المحكم ١٧٠/٢ .

٢ - ذهب بعضهم إلى أن مضارع (عَارَهُ) (يَعُوْرُهُ أو يَعِيْرُهُ)^(١).

٣ - ذهب ابن الحشاش إلى أن مضارع (عَارَهُ) (يُعَارُهُ) ، كما سبق بيان ذلك .

والراجع - فيما يظهر - أنه لم يُنْطَقْ له بمضارع ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١ - أن (عَارَهُ) جاء في مَثَلٍ جَارٍ في أمرٍ فائتٍ ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع

هنا^(٢).

٢ - أما في غير المَثَلِ فإن المضارع من (عَارَ) بمعنى : (أَخَذَ) (يَعُوْرُهُ أو يَعِيْرُهُ) ، قال

الجهري : « وَعَارَهُ يَعُوْرُهُ وَيَعِيْرُهُ ، أي : أَخَذَهُ وَذَهَبَ بِهِ »^(٣) ، وأما قول ابن الحشاش : إن مضارعه

(يُعَارُهُ) فغلط كما ذكر ذلك ابن بري ؛ وذلك لأن (يُعَارُهُ) مضارع (عَارَ الظَّلِيمِ يُعَارُ) : إذا

صَوَّتَ ، وقد ذكر ذلك اللغويون^(٤) ، قال الأزهري : « عَارَ الظَّلِيمِ يُعَارُ عِرَارًا »^(٥) ، ونقل الزبيدي

عن ابن القطاع أنه نقل عن بعضهم : إنما هو عَارَ الظَّلِيمِ يَعُوْرُ^(٦) ، ولم أجد في الأفعال لابن القطاع

ما ذكره ، وإنما قال ابن القطاع : « عَرَّ الظَّلِيمِ عِرَارًا : صَوَّتَ ، وقال غيره : إنما هو عَارُ »^(٧).

(١) انظر : إصلاح المنطق ١٣٨ ، الأفعال لابن القوطية ٢٥ ، تهذيب اللغة ١٧٣/٣ ، الخصائص ٣٩٤/١ ، المحكم ١٧٠/٢ ، المخصص

١٩/١٤ ، الأفعال للسرستبي ٢٤٦/١ ، الأفعال لابن القطاع ٣٩١/٢ ، التاج (عبر) .

(٢) انظر : الخصائص ٣٩٤/١ ، التاج (عبر) .

(٣) الصحاح ٧٦٢/٢ .

(٤) انظر : الصحاح ٧٤٣/٢ ، معجم مقاييس اللغة ٣٥/٤ .

(٥) تهذيب اللغة ١٠١/١ .

(٦) انظر : التاج (عبر) .

(٧) الأفعال ٣٨٨/٢ ، وانظر : الأفعال لابن القوطية ١٨٧ ، الأفعال للسرستبي ٢٥٦/١ .

١١٣ - (حذف عين الفعل المصوغ منه فعل الأمر) .

قال الجوهري: إذا أمرت من (رأى) على الأصل قلت: ارء، وعلى الحذف: رآ^(١).

قال ابن برّي: وصوابه على الحذف رة؛ لأن الأمر منه: رزيداً، والهمزة ساقطة منه في الاستعمال^(٢).

وقال الجوهري: (التؤي): حَفِيْرَةٌ حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر، تقول إذا أمرت منه: نَ نُؤِيك أي: أصلحه فإذا وقفت عليه قلت: نة مثل: رزيداً، فإذا وقفت عليه قلت: رة^(٣).

قال ابن برّي: «هذا إنما يصح إذا قدرت فعله: نأيتُه أَنَّهُ فيكون المستقبل (ينأى)، ثم تخفف الهمزة على حد (يرى) فتقول: نَ نُؤِيك، كما تقول: رزيداً، ويقال: أنا نُؤِيك، كقولك: انع نُعِيك، إذا أمرته أن يسوي حول خبائه نُؤِيًا مُطِيفًا به كالطُوفِ يَصْرِفُ عنه ماء المطر»^(٤).

رأي ابن برّي:

الأمر من رأى: ريازيد، ومن نأى ن يازيد.

الناقشة:

يأتي الأمر من نحو: (رأى)، و (نأى) على زنة المضارع المجزوم محذوقاً منه حرف المضارعة، ويُجْعَلُ محله همزة وصل، نحو: اضْرِبْ، واخْرُجْ، واعْلَمْ^(٥).

وقد اختص (رأى) بأنه كَثُرَ حذف العين من مضارعه^(٦)، وذلك أن الأصل في مضارعه (يرأى)، ثم حُدِّثَتِ الهمزة فصار (يرى)، ويحتمل حذف الهمزة أحد أمرين:

(١) الصحاح ٢٣٤٨/٦.

(٢) اللسان (رأى).

(٣) انظر: الصحاح ٢٥٠٠/٦.

(٤) اللسان (نأى).

(٥) انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم ٩٦، فتح الأقفال ١٦٠ - ١٦١.

(٦) انظر: الكتاب ٥٤٦/٣، الأصول ٤٠٠/٢، الألفات لابن خالويه ٣٤.

١- أن تكون حُدِفَتْ لكثرة الاستعمال .

٢- أن تكون حُدِفَتْ للتخفيف القياسي بأن أَلْقَيْتُ حركتها على الراء قبلها ، ولزم هذا

الحذف والتخفيف لكثرة الاستعمال^(١).

وعلى هذا يُقال في الأمر : رَيَا زَيْدٌ ، وأصله : إِرَاءٌ مثل : إِرْعَ فَنَقِلْتُ حركة الهمزة إلى الراء وحُدِفَتْ ، فلما تحركت الراء استغنيَ عن همزة الوصل ، فإذا وقفت عليه قلت : رَه ، فتأتي بهاء السكت على حدٍ : عِه ، وشِه^(٢).

و (نَأَى يَنَأَى) مثل (رَأَى يَرَى) إلا أنه لم يكثر في كلامهم كثرة (رَأَى يَرَى) ؛ ولذلك كان حذف الهمزة الواقعة عيناً من (رَأَى يَرَى) أكثر من حذفها من (نَأَى يَنَأَى)^(٣)، قال ابن جني : فإذا أمرتُ من : (نَأَيْتُ حَوْلَ الْبَيْتِ نُوَيًّا فَأَنَا أَنَأَى) قلت : أَنَا يَزِيدُ نُوَيًّا مِثْلَ : ائْنَعُ نَعِيًّا ، فَإِنْ خَفَفْتَ قَلْتَ : نَ نُوَيًّا ، وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ فِي كِتَابِ الْهَمْزِ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : يَزِيدُ نَ نُوَيِّكَ ، أَخْرَجَهُ عَلَى التَّخْفِيفِ^(٤).

وبهذا يتبين أن الجوهري قد جانب الصواب بقوله : إن الأمر من (رَأَى) على الحذف : رَأ .

(١) انظر : شرح المفصل ١١٠/٩ ، شرح الملوكي ٣٧١ .

(٢) انظر : الحليات ٩٠ ، سر الصناعة ٨٢٦/٢ ، شرح الملوكي ٣٧٢ - ٣٧٣ ، التمه ل ابن القيمي ١٧٤ .

(٣) انظر : الشافية ٨٨ ، شرح الشافية لابن الحاجب ١٢٩ ، بغية الطالب ١٦١ - ١٦٢ ، شرح الشافية للرضي ٣٨/٣ ، شرح الشافية لركن الدين ١٠٨٥ - ١٠٨٧ ، شرح الشافية لليزدي ٤٢٩/٢ .

(٤) انظر : سر الصناعة ٨٣٠/٢ - ٨٣١ .

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين

١١٤ - (الاستدلال بوزن اسم الفاعل على وزن الفعل) .

قال الجوهري : « الآفِقُ : الذي بلغ النهاية في الكرم ، على (فاعِلٍ) ، تقول منه : (أفِقتَ) - بالكسر - يَأْفِقُ أفْقًا »^(١) .

قال ابن بُرِّي : ذكر القزاز أن (الآفِقَ) فعله (أفِقتَ يَأْفِقُ) ، وكذا حكي عن كراع ، واستدل القزاز على أنه (أفِقتَ) على (فاعِلٍ) بكون فعله على (فَعَلَ) ، وذكر ابن بُرِّي أن علي بن حمزة^(٢) أنكر (أفِقتَ فهو أفِقتَ) ، وأنه قال فيما أنشده أبو زيد^(٣) :

تَعْرِفُ فِي أَوْجُهِيهَا الْبَشَائِرِ

أَسَانَ كُلِّ أَفِيقٍ مُشَاجِرِ^(٤)

: إن الرواية الصحيحة (أفِقتَ مُشَاجِرٍ) - بالقصر - لا غير ، وقد ردَّ عليه ابن بُرِّي بأبيات جاء فيها اسم الفاعل على (أفِقتَ)^(٥) سأذكرها في المناقشة .

رأي ابن بُرِّي :

(أفِقتَ) فعله (أفِقتَ) ؛ لأن (فاعلاً) يصاغ من (فَعَلَ) .

المناقشة :

اختلف في الفعل واسم الفاعل من (أفِقتَ) أم (أفِقتَ فهو أفِقتَ) ؟ ، وذلك

على النحو الآتي :

(١) الصحاح ٤/١٤٤٦ .

(٢) البصري ، لغوي من العلماء بالأدب ، له كتب ، توفي عام ٣٧٥ . انظر : الأعلام ٤/٢٨٣ .

(٣) دُكَيْنُ بْنُ رَجَاءِ الْفُقَيْمِيُّ . انظر : شرح أبيات إصلاح المنطق ٥١١ .

(٤) من الرجز . و (البَشَائِرُ) جمع بُشَيْرَةٍ وهي الناقة الصبيحة ، و (الآسَانُ) : العلامات ، يريد علامات الكرم ، و (الآفِيقُ) :

البارع التام ، و (مُشَاجِرٍ) : يقال : قد شَاجَرَ المَالُ ، إذا رمى العُشْبَ والبَقْلَ ، فلم يبقَ منهما شيءٌ فصار إلى الشجر يرماه . انظر

: إصلاح المنطق ٣١٠ ، تهذيب اللغة ١٠/٥٣١ ، المختص ٣/١٥٣ ، ١٧/١٢ ، تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ٢/١٥٥ ،

المشوف ١/٤١٨ ، اللسان والتاج (بشر ، شجر ، أفق ، أسن) .

(٥) اللسان والتاج (أفِقتَ) .

١- ذهب علي بن حمزة ، والجوهري إلى أن فعله (أَفَقَ) ، واسم الفاعل منه (أَفِقَ) .

٢- ذهب الأزهري ، والقزاز إلى أن فعله (أَفَقَ) فهو أَفِقَ^(١) ، وهو مذهب ابن بري .

٣- قال كراع ، وابن القوطية أَفَقَ فهو أَفِقَ^(٢) .

والذي يظهر أنه يُقالُ (أَفَقَ) واسم الفاعل منه (أَفِقَ) ، ويقالُ (أَفِقَ) واسم الفاعل منه

(أَفِقَ) ؛ وذلك لِمَا يأتي :

١- أن ابن القطاع ، والزمخشري ذكرا أنه يقال في الفعل : (أَفِقَ وَ أَفَقَ)^(٣) ، وقد احتج

ابن بري على أن مجيء اسم فاعله على (أَفِقَ) - بالمد - يدل على أن فعله (أَفَقَ) ، وأنشد شاهداً

على (أَفِقَ) - بالمد - لسراج بن قرّة الكلابي :

وَهِيَ تَصَدَّى لِرِفْلٍ أَفِقِي

ضَخْمِ الحُدُولِ بَائِنِ المِرْفِقِ^(٤)

وأنشد لأبي النجم :

بَيْنَ أَبِ ضَخْمٍ وَخَالِ أَفِقِي

بَيْنَ المِصْلِيِّ وَالجَوَادِ السَّابِقِ^(٥)

(١) انظر : تهذيب اللغة ٣٤٣/٩ .

(٢) انظر : المجرد ١٧٨ ، المنتخب ٢٧٥ ، الأفعال لابن القوطية ١٧٨ ، الأفعال للسرستبي ٩٥/١ .

(٣) انظر : الأفعال لابن القطاع ٣٩/١ ، أساس البلاغة ٨ .

(٤) من الرجز . (الرُّقْلُ) : البعير الواسع الجلد ، وقد يكون الطويل الذئب ، و (الآفِق) : البارح الثام ، و (الحُدُولُ) لم أجد في

المعجمات ما يناسب معنى البيت ، ولعلها (الحُدُولُ) جَمْعُ (جَدَلِ) ، وهي قَصَبُ اليدين والرَّجْلَيْنِ ، وَكُلُّ عَضْبٍ جَدَلٌ ،

و (المِرْفِقِ) جَمْعُ (مِرْفَقِ) وهو أعلى الذراع وأسفل المرفق من الإنسان والذئبة .

لم أقف على هذا البيت في مصدر آخر .

الشاهد عند ابن بري : (أَفَقَ) على وزن (فَعَلَ) ؛ لأن اسم فاعله جاء على وزن فاعل (أَفِقَ) .

(٥) من الرجز . و (المِصْلِيُّ) من الحَيْبِلِ الذي يجيء بعد السابق ، سُمِّيَ بذلك لأن رأسه يلي صِلَا المتقدم ، و (السابق) وهو

الأول . انظر : ديوانه ١٤٥ .

الشاهد عند ابن بري : (أَفَقَ) على وزن (فَعَلَ) ؛ لأن اسم فاعله جاء على وزن فاعل (أَفِقَ) .

وقال الزمخشري : « وقد أُفِقَ على أصحابه ، وأفَقَهُم ، قال الكميّ :

الْفَاتِقُونَ الرَّائِقُونَ
نَ الْآفِقُونَ عَلَى الْمَعَاشِرِ^(١)

وقال أبو النجم :

يَبِينُ أَبِ ضَخْمٍ وَخَالَ إِفِقٍ^(٢)

فرواية الزمخشري لبيت أبي النجم (أفِقِ) - بالقصر - تقوي أنه قد ورد (أفِقَ) في الفعل .

٢- أن اسم الفاعل من الثلاثي الذي على وزن (فَعَلَ) يأتي على وزن (فَاعِلٍ) مطلقاً^(٣)،

ويأتي من (فَعِلَ) اللازم على وزن (فَعِلٍ)^(٤).

(١) من مجزوء الكامل . (الْفَتَقُ) الفصل بين المتصلين ، و (الرَّتْقُ) : شَدُّ الْفَتَقِ ، ومن المجاز (رَتَّقَ فَفَقَهُمْ) : أصلح أحوالهم . انظر

: ديوانه ١٩٨ .

(٢) أساس البلاغة ٨ .

(٣) انظر : المتقضب ١١٣/٢ ، الجمل ٣٠٠ ، التتمة لابن القيصي ٦٠ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٠٠ ، فتح الأقفال ١٦٦ .

(٤) انظر : المنصف ٣٣٣/١ .

قال الحريري في إحدى مقاماته : « عَاهَدْتُ اللَّهَ مُذْ يَفَعْتُ أَنْ لَا أُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ مَا اسْتَطَعْتُ »^(١).

قال ابن الخشاب : المعروف (أَيْفَعْتُ) ، يقال : أَيْفَعُ الْغَلَامُ فَهُوَ يَأْفَعُ ، وَأَبْقَلَ الْمَكَانَ فَهُوَ بَاقِلٌ ، وَأَوْرَسَ الرَّمْثُ فَهُوَ وَارِسٌ ، وجعل أهل العربية خروج اسم الفاعل في هذه الألفاظ على غير فعله نادراً ، كذا حكى أهل اللغة : ابن السكيت ومن قبله .

قال ابن برّي : (يَفَعْتُ) لغة في (أَيْفَعْتُ) ، حكاه ابن القطاع ، وابن القوطية ، وابن طريف ، كذلك حكوا (أَبْقَلَ الْمَكَانَ وَبَقَلَ) ، و (أَوْرَسَ الرَّمْثُ وَوَرَسَ)^(٢) عن العرب ، والأكثر (أَيْفَعُ وَابْقَلُ وَوَرَسَ) ، فإذا ثبت سماع الكل عن العرب لم يكن لمن أنكرها عذر ، وإنما اختارها ابن الحريري هنا لتوافق (مُذْ يَفَعْتُ) سجعها وهي (ما استطعت) في وزنها ، فضرورة السجع حملته على استعمال أقل اللغتين^(٣).

وذكر الجوهري نقلاً عن ابن السكيت أنه يقال : أَبْقَلَ الرَّمْثُ فَهُوَ بَاقِلٌ ، ولم يقولوا : مُبْقِلٌ ، كما قالوا : أَوْرَسَ فَهُوَ وَارِسٌ ، زاد الجوهري : ولم يقولوا : مُورِسٌ ، وهو من النوادر^(٤).

قال ابن برّي : « وقد جاء (مُبْقِلٌ) ، قال أبو النجم^(٥) :

(١) المقامات ٢٦٨ ، المقامة التفليسية .

(٢) يعني : اصفر ورقه . انظر : التاج (ورس) .

(٣) انظر : الاعتراض على الحريري في مقاماته لابن الخشاب ، والاتصار للحريري لابن برّي ٢٩ .

(٤) انظر : الصحاح ٤/١٦٣٦ .

(٥) هكذا نسيه ابن برّي إلى أبي النجم ولم أجده في ديوانه ، وهو منسوب إلى رؤبة في ملحقات ديوانه ١٨١ ، المخصص ١٠ /

وقال ابن هرمة :

لَرُعْتُ بِصَفْرَاءِ السُّحَالَةِ حُرَّةً لَهَا مَرْتَعٌ بَيْنَ النَّبِيطَيْنِ مُبْقِلٌ^(٢)

وقالوا : مُعْشِبٌ ، وعليه قول النابغة الجعدي :

عَلَى جَانِبِي حَائِرٍ مُفْرَدٍ يَبْرُثُ تَبْوَانَهُ مُعْشِبٍ^(٣) ،^(٤)

ذكر الجوهري أنه يُقال لذات الحافر إذا أرادت الفحل : وَدَقَّتْ تَدِيقٌ وَدَقًا ، وَأَوْدَقَتْ ، وَاسْتَوْدَقَتْ ، وَأَتَانَ وَدَوْقٌ ، وَفَرَسٌ وَدَوْقٌ وَوَدِيقٌ^(٥) .

قال ابن بَرِّي : وقد ذكر ابن خالويه : أَوْدَقَتْ فَهِيَ وَادِيقٌ ، وَلَا يُقَالُ : مُوْدِقٌ وَلَا مُسْتَوْدِقٌ^(٦) .

رأي ابن بَرِّي :

جاء (أَيْفَعُ الْغَلَامِ وَيَفَعُ) ، و (أَبْقَلَ الْمَكَانَ وَيَقْلَ) ، و (أَوْرَسَ الرَّمْثُ وَوَرَسَ) ، والأكثر

(١) من الرجز . قال ابن سيده : إنه يصف طيراً ، وقوله (يَلْمَحْنَ) هكذا في ملحقات ديوان رؤبة ، واللسان ، ولم يتبين لي ما معناه ، والرواية في المخصص (يَلْمَحْنَ) ، و (اللَّمْحُ) الأكل بأطراف الفم ، و (الغَمِيسُ) مسيلٌ صغير يجتمع فيه النبات والشجر ، وعلى هذا فلعل قول ابن سيده : (يصف طيراً) محرفٌ عن (عَيْرًا) . انظر : مجموع أشعار العرب ديوان رؤبة ١٨١ ، المخصص ٤٢/١١ ، ١٧٤/١٠ .

الشاهد عند ابن بَرِّي : أنه جاء اسم الفاعل من (أَبْقَلَ) على (مُفْعِلٍ) ، وهو القياس .

(٢) من الطويل . راع : أدهشَ ، (الْحُرَّةُ) : الفتاة العربية الحسنة ، و (النَّبِيطَيْنِ) ، و (السُّحَالَةِ) : موضعان . انظر : شعر ابن هرمة ١٦٥ .

الشاهد عند ابن بَرِّي : أنه جاء اسم الفاعل من (أَبْقَلَ) على (مُفْعِلٍ) ، وهو القياس .

(٣) من المتقارب . (الحَائِرُ) ما أمسك الماء ، وقوله (مفرد) هكذا في اللسان ، ورواية الديوان (مُفْرَطٌ) أي : مملوء ، و (الْبِرْثُ) : الأرض البيضاء الرقيقة السهلة السريعة النبات ، و (تَبْوَانَهُ) : أنمن به ، والضمير يعود على نساء تقدم ذكرهن ، وفي اللسان (يقل) : (تَبْوَانَهُ) - بالثاء - ، والصحيح (تَبْوَانَهُ) كما في الديوان ، وكما هو واضحٌ من شرح البيت وسياقه . انظر : شعره ٣٢ . الشاهد عند ابن بَرِّي : أنه جاء اسم الفاعل من (أَعْشَبَ) على (مُفْعِلٍ) ، وهو القياس .

(٤) اللسان (يقل) .

(٥) انظر : الصحاح ١٥٦٣/٤ .

(٦) اللسان والتاج (ودق) .

(أَيْفَعُ وَأَبْقَلُ وَأَوْرَسَ) ، وقد جاء (مُبْقِلٌ) ، و (مُعْشِبٌ) .

الناقشة :

سبق بيان أن اسم الفاعل من الثلاثي الذي على وزن (فَعَلَ) يأتي على وزن (فَاعِلٍ) مطلقاً^(١) ، أما اسم الفاعل مِمَّا زاد على الثلاثة رباعياً كان أو خماسياً أو سداسياً فإنه يُصاغُ على وزن مضارعه ، لكن يُجْعَلُ في أوله مكان حرف المضارعة ميمٌ مضمومة ، سواءً كان أول مضارعه مضموماً أم مفتوحاً نحو : أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ ، وَأَنْطَلَقَ يُنْطَلِقُ فهو مُنْطَلِقٌ ، وَاسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ فهو مُسْتَخْرِجٌ^(٢) .

وقد اختلف في نحو : (يَفْعَعُ) ، و (بَقْلٌ) ، و (عَشْبٌ) ، و (يَافِعُ) ، و (بَاقِلٌ) ، و (عَاشِبٌ) على النحو الآتي :

١- أورد علماء اللغة عدداً من الأفعال على وزن (أَفْعَلٌ) قالوا : إن اسم الفاعل منها جاء على (فَاعِلٍ) على غير قياس ؛ لأنهم لم ينطقوا بماضيه الثلاثي^(٣) ، وعلى هذا بنى ابن الخشاب تخطئته للحريري في قوله : « عَاهَدْتُ اللَّهَ مَذْيَفَعْتُ أَنْ لَا أُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ مَا اسْتَطَعْتُ » ، وقال : إن (يَافِعاً) جاء على غير فعله ؛ وذلك لأن فعله (يَفْعَعُ) ولم ينطق به ، فجاء على المنطوق به وهو (أَيْفَعُ) .

٢- ذهب ابن بُرِّي إلى أنه جاء عن العرب (يَفْعَعْتُ) لغةً في (أَيْفَعْتُ) ، و (أَبْقَلُ المَكَانَ وَيَقْلُ) ، و (أَوْرَسَ الرَّمْثُ وَوَرَسَ) عن العرب ، والأكثر (أَيْفَعُ وَأَبْقَلُ وَأَوْرَسَ) ، وعلى هذا فإن (يَافِعاً) قد جاء على اللغة القليلة ، كما أنه جاء (مُبْقِلٌ) ، و (مُعْشِبٌ) قليلاً من (أَبْقَلُ) ، و (أَعْشَبُ) .

والراجع - فيما يظهر - أن مثل هذه الكلمات التي ذكروا أن اسم الفاعل فيها قد جاء على

(١) انظر : المسألة (١١٤) - الاستدلال بوزن اسم الفاعل على وزن الفعل) .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٢٤٢/٤ ، شرح لامية الأفعال ١١١ ، شرح الكافية ١٩٩/٢ ، فتح الأقفال ١٧٢ .

(٣) انظر : إصلاح المنطق ٢٧٤ - ٢٧٥ ، أدب الكاتب ٦١١ ، المنتخب ٥٧٧/٢ ، ليس في كلام العرب ٥٤ ، التثنية في التصريف لابن القبيصي ٧٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٢/٢ ، شرح الكافية ١٩٩/٢ ، الزهر ٧٦/٢ ، فتح الأقفال ١٧٢ .

خلاف القياس قليلة جداً مع أن منها ما ورد فيه لغتان كما ذكر ابن بُرِّي يمكن حمل هذا الخارج عن القياس على إحداهما فيكون غير مخالف له ؛ وذلك على النحو الآتي :

١- أما قولهم أَيْفَعَ فهو يَافِعٌ فيمكن حمل يَافِعٍ على اللغة القليلة وهي (يَفَع) ، وقد ذكرها عددٌ من علماء اللغة^(١) كما ذكر ابن بُرِّي ، قال ابن القوطية : « وَيَفَعُ الْغَلَامُ يُفَوِّعًا لُغَةً ، وَأَيْفَعُ الْأَعْمُ : شَبَّ »^(٢).

٢- وكذلك قولهم أَوْرَسَ الرَّمْتُهُ فهو وَارِسٌ يمكن حمل وارس على اللغة القليلة الأخرى التي ذكرها اللغويون^(٣) ، قال ابن القوطية : « وَرَسَ الرَّمْتُ وَرَسًا لُغَةً وَأَوْرَسَ الْأَعْمُ »^(٤).

٣- وكذلك قولهم : أَبْقَلَ المَكَانَ فهو بَاقِلٌ يمكن حمل بَاقِلٍ على اللغة الأخرى^(٥) ، قال ابن القوطية : « وَبَقَلَ المَكَانَ بُقُولًا وَأَبْقَلَ : أَنْبَتَ البِقْلَ »^(٦) ، وما ذكره ابن بُرِّي من أن (مَبْقِلًا) مسموع ذكره ابن جنبي فقال : مكانٌ مَبْقِلٌ ، هو القياس ، وَبَاقِلٌ أَكْثَرُ فِي السَّمَاعِ ، وَالأَوَّلُ مَسْمُوعٌ أَيْضًا^(٧) ، ومثل ذلك (مُعْشِبٌ) ، قال ابن السكيت : وَأَعْشَبَ البَلَدُ فهو عَاشِبٌ وَمُعْشِبٌ^(٨).

٤ - أما ما نقله ابن بُرِّي عن ابن خالويه من أنه يُقال : أَوْدَقْتُ فِهِي وَأَدِقُّ ، وَلَا يُقَالُ : مُوَدِّقٌ وَلَا مُسْتَوْدِقٌ فيمكن حمله على (وَدَقَ) ، وذلك لأنها وردت عن العرب^(٩).

(١) انظر : الأفعال لابن القطاع ٣/٣٧٥ ، الأفعال للسرقسطي ٤/٢٩٤ ، المساعد ٢/١٩٠ .

(٢) الأفعال ١٦٦ .

(٣) انظر : الأفعال لابن القطاع ٣/٢٩١ ، الأفعال للسرقسطي ٤/٢٢١ .

(٤) الأفعال ١٥٥ .

(٥) انظر : الجمهرة ٣/١٢٦٣ ، المخصص ١٠/١٧٣ ، الأفعال لابن القطاع ١/٧٠ ، الأفعال للسرقسطي ٤/٦٨ .

(٦) الأفعال ١٢٧ .

(٧) انظر : التمام ١٨٦ ، التاج (بقل) .

(٨) انظر : إصلاح المنطق ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٩) انظر : الأفعال لابن القوطية ١٥٥ ، الأفعال لابن القطاع ٣/٢٩٥ ، الأفعال للسرقسطي ٤/٢٢٤ .

١١٦ - (اسم الفاعل من غير الثلاثي) .

قال ابن بُرِّي : « والفاعل من (أَهْرَاقَ) (مُهْرِيقٌ) »^(١)، واستشهد على ذلك بثلاثة شواهد سأوردها في المناقشة .

رأي ابن بُرِّي :

اسم الفاعل من (أَهْرَاقَ) (مُهْرِيقٌ) .

المناقشة :

سبق بيان أن اسم الفاعل يُصاغُ مما زاد على الثلاثة رباعياً كان أو خماسياً أو سداسياً على وزن مضارعه ، لكن يُجعلُ في أوله مكان حرف المضارعة ميمٌ مضمومة ، سواءً كان أول مضارعه مضموماً أم مفتوحاً نحو : أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ ، وانطلقَ يَنْطَلِقُ فهو مُنْطَلِقٌ ، واستخرجَ يَسْتَخْرِجُ فهو مُسْتَخْرِجٌ^(٢) .

ومضارع (أَهْرَاقَ) (يُهْرِيقُ)^(٣)، فيكون اسم فاعله على وزنه ، لكن يُجعلُ في أوله مكان حرف المضارعة ميمٌ مضمومة فيقال : (مُهْرِيقٌ)^(٤)، وقد أورد ابن بُرِّي شاهداً على ذلك قول كثير^(٥) :

فَأَصْبَحْتُ كَالْمُهْرِيقِ فَضَلَّةَ مَائِهِ
لِضَاحِي سَرَابٍ بِالْمَلَا يَتَرَفَّقُ^(٦)

(١) اللسان والتاج (هرق) .

(٢) انظر : المسألة (١١٥ - فاعلٌ من غير الثلاثي) .

(٣) انظر : الصحاح ١٥٧٠/٤ ، المحكم ٣٤٣/٦ ، تحفة المجد الصريح ٢٤٤ ، شرح الشافية للرضي ٣٨٥/٢ .

(٤) انظر : الصحاح ١٥٧٠/٤ ، تحفة المجد الصريح ٢٤٥ ، شرح الشافية للرضي ٣٨٥/٢ .

(٥) ونُسبَ إلى الأحوص - أيضاً - ، وهو في ديوانه .

(٦) من الطويل . (الضَّاحِي) الذي برزت عليه الشمس ، و (المَلَا) الصحراء والتَّسَعُ من الأرض .

انظر : ديوان الأحوص ٢٠٣ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : اسم الفاعل من (أَهْرَاقَ) (مُهْرِيقٌ) .

وقول العُدَيْلِ بنِ الفَرخِ^(١):

فَكُنْتُ كَمُهْرِيْقِ الَّذِي فِي سِقَائِهِ لِرِقْرَاقِ آلِ فَوْقِ رَأْيِيَةِ جَلْدِ^(٢)

وقول آخر^(٣):

فَظَلَلْتُ كَأَمُهْرِيْقِي فَضَلَ سِقَائِهِ فِي جَوْ هَاجِرَةٍ لِلْمَعِ سَرَابِ^(٤)

(١) نقل التبريزي عن أبي رباح أن هذا البيت من قصيدة لأبي الأخيل العجلي ، وهو شاعر إسلامي في عهد بني أمية . انظر : ديوان الحماسة بشرح التبريزي ١/٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) من الطويل . (الرِقْرَاقُ) : كُلُّ مَا لَهُ بَصِيصٌ وَتَلَالُأُ ، و (الأَلُ) : السراب ، و (الرَأْيِيَةُ) فيها حُزُوْرَةٌ وإشْرَافٌ يَبْتَ فيها أَجُودُ البقل ، يَنْزِلُهَا النَّاسُ ، و (الجَلْدُ) : بَيْنُ الجَلْدِ وَهُوَ الشَّدَّةُ والقُوَّةُ .

انظر : شرح ديوان الحماسة للرزوقي ٢/٧٣٥ ، الاقتضاب ٢/٢٤٣ ، شرح الفصيح للزمخشري ١/٧٩ .
الشاهد عند ابن بري : اسم الفاعل من (أَهْرَاقَ) (مُهْرِيْقٌ) .

(٣) لم أقف على اسم قائله .

(٤) من الكامل . (الهَاجِرَةُ) : نِصْفُ النَّهَارِ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ مَعَ الظُّهْرِ أَوْ مِنْ عِنْدِ زَوَالِهَا إِلَى العَصْرِ أَوْ شِدَّةِ الحَرِّ .
لم أجد البيت في مصدر آخر .

الشاهد عند ابن بري : اسم الفاعل من (أَهْرَاقَ) (مُهْرِيْقٌ) .

١١٧ - (الفعل الذي يُصاغُ منه [فَعَالٌ]) .

قال ابن بَرِّي : « وابن خالويه يقول في كثير من كلامه : وقال النُّجَامُونَ ، ولا يقول المُتَجَمُّونَ ، قال : وهذا يدل على أن فعله ثلاثي »^(١) .

رأي ابن بَرِّي :

(فَعَالٌ) يصاغ من الفعل الثلاثي .

المناقشة :

(فَعَالٌ) من أشهر صيغ المبالغة ، وتدلُّ هذه الصيغة على الملازمة للفعل وكثرة تكراره^(٢) .

وهذه الصيغة لا تكاد تأتي إلا من الفعل الثلاثي^(٣) ، وهذا سر قول ابن بَرِّي : إن فِعْلَ (النُّجَامُونَ) فِعْلٌ ثلاثي .

والمعروف أن فعله (نَجَّمَ) ، قال ابن دريد : « وتَنَجَّمَ الرَّجُلُ : إذا نظر في النجوم ، وَتَنَجَّمَ وَتَنَجَّمَ : إذا رعى النجوم من سهر »^(٤) ، و (نَجَّمَ) من مزيد الثلاثي ، والقياس أن يُجَاءَ ببناء اسم الفاعل من غير الفعل الثلاثي على وزن مضارعه ، لكن يُجْعَلُ في أوله مكان حرف المضارعة ميم مضمومة^(٥) ، وعلى هذا فقياس اسم الفاعل من (نَجَّمَ) (مُنَجِّمٌ) ، قال ابن سيده : « وَالمُنَجِّمُ وَالمُنَجِّمُ : الذي ينظر في النجوم بحسب مواقيتها وسيرها ، فأما قول بعض أهل اللغة : يقوله النُّجَامُونَ فَأَرَاهُ مولدًا »^(٦) ، وكأن هذا ردٌّ من ابن سيده لِمَا تكلَّم به ابن خالويه ، ولعلَّ في عبارة ابن بَرِّي تسامحاً ؛ لأن (النُّجَامُونَ) لا يمكن أن يكون إلا من فعلٍ ثلاثي ، ولم أجد (نَجَّمَ) في المعجمات بمعنى : نَظَرَ في النجوم ، وإنما هو (نَجَّمَ وَتَنَجَّمَ) .

(١) اللسان والتاج (نجم) .

(٢) انظر : المقتضب ١٦١/٣ .

(٣) انظر : المبهج ٩٥ ، المختص ٢٤١/٢ ، شرح الفصيح للزمخشري ٢٠٥/٢ ، الكشاف ٣٦٩/٣ ، إعراب القراءات الشواذ ٢/٤٢٢ .

(٤) الجمهرة ١/٤٩٥ ، وانظر : التكملة للصاغاني ١٥١/٦ .

(٥) انظر : المسألة (١١٥ - فاعلٌ من غير الثلاثي) .

(٦) المحكم ٧/٣٢٧ - ٣٢٨ .

١١٨ - (صياغة [فَعَالٍ] و [فَعَالٍ] من غير الثلاثي) .

قال الجوهري : « والدَّرَاكُ : الكثير الإدراك ، وقلما يجيء (فَعَالٌ) من (أَفْعَلُ يَفْعَلُ) ، إلا أنهم قد قالوا : حَسَّاسٌ دَرَاكٌ ، لغة أو ازدواج »^(١).

قال ابن بَرِّي : « جاء (دَرَاكٌ و دَرَاكٌ) ، و (فَعَالٌ) و (فَعَالٌ) إنما هو من فعل ثلاثي ، ولم يستعمل منه فعل ثلاثي ، وإن كان قد استعمل منه (الدَّرَاكُ) ، قال جحدر بن مالك الخنظلي يخاطب الأسد :

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَكَانٍ ضَنْكَ
كِلَاهُمَا ذُو أَنْفٍ وَمَحْكٍ
وَبَطْشَةٍ وَصَوْلَةٍ وَقَتِكِ
بِظَفِيرٍ مِنْ حَاجَتِي وَدَرَكِ
فَذَا أَحَقُّ مَنْزِلٍ بِتَرْكِ^(٢)

... وقال قيس بن رفاعة في (دَرَاكٍ) :

(١) الصحاح ٤/١٥٨٣ .

(٢) من الرجز . انظر : المحاسن والأضداد ٧١ ، أمالي ابن الشجري ١/١٤١ ، ٢/٤٨٧ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٢١١ ، والرواية في هذا المصدر على النحو الآتي :

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَكَانٍ ضَنْكَ
كِلَاهُمَا ذُو أَنْفٍ وَمَحْكٍ
وَصَوْلَةٍ فِي بَطْشَةٍ وَقَتِكِ
إِنْ يَكْشِفُ اللَّهُ فَنَاحَ الشُّكِّ
وَوَظْفِرًا بِجَوْجُوٍّ وَبَرَكِ
فَهُوَ أَحَقُّ مَنْزِلٍ بِتَرْكِ
الدُّبِّ بَعْرِيٍّ وَالْفَرَّابِ يَمْكِي

الشاهد عند ابن بَرِّي : أنه استعمل (الدَّرَاكُ) فيمكن أن يكون (دَرَاكٌ و دَرَاكٌ) مأخوذة من الثلاثي .

وَصَاحِبُ الْوَيْتْرِ لَيْسَ الدَّهْرُ مُدْرِكُهُ

عِنْدِي ، وَإِنِّي لَدَرَّاكَ بِأَوْتَارٍ^(١) ،^(٢)

رَأَى ابْنُ بَرِّي :

جاء (فَعَالَ وَفَعَالَ) من غير الثلاثي .

المناقشة :

ذكر العلماء أنه لا يُصَاغُ (فَعَالَ وَفَعَالَ) إلا من فِعْلٍ ثلاثي متعدي غير أنه قد جاءت من الفعل الرباعي مثل (جَبَّارٍ) من (أَجْبَرَ) ، و (دَرَّاكٍ) من (أَدْرَكَ) ، و (سَأَارٍ) من (أَسَارَ) ، و (فَحَّاشٍ) من (أَفْحَشَ) ، و (قَصَّارٍ) من (أَقْصَرَ) ، و (رَشَّادٍ) من (أَرْشَدَ) ، و (حَسَّاسٍ) من (أَحَسَّ)^(٣) .

والذي يظهر أن هذه الكلمات التي ذكر العلماء أنها جاءت من فعلٍ رباعي من القلة بحيث لا يمكن أن تنقض القاعدة المطردة ؛ ولهذا فإنه يقتصر على ما ورد منها ولا يقاس عليه^(٤) ، مع أن بعض هذه الكلمات التمس العلماء لها تخريجاً فمنها ما فيه لغتان فقد قالوا : قَصَّرْتُ عن الشيء ، و جَبَّرْتُهُ على كذا^(٥) ، وقال ابن جنبي : وكذا ينبغي أن يعتقد في (سَأَارٍ) ، و (دَرَّاكٍ) على أنهما خرجا بحرف الزيادة فصارا إلى (سَأَرَ) ، و (دَرَّاكَ) تقديرًا وإن لم يخرجوا إلى اللفظ استعمالاً^(٦) ، و (دَرَّاكَ) يمكن حمله على (دَرَّاكَ) كما ذكر ابن بَرِّي ؛ لأنه نُطِقَ بمصدره في بيت جحدر الحنظلي الذي أورده ابن بَرِّي وهو (الدَّرَّاكَ) .

(١) من البسيط . انظر : الأمالي للقالبي ١٢٢/١ ، التنبيه والإيضاح ٢٠١/١ ، اللسان (حجج) ، الإصابة ٢٤٧/٣ .
الشاهد عند ابن بَرِّي : أنه استعمل (دَرَّاكًا) ، وهي صيغة مبالغة من (الدَّرَّاكَ) .

(٢) اللسان (درك) .

(٣) انظر : مجالس ثعلب ٣١٥/١ ، المبهج ٩٥ ، شرح الفصيح للزمخشري ٢٠٥/١ ، المزهر ٧٧/٢ .

(٤) انظر : شرح الفصيح للزمخشري ٢٠٥/١ ، الدر المصون ٤٧٥/٩ .

(٥) انظر : المبهج ٥٠ ، شرح الفصيح للزمخشري ٢٠٥/١ .

(٦) انظر : المختصب ٢٤١/٢ - ٢٤٢ .

١١٩ - (الفرق بين [فَاعِلٍ] و [فَعَالٍ]) .

قال الحريري: ويقولون لمن يكثر من السؤال: (سائل) ، ومن النساء (سائلة) ، والصواب (سأل) ، و (سألت) ؛ وعُلِّل ذلك بأن (فَاعِلًا) لمن فعل الشيء مرة واحدة ، و (فَعَالًا) لمن كَثُرَ الفعل^(١).

قال ابن بَرِّي: إنكاره أن يطلق (السائل) على مَنْ كَثُرَ سؤاله ليس بصحيح ؛ لأن باب (فَاعِلٍ) مثل (ضَارِبٍ) يكون عامًا لا يخصُّ قليلا من كثير ، وأما (فَعَالٌ) فإنه يختص بالكثير، فلا يمتنع أن يقع (فَاعِلٌ) موقع (فَعَالٍ)^(٢).
رأي ابن بَرِّي :

(فَاعِلٌ) يدل على القليل والكثير ، و (فَعَالٌ) يختص بالكثير .

المناقشة :

اختلف في إطلاق (فَاعِلٍ) ، و (فَعَالٍ) وذلك على النحو الآتي :

- ١ - قال المبرد : إن (فاعلا) يكون للقليل والكثير ، و (فَعَالًا) يكون للكثير ولا يكون للقليل^(٣)، وصرح أكثر العلماء أن (فَعَالًا) صيغة مبالغة تفيد التكثر^(٤) ، وهذا مذهب ابن بَرِّي .
- ٢ - ذهب الحريري ، وابن هشام اللخمي ، والصفدي إلى أن (فَاعِلًا) للقليل و (فَعَالًا) يختص بالكثير^(٥).

٣ - نقل العكيري أن (فَعَالًا) قد يأتي للقليل^(٦).

(١) انظر : درة القواس ١١٨ - ١١٩ .

(٢) انظر : حواشي ابن بَرِّي وابن ظفر على درة القواس ١١٥ .

(٣) انظر : الكامل ١٠٢٥/٢ ، المقتضب ١١٣/٢ .

(٤) انظر : الأصول ١٢٣/١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٠٥٣/٢ ، توضيح المقاصد ١٩/٣ ، المساعد ١٩٢/٢ - ١٩٣ .

(٥) انظر : المدخل إلى تقويم اللسان ١٣٦ ، تصحيح التصحيف ٣٠٣ .

(٦) انظر : التبيان ٣١٦/١ .

والراجع - فيما يظهر - أن (فاعلا) يكون للقليل والكثير ، وأن (فَعَالًا) صيغة مبالغة تفيد التكثير ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن (فاعلا) هو الأصل ؛ ولذلك دل على القليل والكثير^(١).

٢ - قوله سبحانه : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾^(٢) ولا يقضي استعمال (سائل) وهو على وزن (فاعل) أن يكون السائل هنا لمن قل سؤاله^(٣)، وهذا من أدلة ابن برّي .

٣ - ومثل هذا في صفة الباري - سبحانه - الخالق والخالق ، والرازق والرازق ، ويكون المراد بأحدهما ما يراد بالآخر^(٤)، قال الزبيدي : « من صفات الله - تعالى جل وعز - (الخلاق) ، ففي كتابه العزيز : ﴿ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴾^(٥)، ومعناه ومعنى (الخالق) سواء^(٦)، وهذا من أدلة ابن برّي أيضًا .

٤ - ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾^(٧)، ولو قرأ قارئ بـ (ظالم) لكان بمعناه^(٨)، وهذا من أدلة ابن برّي أيضًا .

(١) انظر : المقتضب ١١٣/٢ .

(٢) سورة الذاريات ١٩ .

(٣) انظر : حواشي ابن برّي وابن ظفر على درة الفواص ١١٥ .

(٤) انظر : المرجع السابق ١١٥ .

(٥) سورة يس ٨١ .

(٦) التاج (خلق) .

(٧) سورة فصلت ٤٦ .

(٨) انظر : حواشي ابن برّي وابن ظفر على درة الفواص ١١٥ .

١٢٠- (الفرق بين معاني صيغ المبالغة) .

نقل الحريري أن الأصل في مباني الأفعال ملاحظة حفظ المعاني التي تتميز باختلاف وضع الأمثلة ، وقرئ بين صيغ المبالغة في دلالتها على المبالغة بفروق سيأتي بيانها في المناقشة^(١).

قال ابن بري : تفرقه بين (فَعُولٍ) و (فَعَالٍ) بما ذكره لا يعرفه النحويون ، بل (ضَرُوبٌ) و (ضَرَابٌ) ، و (صَبُورٌ) ، و (صَبَارٌ) بمعنى واحد ، وكذلك (ضَرَابٌ) و (مِضْرَابٌ) ، و (بَحَارٌ) ، و (مِبحَارٌ)^(٢).

رأي ابن بري :

لا فرق بين دلالة صيغ المبالغة .

المناقشة :

اختلف في معاني صيغ المبالغة على قولين :

١ - ذهب الحريري وتبعه أبو بكر محمد بن طلحة الأموي الأشبيلي^(٣) إلى أن بين معانيها تفاوتاً ، فبني مثال مَنْ فَعَلَ الشيء مرة واحدة على (فاعل) نحو : (قَاتِلِي) ، وبني مثال مَنْ كَرَّرَ الفعل على (فَعَالٍ) نحو : (قَتَّالِي) ، وبني مثال مَنْ بَالِغٍ في الفعل وكان قوياً عليه على (فَعُولٍ) مثل : (صَبُورِي) ، وبني مثال مَنْ اعْتَادَ الفعل على (مِفعَالٍ) مثل : امرأةٌ مِذْكَارِي إذا كان من عاداتها أن تلد الذكور ، وبني مثال مَنْ كان آلة للفعل وعدة له على (مِفعَلٍ) نحو : مِحْرَبِي^(٤).

٢- ذهب ابن بري إلى أنه لا فرق بينها في دلالتها على المبالغة ، وقال أبو حيان بعد أن أورد رأي ابن طلحة : ولم يتعرض لذلك المتقدمون^(٥).

والراجع - فيما يظهر - أنه لا فرق بينها في دلالتها على المبالغة ؛ وذلك لأنه لم يذكر ذلك

(١) انظر : درة الغواص ١١٩.

(٢) انظر : حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ١١٦.

(٣) المعروف بابن طلحة (٥٤٥ - ٦١٨) ، كان إماماً في العربية ، أخذ عن ابن ملكون ، كان يميل إلى مذهب ابن الطراوة في النحو ، ويشي عليه . انظر : بنية الوعاة ١/١٢١.

(٤) انظر : درة الغواص ١١٩ ، ارتشاف الضرب ٥/٢٢٨١ ، مع الهوامع ٥/٨٨.

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ٥/٢٢٨١ ، مع الهوامع ٥/٨٨.

أحد من النحويين المتقدمين ، وهذا تلفيقٌ حمّله عليه ما رآه من كثرة (فَعَالٍ) في الصنائع كالخياطِ ،
و (مِفْعَالٍ) في الآلة ، و (فَعِيلٍ) في أفعال الطبيعة كَبَخِيلٍ وَكَرِيمٍ ، و (فَعِلٍ) في العادات
كصَلَفٍ^(١).

(١) انظر : درة الفواص شرحها وحواشيها وتكملتها ٣٥٧ ، و (الصُّلْفُ) : الغلو في الظُّرْفِ والزيادة على المقدار مع تكبير ،
والتَّمَدُّحُ بما ليس عندك ، والتكلم بما يكرهه صاحبك . انظر : التاج (صلف) .

١٢١- (الفرق بين [فَعَلَّةٌ] و [فُعَلَّةٌ]) .

قال الليث : و (اللَّقْطَةُ) - بتسكين القاف - اسم الشيء الذي تجده ملقى فتأخذه ، وكذلك المنبوذ من الصبيان (لُقْطَةٌ) ، وأما (اللَّقْطَةُ) - بفتح القاف - فهو الرجل اللَّقْاطُ يتبع اللَّقْطَاتِ يَلْتَقِطُهَا^(١) .

قال ابنُ بُرِّي : « وهذا هو الصواب ؛ لأن (الفُعَلَّةُ) للمفعول كـ (الضُّحْكَةِ) ، و (الفُعَلَّةُ) للفاعل كـ (الضُّحْكَةِ) ، قال : ويدل على صحة ذلك قول الكميت :

الْقَطَّةُ هُدُودٌ وَجَنُودٌ أَنْتَى مَبْرُشِمَةٌ ، أَحْمِي تَأْكُلُونَا^(٢)

قال : وكذلك (التُّخْمَةُ) - بالسكون - هو الصحيح ، و (النُّجْبَةُ) - بالتحريك - نادر كما أن (اللَّقْطَةُ) - بالتحريك - نادر^(٣) .

قال الجوهري : « وَرَجُلٌ مُسَكَّةٌ مِثَالُ هُمَزَةٍ أَي : بخيل ، ويقال : هو الذي لا يعلقُ بشيءٍ فيتخلص منه »^(٤) .

قال ابنُ بُرِّي : « التفسير الثاني هو الصحيح ، وهذا البناء يختص بمن يكثر منه الشيء مثل : (الضُّحْكَةِ) ، و (الهُمَزَةِ) »^(٥) .

رأي ابنِ بُرِّي :

(فُعَلَّةٌ) للفاعل يختص بمن يكثر منه الشيء ، و (فَعَلَّةٌ) للمفعول .

(١) انظر : العين ٥/١٠٠ ، التهذيب ١٦/٢٤٩ .

(٢) من الوافر . وشرحه ابنُ بُرِّي بأن (الْقَطَّةُ هُدُودٌ وَجَنُودٌ أَنْتَى) كلاهما منادى مضاف ، وجعلهم بذلك النهاية في الدنائة ؛ لأن الهدهد يأكل العذرة ، وجعلهم يدينون لامرأة ، و (مَبْرُشِمَةٌ) حالٌ من المنادى ، و (الْبَرُشِمَةُ) إدامة النظر وذلك من شدة الغيظ . انظر البيت فيما يأتي ديوانه ٤٢٠ ، المخصص ١/١١٧ .

الشاهد عند ابنِ بُرِّي : أن (لُقْطَةٌ) هنا بمعنى الملقوط فدل ذلك على أن (الفُعَلَّةُ) للمفعول .

(٣) اللسان والتاج (لقط) .

(٤) الصحاح ٤/١٦٠٩ .

(٥) اللسان (مسك) .

اختلف في (فُعَلَّة) و (فُعَلَّة) على قولين :

١- ذهب أكثر العلماء إلى أن (فُعَلَّة) مُطَرِّدٌ في جميع الفعل الثلاثي بناءً يدلُّ على الفاعل ، و (فُعَلَّة) مُطَرِّدٌ في جميعه يدل على المفعول^(١)، وهو رأي ابن بَرِّي .

٢- ذهب أبو زيد إلى أن (فُعَلَّة) للمفعول ، و (فُعَلَّة) للفاعل ؛ ولذلك قال : إن (اللُقْطَةَ) معناها اللاقط ، و (اللُقْطَةَ) معناها الملقوط^(٢)، وقال ابن قتيبة ، و ثعلب : إن (اللُقْطَةَ) هو ما التُقِطُ^(٣)، وذهب ابن سيده إلى أنه لا فرق بين (اللُقْطَةَ) ، و (اللُقْطَةَ) وجعلهما بمعنى واحد وهو ما التُقِطُ^(٤)، وقال اللخمي : إن (اللُقْطَةَ) - بسكون القاف - لغة بني تميم ، و (اللُقْطَةَ) - بتحريك القاف - لغة الحجازيين^(٥).

والظاهر أن الأول هو الراجح ، وهو أن (فُعَلَّة) مُطَرِّدٌ في جميع الفعل الثلاثي بناءً يدلُّ على الفاعل ، و (فُعَلَّة) مُطَرِّدٌ في جميعه يدل على المفعول ، وإن صحَّ العكس فهو نادر^(٦)، وبيت الكميث الذي أنشده ابن بَرِّي شاهدٌ على ذلك .

قال الزمخشري : « وهذا من لطيف حكمة العرب فرقوا بين الفاعل والمفعول بالحركة والسكون ، واعلم أن (فُعَلَّة) لا يجوز تسكين عينها إذا تغير المعنى ، فإذا لم يتغير معناه جاز تسكينها كقولك : رَجُلٌ نُكْحَةٌ وَطَلَقَةٌ وَنَوْمَةٌ ، هذا عن الكسائي ، ويعتبر ما قلناه في الفاعل والمفعول من (فُعَلَّة) - بالحركة والسكون - كقولة : هُزَاةٌ ، وَهَزَاةٌ ، وَسَبِيَّةٌ وَسَبِيَّةٌ^(٧) .

(١) انظر : النوادر لأبي زيد ٥٦٣ ، أدب الكاتب ٣٣٢ ، المخصص ١٤٤/٢ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٥٦ .

(٢) انظر : النوادر لأبي زيد ٥٦٣ .

(٣) انظر : أدب الكاتب ٣٨٢ ، التلويح ٦٢ ، شرح الفصح للزمخشري ١٠٦/١ .

(٤) انظر : المحكم ١٧٠/٦ ، المخصص ٦٣/١٣ .

(٥) انظر : شرح الفصح ١٦١ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٥٦ .

(٦) انظر : الاقصاب ١٨٩/٢ .

(٧) شرح الفصح للزمخشري ٥١٧/٢ .

وقول ابنِ بَرِّي : « وكذلك (التُّخْمَةُ) - بالسكون - هو الصحيح » خلاف ما عليه العلماء
فقد ذكروا أن الصحيح (التُّخْمَةُ) - بفتح الحاء - ، وأن تسكينها لغتٌ ، وهو قول العامة وهو أضعف
من التحريك^(١).

وما ذكره ابنِ بَرِّي من أن (النُّخْبَةَ) - بالتحريك - نادر ذكره غيره من العلماء ، وقالوا : إن
المعروف (نُخْبَةٌ) - بإسكان الحاء - ، وأما (النُّخْبَةُ) - بفتح الحاء - فهي نادرة^(٢) ، وروِي عن
الأصمعي أن (النُّخْبَةَ) - بفتح الحاء - هي اللغة الجيدة^(٣).

ويظهر لي أن في كلام ابنِ بَرِّي تحريفاً ، وذلك أنه يريد تنظير (لُقْطَةٌ) في جواز فتح القاف
وتسكينها بـ (نُخْبَةٌ) ؛ لأنها هي التي توافق (لُقْطَةٌ) في جواز تحريك عينها وتسكينها مع أن
التحريك نادر في غير قول الأصمعي ، ولكن يبدو أن النساخ جعلوا (النُّخْبَةَ) (تُّخْمَةً) .

وتصحيح ابنِ بَرِّي لتفسير معنى (رَجُلٌ مُسَكَّةٌ) « بأنه الذي لا يعلقُ بشيءٍ فيتخلص منه »
تبدو وجاهته من جهة المعنى ؛ وذلك لأن (مُسَكَّةٌ) على (فُعْلَةٌ) وهو للمبالغة ، وهو المراد من
قولهم : (مُسَكَّةٌ) ، وتنظيره بـ (هُمَزَةٌ) يُقَوِّي ذلك ، قال ابنُ درستويه : « ... لأنها بناءٌ ما كَثُرَ منه
الفعل كـ (الضُّحْكَةُ) للكثير الضُّحِكِ ، و (الهُزَّاءُ) للكثير الهُزِّ »^(٤).

(١) انظر : الصحاح ٢٠٤٩/٥ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٨٤ .

(٢) انظر : الاقتضاب ١٨٩/٢ - ١٩٠ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٩٤ .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ٤٤٦/٧ ، اللسان والتاج (نخب) .

(٤) تصحيح الفصح ٣٤٩ .

١٢٢ - ([فَعِيلٌ] و [فَعَالٌ] و [فَعَالٌ]) .

قال الجوهري : والحُسَانُ بالضم أحسن من الحَسَنِ^(١).

قال ابنُ بَرِّي : « حَسِينٌ وحُسَانٌ وحُسَانٌ ، مثل كَبِيرٌ وكَبَارٌ وكَبَارٌ ، وَعَجِيبٌ وَعُجَابٌ وَعُجَابٌ ، وظَرِيفٌ وظُرَافٌ وظُرَافٌ ؛ قال ذو الإصبع :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِذْ مَا نَقْتُلُ إِيَّانَا
قِيَامًا بَيْنَهُمْ كُلُّ قَتَى آيَضَ حُسَانًا^(٢) ،^(٣)

رأي ابنِ بَرِّي :

أصل حُسَانٌ حُسَانٌ ، وأصل حُسَانٌ حَسِينٌ .

المنافسة :

إذا كان الفعل الثلاثي على وزن (فَعَلٌ) فإن الصفة المشبهة تُصَاعُ منه على وزن (فَعِيلٌ) غالباً ، نحو : كَرُمٌ فهو كَرِيمٌ ، وعلى (فَعَلٌ) نحو : حَسَنٌ فهو حَسِينٌ^(٤).

ويجيء (فَعَالٌ) مبالغة (فَعِيلٌ) في هذا الباب كثيراً لكنه غير مطرد ، نحو : طَوِيلٌ وطَوَالٌ ، وشَجِيعٌ وشَجَاعٌ فإن شُدَّدَتِ العين كان أبلغ (كـ طَوَالٍ)^(٥).

وأصل قولهم : شيءٌ حَسَنٌ ، إنما هو : شيءٌ حَسِينٌ ؛ لأنه من حَسَنٌ يَحْسَنُ ، كما قالوا : عَظَمَ فهو عَظِيمٌ ، و كَرُمَ فهو كَرِيمٌ ، كذلك حَسَنٌ فهو حَسِينٌ ، إلا أنه جاء نادراً ، ثم قَلِبَ الفَعِيلُ

(١) انظر : الصحاح ٢٠٩٩/٥ .

(٢) من الهزج . انظر : الكتاب ١١١/٢ - ٣٦٢ ، إعراب ثلاثين سورة ٢٥ ، الخصائص ١٩٤/٢ ، المفصل ١٥٧ ، أمالي ابن الشجري ٥٦/١ - ٥٧ ، الإنصاف ٦٩٩/٢ ، شرح المفصل ١٠١/٣ - ١٠٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٤/١ ، شرح الجمل ١٨/٢ ، شرح التسهيل ١٤٨/١ .
الشاهد عند ابنِ بَرِّي : أن (حُسَانًا) مبالغة (حُسَانٍ) .

(٣) اللسان (حسن) .

(٤) انظر : الكتاب ٢٨/٤ ، الشافية ٢٥ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٠١ ، شرح الشافية لركن الدين ٤٦٧ .

(٥) انظر : العضديات ٨٣ ، شرح الشافية للرضي ١٤٨/١ ، المزهرة ٨٣/٢ .

فَعَالًا ثُمَّ فَعَالًا ، إِذَا بُلِغَ فِي نَعْتِهِ فَقَالُوا : حَسِينٌ وَحُسَانٌ وَحُسَانٌ ، وَكَذَلِكَ كَرِيمٌ وَكُرَامٌ وَكُرَامٌ^(١) .
وَقَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ : إِنْ (حَسِينًا) وَ (حُسَانًا) لَمْ يَسْتَعْمَلَا ، وَإِنَّمَا الْمُسْتَعْمَلُ (حُسَانٌ)^(٢) ،
وَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ : « وَلَمْ يَسْتَعْمَلُوا ذَلِكَ فَإِنْ وَجَدَ فَهُوَ شَاذٌ »^(٣) .
وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِمَا فَقَدْ ذَكَرَهُمَا أئِمَّةُ اللُّغَةِ ، فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ السَّكَيْتِ
(حَسِينًا)^(٤) ، وَقَالَ ابْنُ سَيْدِهِ : وَرَجُلٌ حُسَانٌ مَخْفُفٌ كَحَسِينٍ^(٥) .

(١) انظر : تهذيب اللغة ٤/٣١٥ ، العضديات ٨٣ ، أمالي ابن الشجري ١/٦٠ .

(٢) انظر : أدب الكاتب ٥٤٨ ، عبت الوليد ٣١ .

(٣) عبت الوليد ٣١ .

(٤) انظر : إصلاح المنطق ١٠٨ .

(٥) انظر : المحكم ٣/١٤٢ .

١٢٣ - (اسم الفاعل من [فَعَلَ]) .

قال الجوهري: النَّعِيُّ: الضلال والحية، وقد غَوَى - بالفتح - فهو غَاوٍ وَغَوِيٌّ^(١).

قال ابنُ بَرِّي: « (غَوِيَ) هو اسم الفاعل من (غَوِيٌّ) لا من (غَوَى) ، وكذلك (غَوِيٌّ) ، ونظيره رَشَدَ فهو رَاشِدٌ ، ورَشِدَ فهو رَشِيدٌ^(٢) .

رأي ابنِ بَرِّي :

اسم الفاعل من (فَعَلَ) (فَعِلَ) ، و (فَعِيلَ) .

المنافسة :

مِمَّا يَأْتِي عَلَيْهِ اسم الفاعل من (فَعَلَ) اللازم (فَعِلَ) كـ (فَرِحَ) فهو (فَرِحٌ)^(٣) ، وعلى (فَعِيلٌ) ، نحو : (حَزِنَ) فهو (حَزِينٌ) ، ولَزِمَ (فَعِيلٌ) في (فَعَلَ) المُغْنِي عن (فَعَلَ) ، نحو : (سَمِنَ) فهو (سَمِينٌ) ، أي أن اسم الفاعل من (فَعَلَ) قد يأتي على (فَعِيلٍ) حملاً على اسم الفاعل من (فَعَلَ) لنسبة بين المحمول والمحمول عليه من مشابهة في المعنى أو مضادة ، نحو : (مَرِيضٌ) فهو (مَرِيضٌ) حملوه على (ضَعْفَ) فهو (ضَعِيفٌ) ؛ لأن الضعف من لوازم المرض^(٤) ، ومجيء (فَعِيلٌ) في المنقوص اليائي أكثر نحو : الشَّقِيّ والتَّقِيّ^(٥) .

أما اسم الفاعل من (فَعَلَ) فإنه يجيء على (فَاعِلٍ) مطلقاً ، نحو : ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ^(٦) .

وبهذا يتبين أن قول الجوهري : غَوَى - بالفتح - فهو غَاوٍ وَغَوِيٌّ ، صحيحٌ في قوله : إن اسم الفاعل من (غَوَى) (غَاوٍ) ؛ لأن (غَوَى) على (فَعَلَ) ، فيكون اسم الفاعل منه على وزن

(١) انظر : الصحاح ٦/ ٢٤٥٠ .

(٢) اللسان (غوي) .

(٣) انظر : المسألة (١١٤) - الاستدلال بوزن اسم الفاعل على وزن الفعل .

(٤) انظر : الكتاب ١٧/ ٤ - ٢١ ، التتمة لابن القتيبي ٦٧ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٠٤ ، ١٠٦ - ١٠٧ ، ١٠٧ ، شرح الشافية للرضي ١٤٣/ ١ ، شرح الشافية لركن الدين ٤٦٥ - ٤٦٦ ، المساعد ٥٩٠/ ٢ - ٥٩١ ، فتح الأقفال ١٦٨ - ١٦٩ .

(٥) انظر : شرح الشافية للرضي ١٤٧/ ١ .

(٦) انظر : المسألة (١١٤) - الاستدلال بوزن اسم الفاعل على وزن الفعل .

(فَاعِلٍ) ، أما الخطأ فهو ما نبه عليه ابن برّي وهو قوله : غَوَى فهو غَوِيٌّ ؛ وذلك لأن (غَوَى) على وزن (فَعِلٍ) ، وهذا الوزن هو الذي يأتي عليه اسم الفاعل من (فَعِلَ) لا من (فَعَلَ) ، قال ابن سيده : « غَوِيَّ الفَصِيلُ والسُّخْلَةُ غَوَى ، فهو غَوِيٌّ : بِشِمِّ مِنَ اللَّبَنِ »^(١) ، كما ذكر ابن سيده أنه يُقَالُ مِنَ الْغَيِّ بِمَعْنَى الضَّلَالِ غَوِيٌّ بِالْكَسْرِ^(٢) .

وأما قول ابن برّي : إن اسم الفاعل من (غَوِيَّ) يأتي على (غَوِيٌّ) فقد ذكره ابن سيده قبله فقال : « (غَوَى) الرَّجُلُ غَوِيًّا ، و (غَوِيَّ) غَوَايَةً - الْأَخِيرَةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ - : ضَلَّ ، وَرَجُلٌ غَاوٍ ، وَغَوِيٌّ وَغَيَّانٌ : ضَالَ »^(٣) .

(١) المحكم ٤٥/٦ .

(٢) انظر : المحكم ٤٥/٦ ، المخصص ٧٦/١٣ .

(٣) المحكم ٤٥/٦ .

قال الجوهري : « ورجلٌ هاعٌ لاعٌ ، أي : جبانٌ جزوعٌ ، وقد لاعَ يَلِيعُ ، وحكى ابنُ السكيت : لِعْتُ أَلَاعُ ، وهِيتُ أهاعُ ، وامرأةٌ هاعةٌ لاعَةٌ ، ورجلٌ هائعٌ لائِعٌ »^(١).

قال ابنُ بَرِّي : « الذي حكاه سيويه : لِعْتُ أَلَاعُ ، فهو لاعٌ ولائِعٌ ، ولاعٌ عنده أكثر ، وأنشد أبو زيدٍ لمرداس بن حصين :

ولا فَرِحَ بِخَيْرٍ إِنْ آتَاهُ ولا جَزَعٌ مِنَ الحَدَثَانِ لاعٌ^(٢) ،^(٣)

رأي ابن بَرِّي :

اسم الفاعل من لِعْتُ لاعٌ ولائِعٌ .

الناقشة :

ما ذكر ابنُ بَرِّي أن سيويه حكاه موجودٌ في كتابه فقد قال : « وقالوا : لِعْتُ تَلَاعُ لاعاً وهو لاعٌ ، كما قالوا : جَزَعٌ يَجْزَعُ جَزَعاً ، وهو جَزَعٌ ، ... وقالوا : لِعْتُ وهو لائِعٌ مثل : بِعْتُ وهو بَائِعٌ ، ولاعٌ أكثر »^(٤).

ولم يبيِّن ابنُ بَرِّي الفرق بين (لِعْتُ) الذي صيغَ من مصدره (لاعٌ) ، و(لِعْتُ) الذي صيغَ من مصدره (لائِعٌ) ، وقد بيَّن ذلك ابنُ سيده فقال : « وقد لِعْتُ لَوَاعاً ولاعاً ولُوَوَاعاً كجَزَعْتُ جَزَعاً ، حكاه سيويه ، وقال مرةً : لِعْتُ وَأَنْتَ لائِعٌ ، كِبِعْتُ ، وَأَنْتَ بَائِعٌ ، فوزن لِعْتُ على الأول (فَعِلْتُ) ، ووزنه على الثاني (فَعَلْتُ) »^(٥)، وقد سبق بيانُ أن مِمَّا يأتي عليه اسمُ الفاعل من

(١) الصحاح ١٢٨٢/٣ .

(٢) من الوافر . انظر : النوادر ١٥٠ ، ديوان طفيل ١٤٥ .

الشاهد عند ابنِ بَرِّي : أن اسمَ الفاعل من (لِعْتُ) جاء على (لاع) .

(٣) اللسان و التاج (لوع) .

(٤) الكتاب ٥٢/٤ ، وانظر : شرح الكتاب ٨٥/٥ - ب .

(٥) المحكم ٢٦١/٢ .

(فَعِلَ) اللّازم (فَعِلَ) كـ (فَرِحَ) فهو (فَرِحَ)^(١)، وأن اسم الفاعل من (فَعِلَ) يجيء على (فَاعِلٍ) مطلقاً، نحو: ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ^(٢).

ونظير (لا ع) من (لِعَتَ) رجلٌ صَاتَ أي: شديد الصوت، ورجلٌ مَالٌ أي: كثير المال، ورجلٌ نَالٌ أي: كثير النوال، ورجلٌ خَافٌ أي: كثير الخوف، وكتبشُ صَافٌ أي: كثير الصوف، وبثرٌ مَاهَةٌ أي: كثيرة الماء، ويومٌ طَانَ رَاحٌ أي: كثير الطين والريح^(٣).

وقد اختلف في هذه الأوصاف على قولين:

١ - ذهب أكثر العلماء إلى أن وزنها (فَعِلَ)^(٤)، قال ابنُ جنى: «وتقدير هذه الأوصاف كلها عندنا (فَعِلَ) مكسورة العين»^(٥).

٢ - قال ابن سيده في (رجلٍ صَاتٍ): يجوز أن يكون (فاعلاً) ذهب عينه^(٦).

والراجع - فيما يظهر - أنه (فَعِلَ) من (فَعِلَ) والذي يدل على أنها (فَعِلَ) في الأصل أنها أسماء فاعلين من (فَعِلَ) نحو: خَافَ يَخَافُ، فمجيء المضارع على (يَفْعَلُ) دليل على أن الماضي (فَعِلَ)، واسم الفاعل من (فَعِلَ) يأتي على (فَعِلِ) ولا يأتي على (فَعَلِ)، ولا (فَعَلِ)^(٧)، والأصل في (لا ع) (لَوَعٌ) تحركت العين وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً^(٨).

(١) انظر: المسألة (١١٤) - الاستدلال بوزن اسم الفاعل على وزن الفعل.

(٢) انظر: المسألة (١١٤) - الاستدلال بوزن اسم الفاعل على وزن الفعل.

(٣) انظر: الصحاح ٢٥٧/١.

(٤) انظر: الصحاح ٢٥٧/١، المتع ٤٦٤/٢، اللسان والتاج (صوت).

(٥) سر الصناعة ١٠/١، وانظر: المنصف ٣٣٣/١.

(٦) انظر: المحكم ٢٤٤/٨، اللسان والتاج (صوت).

(٧) انظر: المتع ٤٦٤/٢.

(٨) انظر: المنصف ٣٣٣/١.

١٢٥- ([دَهٍ] أهي اسم فعل أم اسم فاعل) ؟ .

سئل الحسن بن صافي المعروف بملك النحاة عن (دَهٍ) في قول رؤبة :

وَقَوْلٌ إِلَّا دَهٍ فَلَا دَهِيٌّ^(١)

فأجاب بأنها اسم فعلٍ ، وأن معنى (دَهٍ) صَحُّ أو يَصِحُّ .

وردُّ عليه ابنُ بُرِّي قوله هذا وقال : ليس بصحيح أنه اسم فعلٍ ، وإنما هو اسم فاعل من : دَهِيَّ يَدَهِيُّ فهو دَهٍ ودَاهٍ ، والمصدر منه الدَهْيُ والدَهَاءُ ، فيكون المراد بـ (دَهٍ) أنه قَطِنٌ ، والمعنى : إلا أكن دَهِيًّا أي : قَطِنًا فلا أدهى أبدًا ، أي : لا أفطن^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

(دَهٍ) اسم الفاعل من دَهِيَّ يَدَهِيُّ .

الناقشة :

اختلف في (دَهٍ) على قولين :

١- ذهب الأزهرِيُّ وابن سيده وابن بُرِّي إلى أن (دَهٍ) اسم فاعل من دَهِيَّ يَدَهِيُّ فهو دَهٍ من قوم دَهِيَّين^(٣) .

٢- ذهب الزمخشريُّ وملك النحاة إلى أن (دَهٍ) صوتٌ سُمِّيَ به الفعلُ في الأمر ، ومعناه أفعَل^(٤) ، وقال ابن بُرِّي : يشبه أن يكون هذا القول لبعض الكوفيين^(٥) .

والراجح - فيما يظهر - أن (دَهٍ) اسم فاعل من دَهِيَّ يَدَهِيُّ فهو دَهٍ ؛ وذلك لما يأتي :

(١) سبق إنشاده وتخرجه في ص ٣٦ من هذا البحث .

(٢) انظر : جواب المسائل العشر لابن بُرِّي ٨٠ - ٨٤ .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ٣٨٦/٦ ، المحكم ٢٧٢/٤ ، اللسان (دها) .

(٤) انظر : المفصل ٢٠١ ، شرح المفصل ٨٠/٤ - ٨١ .

(٥) انظر : جواب المسائل العشر ٨١ .

١- أنه وقع بعد حرف الشرط في بيت رؤبة ، وأسماء الأفعال لا تقع بعد حرف الشرط ، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : إِلا صَبِهَ فلا صَبِهَ ، وإلا مَهَ فلا مَهَ ، وإلا هَيْهَاتَ فلا هَيْهَاتَ ، ولا شيء من ذلك^(١).

٢ - أن مِمَّا يأتي عليه اسم الفاعل من (فَعِلَ) اللّازم (فَعِلَ) كـ (فَرِحَ) فهو (فَرِحَ)^(٢)، و (دَهَ) (فَعِلَ) من (دَهِيَ) .

(١) انظر : المرجع السابق ٨٣ .

(٢) انظر : المسألة (١١٤) - الاستدلال بوزن اسم الفاعل على وزن الفعل .

قال الحريري : قولهم لما كَثُرَ ثمنه : (ثَمِينٌ) وهم ؛ لأن (الثَمِين) على قياس العرب هو الذي صار له ثَمَنٌ ولو قَلَّ ، ووجه الكلام أن يقال فيه : (ثَمِينٌ) كما يُقال : رَجُلٌ لَحِيمٌ ، وكَبِشٌ شَحِيمٌ^(١) .

قال ابن بُرِّي : (ثَمِينٌ) على قياس (شَحِيمٌ) ، و (لَحِيمٌ) يقضي بأن فعله (ثَمَنَ) كـ (شَحَمَ) ، و (لَحَمَ) ، ولم أرَ أحداً من أهل اللغة ذكره ، فإن صحَّ (ثَمَنَ) فهو على ما قال ، وإن لم يصح حُمِلَ على (أَمْتَهُ) في متاعه إذا غاليت ورفعت السوم ، فيكون على هذا شيءٌ مَثْمَنٌ بمعنى مُغَالَى فيه ، ومرفوعٌ فيه السوم ، ويكون (ثَمِينٌ) و (مَثْمَنٌ) مثل (عَتِيدٌ) و (مُعْتَدٌ)^(٢) ، و (حَبِيسٌ) ، و (مُحْبِسٌ)^(٣) ، و (بَهِيمٌ) ، و (مَبْهَمٌ)^(٤) ،^(٥) .

رأي ابن بُرِّي :

(ثَمِينٌ) فعله (ثَمَنَ) لكن لم يذكره اللغويون ، ويمكن حمله على أنه من (أَمْتَنَ) .

الناقشة :

اختلف في (ثَمِينٌ) على ثلاثة أقوال :

١- ذهب ابن بُرِّي إلى أن (ثَمِينًا) من (أَمْتَهُ) في متاعه إذا غاليت ورفعت السوم ، فيكون على هذا شيءٌ مَثْمَنٌ بمعنى مُغَالَى فيه ، ومرفوعٌ فيه السوم ، ويكون (ثَمِينٌ) و (مَثْمَنٌ) بمعنى واحد .

(١) انظر : درة الغواص ٧٢ .

(٢) هو الحاضر المهيأ ، والمُعَدُّ .

(٣) الحَبِيسُ من الخيل : الموقوف في سبيل الله على الفُرَاة يركبونه في الجهاد . انظر : التاج (حبس) .

(٤) يُقَالُ : طَرِقَ مَبْهَمٌ إِذَا كَانَ خَفِيًّا ، وَأَمَرَ مَبْهَمٌ : لَا مَأْنَى لَهُ ، كَلَامٌ مَبْهَمٌ : لَا يُعْرَفُ لَهُ وَجْهٌ ، وَحَالَطَ مَبْهَمٌ : إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ بَابٌ ، وَبَابٌ مَبْهَمٌ : مُتَلَقٌّ لَا يُهْتَدَى إِلَى فَتْحِهِ ، وَلَوْنٌ مَبْهَمٌ : لَا يُخَالِطُهُ غَيْرُهُ ، وَالْبَهِيمُ مِنَ الْخَيْلِ : الَّذِي لَا شَيْءَ فِيهِ ، وَلَيْلٌ مَبْهَمٌ : لَا ضَوْءَ فِيهِ إِلَى الصَّبَاحِ . انظر : اللسان (بهم) .

(٥) حواشي ابن بُرِّي وابن ظفر على درة الغواص ٨٥ .

٢- ذهب ابن دريد إلى أن (تَمِينًا) من أَثَمَنَ الشيءُ إذا كَثُرَ ثَمَنُهُ فهو تَمِينٌ ومُثَمِّنٌ^(١).

٣- ذهب الحريري وتبعه ابن الجوزي ، والصفدي إلى أنه فَعِيلٌ من (تَمُنَ) ؛ وذلك لأنهم قاسوه على (شَحِيم) ، و (لَحِيم) ، و فَعِلٌ (شَحِيم) (شَحْم) ، و فَعِلٌ (لَحِيم) (لَحْم)^(٢)، ونقل السهيلي أن هناك مَنْ قال : إنهم أماتوا فعله^(٣).

والراجع - فيما يظهر - أن (تَمِينًا) من (أَثَمَنَتْهُ) في متاعه إذا غاليت ورفعت السوم ، فيكون على هذا شيءٌ مُثَمِّنٌ بمعنى مُغَالِي فيه ، ومرفوعٌ فيه السوم ، ويكون (تَمِين) و (مُثَمِّن) بمعنى واحد ، أو أنه من أَثَمَنَ الشيءُ إذا كَثُرَ ثَمَنُهُ فهو تَمِينٌ ومُثَمِّنٌ ؛ وذلك لِمَا يأتي :

١ - أن الفعل الثلاثي إذا كان على وزن (فَعِلَ) فإن الصفة المشبهة تُصاغُ منه على وزن (فَعِيلٍ) غالبًا ، نحو : كَرَمٌ فهو كَرِيمٌ^(٤)، وقياس الحريري (تَمِينًا) على (شَحِيم) ، و (لَحِيم) من قولهم : رَجُلٌ شَحِيمٌ ، و رَجُلٌ لَحِيمٌ ، يوجب أن يكون فعله (تَمُنَ) كما أن فعل (شَحِيم) (شَحْم) ، و (لَحِيم) (لَحْم) ، يُقال : شَحْمَ الإنسان في بدنه فهو شَحِيمٌ^(٥)، و لَحْمَ الرجل إذا كان كثير اللحم في بدنه^(٦)، ولم يذكر أهل اللغة (تَمُنَ) .

٢ - أن ابن دريد قال : « الثَمَنُ : معروف ، وأَثَمَنَ الشيءُ فهو تَمِينٌ ومُثَمِّنٌ إذا كَثُرَ ثَمَنُهُ »^(٧)، وعلى هذا فهو فَعِيلٌ لازمٌ ، ويكون (تَمِينٌ) بمعنى (مُثَمِّن) ، وقد جاء فَعِيلٌ بمعنى مُفَعِّلٍ مثل : أَلِيمٌ ومُؤَلِّمٌ ، و سَمِيعٌ ومُسَمِّعٌ^(٨)، قال ابن مالك في الفعل الذي تُبنى من مصدره صيغ المبالغة : « والمشهور بناء هذه الأمثلة من الثلاثي وقد يُبنى من (أفْعَلَ) ... (فَعِيلٌ) كائذِرٌ فهو تَدِيرٌ ، وآلَمٌ

(١) انظر : الجمهرة ١/٤٣٣ .

(٢) انظر : تقويم اللسان ٨٩ ، تصحيح التصحيف ٤٦٥ .

(٣) انظر : درة الغواص شرحها وحواشيها وتكملتها ٢٤٥ .

(٤) انظر : المسألة (١٢٢) - فَعِيلٌ وَفَعَالٌ وَفَعَالٌ .

(٥) انظر : الصحاح ١٩٥٩/٥ ، المحكم ٨٤/٣ .

(٦) انظر : الصحاح ٢٠٢٨/٥ ، المحكم ٢٨٢/٣ .

(٧) الجمهرة ١/٤٣٣ .

(٨) انظر : المسألة (١٣٢) - فَعِيلٌ [بمعنى مُفَعِّلٍ] .

فهو أَلِيمٌ ، وَأَسْمَعُ فَهُوَ سَمِيعٌ (١).

٣ - أن اللغويين ذكروا أَثْمَنَهُ بِمَتَاعِهِ ، وَأَثْمَنْتُ لَهُ : غَالَيْتُ (٢) ، وعلى هذا يكون (تَمِينٌ) مأخوذاً من (أَثْمَنَهُ) ، ويكون (تَمِينٌ) بمعنى (مُثْمِنٌ) ؛ لأن فعله مُتَعَدٌّ ، ويؤيد ذلك أنه قد جاء فَعِيلٌ بمعنى مُفْعَلٍ في كثيرٍ من الكلمات (٣) ، كما سيأتي بيان ذلك في مسألةٍ مستقلة (٤).

(١) شرح التسهيل ٨٢/٣ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ١٠٣٤/٢ .

(٢) انظر : أدب الكاتب ٥٢٤ ، الأفعال لابن القوطية ١٣٥ - ١٣٦ ، تهذيب اللفظة ١٠٦/١ ، الصحاح ٢٠٨٩/٥ ، الأفعال لابن القطاع ١٣٠/١ ، الأفعال للسرقسطي ٦١٣/٣ .

(٣) انظر : الجمهرة ٢٧٧/١ ، ٣٩٠ ، المحكم ٩٣/١ - ٩٤ ، شرح الفصيح للزمخشري ١٦٠/١ - ١٦١ ، ٣٢٧ ، تحفة المجد الصريح ٤٢٤ - ٤٢٥ ، التاج (عقد) ، (حبس) ، (ترصن) .

(٤) انظر : المسألة (١٣٣ - [فَعِيلٌ] بمعنى [مُفْعَلٍ]) .

١٢٧ - ([فَعَلٌ] من [فَعِلٌ]) .

قال الجوهري : « (الجِبَلَةُ) - بالكسر - : الخِلْقَةُ ... ، قال قيس بن الخطيم :

بَيْنَ شُكُولِ النِّسَاءِ خَلِقَتُهَا قَصَدَ فَلَا جِبَلَةٌ وَلَا قَضَفٌ^(١)

قال ابن بُرِّي : « الذي في شعر قيس بن الخطيم (جِبَلَةٌ) - بالفتح - قال : وهو الصحيح ، قال : وهو اسم الفاعل من جَبَلَ يَجْبَلُ فهو جَبَلٌ وجَبَلٌ إذا غَلِظَ ، والقَضَفُ : الدُّقَّةُ وقلة اللحم ، والجِبَلَةُ : الغليظة ، يقال : جَبَلْتُ فهي جِبَلَةٌ وجِبَلَةٌ^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

اسم الفاعل من (فَعِلَ) (فَعَلٌ) .

المناقشة :

ما ذكره ابن بُرِّي من أن الرواية الصحيحة للبيت هي (جِبَلَةٌ) - بفتح الجيم لا بكسرها - هو الموجود بالديوان .

والقياس في اسم الفاعل من (فَعِلَ) (فَعِلٌ) اللازم (فَعِلَ) نحو : فَرِحَ فهو فَرِحٌ^(٤) ، وقد يخفف فيكون على (فَعِلِ) شذوذاً^(٥) ، وعلى هذا فيكون (جِبَلَةٌ) في البيت اسم الفاعل من (جَبَلَ) مخففاً من (جِبَلَةٌ) .

ونظير (جِبَلَةٌ) ، و (جِبَلَةٌ) (شَكْسٌ) ، و (شَكْسٌ) قال الفراء : وشَكِسَ هو القياس^(٦) ،

(١) من البسيط . انظر : ديوانه ١٠٣ .

(٢) الصحاح ٤/١٦٥٠ - ١٦٥١ .

(٣) اللسان (جبل) .

(٤) انظر : المسألة (١١٤) - الاستدلال بوزن اسم الفاعل على وزن الفعل) .

(٥) انظر : شرح لامية الأفعال لابن الناجم ١٠٥ ، حاشية الصبان ٣١٣/٢ .

(٦) انظر : الصحاح ٣/٩٤٠ .

ومثله شَعِرَ المكانُ : إذا غَلِظَ وارتفع فهو شَعِرٌ وشَازٌ^(١)، وشَعِسَ المكانُ : إذا صَلَّبَ فهو شَعِسٌ
وشَأَسَ^(٢)

(١) انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٠٥-١٠٦، التاج (شأز).

(٢) انظر: التاج (شأس).

١٢٨ - ([فَعِيلٌ] من [فَعَلَ] المضاعف) .

قال الجوهري : « والدُمِيمُ : القبيح ، وقد دَمَمْتُ يا فلانُ تَدِمُ وتَدُمُ دَمَامَةً أي : صرتَ دَمِيمًا »^(١) .

قال ابنُ بَرِّي : « وقال عثمان بن جني : (دَمِيمٌ) : من دَمَمْتُ على (فَعَلْتُ) مثل : لَبِيتَ فأنْتَ لَبِيبٌ »^(٢) .

رأي ابن بَرِّي :

يأتي (فَعِيلٌ) من (فَعَلَ) .

المناقشة :

ذكر العلماء أنه لم يأتِ من المضاعف على (فَعَلَ) - بضم العين - شيءٌ من الأفعال إلا في كلمات معدودة ، وقد اختلفوا في إحصائها فذكروا أن يونس قال : إنه لم يأت منه إلا (لَبِيتَ تَلَبُّ)^(٣) ، وحكى ابن جني عن قطرب (شَرُرْتُ) في الشر^(٤) ، وزاد ابنُ خالويه (عَزَزْتُ الشاةُ) إذا قلُّ لبنها^(٥) ، وقيل : إن منه (حَبِيتَ) ، و (خَفَفْتُ) ، و (دَمَمْتُ) ، و (فَكَكْتُ) ، و (دَمَمْتُ)^(٦) ، وقد عللوا تجنبهم الضم في المضاعف باستئصال الضمة مع التضعيف^(٧) .

وقد اختلف في إثبات (دَمَمْتُ) عن العرب على النحو الآتي :

(١) الصحاح ١٩٢١/٥ .

(٢) اللسان والتاج (دم) .

(٣) انظر : الكتاب ٣٦/٤ ، ٣٧ ، الأفعال لابن القوطية ١ ، شرح الكتاب ٧٨/٥ ب ، ليس في كلام العرب ٧٣ ، الحلييات ١٤٠ ، الصحاح ٢١٦/١ ، الأفعال للرسطبي ٥٧/١ ، شرح الشافية للرضي ٧٧/١ ، بغية الآمال ٨٠ .

(٤) انظر : المنصف ٢٤٠/١ ، ٣٠٢/٢ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٥٤ ، بغية الآمال ١١٥ .

(٥) انظر : ليس في كلام العرب ٧٤ ، الأفعال لابن القطاع ٩/١ ، بغية الآمال ١١٥ .

(٦) انظر : الأفعال لابن القطاع ٩/١ ، ارتشاف الضرب ١٥٣/١ ، المزهر ٣٧/٢ ، التاج (حب) (فكك) .

(٧) انظر : الكتاب ٣٦/٤ ، ٣٧ ، الأفعال لابن القوطية ١ ، شرح الكتاب ٧٨/٥ ب ، المنصف ٢٤٠/١ ، ٣٠٢/٢ ، الأفعال للرسطبي ٥٧/١ ، بغية الآمال ١١٥ .

١- ما نقله ابن بُرِّي عن ابن جنبي من أن العرب قالوا : « دُمُمتَ فَأنتَ تَدُمُّ دَمَامَةً »^(١)، كما نقلها القزاز^(٢)، والزمخشري^(٣)، وذكر الزبيدي أن ابن القطاع نقلها عن الخليل^(٤)، والذي في الأفعال لابن القطاع وبغية الآمال لأبي جعفر اللبلي^(٥)؛ أنها (دُمُمتَ) بالذال المعجمة^(٦).

٢- أنكر الرضي أن يكون (دُمُمتَ) ، و (شَرُرتَ) مستعملا ، وقال : إن المستعمل (دُمُمتَ) ، و (شَرُرتَ) ، وإنما غرهم (الدُمِيمُ) ، و (الشَرِيرُ)^(٧).

والراجع - فيما يظهر - إثبات (دُمُمتَ) عن العرب ؛ وذلك لما يأتي :

١- أنه قد نقلها إمام من أئمة اللغة الذين لا يشك في روايتهم .

٢- أن هذه اللغة هي الموافقة لاسم فاعله (دَمِيمٌ) ؛ لأن الفعل الثلاثي إذا كان على وزن (فَعَلَّ) فإن الصفة المشبهة تُصاغُ منه على وزن (فَعِيلٍ) غالبًا ، نحو : كَرَمَ فهو كَرِيمٌ^(٨)، والقياس في اسم الفاعل من (فَعِيلٍ) اللازم (فَعِلٌ) نحو : فَرِحَ فهو فَرِحٌ^(٩)؛ ولذلك قال ابن جنبي : « و (دَمِيمٌ) اسمٌ جارٍ على (دُمُمتَ) يافلان دَمَامَةً) ، وهو حرفٌ غريبٌ ؛ لأنه (فَعَلَّتْ) في المضاعف »^(١٠)، وتابعه المرزوقي^(١١).

(١) المنصف ١/٢٤٠ . وانظر : شرح الشافية للرضي ١/٧٨ .

(٢) انظر : التاج (ليب) .

(٣) انظر : شرح الفصيح ٢٢٠ .

(٤) انظر : التاج (ليب) ، (دم) .

(٥) هو أبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يعقوب اللبلي القهري (٦١٣ - ٦٩١) :

كان أستاذًا من أساتيد إفريقية في وقته ، كان إمامًا في العربية ، له شرح أبيات أدب الكاتب ، وكتاب شرح أدب الكاتب ، وكتاب شرح إصلاح المنطق . انظر : بغية الوعاة ١/٤٠٢ .

(٦) انظر : الأفعال لابن القطاع ١/٩ ، بغية الآمال ١١٥ .

(٧) انظر : شرح الشافية للرضي ١/٧٨ .

(٨) انظر : المسألة (١٢٢ - فَعِيلٌ وَفُعَالٌ وَفُعَالٌ) .

(٩) انظر : المسألة (١١٤ - الاستدلال بوزن اسم الفاعل على وزن الفعل) .

(١٠) شرح ديوان الحماسة ١٨٨ أ .

(١١) انظر : شرح ديوان الحماسة ٣/١٤٥٤ .

١٢٩- ([أَفْعَلُ] اسم الفاعل من [فَعِلَ]) .

قال ابن برِّي : « يُقَالُ : عَيْنَ الرَّجُلِ يَعِينُ عَيْنًا وَعَيْنَةً ، وهو أَعَيْنُ »^(١) .

رأي ابن برِّي :

الوصف من (فَعِلَ) يأتي على (أَفْعَلِ) .

المنافسة :

كلُّ فعلٍ على وزن (فَعِلَ) ثانيه واوٌ أو ياءٌ متحركةٌ مفتوحٌ ما قبلها مثل (عَيْنَ) فإن العين تُقَلِّبُ أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ هَرَبًا من جَمْعِ الْمُتَجَانِسَاتِ ؛ ولأن هذه الأفعال لو سلمت في الماضي للزمها في المستقبل ما يثقلها ، وإعلال المستقبل تابعٌ لإعلال الماضي ، وقد جاءت أَلْفًا على الأصل فيما اعتلت عينه بالياء مثل : (صَيْدَ) ، و (عَيْنَ)^(٢) .

وحكم الفعل الذي على وزن (فَعِلَ) أن يكون مضارعه على (يَفْعَلُ)^(٣) مثل : عَيْنَ الرَّجُلِ يَعِينُ .

أما الوصف منه فإنه يأتي على وزن (فَعِلَ) كما سبق بيان ذلك ، وعلى (أَفْعَلِ) مثل : عَيْنَ الرَّجُلِ فهو أَعَيْنُ و (عَوِرَ فهو أَعْوَرُ ، وشَبَّ ثَغْرُهُ فهو أَشْتَبُ)^(٤) .

وقياس مصدر (فَعِلَ) غير المتعدي مثل (عَيْنَ) أن يأتي على وزن (فَعِلَ) - بفتح العين^(٥) - مثل : (عَيْنَ الرَّجُلِ عَيْنًا) ، ونظيره من الصحيح : (جَزَعَ جَزَعًا) .

وبهذا يتبين أن ما ذكره ابن برِّي جارٍ على القواعد التصريفية .

(١) اللسان (عين) .

(٢) انظر : بغية الآمال ٨٨ - ٩٤ .

(٣) انظر : المنصف ١/١٨٧ ، التتمة لابن القيسبي ٦٥ ، بغية الآمال ٩٤ .

(٤) انظر : التتمة لابن القيسبي ٦٧ ، الشافية ٢٥ ، شرح الشافية للرضي ١/١٤٤ ، فتح الأفعال ٤٤ ، و (الشَّنبُ) : ماءٌ ورِقَّةٌ وبرْدٌ وعُدُوَّةٌ في الفم والأسنان . انظر : التاج (شنب) .

(٥) انظر : التتمة لابن القيسبي ٦٦ ، الشافية ٢٧ ، شرح الشافية للرضي ١/١٦٠ .

١٣٠- (النطق بـ [فَعِيلًا] وعدم النطق بفعله) .

ذكر الجوهري أن ابن السراج قال : إنهم قالوا : رَجُلٌ رَفِيعٌ ، ولم يقولوا : (رَفَعٌ) ^(١).

قال ابن بُرِّي : هو قول سيويه : وقالوا : (رَفِيعٌ) ، ولم نسمعهم قالوا : (رَفَعٌ) ^(٢).

رأي ابن بُرِّي :

قالوا : رَفِيعٌ ، ولم يقولوا : (رَفَعٌ) .

المناقشة :

اختلف في (رَفِيعٌ) أله فِعْلٌ منطوقٌ به أم لا ؟ ، وذلك على النحو الآتي :

١- قال سيويه وابن السراج : إنهم قالوا : (رَفِيعٌ) ، ولم يقولوا : (رَفَعٌ) استغنوا عنه بـ (ارتَفَعٌ) ^(٣)، فجعلوه شاذًا لأن (فَعِيلًا) لا يصاغ إلا من فعل ثلاثي ^(٤)، وهو مذهب ابن بُرِّي .

٢- قال غير سيويه : إنهم قد نطقوا بفعله فقالوا : (رَفَعٌ) ^(٥).

والراجع - فيما يظهر - أنه قد ثبت عن العرب النطق بهذا الفعل ، فقد أثبتته العلماء الذين كتبوا في الأفعال ^(٦)، وقال صاحب العين : « وَرَفَعَ الرَّجُلُ يَرْفَعُ رَفَاعَةً فَهُوَ رَفِيعٌ » ^(٧)، وقد قال سيويه : إن العرب قالوا : (فَقِيرٌ) ، ولم يقولوا (فَقَّرَ) ^(٨)، فردُّ عليه ابن مالك بأنه قد ثبت عن العرب استعمالهم (فَقَّرَ) ، و (فَقِيرَ) ، ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره ، بل الزيادة

(١) انظر : الصحاح ١٢٢١/٣ .

(٢) انظر : اللسان (رفع) .

(٣) انظر : الكتاب ٣٣/٤ ، الأصول ١٠٠/٣ ، المحكم ٨٧/٢ .

(٤) انظر : شرح الجمل ٥٧٩/١ .

(٥) انظر : تهذيب اللغة ٣٥٨/٢ ، الصحاح ١٢٢١/٣ .

(٦) انظر : الأفعال لابن القوطية ٢٥٦ ، الأفعال للسرستبي ٨٧/٣ ، الأفعال لابن القطاع ٤٦/٢ .

(٧) العين ١٢٥/٢ .

(٨) انظر : الكتاب ٣٣/٤ ، الأصول ١٠٣/١ - ١٠٤ .

من الثقة مقبولة^(١)، وعلى هذا فلا شذوذ في (رَفِيعٍ) ؛ لأنه جاء على فعله (رَفَعَ) ، و(فَعِيلٌ) هو اسم الفاعل من (فَعُلَ)^(٢).

(١) انظر : شرح التسهيل ٤٦/٣ .

(٢) انظر : المسألة (١٢٢ - فَعِيلٌ وَفَعَالٌ وَفُعَالٌ) .

١٣١- (دخول التاء على [فَعِيلٍ] بمعنى [مَفْعُولٍ]) .

قال الجوهري: (الحَرِيرُ): المَحْرُورُ الذي تداخلته حرارة الغيظ وغيره ، وأنشد قول الفرزدق :

خَرَجْنَ حَرِيرَاتٍ وَأَبْدَيْنَ مِجْلَدًا وَجَالَتْ عَلَيْهِنَ الْمَكْتَبَةُ الصُّفْرُ^(١)

قال ابن بُرِّي : (حَرِيرَةٌ) بمعنَى (مَحْرُورَةٌ) ، وإنما دخلتها الهاءُ كما كانت في معنى (حَزِينَةٌ) ، كما دخلت في (حَمِيدَةٌ) ، لأنها في معنى (رَشِيدَةٌ)^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

تدخل التاء على (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) حملا على (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلٍ) .

المناقشة :

يأتي (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) كثيرا^(٣) مثل : (خَبِيءٌ) ، و (جَرِيحٌ) ، و (كَلِيمٌ) ، و (صَرِيحٌ) ، و (أُخِيذٌ) ، و (قَتِيلٌ) ، و (أُسِيرٌ) ، و (دَهِينٌ) ، و (خَضِيْبٌ) ، و (لَدِيغٌ) ، و (غَسِيلٌ) ، و (دَقِيقٌ)^(٤) .

وإذا كان (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) استوى فيه المذكر والمؤنث فلم تلحقه التاء بخلاف (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلٍ) فإنه تلحقه التاء نحو : امرأةٌ رَحِيْمَةٌ ، و ظَرِيفَةٌ وإنما لحقت (فَعِيلًا) بمعنى (فَاعِلٍ) دون (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) ؛ فرقا بينهما ، واختصت بـ (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلٍ) لأنه يجري على الفعل ؛ لأن الوصف من (رَحِمَ) ، و (ظَرَفَ) يأتي على (فَعِيلٍ) اطرادا فكان

(١) من الطويل . يصف نساءً سُبَيْنَ فَضْرَبَتْ عَلَيْهِنَ الْمَكْتَبَةُ الصُّفْرُ ، وهي القِدَاحُ ، والمِجْلَدُ : جِلْدٌ تَقْدُمُ بِهِ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْمَصِيَةِ . انظر : ديوانه ٢٥٤/١ ، الصحاح ٦٢٨/٢ .

(٢) انظر : التثنية والإيضاح ١٠٦/٢ .

(٣) انظر : التسهيل ١٣٨ ، شرح التسهيل ٨٨/٣ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١١٢ ، المساعد ٢٠٨/٢ ، فتح الأقفال ١٧٤ .

(٤) انظر : المخصص ١٥٨/١٦ - ١٦٠ ، شرح التسهيل ٨٨/٣ ، دراسات لأسلوب القرآن ٤٧١/٣ - ٤٧٦ .

كـ (فَاعِلٍ) من (فَعَلَ) بخلافه بمعنى (مَفْعُولٍ) (١).

وقد يحمل (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) على (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلٍ) فتلحقه التاء مثل حمل (خَصْلَةٌ حَمِيدَةٌ وصفة ذَمِيمَةٌ) على (جَمِيلَةٌ وَقَبِيحَةٌ) (٢).

وقول ابن بَرِّي: وإنما دخلتها الهاءُ لَمَّا كانت في معنى (حَزِينَةٍ)، كما دخلت في (حَمِيدَةٍ)، لأنها في معنى (رَشِيدَةٍ) أخذه عن سيبويه فقد قال سيبويه: «وقالوا: رجلٌ حَمِيدٌ وامرأةٌ حَمِيدَةٌ يُشَبَّهُ بِسَعِيدٍ وَسَعِيدَةٌ وَرَشِيدٌ وَرَشِيدَةٌ، حيث كان نحوهما في المعنى واتفق في البناء» (٣)، قال السيرافي في شرح كلام سيبويه هذا: «يعني: ادخلوا الهاء في (حَمِيدَةٍ) وهي في معنى (مَحْمُودَةٍ)؛ لأن الحمد يشتهيه المحمود ويجتلبه فصار بمنزلة ما هو فعله، وشبهه بسَعِيدَةٍ وَرَشِيدَةٍ؛ لأنه يقال: سَعِدْتُ، وَرَشِدْتُ، وأما مَنْ يقول: سَعِدْتُ فهي سعيدة فهي بمنزلة حَمِيدَةٍ» (٤).

وعلى هذا فتشبيهه (حَرِيرَةٍ) بـ (حَزِينَةٍ) من هذا القبيل؛ لأن اسم الفاعل من (حَزَنَ) يأتي على (فَعِيلٍ) اطراداً؛ فكان كـ (فَاعِلٍ) من (فَعَلَ) فهو جارٍ على فعله بخلاف (فَعِيلٍ) الذي بمعنى (مَفْعُولٍ).

(١) انظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ٧٥، المذكر والمؤنث لابن الأنياري ٣١/٢ - ٣٢، شرح الفصيح للزمخشري ١١٨/١ - ١١٩، ٥٩١/٢، توضيح المقاصد ٦/٥، شرح ابن عقيل على الألفية ٥٢٥ - ٥٢٦، التصريح ٢٨٧/٢.

(٢) انظر: التسهيل ٢٥٤، شرح الكافية الشافية ١٧٤٠/٤ - ١٧٤١، شرح الألفية لابن الناظم ٧٥٤، التذيل ٢٣٣/٥ - ب، المساعد ٣٠٣/٣.

(٣) الكتاب ٦٤٨/٣.

(٤) شرح الكتاب ٦٠/٥ - أ.

١٣٢- ([فَعِيلٌ] بمعنى [مُفْعَلٌ]) .

ذكر الجوهري أن (النَّبِيَّ) (فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٌ)^(١).

وردُّ عليه ابنُ برِّي بأن صوابه أن يقول (فَعِيلٌ) بمعنى (مُفْعَلٌ) مثل (نَذِيرٌ) بمعنى (مُنْذِرٌ) ، و (أَلِيمٌ) بمعنى (مُؤَلِّمٌ)^(٢)، كما ذكر ابنُ برِّي ممَّا جاء على (فَعِيلٍ) بمعنى (مُفْعَلٍ) (سَمِيعٌ) و (مُسْمِعٌ) ، و (بَدِيعٌ و مُبْدِعٌ) ، و (أُنَيْقٌ و مُوَنِّقٌ)^(٣)، و (كَلِيلٌ و مُكَلِّلٌ)^(٤).

رأي ابن برِّي :

يأتي (فَعِيلٌ) بمعنى (مُفْعَلٌ) .

المناقشة :

اختلف في مجيء (فَعِيلٍ) بمعنى (مُفْعَلٍ) على قولين :

١- ذهب الجمهور منهم ابن الأعرابي ، والمبرد ، والزجاج إلى أنه قد أتى (فَعِيلٌ) بمعنى (مُفْعَلٍ)^(٥)، وهو مذهب ابن برِّي .

٢- ذهب الزمخشري إلى أن مجيء (فَعِيلٍ) بمعنى (مُفْعَلٍ) فيه نظر^(٦)، وفسر أبو حيان قول الزمخشري هذا فقال : « والنظر الذي ذكر الزمخشري - والله أعلم - أن (فَعِيلًا) بمعنى (مُفْعَلٍ) لا يتقاس^(٧)، وقال أحد العلماء : إن (فَعِيلًا) بمعنى (مُفْعَلٍ) لم يثبت^(٨) .

(١) انظر : الصحاح ٧٤/١ .

(٢) انظر : التبيه والإيضاح ٢٩/١ - ٣٠ .

(٣) أي : مُعْجَبٌ .

(٤) انظر : اللسان (سخن) ، و (كَلَّ السيفُ فهو كَلِيلٌ) أي : غير قاطع .

(٥) انظر : الكامل ٢٦٠/١ ، معاني القرآن للزجاج ٨٦/١ ، الجمهرة ١٢٤٩/٣ ، الأضداد لابن الأتباري ٨٣ - ٨٤ ، الأضداد لأبي الطيب اللغوي ٢٣٧ ، تهذيب اللغة ١٢٤/٢ ، معجم مقاييس اللغة ١٢٦/١ - ١٢٧ ، أمالي ابن الشجري ٩٧/١ ، ٣٤٥/٢ ، شرح الكافية للرضي ٢٠٢/٢ ، الدر المصون ١١٧/١ ، الخزانة ١٧٨/٨ .

(٦) انظر : الكشاف ٩١/١ ، الخزانة ١٧٩/٨ .

(٧) البحر المحيط ٥٨٣/١ .

(٨) انظر : الخزانة ١٨٠/٨ .

والراجع - فيما يظهر - أن مجيء (فَعِيلٍ) بمعنى (مُفَعِّلٍ) ثابت؛ لأنه ورد كثيراً في لغة العرب^(١) قال الأعمش: «و (فَعِيلٌ) في معنى (مُفَعِّلٍ) موجودة كثيراً»^(٢)، وقد ذكر العلماء من ذلك (سَمِيعٌ وَ مُسْمِعٌ)^(٣)، و (خَصِيْبٌ وَ مُخَصِّبٌ) ، و (جَدِيْبٌ وَ مُجَدِّبٌ)^(٤)، و (أَمِيْنٌ وَ مُؤْمِنٌ)^(٥)، و (مُوجِعٌ وَ وَجِيْعٌ)^(٦)، و (مُورِقٌ وَ وَرِيْقٌ) أي: كثير الورق، و (مُكْرِيْثٌ وَ كَرِيْثٌ)^(٧)، و (مُغْرِبٌ وَ عَرِيْبٌ)^(٨)، و (مُجْرِمٌ وَ جَرِيْمٌ) ، و (رَطِيْبٌ وَ مُرْطِيبٌ) ، و (مُعْرِقٌ وَ عَرِيْقٌ)^(٩)، و (بَدِيْعٌ وَ مُبْدِعٌ)^(١٠)، و (نَذِيْرٌ وَ مُنْذِرٌ)^(١١)، و (أَلِيْمٌ وَ مُؤَلِّمٌ)^(١٢)، وقد استشهد ابنُ بُرَيْ عَلَى مجيء (أَلِيْمٌ) بمعنى (مُؤَلِّمٌ)^(١٣) بييت استشهد به قبله المبرد وابن الأنباري^(١٤)، وهو قول ذي الرمة:

(١) انظر: لباب الألباب ٣٥٨/١، شرح المفصل ٧٣/٦، شرح أبيات مفني اللبيب ٣٢٤/٦.

(٢) تحصيل عين الذهب ١١٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٨٦/١ - ٨٧، الجمهرة ١٢٤٩/٣، الأضداد لابن الأنباري ٨٣ - ٨٤، الأضداد لأبي الطيب اللغوي ٢٣٧، تهذيب اللغة ١٢٤/٢، المحكم ٣١٩/١، شرح الفصيح للزمخشري ١٤٥/١، أمالي ابن السجري ٩٨/١.

(٤) انظر: الكامل ٢٦٠/١.

(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٥٢١/٢.

(٦) انظر: الجمهرة ١٢٤٩/٣ الأضداد لأبي الطيب اللغوي ٢٣٧، معجم مقاييس اللغة ١٢٦/١.

(٧) يُقَالُ: أَمْرٌ كَرِيْثٌ، أي: شديد. انظر: التاج (كرث).

(٨) يُقَالُ: (عَرَبَ الرَّجُلُ) : أَفْصَحَ بَعْدَ لَكْتَةٍ فِي لِسَانِهِ. انظر: التاج (عرب).

(٩) انظر: الجمهرة ١٢٤٩/٣. و (أَعْرَقَ الرَّجُلُ) : صَارَ عَرِيقًا، وهو الذي له عِرْقٌ فِي الْكَرْمِ.

(١٠) انظر: الكشف ٩١/١، التبيان ١٠٩/١.

(١١) انظر: الأضداد لأبي الطيب اللغوي ٢٣٨، شرح الفصيح للزمخشري ١٤٥/١.

(١٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٨٦/١، الجمهرة ١٢٤٩/٣، الأضداد لابن الأنباري ٨٤، الأضداد لأبي الطيب اللغوي ٢٣٧، شرح الفصيح للزمخشري ١٤٥/١.

(١٣) انظر: اللسان (ألم).

(١٤) انظر: الكامل ٢٦٠/١، الأضداد ٨٤.

وَنَرَقَعُ مِنْ صُدُورِ شَمْرَدَلَاتٍ يَصُكُّ وَجُوهَهَا وَهَجَّ أَلِيمٌ^(١)

كما استشهد على أن (كَلِيلًا) بمعنى (مُكَلِّ) ^(٢) بقول ساعدة بن جُوَيْة الهذلي:

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمْ^(٣)

أما (النَّبِيءُ) فلم أجد من قال: إنه (فَعِيلٌ) بمعنى (مُفَعِّلٍ) إلا أن الزجاج ذكر أنه (فَعِيلٌ) ولم يبين أنه بمعنى (مُفَعِّلٍ) ^(٤).

وتعبير الجوهري بقوله: (النَّبِيءُ) (فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٍ) تابعه عليه السمين الحلبي ^(٥)، وهو بعيد عن الصواب إلا أن يقال: إن في عبارتيهما تجوزاً، وهو بعيد أيضاً.

(١) من الوافر، يرعد (= شَمْرَدَلَاتٍ): النوق الطلوال السريعة، أي: ترفع من صدورهما في السير، و(الوَهَجُ): الحرُّ. انظر: ديوانه ٥٩٢.

الشاهد عند ابن بري: أن (أَلِيمًا) بمعنى (مُؤَلِّمٌ).

(٢) انظر: اللسان (سخن).

(٣) من البسيط. (شَاهَا): شَاقَهَا، (كَلِيلٌ): أي: برقٌ ضعيفٌ، لبعده، (المَوْهِنُ): بعد قطعة من الليل، (العَمِلُ): الذائب الذي لا يفتقر، يصف برقًا وحشيةً بأنها باتت طِرَابًا إلى السير إلى الموضع الذي فيه البرق، وأن البرق بات الليل كله لا يفتقر. انظر البيت فيما يأتي: شرح أشعار الهذليين ١١٢٩، الكتاب ١/١١٤.

الشاهد عند ابن بري: أن (كَلِيلًا) بمعنى (مُكَلِّ).

(٤) انظر: معاني القرآن ١/١٤٥.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٤٠٠.

١٣٣- ([فَعِيلٌ] بمعنى [مَفْعَلٌ]) .

أورد ابن بُرِّي كلمات كثيرة ذكر أنها جاءت على (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعَلٍ)^(١)، كما ذكر أنه قد جاءت (حَنِيقٌ) بمعنى (مُحْتَقٍ)^(٢)، واستشهد عليه بقول المُفَضَّلِ النُّكْرِيِّ :

تَلَاقَيْنَا بِغَيْتَةِ ذِي طُرَيْفٍ وَبَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ حَنِيقٌ^(٣)

رأى ابن بُرِّي :

يَأْتِي (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعَلٌ) .

المناقشة :

اختلفَ في مجيء (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعَلٍ) ، وذلك على النحو الآتي :

١- ذهب ابنُ الأعرابي ، وابن دريد ، وابن القطاع إلى أن (فَعِيلًا) يأتي بمعنى (مَفْعَلٍ)^(٤)؛ ولذلك قال ابن الأعرابي في قول عمرو بن كلثوم :

مُشْعَشَعَةٌ كَأَنَّ الحِصْنَ فِيهَا إِذَا مَا المَاءُ خَالَطَهَا سَخِينًا^(٥)

إن (سَخِينًا) اسم من السُّخُونَةِ منصوب على الحال ، فيكون معنى البيت أنهم يمزجونها بالماء الحار^(٦)، ونسب هذا الرأي لأبي عمرو الشيباني^(٧)، وهذا مذهب ابن بُرِّي .

(١) انظر : اللسان (سخن) .

(٢) انظر : اللسان والتاج (حنق) .

(٣) من الوافر . (غَيْتَةٌ) : موضعٌ باليمامة ، وتُرْوَى في البيت (غَيْتَةٌ) وهي الهبطة من الأرض . انظر البيت فيما يأتي : الأصمعيات ٢٠٠ ، الجمهرة ١/٥٦١ ، ٢/١٠٨١ ، المخصص ١٣/١٢٦ .
الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (حَنِيقًا) بمعنى (مُحْتَقٍ) .

(٤) انظر : الجمهرة ١/٥٦١ ، اللسان والتاج (سخن) .

(٥) من السوافر . الحِصْنُ : الزعفران ، انظر : ديوانه ٦٤ ، الزاهر ٢/٢٣ ، شرح القصائد السبع ٣٧٢ ، الحصاص ١/٢٨٩ ، ٢/٣٦٠ .

(٦) انظر : الزاهر ٢/٢٣ - ٢٤ ، شرح القصائد السبع ٣٧٢ .

(٧) انظر : شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٥٥ ، حاشية على شرح بانت سعاد ١/٤٨٥ .

٢- ذهب الأصمعيُّ إلى أن (فَعِيلًا) لا يأتي بمعنى (مُفَعَّلٍ) ؛ ولذلك قال في قول عمرو بن كلثوم السابق : إن (سخينا) فعل من السخاء فيكون معنى البيت أنا إذا شربناها ازداد سخاؤنا^(١)، ونسب هذا القول إلى أبي عمرو الشيباني^(٢)، وهو قول الزمخشري فقد منع أخذ (فَعِيلٍ) من الفعل المزيد المتعدي^(٣)، قال ابن بُرِّي مبيِّنا السبب الذي جعل الأصمعي يقول هذا القول : «... لأن الأصمعي كان ينكر أن يكون فَعِيلٌ بمعنى : مُفَعَّلٌ ليظل به قول ابن الأعرابي في وصفه الملدوغ : سليم : إنه بمعنى مُسَلَّم به^(٤)».

والراجع - فيما يظهر - أن (فَعِيلًا) يأتي بمعنى (مُفَعَّلٍ) ، ويؤيد ذلك أنه قد جاء فَعِيلٌ بمعنى مُفَعَّلٍ في كثير من الكلمات^(٥)، وقد ذكر ابن بُرِّي منها : أَحَبَسْتُ فَرَسًا في سبيل الله فهو حَبِيسٌ ومُحَبَسٌ ، وَأَعْتَقْتُ العبدَ فهو مُعْتَقٌ وَعَتِيقٌ ، وَأَعْقَدْتُ العسلَ أي : أَغْلَيْتُهُ حتى غَلِظَ فهو مُعَقَّدٌ وَعَقِيدٌ ، وَأَحَبَبْتُ الرجلَ فهو مُحَبَّبٌ وَحَبِيبٌ ، وَأَبْهَمْتُ الأمرَ فهو مُبْهَمٌ وَبَهِيمٌ ، وَأَتْرَصْتُ البابَ أي : أَحْكَمْتُهُ فهو مُتْرَصٌ وَتَرِيسٌ ، وَأَيْتَمَ اللهُ الغلامَ فهو مُوتَمٌ وَيَتِيمٌ ، وَمَاءٌ مُسَخَنٌ وَسَخِينٌ ، وَحَبَلٌ مُبْرَمٌ وَبَرِيمٌ ، وَأَطْلَقْتُ الأسيرَ فهو مُطْلَقٌ وَطَلِيقٌ ، وَأَنْقَعْتُ الشرابَ فهو مُنْقَعٌ وَنَقِيعٌ ، وَأَطْرَدْتُهُ فهو مُطْرَدٌ وَطَرِيدٌ أي : أَبعدته ، وَأَوْجَحْتُ الثوبَ إذا أَصْفَقْتُهُ فهو مُوجِحٌ وَوَجِيحٌ ، وَأَفْصَيْتُهُ فهو مُفْصِيٌّ وَقْصِيٌّ ، وَأَهْدَيْتُ إلى البيتِ هَدْيًا فهو مُهْدِيٌّ وَهَدِيٌّ ، وَأَوْصَيْتُ له فهو مُوْصِيٌّ وَوَصِيٌّ ، وَأَجْنَنْتُ المَيْتَ فهو مُجَنٌَّّ وَجَنِينٌ ، ونقل ابن بُرِّي عن الهروي أنه يُقَالُ لولد الناقة الناقص الخلق : مُخَدَجٌ وَخَدِيجٌ ، وكذلك مُجْهَضٌ وَجَهِيضٌ إذا أَلْقَتْه من شدة السير ، وَأَنْعَمَهُ اللهُ فهو مُنْعَمٌ وَنَعِيمٌ ، وَأَسْلِمَ المَلْسُوعُ لِمَا به فهو مُسَلَّمٌ وَسَلِيمٌ ، وَأَحْكَمْتُ الشيءَ فهو مُحْكَمٌ وَحَكِيمٌ ، وَأَبْدَعْتُهُ فهو مُبْدِعٌ وَبَدِيعٌ ، وَأَجْمَعْتُ الشيءَ فهو مُجْمَعٌ وَجَمِيعٌ ، وَأَعْتَدْتُهُ بمعنى أَعَدَدْتُهُ فهو مُعْتَدٌّ وَعَتِيدٌ ، وَأَحْنَقْتُ الرَّجُلَ فهو مُحْنَقٌ

(١) انظر : الزاهر ٢/٢٤، شرح القصائد السبع ٣٧٢، الخصائص ١/٢٨٩، ٢/٣٦٠، الصحاح ٦/٢٣٧٣، المحمص ٢/٣، ٦٠/١٥، شرح القصائد العشر للبريزي ٢٥٥ .

(٢) انظر : شرح القصائد السبع ٣٧٢ .

(٣) انظر : شرح الفصح للزمخشري ١/١٤٧-١٤٨، الخزانة ٨/١٨٣ .

(٤) انظر : اللسان والتاج (سخن) .

(٥) انظر : الجمهرة ١/٢٧٧، ٣٩٠، المحكم ١/٩٣-٩٤، شرح الفصح للزمخشري ١/١٦٠-١٦١، ٣٢٧، تحفة المجد الصريح ٤٢٤-٤٢٥، التاج (عقد) ، (حبس) ، (ترص) .

وَحَنِيقٌ ، وَأَفْرَدَتْهُ فَهُوَ مُفْرَدٌ وَقَرِيدٌ ، وَكَذَلِكَ مَحْرَدٌ وَحَرِيدٌ بِمَعْنَى : مُفْرَدٌ وَقَرِيدٌ ، وَمَكَانٌ أُذَيْنٌ وَمُؤَذَّنٌ
أَي : يَأْتِيهِ الْأُذَانُ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ^(١).

(١) أنظر : اللسان (سخن) ، الحزائة ١٨٣/٨ - ١٨٤ ، التاج (سلم) ، (أذن) ، (سخن) .

قال الجوهري : « وَيُقَالُ : وَيَلُّ لِلشَّجِيِّ مِنَ الحَلِيِّ^(١) ، قال المبرد : ياء الحَلِيِّ مُشَدَّدَةٌ ، وياء الشَّجِيِّ مُخَفَّفَةٌ ، قال : وقد شُدِّدَ فِي الشعر ، وأنشد^(٢) :

نَامَ الحَلِيُّونَ عَن لَيْلِ الشَّجِيئِنَا شَانَ السَّلَاةِ سِوَى شَانَ المَحِيئِنَا^(٣)

فإن جعلت الشَّجِيَّ فَعِيلًا من شَجَاهُ الحُزْنُ فهو مَشْجُوٌّ ، وشَجِيٌّ ، فهو بالتشديد لا غير^(٤) .

وقد نقل ابن بُرِّي عن أبي جعفر أحمد بن عبيد المعروف بأبي عصيدة^(٥) أن الصواب : وَيَلُّ الشَّجِيَّ مِنَ الحَلِيِّ^(٦) - بتشديد الياء - ، وأما الشَّجِيَّ - بالتخفيف - فهو غلطٌ مِمَّن رَوَاهُ ، واستدل على ذلك بأدلة من السماع والقياس^(٧) سيأتي ذكرها في المناقشة .

رأي ابن بُرِّي :

الصواب (شَجِيٌّ) - بتشديد الياء - ، لا الشَّجِيَّ بتخفيفها .

المناقشة :

اختلف في (شَجِيٌّ) من قولهم في المثل : (وَيَلُّ لِلشَّجِيِّ مِنَ الحَلِيِّ) ، وذلك على النحو

(١) هذا مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ يُسِيءُ مُسَاعَدَةَ أُخِيهِ عَلَى شَأْنِهِ ، وهو مع ذلك يعذله . و (الشَّجِيٌّ) : الحُزْنُ ، و (الحَلِيُّ) : الفارغ . انظر : مجمع الأمثال ٤٣٣/٣ ، المستقصى ٣٣٨/٢ ، فرائد الخرائد ٥٦٠ .

(٢) لم أقف على اسم قائله .

(٣) من البسيط . انظر : ديوان أبي تمام بشرح الخطيب البغدادي ٣٥١/٣ .

(٤) الصحاح ٢٣٨٩/٦ - ٢٣٩٠ .

(٥) (..... ٢٧٣) :

ديلمي الأصل ، من موالى بني هاشم ، تولى تأديب أبناء المتوكل : المنتصر والمعتز ، كان نحوياً تصدَّرَ للإقراء بِسُرْمَنْ رَأَى ، حَدَّثَ عَنِ الوَاقِدِيِّ ، والأصمعي وغيرهما ، وروى عنه أبو محمد قاسم الأنباري ، وله من التصانيف : كتاب الزيادات في معاني الشعر ليعقوب بن السكيت ، وكتاب المقصور والممدود ، وكتاب المذكر والمؤنث . انظر : طبقات النحويين للزبيدي ٢٠٤ ، معجم الأدباء ٤٦٥/١ - ٤٦٨ ، إنباء الرواة ١١٩/١ - ١٢١ ، بغية الوعاة ٣٣٣/١ .

(٦) هكذا في اللسان (شجا) : (وَيَلُّ الشَّجِيَّ مِنَ الحَلِيِّ) (الشَّجِيٌّ) مجرورٌ بالإضافة ، وروايته في كتب الأمثال كما أورده الجوهري : (وَيَلُّ لِلشَّجِيِّ مِنَ الحَلِيِّ) (الشَّجِيٌّ) مجرورٌ بحرف الجر (اللام) .

(٧) انظر : اللسان (شجا) .

١- ذهب ابنُ السكيت ، وابنُ قتيبة ، والمبرد إلى أنه (وَيَلُّ لِلشُّجِيِّ مِنَ الخَلِيِّ) ، (الشُّجِيُّ) مخففةُ الياءِ و (الخَلِيُّ) مشددةُ الياءِ^(١) ، وَمَنْ شَدَّهَا فقد أخطأ ، وقياسه أنك إذا قلت : فَعَلَّ يَفْعَلُ فَعَلًا ، فالاسم منه على فَعَلٍ ، نحو : فَرَّقَ يَفْرُقُ فَرَقًا فهو فَرِيقٌ ، وَحَدَرَ يَحْدُرُ حَدْرًا فهو حَدِيرٌ ، فعلى هذا يقال : شَجِيَّ يَشْجِيَّ شَجِيًّا فهو شَجٌّ ، مثل : هَوِيَّ يَهْوِيَّ هَوِيًّا فهو هَوِيٌّ^(٢) .

٢- ذهب الأخفش ، والأصمعي ، وتبعهما ابنُ السيد ، والزمخشري ، وغيرهما إلى أنه يقال : (شَجِيٌّ) بالتشديد ، وليس خطأ ؛ ولذلك فقد أجازوا في المثل أن تكون الرواية فيه (وَيَلُّ لِلشُّجِيِّ مِنَ الخَلِيِّ) بتشديد الياءِ في (الشُّجِيُّ والخَلِيُّ)^(٣) .

٣- نقل ابنُ بَرِّي عن أبي جعفر أحمد بن عبيد المعروف بأبي عصيدة أنه قال : الصواب : وَيَلُّ الشُّجِيُّ مِنَ الخَلِيِّ - بتشديد الياءِ - ، وأما الشُّجِيُّ - بالتخفيف - فهو الذي أصابه الشُّجَا وهو الغَصَصُ ، وأما الحزین فهو الشُّجِيُّ - بتشديد الياءِ - ، قال : ولو كان المثل وَيَلُّ الشُّجِيُّ - بتخفيف الياءِ - لكان ينبغي أن يقال : من المَسِيغِ ؛ لأن الإساءة ضدُّ الشُّجَا كما أن الفرح ضدُّ الحُزْنِ ، قال : وقد رواه بعضهم : وَيَلُّ الشُّجِيُّ مِنَ الخَلِيِّ ، وهو غلطٌ مِمَّنْ رواه ، وصوابه : (الشُّجِيُّ) بتشديد الياءِ^(٤) ، وهو مذهب ابنِ بَرِّي .

والراجع - فيما يظهر - أنه يجوز في (الشُّجِيُّ) تشديد الياءِ ؛ وتخفيفها ؛ وذلك لما يأتي :

١- استدل ابنُ بَرِّي ومِنْ قبله أبو عصيدة ، والتبريزي ، وابنُ السيد ، والزمخشري بالسماع على جواز تشديد ياءِ (الشُّجِيُّ)^(٥) ، وذلك في قول أبي الأسود الدؤلي :

(١) انظر : إصلاح المنطق ١٨١ ، أدب الكاتب ٣٧٩ ، الكامل ٣٧٣/١ ، الاقتضاب ١٨٥/٢ ، شرح الفصيح للخمى ٢٣٠ ، الروض الأنف ١٦٤/١ .

(٢) انظر : الكامل ٣٧٣/١ .

(٣) انظر : الاقتضاب ١٨٥/٢ ، أساس البلاغة ٢٣٠ ، شرح الفصيح للزمخشري ٦٢٩/٢ ، شرح الفصيح للخمى ٢٣٠ .

(٤) انظر : اللسان (شجا) .

(٥) انظر : الاقتضاب ١٨٥/٢ ، أساس البلاغة ٢٣٠ ، شرح الفصيح للخمى ٢٣٠ - ٢٣١ .

وَيْلُ الشَّجِيِّ مِنَ الْخَلِيِّ ، فَإِنَّهُ نَصِبُ الْفُوَادِ لِشَجْوِهِ مَغْمُومٌ^(١)

وقول أبي دؤاد ، قال ابن السيد : وناهيك به حجة :

مَنْ لَعِينٍ بِدَمْعِهَا مَوْلِيَةٌ وَلِنَفْسٍ مِمَّا عَنَّاها شَجِيَةٌ^(٢)

وقال مطرود بن كعب الخزاعي يرثي المطلّبَ وبني عبد مناف :

يَاعَيْنُ فَابْكِي أبا الشُّعْثِ الشُّجِيَّاتِ يَكِينُهُ حُسْرًا مِثْلَ الْبَلِيَّاتِ^(٣)

قال السهيلي بعد أن أنشد بيت أبي الأسود السابق : « وبيت مطرود أقوى في الحجة من بيت أبي الأسود الدؤلي ؛ لأنه جاهلي مُحككٌ ، وأبو الأسود أول مَنْ صنع النحو ، فشعره قريبٌ من التوليد »^(٤).

٢- كما استدل ابن بُرّي بالقياس ، ومن قبله التبريزي ، وابن السيد ، والزمخشري^(٥) ، قال ابن السيد : « قد أكثر اللغويون من إنكار التشديد في هذه اللفظة ، وذلك عجبٌ منهم ؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه يقال : شَجَوْتُ الرَّجُلَ أَشْجُوهُ : إذا حَزَنْتَهُ ، وَشَجِيَّ يَشْجِي شَجًا : إذا حَزَنَ ، فإذا قيل : شَجِحْ - بالتخفيف - كان اسم فاعل من شَجِيَّ يَشْجِي فهو شَجِحٌ ، كقولك عَمِيَّ يَغْمِي فهو عَمٌّ ، وإذا قيل : شَجِيٌّ - بالتشديد - كان اسم المفعول من شَجَوْتُ أَشْجُوهُ فهو مَشْجُوٌّ ، وَشَجِيٌّ ، كقولك : مَقْتُولٌ وَقَتِيلٌ ، وَمَجْرُوحٌ وَجَرِيحٌ »^(٦) ، وعلى هذا يكون (فَعِيلًا) بمعنى (مَفْعُولٍ)^(٧).

(١) من الكامل . انظر : ديوانه ، ٤٠٤ ، الاقصاب ١٨٥/٢ ، أساس البلاغة ٢٣٠ ، شرح الفصح لابن هشام اللخمي ٢٣٠ .

(٢) من الخفيف . انظر : ديوانه ، الاقصاب ١٨٦/٢ ، أساس البلاغة ٢٣٠ ، شرح الفصح لابن هشام اللخمي ٢٣١ .

(٣) من البسيط . (الشُّعْثُ) : من الشُّعْثِ وهو التفرق ، والأشعث : المُقْبِرُ الرَّأْسُ ، و (حُسْرًا) : جمع (حَاسِر) يقال : امرأةٌ حَاسِرٌ : وهي التي حسرت عنها ذراعها ، وكلٌّ مكشوفة الرأس والذراعين حَاسِرٌ ، و (الْبَلِيَّةُ) : الناقة التي كانت تُعْقَلُ عند قبر صاحبها إذا مات ، حتى تموت جوعاً وعطشاً ، ويقولون : إنه يُحَسِّرُ صاحبها عليها ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ مَعَهُ هَذَا حُسْرًا رَاجِلًا ، وهذا على مذهب مَنْ كان منهم يقول بالبعث ، وهم الأقل .

انظر : السيرة النبوية لابن هشام ١٤٠/١ ، الروض الأنف ١٦٤/١ .

(٤) الروض الأنف ١٦٥/١ .

(٥) انظر : ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٣٥١/٣ ، الاقصاب ١٨٥/٢ ، شرح الفصح للزمخشري ٦٢٩/٢ ، شرح الفصح للبخمي

٢٣٠ .

(٦) الاقصاب ١٨٥/٢ .

وقال السهيلي : « ولا يمتنع في القياس - أيضاً - أن يقال : شَجِيٌّ ، وشَجٌّ ؛ لأنه يقال : حَزِنٌ وحَزِينٌ »^(١) ، فإذا قيل بالتخفيف فهو (فَعِلٌ) ، وإذا قيل بالتشديد فهو (فَعِيلٌ)^(٢) ، وهو بهذا يكون (فَعِيلًا) بمعنى (فَاعِلٍ)^(٣) .

(٧) انظر : ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٣/٣٥١ ، شرح الفصيح للزمخشري ٢/٦٢٩ ، المستقصى ٢/٣٣٨ ، الروض الأنف ١/١٦٥ .

(١) الروض الأنف ١/١٦٥ .

(٢) انظر : شرح الفصيح للزمخشري ٢/٦٢٩ .

(٣) انظر : ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٣/٣٥١ .

١٣٥- ([فَعِلٌ] بمعنى [مَفْعُولٌ]) .

قال الجوهري : وصَبِيٌّ جَدِعٌ : سيءُ الغذاء^(١) .

قال ابنُ بَرِّي : « قال الوزير : (جَدِعٌ : فَعِلٌ) بمعنى (مَفْعُولٌ) ، قال : ولا يعرف مثله^(٢) .

رأي ابنُ بَرِّي :

جاء (فَعِلٌ) بمعنى (مَفْعُولٌ) .

المناقشة :

ذكر العلماء أنه ينوب عن (مَفْعُولٍ) (فَعِيلٌ) بكثرة ، وينوب عنه بقلية (فَعِلٌ) كـ (ذَبِحَ) ،
(طَرِحَ) أي : (مَذْبُوحٌ) ، و (مَطْرُوحٌ) ، و (فَعَلٌ) كـ (قَنَصَ) ، و (لَفَظَ) أي : (مَقْنُوصٌ) ،
(مَلْفُوظٌ) ، و (فَعَلَةٌ) كـ (لُقْمَةٌ) ، و (مُضَغَةٌ) أي : (مَلْقُومٌ) ، و (مَمْضُوعٌ)^(٣) .

ولم أقف على ما ذكره ابنُ بَرِّي نقلا عن الوزير المغربي من أن (فَعِلًا) يأتي بمعنى (مَفْعُولٌ) ؛
ولذلك قال : ولا يعرف مثله .

(١) انظر : الصحاح ١١٩٣/٣ .

(٢) اللسان والتاج (جدع) .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٨٨/٣ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١١٤ - ١١٥ ، المساعد ٢٠٨/٢ ، الهمع ٩١/٥ ، فتح الأقفال

١٣٦- ([فَعَالَةٌ] بمعنى [مَفْعُولٍ]) .

قال ابن بَرِّي : إنه قد جاء (فَعَالَةٌ) بمعنى (المَفْعُول) كقولهم : (زَرَعَةٌ) للأرض التي يُزْرَعُ فيها ، و (زَمَارَةٌ) للقصبَة التي يُزْمَرُ بها^(١) .

رأي ابن بَرِّي :

جاء (فَعَالَةٌ) بمعنى (المَفْعُول) .

المنافسة :

سبق بيان ما ينوب عن اسم المفعول ، وأن العلماء ذكروا (فَعِيلًا) ، و (فَعَلًا) ، و (فِعْلًا) ، و (فُعْلَةٌ)^(٢) .

أما (فَعَالَةٌ) فلم أجد مَنْ ذَكَرَهَا غير ابن بَرِّي ، إلا أن اللغويين يذكرون (زَرَعَةٌ) ، و (زَمَارَةٌ) ، وَيَنْظُرُونَ بأحدهما للأخرى قال الأزهرى : « ويقال للقصبَة التي يُزْمَرُ بها : زَمَارَةٌ ، كما يُقال للأرض التي يُزْرَعُ فيها : (زَرَعَةٌ) »^(٣) .

وزاد ابن سيده أنه يُقال للأرض التي يُزْرَعُ فيها : (بَقَالَةٌ)^(٤) .

(١) انظر : تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة منشور في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد الرابع عشر الجزء الأول ١٨١ .

(٢) انظر : المسألة (١٣٥ - فَعْلٌ] بمعنى [مَفْعُولٍ]) .

(٣) تهذيب اللغة ٢٠٦/١٣ .

(٤) انظر : المحكم ٢٦٧/٦ ، المخصص ١٤٩/١٠ .

قال ابن بُرِّي : إنه قد جاء (مِفْعَالٌ) بمعنى (المَفْعُولِ) ، مثل : دارٌ مِحْلَالٌ ، و مِظْعَانٌ للتي يُحَلُّ فيها كثيراً ، و يُظْعَنُ عنها كثيراً ، وقالوا : ناقةٌ مِخْلَاءٌ للتي خَلَيْتُ ولدها^(١) .

رأي ابن بُرِّي :

جاء (مِفْعَالٌ) بمعنى (المَفْعُولِ) .

المناقشة :

اختلف في مجيء (مِفْعَالِ) بمعنى (المَفْعُولِ) وذلك على النحو الآتي :

١- ذهب ابنُ سيده إلى أن (مِفْعَالًا) لا يكون إلا في معنى (فَاعِلِ) ، ولا يكون في معنى (مَفْعُولِ)^(٢) .

٢- ذهب ابنُ بُرِّي إلى أن (مِفْعَالًا) يأتي بمعنى (المَفْعُولِ) ، وجعل من ذلك دارٌ مِحْلَالٌ ، و مِظْعَانٌ للتي يُحَلُّ فيها كثيراً ، و يُظْعَنُ عنها كثيراً ، و ناقةٌ مِخْلَاءٌ .

والظاهر أن (مِفْعَالًا) لا يأتي بمعنى (المَفْعُولِ) ؛ وذلك أنه يمكن تفسير نحو : دارٌ مِحْلَالٌ بما ذكره ابن سيده وهو أنها تُحَلُّ الناسَ كثيراً^(٣) ، ومثل ذلك يمكن أن يقال في دارٍ مِظْعَانٍ أي : التي تُظْعِنُ الناسَ كثيراً ، و ناقةٌ مِخْلَاءٌ أي : التي تخلو عن ولدها كثيراً .

(١) انظر : تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة منشور في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد الرابع عشر الجزء الأول ١٨١ .

(٢) انظر : المحكم ٣٦٨/٢ .

(٣) انظر : المرجع السابق ٣٦٨/٢ .

١٣٨- (اسم المفعول من الثلاثي) .

قال الجوهري : وَقَصَوْتُ البعيرَ فهو (مَقْصُورٌ) إذا قطعتُ من طرف أذنه ، وكذلك الشاة ، يقال : شاةٌ قَصُوءٌ ، و ناقةٌ قَصُوءٌ ، ولا يُقال : جَمَلٌ أَقْصَى ، وإنما يقال : مَقْصُورٌ ومُقْصَى ، تركوا فيه القياس ؛ ولأن (أَفْعَلَ) الذي أثناه على (فَعَلَاءَ) إنما يكون من باب فَعَلَ يَفْعَلُ ، وهذا إنما يقال فيه : قَصَوْتُ البعيرَ ، وقَصُوءٌ بائنةٌ عن بابه ، ومثله : امرأةٌ حَسَناءُ ، ولا يُقالُ : رجلٌ أَحْسَنُ ، وكان لرسول الله - ﷺ - ناقةٌ يقال لها : قَصُوءٌ ، ولم تكن مقطوعة الأذن^(١) .

قال ابنُ بَرِّي : « قوله : تركوا فيه القياس ، يعني : قوله : ناقةٌ قَصُوءٌ ، وكان القياس (مَقْصُوءَةً) ، وقياس الناقة أن يقال : قَصَوْتُهَا فهي (مَقْصُوءَةٌ) ، وقَصَوْتُ الجَمَلَ فهو (مَقْصُورٌ) »^(٢) .

رأي ابنِ بَرِّي :

القياس أن يقال : (ناقةٌ مَقْصُوءَةٌ) .

المنافسة :

ذكر العلماء أن مؤنث كل (أَفْعَلَ) صفة (فَعَلَاءَ)^(٣) ، وبابه الألوان والعيوب الثابتة بأصل الحلقة ، نحو : أبيضٌ وبيضاءٌ^(٤) .

وقد ورد (فَعَلَاءَ) مختلفٌ في أفْعَلِها^(٥) ، ومنها (ناقةٌ قَصُوءٌ) فقد اختلف في أفْعَلِها على

قولين :

١- ذهب أبو زيد ، والأصمعي ، وابن السكيت ، والجوهري إلى أنه يقال : (ناقةٌ قَصُوءٌ) ،

(١) انظر : الصحاح ٢٤٦٣/٦ .

(٢) اللسان والتاج (قصا) .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧/٤ ، الأصول ٩٥/٣ ، المخصص ١١٠/١٥ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١١٠/٥ .

(٥) انظر : المخصص ٣٩/١٦ ، ٥٣ .

ولا يقال للذكر : (أَقْصَى) ، وإنما يقال : (مَقْصُوءٌ) ، و (مَقْصِيٌّ)^(١)؛ لذلك فإن قياس الناقة عندهم أن يقال فيها : (نَاقَةٌ مَقْصُوءَةٌ) ، وهو مذهب ابن بَرِّي .

٢- ذهب اللحياني ، وأبو علي القالي إلى أنه قيل : بَعِيرٌ أَقْصَى^(٢) ، وعلى هذا فقد جاء قولهم : (نَاقَةٌ قَصُوءٌ) على القياس .

والذي يظهر أن قولهم : بَعِيرٌ أَقْصَى ثابتٌ عن العرب ؛ وذلك لما يأتي :

١- أنه قد نقله الثقة عن العرب ، كاللحياني وأبي علي القالي ، وَمَنْ حَفِظَ حِجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ .

٢- أنه موافقٌ للقياس ؛ لأنهم إذا قالوا : بَعِيرٌ أَقْصَى فقياس مؤنثه : (نَاقَةٌ قَصُوءَةٌ) .

وما ذكره ابن بَرِّي من أن قياسه (نَاقَةٌ مَقْصُوءَةٌ) ورد عن العرب^(٣) ، قال ابن سيده : « وَنَاقَةٌ قَصُوءَةٌ ، وَمُقْصَاةٌ ، وَمَقْصُوءَةٌ »^(٤) .

و (مَقْصُوءَةٌ) اسم مفعول من الثلاثي على وزن (مَفْعُولٍ) ، واسم المفعول من الثلاثي يأتي على هذا الوزن^(٥) .

و (مَقْصُوءٌ) اسم مفعولٍ من فعلٍ ناقص ، إذ إن فعله واوي اللام ، ومثله : (مَغْرُوءٌ ، وَمَرْمُوءٌ)^(٦) ، الواو المشددة واوان^(٧) ، الأولى منهما واو (مَفْعُولٍ) ، وهي ساكنة ، والثانية الواو الواقعة لأمًا للفعل ، أدغمتا في بعضهما .

(١) انظر : العين ١٨٧/٥ ، حروف المدود والمقصور لابن السكيت ١٢٠ ، أدب الكاتب ٦٢٢ ، تهذيب اللغة ٢١٨/٩ - ٢١٩ ، معجم مقاييس اللغة ٩٤/٥ ، المخصص ٥٣/١٦ ، المزهر ٢٣٢/٢ .

(٢) انظر : المحكم ٣٢١/٦ ، المخصص ١٥٧/٧ ، ٥٣/١٦ .

(٣) انظر : اللسان والتاج (قصا) .

(٤) المحكم ٣٢١/٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٨٠/٤ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١١٢ ، شرح الكافية ٢٠٣/٢ ، فتح الأقفال ١٧٣ .

(٦) انظر : الكتاب ٣٨٤/٤ ، ٣٨٥ ، ٤٠٧ .

(٧) انظر : شرح الكتاب ٢٦٢/٦ .

١٣٩- (اسم المفعول من غير الثلاثي).

قال الجوهري: إن اسم المفعول من (أهْرَاقَ) (مُهْرَاقٌ) ، و (مُهْرَاقٌ) - أيضاً - بالتحريك^(١).

قال ابنُ بَرِّي: قوله هذا غير صحيح؛ لأن مفعول (أهْرَاقَ) (مُهْرَاقٌ) لا غير، وأما (مُهْرَاقٌ) بالفتح فمفعول (هَرَّاقَ)^(٢)، واستشهد على ذلك بشواهد سأوردها في المناقشة.
رأي ابنِ بَرِّي:

اسم المفعول من (أهْرَاقَ) (مُهْرَاقٌ) لا غير، ومن (هَرَّاقَ) (مُهْرَاقٌ) بالفتح.

المناقشة:

اختلف في اسم المفعول من (أهْرَاقَ) على قولين:

١- ذهب الجوهري إلى أن اسم المفعول من (أهْرَاقَ) (مُهْرَاقٌ) ، و (مُهْرَاقٌ) - أيضاً - بالتحريك ، وذهب الزمخشري إلى أنهما اسم المفعول من (هَرَّقتُ الماءَ فأنا أهْرِيقُهُ)^(٣).

٢- ذهب ابن سيدة ، وابن السيد إلى أن اسم المفعول من (أهْرَاقَ) (مُهْرَاقٌ) لا غير ، ومن (هَرَّاقَ) (مُهْرَاقٌ) بالفتح^(٤)، وهو مذهب ابنِ بَرِّي .

والراجح - فيما يظهر - أن اسم المفعول من (أهْرَاقَ) (مُهْرَاقٌ) لا غير ، ومن (هَرَّاقَ) (مُهْرَاقٌ) بالفتح ؛ وذلك لِمَا يأتي:

١ - ما استشهد به ابنُ بَرِّي على أن اسم المفعول من (هَرَّاقَ) (مُهْرَاقٌ) بالفتح ، وذلك

قول الشاعر^(٥):

(١) انظر: الصحاح ١٥٧٠/٤.

(٢) انظر: اللسان والتاج (هرق).

(٣) انظر: شرح الفصيح للزمخشري ٧٩/١.

(٤) انظر: المحكم ٣٤٣/٦ ، الاقصاب ٢٤٣/٢.

(٥) قاله سامة بن لؤي ، من قصيدة قالها حين نهشته حبةً فلماً أحس بالموت قالها .

حَدَرَ الْمَوْتَ لَمْ تَكُنْ مُهْرَاقَةً^(١)

رُبُّ كَأْسٍ هَرَقْتَهَا ابْنُ لُؤَيٍّ

واستشهد على أن (المهراق) اسم المفعول من (أهراق) بما أنشد في باب الهجاء من باب
الحماسة لعُمارة بن عقيل :

خَلِيطًا دَمَ مُهْرَاقُهُ غَيْرَ ذَاهِبٍ^(٢)

دَعْتُهُ وَفِي أَنْوَابِهِ مِنْ دِمَائِهَا

ويقول جرير العجلي ، ويروى للأخطل ، وهي في شعره :

أَبَى الْأَضْغَانَ وَالنَّسَبُ الْبَعِيدُ

إِذَا مَا قُلْتُ : قَدْ صَالَحْتُ قَوْمِي

تَبِيدُ الْمُخْزِيَاتُ وَلَا تَبِيدُ^(٣)

وَمُهْرَاقُ الدَّمَاءِ بَوَارِدَاتٍ

٢- أن (هَرَقْتُ) ، و (أهَرَقْتُ) فعلان رباعيان معتلان ، أصلهما أَرَقْتُ ، فمن قال :
(هَرَقْتُ) فالهاء عنده بدلٌ من همزة (أَفَعَلْتُ) ، ومن قال (أَهَرَقْتُ) فالهاء عنده عوض من ذهاب
حركة عين الفعل عنها ، ونقلها إلى الفاء ؛ لأن الأصل (أَرَيْقْتُ) ، أو (أَرُوَقْتُ) بالياء أو بالواو ،
على الاختلاف في ذلك ، ثم نقلت حركة الواو أو الياء إلى الراء ، فانقلبت حركة العلة ألفًا ؛ لانفتاح
ما قبله ، ثم حذف لسكونه وسكون القاف ، والدليل على أن الهاء في (هَرَقْتُ) ، و (أَهَرَقْتُ)
ليست فاء الفعل أنها لو كانت كذلك للزم أن يجري (هَرَقْتُ) في تصريفه مجرى (ضَرَبْتُ) فيقال
: (هَرَقْتُ أَهْرَقُ) كما تقول : (ضَرَبْتُ أَضْرِبُ) ، أو مجرى غيره من الأفعال الثلاثية التي يجيء

(١) من الخفيف . انظر : السيرة النبوية لابن هشام ٩٨/١ .

وقد ضُبِطَتْ (مُهْرَاقُهُ) في كتاب السيرة لابن هشام ، وفي اللسان (مُهْرَاقَةٌ) - بتسكين الهاء - والصواب فتحها ، وقد تَبَّه على
ذلك الأستاذ مصطفى حجازي في تحقيقه للجزء السابع والعشرين من تاج العروس (طبعة الكويت) .
الشاهد عند ابن بَرِّي : أن اسم المفعول من (هَرَقَ) (مُهْرَاقٌ) بفتح الهاء .

(٢) من الطويل . دَعْتُهُ : دعيت بالويل ، وهي امرأة من بني منقر زُوِّجَتْ قاتل أبيها أو أخيها فاجتمع في ثوب زوجها لها خليطًا دم ؛
هما دم أبيها أو أخيها الذي قتله هذا الزوج ، ودم عُدَّتِهَا . انظر : ديوان الحماسة ٤٥٧ ، شرح ديوان الحماسة لابن جني ١٨٥ ،
شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٣٩/٣ - ١٤٤٠ .
الشاهد عند ابن بَرِّي : أن اسم المفعول من (أَهْرَاقَ) (مُهْرَاقٌ) بتسكين الهاء .

(٣) من الوافر . (الواردات) اسم موضع على طريق مكة ، و (يوم واردات) : معروفٌ بين بكر وتغلب . انظر : معجم البلدان ٥ /
٣٩٩ .

وانظر البيهقي في ديوان الأخطل ٢٦٠ .

الشاهد عند ابن بَرِّي : أن اسم المفعول من (أَهْرَاقَ) (مُهْرَاقٌ) بتسكين الهاء .

مضارعها بضم العين ، وتجيء مصادرهما مختلفة، وكان يلزم أن يجري (أَهْرَقْتُ) مجرى (أَكْرَمْتُ) ونحوه من الأفعال الرباعية الصحيحة ، فيقال : (أَهْرَقْتُ أَهْرَقُ إِهْرَاقًا) كما نقول : (أَكْرَمْتُ أَكْرِمُ إِكْرَامًا) ، ولم تقل العرب شيئاً من ذلك ، وإنما يقولون في تصريف (هَرَقْتُ) (أَهْرَقُ) فيفتحون الهاء ، وكذلك يفتحونها في اسم الفاعل فيقولون (مُهْرِقٌ) ، وفي اسم المفعول فيقولون : (مُهْرَاقٌ) ، ؛ لأنها بدلٌ من همزة لو ثبتت في تصريف الفعل لكانت مفتوحة ، ألا ترى أنك لو صرفتَ (أَرَقْتُ) على ما ينبغي من التصريف ، ولم تحذف الهمزة منه لقلتَ في مضارعه : (يُؤْرِيقُ) ، وفي اسم فاعله (مُؤْرِيقٌ) ، وفي اسم مفعوله (مُؤْرَاقٌ) ، وقالوا في المصدر : (هِرَاقَةٌ) كما قالوا : (إِرَاقَةٌ) ، وإذا صرفوا (أَهْرَقْتُ) قالوا في المضارع (أَهْرِيقُ) ، وفي المصدر (إِهْرَاقَةٌ) ، وفي اسم الفاعل (مُهْرِيقٌ) ، وفي اسم المفعول (مُهْرَاقٌ) ، فأسكنوا الهاء في جميع تصريف الكلمة^(١).

(١) انظر : الاقصاب ٢/٢٤٢ - ٢٤٣.

١٤٠- (اسم المفعول من [استَفْعَلَ]) .

قال ابن بَرِّي : « ويقولون : حَدِيثٌ مُسْتَفَاضٌ ، وصوابه : مُسْتَفِيضٌ »^(١) .

رأي ابن بَرِّي :

(مُسْتَفَاضٌ) خطأ والصواب : (مُسْتَفِيضٌ) .

المناقشة :

إذا كان الفعل على وزن (اسْتَفْعَلَ) فإن اسم المفعول منه يأتي على وزن (مُسْتَفْعَلٌ)^(٢) ،
ومن ذلك (مُسْتَفَاضٌ) من (اسْتَفَاضَ) .

وقد اختلف العلماء في (مُسْتَفَاضٌ) على أقوال :

١- خَطَأَهُ قوم منهم الفراء ، والأصمعي ، وابن السكيت ، وقالوا : إن الصحيح (مُسْتَفِيضٌ) ؛ لأنه من (اسْتَفَاضَ الحديثُ)^(٣) ، وهو مذهب ابن بَرِّي .

٢- قال آخرون : إنه يتعدى بحرف الجر (في) ، فلا بد من أن يقال : (مُسْتَفَاضٌ فيه)^(٤) .

٣- قال آخرون : إنه يستعمل بدون حرف الجر فيصح أن يقال : (مُسْتَفَاضٌ)^(٥) .

والراجح - فيما يظهر - أنه يصح أن يقال : (مُسْتَفَاضٌ) ؛ وذلك لما يأتي :

١- أنه يقال في لُغِيَّةٍ : اسْتَفَاضَ الناسُ الحديثَ فهو (مُسْتَفَاضٌ) ، أي : مأخوذٌ فيه^(٦) ،
قال الفيومي : « ومنهم من يقول يتعدى بنفسه فيقول : اسْتَفَاضَ الناسُ الحديثَ إذا أخذوا فيه

(١) غلط الضعفاء من الفقهاء ٢٧ .

(٢) انظر : التتمة لابن القبيصي ٩٢ .

(٣) انظر : كتاب الجيم لأي عمرو الشيباني ٢٨/٣ ، إصلاح المنطق ٣٠٧ ، أدب الكاتب ٤١٨ ، تهذيب اللغة ٧٩/١٢ ، الصحاح ١٠٩٩/٣ ، تقييد اللسان ١٦٩ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٢٠٢ ، تقويم اللسان ١٦٧ ، تصحيح التصحيف ٤٧٨ .

(٤) انظر : الصحاح ١٠٩٩/٣ ، تقييد اللسان ١٦٩ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٢٠٢ ، تقويم اللسان ١٦٧ .

(٥) انظر : كتاب الجيم لأي عمرو الشيباني ٢٨/٣ ، العين ٦٥/٧ ، تهذيب اللغة ٧٩/١٢ ، الصحاح ١٠٩٩/٣ .

(٦) انظر : العين ٦٥/٧ .

فهو (مُسْتَفَاضٌ)^(١).

٢- أن القياس لا يمنع أن يقال : (مُسْتَفَاضٌ)^(٢)، قال التبريزي : « والقياس لا يمنع أن يقال :
(مُسْتَفَاضٌ) ، وهو من قَيْضِ المَاءِ ، فإذا قيل : (مُسْتَفِيضٌ) فمعناه منتشر ، وإذا قيل : (مُسْتَفَاضٌ)
فمعناه منشور ، والفرضان متقاربان »^(٣).

(١) للمصباح (فوض) ، و (فيض) .

(٢) انظر : التاج (فيض) .

(٣) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٣١١/٢ .

١٤١- (اسم المفعول من اللازم) .

ذكر ابن بَرِّي أن من أغلاط الفقهاء أنهم يقولون : مَبْغُوضٌ وَمَتَّعُوبٌ ، وصوابه : مَبْغُوضٌ ،
وَمُتَّعَبٌ^(١) .

رأي ابن بَرِّي :

يقال في اسم المفعول : مَبْغُوضٌ ، و مُتَّعَبٌ .

الناقشة :

قال العلماء : إن قولهم : (مَتَّعُوبٌ) من مفاضح اللحن^(٢)؛ وذلك لما يأتي :

١- مخالفة السماع ، والقياس^(٣) .

٢- أن فعله (تَعِبَ) كـ (فَرِحَ) ، والفعل إذا كان على وزن (فَعِلَ) وهو لازمٌ فإن اسم
الفاعل منه يأتي على (فَعِلَ)^(٤) فيقال تَعِبَ يَتَّعِبُ فهو تَعِبٌ .

٣- أن تَعِبَ فعلٌ ثلاثي لازم ، والثلاثي اللازم لا يبنى منه اسم مفعول^(٥) ، أما (مُتَّعَبٌ) فهو
اسم المفعول من (اتَّعَبْتُهُ) فهو مُتَّعَبٌ^(٦) .

أما (مَبْغُوضٌ) فقد اختلف فيه على قولين :

١- أثبتته ثعلبٌ وابن سيده ؛ لأنه يقال بَغَضَهُ ، فاسم المفعول منها يكون على وزن (مَفْعُولٍ) ،
وذلك أن ثعلباً قال في قوله تعالى : ﴿ لَأَنْتَ لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾^(٧) أي : الباغضين فدل على أن

(١) انظر : غلط الضعفاء من الفقهاء ١٩٠ .

(٢) انظر : لحن العامة ٢٢٩ ، تثقيف اللسان ١٦٨ ، المدخل إلى تقويم اللسان ١٠٤ ، تقويم اللسان ١٧١ ، تصحيح التصحيف ٤٦٢ .

(٣) انظر : التاج (تعب) .

(٤) انظر : التتمة لابن التقيصي ٦٧ ، الشافية ٢٥ ، شرح الشافية لركن الدين ٤٦٦ ، شرح الشافية للجارودي ١٥٤ .

(٥) انظر : التاج (تعب) .

(٦) انظر : لحن العامة ٢٢٩ ، تصحيح التصحيف ٤٦٢ .

(٧) سورة الشعراء ١٦٨ .

(بَغْضَ) عنده لغة ، ولولا أنها لغة عنده لقال : الْمُبْغِضِينَ ، كما قال ابنُ سيده في قول مزاحم العُقَيْلِيُّ :

فَرَطْنَ فَلَا رَدَّ لِمَا بُتُّ وَأَنْقَضَى وَلَكِنْ بَغُوضٌ أَنْ يُقَالَ : عَدِيمٌ^(١)

إن (بَغُوضًا) في البيت تدل على صحة ما ذهب إليه ثعلب ؛ لأن (بَغُوضًا) (فَعُولٌ) ، و(فَعُولٌ) إنما هي في الأكثر عن (فَاعِلٍ) لا (مُفْعِلٍ)^(٢).

٢- ذهب الزُّبَيْدِيُّ وتبعه عددٌ ممن أَلَفَ في لحن العامة إلى أن (مَبْغُوضًا) لحنٌ ، وصوابه (مُبْغُضٌ)^(٣)، وهو مذهب ابن بَرِّي .

والراجح - فيما يظهر - أنه لا يصح أن يقال : (مَبْغُوضٌ) ؛ وذلك لِمَا يأتي :

١- أن فعله لازمٌ لا يتعدى فلا يصاغ منه اسم مفعول .

٢- أن قول ثعلبٍ في الآية : إن الْقَالِينَ بمعنى الباغضين ليس نصًّا صريحًا على أنه يرى صحة (بَغْضَه) ؛ ولذلك لم يذكر في الفصح هذه اللغة وإنما قال : « وَأَبْغَضْتُ الشَّيْءَ أَبْغِضُهُ ، وقد بَغِضَ هو »^(٤).

٣- أما البيت الذي استدل به ابنُ سيده فيمكن رده بما يأتي :

أ- أن الأَعلَمَ قال في قوله : (بَغُوضٌ) أي : مُبْغِضٌ من الناس لأن قيل : عُدِمَ شِبَاهُهُ ، و(بَغُوضٌ) تكثير (بَغِضٌ)^(٥).

(١) من الطويل . انظر : الكتاب ٢/٢٩٨ ، المحكم ٥/٢٤٧ ، تحصيل عين الذهب ٣٤٦ . يصف كِبْرَهُ وَذَهَابَ شِبَاهِهِ وَقُوَّتَهُ وَفُتُوَّتَهُ فيقول : ذهبن وتقدمن فلا ردَّ لِمَا فات منهن ، ولكن مُبْغِضٌ إلى الناس أن يُقال : ذهب شِبَاهُهُ .

(٢) انظر : المحكم ٥/٢٤٧ ، اللسان والتاج (بغض) .

(٣) انظر : لحن العامة ٢٢٩ ، تثقيف اللسان ١٦٨ ، المدخل إلى تقويم اللسان ١٣٧ ، تقويم اللسان ١٧١ ، تصحيح التصحيف ٤٦٢ .

(٤) التلويح ٢٥ ، شرح الفصح لابن الجبان ١٤٩ ، شرح الفصح للزمخشري ٢٢١/١ - ٢٢٢ .

(٥) انظر : تحصيل عين الذهب ٣٤٦ .

ب - أن البيت يُروى (تَعَوَّضُ) ، ومعناه :تَعَوَّضُ شِبَابِكَ حِلْمًا مَخَافَةَ أَنْ يُقَالَ : عَدِيمُ شِبَابٍ

وحلم^(١).

(١) انظر : المرجع السابق ٣٤٦.

١٤٢ - (الوصف من [فَعِلَ] المبني للمفعول) .

قال الجوهري: قال الكسائي: يُقَالُ: رَجُلٌ مَثْنٌ وَمَثْرُونَ للذي يشتكي مثانته^(١).

قال ابن بَرِّي: «يُقَالُ فِي فِعْلِهِ (مَثْنٌ)، و (مَثْنٌ)، فَمَنْ قَالَ (مَثْنٌ) فَالاسم منه (مَثْنٌ)، وَمَنْ قَالَ (مَثْنٌ) فَالاسم منه (مَثْرُونَ)»^(٢).

رأي ابن بَرِّي:

(مَثْنٌ) من (مَثْنٌ)، و (مَثْرُونَ) من (مَثْنٌ) .

المنافسة:

ما ذكره ابن بَرِّي من أن (مَثْنًا) فعله (مَثْنٌ) جارٍ على القاعدة التصريفية، وهي أن الفعل إذا كان على وزن (فَعِلَ) وكان لازماً فإن اسم الفاعل منه يأتي على وزن (فَعِلِ)^(٣).

وأما (مَثْنٌ) فهو فِعْلٌ مبني للمفعول فالاسم منه حيثُ يدَّيكون على وزن (مَفْعُولٍ)؛ لأن فاعله محذوف، ونظيره (وَوَيْتَتْ يَدُهُ فِيهِ مَوْتُوَّةً)، و (شَغَلَتْ عَنْكَ فَأَنَا مَشْغُولٌ)، و (شَهْرٌ فِي النَّاسِ فَهُوَ مَشْهُورٌ)، و (طُلُّ دَمُهُ فَهُوَ مَطْلُورٌ)^(٤)، قال ابن قتيبة: «وأما قولهم: أَحَبَبْتُهُ فَهُوَ مَحْبُوبٌ، وَأَجَنَّهُ اللَّهُ فَهُوَ مَجْنُونٌ، وَأَحَمَّهُ فَهُوَ مَحْمُومٌ، وَأَزَكَمَهُ فَهُوَ مَزْكُومٌ، ومثله مَكْرُورٌ، وَمَقْرُورٌ فإنه بُنيَ على (فَعِلَ)؛ لأنهم يقولون في جميع هذه (فَعِلَ) - بغير ألف - يقولون: حُبٌّ، وَجُنٌّ، وَزُكَيْمٌ، وَحُمٌّ، وَقُرٌّ، وَكُرٌّ»^(٥).

وقد عقد بعض العلماء باباً في كتبهم أحصوا فيها الأفعال التي جاءت على ما لم يُسَمَّ

فاعله^(٦).

(١) انظر: الصحاح ٦/ ٢٢٠٠ .

(٢) اللسان والتاج (مثن) .

(٣) انظر: المسألة (١١٤) - الاستدلال بوزن اسم الفاعل على وزن الفعل) .

(٤) انظر: الطويح ١٤، شرح الفصيح لابن الجبان ١٢٣-١٢٨، شرح الفصيح للزمخشري ١٠٩/١-١٣١، شرح الفصيح لابن هشام النخعي ٧٠-٧٤، تحفة المجد الصريح ٣٠٠-٣٦٣. ومعنى (الوثة) و (الوثاة)؛ وَصَمَّ يَصِيبُ اللَّحْمَ لَا يَبْلُغُ الْعِظْمَ، أَوْ هُوَ الْفَكُّ . انظر: التاج (وثأ) .

(٥) أدب الكاتب ٦١٣. ومعنى (مَكْرُورٌ)؛ مَزْكُومٌ، ويومٌ (مَقْرُورٌ)؛ باردة. انظر: التاج (كزز) و (قرر) .

(٦) انظر: أدب الكاتب ٤٠١، المخصص ٧٢/١٥، المزهري ٢/ ٢٣٣ .

ذكر الجوهري (المَفْرُودَ) - بفتح الميم - وهو نوعٌ من الكمأة^(١).

قال ابن بُرِّي : « ما جاء على (مَفْعُولٍ) فهو مفتوح الميم إلا خمسة ألفاظ ، وهي : (مَفْرُودٌ) ، و (مُغْفُورٌ) ، و (مُغْشُورٌ)^(٢) ، و (مُعْلُوقٌ)^(٣) ، و (مُنْخَوْرٌ)^(٤) ، قال سيبويه : شَبَّهُوا الميم بالهمزة يعني أنهم قالوا : (مُعْلُوقٌ) كما قالوا : (أَسْلُوبٌ)^(٥) ، وقالوا : (مِعْلَاقٌ) كما قالوا : (إِعْصَارٌ) ، وقالوا : (مِفْعِيلٌ) كما قالوا : (أَفْعِيلٌ) ، نحو : (إِخْرِيْطٌ)^(٦) ،^(٧).

رأي ابن بُرِّي :

جاء على (مَفْعُولٍ) خمسة ألفاظ .

المنافشة :

اختلف في وجود وزن (مَفْعُولٍ) على قولين :

١- ذهب سيبويه وتبعه أكثر العلماء إلى أن هذا الوزن قد جاء منه كلمات قليلة شاذة غريبة^(٨)، وهو مذهب ابن بُرِّي .

٢- ذهب ابن عصفور إلى أنه لا يوجد في الكلام (مَفْعُولٌ) ؛ ولذلك ذهب إلى أن

(١) انظر : الصحاح ٥١٧/٢ .

(٢) المَفْعُورُ : صمغ ينضجه الثمام والعُشْرُ والرُمث والعُرْقَطُ حلوا كالعسل ، والمَقْشُورُ لغةٌ في المَفْعُورِ . انظر : اللسان و التاج (غثر وغفر) .

(٣) المَعْلُوقُ : كلُّ ما عُلِقَ به شيء . انظر : اللسان و التاج (علق) .

(٤) المُنْخَوْرُ : الأنف . انظر : اللسان و التاج (نخر) .

(٥) يأتي الأَسْلُوبُ لمعانٍ عدة ، وهي : السطر من النخيل ، وكلُّ طريقٍ يمتدُّ فهو أَسْلُوبٌ ، والوجه والمذهب ، والفن ، وعتق الأسد . انظر : التاج (سلب) .

(٦) الإِخْرِيْطُ : نباتٌ من أطيب الحمض . انظر : التاج (خرط) .

(٧) التشبيه والإيضاح ٤٣/٢ .

(٨) انظر : الكتاب ٢٧٣/٤ ، إصلاح المنطق ٢٢٢ ، أدب الكاتب ٥٨٨ - ٥٨٩ ، الأصول ٢٠٨/٣ ، شرح الكتاب ٢٢٦/٥ ب ، ليس في كلام العرب ٥١ ، أبنية الأسماء لابن القطاع ٩٩ .

(مُغْرُوذًا) وزنه (فُعْلُوذٌ) ، لأن في الكلام (فُعْلُوذٌ) ، وليس فيه (مُفْعُوذٌ)^(١)، وقال علي بن حمزة البصري : إن وزنها (فُعْلُوذٌ)^(٢).

والراجع - فيما يظهر - أنه يوجد في الكلام (مُفْعُوذٌ) وإن كان شاذًا غريبًا ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١- أن الميم إذا وقعت أولاً ، وكان بعدها ثلاثة أحرف أصول مقطوعاً بأصلتها قُضِيََ عليها بالزيادة ؛ لأن كل ما جاء من ذلك مما يُعْرَفُ له اشتقاق توجد الميم فيه زائدة^(٣).

٢- أن سيبويه ، والجرمي ، وابن السكيت ذكروا أنهم شبهوا الميم بالهمزة ؛ لأنهم يقولون : (أفْعُوذٌ) مثل : أسْلُوْبٌ ، وقالوا : مِفْعَالٌ ؛ لأنهم يقولون إِفْعَالٌ ، وقالوا مِفْعِيلٌ ؛ لأنهم يقولون : إِفْعِيلٌ ، فالميم والهمزة متآخيان في أول الكلمة ، ولا يكادان يزدان في غير الأوائل إلا قليلاً^(٤).

ويستدرك على ابن بَرِّي ألفاظٌ أخرى جاءت على (مُفْعُوذٌ) غير التي ذكرها ، وهي (مُنْحُوذٌ) لغة في المُنْحَلْ^(٥)، و (مُزْمُوذٌ) لغة في المِزْمَار ، و (مُغْبُوذٌ) لغة في (مُغْفُوذٌ) ، و (مُغْتُوذٌ)^(٦)، و (مُغْلُوذٌ) وهو المفتاح^(٧)، و (مُنْحُوذٌ) لأعلى الصدر^(٨).

(١) انظر : المتع ٢٤٧/١ - ٢٤٨.

(٢) انظر : التيهات ٢٣٠.

(٣) انظر : المنصف ١٢٩/١ ، شرح الملوكي ١٥٠ ، المتع ٢٤٧/١.

(٤) انظر : الكتاب ٢٧٣/٤ ، إصلاح المنطق ٢٢٢ ، أدب الكاتب ٥٨٨ - ٥٨٩ ، سفر السعادة ٤٦٨/١.

(٥) انظر : أهنية الأسماء لابن القطاع ٩٩.

(٦) انظر : المزهر ١١٤/٢ ، التاج (علق) .

(٧) انظر : التاج (خلق) .

(٨) انظر : التاج (نحر) .

١٤٤ - (إِتْبَاعُ صَيْغَةِ لِأُخْرَى فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ) .

قال الجواليقي : إن قولهم : (الْمَحْسُوسَاتُ) خطأ ، والصواب أن يقال : (الْمُحَسَّاتُ)^(١) .

قال ابنُ بَرِّي : « كثيرًا ما يستعمل هذه اللفظة أبو علي الفارسي ، وأبو عمران الصقلي^(٢) على جلالتهما في العلم ، فيقولون : كل محسوس معلوم وليس كل معلوم محسوسًا ، وتجويزهم ذلك إما أن يحملوه على باب (أَحَمُّهُ اللَّهُ فَهُوَ مَحْمُومٌ ، وَأَسْعَدَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَسْعُودٌ) ، وإما أن يكون على جهة الإِتْبَاعِ لمعلوم كما جاء في الحديث : « ارْجِعْنَ مَا زُوْرَاتٍ غَيْرَ مَا جُوْرَاتٍ »^(٣) ،^(٤) .

رأي ابن بَرِّي :

(مَحْسُوسٌ) : إما أن يكون من الرباعي (أَحَسُّ) ، وإما أن يكون إِتْبَاعًا لـ (مَعْلُومٌ) .

المناقشة :

خَطَأُ الْجَوَالِيْقِيِّ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنْ يَقُولُ : (مَحْسُوسٌ) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّوَابَ أَنْ يَقَالَ : (الْمُحَسَّاتُ) أَي : أَنَّهُ يَدْرِكُ بِأَلَاتِ الْحَسِّ ؛ لِأَنَّهُ يَقَالَ : أَحَسَّتُ الشَّيْءَ وَحَسَّتُ بِهِ ، فَأَمَّا (الْمَحْسُوسُ) فَمَعْنَاهَا فِي اللُّغَةِ (الْمَقْتُولُ) يَقَالُ : حَسَّهُ إِذَا قَتَلَهُ^(٥) .

وقد ذكر ابنُ بَرِّي أن أبا علي الفارسي ، وأبا عمران الصقلي يستعملان (الْمَحْسُوسَ) في كلامهما ، وقد التمس لاستعمالهما أحد تخريجين :

١- أن يكون من باب (أُسْعِدَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَسْعُودٌ) ، فيقولون : (مَحْسُوسٌ) ، ويكتفون به عن

(١) انظر : تكملة إصلاح ما تفلط فيه العامة ، منشور في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد الرابع عشر الجزء الأول ١٧٧ .

(٢) موسى بن أصبغ المرادي القرطبي (... - ...) .

كان بصيرًا باللغة والإعراب ، شاعرًا محسنًا ، خرج إلى المشرق ، ودخل العراق ، ولقي ابن دريد ، وغيره ، واستوطن (صَقَلِيَّةَ) ، ونظم المبتدأ في ثمانية آلاف بيت . انظر : بغية الوعاة ٣٠٦/٢ .

(٣) أخرجه ابن ماجه في باب ما جاء في إتباع النساء الجنائز . ٢٨٩/١ .

(٤) تكملة إصلاح ما تفلط فيه العامة ، منشور في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد الرابع عشر الجزء الأول ١٧٧ .

(٥) انظر : تكملة إصلاح ما تفلط فيه العامة ، منشور في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد الرابع عشر الجزء الأول ١٧٧ ، تقويم اللسان ١٧١ .

(مُحَسَّنٌ) ، كما قالوا : (مَحْبُوبٌ) ، و (مَحْمُومٌ) ، و (مَجْنُونٌ) ، ونحوها من (أَفْعَلٌ) رباعياً^(١).

٢- أن يكون من باب الإتياع لمعلوم كما جاء في الحديث : « ارجعن مأزورات غير مأجورات » ، قال ابن الأثير : « أي : آثمات ، وقياسه : موزورات ، يقال : وزر فهو موزور ، وإنما قال (مأزورات) للزدواج بـ (مأجورات) »^(٢).

والراجع - فيما يظهر - أن حملة على أنه من (أَفْعَلٌ) الرباعي أولى ؛ وذلك لما يأتي :

١- أنه استعمال مشهور عقد له جماعة من الأقدمين باباً يخصصه ، وقالوا : (باب أفعلته فهو مَفْعُولٌ) ، وساق منه أبو عبيد في الغريب المصنف ألفاظاً كثيرة ، منها أحبته فهو محبوبٌ ، وأجنه الله فهو مجنونٌ ، وأحمه فهو محمومٌ ، وأزكمه فهو مزكومٌ ؛ وذلك لأنهم يقولون في هذا كله (فُعِلَ) فبني (مَفْعُولٌ) على هذا ، وإلا فلا وجه له^(٣).

٢- أن (مَحْسُوسًا) في قولهم : كل محسوس معلوم وليس كل معلوم محسوساً ، جاء قبل (مَعْلُومٌ) ، والإتياع إنما يكون في الثاني ، قال أبو علي الفارسي في قوله - عليه السلام - : « ارجعن مأزورات غير مأجورات » : « لا يصح أن يكون القلب فيه من أجل الإتياع ؛ لأن الأول ينبغي أن يجيء على القياس ، والإتياع يقع في الثاني »^(٤) ، وأبو علي الفارسي أحد اللذين يوجه ابن برّي نطقهما بـ (مَحْسُوسٍ) في قولهما : كل محسوس معلوم وليس كل معلوم محسوساً .

وتعبير ابن برّي بالإتياع في قوله : (إن (مأزورات) إتياع لـ (مأجورات) هو تعبير الفارابي^(٥) فقد قال : « ومن أنواع الإتياع ... إتياع كلمة في إبدال الواو فيها همزة لهمزة في أخرى

(١) انظر : المسألة (١٤٢) - الوصف من [فُعِلَ] المبني للمفعول .

(٢) النهاية ١٧٩/٥ - ١٨٠ .

(٣) انظر : الغريب المصنف ٢٧٢/٢ ، أدب الكاتب ٦١٣ ، شرح الفصيح للزمخشري ١٢٧/١ ، تحفة المجد الصريح ٣٥١ ، المزهر ٢/٢٦٠ ، التاج (معد) .

(٤) الأشباه والنظائر ٢٢/١ .

(٥) أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (.... - ٣٥٠) :

خال إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح ، له كتاب (ديوان الأدب) ، ونسبته إلى (فاراب) وراء نهر سيحون ، انتقل إلى اليمن ، وسكن زيد . انظر : معجم الأدباء ١٥٨/٢ - ١٦٠ ، بغية الوعاة ٤٣٧/١ .

كحديث : « ارجعن مآزورات غير مأجورات »^(١).

وقد أطلق بعض العلماء على ذلك ازدواجاً كإبن الأثير ، ومعنى ازدوج الكلام : أشبه بعضه بعضاً في السجع أو الوزن أو كان لإحدى القضيتين تعلق بالأخرى^(٢)، وأطلق عليه ابن يعيش (المشكلة)^(٣)، وجعله ابن هشام فيما أعطي حكماً شيء لمجاورته له^(٤).

(١) الكلبيات ٣٥، الأشباه والنظائر ٢٢/١.

(٢) انظر : اللسان والتاج (زوج) .

(٣) انظر : شرح المفصل ٦٤/٩، عقود الزرجد ٢٨٨/١.

(٤) انظر : مغني اللبيب ٦٨٤/٢.

١٤٥ - (الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول) .

قال الجواليقي : « ويقولون : أمرٌ مهوولٌ ، وإنما هو هائلٌ ، يُقالُ : هألني الشيءُ يهولني هولا إذا أفرعك فهو هائلٌ ، والهولُ : المخافةُ من الأمر لا تدري على ما تهجم عليه »^(١).

قال ابن بَرِّي : « الذي حكاه أهل اللغة عن العامة أنهم يقولون : يومٌ مهوولٌ ورجلٌ مدهوولٌ العقلُ ، وصوابه : هائلٌ وذاهلٌ »^(٢).

وقال ابن بَرِّي في بيان أغلاط الفقهاء : ويقولون : وقع في أمرٍ مهوولٍ ، وصوابه : هائلٌ^(٣).

رأي ابن بَرِّي :

يقال : أمرٌ هائلٌ لا مهوولٌ .

المناقشة :

اختلف في صحة قول العامة : يومٌ مهوولٌ ، ووقع في أمرٍ مهوولٍ ، وذلك على قولين :

١- ذهب أبو بكر الزبيدي وتبعه عددٌ من العلماء ممن كتبوا في لحن العامة إلى أنه لا يقال : يومٌ مهوولٌ ، ووقع في أمرٍ مهوولٍ ، وإنما يُقالُ : يومٌ هائلٌ ، ووقع في أمرٍ هائلٍ^(٤) ، وذلك لأن اليوم والأمر عندهم قد وقع منهما الهولُ فيصاغ لذلك اسم فاعلٍ على وزن (فاعِلٍ) ؛ لأن فعله ثلاثي ، وذلك أنك تقول : هألني الأمرُ يهولُني^(٥) ، وأما (مهوولٌ) فإنه اسم مفعول من (هالَ) فيكون عكس المعنى المراد ، وهو مذهب ابن بَرِّي .

(١) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة منشورٌ في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد الرابع عشر الجزء الأول ١٩٠ .

(٢) المرجع السابق ١٩٠ .

(٣) غلط الضمحاء من الفقهاء ٢٩ .

(٤) انظر : تهذيب اللغة ٤١٤/٦ ، لحن العامة للزبيدي ١٤٣ ، تنقيح اللسان ١٦٧ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٢٠٤ ، تقويم اللسان

١٨٥ ، التكملة للساغاني ٥٦٢/٥ ، اللسان (هول) ، تصحيح التصحيف ٥٠٠ ، تاج العروس (هول) .

(٥) انظر : تهذيب اللغة ٤١٤/٦ ، لحن العامة للزبيدي ١٤٣ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٢٠٤

٢- ذهب ابنُ سيده إلى أنه يصحُّ أن يُقالَ : يومٌ مهوولٌ ، ووقع في أمرٍ مهوولٍ^(١).

والراجح - فيما يظهر - أنه يصحُّ أن يُقالَ : يومٌ مهوولٌ ، ووقع في أمرٍ مهوولٍ ؛ وذلك لِمَا يأتي :

١- أنه ورد في الشعر الفصيح قوله^(٢):

وَمَهْوُولٍ مِنَ الْمَنَاهِلِ وَحَشِيٍّ ذِي عَرَاقِيبٍ أَجْنٍ مِدْقَانٍ^(٣)

٢- أن تفسير المهوولِ أي : فيه هَوْلٌ ، والعرب إذا كان الشيءُ هَوْلَهُ أخرجوه على فاعِلٍ مثل : دَارِعٌ لذي الدَّرْعِ ، وإذا كان فيه أو عليه أخرجوه على (مَفْعُولٍ) كقولك : مَجْنُونٌ أي : فيه ذاك ، ومَدْيُونٌ أي : عليه ذاك^(٤)، وعلى هذا فيمكن تفسير قولهم : يومٌ مهوولٌ ، ووقع في أمرٍ مهوولٍ أي : يومٌ فيه هَوْلٌ ، وأمرٌ فيه هَوْلٌ ، قال الزمخشريُّ : « ومن المجاز : مكانٌ مهوولٌ : فيه هَوْلٌ ، وتقول : هذا المكان لو لم يكن مهوولا لكان مأهولا »^(٥).

وأما (مَذْهُوْلُ الْعَقْلِ) فقد ذكرها مَنْ أَلْفَ في لحن العامة قبل ابن بَرِّي وبعده^(٦)، والصحيح أن يُقالَ : ذَاهِلُ الْعَقْلِ ؛ لأنه اسم فاعِلٍ من ذَهَلَ يَذْهَلُ فهو ذَاهِلٌ^(٧).

(١) انظر : المحكم ٣٠٤/٤ ، اللسان (هول)

(٢) لم أقف على قائله .

(٣) من الخفيف ، وقد أنشده الأزهرِيُّ بروايتين هذه الرواية ، ورواية (وَمَخْوَفٍ) بدل (وَمَهْوُولٍ) .
انظر : تهذيب اللغة ٣/٢٩٠ ، ٤١٤/٦ ، المحكم ٣٠٤/٤ ، التكملة للصاغاني ٥٦٢/٥ .

(٤) انظر : تهذيب اللغة ٤١٤/٦

(٥) أساس البلاغة ٤٨٩ .

(٦) انظر : لحن العامة ٧٩ ، تثقيف اللسان ١٦٧ ، المدخل إلى تقويم اللسان ١٣٦ ، تصحيح التصحيف ٤٧٢ .

(٧) انظر : لحن العامة ٧٩ ، شرح الفصح لابن الجبان ١٠١ ، شرح الفصح للزمخشري ٢٢/١ ، تحفة المجد الصريح ٦٣ ، تصحيح التصحيف ٤٧٢ .

قال الجوهري : « رَقَصَ يَرُقُصُ رَقْصًا »^(١).

قال ابن بُرِّي : « قال ابنُ دريدٍ : يقال : رَقَصَ يَرُقُصُ رَقْصًا ، وهو أحد المصادر التي جاءت على (فَعَلَّ فَعَلًا) ، نحو : طَرَدَ طَرْدًا ، وحَلَبَ حَلْبًا »^(٢).

رأي ابن بُرِّي :

من المصادر التي جاءت على (فَعَلَّ) (رَقَصَ) .

المناقشة :

يأتي المصدر من (فَعَلَّ) على (فَعَلَّ) قليلاً^(٣)، قال سيويه : « وقد جاء مصدر (فَعَلَّ يَفْعُلُّ) و فَعَلَّ يَفْعُلُّ) على (فَعَلَّ) ، وذلك حَلَبَهَا يَحْلِبُهَا حَلْبًا ، و طَرَدَهَا يَطْرُدُهَا طَرْدًا »^(٤)، وقال الزمخشري : « والمصادر على (فَعَلَّ) ليستُ بكثيرة »^(٥).

وقد جعل ابن الحاجب (فَعَلًا) مصدرًا قياسيًا لـ (فَعَلَّ يَفْعُلُّ)^(٦)، قال ابن الحاجب : « ... يعني أن (فَعَلًا) - بفتح العين - لا يأتي من (فَعَلَّ يَفْعُلُّ) إلا شاذًا ، ويأتي من (فَعَلَّ يَفْعُلُّ) كثيرًا »^(٧) ومن ذلك (رَقَصَ يَرُقُصُ رَقْصًا)^(٨)، وجعله ابنُ دريدٍ من المصادر التي جاءت على (فَعَلَّ) وأنشد قول حسان :

(١) الصحاح ١٠٤١/٣ .

(٢) اللسان والتاج (رقص) .

(٣) انظر : الأصول ٨٧/٣ ، الجمل ٣٨٣ ، شرح الكتاب ٦٤/٥ - ٦٥ ، ليس في كلام العرب ٨٦ ، التكملة ٥١١ ، التبصرة ٢ / ٧٥٩ ، شرح الفصيح للزمخشري ٢٢١/١ ، ٢٥٥ ، شرح المفصل ٤٥/٦ ، شرح الشافية لركن الدين ٤٧٩ .

(٤) الكتاب ٦/٤ .

(٥) شرح الفصيح ٢٦٨/١ .

(٦) انظر : الشافية ٢٧ .

(٧) شرح الشافية ٦٨ .

(٨) انظر : الكتاب ١٥/٤ - ١٦ ، المختص ٢٩٣/١ .

بِرُجَاجَةٍ رَقَصَتْ بِمَا فِي قَعْرِهَا رَقَصَ الْقَلُوصُ بِرَأْكِبٍ مُسْتَعْجِلٍ^(١)

وقال : « ومن روى (رَقَصَ الْقَلُوصُ) فقد أخطأ »^(٢).

وقال ابن السكيت : « والرَّقَصُ مصدر رَقَصَ يَرُقِصُ رَقْصًا ، والرَّقِصُ : ضَرْبٌ مِنَ الْحَبِّ »^(٣)، قال الأزهرى : « وهذا هو الصحيح »^(٤).

وقد استدل ابن بُرِّي على أن مصدر (رَقَصَ يَرُقِصُ) (الرَّقِصُ) بعدة إبيات منها بيت حسان السابق الذي أنشده ابن دريد ، وأضاف إليه ابن بُرِّي قول مالك بن عمار الفُرَيْحِيِّ^(٥) :

وَأَدْبِرُوا ، وَلَهُمْ مِنْ فَوْقِهَا رَقِصٌ
وَالْمَوْتُ يَخْطُرُ ، وَالْأَرْوَاحُ تَبْتَدِرُ^(٦)

وقول أوس :

نَفْسِي الْفِدَاءُ لِمَنْ أَدَاكُمْ رَقْصًا
تَدْمَى حَرَّاقِفُكُمْ فِي مَشِيكُمُ صَكِّ^(٧)

وقول المساور :

وَإِذَا دَعَا الدَّاعِي عُلِّي رَقِصْتُمْ
رَقِصَ الْخَنَافِسِ مِنْ شِعَابِ الْأَخْرَمِ^(٨)

(١) من الكامل . انظر : ديوانه ٧٥/١ .

(٢) الحمرة ٧٤٢/٢ .

(٣) إصلاح المنطق ٧٥ .

(٤) تهذيب اللغة ٣٦٨/٨ .

(٥) في اللسان (الفُرَيْحِيُّ) بالغاء ، وفي التاج (الفُرَيْحِيُّ) بالتحاقف .

(٦) من البسيط . ولم أجده في مصدر آخر غير اللسان والتاج (رَقِصَ) .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أن مصدر (رَقِصَ) (رَقِصَ) على وزن (فَعَلَّ) .

(٧) من البسيط ، (الحَرَّقَتَانِ) من الإنسان وغيره : رأسا الوركين المتصلان بالصلب ، وهما الغربان ، و (الصكك) : اصطكاك الركبتين عند المشي .

انظر : ديوانه ٨١ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أن مصدر (رَقِصَ) (رَقِصَ) على وزن (فَعَلَّ) .

(٨) من الكامل ، الأخرم : رأس الجبل .

انظر : شعر بني عيس في الجاهلية والإسلام ١٦٤/٢ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أن مصدر (رَقِصَ) (رَقِصَ) على وزن (فَعَلَّ) .

وقول الأخطل :

وَقَيْسُ عَيْلَانَ حَتَّى أَقْبَلُوا رَقْصًا

فَبَايَعُوكَ جِهَارًا بَعْدَمَا كَفَرُوا^(١)

(١) من البسيط . انظر : ديوانه ٨٧ .

الشاهد عند ابن بري : أن مصدر (رَقَصَ) (رَقَصَ) على وزن (فَعَلَى) .

١٤٧- (الْفَعُولُ) .

قال الجوهري: قَبِلْتُ الشيءَ قَبُولًا - بفتح القاف - ، وهو مصدر شاذٌ ، وحكى البيهقي عن أبي عمرو بن العلاء: القَبُولُ - بالفتح - ، ولم أسمع غيره^(١).

قال ابن بري: « وقد جاء (الوَضُوءُ) ، و (الطُّهُورُ) ، و (الوَلُوعُ)^(٢) ، و (الوَقُودُ) ، و عِدَّتْهَا مع (القَبُولِ) خمسة »^(٣).

رأي ابن بري :

ورد خمسة من المصادر على وزن (الفَعُولُ) .

المناقشة :

اختلف فيما جاء على وزن (فَعُولُ) من المصادر ، وذلك على النحو الآتي :

١- ذهب البصريون إلى أن المصدر حكمه أن يأتي على (فَعُولٍ) كـ (الجُلُوسِ) ، والاسم بالفتح إلا كلمات شذت من المصادر فجاءت مفتوحة الأوائل على (فَعُولٍ) وهي (الوَضُوءُ) ، و (الوَلُوعُ) ، و (الوَقُودُ) ، و (القَبُولُ) ، و (الطُّهُورُ)^(٤) ، قال السيرافي : « هذه خمسة مصادر على (فَعُولٍ) ، لا نعلم أكثر منها »^(٥) ، وهو مذهب ابن بري .

٢- ذهب الكوفيون إلى أن المصدر بالضم ، والاسم بالفتح^(٦).

٣- قال الأخفش : إنهما لغتان^(٧).

(١) انظر : الصحاح ١٧٩٥/٥ .

(٢) ولع به ولعاً وولوعاً : لِعَ في أمره وحرَّصَ على إيدائه . انظر : التاج (ولع) . .

(٣) اللسان والتاج (قبل) .

(٤) انظر : الكتاب ٤٢/٤ ، شرح الفصيح للزمخشري ٤٠٧/٢ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٣٠ .

(٥) شرح الكتاب ٨٠/٥ ب ، وانظر : المخصص ١٥٥/١٤ .

(٦) انظر : شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٣٠ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٨٠ ، الدر المنصون ٢٠٦/١ .

(٧) انظر : معاني القرآن ٥٧/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٠١/١ .

٤- حمل ابن جني ما جاء من هذه الكلمات على (فَعُولٍ) على أنه صفة لمصدرٍ محذوف أي : تَوَضَّأتُ وَضُوءً وَضُوءً أَي : حَسَنًا ، ولا يمسنا فيها لُغُوبٌ لُغُوبٌ ، فيصِفُ (اللُّغُوبَ) بأنه (لُغُوبٌ) أي : لَغِبٌ مُلَغِبٌ ، على قولهم : هذا شِعْرٌ شَاعِرٌ ، وَمَوْتٌ مَائِتٌ^(١).

والراجع - فيما يظهر - أن المصدر يأتي على وزن (فَعُولٍ) ، ولكنه قليل ونادر ؛ وذلك لأن هناك كلمات لا يمكن حملها إلا على المصدرية مثل : (الوَلُوعُ) ، و (الوَزُوعُ) وهما بمعنى الاعتياد على الشيء والإكثار منه ، قال الصاغاني : « ليس ضمُّ الواو من كلامهم »^(٢) ، وكذلك (الْقَبُولُ) .

وقد ذكر السمين الحلبي أنه ينبغي أن يُضَمَّ إلى ما حكاه سيبويه من المصادر الجائية على وزن (فَعُولٍ) (لُغُوبٌ) ، و (وَزُوعٌ)^(٣).

وقال الزبيدي : « وَزِيدَ (العَكُوفُ) بمعنى (الغبار) ، و (السُدُوسُ) بمعنى : (الطَّيْلَسَانُ) ، و (النِّسْوءُ) بمعنى (التأخير) »^(٤) ، والظاهر أن هذا الكلام غير دقيق ؛ وذلك لما يأتي :

١- أن هذه الكلمات التي ذكرها ليست مصادر وإنما هي أسماء فمجيؤها بالفتح هو القياس قال ابن هشام اللخمي : إن هذه المصادر وهي (الوَضُوءُ) ، و (الوَلُوعُ) ، و (الوَقُودُ) ، و (الْقَبُولُ) ، و (الطُّهُورُ) قد شُدَّتْ كما شُدَّتْ أشياء من الأسماء فجاءت بالضم كـ (العُكُوبِ) وهو الغبار ، و (السُدُوسِ) وهو (الطَّيْلَسَانُ)^(٥) ، أما (النِّسْوءُ) فهو اسمٌ للمرأة المظنون بها الحمل^(٦) ، وذكر الزبيدي أن (النِّسْوءَ) تسميةٌ بالمصدر^(٧) ، والصحيح ما ذكره الزمخشري أن

(١) انظر : المحتسب ١٠٢/٢ ، ٢٨٥ . واللُّغُوبُ : التَّعَبُ والإعياء .

(٢) انظر : التاج (وزع) (ولع) .

(٣) انظر : الدر المصون ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، ٣٥/١٠ .

(٤) التاج (وضأ) .

(٥) انظر : شرح الفصح لابن هشام اللخمي ١٣٠ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٨٠ ، و (الطَّيْلَسَانُ) : فارسيٌّ مُعَرَّبٌ ، وهو ضربٌ من الأكسية . انظر : التاج (طلس) .

(٦) انظر : التاج (نساء) .

(٧) انظر : المصدر السابق (نساء) .

(النُسوءُ) كـ (الحُلُوبِ) ، والنُسوءُ - بالضم والفتح - تسميةً بالمصدر^(١)؛ وذلك لأن (النُسوءَ) ليس مصدرًا .

٢- قوله : (العُكُوفُ) بمعنى (الغبار) لم أجده في المعجمات ، والظاهر أن الصحيح ما ذكره ابن هشام اللخمي وهو أنه (العُكُوبُ) بالباء ، وقد ذكره الزبيدي في مادة (عكب) ، ولم يذكره في مادة (عكف) ، وعلى هذا فلعل في الكلمة تحريفًا .

(١) انظر : الفائق ٤٢٢/٣ .

ذكر الجواليقي مما تغلط فيه العامة قولهم للشجير^(١): (عُصَارَةٌ) ، وإنما الـ (العُصَارَةُ) ما تَحَلَّبَ من الشيء المصنوع ، وكل شيءٍ عُصِرَ ماؤه فهو عصير ، والماء (عُصَارَةٌ) ، ولا يُلْتَفَتُ إلى ما سواه .

قال ابن بري : قوله : « ولا يُلْتَفَتُ إلى ما سواه » يريد قول مَنْ جَعَلَ (العُصَارَةَ) تنطلق على الماء ، وعلى (الثَّقَلِ)^(٢) كما ذكره الجوهري وغيره ، وتكون الحجة في ذلك أن باب (الْفَعَالَةِ) أن يكون لِمَا يَبْقَى ويفضل مثل الحُنَّالَةِ^(٣) ، والنَّفَايَةِ^(٤) ، والجُرَامَةِ^(٥) ، والكُرَادَةِ^(٦) ،^(٧) .

رأي ابن بري :

المصدر على (الْفَعَالَةِ) يكون لِمَا بَقِيَ وَفُضِّلَ .

الناقشة :

اختلفَ في صحة قولهم للشجير وهو ثَقْلٌ كُلُّ شَيْءٍ : (عُصَارَةٌ) ، وذلك على قولين :

١- ذهب الجوهري إلى أن العُصَارَةَ تطلق على ما سَالَ من العَصْرِ ، وما بَقِيَ من الثَّقَلِ - أَيْضًا -

(١) هو ما عَصِرَ من العَبِّ فَجَرَّتْ سُلَاقَتُهُ ، وبقيت عُصَارَتُهُ ، ويقال : هو ثَقْلُ البُسْرِ يُخَلَطُ بالتمر فَيَتَبَدُّ ، و (الشَّجِيرُ) : ثَقْلُ كُلِّ شَيْءٍ يُعَصَّرُ . انظر : التاج (نجر) .

(٢) الثَّقَلُ والثَّاقِلُ : ما استقرَّ تحت الشيء من كَثْرَةِ ونحوها . انظر : اللسان والتاج (ثقل) .

(٣) هي القَشَارَةُ من الثَّمْرِ وما أشبهها ، وما لا خير فيه ، وخصَّ به بعضهم رديء الحِنَطَةِ وبقيتها ، والحُنَّالَةُ : الرديء من كُلِّ شَيْءٍ . انظر : اللسان والتاج (حثل) .

(٤) نَفَايَةُ الشَّيْءِ ونُفَاوَتُهُ ، ونَفَاتُهُ ، ونَفَايَتُهُ ، ونَفَوَتُهُ ، ونَفَيْتُهُ ، ونَفَيْتُهُ ، ونَفَيْتُهُ وأرذوهُ ، وخصَّ به بعضهم رديء الطَّعَامِ ، والنَّفَايَةُ : ما نَفَيْتُهُ من الشيء لردائه . انظر : اللسان والتاج (نفي) .

(٥) ما سَقَطَ من الثَّمْرِ إِذَا جُرِمَ أَي : قُطِعَ ، وقيل ما السَّقَطُ من الثَّمْرِ بعدما يُعَصَّرُ يُلْقَطُ من الكَرْبِ . انظر : النخل لأبي حاتم السجستاني ٩٤ ، اللسان والتاج (جرم) .

(٦) لم أجد (الكُرَادَةَ) بهذا اللفظ ، وإنما الذي في المعاجم (الكُرْدِيَّةُ) : ما يبقى في أسفل جِلَّةِ الثَّمْرِ مِنْ جَانِبَيْهَا . انظر : التاج (كرد) ، ويظهر أن في الكلمة تحريفًا إذ المعروف (الكُرَابَةُ) : الثَّمْرُ الذي يُلْتَقَطُ من أصول الكَرْبِ بعد الجَدَادِ . انظر : النخل

لأبي حاتم السجستاني ٨٤ ، ٩٤ ، الصحاح ٢١٢/١ ، اللسان والتاج (كرب) .

(٧) تكلمة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، منشور في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد الرابع عشر الجزء الأول ١٧٤-١٧٥ .

بعد العَصْرِ^(١)، وهذا رأي ابنِ بَرِّي ؛ ولذلك يرى ابنُ بَرِّي أنه يصح أن يطلق على (الشَّجِيرِ)
(عَصَارَةٌ) .

٢ - ذهب الجواليقي ، وتبعه ابنُ الجوزيُّ إلى أن (العَصَارَةَ) لا تُطْلَقُ إلا على ما تَحَلَّبُ من
الشيء المعصور ؛ ولذلك لَحْنَا من يُطْلَقُ على (الشَّجِيرِ) (عَصَارَةٌ)^(٢) .

والراجع أن العَصَارَةَ تطلق على ما سَأَلَ من العَصْرِ ، وما بَقِيَ من الثُّغْلِ - أيضاً - ؛ وذلك لأن
(فُعَالًا) يَطْرِدُ فيما يُفَرِّقُ أجزاءه ، وفيما يُفْتُ وَيُكْسِرُ ، فإن دخلته التاء اطرَدَ في الفضلات^(٣) ، قال
ابن الجزري فيما يَطْرِدُ فيه (فُعَالٌ) : « وَيَطْرِدُ فيما تَفَرَّقَتْ أجزاءه ، كـ (الدَّقَاقِ)^(٤) ، و (الحُطَامِ) ،
فإن اتصلت به تاء التانيث اطرَدَ في الفضلات كـ (النُّخَالَةِ)^(٥) ، و (القُصَالَةِ)^(٦) ،
و (النُّخَامَةِ)^(٧) .

وما جاء من هذه الكلمات على (فُعَالَةٌ) فهي في حقيقتها مصادر واقعة على (مَفْعُولٍ)^(٨) ،
قال أبو علي الفارسي : ليست هذه بمصادر مُحَقَّقَةٌ ، وإنما هي موضوعة موضع المفعول ، وهي تدل
على ما تدلُّ عليه (الفَعِيلَةُ) التي هي بمعنى الفَضْلَةِ كـ (البَقِيَّةِ) ، و (التَّلِيَّةِ)^(٩) ، و (التَّرِيكَةِ)^(١٠) ،
فلو قلت في (فَعِيلَةٌ) إنها مصادر لقلت مثل ذلك في (فُعَالَةٌ) ، لكن (فَعِيلَةٌ) ليست بمصدر ،
وهي دالَّةٌ على ما تدلُّ عليه (فُعَالَةٌ) من معنى الفَضْلَةِ ، فإذا (فُعَالَةٌ) ليست بمصدر^(١١) .

(١) انظر : الصحاح ٢/٧٥٠ .

(٢) انظر : تقويم اللسان ١٣٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/١٣ ، الأصول ٣/٩٠ ، شرح الكتاب ٥/٦٧ ، التبصرة ٢/٧٦٧ - ٧٦٨ ، المخصص ١٤/١٣٦ ، شرح
الشافعية للرضي ١/١٥٥ ، التذيل والتكميل ٥/٣٠ .

(٤) قَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ . انظر : اللسان والتاج (دقق) .

(٥) ما نُخِلَ من الدقيق . انظر : اللسان والتاج (نخل) .

(٦) القُصَالَةُ من البرِّ ما عَزَلَ منه إذا نُقِيَ . انظر : اللسان والتاج (فصل) .

(٧) كاشف الحفاصة ١٩٩ .

(٨) انظر : التذيل والتكميل ٥/٣٠ .

(٩) بقية الشيء عامة وخصَّ به بعضهم بقية الدين والحاجة . انظر : اللسان والتاج (تلا) .

(١٠) هي التي تَتَرَكُ فلا تتزوج ، والروضة التي يُغْفَلُها الناس فلا يرعونها . انظر : اللسان والتاج (ترك) .

(١١) انظر : المخصص ١٤/١٣٦ .

أنشد الجوهري قول عبدالله بن الزبير^(١):

كَانَتْ قُرَيْشٌ بَيْضَةً فَتَفَلَّقَتْ
فَالْمُحُ خَالِصَةً لِعَبْدٍ مَنَافٍ^(٢)

قال ابن بُرِّي : مَنْ رَوَى (خَالِصَةً) بِالتَّاءِ فَهُوَ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ كـ (الْعَاقِبَةُ) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاكُمْ بِخَالِصَةِ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾^(٣) ، فَـ (ذِكْرَى) فَاعِلَةٌ بِـ (خَالِصَةٍ) ، تَقْدِيرُهُ : بِأَنَّ خَلَصْتَ لَهُمْ ذِكْرَى الدَّارِ ، وَقَدْ قُرِئَ بِالإِضَافَةِ^(٤) ، وَهِيَ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ مُصَدَّرٌ^(٥) .

وقال ابن بُرِّي - أَيْضًا - : الْوَاقِيَةُ وَالْوَاقِيُ : بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ^(٦) .

رَأَى ابْنَ بُرِّي :

جاء المصدر على وزن (فَاعِلَةٌ) .

المناقشة :

اختلف في نحو : (عَاقِبَةٌ) ، و (خَالِصَةٌ) على النحو الآتي :

١- قول أكثر العلماء : إنها مصادر جاءت من الثلاثي على زنة اسم الفاعل قليلا كـ (الكاذِبَةُ) ، و (العَاقِبَةُ)^(٧) ، قال المبرد : « وجاء من المصدر على لفظ (فَاعِلٍ) حروفٌ منها

(١) وقيل مطرود بن كعب الخزاعي .

(٢) من الكامل . (المَحُ) صَفْرَةٌ الْبَيْضِ . انظر : شعر عبد الله بن الزبير ٥٣ ، الأضداد لابن الأثير ٧٨ ، الأضداد لأبي الطيب الحلبي ٦٤ ، الصحاح ٤٠٣/١ .

(٣) سورة ص ٤٦ .

(٤) قرأ نافع ، وهشام بن عمار عن ابن عامر بالإضافة : ﴿ بِخَالِصَةِ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ ، وقرأ الباقون بالتنوين . انظر : السبعة ٥٥٤ ، التيسير للداني ١٥٢ ، التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري ٣٨٦ ، الإقناع ٧٤٨/٢ .

(٥) انظر : التنبيه والإيضاح ٢٦٧/١ .

(٦) انظر : اللسان (وقي) .

(٧) انظر : معاني القرآن للقراء ١٢١/٣ ، الشافية ٢٩ ، التسهيل ٢٠٧ ، شرح الشافية لركن الدين ٥٠١ ، شرح الشافية للميزدي ١/ ١١١ - ١١٢ ، دراسات لأسلوب القرآن ١٥٢/٣ - ١٥٦ .

(فُلِحَ قَالِحًا) ، و (عُوفِيَ عَافِيَةً) ، وأحرف سوى ذلك يسيرة^(١)، وقال أبو علي الفارسي :
« و (الوَاقِيَةُ) : يُشْبَهُ أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرًا كـ (العَاقِبَةِ) و (العَافِيَةِ) »^(٢)، وهذا مذهب ابنِ بَرِّي .

٢- قيل : إنها أسماء وضعت موضع المصادر^(٣)، قال الأزهرى : « يقال : عافاه الله عَافِيَةً ،
وهو اسمٌ يُوضَعُ موضع المصدر الحقيقي وهو المَعَافَاةُ »^(٤).

والذي يظهر أن الراجح أنها أسماء وضعت موضع المصادر ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١- أن اسم الفاعل قد يوضع مقام المصدر ، نحو : قُمُ قَائِمًا ، أي : قِيَامًا ، كما يوضع المصدر
مقام اسم الفاعل ، نحو : رَجُلٌ عَدْلٌ^(٥)، فنـ (خَالِصَةٌ) ونحوها من هذا القبيل .

٢- أن الخلاف بين القولين لفظي فيما يبدو ؛ لأن الأزهرى قال : « يقال : عافاه الله عَافِيَةً ،
وهو اسمٌ يُوضَعُ موضع المصدر الحقيقي وهو المَعَافَاةُ » ثم قال بعد ذلك : « وقد جاءت مصادر كثيرة
على (فَاعِلَةٍ) ، قال : سمعتُ رَاعِيَةَ الإِبِلِ ، وَثَاغِيَةَ الشَّاءِ ، أي : رُغَاءَهَا وَثُغَاءَهَا »^(٦) فقولهم : إن
المصدر على (فَاعِلَةٍ) إنما هو من باب التجوز فيما يبدو .

وقول ابنِ بَرِّي : إن (خَالِصَةٌ) في القراءتين مصدر لا يُسَلَّمُ له ؛ وذلك أن أصحاب كتب
إعراب القرآن ذكروا أنها تحتمل ما يَأْتِي :

١- مَنْ قَرَأَ الآيَةَ بِالتَّنْوِينِ : ﴿ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ فَإِنَّ (خَالِصَةَ) تحتمل وجهين :

أ- أن تكون مصدرًا إما بمعنى (الخُلُوصِ) ، وإما بمعنى (الإخلاص) فهو من (خَلَصَ)
أو من (أَخْلَصَ)^(٧).

(١) الكامل ١٥٦/١ ، وانظر : ٤٦٤ .

(٢) الحجة ٣٠/٣ .

(٣) انظر : الصحاح ٢١٠/١ ، شرح المفصل ٥٢/٦ ، اللسان والتاج (كذب) .

(٤) تهذيب اللغة ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ .

(٥) انظر : الكامل ١٥٦/١ ، شرح الشافية للرضي ١٧٦/١ .

(٦) انظر : تهذيب اللغة ٢٢٣/٣ .

(٧) انظر : الحجة لأبي علي ٧٢/٦ - ٧٤ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٣١٦/٢ ، التبيان ١١٠٢/٢ ، الجامع للقرطبي ٢١٨/١٥ .

ب - أن تكون اسم فاعلٍ ، و(ذكرى) بدلٌ أو بيان^(١).

٢- مَنْ قرأ بالإضافة ﴿ بِخَالِصَةِ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ فَإِنْ (خَالِصَةٌ) تحتمل وجهين :

أ - أن تكون مصدرًا إما بمعنى (الخُلُوصِ) ، وإما بمعنى (الإخلاص) فهو من (خَلَصَ) أو من (أَخْلَصَ)^(٢).

ب - أن تكون اسم فاعلٍ تقديره : بخالص ذكرى الدار ، أي : خالص من أن يُشَابَ

بغيره^(٣).

(١) انظر : الحجة لأبي علي ٧٢/٦ ، الدر المصون ٣٨٤/٩ .

(٢) انظر : الحجة لأبي علي ٧٤/٦ ، التبيان ١١٠٢/٢ ، الجامع للقرطبي ٢١٨/١٥ .

(٣) انظر : التبيان ١١٠٢/٢ .

قال الحريري : إن (اللَّبَانَ) من قولهم : ارتضع بلبانه مصدر لابنه أي : شاركه في شرب اللبن ، أما (اللَّبْنُ) فهو المشروب^(١).

قال ابن بري : قوله : (اللَّبَانَ) مصدر لابنه أي : شاركه ليس بإجماع ، بل الأكثر على غير ذلك فقد ذهب بعضهم إلى أن (اللَّبَانَ) بمعنى (اللَّبْنِ) إلا أن (اللَّبَانَ) خاص بالآدمي ، أما (اللَّبْنِ) فعام في الآدمي وغيره ، وقال آخرون : (اللَّبَانَ) جمع (لَبْنِ)^(٢).

رأي ابن بري :

لم يُجمع العلماء على أن (اللَّبَانَ) مصدر (لابنه) .

المناقشة :

اختلف في (لَبَانٍ) من قولهم : ارتضع بلبانه ، وذلك على النحو الآتي :

١- ذهب ثعلب ، والهروي وتبعهما الحريري إلى أن (اللَّبَانَ) مصدر (لابنه)^(٣).

٢- قال ابن قتيبة ، وابن السكيت ، والأعلم ، وابن السيد : إن (اللَّبَانَ) بمعنى (اللَّبْنِ) إلا أن (اللَّبَانَ) خاص بالآدمي ، أما (اللَّبْنِ) فعام في الآدمي وغيره^(٤).

٣- قال ابن جني والزمخشري : إن (اللَّبَانَ) جمع (لَبْنِ)^(٥).

والراجع أن (اللَّبْنَ) يكون في بنات آدم وفي البهائم ، وأن (اللَّبَانَ) مصدر ، وكذلك فإن

(لِبَانًا) تأتي جمع (لَبْنِ) كما ذكر الأعلام : في غير قولهم : ارتضع بلبانه^(٦)؛ وذلك لما يأتي :

(١) انظر : درة الغواص ٢١٨ .

(٢) انظر : حواشي ابن بري وابن طفر على درة الغواص ٢٠١ .

(٣) انظر : التلويح ٨٠ ، شرح الفصيح لابن الجبان ٢٨٩ .

(٤) انظر : أدب الكاتب ٤٠٧ ، إصلاح المنطق ٢٩٧ ، تحصيل عين الذهب ٧٠ ، الاقتضاب ٢٢٧/٢ ، شرح الفصيح للخمى ٢٢٨

(٥) انظر : شرح الفصيح للخمى ٢٢٨ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٥٣ ، درة الغواص شرحها وحواشيها وتكملتها ٥٧٦ .

(٦) انظر : تحصيل عين الذهب ٧٠ .

١- أن النبي ﷺ - قد استعمل (اللَّبَنَ) في حق بنات آدم فقد روي عنه - ﷺ - في لَبَنِ
الْفَحْلِ أَنَّهُ يُحْرَمُ^(١).

٢- أن مصدر (فَاعَلَّ) يأتي على وزن (فِعَالٍ) مثل : قَاتَلَ قِتَالًا^(٢).

٣- أن (فَعَلًا) إذا كان غير مضاعفٍ ، وغير معتل اللام فإنه يُجْمَعُ على (فِعَالٍ) كـ (جَمَلٍ)
وَجِمَالٍ^(٣).

(١) انظر : الاقتضاب ٢/٢٢٧، ولم أجده في كتب الحديث .

(٢) انظر : التثنية لابن القيسري ٧٧، التسهيل ٢٠٦، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٥٣-١٥٤.

(٣) انظر : التسهيل ٢٧٢-٢٧٣، شرح الشافية ٩٥/٢.

ذكر الجوهريُّ التَّخَاجُؤَ في المشي وهو التباطؤ^(١)، وذكر ابنُ بَرِّي أنه أنشد قولَ حَسَّانَ :

دَعُوا التَّخَاجِيَّ وَأَمْشُوا مِشْيَةَ سُجْحًا إِنَّ الرُّجَالَ ذَوُوعَ عَصَبٍ وَتَدْمِيرٍ^(٢)

وقال : إن الصواب أن يقول : (التَّخَاجُؤُ) ؛ لأن باب (التَّفَاعُلُ) في مصدر (تَفَاعَلَ) حَقُّهُ أن يكون مضموم العين نحو : (التَّقَاتُلُ) ، و (التَّضَارِبُ) ، ولا تكون العين مكسورة إلا في المعتل اللام ، نحو : (التَّغَايِزِ) ، و (التَّرَامِي)^(٣).

رأي ابن بَرِّي :

حَقُّ مصدر (تَفَاعَلَ) أن يكون مضموم العين إلا إذا كان معتل اللام فإن عينه تُكسَرُ .

الناقشة :

ذكر العلماء قبل ابن بَرِّي وبعده أن مصدر (تَفَاعَلَ) يكون على وزن (تَفَاعَلَ) بضم ما قبل آخره إن كان فعلاً صحيحاً^(٤)، قال الصيمريُّ : « وما كان من الأمثلة في أوله التاء الزائدة نحو : (تَفَاعَلَ) ... فمصدره على لفظ الماضي إلا أن الحرف الذي يلي آخره مضموم من المصدر ، وهو مفتوح من الفعل كقولك : تَضَارَبَ القومُ تَضَارِبًا ، وَتَقَاتَلُوا تَقَاتِلًا^(٥) ، وعلل سيبويه وَمَنْ تبعه ضَمَّ عين المصدر بأنها لو كُسِرَتْ لأشبهه الجمع نحو : تَنْضَبُ وتَنَاضِبُ^(٦) ، ولم تَفْتَحْ لأنه ليس في الكلام (تَفَاعَلَ)^(٧) .

(١) انظر : الصحاح ٤٦/١ .

(٢) من البسيط . والمشية السُّجْحُ : السهولة ، والعَصَبُ : شدة الخلق . انظر : ديوانه ٢١٩/١ .
والرواية في كتاب الصحاح المطبوع (التَّخَاجُؤُ) .

(٣) انظر : التنبيه والإيضاح ١٣/١ .

(٤) انظر : الكتاب ٨١/٤ ، الأصول ١٣١/٣ ، شرح الكتاب ٩٨/٥ ب .

(٥) البصرة ٧٧٥/٢ .

(٦) (التَّنَاضِبُ) : موضعٌ كأنه جمع (تَنْضَبُ) . انظر : معجم البلدان ٥٥/٢ ، التاج (نضب) .

(٧) انظر : الكتاب ٨١/٤ ، الأصول ١٣١/٣ ، شرح المفصل ٤٩/٦ .

أما إذا كان معتل اللام فإن مصدره يأتي على (تَفَاعِلِ) فيخلفُ كسرُ العين ضمُّها^(١)، مثل :
تَرَامَى تَرَامِيًا ، وعلَّلوا ذلك بأن بقاء العين مضمومة يؤدي إلى ما ليس من كلامهم وهو أن يكون آخر
الاسم واوًا قبلها ضمة في اسمٍ معرب^(٢)، وهذا مرفوض في الأسماء لأنها عرضة لدخول ياء المتكلم
على آخرها^(٣).

(١) انظر : التسهيل ٢٠٦، التصريح ٧٧/٢.

(٢) انظر : الكتاب ٣/٣١٦، ما ينصرف ١٤٥، ١٥٠، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٤٣، فتح الأقفال ١٩١.

(٣) انظر : الكتاب ٤/٣٨٣-٣٨٤، شرح الكتاب ٦/٢٥٨-٢٦٠.

قال المهلبى: إن مصادر فعل (صَدَّيَان) ، و (أَعَشَى) ، و (هَوَى) مقصورة كلها ، تقول في مصدر فعل (صَدَّيَان) وبابه صَدَّيْ يَصْدَى صَدَى ، وفي (أَعَشَى) وبابه : عَشِي يَعْشَى عَشَى ، وفي (هَوَى) وبابه : هَوِي يَهْوَى هَوَى فهي متفقة في مصادرها ، مختلفة في أسماء فاعليها .

قال ابن بَرِّي : «واعلم أنه لا يكفي في ذلك (فَعَلَ) وحده حتى يضاف إليه اسم فاعله إما (فَعْلَان) ، أو (أَفْعَلُ) ، أو (فَعِلٌ) كـ (صَدَّيَان) ، و (أَعَشَى) ، و (هَوَى) ، ومتى عُدِلَ عن هذا الضابط وقع التطرُّقُ إلى الغلط»^(١).

رأى ابن بَرِّي :

لا بدُّ من تقييد (فَعِلٌ) الذي يأتي مصدره مقصوراً مقيساً بأن يكون فاعله إما (فَعْلَان) ، أو (أَفْعَلُ) ، أو (فَعِلٌ) .

المناقشة :

هذا الذي ذكره ابن بَرِّي منبهاً عليه تلميذه المهلبى هو الذي عليه العلماء فقد قال سيبويه وغيره : إن المقصور القياسي ما يكون قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة ، ومن ذلك ما كان مصدرًا لـ (فَعِلٌ يَفْعَلُ) ، والحرف الثالث منه ياء أو واو ، واسم الفاعل منه على (فَعِلٍ) كـ (هَوَى يَهْوَى هَوَى فهو هَوَى) ، ونظيره من صحيح اللام (فَرِقٌ يَفْرِقُ فَرَقًا فهو فَرِقٌ) ، أو على (أَفْعَلٌ) كـ (عَشَى يَعْشَى عَشَى فهو أَعَشَى) ، ونظيره من صحيح اللام (صَلَعٌ يَصْلَعُ صَلَعًا فهو أَصْلَعٌ) ، أو على (فَعْلَان) كـ (صَدَّيْ يَصْدَى صَدَى فهو صَدَّيَان) ، ونظيره من صحيح اللام (عَطِشٌ يَعْطِشُ عَطِشًا فهو عَطِشَانٌ)^(٢)، وذكر الرضوي أنه ليس كلُّ مصدرٍ من فَعِلٍ الناقص الذي نعته على أحد الثلاثة الأوجه بمقصور ، ألا ترى إلى قولهم : (خَزِي يَخْزِي خَزِيًا فهو خَزِيَان) ، و (رَوَى يَرَوَى رِيًا فهو

(١) نظم الفرائد ١٥٦-١٥٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٥٣٧/٣ - ٥٣٨ ، المقنضب ٧٩/٣ - ٨١ ، شرح الكتاب ٢/٥ ، التكملة ٢٧٢ ، شرح المفصل ٣٩/٦ ،

التسهيل ٢٥٨ .

رِيَّان) ، بل يجب أن يكون مقصوراً إذا كان مفتوح الفاء والعين^(١).

وقول ابن بَرِّي : « ومتى عُدِلَ عن هذا الضابط وقع التطرُّقُ إلى الغلط » أوضحه الرضي

بقوله : « وإنما شرط أن يكون النعت من المصدر المقصور على الأوزان المذكورة احترازاً عن نحو :

(فَنِي يَفْنَى فَنَاءً)^(٢).

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٣٢٦/٢-٣٢٧.

(٢) المرجع السابق ٣٢٧/٢.

١٥٣- (مصدر الفعل الرباعي) .

قال الحريري : ويقولون للمتشبع بما ليس عنده : (مُطْرَمَدٌ) ، وبعضهم يقول : (طِرْمَدَارٌ) ،
والصواب : (طِرْمَادٌ)^(١) .

قال ابن بري : إنكاره (طِرْمَدٌ) لا وجه له ؛ لأن أهل اللغة قد أنشدوا لبعض الرجاز :

طِرْمَدَةٌ مِنِّي عَلَى طِرْمَادٍ^(٢)

فإذا ثبت صحة (الطِرْمَدَةُ) ثبت صحة (طِرْمَدٌ) ؛ لأن (الطِرْمَدَةُ) مصدر الفعل الرباعي ،
و (الطِرْمَادُ) - أيضاً - مصدر كالسرهاف والسرهفة ، وإذا ثبت (طِرْمَدٌ) فاسم الفاعل منه
(مُطْرَمَدٌ) ، قال ابن خالويه : ليس (الطِرْمَادُ) و (الطِرْمَدَانَةُ) بعربي ، وإنما من كلام العجم^(٣) .

رأي ابن بري :

(الطِرْمَدَةُ) و (الطِرْمَادُ) مصدران للفعل الرباعي .

المناقشة :

يُصَاغُ المصدر من الفعل الرباعي المجرد ومن المُلْحَقِ به على (فَعْلَلَةٍ) قياساً ، نحو : دَحْرَجَ
دَحْرَجَةً ، أما صوغه على (فِعْلَالٍ) فمنهم مَنْ جعله سماعياً ، وعليه أكثر العلماء^(٤) ، ومنهم مَنْ
جعله قياسياً^(٥) ، وهو المفهوم من كلام ابن الحاجب^(٦) ، والراجح أنه سماعي ، وأن المقيس
(الفَعْلَلَةُ) ؛ لأنه المطرد في الرباعي المجرد^(٧) ، وقد ذكر السيرافي أنه لم يُسْمَعْ (دِحْرَاجٌ)^(٨) .

(١) انظر : درة الغواص ١٨٥ .

(٢) من الرجز . انظر : الصحاح ٥٦٦/٢ ، التتبيه والإيضاح ٧٠/٢ ، اللسان والتاج (غذذ) (طرمذ) .

(٣) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ١٧٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٨٥/٤ ، المقتضب ٩٥/٢ ، شرح الكتاب ١٠١/٥ - ١٠١ . اب ، التبصرة ٧٧٣/٢ ، شرح المفصل ٤٩/٦ ، شرح
الشافعية ١٧٨/١ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٢٣٦/٤ ، ضح الأفتال ١٩٢ .

(٦) انظر : الشافية ٢٩ .

(٧) انظر : شرح الشافية ١٧٨/١ ، ضح الأفتال ١٩٢ .

(٨) انظر : شرح الكتاب ١٠١/٥ . اب .

وعلى هذا فـ (طَرْمَدَةٌ) (فَعَلَلَةٌ) ، و(طَرْمَادٌ) (فِعْلَالٌ) ، وقول ابنِ بَرِّي : إنه إذا ثبت صحة (الطَرْمَدَةُ) ثبت صحة (طَرْمَدٌ) لا يُسَلَّمُ له ؛ لأنه قد يُنْطَقُ بالمصدر ولا يُنْطَقُ بالفعل ، وإن كان ذلك قليلاً^(١)، ولكن يمكن أن يقال : إن (الطَرْمَدَةُ) ليست بعربية محضة ، والأسماء الأعجمية يتلاعب بها ، لا حرمة لها ، ولكن لا يُعَدَّلُ بها عن الصيغ العربية ، وعلى هذا يمكن أن يقال : طَرْمَدٌ فهو مُطَرْمَدٌ^(٢).

(١) انظر : المسألة (١٥٧ - عدم النطق بفعل المصدر) .

(٢) انظر : حواشي ابنِ بَرِّي وابنِ ظفر على درة الغواص ١٧٤ .

١٥٤- (مصدر المقلوب قلباً مكانياً) .

قال الحريري : إن مَنْ قال : إن (إِيَّاسًا) مصدرٌ لـ (أَيْسَ) قد وهم ، وإنما مصدرها (الْيَّاسُ) ؛ لأن أصل الفعل (يَيْسُ) ، أما (إِيَّاسٌ) فإنه مصدر (أوست الرجل أؤوسه إيَّاسًا) بمعنى أعطيته^(١) .

قال ابنُ بَرِّي : « قال ابنُ السكيت : أَيْسَ يَأْسًا ، وَيَيْسُ يَأْسًا ، المصدر فيهما واحد ، وأما ابن القوطية فقال : أَيْسَ من الشيءِ أَيْسًا ، وَأَيَّاسًا ، وَإِيَّاسًا فهو أَيْسٌ وَأَيْسٌ »^(٢) .

رأي ابن بَرِّي :

نقل عن ابن السكيت أن مصدر أَيْسَ ، وَيَيْسُ واحدٌ ، وهو يَأْسٌ ، وعن ابن القوطية أن لكلٍ منهما مصدرًا .

المناقشة :

اختلف في مصدر (أَيْسَ) على قولين :

١- ذهب أكثر العلماء ، منهم أبو علي الفارسي وابن جني إلى أنه لا مصدر له^(٣) .

٢- نقل ابن بَرِّي عن ابن القوطية أن له مصدرًا هو أَيْسٌ ، وَأَيَّاسٌ ، وَإِيَّاسٌ ، ومثل ذلك ذكر ابن القطاع^(٤) .

والراجح - فيما يظهر - أنه لا مصدر له ؛ وذلك لِمَا يأتي :

١- ليس في كتاب الأفعال لابن القوطية ما نقله ابن القطاع وابن بَرِّي عنه ، وإنما قال في كتابه

: « وَأَيْسَ من الشيءِ : مثل يَيْسُ »^(٥) .

(١) انظر : درة الغواص ٢٥٣ - ٢٥٥ .

(٢) انظر : حواشي ابن بَرِّي وابن ظفر على درة الغواص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٣) انظر : الحجة لأبي علي ٤/٤٣٤ ، الخصائص ٢/٧٢ ، المنصف ٢/١٠٦ ، المحكم ١/١٢١ ، المخصص ٣/٧٠ .

(٤) انظر : الأفعال لابن القطاع ١/٤٩ .

(٥) الأفعال ١٨٠ .

٢- أن أئمة اللغة لم يذكروا أن لـ (أيسَ) مصدرًا^(١).

٣- أن (أيسَ) مقلوبٌ من (ييسَ) لِمَا يَأْتِي :

أ- تصحيح الياء ، وعدم قلبها ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، فدلُّ تصحيحهم لها أن الكلمة منقلبة عما تصح عينه وهو (ييسَ)^(٢).

ب- أن (ييسَ) يفوق (أيسَ) في بعض وجوه التصريف ، من ذلك قولهم للكثير اليأس (يؤوسُ) دون (أؤوسُ)^(٣).

وإذا ثبت هذا فإن المقلوب لا مصدر له^(٤)، أما ما نقله ابن بُرِّي عن ابن القوطية فقد نسب إلى أبي سعيد السكري ، قال ابن جني : « وأحسب أن هذا وهمٌ من أبي سعيد ؛ لأنه لو كان لـ (أيسَ) مصدرٌ لما قال النحويون : إنه مقلوبٌ عن (ييسَ) ، وما أعلم بينهم خلافًا^(٥) ».

٤- أن قولهم (الإياسَ) ، وتسميتهم الرجلَ (إياسًا) ليس بمصدر (أيسَ) ، ولو كان كذلك لكان من باب (جَبَدَ) ، و (جَدَبَ) في أن كلُّ واحدٍ منهما أصلٌ على حدة ، وليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه ، ولكن (إياسًا) مصدر (أوستُ الرجلُ أؤوسه إياسًا) بمعنى أُعْطِيَتْهُ^(٦).

(١) انظر : إصلاح المنطق ١٥١ ، الأفعال للسرستبي ١١٤/١ .

(٢) انظر : الخصائص ٧٢/٢ ، المنصف ١٠٦/٢ ، المحتج ٦١٨/٢ ، شرح الشافية للرضي ٣٣/٢ ، شرح الشافية لركن الدين ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٢١٧٣/٤ .

(٤) انظر : المخصص ٨/٨ .

(٥) انظر : المنصف ١٠٦/٢ .

(٦) الحجة لأبي علي الفارسي ٤٣٤/٤ .

١٥٥- (مصدر الفعل المحذوف من اَفْتَعَلَ) .

ذكر الجوهري أنه يقال : اتقى تقوى وتقى وتقيّة وتُقاة^(١).

قال ابن بري : « جعلهم هذه المصادر لـ (اتقى) دون (تقي) يشهد لصحة قول أبي سعيد السيرافي إنه لم يُسمع (تقي يتقي تقياً) ، وإنما سُمِعَ (تقي يتقي) محذوقاً من (اتقى)^(٢) .
رأي ابن بري :

قولهم في المصدر تقيّة وتُقاة يشهد بأن (تقي يتقي) غير مسموع ، وإنما المسموع (تقي يتقي) محذوقاً من (اتقى يتقي) .

الناقشة :

يُصاغ المصدر من كل فعلٍ ماضٍ أوله همزة وصلٍ بكسر ثالثة ، وزيادة ألفٍ قبل آخره^(٣) ، وعلى هذا فمصدر (اَفْتَعَلَ) (الاَفْتَعَالُ)^(٤) .

ومن الأفعال التي على وزن (اَفْتَعَلَ) (اتقى)^(٥) يُقال : اتقى يتقي اتقاءً ، وتقوى ، وتُقاةً ، وتقيّةً ، وتقى ، فيجيء مصدر (اَفْتَعَلَ) من هذه المادة على (الاَفْتَعَالِ) ، وعلى ما ذكر معه من الأوزان^(٦) .

وقد استدلّ ابن بري على أن (تقي يتقي) مسموعٌ ، وأن (تقي يتقي) لم يُسمع بأنهم جعلوا هذه المصادر لـ (اتقى) ، ولم يجعلوها لـ (تقي) ؛ إذ لو سُمِعَ (تقي يتقي) لكان أصلاً بنفسه ، وكان له مصدرٌ غير مصدر (تقي يتقي) ، وذلك أن مصدر (تقي يتقي) هو مصدر ما كان على

(١) انظر : الصحاح ٦/٢٥٢٧ .

(٢) انظر : اللسان والتاج (وقى) .

(٣) انظر : التيسرة ٢/٧٧٣ ، شرح المفصل ٦/٤٩ ، التسهيل ٢٠٦ .

(٤) انظر : التهمة في التصريف لابن القتيبي ٨٥ ، شرح الشافية لركن الدين ٤٨٩ .

(٥) انظر : المسألة (١٠٩ - مضارع [تقي] المُخْتَف من [اتقى]) .

(٦) انظر : الدر المنون ٣/١١٢ .

وزن (اِفْتَعَلَ) ؛ لأن أصلها كذلك ، أما (تَقَى يَتَّقِي) فإنها على وزن (فَعَلَ) ، ويكون مصدره (تَقَّى)^(١) ، قال ابن القوطية في (فَعَلَ) المعتل بالياء في لامه : « تَقَى الشيء تَقْيًا : خَافَهُ لَغَةً »^(٢) ، قال ابن بُرِّي : والشاء مبدلة من واو^(٣) ، ومن أوزان مصدر الفعل الثلاثي المجرد أنه إذا كان على وزن (فَعَلَ) ، وكان متعديًا فإن مصدره يأتي على (فَعَلَ) مثل : ضَرَبَ ضَرْبًا^(٤) .

(١) انظر : الأفعال للسرقسطي ١٧٠/٣ ، الأفعال لابن القطاع ١٢٦/١ .

(٢) الأفعال ٢٨٤ .

(٣) انظر : اللسان والتاج (تقى) .

(٤) انظر : الكتاب ٥/٤ ، الأصول ٨٦/٣ ، الجمل ٣٨٣ ، شرح الشافية لركن الدين ٤٧٦ .

ذكر الجوهري أن في (هَرَاقَ) ثلاث لغات : وذكر منها (أَهْرَاقُ يُهْرِيقُ إِهْرَاقًا) ، وجعل الجوهري هذه اللغة شاذة ، وقال : ونظيره (اسْطَاعَ يُسْطِيعُ اسْطِيعًا) بفتح الألف في الماضي وضم الياء في المستقبل ، لغة في (أَطَاعَ يُطِيعُ) ، فجعلوا السين عوضاً من ذهاب حركة عين الفعل^(١).

قال ابن بُرِّي : قوله : (أَهْرَاقُ يُهْرِيقُ إِهْرِيقًا)^(٢) صوابه : (إِهْرَاقَةٌ) ؛ لأن الأصل (أَرِاقَ يُرِيقُ إِرِاقَةٌ) ، ثم زيدت فيه الهاء فصار (إِهْرَاقَةٌ) ، وتاء التانيث عوض من العين المحذوفة ، وكذلك قال ابن السراج : (أَهْرَاقُ يُهْرِيقُ إِهْرَاقَةً) و (اسْطَاعَ يُسْطِيعُ اسْطِيعَةً) ، وأما الذي ذكره الجوهري من أن مصدر (أَهْرَاقَ) و (اسْطَاعَ) (إِهْرِيقًا) و (اسْطِيعًا) فغلط منه ؛ لأنه غير معروف ، والقياس (إِهْرَاقَةٌ) و (اسْطِيعَةٌ)^(٣).

رأي ابن بُرِّي :

ما ذكره الجوهري من أن مصدر (أَهْرَاقَ) و (اسْطَاعَ) (إِهْرِيقًا) و (اسْطِيعًا) غلط منه ، والقياس (إِهْرَاقَةٌ) و (اسْطِيعَةٌ) .

الناقشة :

ذكر ابن بُرِّي أن الجوهري غلط في جعله مصدر (أَهْرَاقَ) و (اسْطَاعَ) (إِهْرِيقًا) و (اسْطِيعًا) ، ونقده ابن بُرِّي للجوهري صحيح فقد ذكر الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وغيرهم من العلماء أن (هَرَاقَ) أصلها (أَرِاقَ) ، والهاء بدلٌ من الهمزة ، واللغة الأخرى وهي (أَهْرَاقَ) زادوا هاءً على (أَرِاقَ) كما زادوا السين في (أَطَاعَ) يُقَالُ : (اسْطَاعَ) - بقطع الألف - ، وزيادة الهاء في (أَهْرَاقَ) والسين في (اسْطَاعَ) إنما هي عوضٌ من ذهاب حركة عين الفعل منها ، ونقلها إلى ما قبلها ، وذلك أن الأصل في (أَرِاقَ) و (أَطَاعَ) (أَرِيقَ) و (أَطَوَّعَ) فأعلت الواو ، وألقيت

(١) انظر : الصحاح ١٥٧٠/٤ .

(٢) هكذا ذكر ابن بُرِّي ، والذي في كتاب الصحاح المطبوع أَهْرَاقُ يُهْرِيقُ إِهْرَاقًا ، ويُرجَّح ما ذكره ابن بُرِّي أن الجوهري جعل نظيره اسْطَاعَ يُسْطِيعُ اسْطِيعًا .

(٣) انظر : اللسان والتاج (هرق) .

حركتها على ما قبلها فكان زيادة الهاء والسين عوضاً من ذلك^(١).

وعلى هذا فيكون مصدر (أَهْرَاقَ) (إِهْرَاقَةً) وليس (أَهْرِيَاقًا) لِمَا يَأْتِي :

١- أن العلماء ذكروا أن مصدر (أَهْرَاقَ) (إِهْرَاقَةً)^(٢)، وقد احتج ابن بَرِّي بأن ابن السراج قال : (أَهْرَاقُ يُهْرِيقُ إِهْرَاقَةً) و (أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ إِسْطَاعَةً) ، وهذا مطابق لما في كتاب ابن السراج^(٣)، وقد قال ابنُ السيد : « وَإِذَا صَرَّفُوا (أَهْرَقْتُ) قَالُوا فِي الْمَضَارِعِ : (أَهْرِيقُ) ، وَفِي الْمَصْدَرِ (إِهْرَاقَةٌ) »^(٤).

٢- أن القياس يدل على أن مصدر (أَهْرَاقَ) (إِهْرَاقَةً) لا (أَهْرِيَاقًا) ، وذلك أن أصل (أَهْرَاقَ) (أَرَاقَ) ، و (أَرَاقَ) (أَفْعَلَ) ، ومصدر (أَفْعَلَ) إذا كان صحيح العين (إِفْعَالٌ)^(٥)، أما إذا كان معتلها نحو : (أَرَاقَ) ، و (أَبَانَ) ، و (أَعَانَ) فإن مصدره يجيء على قياس نظيره من الصحيح فيلتقي ساكنان الألف المبذلة من عين الفعل ، وألف المصدر ، فتحذف الثانية على رأي الخليل وسيبويه ، والأولى على رأي الأخفش ، ويُعَوِّضُ مِنْهَا تَاءَ التَّانِيثِ فَيُقَالُ : (إِبَانَةٌ) و (إِعَانَةٌ) ، والأصل (إِيْيَانٌ) و (إِعْوَانٌ) فَنَقِلْتُ حَرَكَةَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ ، وَقُلِبَتْ أَلْفًا ، فَالْتَقَى أَلْفَانِ ، فَفَعِلَ بِهَا مَا ذُكِرَ^(٦).

٣- ما ذكره ابنُ بَرِّي من أن ما غَلَطَهُ فِي (اسْطِيعَ) أنه أتى به على وزن (الاسْطِيعَ) مصدر (اسْطِيعَ) ، وهذا سهوٌ منه ؛ لأن (أَسْطَاعَ) همزته قطعٌ ، و (الاسْطِيعَ) و (الاسْطِيعَ) همزتهما وصلٌ^(٧).

(١) انظر : الكتاب ٤/٢٨٥ ، شرح الكتاب ٦/٢٢-٢٤ ، الحجة لأبي علي ٥/١٧٩ ، شرح الملوكي ٢٠٨ ، التاج (طوع) (هرق) .

(٢) انظر : المحكم ٦/٣٤٣ .

(٣) انظر : الأصول ٣/٢٢٩ .

(٤) الاقتضاب ٢/٢٤٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/٧٨ ، الأصول ٣/١٣٠ ، الجمل ٣٨٥ ، التتمة لابن القيسبي ٧٥ ، شرح المفصل ٦/٤٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٤/٨٣ ، البصرة ٢/٧٧٤ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٥٥ ، فتح الأفتال ١٩٦-١٩٧ .

(٧) انظر : اللسان والتاج (هرق) .

قال الجوهري : « يُقَالُ : ما اكتحلتُ غَمَاضًا ولا غِمَاضًا ، ولا غُمُضًا ، ولا تَغْمِيضًا ، ولا تَغْمَاضًا أي : ما نِمْتُ »^(١) .

قال ابنُ بَرِّي : « الغُمُضُ والغُمُوضُ والغِمَاضُ : مصدرٌ لفعلٍ لم يُنطَقْ به مثل : الفقْرُ »^(٢) ،^(٣) .

رأي ابن بَرِّي :

هناك مصادر لم ينطق بفعلها .

المناقشة :

من سنن العرب الاستغناء بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه ساقطًا ، وما ذكره ابنُ بَرِّي من أن الغُمُضَ والغُمُوضَ والغِمَاضَ : مصدرٌ لفعلٍ لم يُنطَقْ به ، هو ما عليه أكثر العلماء فإنهم لم يذكروا إلا أغمَضَ^(٤) ، وغَمُضَ ، واغْتَمَضَ^(٥) ، فَلَعَلَّهُمْ استغنوا بها عن (غَمُضَ) كما استغنوا بـ (قَارِبَ) عن (قَرِبَ)^(٦) ، وبـ (احْمَارُ) عن (احْمَرُ)^(٧) .

وتنظير ابنِ بَرِّي له بالفقْرِ في قوله : « مصدرٌ لفعلٍ لم يُنطَقْ به مثل : الفقْرُ » قد سبق الحديث عنه^(٨) وأن ابنَ مالكٍ قد ردُّ على سيبويه قوله : إن العرب قالوا : (فَقِيْرٌ) ، ولم يقولوا (فَقْرٌ)^(٩) ،

(١) الصحاح ١٠٩٦/٣ .

(٢) في مطبوع اللسان والتاج (الفقْر) وقد رجَّح عبد الكريم العزباوي في تحقيقه للتاج (طبعة الكويت) أن يكون مُحَرَّفًا من (الفقْر) ؛ لأن سيبويه ذكر أن (الفقْر) لم يُنطَقْ بفعله ، ولعل ما ذهب إليه هو الصواب .

(٣) اللسان والتاج (غمض) .

(٤) انظر : الأفعال لابن القوطية ٢٧ ، الأفعال للسرقسطي ١١/٢ ، الأفعال لابن القطاع ٤١٦/٢ .

(٥) انظر : العين ٣٧٠/٤ ، تهذيب اللغة ٢٠/٨ ، اللسان والتاج (غمض) .

(٦) انظر : الكتاب ٢٣/٤ ، شرح الكتاب ٧٢/٥ ب .

(٧) انظر : الكتاب ٢٦/٤ ، شرح الكتاب ١٧٧/٥ .

(٨) انظر : المسألة (١٣٠ - النطق بفعل وعدم النطق بفعله) .

(٩) انظر : الكتاب ٣٣/٤ ، الأصول ١٠٣/١ - ١٠٤ .

فردُّ عليه ابن مالك بأنه قد ثبت عن العرب استعمالهم (فَقَّرَ) ، و (فَقِرَ) ، ولا حجة في قول من
خفي عليه ما ظهر لغيره ، بل الزيادة من الثقة مقبولة^(١)، قال ابن القطاع : « وَقَفَّرَ الْإِنْسَانُ وَقَفَّرَ فَقْرًا
فَهُوَ فَقِيرٌ »^(٢).

(١) انظر : شرح التسهيل ٤٦/٣ .

(٢) الأنصاف ٤٦١/٢ .

قال الجوهري: ﴿ (الكَئِيلُ) : المِكْيَالُ ، و (الكَئِيلُ) : مصدر كَلَيْتُ الطَّعَامَ كَيْلًا ، وَمَكَايَلًا ، و مَكْيَلًا - أيضًا - ، وهو شاذٌّ ؛ لأن المصدر من فَعَلَ يَفْعَلُ مَفْعَلٌ ١﴾ .

قال ابن بُرِّي : ﴿ هكذا قال الجوهري ، وصوابه (مَفْعَلٌ) بفتح العين ٢﴾ .

رأي ابن بُرِّي :

المصدر الميمي من (فَعَلَ يَفْعَلُ) (مَفْعَلٌ) .

الناقشة :

اختلف في (المَفْعَل) من (فَعَلَ) المعتل العين ، نحو : (كَالَ يَكِيلُ) ، و (جَاءَ يَجِيءُ) ، وذلك على النحو الآتي :

١- أنه كغيره من الصحيح العين مكسورها في المضارع ، فيكون للمصدر بالفتح وللزمان والمكان بالكسر ، ف(المَعَاشُ) بمعنى : (العَيْشُ) ، و (المَبَيْتُ) للمكان أو الزمان الذي يُبَاتُ فيه ٣﴾ ، وهو رأي ابن بُرِّي .

٢- أنه يُخَيَّرُ فيه بين أن يُنْتَى المصدر على (مَفْعَلٍ) ، أو (مَفْعِلٍ) ، وأما الزمان والمكان فمكسور العين فتقول في المصدر من (عَاشَ) : (المَعَاشُ) وإن شئتَ (المَعِيشُ) ، أما إذا أردت الزمان أو المكان فتقول : (المَعِيشُ) لا غير ٤﴾ .

٣- أن يُقْتَصَرَ فيه على السماع فحيث قالت العرب فيه : (مَفْعَلًا) ، أو (مَفْعِلًا) اتبعناه فلا نقول في (المَعَاشُ) الذي هو مصدر (مَعِيشُ) ، ولا نقول في (المَحِيضُ) الذي هو مصدر

(١) الصحاح ١٨١٤/٥ .

(٢) اللسان والتاج (كَيْل) .

(٣) انظر : الكتاب ٨٧/٤ - ٨٩ ، الأفعال ١/٥٠٦ - ٥٠٨ ، التسهيل ٢٠٨ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٧٣ ، المساعد ٢/٦٣٣ .

(٤) انظر : التسهيل ٢٠٨ ، المساعد ٢/٦٣٣ .

٤- ذهب بعضهم إلى أن قياسه (مَفْعِل) ؛ للفرق بينه وبين معتل العين بالواو

ك(المَنَاب) (٢).

والراجع - فيما يظهر - أن يُقْتَصَرَ فيه على السماع ؛ لأننا إذا قسنا مع وجود السماع في الكلمة التي ينطق بها كنا قد تركنا ما تيقنا أن العرب نطقت به ، وتكلمنا بما يغلب على الظن أن العرب نطقت به ، ومع وجود النص في شيء لا يحتاج إلى القياس ، وقد قيل : إذا جالت خيول النصوص في ميدان الكفاح تطايرت رؤوس الأقيسة مع الرياح (٣).

وما أخذه ابن بُرِّي على الجوهري من أن قياس (المَفْعَل) من (فَعَلَ يَفْعِلُ) المعتل العين بالياء يكون بفتح العين من (المَفْعَل) لا بكسرها كما هو في كتاب الجوهري ، الذي يظهر أن (مَفْعَلًا) في كتاب الصحاح قد ضُبِطَ بكسر العين خطأ ؛ وذلك لما يأتي :

١- أن الجوهري قال : إن (المَكِيلَ) شاذ ؛ لأن مصدر (فَعَلَ يَفْعِلُ مَفْعِلٌ) ، ومعلوم أن (مَكِيلًا) (مَفْعِلٌ) ، لا (مَفْعَلٌ) ، فلا شك إذا أنه يريد أن يقول : إن (المَكِيلَ) شاذ ؛ لأن مصدر (فَعَلَ يَفْعِلُ مَفْعِلٌ) - بفتح العين لا بكسرها - ، ولكن يبدو أن فيه خطأ في الضبط .

٢- أن الجوهري قد ذكر في مواضع أخرى من الصحاح أن قياس مصدر (فَعَلَ يَفْعِلُ مَفْعِلٌ) بفتح العين لا بكسرها (٤) ، قال : « وتقول : جِئْتُ مَجِيئًا حَسَنًا ، وهو شاذ ؛ لأن المصدر من (فَعَلَ يَفْعِلُ مَفْعِلٌ) - بفتح العين - ، وقد شَدَّتْ منه حروفٌ فجاءت على (مَفْعِلٍ) ك(المَجِيءِ) ، و(المَحِيضِ) ، و(المَكِيلِ) ، و(المَصِيرِ) (٥).

(١) انظر : التسهيل ٢٠٨ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٧٤ ، المساعد ٦٣٣/٢ .

(٢) انظر : فتح الأقال ٢١٤ .

(٣) انظر : التذيل والتكميل ١٢/٥ - ب .

(٤) انظر : الصحاح ١/١٩٠ ، ٢/٦٩١ ، ٣/١١٨٩ ، ٥/١٨٠٨ .

(٥) الصحاح ١/٤٢ .

قال الجوهري : « وأهانته : استخف به ، والاسم الهَوَانُ والمَهَانَةُ ، يقال : رجل فيه مَهَانَةٌ ، أي : ذُلٌّ وضعْفٌ »^(١).

قال ابن بَرِّي : (المَهَانَةُ) من (الهَوَانِ) (مَفْعَلَةٌ) منه ، وميمها زائدة ، و (المَهَانَةُ) من (الحَقَارَةِ) مصدر (مَهَّنَ مَهَانَةً) إذا كان حقيراً ، ووزنها (فَعَالَةٌ) ، والميم أصلية^(٢).

رأي ابن بَرِّي :

(المَهَانَةُ) من (الهَوَانِ) (مَفْعَلَةٌ) منه ، ومن (مَهَّنَ مَهَانَةً) مصدرٌ على (فَعَالَةٍ) .

الناقشة :

تَعَقَّبَ ابنُ بَرِّي الجوهري في قوله : والاسم الهَوَانُ والمَهَانَةُ ، وذلك لِيُنَبِّهَ على أن (المَهَانَةُ) من (هَان) ليست مصدرًا ، بخلاف (الهَوَانِ) فإنه مصدر (هَانَ يَهُونُ هَوَانًا) إذا حَقُرَ^(٣) ، أما (المَهَانَةُ) من (هَانَ) فإنها مصدرٌ ميمي ، والميم فيها زائدة ، ومن مواضع زيادة الميم زيادتها أولاً في مَفْعُولٍ وَمَفْعَلٍ وَمَفْعِلٍ وَمِفْعَالٍ^(٤).

والفعل (هَانَ) فعلٌ ثلاثي معتل العين بالواو ، والمصدر الميمي يأتي من الثلاثي المعتل العين بالواو على (مَفْعَلٍ) ، مثل : قَالَ يَقُولُ مَقَالًا ، وَقَامَ يَقُومُ مَقَامًا ، والعلة في انقلاب الواو ألفًا تحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها ، وقد جاء مع الهاء فقالوا : المَخَافَةُ ، والمَقَالَةُ^(٥).

أما (المَهَانَةُ) التي هي مصدرٌ فإنها ليست من هذه المادة إنما هي من مادة أخرى ، ذلك أنها

(١) الصحاح ٦ / ٢٢١٨ .

(٢) اللسان والتاج (هون) .

(٣) انظر : الأفعال لابن القوطية ١٨٦ ، تهذيب اللغة ٦ / ٤٤١ ، المحكم ٤ / ٣٠٩ ، الأفعال للسرقسطي ١ / ١٨٠ ، الأفعال لابن القطاع ٣ / ٣٦٥ .

(٤) انظر : الأصول ٣ / ٢٣٧ .

(٥) انظر : المتنصدي في شرح التكملة ٢ / ٧٤٢ ، شرح التكملة للمكبري ٢ / ٢٥٥ - ب ، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٤٤ ، شرح الشافية للرضي ١ / ١٦٨ ، شرح الشافية لركن الدين ٤٩٣ ، شرح الشافية للبيدي ١ / ١٠٩ .

مصدر (مَهْنٌ مَهَانَةٌ) إذا حَقَّرَ وَضَعَفَ^(١)، ووزنها حيثثد (فَعَالَةٌ) والميم قيها أصلية ، كما ذكر ذلك ابن بَرِّي ، وذلك أن (فَعَالَةٌ) تطرد في مصدر (فَعَلَّ) إن عَبَّرَ عن فاعله بـ (فَعِيلٍ) ، نحو : كَثَفَ كَثَافَةً و لَطَفَ لَطَافَةً^(٢)، وقد ذكر ابن مالك أن (المَهَانَةُ) من (مَهْنٌ) مما يدخل تحت هذه القاعدة^(٣).

والفاعل من (مَهْنٌ) يأتي على وزن (فَعِيلٍ) ، جاء في وصف الرسول - ﷺ - : ليس بالجافي ولا المِهِينِ^(٤)، قال ابن الأثير : يُرْوَى (المِهِينِ) بضم الميم من الإهانة ، أي : لا يُهِينُ أحداً من الناس ، فتكون الميم زائدة ، ويُرْوَى (المِهِينِ) بفتح الميم من (المَهَانَةُ) : الحَقَارَةُ والصُّغْرُ ، فتكون الميم أصلية^(٥).

(١) انظر : العين ٤ / ٦١ ، الأفعال لابن القوطية ٢٩٧ ، تهذيب اللغة ٦ / ٣٣٠ ، معجم مقاييس اللغة ٥ / ٢٨٣ ، المحكم ٤ / ٢٤١ ، الأفعال للسرقسطي ٤ / ٢٠١ ، الأفعال لابن القطاع ٣ / ١٨٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٤ / ٢٨ ، المقتضب ٢ / ١٢٦ ، الأصول ٣ / ٩٧ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللائق ٢ / ٧١٩ - ٧٢٠ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٢١ - ٢٢٢٢ ، شرح الشافية للرضي ١ / ١٥٦ .

(٣) انظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللائق ٢ / ٧١٩ - ٧٢٠ .

(٤) قطعة من حديث طويل رواه الحسن بن علي - رضي الله عنهما - ، سأل فيه خاله هند بن أبي هالة عن صفة رسول الله - ﷺ - ، فذكر له صفته في حديث طويل ، قال عنه الشيخ الألباني - رحمه الله - : ضعيفٌ جداً . انظر : مختصر الشمائل المحمدية ١٨ - ٢٦ رقم الحديث ٦ ، دلائل النبوة للبيهقي ١ / ٢١٢ - ٢١٧ .

(٥) انظر : النهاية ٤ / ٣٧٦ .

ذكر الجوهري (مَالِكًا) ، و (المَالِكَةَ) - بضم اللام - وهي الرسالة^(١) .

قال ابن بُرِّي : ومثله (مَكْرُمٌ) ، و (مَعُونٌ)^(٢) ، واستشهد بقول أبي الأخرز الحماني :

لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فِعَالٍ مَكْرُمٌ^(٣)

وقال جميل :

بُتِينُ الزَّمِي لَا إِنْ لَا إِنْ لَزِمْتَهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَأَشِينِ أَيُّ مَعُونٍ^(٤)

رأي ابن بُرِّي :

مِمَّا جَاءَ عَلَى (مَفْعَلٍ) (مَكْرُمٌ) ، و (مَعُونٌ) .

المنافشة :

اختلف العلماء في مجيء المصدر الميمي على وزن (مَفْعَلٍ) على النحو الآتي :

- ١- ذهب سيبويه ، والأخفش إلى أنه ليس في الكلام (مَفْعَلٌ)^(٥) يعني : لا مفرداً ولا جمعاً^(٦) ، وقال السيرافي وغيره : إن (مَكْرُمٌ) ، و (مَعُونٌ) أصلهما (مَكْرُمَةٌ) ، و (مَعُونَةٌ) فحذفت التاء للضرورة^(٧) ، وإليه ذهب ابن جني وابن عصفور في أحد قوليهما^(٨) .

(١) انظر : الصحاح ١٥٧٣/٤ .

(٢) انظر : اللسان والتاج (ألك) .

(٣) من الرجز . انظر : معاني القرآن للقراء ١٥٢/٢ ، إصلاح المنطق ٢٢٣ ، الجمهرة ٩٩٤/٢ ، الخصائص ٦٤/١ ، ٧٦/٢ .
الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (مَكْرُمٌ) على وزن (مَفْعَلٍ) .

(٤) من الطويل . انظر : ديوانه ٤٤ ، معاني القرآن للقراء ١٥٢/٢ ، إصلاح المنطق ٢٢٣ ، الخصائص ٦٤/١ ، ٧٦/٢ .
الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (مَعُونٌ) على وزن (مَفْعَلٍ) .

(٥) انظر : الكتاب ٩٠/٤ ، ٢٧٣ ، معاني القرآن للأخفش ٢٠٤/١ .

(٦) انظر : شرح الشافية للرضي ١٦٨/١ .

(٧) انظر : شرح الكتاب ١٠٣/٥ - ب .

(٨) انظر : الخصائص ٢١٢/٣ ، المختضب ١٤٤/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٧ .

٢- ذهب الفراء إلى أن (مَفْعُلاً) يجيء جمعاً ؛ ولذلك جعل (مَكْرُمٌ) ، و (مَعُونٌ) جمعاً
لـ (مَكْرُمةٌ) ، و (مَعُونَةٌ) ^(١) ، وعلى هذا فـ (مَكْرُمٌ) ، و (مَعُونٌ) جائزٌ عنده في غير الضرورة ^(٢) ،
ونسب ابن سيده هذا الرأي إلى المبرد ^(٣) ، وبه قال ابن جنبي وابن عصفور في أحد قوليهما ^(٤) ،
والجوهري ^(٥) ، ولم يبين ابن بُرِّي أي المذهبين يختار ، والذي يبدو أنه يختار المذهب الكوفي ؛ لأنه
لم يغفل الجوهري فيما ذهب إليه .

٣- ذهب الكسائي إلى أن ما جاء على (مَفْعُلٍ) من نحو : (مَكْرُمٌ) ، و (مَعُونٌ)
مصدرٌ ميميٌّ نادرٌ لا يقاس عليه ^(٦) ، وتبعه ابن الناظم ^(٧) .

والراجع - فيما يظهر - أن (مَفْعُلاً) يجيء جمعاً ؛ وأن (مَكْرُمٌ) ، و (مَعُونٌ) جمعٌ
لـ (مَكْرُمةٌ) ، و (مَعُونَةٌ) ؛ وذلك لأمرين :

١- أنه ورد من ذلك في غير الشعر مثل (مَهْلِكٌ) ، و (مَيْسُرٌ) ^(٨) .

٢- أن القول إن (مَفْعُلاً) جمعٌ لـ (مَفْعُلةٍ) أقيس ^(٩) .

(١) انظر : معاني القرآن ١٥٢/٢ .

(٢) انظر : شرح الشافية للرضي ١٦٩/١ .

(٣) انظر : المحكم ٦٨/٧ .

(٤) انظر : المنصف ٣٠٨/١ ، المتع ٧٨ - ٧٩ .

(٥) انظر : الصحاح ٨٥٧/٢ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ١٥٢/٢ ، إصلاح المنطق ٢٢٣ ، أدب الكاتب ٥٨٨ ، الصحاح ٢٠٢٠/٥ .

(٧) انظر : بغية الطالب ٤٠ - ٤٢ ، شرح لامية الأفعال ١٧٠ - ١٧١ .

(٨) انظر : أبنية الأسماء لابن القطاع ٩٧ ، التسهيل ٢٠٩ ، بغية الطالب ٤٢ .

(٩) انظر : المحكم ٦٨/٧ .

١٦١ - مجيء (مَفْعَل) من الفعل الواوي الفاء ليس مصدراً ولا اسم مكان ولا زمان.

ذكر الجوهري أن الفعل الذي يكون واوي الفاء أو يائيها فإن الواو أو الياء تحذف من مستقبله ، نحو : (وَعَدَ) (يَعدُّ) ، والمَفْعَلُ منه مكسور العين في الاسم والمصدر جميعاً ، ولا تُبالي أمنصوباً كان يَفْعَلُ منه أو مكسوراً بعد أن تكون الواو منه ذاهبة ثم استثني فقال : إلا أحرقاً جاءت نواذر ، قالوا : دخلوا مَوْحَدَ مَوْحَدٍ^(١).

قال ابن بُرِّي : « (مَوْحَد) ليس من هذا الباب ، وإنما هو معدول من (وَاحِدٍ) فيمتنع من الصرف للعدل والصفة^(٢) كـ (أَحَادٍ) ، ومثله (مَثْنِي وَثْنَاءَ) ، و (مَثَلَتَ وَثْلَاتٍ) ، و (مَرَبَعٌ وَرُبَاعٌ) ، قال سيبويه : (مَوْحَد) فتحوه لأنه ليس بمصدر ولا مكان ، وإنما هو معدول عن (وَاحِدٍ) ، كما أن (عُمَرَ) معدول عن (عَامِرٍ)^(٣).

رأي ابن بُرِّي :

(مَوْحَد) ليس مصدراً ميمياً .

المنافشة :

يجيء المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الفعل المثال إذا كان واوي الفاء محذوف الفاء في المستقبل على وزن (مَفْعَلٍ) كـ (مَوْعِدٍ)^(٤).

و (مَوْحَد) من (وَحَدَ) ، وقد جاء مفتوح العين على وزن (مَفْعَلٍ) ؛ وذلك لأنه كما قال سيبويه وغيره : ليس مصدراً ولا اسم مكان ، ولا زمان ، وإنما هو اسم موضوع هكذا معدول

(١) انظر : الصحاح ٥٥٢/٢ .

(٢) في كتاب التنبيه والإيضاح لابن بُرِّي : « للعدل ووزن الفعل والصفة ، ويبدو أن قوله : (وزن الفعل) زائدة من النسخ أو من غيرهم سهواً ؛ لأن المعروف أن (مَوْحَد) ممنوع من الصرف للوصفية والعدل .

(٣) التنبيه والإيضاح ٦١/٢ .

(٤) انظر : الجمل ٣٨٩ ، شرح الكافية الشافية ٢٢٤٥/٤ ، شرح الشافية للرضي ١٧٠/١ ، شرح لامية الأفعال لابن الناطم ١٦٠ ، فتح الأفتال ٢٠٢ .

عن (وَأَحِدٍ) في باب العدد ، كما عُدِلَ (عُمُرٌ) عن (عَامِرٍ)^(١).

ولعل ذكر الجوهري لـ (مَوْحَدٍ) في هذا الباب لأن سيبويه ذكره فيه ، وقال : « ... فَشَبَّهَهُ
بهذه الأسماء ، وذلك نحو : مَوْهَبٍ »^(٢)، ولكن كان على الجوهري أن ينبّه على أنه مفارقٌ
للمصدر واسم الزمان والمكان لأنه معدولٌ عن (وَأَحِدٍ) ، وهو لا ينكر ذلك فقد ذكره في
موضعه^(٣)، ولكن يبدو أنه أهمله اعتماداً على وضوحه واستقراره لدى المخاطب .

(١) انظر : الكتاب ٤/٦٣ ، أدب الكاتب ٥٥٤ ، شرح الكتاب ٥/١٠٥ .

(٢) الكتاب ٤/٦٣ .

(٣) انظر : الصحاح ١/٢٧٥ ، ٢/٥٤٨ .

اسم المرأة

١٦٢- (وزن اسم المرأة) .

قال الجوهري : لَقِيْتُهُ لِقَاءً بِالْمَدِّ ، وَلَقِيَ - بِالضَّمِّ وَالْقَصْرِ - وَلَقِيًّا - بِالتَّشْدِيدِ - ، وَلَقِيَانًا ، وَلَقِيَانَةً وَاحِدَةً ، وَلَقِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلِقَاءَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَا تَقُلْ : لِقَاءَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِنَّهَا مَوْلُودَةٌ ، وَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ^(١) .

قال ابنُ بَرِّي : « إِنَّمَا لَا يُقَالُ : لِقَاءَةٌ ؛ لِأَنَّ (فَعْلَةً) لِلْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ إِنَّمَا تَكُونُ سَاكِنَةً الْعَيْنَ ، وَ (لِقَاءَةٌ) مُحَرَّكَةً »^(٢) .

رأى ابنُ بَرِّي :

يأتي اسم المرأة على (فَعْلَةٌ) .

المناقشة :

يُصَاحُ اسم المرأة من الثلاثي المُجَرَّدِ على وزن (فَعْلَةٌ)^(٣) ، قال سيبويه : « وَإِذَا أُرِدَتْ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الْفِعْلِ جِئْتُ بِهِ أَبَدًا عَلَى (فَعْلَةٍ) عَلَى الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ (فَعْلٌ) »^(٤) ، أَي أَنَّ أَصْلَ الْمَصْدَرِ فِي الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ (فَعْلٌ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَتَسْكِينِ الْعَيْنِ^(٥) .

وقد ذكر عددٌ من علماء اللغة كابن السكيت وثلعب وغيرهما أن (لِقَاءَةٌ) خطأ ليست من كلام العرب^(٦) .

وقد اختلف في وجه الخطأ في (لِقَاءَةٌ) على قولين :

(١) انظر : الصحاح ٢٤٨٤/٦ .

(٢) اللسان (لقي) .

(٣) انظر : المقتضب ١٢٧/٢ ، ٣٧٢/٣ ، الأصول ١١٠/٣ ، الشافية ٢٩ ، شرح الشافية للرضي ١٧٨/١ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٣٦-١٣٧ .

(٤) الكتاب ٤٥/٤ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٨٣/٥ .

(٦) انظر : إصلاح المنطق ٣١١ ، تهذيب اللغة ٢٩٩/٩ ، شرح الفصيح لابن الجببان ٣١٨ ، التلويح ٩٦ ، المحكم ٣١٢/٦ ، درة الغواص ٢٠٥ ، شرح الفصيح للزمخشري ٦٨٨/٢ .

١- قول ابنِ بَرِّي : إن الخطأ فتح العين .

٢- قال الخفاجي : إن الخطأ في (لِقَاةٍ) هو فتح اللام^(١).

والظاهر أن الصحيح ما ذهب إليه ابنُ بَرِّي ؛ وذلك لأن المراد بـ (لِقَاةٍ) اسم المَرَّةِ ، وقد سبق أن اسم المَرَّةِ من الثلاثي المُجْرَدُ يأتي على (فَعَلَّةٍ) ، و (لِقَاةٍ) من (لَقِيَ) ، وهو ثلاثي مُجْرَدٌ ، والقياس (لَقِيَّةٌ)^(٢) ، قال الحريريُّ : « ويقولون : لَقِيْتُهُ لِقَاةً واحدةً ، فيُخطئون فيه ؛ لأن العرب تقول : لَقِيْتُهُ لَقِيَّةً وَلِقَاءَةً وَلِقْيَانَةً إذا أرادوا به المَرَّةَ الواحدة ، فإن أرادوا المصدر قالوا : لَقِيْتُهُ لِقَاءً وَلَقِيًّا وَلِقْيَانًا وَلَقِيَّ على وزن هُدَى »^(٣).

(١) انظر : درة الغواص شرحها حواشياً تكملتها ٥٤٤ .

(٢) انظر : شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٨١ ، شرح الشافية للرضي ١/١٨٠ ، شرح الشافية لركن الدين ٥١٠ ، شرح الشافية لليزدي ١/١١٤ ، تصحيح التصحيف ٤٥٦ ، فتح الأفتال ١٨٩ .

(٣) درة الغواص ٢٠٥ .

١٦٣- (مجيء اسم المرأة على [فَعَالَةٌ]) .

ذهب الحسن بن صافي إلى أن (الكَلَالَةُ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ﴾^(١) تدلُّ على المرأة الواحدة ، وذلك أن (الكَلَالَ) مصدر (كَلَّ) ، وقد قال سيويه : إن تاء التأنيث تدخل على المصادر المجردة وذوات الزوائد دخولا مُطَرِّدًا .

قال ابن بُرِّي : هذا غلطٌ فاضحٌ لا يسقط فيه من له أدنى تعلُّقٍ بهذه الصناعة ، وذهب إلى أن (الكَلَالَةُ) مصدرٌ لا يدلُّ على المرأة ، وقال : إن الحسن بن صافي غلطٌ في ذلك من وجهين^(٢) سأذكرهما في المناقشة .

رأي ابن بُرِّي :

(الكَلَالَةُ) مصدرٌ ، وليست اسمُ مرأة .

المناقشة :

اختلفَ في (الكَلَالَةُ) على النحو الآتي :

١- ذهب الزمخشري إلى أن (الكَلَالَةُ) في الأصل مصدرٌ بمعنى (الكَلَالِ) ، وهو ذهاب القوة من الإعياء^(٣) ، وهو مذهب ابن بُرِّي .

٢- ما ذهب إليه الحسن بن صافي من أن (الكَلَالَةُ) تدلُّ على المرأة الواحدة ، وذلك أن (الكَلَالَ) مصدر (كَلَّ) ، وتاء التأنيث تدخل على المصادر المجردة وذوات الزوائد دخولا مُطَرِّدًا .

٣- ذهب الزمخشري - أيضًا - إلى أن (الكَلَالَةُ) يمكن أن تكون صفة على وزن (فَعَالَةٌ) (كَالهَجَاجَةِ وَالْفَقَاقَةِ) للأحمق^(٤) .

(١) سورة النساء ١٢ .

(٢) انظر : جواب المسائل العشر ٥٧ ، ٦٣ - ٦٤ .

(٣) انظر : الكشف ٢٥٥/١ .

(٤) انظر : المرجع السابق ٢٥٥/١ .

والراجع - فيما يظهر - أن (الكلالة) في الأصل مصدرٌ بمعنى (الكلال) ، وهو ذهاب القوة من الإعياء ؛ وذلك لما يأتي :

١- قال الخليل : كلُّ ما كان من باب المُضَعَفِ فإن مصدره يجوز فيه الفَعَالُ والفَعَالَةُ مثل : اللِّدَاذِ واللِّدَاذَةُ^(١).

٢- أما ما ذهب إليه الحسن بن صافي من أن (الكلالة) تدلُّ على المرَّةِ الواحدة فقد غلَّطه ابنُ بُرِّي من وجهين :

أ- أن (الكلالة) فعلها (كَلَّ) ، وهو فِعْلٌ ثلاثي ، واسم المرَّةِ من الفعل الثلاثي يأتي على (فَعْلَةٍ) فلو كانت (الكلالة) يُرادُ بها المرَّةِ الواحدة لم يجر فيها إلا (الكَلَّة) .

ب- أنه جهلَ أن (الكلالة) جنسٌ لا واحدة من جنس يراد به المرَّةُ المُسْتَعْمَلَةُ ، وذلك في قول الأعشى :

قَالَيْتُ لَا أُرْبِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تَزُورَ مُحَمَّدًا^(٢)

ألا ترى أن (الكلالة) هنا بمعنى (الكلال) ، وليس يُرادُ بها المرَّةِ الواحدة .

(١) انظر : كتاب العين ٩/٧ ، شرح الفصيح للزمخشري ٣٠/١ ، تحفة المجد الصريح ١٠٥ .

(٢) من الطويل . انظر : ديوانه ١٨٥ .

اسماء المكان والزمان

١٦٤- (قياس اسم المكان من الثلاثي المضمومة عين مضارعه) .

قال الجوهري : المَقْبَرَة ، والمَقْبَرَة - بفتح الباء وضمها - : واحدة المَقَابِر ، ، وقد جاء في الشعر (المَقْبَرُ)^(١) ، وقال عبدالله بن ثعلبة الحنفي :

لِكُلِّ أَنَاثٍ مَقْبَرٌ بِفَنَائِهِمْ فَهُمْ يَنْقُصُونَ وَالْقُبُورُ تَزِيدُ^(٢)

قال ابن بُرِّي : « قوله : إن (المَقْبَر) - بفتح الباء - قد جاء في الشعر يقتضي أنه من الشاذ ، وليس كذلك ، بل هو قياس مُطَرِّدٌ في اسم المكان من قَبْرٍ يَقْبُرُ المَقْبَرُ ، ومن خَرَجَ يَخْرُجُ المَخْرَجُ ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ المَدْخَلُ ، وهو قياسٌ مُطَرِّدٌ لم يَشُدُّ منه غير الألفاظ المعروفة مثل : المَنْبِتِ ، والمَسْقِطِ ، والمَطْلَعِ ، والمَشْرِيقِ ، والمَغْرِبِ ، ونحوها »^(٣).

رأي ابن بُرِّي :

القياس في اسم المكان من (فَعَلَ يَفْعُلُ) ونحوه (مَفْعَلٌ) .

المنافسة :

يُصَاغُ اسم المكان من الثلاثي المجرد الذي مضارعه مضموم العين على (مَفْعَلٍ) بفتح العين ، ولم ينوّه على مثال يَفْعُلُ ؛ لأنه ليس في الكلام (مَفْعَلٌ) ، فلما لم يكن إليه سبيل ، وكان لا بد من كسر العين أو فتحها فتحوها ؛ لأن الفتحة أخف من الكسرة^(٤) ، قال سيبويه : « ولو أرادوا موضع الفعل لقالوا : (مَقْبَرٌ) »^(٥).

وقد شدُّ عن هذه القاعدة ألفاظٌ أوصلها بعضهم إلى إحدى عشرة كلمة فجاء اسم المكان

(١) انظر : الصحاح ٧٨٤/٢ .

(٢) من الطويل - انظر : أساس البلاغة واللسان والتاج والعياب (قبر) .

(٣) التبيين والإيضاح ١٨٣/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٩٠/٤ ، الأصول ١٤١/٣ ، الجمل ٣٨٨ ، التكملة ٥٢٦ - ٥٢٧ ، التبصرة ٧٧٩/٢ ، شرح الشافية للرضي ١/ ١٨١ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٥٩ .

(٥) الكتاب ٩١/٤ ، وانظر : الأصول ١٤٣/٣ .

منها على (مَفْعِلٍ) - بكسر العين -^(١)، ذكر منها سيبويه المُتَبِتَ ، والمُسْقِطَ ، والمَطْلَعِ^(٢)، وزاد الزجاجي (المَشْرِقَ ، والمَغْرِبَ)^(٣).

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ١/١٨١-١٨٣، شرح الشافية لركن الدين ٥١٥-٥١٨ .

(٢) انظر: الكتاب ٤/٩٠، الأصول ٣/١٤٣، التكملة ٥٢٧ .

(٣) انظر: الجمل ٣٨٨ .

١٦٥- (قياس اسم المكان من الثلاثي المكسورة عين مضارعه) .

قال الجوهري : « رَبَّطْتُ الشَّيْءَ أَرَبَطُهُ ، وَأَرَبَطُهُ - أَيضًا - عَنِ الْأَخْفَشِ ، أَي : شَدَّدْتُهُ ، وَالْمَوْضِعُ (مَرَبَطٌ وَ مَرَبِطٌ) »^(١).

قال ابن بُرِّي : « فَمَنْ قَالَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ (أَرَبِطُ) - بِالْكَسْرِ - قَالَ فِي اسْمِ الْمَكَانِ (الْمَرَبِطُ) - بِالْكَسْرِ - ، وَمَنْ قَالَ (أَرَبِطُ) - بِالضَّمِّ - قَالَ فِي اسْمِ الْمَكَانِ (مَرَبِطًا) بِالْفَتْحِ »^(٢).

وقال الحريري : إنه يقال لمركز الضرائب : (مَأَصَر) ، والصواب : (مَأَصِر) بكسر الصاد^(٣).

قال ابن بُرِّي : حكى الجوهري (مَأَصَر) ، و (مَأَصِر) بفتح الصاد وكسرها في اسم الموضع من (أَصَرَهُ) إِذَا حَبَسَهُ^(٤).

رأي ابن بُرِّي :

القياس في اسم المكان من (فَعَلَ يَفْعِلُ) ونحوه (مَفْعِلٌ) .

المنافشة :

يُجَنَّبُ اسْمُ الْمَكَانِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ عَلَى (مَفْعِلٍ) بِكسر العين ، نحو : (مَضْرِبٍ) من (ضَرَبَ يَضْرِبُ) فكأنهم بنوا اسم المكان على بناء الفعل المضارع^(٥).

و (رَبَّطٌ) يحتمل مضارعه أن يكون مضموم العين أو مكسورها ؛ لأن الفعل الصحيح إذا كان على وزن (فَعَلَ) ، ولم تكن عينه أو لامه حرقاً من حروف الحلق فلا يخلو إما أن يُعْرَفَ الْمَضَارِعُ أَوْ لَا يَعْرِفُ ، فَإِنْ عُرِفَ فَلَا كَلَامَ فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ فَهِنَا اخْتَلَفَ اللَّغَوِيُّونَ فِي كَيْفِيَةِ النُّطْقِ

(١) الصحاح ١١٢٧/٣ .

(٢) اللسان والتاج (ربط) .

(٣) انظر : درة الفواص ١٥٦ .

(٤) انظر : حواشي ابن بُرِّي وابن ظفر على درة الفواص ١٤٥ .

(٥) انظر : الكتاب ٨٧/٤ ، الأصول ١٤٢/٣ ، الجمل ٣٨٨ ، التكملة ٥٢٤ ، التبصرة ٧٧٧/٢ .

به فمنهم من قال : الوجهان جائزان : الضم والكسر ، وهما مستعملان فيما لا يُعرَفُ مستقبلة ، ومتساويان فيه ، فكيفما نطقتْ أصبتَ ، وليس الضم أولى من الكسر ، ولا الكسر أولى من الضم ، إذ قد ثبت ذلك كثيراً ، وقال الفراء : إذا عُرِفَ الماضي ولم يُعرَفَ المضارع فالوجه أن يكون بالكسر ؛ لأنه أكثر ، والكسرة أخفُ من الضمة^(١) .

و (رَبَطَ) سُمِعَ في مضارعه الضم والكسر كما نقل ذلك الجوهريُّ ، وعلى هذا فيجوز في اسم المكان منها أن يكون مفتوح العين لِمَنْ قال أَرَبَطُ بالضم لأن اسم المكان من الثلاثي المجرد الذي مضارعه مضموم العين على (مَفْعَلٍ) بفتح العين كما سبق بيان ذلك^(٢) ، أما مَنْ قال (أَرَبَطُ) بكسر العين فإنه يقول في اسم المكان (مَرَبِطٌ) بكسر العين أيضاً .

وقول ابنِ بَرِّي فيما نقله عن الجوهريُّ : إنه قد جاء (مَأَصَرَ) بفتح الصاد في اسم الموضع من (أَصَرَهُ) إذا حَبَسَهُ ، هذا يُعَدُّ من الشاذِّ ؛ لأن فعله (أَصَرَ يَأْصِرُ)^(٣) . بكسر الصاد - ققياس اسم المكان منه أن يكون (مَأْصِراً) بكسر الصاد أيضاً .

(١) انظر : بغية الآمال ٦٧ - ٦٨ .

(٢) انظر : المسألة (١٦٤) - قياس اسم المكان من الثلاثي المضمومة عين مضارعه .

(٣) انظر : اللسان والتاج (أصر) .

١٦٦ - قياس اسم المكان والزمان من الثلاثي المفتوحة عين مضارعه .

قال الحريري : « لِكَيْ يُجْهَلَ مَرَبَعُهُ »^(١).

قال ابنُ الخشاب : استعمل ههنا (المَرَبِع) استعمال (الرَّبِيع) ؛ لأنه يريد ههنا المنزل ، وما أصاب في ذلك ؛ لأن (الرَّبِيع) المنزل حيث كان ، و (المَرَبِع) منزل القوم في الربيع خاصة ، كالمصيف والمشى ، وتلك منازلهم في هذه الأزمنة خاصة ، وذلك ظاهر لتأمله .

قال ابنُ برِّي : يقال : رَبَّعَ بالمكان : أقام به في الربيع ، ويقال أيضاً : رَبَّعَ بالمكان : أقام حيث ما كان ، واسم المكان منهما (مَرَبِع) قياساً مُطَرِّدًا عند النحويين ، كـ (المَصْنَع) من (صَنَّع) ، و (المَصْرَع) من (صَرَّعَ) ، وكذلك هو قياسٌ مُطَرِّدٌ في اسم الزمان (المَرَبِع) ، و (المَصِيفُ) اسمٌ لزمان الربيع والصيف^(٢).

رأي ابن برِّي :

القياس في اسم المكان والزمان من (فَعَلَ يَفْعَلُ) ونحوه (مَفْعَلٌ) .

المناقشة :

يُصَاغُ اسما المكان والزمان من الثلاثي المجرد الذي مضارعه مفتوح العين على (مَفْعَلٍ) بفتح العين^(٣)، قال سيبويه : « وأما ما كان (يَفْعَلُ) منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحاً ، كما كان الفِعْلُ مفتوحاً ، وذلك قولك : شَرِبَ يَشْرَبُ ، وتقول : مَشْرَبٌ ، ولبسَ يَلْبَسُ ، والمكان الملبس^(٤) ، وقال الصيمري : « وكذلك الزمان »^(٥).

وعلى هذا فقول ابنِ برِّي : إن (المَرَبِع) قياسٌ مُطَرِّدٌ في اسم المكان والزمان من (رَبَّعَ) موافقٌ

(١) للمقامات ١٢ .

(٢) انظر : الاعتراض على الحريري في مقاماته لابن الخشاب ، والانتصار للحريري لابن برِّي ١٠ - ١١ .

(٣) انظر : الأصول ١٤١/٣ - ١٤٢ ، الجمل ٣٨٨ ، التكملة ٥٢٦ .

(٤) الكتاب ٨٩/٤ .

(٥) البصرة ٧٧٩/٢ .

لِمَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ ؛ لِأَنَّ (رَبَّعَ) مُضَارَعُهُ (يَرْبَعُ) مَفْتُوحُ الْعَيْنِ .

أَمَّا قَوْلُ ابْنِ الْحَشَابِ : إِنَّ (الْمَرْبِعَ) مَنْزِلُ الْقَوْمِ فِي الرَّبِيعِ خَاصَّةً فَقَدْ رَدَّهُ ابْنُ بَرِّي بِأَنَّهُ يُقَالُ : رَبَّعَ بِالْمَكَانِ : أَقَامَ حَيْثُ مَا كَانَ ، وَهَذَا قَدْ ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا فَقَالَ الرَّاعِبُ : « وَالرَّبِيعُ : رَابِعُ الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : رَبَّعَ فُلَانٌ وَارْتَبَعَ : أَقَامَ فِي الرَّبِيعِ ، ثُمَّ يُتَجَوَّزُ بِهِ فِي كُلِّ إِقَامَةٍ ، وَكُلُّ وَقْتٍ حَتَّى سُمِّيَ كُلُّ مَنْزِلٍ رَبَّعًا ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ مُخْتَصِمًا بِالرَّبِيعِ »^(١) .

(١) المفردات ١٩١ (ربع) .

المشقة

١٦٧ - (تثنية الممدود إذا كانت همزته أصلية) .

قال الجوهري : « والرِّدَاءُ : الذي يُلبَس ، وتثنيته رِدَاءَانِ ، وإن شئتَ رِدَاوَانِ ، لأن كل اسم مهموز ممدود فلا تخلو همزته إما أن تكون أصلية فتركها في التثنية على ما هي عليه ولا تقلبها فتقول : جِرَاءَانِ وَخَطَاءَانِ »^(١) .

قال ابن بَرِّي : « صوابه أن يقول : (قُرَاءَانِ) ، و (وُضَاءَانِ) مِمَّا آخَرُهُ همزة أصلية ، وقبلها ألف زائدة »^(٢) .

رأي ابن بَرِّي :

(جِرَاءَانِ) ، و (خَطَاءَانِ) ليست الهمزة فيهما أصلية ، والصواب في التمثيل (قُرَاءَانِ) ، و (وُضَاءَانِ) .

المناقشة :

إذا كانت همزة الممدود أصلية فإنه يجب إثباتها في التثنية^(٣) ، وذلك كما في المشالين اللذين ذكرهما ابن بَرِّي ، وهما (قُرَاءَانِ) ، و (وُضَاءَانِ) ، ويدلُّ على أصالة الهمزة فيهما ثبوتها في تصرفها من الفعل نحو : قَرَأْتُ وَتَوَضَّأْتُ^(٤) .

والسبب في تصويب ابن بَرِّي لكلام الجوهري أنه أخطأ في التمثيل بـ (جِرَاءَانِ) ، و (خَطَاءَانِ) ؛ لأن الهمزة فيهما ليست أصلية ، وإنما هي زائدة ، ويتبين ذلك من سقوطها في تصريف الكلمة ، فـ (جِرَاءَانِ) مثني (جِرَاءِ) من جَزَى يَجْزِي ، ولم أجد في مادة (جَزَّ) ما يدلُّ على أن الهمزة أصلية على أي معنى .

(١) الصحاح ٦/٢٣٥٥ .

(٢) اللسان (ردى) .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٤/١٧٤ ب - ١١٧٥ ، التكملة للفارسي ٢٢٤ ، التبصرة ٢/٦٣٧ - ٦٣٨ ، شرح التكملة للعكبري ١/٤٤٤ ، شرح المفصل ٤/١٥٠ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٤/١٧٤ ب ، شرح المفصل ٤/١٥٠ .

أما (خَطَاءَانِ) فيمكن أن يكون مثنى (خَطَاء) ضد الصواب^(١)، قال الجوهري : « الخَطَأُ :
ضد الصواب ، وقد يُمدُّ »^(٢)، وإن كان بعض العلماء ذهبوا إلى أنه لا يُمدُّ^(٣)، قال ابن ولاد :
« (الخَطَأُ) مهموزٌ غير ممدود »^(٤).

(١) انظر : المحكم ١٤١/٥ ، اللسان والتاج (خطأ) .

(٢) الصحاح ٤٧/١ .

(٣) انظر : المقصور والمدود للفراء ٥٠ ، حروف المدود والمقصور لابن السكيت ١١٥ .

(٤) المقصور والمدود ٣٥ .

١٦٨ - (تثنية الممدود إذا كانت همزته مبدلة من أصل) .

قال الجوهري: إن العرب تهمز الياء إذا جاءت بعد الألف؛ لأن الهمزة أحمل للحركة، ولأنهم يستقلون الوقوف على الياء، مثل: الرِّدَاءِ، وأصله: رِدَائِي، فإذا ألحقوا فيها الهاء فمنهم من يهمزها بناءً على الواحد فيقول: عَطَاءَةٌ، وِرْدَاءَةٌ، ومنهم من يردّها إلى الأصل فيقول: عَطَاوَةٌ، وِرْدَايَةٌ، وكذلك في التثنية عَطَاءَانِ وِعَطَاوَانِ، وِرْدَاءَانِ وِرْدَايَانِ^(١).

قال ابن بري: «هذا وهم منه، وإنما هو رِدَاوَانٍ بالواو، فليست الهمزة تُردُّ إلى أصلها كما ذكّر، وإنما تُبدلُ منها واوٌ في التثنية والنسب والجمع بالألف والتاء»^(٢).

رأي ابن بري:

تُبدلُ الهمزة واوًا في التثنية والنسب والجمع بالألف والتاء إذا كانت واقعة بعد ألفٍ زائدة، متقلبة عن أصلٍ كما في رِدَاءٍ وِرْدَاوَيْنِ.

الناقشة:

في تثنية الممدود الذي همزته بدل من أصلٍ نحو (رِدَاءٍ) اختلاف على النحو الآتي:

١- ذهب البصريون إلى أن الباب لإقرار الهمزة فيقال: رِدَعَانِ، ويجوز قلبها واوًا فيقال: رِدَاوَانِ^(٣)، وهذا مذهب ابن بري.

٢- أجاز الكوفيون قلب الهمزة ياءً سواءً كان أصلها الواو أم الياء فقد حكى الكسائي عن العرب: كِسَائِيَانِ، وِرْدَائِيَانِ^(٤).

والظاهر أن ما ذهب إليه الكوفيون من إجازة قلب هذه الهمزة في التثنية ياءً مبنيٌ على لغةٍ

(١) انظر: الصحاح ٦/٢٤٣٠.

(٢) اللسان (عطا).

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٩١، الأصول ٢/٤١٨، التكملة ٢٢٤-٢٢٧، التبصرة ٢/٦٣٧-٦٣٨، شرح التكملة للعكبري ١/٤٤٤ أ، شرح المفصل ٤/١٥٠-١٥١.

(٤) انظر: شرح الكتاب ٤/١٧٥، شرح المفصل ٤/١٥١.

واردة عن العرب وإن كانت قليلة ؛ ولذلك قال السيرافي بعد ما ذكر ما حكاه الكسائي عن العرب من قولهم : كِسَايَانٍ ، وِرْدَايَانٍ : « فنجتمع فيه على قوله ثلاث لغات »^(١).

وتوهيم ابن بَرِّي للجوهري بقوله : « هذا وَهَمٌ منه ، وإنما هو رِدَاوَانٌ بالواو ، فليست الهمزة تُرَدُّ إلى أصلها كما ذَكَرَ ، وإنما تُبَدَّلُ منها واوٌ في التثنية والنسب والجمع بالألف والنساء » ليس دقيقاً فيما يظهر ؛ وذلك لِمَا يأتي :

١- أن قلب هذه الهمزة ياءً في التثنية لغةً نقلها الكسائي ، وهو ثقةٌ في نقله .

٢- أن الجوهري لم يَهْمُ في إجازة قلب الهمزة ياءً ، وإنما وهم في جعل ذلك رداً إلى الأصل ، وذلك لأن قلب هذه الهمزة ياءً وقع فيما أصله الواو فقد نَقَلَ الكسائي عن العرب قولهم في تثنية كِسَاءٍ : كِسَايَانٍ ، مع أنه همزته منقلبةً عن واو ؛ لأنه من الكسوة ؛ ولذلك قال ابن إياز^(٢) رداً على مَنْ قَالَ : إن مِمَّا يدلُّ على أن الهمزة في رِدَاءٍ أصلها " بَاءٌ قولهم في التثنية : رِدَايَانٍ : « وأرى فيه نظراً ، وذلك أن الهمزة التي حكى فيها قلبها ياءً قد تكون منقلبة عن واو نحو : (كِسَايَانٍ) »^(٣).

٣- أن الجوهري لا يَجْهَلُ أن الباب في هذه الهمزة لإقرارها في التثنية ، مع جواز قلبها واواً ، ويدلُّ على ذلك قوله في مادة (ردى) : « والرِّدَاءُ : الذي يُلبَسُ ، وتثنيته رِدَاءَانِ ، وإن شئت رِدَاوَانِ ، لأن كل اسم مهموز ممدود فلا تخلو همزته إما أن تكون أصلية فتركها في التثنية على ما هي عليه ولا تقلبها فتقول : جِرَاءَانِ وَخَطَاءَانِ ، وإما أن تكون للتأنيث فتقلبها في التثنية واواً لا غير ، تقول : صَفْرَاوَانِ ، وَسَوْدَاوَانِ ، وإما أن تكون من واوٍ أو ياءٍ مثل كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ ، أو ملحقةً مثل : عِلْبَاءٍ وَحِرْبَاءٍ ملحقةً بـ (سِرْدَاخٍ)^(٤) ، و (شِمْلَالٍ)^(٥) فأنت فيها بالخيار ، فإن شئت قلبتها واواً مثل التي للتأنيث فقلت : (كِسَاوَانِ) ، و (عِلْبَاوَانِ) ، و (رِدَاوَانِ) ، وإن شئت تركتها همزة مثل الأصلية وهو أجدد فقلت : (كِسَاءَانِ) ، و (عِلْبَاءَانِ) ، و (رِدَاءَانِ) »^(٦).

(١) شرح الكتاب ١٧٥/٤ ب .

(٢) هو الحسين بن بدر بن إياز ، وقيل : إياس ، (٠٠٠ - ٦٨١ وقيل : ١٧٤) له (شرح الفصول) ، و (قواعد المطارحة) ، وغيرهما . انظر : البلغة ٩١ ، بغية الوعاة ١/٥٣٢ .

(٣) شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٧٣ .

(٤) هي الأرض اللينة ، وأرض سِرْدَاخٍ : بعيدة . التاج (سردح) .

(٥) جَمَلٌ شِمْلَالٌ : سريع . انظر : التاج (شمل) .

(٦) الصحاح ٦/٢٣٥٥ .

استشهد ابن بَرِّي لقولهم : (أَبَانٍ) في تثنية (أَبٍ) ، بأربعة شواهد^(١) ، سأذكرها في المناقشة .

رأي ابن بَرِّي :

يُثْنَى ما حُدِّفَتْ لامه نحو : (أَبٍ) على (أَيِّنٍ) .

المناقشة :

ما كان من الأسماء المعربة على حرفين لم يخلُ من أن يكون فيه عوضٌ من المحذوف أو لم يكن ، فالمَعْوِض لا يزداد فيه شيءٌ ولا يغير الاسم ، وذلك كهمزة الوصل في (ابنٍ) ، أو تاء التانيث في (عِدَّةٍ) فتقول : (ابنان) و (عِدَّتَان) ، وإن خلا من العوض ، فإن كان محذوف اللام فلا يخلو من أن يرد في الإضافة أو لا يرد ، فإن رد في الإضافة ردٌ في التثنية فيقول في التثنية : أَبَوَانٍ وَأَخَوَانٍ لأن لامه رُدَّتْ في الإضافة فيقال : أَبُوكَ ، وَأَخُوكَ^(٢) .

وقد تُثْنِي هذه الأسماء بلا ردٍ قليل : (أَبَانٍ)^(٣) ، قال ابنُ الشجري : « ومن قال : الأَبُونُ ، والأَخُونُ ، قال في التثنية : الأَبَانِ ، والأَخَانِ ، فلم يرد اللام في التثنية ، كما لم يردّها في الجمع^(٤) ، وقد اختلف فيه على قولين :

١- قيل : إنه شاذ^(٥) .

٢- قيل : إنه غير شاذ^(٦) ، والظاهر أن هذا مذهب ابن بَرِّي .

(١) انظر : اللسان والتاج (أبا) .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٥/٣ - ٤٠٦ ، المقتضب ١٧٤/٢ ، الفرة الخفية ١٢٨/١ .

(٣) انظر : الجمهرة ١٣٠٦/٣ ، الشيرازيات ٣٩٤/٢ - ٣٩٥ ، تسهيل القوائد ١٩ ، شرح التسهيل ١٠٤/١ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٢٣٧/٢ .

(٥) انظر : الهمع ١٤٩/١ .

(٦) انظر : المرجع السابق ١٤٩/١ .

والظاهر أنه غير شاذ؛ لِمَا يَأْتِي :

١- أنه جاء على لغة النقص في هذه الأسماء^(١)، قال الجوهري: « وبعض العرب يقول : آبانِ على النقص ، ... وإذا جمعت بالواو والنون قلت : أبونَ »^(٢).

٢- أنه ورد عددٌ من الشواهد على تثنية (أبٍ) على (آيين) ، وقد أورد ابن بُرِّي منها ما يَأْتِي :

- قول تُكْتَمَ بنت الغوث :

عَنْ كُلِّ مَا عَيْبٍ مُهْدَبَانٍ^(٣)

بَاعَدَنِي عَنْ شَتْمِكُمْ آبَانِ

وقال آخر^(٤):

رَأَيْتُ أَيْتِكَ لَمْ يَزِنَا زَبَالًا^(٥)

قَلَمَ أَذْمُكَ فَا حَمِيرٍ لَأَنِّي

وقالت الشبابة بنت زيد بن عُمارة :

مِنْ مَعْشَرٍ صَيَّفُوا مِنَ اللَّجِينِ^(٦)

نَيْطَ بِحِقْوِي مَاجِدِ الْآيِينِ

وقال الفرزدق :

(١) انظر : شرح التسهيل ٤٥/١ ، ارتشاف الضرب ٥٦٣/٢ ، المساعد ٧٠/١ ، الهمع ١٤٩/١ - ١٥٠ .

(٢) الصحاح ٢٢٦٠/٦ .

(٣) من الرجز . ولم أعر عليه في مصدر آخر .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أنه ثنى (آبا) على (آيين) .

(٤) لم أقف على اسم قائله .

(٥) من الوافر . وقوله : (فَا حَمِيرٍ) من قولهم : حَمِيرُ الْفَرَسِ حَمْرًا فهو حَمِيرٌ إذا سَبَقَ من أكل الشعير أو تَغَيَّرَتْ رائحة فِيهِ منه ،

والظاهر أنه هنا يُعْمَرُ بِالْخَيْرِ . انظر : اللسان والتاج (حمر) .

ولم أجد البيت في مصدر آخر .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أنه ثنى (آبا) على (آيين) .

(٦) من الرجز . (اللَّجِينُ) الْفِضَّةُ ، لا مكبَّر له ، جاء مصغرًا .

ولم أجد البيت في مصدر آخر .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أنه ثنى (آبا) على (آيين) .

يَا خَلِيلِي اسْقِيَانِي

مِنْ شَرَّابِ كَدَمِ الْجَوِّ

وَأَصْرِفَا الْكَأْسَ عَنِ الْجَمَا

لَا يَذُوقُ الْيَوْمَ كَأْسًا

أَرْبَعًا بَعْدَ اثْنَتَيْنِ

فِي حِجْرِ الْكُلَيْتَيْنِ

هَلِ يَحْيَىٰ بِنِ حُضَيْنِ

أَوْ يُفْدَىٰ بِالْأَبِينِ^(١)

(١) من الرمل .

ولم أجد البيت في ديوان الفرزدق ، ولا في مصدر آخر .

الشاهد عند ابن بري : أنه ثنى (أبا) على (أبين) .

١٧٠ - (حذف تاء التانيث من المشى المؤنث بالتاء) .

قال الجوهري في تشنية (الحُصِيَّةِ) : « فإذا ثنيت قلت : (حُصِيَّانِ) ، ولم تلحقه التاء ، وكذلك (الأليَّةُ) إذا ثنيت قلت : (أليَّانِ) ، ولم تلحقه التاء ، وهما نادران »^(١) .

قال ابن بُرِّي : قد جاء (حُصِيَّتَانِ) ، و (أليَّتَانِ) بالتاء فيهما ، واستشهد على ذلك بشواهد سأذكرها في المناقشة^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

جاءت تشنية (حُصِيَّةِ) ، و (أليَّةِ) بالتاء .

المناقشة :

اختلف في تشنية (حُصِيَّةِ) ، و (أليَّةِ) بالتاء على النحو الآتي :

١- قال أبو علي الفارسي في أحد قوليه والجوهري : إنه لا يُقال إلا (حُصِيَّانِ) ، و (أليَّانِ) بلا تاء^(٣) ، وقال صاحب العين : « و (الحُصِيَّةِ) تُؤنث ما دامت مُفْرَدَةً ، فإذا ثنوا ذكروا »^(٤) ، كأنهم ثنوا (حُصِيَّانِ) بغير تاء ، فجاءوا بالثنى على ما لم يستعمل ، ويجوز أن يكونوا بنوا (حُصِيَّتَانِ) ، و (أليَّتَانِ) على التشنية ثم أسقطوا التاء حيثذ لئلا يصير علم التانيث حشواً من كل وجه^(٥) ، وقال ابن خالويه : من قال (حُصِيَّانِ) بناه على لفظ مَنْ قال : هما الأنتيَّانِ ، لأن الأنتيَّينِ لا واحد لهما من لفظهما ، فلما لم تلحق العلامة في الأنتيَّينِ في ذلك أسقطها من هذه^(٦) ، وقال

(١) الصحاح ٢٣٢٨/٦ .

(٢) انظر : اللسان والتاج (حصا) .

(٣) انظر : التكملة ٣٤٨ ، أمالي ابن الشجري ٢٨/١ ، شرح المفصل ١٤٣/٤ . الخزانة ٥٠٧/٧ - ٥٠٨ .

(٤) العين ٢٨٧/٤ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٤٤/٤ .

(٦) انظر : الخزانة ٥٢٧/٧ .

ابن جني : إنه بُنيَ على التثنية في أول أحواله وإن كانت فرعاً^(١).

٢- ذهب المبرد، وأبو علي القالي ، وابن خالويه ، وأبو علي الفارسي في قول له آخر ، والمرزوقي ، وابن الشجري ، وابن مالك وغيرهم إلى أنه يُقالُ في التثنية : (خُصِيَانِ) ، و (أَلِيَانِ) بلا تاء ، ويُقال - أيضاً - : (خُصِيَتَانِ) ، و (أَلِيَتَانِ) بالتاء^(٢) ، وهذا مذهب ابن بُرِّي .

والراجح أنه يُقالُ في التثنية : (خُصِيَانِ) ، و (أَلِيَانِ) بلا تاء ، ويُقال - أيضاً - : (خُصِيَتَانِ) ، و (أَلِيَتَانِ) بالتاء ؛ وذلك لما يأتي :

١- ماورد من الشواهد على تثنية (خُصِيَّةِ) ، و (أَلِيَّةِ) بالتاء ، وقد أورد منها ابن بُرِّي ما يأتي :

قال يزيد بن الصعق :

وَأَنَّ الْفَعْلَ تَنْزَعُ خُصِيَّتَاهُ فَيُضْحِي جَافِرًا قَرِحَ الْعِجَانِ^(٣)

وقد استدل ابن مالك بهذا البيت^(٤) كما استدل به ابن بُرِّي .

قال النابغة الجعدي :

كَذِي دَاءٍ يَأْخُذِي خُصِيَّتِيهِ وَأُخْرَى مَا تَوَجَّعُ مِنْ سَقَامِ^(٥)

(١) انظر : المنصف ١٣١/٢ ، الخزانة ٥٢٧/٧ .

(٢) انظر : إصلاح المنطق ١٦٧ ، أدب الكاتب ٤١٠ - ٤١١ ، المتعصب ٤١/٣ ، المنصف ١٣١/٢ - ١٣٢ ، شرح الفصيح لابن الجبان ٢٩٥ ، أمالي ابن الشجري ٢٨/١ ، شرح التسهيل ٩٠/١ ، شرح الكافية للرضي ١٧٦/٢ ، الخزانة ٥٢٧/٧ - ٥٣٠ .

(٣) من الوافر ، (الجافِر) : الذي ترك الضَّرَابَ ، وَعَدَلَ عَنْهُ ، فلا يُقَدِّرُ عَلَيْهِ ، و (الْعِجَانِ) : ما بين الذُّكْرِ وَالذُّبُرِ . انظر : ديوان النابغة الذبياني ١١٤ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أنه تُنى (خُصِيَّةِ) بالتاء فقال (خُصِيَتَانِ) .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٩٠/١ .

(٥) من الوافر . انظر : ديوان النابغة الجعدي ٢٠٢ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أنه تُنى (خُصِيَّةِ) بالتاء فقال (خُصِيَتَانِ) .

وأنشد ابن الأعرابي^(١):

قَدْ نَامَ عَنْهَا جَابِرٌ وَدَفَطَسَا

يَشْكُو عُرُوقَ خُصِيَّتَيْهِ وَالنَّسَا^(٢)

وقال أبو المهوس الأسدي :

عَضَّتْ أَسِيدُ جِذَلٍ آيْرٍ أَيْهِمْ

يَوْمَ النَّسَارِ ، وَخُصِيَّتَيْهِ الْعَنْبِرُ^(٣)

وقال عترة في تشنية (الألية) :

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ ، تَرَجُّفُ

رَوَانِفُ الْيَتِيكَ وَتُسْتَطَارَا^(٤)

وقد سبق ابنُ الشجري ابنُ بَرِّي في الاستدلال بهذا البيت فقد أورد رأي الفارسي بأن التاء لا تلحق تشنية (خُصِيَّة) ، و (أَلِيَّة) ، ثم قال : « وقد جاءت في قوله : (رَوَانِفُ الْيَتِيكَ) تاء التأنيث كما ترى ، فالعرب مختلفة في ذلك »^(٥).

(١) لم أتف على اسم قائله .

(٢) من الرجز . دَفَطَسَ الرَّجُلُ : ضَيَّعَ مَالَهُ ، والمقصود بالمال الإبل والغنم .

انظر : تهذيب اللغة ١٣/١٤٧ ، اللسان والتاج (دفتس) .

الشاهد عند ابن بَرِّي : أنه ثنى (خُصِيَّة) بالتاء فقال (خُصِيَّتَان) .

(٣) من الكامل . يهجو بني تميم ، و (الجِذَلُ) : أصل الشجرة وغيرها بعد ذهاب الفرع ، وهو - أيضاً - ما عَظُمَ من أصول الشجر ، وهو كذلك رأس الجبل وما برز منه ، و (أَسِيدٌ) ، و (الْعَنْبِرُ) : أخوان ، وهما ابنا عمرو بن تميم ، وأراد أولادهما فإن كلا منهما أبو قبيلة ، و (النَّسَارُ) : موضع ، وقيل : ماء لبني عامر بن صعصعة له يوم كان لبني أسدٍ وذيان على جُشَمَ بن معاوية ، وقال بعضهم : (النَّسَارُ) جبل في ناحية حَمَى ضَرِيَّة . انظر : معجم ما استعجم ٢/١٥٠ ، اللسان والتاج (جذل) . انظر البيت وتفسيره فيما يأتي : أمالي القالي ٢/٢٣٦ ، مسط اللآلئ ٢/٨٥٩ - ٨٦٠ ، الخزانة ٦/٣٧٧ . الشاهد عند ابن بَرِّي : أنه ثنى (خُصِيَّة) بالتاء فقال (خُصِيَّتَان) .

(٤) من الوافر . يخاطب عمارة بن زياد العبسي ، وكان يحسد عترة على شجاعته ، ويقول : لو لقيته وحده لأرحنكم منه ولأعلمتكم أنه عبد ، وقوله (فردين) أي : منفردين أنا وأنت خاصة ، و (الرأفة) : طرف الألية الذي يلي الأرض إذا كان الإنسان قائماً ، و (تُسْتَطَارَا) : تُسْتَحَفُّ .

انظر : شرح ديوان عترة ٧٥ ، أسرار العربية ١٩١ ، شرح المفصل ٢/٥٥ ، الخزانة ٤/٢٩٧ ، ٧/٥٠٧ ، ١٤/٥٥٣ ، ٨/٢٢ .

الشاهد عند ابن بَرِّي : أنه ثنى (أَلِيَّة) بالتاء فقال (أَلِيَّتَان) .

(٥) أمالي ابن الشجري ١/٢٨ .

كما أورد ابن بُرِّي شواهد على تشنية (الحُصَيْنِ) بلا تاء ، وهي على النحو الآتي :

قول البيث :

أَشَارَ كُتْنِي فِي ثَعْلَبٍ قَدْ أَكَلْتُهُ قَلَمٌ يَبْقَ إِلَّا جِلْدُهُ وَأَكَارِعُهُ
فَدُونِكَ حُصْيِهِ وَمَا ضَمَّتْ إِسْتَهُ فَإِنَّكَ قَمَامٌ حَيْثُ مَرَاتِعُهُ^(١)

وقال آخر^(٢):

كَأَنَّ حُصْيِهِ إِذَا تَدَلَّدَا
أُثْفِيَتَانِ تَحْمِلَانِ مَرَجَلًا^(٣)

وقال آخر^(٤):

كَأَنَّ حُصْيِهِ إِذَا مَا جَبَى
دَجَاجَتَانِ تَلْقَطَانِ حَبًا^(٥)

وقال آخر^(٦):

(١) من الطويل . يقول البيث هاجباً جريراً ، ومخاطباً الفرزدق عندما وقع الشر بينه وبين جرير ، أكلت لحم جرير ، فلم يبق منه إلا أحبه وهو الكراع والرأس ، فجئت لدناءتك تشاركني فيما فرغت منه ، و (قَمَامٌ) هو الذي يتقسم القمامة .
انظر البيتين فيما يأتي : شرح نقائض جرير والفرزدق ١/٣٥٢ ، طبقات فحول الشعراء ٢/٣٨٩ ، المؤلف والمختلف ٦٨ .
الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (الحُصَيْنِ) تُثَيَّ بلا تاء .

(٢) لم أقف على اسم قائله .

(٣) من الرجز . (الأثْفِيَةُ) : واحدة الأحجار التي توضع عليها القدر ، و (المَرَجَلُ) : القدر من الحجارة والنحاس وغيرها .
انظر : ديوان الحماسة ٦٢٢ ، تهذيب اللغة ١٤/١٢٥ ، شرح ديوان الحماسة للرزوقي ٤/١٨٤٨ .
الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (الحُصَيْنِ) تُثَيَّ بلا تاء .

(٤) لم أقف على اسم قائله .

(٥) من الرجز . (جَبَى) : قام منحنيًا للاحتراش ، وهو إثارة الغضب ، ويقال : جَبَى تَجْبِيَةً : إذا سقط لركبته ، وطأمن يده وبديه .
انظر : ديوان الحماسة ٦٢٢ ، شرح ديوان الحماسة للرزوقي ٤/١٨٤٨ - ١٨٤٩ .
الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (الحُصَيْنِ) تُثَيَّ بلا تاء .

(٦) لم أقف على اسم قائله .

قَدْ حَلَفَتْ بِاللَّهِ لَا أَحِبُّهُ

أَنْ طَالَ خُصْيَاهُ وَقَصُرَ زُبُهُ^(١)

وقال آخر^(٢):

مُتَوَرِّكُ الْخُصِيِّينِ رِخْوُ الْمَشْرِحِ^(٣)

...

وقال الحارث بن ظالم يهجو النعمان :

أَخْصِي حِمَارٍ ظَلَّ يَكْدِمُ نَجْمَةً أَتَوَكَّلُ جَارَاتِيَّ وَجَارِكَ مَالِمِ^(٤)

٢- أنه يمكن أن يكون في (خُصِيَّة) ، و (أَلِيَّة) لغتان فمن العرب من يقول : (خُصِيَّة) ،
و (أَلِيَّة) ، ومنهم من يقول : (خُصِي) ، و (أَلِي)^(٥)، قال المبرد : « فأما قولهم : (خُصِيَّانِ) فإنما
بنوه على قولهم : (خُصِي) فاعلم ، ومن ثنى على قولهم : (خُصِيَّة) لم يقل إلا : (خُصِيَّانِ) ،
وكذلك يقولون : (أَلِيَّة) ، و (أَلِي) في معنى ، فمن قال : (أَلِيَّة) قال : (أَلِيَّانِ) ، ومن قال :
(أَلِي) قال : (أَلِيَّانِ) ،^(٦) وقد ذهب سيبويه وأبو حاتم السجستاني إلى أنه لا يقال : (خُصِي) ،
و (أَلِي)^(٧)، ويُردُّ على ذلك بأنه قد جاء (خُصِي) للواحد ، وقد أنشد ابن بُرِّي قول الراجز^(٨):

(١) من الرجز . انظر : المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٣١ ، أدب الكاتب ٤١٠ ، الجمهرة ٦٩/١ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (الْخُصِيِّينَ) ثنى بلا تاء .

(٢) لم أقف على اسم قائله .

(٣) من الكامل ، ولم أقف على تكلمته ، ولم أعر عليه في مصدر آخر .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (الْخُصِيِّينَ) ثنى بلا تاء .

(٤) من الطويل . (يَكْدِمُ) : يعض ، و (نَجْمَةٌ) واحدة النجم ، وهو النبات على وجه الأرض ليس له ساق .

انظر : المغضليات ٣١٣ ، المنصف ١٣١/٢ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (الْخُصِيِّينَ) ثنى بلا تاء .

(٥) انظر : أدب الكاتب ٤١١ ، شرح التسهيل ٩٠/١ ، الخزانة ٥٣٠/٧ .

(٦) المتنضب ٤١/٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٣٨٧/٤ ، المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ١٣٢ ، الخزانة ٥٢٦/٧ - ٥٢٧ .

(٨) لم أقف على اسم قائله .

شَرُّ الدَّلَاءِ الوَلْفَةُ المُلَازِمَةُ

صَغِيرَةٌ كَخُصْنِي تَيْسٍ وَأَرِمَهُ^(١)

وقول الآخر^(٢):

يَا بَيْبَا أَنْتَ ، وَيَا فَوْقَ البَيْبِ

يَا بَيْبَا خُصْبِكَ مِنْ خُصْنِي وَزُبِّ^(٣)

(١) من الرجز ، (الولفة) : الدلو الصغيرة .

والشطر الأول في تهذيب اللغة ٢٠٠/٨ ، ٢٦٠/١٢ ، المخصص ١٦٥/٩ .

الشاهد عند ابن بري : أنه استعمل (خُصْنِي) بلا تاء للواحد .

(٢) لآدم مولى بلعبر يقولها لابنه .

(٣) من الرجز . انظر : البيان والتبيين ١٨٢/١ ، والرواية فيه :

يَا بَيْبَا أَنْتَ وَيَا فَوْقَ البَيْبِ

يَا بَيْبَا خُصْبِكَ مِنْ خُصْنِي وَزُبِّ

وانظر أيضاً : الشيرازيات ٤٠١/٢ ، المنصف ١٣٢/٢ ، الخزانة ٥٢٩/٧ .

الشاهد عند ابن بري : أنه استعمل (خُصْنِي) بلا تاء للواحد .

١٧١ - (اجتماع العوض والمعوّض منه في التثنية) .

قال ابن بَرِّي : « قد جاء في الشعر فَمَاً مقصوراً مثل عَصَا ، قال : وعلى ذلك جاء تثنية فَمَوَانٍ ^(١) ، وأنشد ^(٢) :

يَا حَبِذَا وَجْهَ سُلَيْمَى وَالغَمَا
وَالْحَيْدُ وَالنَّحْرُ وَتَذِي قَدْ نَمَا ^(٣)

رأي ابن بَرِّي :

(فَمَوَانٍ) تثنية (فَمَاً) مقصوراً .

الناقشة :

اختلف في تثنية (فَمٍ) على (فَمَوَيْنٍ) على النحو الآتي :

١- ذهب بعض العلماء منهم الأخفش ، والجوهري إلى أن الميم بدل من الهاء ، وأن الساقط من (فَمٍ) هو الواو ^(٤) ، قال الأخفش : أصله (فَوَه) ثم قَلِبَ قلباً مكانياً فصار (فَهَو) ثم حُدِقَتْ الواو وجُعِلَتْ الهاء ميماً ^(٥) ، واستدل بقول الفرزدق :

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيهِمَا
عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِيٍّ أَشَدُّ رِجَامٍ ^(٦)

قال البغدادي : ويشبه أن يكون هذا مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : وأما (فَمٍ) فقد ذهب من أصله حرفان ، وأصل (فَمٍ) (فَوَه) فأبدلوا الميم مكان الواو ، فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم (دَم)

(١) اللسان والتاج (فوه) .

(٢) لم أقف على اسم قائله .

(٣) من الرجز . انظر : الخصائص ١/١٧٠ ، سر الصناعة ٢/٤٨٤ ، رصف المباني ٤٠٧ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٤/١٦١ ب .

(٥) انظر : شرح الشافية للرضي ٣/٢١٥ .

(٦) من الطويل . والضمير (هما) يعود على إبليس وابنه . انظر : ديوانه ٢/٢١٥ ، الكتاب ٣/٣٦٥ ، ٦٢٢ .

فَمَنْ تَرَكَ (دَمَّ) عَلَى حَالِهِ إِذَا أَضَافَ ، تَرَكَ (فَمَّا) عَلَى حَالِهِ ، وَمَنْ رَدَّ اللَّامَ رَدًّا إِلَى (قَمِ) الْعَيْنِ فَجَعَلَهَا مَكَانَ اللَّامِ ، كَمَا جَعَلُوا الْمِيمَ مَكَانَ الْعَيْنِ فِي (قَمِ) ، ثُمَّ أَنْشَدَ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ السَّابِقِ^(١).

٢- ذهب بعض العلماء إلى أنه من قبيل الجمع بين العوض والمعوض منه ، للضرورة ، فالواو في (قَمَوَيْهِمَا) هي العين في (قَوِهِ) ، وكان أصلُ قَمٍ عندهم (قَوَّة) فَحَذَفَتِ الْهَاءُ تَخْفِيفًا ، ثُمَّ أَبَدَلُوا مِنَ الْوَاوِ مِيمًا لِثَلَاثِ أَجْحِفُوا بِالْأَسْمِ إِذَا بَقِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ^(٢) ، وَقَدْ ذَكَرَ الْأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ سَيِّبِيهِ^(٣) ، وَلَعَلَّهُ أَرْجَحُ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ مِنْ أَنَّ سَيِّبِيهِ يَرَى أَنَّ الْمِيمَ بَدَلَ مِنَ الْهَاءِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ سَيِّبِيهِ نَصَّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ (قَمِ) (قَوَّة) فَأَبَدَلُوا الْمِيمَ مَكَانَ الْوَاوِ ، وَتَلَمَّسَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارْسِيُّ لِارْتِكَابِ هَذِهِ الضَّرُورَةِ وَجَهًا وَهُوَ أَنَّهُ اسْتَجَازَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمِيمِ وَالْوَاوِ الَّتِي هِيَ عَوْضٌ مِنْهَا لِنَقْصِ الْأَسْمِ ، وَلَوْلَا النِّقْصُ الَّذِي فِي الْأَسْمِ مِنْ حَذْفِ اللَّامِ مِنْهُ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ عِنْدَهُ^(٤).

٣- قال المبرد : « فَأَمَّا قَوْلُهُ : (قَمَوَيْهِمَا) فَإِنَّهُ جَعَلَ الْوَاوَ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ لِحَفَائِهَا لِلَّيْنِ ، وَأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةٌ »^(٥) ، وَقَدْ شَرَحَ الْفَارْسِيُّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُ أَبَدَلَ مِنَ الْعَيْنِ الَّذِي هُوَ وَآوُ الْمِيمِ ، كَمَا تَبَدَّلَ مِنْهُ فِي الْإِفْرَادِ ، ثُمَّ أَبَدَلَ مِنَ الْهَاءِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْوَاوِ ، وَبَدَلَ الْوَاوِ مِنَ الْهَاءِ غَيْرَ بَعِيدٍ ؛ لِمْشَابَهَتِهَا لَهَا فِي الْخَفَاءِ ، وَأَنَّ الْهَاءَ مِنْ مَخْرَجٍ مَشَابِهٍ لِمَخْرَجِ الْوَاوِ ، وَهُوَ مَخْرَجُ الْأَلْفِ^(٦).

٤- أَنَّهُ غَلَطَ مِنَ الْعَرَبِ الَّذِينَ نَطَقُوا بِهِ فَقَالُوا (قَمَوَانَ)^(٧).

٥- أَنَّهُ يَكُونُ لِمَا رَأَى (قَمًا) عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَكَانَ السَّاقِطُ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ إِذَا كَانَ آخِرًا

(١) انظر : الكتاب ٣/٣٦٥ ، الخزانة ٤/٤٦٠ - ٤٦١ .

(٢) انظر : الأصول ٣/٧٨ ، شرح الكتاب ٤/١٦١ ب ، البغداديات ١٥٩ ، المسكيات ١٢٥ ، المحاسب ٢/٢٣٨ ، الإنصاف ١/٣٤٥ .

(٣) انظر : تحصيل عين الذهب ٤٩٢ .

(٤) انظر : العضديات ٢٤ - ٢٥ ، سر الصناعة ٢/٤١٧ .

(٥) انظر : المقتضب ٣/١٥٨ .

(٦) انظر : البغداديات ١٥٠ ، ١٥٨ ، المسكيات ١٢٥ - ١٢٦ .

(٧) انظر : مجالس العلماء ٢٥٠ ، تحصيل عين الذهب ٤٩٢ .

فالأغلب أن يكون واوًا ردًا واوًا^(١).

٦ - أن تكون الواو في (فَمَوِيهَما) على لغةٍ أُخرى ، وتكون الواو قد تَعاقبتْ مع الهاء على لام الكلمة فمرة تكون واوًا ومرة تكون هاء مثل سَنَّة فَإِنَّهُمْ قالوا سنوات ، وقالوا مُسَانَهَةٌ وَسَنَهَاءٌ^(٢).

٧ - أجاز ابن جنني وتبعه ابن بَرِّي أن يكون الاسم مقصوراً مثل عصاً ، وعليه جاء (فَمَوِيهَما)^(٣)، فكأن فيه لغتين (قَوَّة) ، و (فَمَأ) .

والظاهر أن الأولى حملته على أن تكون الواو في (فَمَوِيهَما) على لغةٍ أُخرى ، وتكون الواو قد تَعاقبتْ مع الهاء على لام الكلمة فمرة تكون واوًا ومرة تكون هاء مثل سَنَّة فَإِنَّهُمْ قالوا سنوات ، وقالوا مُسَانَهَةٌ وَسَنَهَاءٌ ؛ وذلك لما يأتي :

- أنه لا يجوز تغليب العرب فيما يقولون ؛ لأن البدوي لا يطاوعه لسانه أن يلحن ، فالعرب معصومون عن اللحن^(٤).

- أما قول ابن جنني وابن بَرِّي : إن (فَمَأ) يأتي مقصوراً مثل عصاً ، وعليه جاء (فَمَوِيهَما) واستدل لهما على ذلك بقول الشاعر :

يَا حَبْدًا وَجَهَّ سُلَيْمَى وَالْفَمَأ

فقد خُرِّجَ على أوجه أُخرى :

- أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف والتقدير : وأحب الفما ، أو أمدح الفما^(٥).

(١) انظر : الأصول ٧٨٣/٣ ، شرح الكتاب ١٦١/٤ ب ، تحصيل عين الذهب ٤٩٢ .

(٢) انظر : المضديبات ٢٥ ، سر الصناعة ٤١٧/٢ - ٤١٨ .

(٣) انظر : سر الصناعة ٤٨٥/٢ ، المحكم ٣١٤/٤ .

(٤) انظر : سر الصناعة ٤٢٠/١ ، الخزانة ٤٦١/٤ .

(٥) انظر : سر الصناعة ٤٨٥/٢ ، رصف المباني ٤٠٧ .

(٦) انظر : سر الصناعة ٤٨٥/٢ .

- أنه منصوب على أنه مفعولٌ معه كأنه قال : مع الفم^(٦).

- أنه أراد الفمان يريد الشفتين ، ثم حذف النون^(٧).

(١) انظر : سر الصناعة ٢/٤٨٥ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٢/٤٨٥ ، رصف المباني ٤٠٧ .

قال الجوهري: « وَرَجُلٌ أُذُنٌ : إِذَا كَانَ يَسْمَعُ مَقَالَ كُلِّ أَحَدٍ وَيَقْبَلُهُ ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ »^(١).

قال ابن بُرِّي : « وَيُقَالُ : رَجُلٌ أُذُنٌ ، وَامْرَأَةٌ أُذُنٌ ، وَلَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ »^(٢).

وقال ابن بُرِّي : « فَلَانٌ لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ »^(٣).

رأى ابن بُرِّي :

أورد كلمتين لا تُثْنَى وَلَا تُجْمَعُ .

المناقشة :

أما (رَجُلٌ أُذُنٌ) فإنه (فُعْلٌ) من (أُذِنَ يَأْذُنُ) إذا استمع ، والمعنى أنه كثير الاستماع^(٤) ، ونظيره (رَجُلٌ جُنُبٌ)^(٥) فإنه صفةٌ على (فُعْلٍ) يستوي فيه الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فيقال : هذا جُنُبٌ ، وهذان جُنُبٌ ، وهؤلاء جُنُبٌ ، وهذه جُنُبٌ^(٦) ، والسبب في أنه لا يُثْنَى نحو (جُنُبٌ) أنه كالمصدر^(٧) ، ومن شرط المثني : الإفراد فلا يُثْنَى اسم الجنس إلا إن تُجُوزَ به فأطلق على بعضه ، نحو : لَبَنَيْنِ ، وَمَاءَيْنِ ، أي : ضربين منهما^(٨)؛ والمصدر اسم جنس^(٩).

(١) الصحاح ٢٠٦٩/٥ .

(٢) اللسان والتاج (أذن) .

(٣) اللسان والتاج (فلن) .

(٤) انظر : الحجة لأبي علي الفارسي ٢٠١/٤ .

(٥) هو الذي يجب عليه الفُعلُ بالجماع ، وخروج المني ، يقال : أجنُبَ ، وجنِبَ ، والجنابةُ في الأصل البعد . انظر : اللسان والتاج (جنب) .

(٦) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٥٨/١ ، ٣٨٦ ، شرح الكتاب ٤٧/٥ ب ، الحجة لأبي علي الفارسي ١٥٨/٣ - ١٥٩ ، التاج (جنب) .

(٧) انظر : شرح الكتاب ٤٧/٥ ب .

(٨) انظر : ارتشاف الضرب ٥٥٠/٢ ، توضيح المقاصد ٨٢/١ ، الهمع ١٣٩/١ .

(٩) انظر : أمالي ابن الشجري ٢٥٣/١ .

أما (فُلان) ففيها لغتان فَبنو أسدٍ يوقعونها على الواحد والاثنتين والجمع والمؤنث بلفظٍ واحد^(١)، وهذه اللغة هي التي اعتمد عليها ابنُ بُرِّي وغيره من النحويين الذين ذهبوا إلى أن (فَلاناً) لا يُثَنَّى ولا يُجَمَّع؛ والسبب في ذلك أن من شروط المثني التنكير فلا يُثَنَّى العلم ولا يجمع باقياً على علميته، بل إذا أريد تثنيته أو جمعه قُدِّرَ تنكيره^(٢)، و (فُلان) و (فُلانة) كنايةاتٌ عن أعلام ولذلك لا تُثَنَّى ولا تُجمع لأنها لا تقبل التنكير؛ لأنها وضعت موضع أسماء الإشارة، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير فكذلك ما أشبهها^(٣).

وغير بني أسدٍ يُثَنَّى ويجمع ويؤنث فيقول للواحد: يا فلُ أقبل، وللثنتين: يا فلان، وللجمع: يا فُلُونُ أقبلوا، وللمرأة يا فلةُ أقبلي، وللثنتين: يا فُلَّتَانِ أقبلا، وللجمع المؤنث: يا فُلَاتُ أقبلن^(٤)، وعلى هذا ففي الكلمة لغتان، وقد قال ابن جني: «اللغات على اختلافها كلها حجة... فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بالأخرى، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداها فتقوِّبها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشدُّ نسباً بها، فأما ردُّ إحداها بالأخرى فلا»^(٥).

(١) انظر: النهاية ٤٧٣/٣، اللسان والتاج (فلن).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٥٥٢/٢، توضيح المقاصد ٨٢/١ - ٨٣.

(٣) انظر: الهمع ١٤١/١، حاشية يس الحمصي على التصريح ٦٧/١.

(٤) انظر: النهاية ٤٧٣/٣، اللسان والتاج (فلن).

(٥) الخصائص ٥/٢، الإصباح في شرح الاقتراح ١١١، المزهرة ٢٥٧/١ - ٢٥٩.

١٧٣ - (تَغْيِيرُ الْحَرَكَةِ فِي التَّشْبِيهِ) .

ذكر الجوهري أن (الأخ) يثنى على (أخوين)^(١).

قال ابن بُرِّي : ويجيء في الشعر (أخوان)^(٢)، وأنشد قول خُلَيْجِ الأَعْيَوِيّ :

قَد قُلْتُ يَوْمًا ، وَالرُّكَّابُ كَأَنَّهَا
لَأَخْوَيْنِ كَأَنَا خَيْرَ أَخْوَيْنِ شَيْمَةَ
قَوَارِبُ طَيْرٍ حَانَ مِنْهَا وَرُودُهَا
وَأَسْرَعُهُ فِي حَاجَةِ لِي أُرِيدُهَا^(٣)

رأي ابن بُرِّي :

يُثْنَى (أَخ) عَلَى (أَخْوَيْنِ) .

المنافسة :

ذكر العلماء أن أصل (أخ) (أخوّ) على (فَعَلٍ) ، واستدلوا على ذلك بأنه يجمع على (آخاء) ، ووزنها (أفعال) ، و (أفعال) في الأمر العام الشائع جمع (فَعَلٍ) إذا صَحَّتِ العين (كـ قَلَمٍ) و (أقلام)^(٤)، قال سيبويه : « وزعم يونس أنهم يقولون : أخ وآخاء »^(٥).

والتشبية تردُّ الأشياء إلى أصولها^(٦)، وعلى هذا فتنبته (أخوان) بفتح الخاء ، وأما البيت الذي أنشده ابن بُرِّي وجاءت فيه تشبية (أخ) على (أخوين) بسكون الخاء فالظاهر أنه يحتمل أحد تخريجين :

(١) انظر : الصحاح ٢٢٦٤/٦ .

(٢) انظر : اللسان والتاج (أخا) .

(٣) من الكامل . والقارب هو طالب الماء ليلا ، وقيل : هو طالب الماء في أي وقت .

انظر البيت فيما يأتي : المحكم ١٨٩/٥ ، ٢٣٨/٦ ، شرح التسهيل ٤٥/١ ، اللسان والتاج (قرب) .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أنه ثنى (أخا) على (أخوين) بسكون الخاء .

(٤) انظر : الشيرازيات ٣٨١/٢ ، المضديبات ٦١ ، الخصائص ٢٠١/١ ، ٣٣٨ ، سر الصناعة ١٥٠/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٤/٢ ،

شرح الملوكي ٣٩٨ ، شرح تصريف ابن مالك لابن إياز ١٧٨ .

(٥) الكتاب ٥٩٧/٤ ، وانظر : ٤٠٦/٣ .

(٦) انظر : الأشباه والنظائر ٢٢٤/١ .

- ١- أنه على لغة مَنْ يسكُن الحياء في المفرد ، فقد ذكر هذه اللغة بعض العلماء^(١) قال ابن سيده : « الأَخَا ، مقصورٌ ، والأخْوُ لغتان فيه »^(٢) ، وقد انتقد ابن سيده كراعاً عندما قال : « ويقال للأخ : أخوٌ على مثال (فَعَلٍ) ، وللاثنتين (أَخَوَانٍ) »^(٣) ، فقال ابن سيده : « ولا أدري كيف هذا »^(٤) ؛ وذلك لأن عين المفرد ساكنة ، وهي في الثنية متحركة بالفتحة .
- ٢- أن يكون سَكُنَ الحياء للضرورة ، وهو مذهب ابن بَرِّي .

(١) انظر : المجرّد لكراع ٩٠ ، شرح التسهيل ٤٥/١ ، اللسان والتاج (أخا) .

(٢) المحكم ١٨٩/٥ .

(٣) المجرّد لكراع ٩٠ .

(٤) المحكم ١٨٩/٥ .

جمع المذكر السالم

١٧٤ - (جَمْعُ مَا حُدِّثَتْ لَامُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ) .

ذكر الجوهري أن (آبا) جُمِعَ بالواو والنون فقييل (أبُون)^(١)، فأورد ابن بُرِّي أربعة شواهد على ذلك^(٢) سأذكرها في المناقشة .

رأي ابن بُرِّي :

يُجْمَعُ (أَبٌ) على (أَيْنَ) .

المناقشة :

جُمِعَ نحو : (أَبِ) ، و (أَخِ) جمع السلامة فقييل (أبُون) ، و (أخُون)^(٣)، وقد اختلف فيه على قولين :

١- ذهب سيبويه ، والسيرافي وتبعهما بعض العلماء إلى أنه إذا سُمِّيَ بِ(أَبِ) قلت في الجمع السالم (أبُون) ، وهذا هو القياس ، ولا يجب ردُّ الحرف الناقص منه^(٤)، ولعل هذا هو مذهب ابن بُرِّي .

٢- ذهب أبو عمر الجرمي ، وتبعه بعض العلماء إلى أن جمعه جمع المذكر السالم شاذٌّ ، ولا يقع إلا ضرورة^(٥) .

والظاهر أن (آبا) ونحوه لا يجوز جمعه جمع السلامة إلا إذا سُمِّيَ به ، فإن جُمِعَ هذا الجمع غير مُسَمِّيَ به فهو شاذٌّ لِإِقْيَاسٍ عليه ؛ لأنه فات فيه شرطٌ من شروط جمع المذكر السالم ، وهو أن

(١) انظر : الصحاح ٦/٢٢٦٠ .

(٢) انظر : اللسان والتاج (آبا) .

(٣) انظر : الكتاب ٣/٤٠٥ ، المقتضب ٢/١٧٤ ، الأصول ٢/٤٢٢ ، الشيرازيات ٢/٣٩٢ ، العضديات ٦٣ ، شرح كتاب سيبويه للرماني (قسم الصرف) ١/٣٤٩ ، المختص ١/١١٢ ، المحقق ١٣/١٧١ ، أمالي السهيلي ٦١ ، شرح المفصل ٣/٣٧ ، شرح الملوكي ٣٩٨ - ٣٩٩ ، الحزانة ٤/٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٤/١٨٣ ، أ ، المحقق ١٣/١٧١ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٤/١٨٣ ، أ ، المحقق ١٣/١٧١ .

هذه الكلمات غير أعلام ولا مشتقات^(١)، قال الأعلام في جمع (أب) على (أبين) : « وهو فيه جمعٌ غريب ؛ لأن حق التسليم أن يكون في الأسماء الأعلام ، والصفات الجارية على الفعل (كـ مُسلمين) »^(٢).

أما إذا سُمِّيَ به فالظاهر أنه يُجمع جمع مذكرٍ سالمًا ؛ لأننا نقول في رجلٍ اسمه (يَدٌ) ، و (دَمٌ) (يَدُونٌ) ، و (دَمُونٌ) ، بل عند سيبويه أن قولهم في الثنية : (أَبْوَانٍ) ، و (أَخْوَانٍ) أتباعٌ للعرب لا على القياس^(٣).

وإذا جُمِعَ (أَبُونٌ) ، و (أَخُونٌ) هذا الجمع فقد اختلف في طريقة جمعه على قولين :

١- ظاهر كلام سيبويه أنه لا يُردُّ الحرف المحذوف^(٤)، وقد تبعه بعض العلماء على ذلك ، قال ابنُ الشجري : « ومن قال : الأَبُونُ ، والأَخُونُ ، قال في الثنية : الأَبَانِ ، والأَخَانِ ، فلم يردُّ اللام في الثنية ، كما لم يردّها في الجمع »^(٥).

٢- ذهب ابن مالك وتبعه أبو حيان إلى أن أصل (أَبُونٌ) ، و (أَخُونٌ) (أَبُوونٌ) ، و (أَخُوونٌ) ، وذلك بتحريك العين بحركة اللام لإتباعًا ، وهي الضمة ، ثم حذفت ضمة الواو تخفيفًا ، فالتقى ساكنان ، الواو الساكنة وهي لام الكلمة مع واو الجمع ، فَحُذِفَ سابقهما ، وبقيت ضمة العين مباشرةً في اللفظ لو او الجمع ، هذا في حال الرفع ، أما في حال غير الرفع فأصل (أَبِينٌ) (أَبِيينٌ) وذلك بتحريك العين بحركة اللام لإتباعًا ، وهي الكسرة ، ثم حُذِفَت الكسرة من الواو ، فانقلبت لكسرة ما قبلها ياءً ، والتقت الياء الساكنة وهي لام الكلمة مع ياء الجمع الساكنة ، فَحُذِفَ سابقهما ، وبقيت كسرة العين مباشرةً في اللفظ لياء الجمع^(٦).

(١) انظر : التذليل ١/٩٥ أ- ب ، الهمع ١/١٥٧.

(٢) تحصيل عين الذهب ٤٩٨.

(٣) انظر : شرح الكتاب ٤/١٨٣ أ ، المخصص ١٣/١٧١.

(٤) انظر : شرح الكتاب ٤/١٨٣ أ ، المخصص ١٣/١٧١.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/٢٣٧.

(٦) انظر : شرح التسهيل ١/٩٦-٩٧ ، التذليل ١/٩٤ ب .

والظاهر أنه جاء به على لغة النقص في الأسماء الستة ؛ كما جاء بتثنيته على (أَبَانِ) ؛ قال سيبويه : « ولا تُغَيَّرُ بِنَاءِ الْأَبِ عَنْ حَالِ الْحَرْفَيْنِ ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ بُنِيَ »^(١) وذلك لما في قول ابن مالك ومن تبعه من تقدير محذوفات كحركة العين ثم حذفها ، ثم حذف لام الكلمة ، مما لا دليل عليه .

وعلى ذلك أنشد ابن بُرِّي شواهد على جمع (أَبٍ) على (أَبِينِ) ، وهي على النحو الآتي :

- قول ناهض الكلبي :

أَعْرُ يُفْرَجُ الظُّلَمَاءَ عَنْهُ
يُفْدَى بِالْأَعْمِ وَبِالْأَيْتَانِ^(٢)

- ومثله قول الآخر^(٣) :

كَرِيمٌ طَابَتْ الْأَعْرَاقُ مِنْهُ
يُفْدَى بِالْأَعْمِ وَبِالْأَيْتَانِ^(٤)

- وقال غيلان بن سلمة الثقفي :

يَدْعَنَ نِسَاءَ كُمْ فِي الدَّارِ نُوحًا
يَنْدَمَنَّ الْبُعُولَةُ وَالْأَيْتَانِ^(٥)

- وقال آخر^(٦) :

أَبُونَ ثَلَاثَةَ هَلَكُوا جَمِيعًا
فَلَا تَسَامُ دُمُوعَكَ أَنْ تُرَاقَا^(٧)

(١) الكتاب ٤٠٥/٣ .

(٢) من الوافر .

ولم أجد البيت في مصدر آخر .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أنه جمع (أَبَا) على (أَبِينِ) .

(٣) لم أقف على اسم قائله .

(٤) من الوافر .

انظر : الجمهرة ١٣٠٧/٣ ، شرح التسهيل ٩٧/١ ، وعجزه فيهما :

وَأَشْبَهُ فَعَلُهُ فِعْلَ الْإَيْتَانِ

...

الشاهد عند ابن بُرِّي : أنه جمع (أَبَا) على (أَبِينِ) .

(٥) من الوافر .

انظر : التكملة ٤٠٠ ، العضديات ٦٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢ ، شرح المفصل ٣٧/٣ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أنه جمع (أَبَا) على (أَبِينِ) .

(٦) لم أقف على اسم قائله .

(٧) من الوافر .

ولم أجد البيت في مصدر آخر .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أنه جمع (أَبَا) على (أَبِينِ) .

١٧٥ - (فِعْلَةٌ مَعْتَلٌ اللَّامُ بِالْوَاوِ) .

قال الجوهري: (العِدْوَةُ، والعِدْوَةُ): جانب الوادي وحافته، والجمع (عِدْيَاتٌ)^(١).

قال ابن بُرِّي: «صوابه: (عِدَوَاتٌ)، ولا يجوز (عِدَوَاتٌ) على حَدِّ (كِسِرَاتٍ)، قال سيبويه: لا يقولون في جمع (جِرْوَةٌ)^(٢) (جِرِيَاتٍ)؛ كراهة قلب الواو ياءً، فعلى هذا يُقَالُ: (جِرَوَاتٌ)، و (كَلِّيَاتٌ)^(٣) بالإسكان لا غير^(٤).

رأي ابن بُرِّي:

لا تُجْمَعُ نحو (عِدْوَةٌ) على (عِدَوَاتٌ) بكسر العين، وإنما يسكنها.

المناقشة:

إذا كان المفرد مؤنثاً، ثلاثياً، صحيح العين، ساكنها، غير مضاعفٍ، ولا صفة، وكان مكسور الفاء فقد اختلف في طريقة جمعه بالألف والتاء على النحو الآتي:

١- مذهب البصريين، وتبعهم أكثر العلماء أن العين تتبع الفاء في حركتها إذا أُريدَ جمعه بالألف والتاء، فإذا كان مكسور الفاء مثل (كِسْرَةٌ) قيل: (كِسِرَاتٌ)^(٥)، وهو مذهب ابن بُرِّي.

٢- ذهب الفراء إلى منع الإتيان بالكسرة مطلقاً^(٦).

(١) انظر: الصحاح ٢٤٢١/٦.

(٢) (الجِرْوُ والجِرْوَةُ): الصغير من كل شيء، حتى من الحنظل والبطيخ والقثاء والرمان والحيار والبادنجان، وقيل هو ما استدار من ثمار الأشجار كالحنظل، والجِرْوَةُ النَّفْسُ، انظر: اللسان والتاج (جرا).

(٣) جَمَعُ (كَلِيَّةٌ) وهما كَلِيَّتَانِ من الإنسان وغيره من الحيوان: لِحْتَانِ مُتَبَرِّتَانِ لازِقَتَانِ بعظم الصلب عند الخاصرتين في كُطْرَتَيْنِ من الشحم، وكَلِيَّةُ الْمَزَادَةِ والرَّوِيَّةُ: جَلِيدَةٌ مستديرةٌ مشدودةٌ العُرْوَةِ قد خُرِزَتْ مع الأديم تحت عُرْوَةِ الْمَزَادَةِ، والكَلِيَّةُ من القوس: ما عن يمين النَّصْلِ وشماله. انظر: اللسان والتاج (كلا).

(٤) اللسان (عدا).

(٥) انظر: الكتاب ٥٨٠/٣ - ٥٨١، المقتضب ١٩٠/٢، الأصول ٤٤٠/٢ - ٤٤١، الجمل ٣٨٠، شرح الكتاب ١١٥/٥.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٥٩٥/٢، الهمع ٧٤/١.

والراجع جواز الإتيان ؛ لأنها لغةٌ نصٌ عليها الأَخفش^(١)، ونصٌ سيبويه على جواز ذلك واطرادهِ^(٢).

وإذا كان المفرد مؤنثاً ، ثلاثياً ، صحيح العين ، ساكنها ، غير مضاعفٍ ، ولا صفة ، وهو مكسور الفاء ، وكانت لامه واوًا نحو : (عِدْوَةٌ) ، أو كان مضموم الفاء ، وكانت لامه ياءً نحو : (كَلْبِيَّة) فقد اختلف فيه على قولين :

١- ذهب أكثر العلماء إلى أنه لا يجوز إتيان حركة العين لحركة الفاء إذا كان الاسم مكسور الفاء ، وكانت لامه واوًا نحو : (عِدْوَةٌ) ، فلا يُقال : (عِدْوَات) ، أو كان مضموم الفاء ، وكانت لامه ياءً نحو : (كَلْبِيَّة) فلا يُقال : (كَلْبِيَّات)^(٣)، وهو مذهب ابن بَرِّي .

٢- حكى يونس في (جِرْوَةٌ) (جِرْوَات)^(٤)، وتبعه الجوهريُّ فقال في جمع (عِدْوَةٌ) (عِدْوَات) .

والراجع أنه لا يجوز إتيان حركة العين لحركة الفاء إذا كان الاسم مكسور الفاء ، وكانت لامه واوًا نحو : (عِدْوَةٌ) ، فلا يُقال : (عِدْوَات) ، أو كان مضموم الفاء ، وكانت لامه ياءً نحو : (كَلْبِيَّة) فلا يُقال : (كَلْبِيَّات) ؛ وذلك لما يأتي :

١- استثقال الكسرة قبل الواو ، والضمّة قبل الياء ، لا سيما إذا كانت الواو والياء لامين ، مع وجدان مندوحة عن ذلك^(٥).

٢- أنه يلزم قلب الواو في (عِدْوَات) مثلًا ياءً فتلتبس بنات الواو بينات الياء^(٦)، وهذا ما

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٥٩٥/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٩٧/٣ ، ارتشاف الضرب ٥٩٥/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٥٨١/٣ ، ٤١١/٤ ، المقتضب ١٩٤/٢ ، الأصول ٤٤١/٢ ، شرح الكتاب ١٥٥/٥ ، شرح التسهيل ١٠٢/١ ، شرح الكافية الشافية ١٨٠٣/٤ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١٠٢/١ ، ارتشاف الضرب ٥٩٦/٢ ، الهمع ٧٤/١ .

(٥) انظر : الكتاب ٥٨٠/٣ ، ٥٨١ ، ٤١١/٤ ، شرح التسهيل ١٠٢/١ ، شرح الكافية الشافية ١٨٠٣/٤ .

(٦) انظر : المقتضب ١٩٤/٢ .

احتجَّ به ابنُ بُرِّي نقلاً عن سيويه ، وما ذكره ابنُ بُرِّي موجودٌ في الكتابِ فقد قال سيويه : « ومن ثَقُلَ في (مِدِّيَّاتِ) فإنَّ قياسه أن يقول في (جِرْوَةٌ) : (جِرِّيَّاتٌ) ؛ لأنَّ قبلها كسرة ، وهي لام ، ولكنهم لا يتكلمون بذلك إلا مخفَّفًا فراراً من الاستثقال والتغيير »^(١).

٣- أن اجتماع الكسرتين في أول الصحيح قليل ، فكيف في المعتل^(٢).

وقول ابنِ بُرِّي : « فعلى هذا يُقالُ : (جِرْوَاتٌ) ، و (كَلِّيَّاتٌ) بالإسكان لا غير » لا يستقيم بل يجوز في العين هنا التسكين والفتح على وجه التخيير فيقال : (عِدْوَاتٌ) ، و (عِدْوَاتٌ) ، و (كَلِّيَّاتٌ) ، و (كَلِّيَّاتٌ)^(٣).

(١) الكتاب ٤/٤١١.

(٢) انظر : شرح الكتاب ٥/١٥٠.

(٣) انظر : شرح التسهيل ١/١٠٢ ، شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٣.

قال الجوهري : « وفي الحديث أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان لا يصلي في مسجد فيه قَذَافٌ^(١) ، هكذا يُحَدِّثُونَهُ^(٢) .

قال ابن بُرِّي : « (قَذُفَاتٌ) صحيح ؛ لأنه جمع سلامة كـ (عُرْقِيَّة) ، و (عُرُقَاتٍ) ، وجمع التكسير (قَذَفٌ) كـ (عُرْفٍ) ، وكلاهما قد رُوِيَ^(٣) .

رأي ابن بُرِّي :

(فُعْلَةٌ) نحو (عُرْقِيَّة) تجمع على (فُعَلَاتٍ) فيقال : (عُرُقَاتٌ) .

المناقشة :

إذا كان الاسم المفرد مؤنثاً ، ثلاثياً ، صحيح العين ، ساكنها ، غير مضاعفٍ ، ولا صفة ، وكان مضموم الفاء نحو : (عُرْقِيَّة) فإن العين تتبع الفاء في حركتها إذا أُريدَ جمعه بالالف والتاء ، فيقال : (عُرُقَاتٌ) ، وهي لغة الحجاز وأسد^(٤) .

وهذا الحديث الذي رُوِيَ بهذه الروايات الثلاث (قَذُفَاتٌ) ، و (قَذَفٌ) ، و (قَذَافٌ) كلُّ هذه الألفاظ مفرداً (قَذُفَةٌ) فهي مثل عُرْقِيَّةٍ وركبَةٍ وجُفْرَةٍ ، قال سيبويه : « وأما ما كان (فُعْلَةٌ) فإنك إذا كسرتَه على بناء أدنى العدد ألحقتَ التاء وحركتَ العين بضمة ، وذلك قولك : رُكْبَةٌ وُرُكْبَاتٌ ، وُعْرُقَةٌ وُعُرُقَاتٌ ، وجُفْرَةٌ وجُفُرَاتٌ ، فإذا جاوزتَ بناء أدنى العدد كسرتَه على (فُعْلٍ) ،

(١) الرواية في غريب الحديث لأبي عبيد ٢٤٥/٤ ، والفائق ١٦٩/٣ ، والنهاية ٣١/٤ : « فيه قَذَافٌ » ، وتعليق ابن بُرِّي على الحديث يدل على أن الرواية التي نقلها الجوهري : « فيه قَذُفَاتٌ » ، وهو ينقل عن أبي عبيد ؛ لأن قوله : « هكذا يُحَدِّثُونَهُ » من كلام أبي عبيد كما في غريب الحديث له ، غير أن الزبيدي قال في التاج (قذف) : « والذي في المصنف لأبي عبيد أن عمر - رضي الله عنه - كان لا يصلي في مسجد فيه قَذَافٌ ، ونصُّ أبي عبيد : فيه قَذُفَاتٌ هكذا يُحَدِّثُونَهُ ، ورواه غير أبي عبيد : قَذَافٌ »

و (القذافُ) واحدها (قَذُفَةٌ) : الشرقة أو ما أشرف من رؤوس الجبال .

(٢) الصحاح ١٤١٤/٤ .

(٣) اللسان والتاج (قذف) .

(٤) انظر : الكتاب ٥٧٩/٣ ، المتنضب ١٨٩/٢ ، الأصول ٤٤٠/٢ ، الجمل ٣٧٩ - ٣٨٠ ، ارتشاف الضرب ٥٩٥/٢ .

وذلك رُكِبَ وُغِرِفَ وُجُفِرَ، وربما كسروه على فِعَالٍ، وذلك قولك : نُقِرَّةٌ وِنِقَارٌ، وُثِرْمَةٌ وِبِرَامٌ،
وُجُفِرَةٌ جِفَارٌ^(١)، وعلى هذا فكلام ابنِ بَرِّي جارٍ على قواعد التصريفين .

(١) الكتاب ٥٧٩/٣ .

١٧٧ - (جَمْعُ الاسْمِ الْمَذْكُورِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ) .

قال الجوهري : « جِمَالٌ سِبَطَرَاتٌ : طِرَالٌ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ، وَالتَّاءُ لَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ ، وَإِنَّمَا هِيَ كَقَوْلِهِمْ : حَمَامَاتٌ ، وَرِجَالَاتٌ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ »^(١).

قال ابن بُرِّي : « التَّاءُ فِي (سِبَطَرَاتٍ) لِلتَّائِيثِ ؛ لِأَنَّ (سِبَطَرَاتٍ) مِنْ صِفَاتِ الْجِمَالِ ، وَالْجِمَالُ مُؤَنَّثَةٌ تَأْنِيثَ الْجَمَاعَةِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : الْجِمَالُ سَارَتْ ، وَرَعَتْ ، وَأَكَلَتْ ، وَشَرِبَتْ ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا : إِنَّمَا هِيَ كَحَمَامَاتٍ ، وَرِجَالَاتٍ ، وَهَمَّ فِي خَلْطِهِ رِجَالَاتٍ بِحَمَامَاتٍ ؛ لِأَنَّ (رِجَالًا) جَمَاعَةٌ مُؤَنَّثَةٌ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : الرَّجَالُ خَرَجَتْ وَسَارَتْ ، وَأَمَّا (حَمَامَاتٌ) فَهِيَ جَمْعُ (حَمَامٍ) ، وَالْحَمَامُ مَذْكُورٌ ، وَكَانَ قِيَاسُهُ أَلَّا يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، قَالَ سَيِّبِيهِ : وَإِنَّمَا قَالُوا (حَمَامَاتٌ) ، وَ (اصْطَبَلَاتٌ)^(٢) ، وَ (سُرَادِقَاتٌ)^(٣) ، وَ (سِجِلَاتٌ)^(٤) فَجَمَعُوهُمَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، وَهِيَ مُذَكَّرَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكْسِرُوهُمَا ، يَرِيدُ أَنَّ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكُورَةِ عَرِضٌ عَنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَلَوْ كَانَتْ مِمَّا يُكْسَرُ لَمْ تُجْمَعْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ »^(٥).

كما ذكر الجوهري (الجَوَالِقُ) - بِكسْرِ الجِيمِ وَالتَّلامِ ، وَبِضْمِ الجِيمِ وَفَتْحِ التَّلامِ وَكسْرِهَا - وَهُوَ وَعَاءٌ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ رُبَّمَا قِيلَ فِي جَمْعِهِ (جَوَالِقَاتٌ) ، وَأَنَّ سَيِّبِيهِ لَا يُجَوِّزُ (جَوَالِقَاتٌ)^(٦).

وذكر ابن بُرِّي أَنَّ سَيِّبِيهِ قَالَ : لِإِنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا فِي جَمْعِ (جَوَالِقُ) (جَوَالِقَاتٌ) ؛ لِأَنَّهُمْ كَسَرُوهُ عَلَى (جَوَالِقٍ)^(٧).

(١) الصحاح ٦٧٦/٢ .

(٢) مفرد (إصطبل) : موقف الدواب ، شامية ، وقيل : مُعَرَّبٌ . انظر : قصد السبيل ١٩٤/١ ، اللسان والتاج (اصطبل) .

(٣) جمع (سُرَادِقُ) : مُعَرَّبٌ ، وَهُوَ مَا يُدَارُ حَوْلَ الْحَيْمَةِ مِنْ شَقِّ بِلَا سَقْفٍ ، وَهُوَ مَا أَحَاطَ بِشَيْءٍ مِنْ حَائِطٍ أَوْ مُضْرَبٍ أَوْ خَبَاءٍ ، وَهُوَ الْغُبَارُ السَّاطِعُ الْمُحِيطُ بِالشَّيْءِ ، وَالدَّخَانُ الشَّائِخِص . انظر : قصد السبيل ١٢٧/٢ ، التاج (سردق) .

(٤) جمع (سِجِلٌ) : الصُّكُّ ، اسْمٌ لِكِتَابِ الْعَهْدِ وَنَحْوِهِ . انظر : اللسان والتاج (سجل) .

(٥) التثنية والإيضاح ١٢٩/٢ - ١٣٠ .

(٦) الصحاح ١٤٥٤/٤ .

(٧) انظر : اللسان والتاج (جلق) .

رأي ابن برّي :

هناك أسماء مذكرة جُمِعَت بالألف والتاء لامتناع تكسيرها .

المناقشة :

إذا كان الاسم مذكراً ، مُكَبَّرًا ، لغير عاقل كـ (حَمَام) فقد اختلفَ في جَمْعِهِ بالألف والتاء ، وذلك على النحو الآتي :

١- فَصَّلَ في ذلك سيبويه وتبعه أكثر العلماء ، ومنهم ابن جنى ، وابن عصفور في رأيه الأخير ، وأبوحيان وغيرهم فقالوا : إن كان جُمِعَ جَمْعَ تكسيرٍ فلا يجوز أن يُجْمَعَ بالألف والتاء ، فلا يُقال في (أرْتَب) : (أرْتَبَات) ؛ لأنه قيل في تكسيه : (أرأنب) ، ولم يقولوا في جَمْعِ (جَوَالِقِ) (جَوَالِقَات) ؛ لأنهم كسروه على (جَوَالِقِ) ، وإن لم يُجْمَعَ جَمْعَ تكسيرٍ جُمِعَ بالألف والتاء قياساً مُطَرِّدًا^(١) ، وهذا مذهب ابن برّي .

٢- ذهب ابن عصفور في رأيه الأول ، وابن مالك إلى قَصْرِ جَمْعِهِ بالألف والتاء على السماع ، نحو : (حَمَامَات) في (حَمَام) ، و (اصْطَبَلَات) في (اصْطَبَل) ، و (سُرَادِقَات) في (سُرَادِق) ، و (سَجِلَات) في (سَجِل)^(٢) .

والظاهر أن التفصيل الذي ذهب إليه أصحاب المذهب الأول أرجح ، وهو أنه إن كان جُمِعَ جَمْعَ تكسيرٍ فلا يجوز أن يُجْمَعَ بالألف والتاء ، وإن لم يُجْمَعَ جَمْعَ تكسيرٍ جُمِعَ بالألف والتاء قياساً مُطَرِّدًا ؛ وذلك لأنه لما لم يعقل جرى مجرى المؤنث ؛ وذلك لأن ما لا يعقل أقل منزلة مما يعقل ، فَلَحِقَ بالتأنيث لضعفه^(٣) .

وقول ابن برّي : « التاء في (سَبَطَرَات) للتأنيث ؛ لأن (سَبَطَرَات) من صفات الجمال ،

(١) انظر : الكتاب ٣/٦١٥ ، شرح الكتاب ٥/٣٨ ، المخصص ١٤/١١٩ ، النكت ٢/١٠١٩ ، الفرة المخفية ١/١٤٣ ، المقرب ٤٠٤ ، التذيل ١/١٠٩ أ- ب .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/١١٤ ، التذيل ١/١٠٩ ، المساعد ١/٧٦ ، مع الهوامع ١/٧٠ - ٧١ .

(٣) انظر : المحاسب ٢/١٥٣ .

والجَمَالُ مؤنثةٌ تأنيثُ الجماعة ؛ بدليل قولهم : الجَمَالُ سارَتْ ، ورَعَتْ ، وأكَلَتْ ، وشَرِبَتْ ، يمكن أن يلتبس للجوهري العذر في قوله : إن التاء في (سَبَطَرَات) ليست للتأنيث بأن سيبويه وغيره ذكروها فيما جُمِعَ من الألفاظ المُذَكَّرَة بالألف والتاء ، وقال : إنه جَمَعٌ مُشَبَّهٌ بما في واحده هاء التأنيث ، ووجه التشبيه أن جَمَعَ المذَكَّر يصير مؤنثاً في التكسير^(١).

أما قول ابن بَرِّي في تَتَبِعِهِ الجوهري : « وقوله بعد هذا : إنما هي كحَمَامَاتٍ ، ورِجَالَاتٍ ، وَهَمَّ في خَلَطِهِ رِجَالَاتٍ بحَمَامَاتٍ ؛ لأن (رِجَالًا) جماعةٌ مؤنثةٌ ؛ بدليل قولهم : الرِّجَالُ خرجتْ وسارتْ ، فقد اختلف في (رِجَالَات) على قولين :

١- ما ذهب إليه الجوهري وغيره من أنه جَمَعٌ لـ(رِجُلٍ)^(٢).

٢- ذهب سيبويه وتبعه أكثر العلماء إلى أن (رِجَالًا) جمع (رِجُلٍ) ، ثم جُمِعَ (رِجَالٌ) على (رِجَالَاتٍ) فهو جَمَعُ الجَمْعِ^(٣).

والراجع فيما يظهر أن (رِجَالَات) جَمَعُ (رِجَالٍ) ؛ لأن (رِجَالًا) مؤنث تأنيث الجماعة ، وله نظائر ذكرها سيبويه وغيره ، وعلى هذا فليس كـ(حَمَامَاتٍ) .

(١) انظر : الكتاب ٦١٥/٣ ، شرح الكتاب ١٣٨/٥ ، المختص ٢٩٥/١ ، النكت ١٠١٩/٢ .

(٢) انظر : الصحاح ١٧٠٥/٤ ، التاج (رجل) ، الدر المنصور ٦٤١/١٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٦١٩/٣ ، معاني القرآن للفراء ٢٢٥/٣ ، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٤٢٩/٢ ، التكملة ٤٥١ - ٤٥٢ ، الحجة لأبي علي ٣٦٥/٦ ، المخصص ٣٧/١ ، حرز الأمان ٧١٧ ، شرح التكملة للعكبري ٢٥/٢ ب ، البحر المحيط ١٠ /

١٧٨ - (حکم جمع [فَعْلَاءُ أَفْعَلٌ] بالألف والتاء) .

قال الجوهري: « وَنَاقَةٌ دَكَّاءٌ : لا سنام لها ، والجمع (دُكٌّ) ، و (دَكَّاءَاتٌ) ، مثل : (حُمَيْرٌ) ، و (حَمْرَآوَاتٌ)^(١) .

قال ابن بُرِّي : « (حَمْرَاءٌ) لا يُجْمَعُ بالألف والتاء ، فيُقَالُ : (حَمْرَآوَاتٌ) ، كما لا يُجْمَعُ مذكَّرُه بالواو والنون ، فيُقَالُ : (أَحْمَرُونَ) ، وأما (دَكَّاءٌ) فليس لها مذكَّرٌ ؛ ولذلك جاز أن يُقَالَ : (دَكَّاءَاتٌ)^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

(فَعْلَاءُ) الذي له مذكَّرٌ على (أَفْعَلٌ) لا يُجْمَعُ بالألف والتاء ، بخلاف الذي لا مذكَّر له .

المناقشة :

اختلفَ في جَمْعِ الصفة التي على وزن (فَعْلَاءُ) بالألف والتاء ، وذلك على النحو الآتي :

١- ذهب الفراء ، وابنُ كيسان إلى جواز جَمْعِ الصفة التي على وزن (فَعْلَاءُ) بالألف والتاء ، سواءً كان لها مذكَّرٌ على وزن (أَفْعَلٌ) نحو : (حَمْرَاءٌ) فيُقَالُ : (حَمْرَآوَاتٌ) ، أم لا مذكَّر لها نحو : (امرأةٌ عَجْزَاءٌ) فيُقَالُ : (عَجْزَآوَاتٌ)^(٣) ، أما الفراء فقد احتجَّ بأنه مسموع^(٤) ، وأما ابن كيسان فقد احتجَّ بأن (أسود) ، و (أحمر) قد جُمِعَا بالواو والنون في قول الكميت بن زيد ، أو الأعور بن عياش الكلبي :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ
حَلَالِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ^(٥) .

(١) الصحاح ٤/١٥٨٤ .

(٢) اللسان والتاج (دكك) .

(٣) انظر : شرح المفصل ٥/٦١ ، شرح الشافية للرضي ٢/١٧٢ ، ارتشاف الضرب ٢/٥٧٣ - ٥٧٤ ، ٥٨٧ ، التذيل ١/١٠٨ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٢/٥٧٤ .

(٥) من الوافر .

انظر البيت فيما يأتي : ديوان الكميت بن زيد ٤١٣ ، شرح الكتاب ٥/٥٥٥ ، التبصرة ٢/٦٧٢ ، شرح المفصل ٥/٦٠ ، شرح الشافية ٢/١٧١ ، شرح الكافية ٢/١٨٢ ، خزنة الأدب ١/١٧٨ .

فكما جاز (أَحْمَرُونَ) يجوز - أيضاً - : (حَمْرَاوَات) ؛ لأن جَمَعَ الْمُؤنث فرَع عن جَمَعَ المُذَكَّر ، والأصل غير ممنوع فكذا الفرع^(١) ، ونقل أبو حيان أن قياس مذهب الكوفيين في جمع (أَحْمَر) بالواو والنون أن يجيزوا جَمَعَ مؤنثه بالألف والتاء^(٢).

٢- أجاز ابنُ يَرِي وابنُ مالكِ جَمَعَ الصفة التي على وزن (فَعْلَاء) بالألف والتاء ، إذا لم يكن لها مُذَكَّرٌ على وزن (أَفْعَل) ، نحو : (امرأةٌ عَجْزَاء) فيُقَال : (عَجْرَاوَات) ، ومنعا ذلك فيما كان له مُذَكَّرٌ على (أَفْعَل) ، نحو : (حَمْرَاء) فَلَا يُقَال : (حَمْرَاوَات) ؛ لأن مُذَكَّرَهَا (أَحْمَر) ، واحتجَّ ابنُ مالكٍ بأنه سُمِعَ : في جَمَعَ ناقةٌ خَيْفَاء^(٣) : (خَيْفَاوَات) ، وفي : ناقةٌ دَكَاءٌ : (دَكَاوَات) ، وهذه لا مُذَكَّرٌ لها على (أَفْعَل) فكذلك نظيرها ، وكذلك فإن منع الألف والتاء من نحو : (حَمْرَاء) تابعٌ لمنع الواو والنون من (أَحْمَر)^(٤).

٣- منع البصريون جَمَعَ الصفة التي على وزن (فَعْلَاء) بالألف والتاء ، سواءً كان لها مُذَكَّرٌ على وزن (أَفْعَل) نحو : (حَمْرَاء) فَلَا يُقَال : (حَمْرَاوَات) ، أم لا مُذَكَّرٌ لها نحو : (امرأةٌ عَجْزَاء) فَلَا يُقَال : (عَجْرَاوَات)^(٥).

والذي يظهر أنه لا يجوز جَمَعَ الصفة التي على وزن (فَعْلَاء) بالألف والتاء ، سواءً كان لها مُذَكَّرٌ على وزن (أَفْعَل) ، أم لا مُذَكَّرٌ لها ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١- أن من الصفات ما يكون جارياً على الفعل نحو (ضَارِبٍ و ضَارِبَةٍ) ، ومنها غير جارٍ نحو : (أَحْمَر) ، فما كان من الأول فإنه يجمع جمع السلامة فنقول في المذكر : ضاربون وفي المؤنث ضاربات ، ؛ وذلك أنه لما جرى على الفعل شبهة بلفظ الفعل الذي يتصل به ضمير الجمع ؛ لأن الفعل يسلم ويتغير بما يتصل به فقولك ضَارِبُونَ بمنزلة يَضْرِبُونَ ، وضَارِبَاتٌ بمنزلة يَضْرِبِينَ ، بخلاف غير

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١٨٢/٢ .

(٢) انظر : التذييل ١٠٨/١ .

(٣) هي الناقة الواسعة جلد الضرع . انظر : المخصص ٤٩/٧ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١١٣/١ ، ارتشاف الضرب ٥٨٧/٢ ، التذييل ١٠٨/١ .

(٥) انظر : الكتاب ٦٤٥/٣ ، المتعصب ٢١٧/٢ - ٢١٨ ، التبصرة ٦٧٢/٢ ، شرح الكتاب ٥٥٥/٥ ، النهاية ٤١/٢ ، شرح الجمل

٥٣٦/٢ ، المقرب ٤٠٣ .

٢- أن الغالب في الصفات أن يُفَرَّق بين مذكَّرها ومؤنثها بالتاء ؛ لتأديتها معنى الفعل ، والفعل يُفَرَّق فيه بين المذكَّر والمؤنث بالتاء نحو : الرجل قام ، والمرأة قامت ، والغالب في الأسماء الجوامد أن يُفَرَّق بين المذكَّر والمؤنث بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما ، نحو : عَيِّرَ وَأَتَانِ ، وَجَمَلٍ وَنَاقَةٍ ، ويستوي مذكَّرها ومؤنثها كـ(بَشَرٍ) ، و(فَرَسٍ) ، هذا هو الغالب في الموضوعين ، وقد جاء العكس فيهما نحو : أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ ، وَالْأَفْضَلُ وَالْفُضْلَى ، وَسَكَرَانَ وَسَكَرَى في الصفات ، وامرءٍ وامرأة ، ورجلٍ ورجلَةٍ في الأسماء ، فكلُّ صفة لا تلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء ، فلذا لم يجمع بالألف والتاء نحو (حَمْرَاءُ)^(٢).

٣- أن المانع من بناء مُذَكَّرٍ على وزن (أَفْعَل) لنحو (عَجَزَاءُ) ، و(دَكَّاءُ) ، و(خَيْفَاءُ) كون العرب لم تستعمل ذلك ، أو كونه لا مقابل له في الخِلقة لأنها صفاتٌ يختص بها المؤنث^(٣).

٤- أنه ينبغي أن يُجْرَى (فَعْلَاءُ) الذي لا (أَفْعَل) له مجرى (فَعْلَاءُ) الذي له (أَفْعَل) ، ألا ترى إلى إجراء (أَفْعَل) للمذكَّر الذي لا مؤنث له على (فَعْلَاءُ) من هذا النوع مجرى (أَفْعَل) الذي له مؤنث على (فَعْلَاءُ) ، فلم يجمع بالواو والنون ، نحو : رَجُلٌ أَدْرٌ^(٤) ، لا يقال : رِجَالٌ أَدْرُونَ ، لا نعلم في ذلك خلافاً بين أصحابنا ، كما لم يجر أَحْمَرُونَ ، وَأَصْفَرُونَ ، فكما امتنع هذا النوع من الجمع بالواو والنون فكذلك يمتنع مقابله من المؤنث من الجمع بالألف والتاء^(٥).

٥- أما ما سُمِعَ من جمعهم ناقة خَيْفَاءَ على (خَيْفَاوَاتٍ) ، وناقاة دَكَّاءَ على (دَكَّاَوَاتٍ) فشاذٌ ، وإجراء لهما مجرى الأسماء^(٦).

(١) انظر : شرح المفصل ٦٠/٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٦٤٥/٣ ، شرح الكتاب ٥٥٥/٥ ، التعليقة ١١٧/٤ ، شرح الكافية ١٨٢/٢ .

(٣) انظر : التذييل ١٠٨/١ .

(٤) الأَدْرُ : مَنْ يَصِيبه قَتَقٌ فِي إِحْدَى عُنُوبِهِ . انظر : اللسان والتاج (أدر) .

(٥) انظر : التذييل ١٠٨/١ .

(٦) انظر : المرجع السابق ١٠٨/١ .

٦- قد يكون (فَعْلَاء) وصفاً لا (أَفْعَلَ) له ومع ذلك لا يجمع بالألف والتاء ، نحو :
(عَذْرَاء) لا يقال : (أَعْدَر) ، و(عَجْزَاء) لا يقال : (أَعْجَز) ، ومع ذلك لا تقول (عَذْرَاوَات) ،
ولا (عَجْزَاوَات) (١).

(١) انظر : المرجع السابق ١/٠٨ ب .

١٧٩- (دلالة الجَمْع بالألف والتاء على الكثرة والقلّة) .

قال الحريري: إن العرب ألحقوا بصفة الجمع الكثير الهاء فقالوا أقمتُ أياماً معدودة ، وبصفة الجمع القليل الألف فقالوا : أقمتُ أياماً معدودات^(١).

قال ابن بري: الألف والتاء قد يُراد بها الكثير قال تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ ﴾^(٢)، وقد يراد بها القليل كقول أبي ذؤاد:

ذَاتَ انْتِبَازٍ مِنَ الْحَادِي إِذَا بَرَكْتَ
خَوْتُ عَلَى ثَفِنَاتٍ مُحَزَّاتٍ^(٣)

وكذلك تكون (مَعْدُودَاتٌ) للقليل والكثير ، قال تعالى: ﴿ وَأذْكُرُوا اللّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾^(٤)، فهذا يُرادُ بها القليل ؛ لأنها أيام التشريق ، وقال - سبحانه - : ﴿ لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾^(٥)، فهذه للكثرة لأنه جاء في التفسير أنها أربعون يوماً ، وهي التي عبدوا فيها العجل ، وكذلك التاء في (مَعْدُودَةٌ) - أيضاً - تكون للقليل والكثير ، قال سبحانه: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾^(٦)، فهذه يُرادُ بها تقليل الدراهم^(٧).

رأي ابن بري :

الألف والتاء قد يُرادُ بها الكثير ، وقد يُرادُ بها القليل .

المناقشة :

اختلفَ في دلالة الألف والتاء على كثرة العدد وقلته في المجموع بهما ، وذلك على قولين :

(١) انظر : درة الغواص ١٠١ .

(٢) سورة الأحزاب ٣٥ .

(٣) من البسيط . يُقال : خَوْتُ الناقة : إذا بَرَكْتَ فتجاني بطنها في بروكها لضمرها ، و (الثَّفِنَةُ) من البعير والناقة : هو ما يقع على الأرض من أعضائه إذا استناخ وغلظت كالركبتين وغيرهما ، (المُحَزَّاتُ) : المرتفع .

انظر البيت فيما يأتي : تهذيب اللغة ٣٦١/٤ ، ٦١٥/٧ ، الصحاح ١٦٦٨/٤ ، اللسان (حزل ، ثغن ، خوى) .

(٤) سورة البقرة ٢٠٣ .

(٥) سورة آل عمران ٢٤ .

(٦) سورة يوسف ٢٠ .

(٧) انظر : حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ١٠٢ - ١٠٣ .

- ١- ذهب البصريون ، وتبعهم أكثر العلماء إلى أن الأصل للدلالة على العدد القليل ، وربما استُعيِرَ للدلالة على العدد الكثير^(١)، وهذا مذهب ابن بري.
- ٢- ذهب الكوفيون إلى أن الألف والتاء لأقل العدد^(٢).
- ٣- قال بعض العلماء : إنه إذا قرِنَ الجمع بأل التي للاستغراق ، أو أُضِيفَ إلى ما يدل على الكثرة انصرف إلى الكثرة^(٣).
- ٤- ذهب ابن خروف إلى أن المجموع بالألف والتاء مشتركٌ بين القلة والكثرة^(٤).
- ٥ - ذهب الرضيُّ إلى أن المجموع بالألف والتاء لمطلق الجمع من غير نظيرٍ إلى القلة والكثرة فهو صالحٌ لهما^(٥).
- والراجع - فيما يظهر - أن الأصل في الألف والتاء الدلالة على العدد القليل ، وربما استُعيِرَ للدلالة على العدد الكثير ؛ وذلك لما يأتي :
- ١- أنه ورد من النصوص ما لا يمكن حمله إلا على أن الألف والتاء فيه للكثرة ، ومن ذلك ما يأتي :
- أ - قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾^(٦)، والغرض في جميعه الكثرة لا ما هو بين
-
- (١) انظر : الكتاب ٣/٣٩٢، ٥٧٨، المقتضب ٢/١٥٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٧٥-٢٧٦، إعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٨، شرح الكتاب ٤/٢٢٨، الحجة لأبي علي الفارسي ٦/٢٢-٢٣، المحتسب ١/١٨٧-١٨٨، شرح الفصح للزمخشري ٢/٣٩٨، أسرار العربية ٣٥٧، شرح المفصل ١١/٥.
- (٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٨، تلافى النصرة ٩٠.
- (٣) انظر : المحرارة ٨/١٠٩-١١٠.
- (٤) انظر : شرح الكافية ٢/١٩١.
- (٥) انظر : المرجع السابق ٢/١٩١.
- (٦) سورة الأحزاب ٣٥.

ب - وقوله سبحانه : ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرُقَاتِ آمِنُونَ ﴾^(٢)، ولا يجوز أن تكون الغرف التي في الجنة من الثلاث إلى العشر^(٣).

ج - وقوله عز وجل : ﴿ فِي جَنَّاتٍ ﴾^(٤)، فالمسلمون ليسوا في جنات قليلة^(٥).

د - قول حسان رضي الله عنه :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُيْلَمَعْنَ بِالضُّحَى
وَأَسْيَافُنَا يَقْفُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا^(٦)

فهو لا يريد إلا الكثرة ؛ لأنها هي موضع الافتخار^(٧)، وقد نقل جماعة أن النابغة اعترض على حسان - رضي الله عنه - في البيت السابق ، وأنه قال له : أقللت جفانك^(٨)، غير أن بعض العلماء ردوا هذا الخبر^(٩)، فقال الزجاج : « وهذا الخير عندي مصنوع ؛ لأن الألف والتاء قد تأتي للكثرة »^(١٠)، وقال أبو علي الفارسي : « هذا خبرٌ مجهولٌ لا أصل له »^(١١).

٢- أنه يجوز أن يكتفى ببناء القلة عن بناء الكثرة ؛ لأن معنى الجمع مشترك في القليل والكثير ، فيجوز أن ينوى بجمع القلة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع^(١٢).

(١) انظر : المختص ١/١٨٧.

(٢) سورة سبأ ٣٧.

(٣) انظر : المختص ١/١٨٧، شرح المفصل ١١/٥.

(٤) وردت في آيات كثيرة منها سورة يونس ٩.

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٧٦.

(٦) من الطويل . انظر : ديوانه ٣٥.

(٧) انظر : الحجة للفارسي ٦/٢٢ - ٢٣.

(٨) انظر : الأغاني ٩/٣٣٤، المصون ٣، الموشح ٩٥، شرح التكملة للعكبري ٢/١٨٠ ب ، الخزانة ٨/١١٠.

(٩) انظر : شرح الفصيح للزمخشري ٢/٤٠٠، أسرار العربية ٣٥٧، شرح التكملة للعكبري ٢/١٨٠ ب .

(١٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٧٥.

(١١) المختص ١/١٨٧.

(١٢) انظر : أسرار العربية ٣٥٨.

١٨٠- (جمع المقصور بالألف والتاء) .

قال الجوهري : الحَبْلُ : الحَمْلُ ، وقد حَبَلَتِ المرأةُ فهي (حُبْلَى) ، ونِسْوَةٌ حَبَالَى ،
وحَبَالِيَّاتٌ^(١) .

قال ابن بُرِّي : صوابه : (حُبْلِيَّاتٌ)^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

تُجْمَعُ (حُبْلَى) على (حُبْلِيَّاتٍ) .

المنافسة :

إذا كان الاسم مقصوراً ، وكانت ألفه رابعة فإنه عند جمعه بالألف والتاء تُقَلَّبُ ألفه ياءً ،
فيُقالُ في (حُبْلَى) (حُبْلِيَّاتٍ)^(٣) ؛ وذلك لأنه لا يجتمع ألفان ، وحذفها غير ممكن ؛ لأن الكلمة
بُنِيَتْ عليها فهي كأحد أصولها ، وتخصيص الياء بالقلب ؛ لأنها تؤنث بها في قولك : تَذَهَبِينَ^(٤) .

أما قول الجوهري : إنه يجمع على (حَبَالِيَّاتٍ) فكأنه جمعٌ لجمع التكسير (حَبَالَى) ؛ وذلك
لأن (حُبْلَى) تُكْسَرُ على (حَبَالَى)^(٥) ، ولكن (حَبَالِيَّاتٍ) بعيدٌ لِمَا يَأْتِي :

١- أن الجوهري انفرد بهذا الرأي ، ولم يذكر أحدٌ من العلماء أنه يُجْمَعُ على
(حَبَالِيَّاتٍ) ، وإنما ذكروا أنه يجمع على (حُبْلِيَّاتٍ) كما سبق بيان ذلك .

٢- أن (حَبَالِيَّاتٍ) إن كان جمعاً لـ (حَبَالَى) فإنه يكون جمعٌ جمع ، وجمعُ الجمع شاذٌ
مخالفٌ للقياس لا يُصَارُ إليه إلا بدليلٍ قاطع^(٦) .

(١) الصحاح ٤/١٦٦٥ .

(٢) اللسان (حبل) .

(٣) انظر : المقرب ٥٥٥ ، شرح ابن عقيل ٥٣٤ ، التصريح ٢٩٧/٢ ، حاشية الصبان على الأشموني ٤/١١٥ .

(٤) انظر : الغرة المخفية ١/١٣٩ .

(٥) انظر : الكتاب ٣/٦٠٩ ، شرح الكتاب ٥/٣٢٢ ، شرح التكملة للعكبري ٢/٢٠ ب ، شرح المفصل ٥/٥٧ - ٥٨ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٥/٤٠ ، شرح التكملة للعكبري ٢/٢٥٢ ، شرح المفصل ٥/٧٤ ، تذكرة النحاة ٥١٩ ، التذييل ١/٩٧ أ ،

المساعد ٣/٤٨٦ - ٤٨٧ الهمع ٦/١٢٣ .

التصغير

١٨١- (تصغير ما آخره ألف ونون زائدتان) .

ذهب الجوهري إلى أن وزن (أَفْحَوَانَةٌ) (أَفْعُوَالَةٌ) ، وذلك لأنه قال : إن (الْأَسْطُرَانَةُ) : (أَفْعُوَالَةٌ) مثل : (أَفْحَوَانَةٌ)^(١).

قال ابن بُرِّي : وزن (أَفْحَوَانَةٌ) (أَفْعُلَانَةٌ) ، وليست (أَفْعُوَالَةٌ) كما ذكر ، يدل ذلك على زيادة النون قولهم في الجمع : (أَقَاحِي) ، و (أَقَاح) ، وقولهم في التصغير : (أَقِيحِيَّةً)^(٢).

وقال الجوهري في موضع آخر : إن (الْأَفْحَوَانَ) يُصَغَّرُ عَلَى (أَقِيحِي) ؛ لأنه يجمع على (أَقَاح)^(٣).

وردُّ عليه ابن بُرِّي فقال : « هذا غلطٌ منه ، وصوابه : (أَقِيحِيَان) ، والواحدة (أَقِيحِيَانَةٌ) ؛ لقولهم : (أَقَاحِي) كما قالوا : (ظُرِّيَّان) في تصغير (ظُرْبَانَ)^(٤) ؛ لقولهم : (ظُرَّابِي) »^(٥).

رأي ابن بُرِّي :

(أَفْحَوَانَةٌ) تُصَغَّرُ عَلَى (أَقِيحِيَّةً) ، وقال مرة : إنها تُصَغَّرُ عَلَى (أَقِيحِيَانَةٌ) .

المناقشة :

اختلف في تصغير (أَفْحَوَانَ) على قولين :

١- ذهب سيبويه ، وتبعه بعض العلماء إلى أن (أَفْحَوَانَةٌ) تُصَغَّرُ عَلَى (أَقِيحِيَانَةٌ)^(٦) ، قال السيرافي : وتقول في (أَفْحَوَانَةٌ) : (أَقِيحِيَانَةٌ) كأنك حَقَّرْتَ (أَفْحَوَانًا) ، وإذا حَقَّرْتَ (أَفْحَوَانًا)

(١) انظر : الصحاح ٢١٣٥/٥ .

(٢) انظر : اللسان والتاج (سطن) .

(٣) انظر : الصحاح ٢٤٥٩/٦ .

(٤) (الظُرْبَانَ) : دُوَيْبَةٌ شَبَّهَ الْكَلْبَ ، أَصْلَمَ الْأُذُنِينَ ، صِمَاحَاهُ يَهْوِيَان ، طَوِيلُ الْخِرْطُومِ ، أَسْوَدُ الْمِرْسَاءِ ، أَيْضُ الْبَطْنِ ، كَثِيرُ الْفَسْرِ مَتْنُ الرَّائِحَةِ . انظر : المخصص ٨٤/٨ .

(٥) اللسان والتاج (قحا) .

(٦) انظر : الكتاب ٤٢٤/٣ ، التعليق ٢٦٧/٣ ، المخصص ١٣٠/٥ .

فكأنك حَقَرْتَ (أَقْحَوَةٌ) ؛ لأنك تُجْرِي الألف والنون مجرى هاء التانيث فتصغّر ما قبل هاء التانيث فتصغّر (أَقْحِيٌّ) ، ثم تُدْخِل الألف والنون فيصير (أَقْحِيَّان) ^(١) ، وهذا أحد قولي ابن بري .

٢- ذهب الجوهري إلى أن (الأقحوان) يُصغّر على (أقحِيٌّ) ؛ وكذلك ابن بري في قوله الثاني .

والراجع - فيما يظهر - أن (أقحوانة) تُصغّر على (أقحِيَّانَة) ؛ وذلك لما يأتي :

١- أن ما كانت الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف مثل : زَعْفَرَان ، وَأَقْعُوَان يختلف فيه التصغير عن التكريير فتحذف الألف والنون في التكريير ولا يُحذفان في التصغير فتقول في تكسير زَعْفَرَان ، وَأَقْعُوَان : زَعْفِرَان ، وَأَقْعِرَان ، وَأَقْعِرَان ، وَأَقْعِرَان ؛ وكذلك (أَقْحُوَان) يُكسّر على (أَقْح) حُذِفَت النون في الجمع ، وَقَلِبَت الواو ياءً ؛ لوقوعها في الطرف إثر كسْر فتقديره (أَقَاعِل) ، وهو في هذا الوجه من المنقوص فالإعراب على الياء ، وَتُحذَفُ في حالتي الرفع والجر عند التجرد من (أل) المعرفة ، والإضافة ، فتقول : هذه أَقْح ، ونظرتُ إلى أَقْح ، وتثبت الياء في غير ذلك فتقول : قطفتُ أَقْحِيَّ ، وهذه أَقْحِي ، وقد ورد في الجمع (الأقحِيُّ) بالتشديد ، ومأثي هذا زيادة ياء قبل الآخر للتعويض من النون المحذوفة ، كما يقال في جمع (سَفْرَجَل) : (سَفْرَاجِج) ، وهذا التعويض جائزٌ قياساً ^(٢) .

٢- أن الألف والنون مزيدتان فيها بعد أربعة أحرف ، وإذا كانت الألف والنون مزيدتين بعد أربعة أحرف فإن النون تكون بمنزلة هاء التانيث في نحو : دَحْرَجَةٌ ؛ وألف التانيث في نحو : خَنْفَسَاء ، فلا تحذف النون عند التصغير كما لا تُحذف الهاء والألف ؛ وذلك لتحركها كما تحركت هاء التانيث ، والهمزة التي في خَنْفَسَاء ^(٣) ، وكذلك فإن هذه الألف التي قبل النون لا تُقَلَبُ في التصغير

(١) انظر : شرح الكتاب ١٩٣/٤ - ب .

(٢) انظر : التسهيل ٢٨٥ ، التذليل ٤٣/٦ ، المساعد ٥٠٤/٣ - ٥٠٥ .

(٣) انظر : كبوات اليراع ٢٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٢٤/٣ ، شرح الكتاب ١٩٣/٤ ، التعليقة ٢٦٧/٣ ، المخصص ١٣٠/٥ .

وعلى هذا فتنظير ابنِ بَرِّي لـ (أَقْحُوَان) بِـ (ظَرِبَانَ) لا يستقيم ؛ لأن الألف والنون في (أَقْحُوَان) وقعت بعد أربعة أحرف ، أما الألف والنون في (ظَرِبَانَ) فقد وقعت بعد ثلاثة أحرف ، ويختلف حكم الألف والنون إذا وقعت بعد ثلاثة أحرف عن حكمها إذا وقعت بعد أربعة أحرف ، وذلك أن الألف والنون إذا وقعت بعد ثلاثة أحرف يُفْصَلُ فيها ، وذلك أن منه ما تقلب فيه الألف ياءً في التصغير ، ومنه ما لا تقلب ، والفرق بين ما قُلبت فيه الألف ياءً وبين ما لم تقلب أن الذي قلبت فيه الألف ياءً يجعلون النون فيه للإحاق ، والذي لا يقلبون فيه الألف ياءً يجعلون النون والألف فيه بمنزلة ألفي التانيث ، و (ظَرِبَانَ) لا يجوز أن يكون ملحقاً ؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْلَال) فلما جمعته العرب على (ظَرَائِي) بِقَلْبِ النون ياءً وإدغامها في الياء ، ولم تقل في جَمْعِهِ (ظَرَائِينَ) علمنا أنهم لم يجعلوا الجمع ملحقاً ، كما لم يجعلوا الواحد ملحقاً بواحد فوجب أن يقال : (ظَرِبَانَ) ، وكان جمعهم إياه على (ظَرَائِي) ؛ لأنهم جعلوا النون كالبدل من ألف التانيث^(٢) ، وقال الرضي : تُشَبُّه الألف والنون بألف التانيث الممدودة إذا كانت في صفة ممتنعة من التاء نحو : (سَكْرَانَ) فالألف والنون هنا تشبهان ألف التانيث بانتفاء التاء فتقول في التصغير : (سُكْرَانَ) فتُبْقِي الألف والنون كما تُبْقِي ألف التانيث الممدودة في نحو : (حَمْرَاء) فتقول في التصغير : (حُمَيْرَاء) ، فإن كانت الألف والنون في الاسم الصريح غير العلم فإنهما لا تُشَبَّهُان بالألف والنون في باب (سَكْرَانَ) مطلقاً ؛ إذ لا يجمعهما الوصف ، بل يُنظَر هل الألف رابعة أو فوقها ، فإن كانت رابعة تُنظَر ، فإن كان الاسم الذي هما في آخره مُساوياً لاسم آخره لَمْ قبلها ألف زائدة في عدد الحروف والحركات والسكنات وإن لم يساوه وزناً حقيقياً قَلِبَ أَلْفُهُ في التصغير ياءً تشبيهاً لها بذلك الألف الذي قبل اللام ، وذلك في ثلاثة أوزان فقط : (فَعْلَان ، و فَعْلَان ، و فَعْلَان) نحو : (حَوْمَانَ ، و سُلْطَانَ ، و سِرْحَانَ) فإن نون (حَوْمَانَ) موقعها موقع اللام في (جِبَار) ، وموقع نون سُلْطَانَ كلام (قُرْطَاس) ، وموقع نون سِرْحَانَ كلام سِرْبَال ، فتقول : (حَوْمَيْن ، و سُلَيْطَيْن ، و سُرَيْحَيْن) ، وإن لم يكن الاسم المذكور مساوياً لما ذكرنا فيما ذكرنا كـ (الظَرِبَانَ) لم يُشَبَّهُ

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ١/١٩٩ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ٤/١٩٢ - ١٩٣ ، التعليق ٣/٢٦٤ .

بالألف التي قبل اللام ، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألفٌ زائدة بعدها لام ، بل تُشَبَّهُ بالألف والنون فيها بالألف والنون في باب (سَكْرَان) فلا تُقَلَّبُ الألفُ ياءً نحو : (ظَرَيَّان) ، وإنما جاز تشبيههما بها ههنا في التصغير ، ولم يجز ذلك في الجمع فلم يُقَلَّ : (ظَرَابَان) ، بل (ظَرَايِين)^(١) ؛ لتمام بنية التصغير قبل الألف والنون ، وهي (فُعَيْل) بخلاف بنية الجمع الأقصى ، وإذا جاز لهم لإقامة بنية الجمع الأقصى قلب ألف التانيث وهي أصل الألف والنون كما في (الدَعَاوِي) في المقصورة ، و (الصُّحَارِي) في الممدودة ، فكيف بالألف والنون^(٢).

وقال الفارسي ، والعكبري : إن (ظَرَبَان) صُغِرَ على (ظَرَيَّان) ؛ لأنه لم يُكَسَّرْ على (ظَرَايِين) ، وإنما على (ظَرَايِي) فأبدلوا الألف والنون ياءين وأدغموا^(٣).

ويمكن أن يُلْتَمَسُ العذر لابن بُرِّي في تشبيهه (أَقْبِحِيَّانَ) بـ (ظَرَيَّان) في أن (ظَرَيَّان) عنده يُكَسَّرُ على (ظَرَايِي) فأبدلوا الألف والنون ياءين وأدغموا ، وكذلك (أَقْحُوَّان) يُكَسَّرُ على (الأَقَاحِي) بالتشديد ، حُدِفَتِ النونُ ، وَقَلِبَتِ الواوُ ياءً ؛ لوقوعها في الطرف إثر كَسْرِ ، وزِيدَتِ ياءٌ قبل الآخر للتعويض من النون المحذوفة ، والعلماء يقولون إن كلُّ اسمٍ في آخره ألفٌ ونونٌ زائدتان إن كان لا يُكَسَّرُ على (فَعَالِيْن) فإنه يُصَغَّرُ على (فُعَيْلان) ، وذلك نحو : (غَضَبَان) ، و (سَكْرَان) تقول في تصغيرهما : (غُضَيَّان) ، و (سَكْرِيَّان)^(٤).

أما قول ابن بُرِّي : إن (أَقْحُوَّانَ) تُصَغَّرُ على (أَقْبِحِيَّة) فيمكن أن يكون قد وهم في ذلك ؛ لأنه قد ذكر خلاف ذلك فقد ردُّ على الجوهريُّ عندما قال : إن تصغير (الأَقْحُوَّان) (أَقْبِحِي) ، وقال : إن الصواب (أَقْبِحِيَّان) .

(١) ذهب بعض العلماء إلى أنه حكيمٌ جَمَعَ (ظَرَبَان) على (ظَرَايِين) بالنون ، وعلى هذا يمكن تصغيره على (ظَرَيَّيْن) ؛ وقال ابن هشام الحضراوي : وكذلك ينبغي فيمن جَمَعَهُ على (ظَرَايِي) ؛ لأن الياء بدلٌ من النون ، فينبغي أن يكون بمنزلتها ، فكانه جَمَعَ على (ظَرَايِين) . انظر : التذييل ٤٠/٦ ب - ٤١ .

(٢) انظر : شرح الشافية للرضي ١٩٧/١ - ١٩٨ .

(٣) انظر : شرح التكملة للعكبري ٢٣١/٢ ب .

(٤) انظر : التكملة ٤٩٥ ، المتصد في شرح التكملة ٦٥١/٢ .

قال ابن بُرِّي : « (أَرْوَى) تُنَوِّنُ وَلَا تُنَوِّنُ ، فَمَنْ نَوَّنَهَا احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (أَفْعَلٌ) مِثْلَ (أَرْتَبِ) ، وَأَنْ يَكُونَ (فَعْلَى) مِثْلَ (أَرْطَى) مُلْحَقٍ بِـ (جَعَفَرٍ) ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ (أَرْوِيَّةٌ) (أَفْعُولَةٌ) ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي (فُعْلِيَّةٌ) ، وَتَصْغِيرُ (أَرْوَى) إِذَا جَعَلْتَ وَزْنَهَا (أَفْعَلًا) (أَرْوِي) عَلَى مَنْ قَالَ (أَسَيِّدٌ) ، وَ (أَحْيِي) ، وَ (أَرْيُ) عَلَى مَنْ قَالَ (أَسَيِّدٌ) ، وَ (أَحْيِي) قَالَ : (أَرْيُ) فَيَكُونُ مَنْقُوصًا بِمَنْزِلَةِ : (قَاضِي) ، إِذَا حُذِفَتْ لَامُهَا لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ ، وَأَمَّا (أَرْوَى) فَيَمْنُ لَمْ يُنَوَّنْ فَوَزْنُهَا (فَعْلَى) ، وَتَصْغِيرُهَا (أَرْيَا) ، وَمَنْ نَوَّنَهَا وَجَعَلَ وَزْنَهَا (فَعْلَى) مِثْلَ : (أَرْطَى) فَتَصْغِيرُهَا (أَرْيُ) ^(١) ، وَأَمَّا تَصْغِيرُ (أَرْوِيَّةٍ) إِذَا جَعَلْتَهَا (أَفْعُولَةٌ) فَـ (أَرْوِيَّةٌ) عَلَى مَنْ قَالَ (أَسَيِّدٌ) ، وَوَزْنُهَا (أَفْعِيلَةٌ) ، وَ (أَرْيَّةٌ) عَلَى مَنْ قَالَ : (أَسَيِّدٌ) ، وَوَزْنُهَا (أَفْعِيَّةٌ) ، وَأَصْلُهَا (أَرْيِيَّةٌ) ، فَالْيَاءُ الْأُولَى يَاءُ التَّصْغِيرِ ، وَالثَّانِيَةُ عَيْنُ الْفِعْلِ ، وَالثَّلَاثَةُ وَאו (أَفْعُولَةٌ) ، وَالرَّابِعَةُ لَامُ الْكَلِمَةِ ، فَحُذِفَتْ مِنْهَا اثْنَتَيْنِ ، وَمَنْ جَعَلَ (أَرْوِيَّةً) (فُعْلِيَّةً) فَتَصْغِيرُهَا (أَرْيَّةٌ) وَوَزْنُهَا (فُعْلِيَّةٌ) وَحُذِفَتْ الْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ ، قَالَ : وَكَوْنُ (أَرْوَى) (أَفْعَلٌ) أَقْبَسُ ؛ لِكثْرَةِ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ أَوْلَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيَبَوِيهِ لِأَنَّهُ جَعَلَ (أَرْوِيَّةً) (أَفْعُولَةً) ^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

أولا : من نَوَّنَ (أَرْوَى) احتمل وزنين :

١- أن يكون (أَفْعَلٌ) ، وَتَصْغِيرُهَا (أَرْوِي) ، أَوْ (أَرْيُ) ، أَوْ (أَرْيُ) .

٢- أن يكون وَزْنُهَا (فَعْلَى) مِثْلَ : (أَرْطَى) ، وَتَصْغِيرُهَا (أَرْيُ) .

ثانياً : من لَمْ يُنَوَّنْ فَوَزْنُهَا (فَعْلَى) ، وَتَصْغِيرُهَا (أَرْيَا) .

وأما تصغير (أَرْوِيَّةٍ) :

(١) في اللسان (روي) « و (أَرْيُ) عَلَى مَنْ قَالَ : (أَسَيِّدٌ) وَ (أَحْيِي) » ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) في اللسان (روي) (أَرْيُ) ، وَالصَّحِيحُ (أَرْيُ) كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي الْمُنَاقِشَةِ .

(٣) اللسان (روي) .

١- إن جعلتها (أَفْعُولَةٌ) فـ(أَرْوِيَّةٌ) ، ووزنها (أَفْعِيلَةٌ) ، و (أَرْوِيَّةٌ) ، ووزنها (أَفْعِيَّةٌ) .

٢- مَنْ جَعَلَ (أَرْوِيَّةً) (فُعْلِيَّةً) فتصغيرها (أَرْوِيَّةٌ) ووزنها (فُعْلِيَّةٌ) .

المنافشة :

قبل الحديث عن (أَرْوِي) لا بُدُّ من بيان حكم الكلمات التي جعلها ابنُ بَرِّي نظيراً لها وهي (أَسْوَدٌ) ، و (أَحْوَى) ، أما (أَسْوَدٌ) فلك في تصغيره وجهان :

١- (أَسِيدٌ) الأصل (أَسِيدٌ) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً ، ثم أَدغِمَت الياء في الياء فصارت (أَسِيدٌ) .

٢- (أَسِيدٌ) بالتصحيح وعدم القلب حملاً على التفسير حيث قالوا : (أَسَاوِدٌ)^(١) ، وقال الرضي : إنما قيل (أَسِيدٌ) لقوة الواو المتحركة ، وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير ، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة^(٢) .

والمختار الأول ؛ لأن الحمل على التفسير قليل^(٣) .

وقد نبه ابنُ الناظم أن المراد بها الأسود العظيم من الحيات ، وليس المراد بها (الأَسْوَد) الذي هو ضد (الأَبْيَض) وذلك لأن الأسود العظيم من الحيات يُكسَّرُ على (أَسَاوِد) فيُحْمَلُ عليه في التصغير فيقال : (أَسَاوِد) فالواو هنا بعدها حَرْفٌ واحدٌ وحُرُكَت في الواحد والجمع ، أما (الأَسْوَد) الذي هو ضد (الأَبْيَض) فلا يجوز فيه إلا (أَسِيدٌ) ؛ لأنه لا يُكسَّرُ على (أَسَاوِد) وإنما على (سَوْدٍ) فالواو هنا لم تتحرك في الجمع^(٤) .

أما (أَحْوَى) فللعلماء في تصغيره مذاهب ، وهي على النحو الآتي :

١- سيويوه يقول : (أَحْيِي) ، فيقلب الواو ياءً ، ويحذف الأخيرة نسيًا ، ولا يصرف لثبوت

(١) انظر : الكتاب ٤٦٩/٣ ، المقتضب ٢٤٣/٢ ، شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) انظر : شرح الشافية ٢٣٠/١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٢٤/٥ .

(٤) انظر : بغية الطالب ٥١ .

٢- عيسى بن عمر يقول : (أَحْيَى) فيحذف ويصرف ؛ لأنه في اللفظ على مثال (فَعِيلٍ) ، ولو كان ذلك معتبراً لصرف مثل (يَضَعُ) ، و (أَرُؤُس) إذا حُقِفَ همزه فقيلاً : (أُرُس)^(٢).

٣- أبو عمرو بن العلاء يقول : (أَحْيَى) فِعِيلٌ واوه ، ويجريه مجرى (جَوَارٍ) ، فيحذف آخره في الرفع والجر حذفاً على نية الثبوت^(٣) ، وشبهة أبي عمرو في هذا أنها ياء وقعت في الطرف الأخير من الكلمة ، وما قبلها مكسور ، فيجب أن تُعْلَلُ لإعلال (قَاضٍ) فتجعل في الرفع والجر محذوفة ، وفي النصب ثابتة ، كما هو الشأن في (قَاضٍ) ، ثم إنه ينبغي أن تجعله جارياً مجرى (جَوَارٍ) ؛ إذ لو لم يكن كذلك لزمه التنوين في النصب مع ثبوت الياء فيه ، ويلزم من ذلك عدم امتناع الصرف في (أَفْعَل) ، وهو ممتنع باتفاق ، وأما كون ما استدل به مقدوحاً به فلأنه يلزمه أن يقول في النصب : رأيت أَحْيَى على زنة (أَقْيَل) ، ومن ذلك يلزم إثبات الياء في جميع الأمثلة ؛ لكون الكل متساوية ؛ إذ تخصيص (أَحْيَى) في إثبات الياء يستلزم الترجيح من غير مرجح ، وهو باطل^(٤) ، فأصله عنده (أَحْيَى) بالضم والتنوين ، استثقلت الضمة على الياء فَحُدِفَتْ ، ثم عُوِضَ منها التنوين ، فالتقى ساكنان : الياء ونون التنوين ، فَحُدِفَتْ الياء لالتقاء الساكنين ، ثم حُدِفَ التنوين للوصفية ووزن الفعل ، فَخِيفَ رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ، ومعنى بكونه فرعاً فَعَوِضُوا التنوين عن الياء لينقطع طمع رجوعها ، وعلى هذا فالحذف قياسي ؛ لأن علته صرفية وهي التقاء الساكنين ، وهذا مبنيٌّ على أن الإعلال مقدمٌ على منع الصرف ، وخَرَجَهُ بعضهم على أن منع الصرف مقدمٌ على الإعلال فأصل (أَحْيَى) : (أَحْيَى) بضم الياء من غير تنوين

(١) انظر : الكتاب ٤٧١/٣ ، التبصرة ٦٩٠/٢ ، شرح المفصل ١٢٦/٥ ، شرح الشافية للرضي ٢٣٣/١ ، شرح الشافية لليزدي ١/١٣٥ ، شرح الشافية لركن الدين ٥٦٣ - ٥٦٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٧٢/٣ ، التبصرة ٦٩٠/٢ ، شرح المفصل ١٢٦/٥ ، شرح الشافية للرضي ٢٣٣/١ ، شرح الشافية لليزدي ١/١٣٥ ، شرح الشافية لركن الدين ٥٦٥ - ٥٦٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٧٢/٣ ، شرح المفصل ١٢٦/٥ ، شرح الشافية للرضي ٢٣٣/١ ، شرح الشافية لليزدي ١/١٣٥ ، شرح الشافية لركن الدين ٥٦٦ - ٥٦٧ .

(٤) انظر : شرح الشافية لليزدي ١/١٣٦ .

فَحُدِّفَتْ ضَمَّةُ الْيَاءِ لِلثَّقَلِ ، ثُمَّ حُدِّفَتْ الْيَاءُ تَخْفِيفًا ، ثُمَّ أَتَى بِالتَّنْوِينِ عَوْضًا عَنْهَا^(١).

٤- (أَحْيَوِ) عَلَى قِيَاسِ (أَسْيُودِ)^(٢).

أَمَّا (أَرْوَى) فَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي وَزْنِهَا عَلَى قَوْلَيْنِ :

١- ذَهَبَ سَبِيحُوه إِلَى أَنَّهَا تَنْوُنٌ^(٣)، وَعَلَى هَذَا فَتَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ :

أ- أَنْ يَكُونَ وَزْنُهَا (أَفْعَلَ)^(٤)، وَيَجُوزُ فِي تَصْغِيرِهَا حَيْثُذِ الْأَوْجِهَ الْآتِيَةِ :

- (أَرْيَوِ) عَلَى مَنْ قَالَ (أَسْيُودِ) ، وَ (أَحْيَوِ)^(٥)، وَأَصْلُهُ عَلَى هَذَا (أَرْيَوَوُ) قُلِبَتْ الْوَاوُ الْأَخِيرَةُ يَاءً لَوْقُوعِهَا بَعْدَ كَسْرَةِ فَصَارَ (أَرْيَوِيٌّ) ، ثُمَّ اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُدِّفَتْ الضَّمَّةُ ثُمَّ الْيَاءُ ، أَوْ حُدِّفَتْ الْيَاءُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ ، ثُمَّ عَوْضَ التَّنْوِينِ عَنِ الْإِعْلَالِ ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ (أَحْيَوِ) (أَحْيَوَوُ) قُلِبَتْ الْوَاوُ الْأَخِيرَةُ يَاءً لَوْقُوعِهَا بَعْدَ كَسْرَةِ فَصَارَ (أَحْيَوِيٌّ) ، ثُمَّ اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُدِّفَتْ الضَّمَّةُ ثُمَّ الْيَاءُ ، أَوْ حُدِّفَتْ الْيَاءُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ ، ثُمَّ عَوْضَ التَّنْوِينِ عَنِ الْإِعْلَالِ^(٦).

- (أَرِيٌّ) عَلَى مَنْ قَالَ (أَسْيُدُ) ، وَ (أَحْيِيٌّ)^(٧)، وَأَصْلُهُ عَلَى هَذَا (أَرْيَوَوُ) قُلِبَتْ الْوَاوُ الْأَخِيرَةُ يَاءً لَوْقُوعِهَا بَعْدَ كَسْرَةِ فَصَارَ (أَرْيَوِيٌّ) ، فَقُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً ؛ لِاجْتِمَاعِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَسَبْقِ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ ، ثُمَّ أُذْغِمَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ فِي الْيَاءِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَاوِ ، وَبَعْدَ الْإِدْغَامِ تَصْيِيرَ (أَرِيٍّ) بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ فِي آخِرِهِ اسْتَثْقَلَتْ فَحُدِّفَتْ الثَّلَاثَةَ نَسْبًا ، وَجُعِلَ الْإِعْرَابُ عَلَى مَا قَبْلَهَا فَقِيلَ : (أَرِيٌّ) ، وَهُوَ مُتَوَوِّنٌ لِتَنْكِيرِهِ كَمَا يُتَوَوَّنُ (أَفْعَى) وَغَيْرِهِ مِنْ

(١) انظر ما قاله العلماء في (جَوَارِ) الذي جعله ابنُ بَرِّي نظيراً لـ(أَحْيِيٌّ) فيما يأتي : الكتاب ٣/٣١٠-٣١٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٣٨، ما ينصرف ١٤٥، الأصول ١/٩١، ٣٧٥، شرح الكتاب ٤/١٣٤-١٣٥، التبصرة ٢/٥٧٠-٥٧١، المنصف ٢/٧٠-٧٤، شرح الكافية للرضي ١/٥٨، التذيل ٥/٣٩٠.

(٢) انظر : المقتضب ٢/٢٤٦، شرح الشافية للرضي ٢/٢٣٤.

(٣) انظر : البغداديات ١٢٩.

(٤) انظر : المقتضب ٢/٢٨٤، البغداديات ١٢٩.

(٥) انظر : المقتضب ٢/٢٨٥.

(٦) انظر : شرح الشافية للجاربردي ٢٢٠.

(٧) انظر : المقتضب ٢/٢٨٥.

النكرات غير الصفات التي تجيء على (أفعل) (١).

- (أرِي) على من قال : (أحي) (٢)، وهذا على مذهب أبي عمرو بن العلاء ، فيكون منقوصاً بمنزلة : (قاضي) ، إنما حُدِّثَتْ لامها لسكونها وسكون التنوين ، وأصله على هذا (أريو) قُلبت الواو الأخيرة ياءً لوقوعها بعد كسرة فصار (أريوي) ، فقلبت الواو ياءً ؛ لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أذغمت ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الواو ، وبعد الإدغام تصير (أريي) بثلاث ياءات ، والضم والتنوين ، استثقلت الضمة على الياء فحُدِّثَتْ ، ثم عُوِّضَ منها التنوين ، فالتقى ساكنان : الياء ونون التنوين ، فحُدِّثَتْ الياء لالتقاء الساكنين ، ثم حُدِّفَ التنوين للعلمية ووزن الفعل ، فخيفَ رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ، ومعنى بكونه فرعاً فعُوِّضُوا التنوين عن الياء لينقطع طمع رجوعها ، وعلى هذا فالحذف قياسي ؛ لأن علتة صرفية وهي التقاء الساكنين .

ب - أن يكون وزنها (فعلَى) مثل : (أرطى) (٣)، أي : أن همزته أصلية ، وألفه زائدة جيء بها للإلحاق بـ (جعفر) (٤) وتصغيرها (أري) (٥)، أصلها (أريوي) ، قُلبت ألف الإلحاق ياءً لوقوعها بعد كسرة فصار (أريوي) ، والواو لام الكلمة ، وإذا كانت لام الكلمة وأواً فإنه عند تصغيرها يُؤتى ياء التصغير ثالثة فتصير (أريوي) ، وقد اطرَّد في الإعلال أنه إذا اجتمعت الواو مع الياء وسبق الساكن على الآخر ، فإنه يجب قلب الواو ياءً ؛ وذلك لأن الياءين أخف ، ثم تُدغمُ الياء في الياء (٦) فيقال على هذا في (أريوي) ونحوه : (أريي) ، استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان التنوين والياء فحُدِّثَتْ الياء ، وعُوِّضَ عنها التنوين .

(١) انظر : البغداديات ١٢٩-١٣٠ ، التعليقة ٣/٣٢٣ .

(٢) لم أجد من ذكر أنها تُصغَّرُ على هذه الصورة غير ابن بري .

(٣) انظر : البغداديات ١٢٩ .

(٤) انظر في أن (أرطى) (فعلَى) ما يأتي : الكتاب ٣/٢١١ ، ٥٩٧ ، ٣٠٨/٤ ، المقضب ٢/٢٣٣ ، ٣٣٨/٣ ، شرح المفصل ٩/١٤٧ ، شرح الملوكي ١٢٨ ، ١٢٩ ، المتع ١/٢٣٥ ، شرح الشافية لليزدي ١/٣٢٥ .

(٥) لم أجد من ذكر أنها تُصغَّرُ على هذه الصورة غير ابن بري .

(٦) انظر : شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٥٠ ، شرح الشافية للرضي ٣/١٣٩ ، شرح الشافية للركن الاسترهابي ١٢١٨ ، شرح الشافية لليزدي ٢/٤٩٨ .

٢- ذهب الأخفش إلى أنها لا تُتَوَّنُ فوزنها (فَعَلَى) ^(١)، وتصغيرها (أرْيًا) ^(٢)، والفرق بين تصغيرها إذا كانت مُتَوَّنَةً، وهي (فَعَلَى) مثل: (أرْطَى) ، أي أنها ملحقة بنحو: (جَعْفَر) ، وبين تصغيرها على مذهب الأخفش ، أن الألف في (أرْوَى) إذا كانت مثل (أرْطَى) للإلحاق ، أما الألف على مذهب الأخفش فهي للتأنيث ، وعند التصغير يُكسَر ما قبل ألف الإلحاق فتقلب ياءً ، فيقال في تصغير (أرْطَى) : (أرِيطَ) ، بخلاف الألف التي للتأنيث فإنه لا يُكسَر ما قبلها فيقال في تصغير (حُبَلَى) : (حُبَيْلَى) ؛ لأنها بمنزلة تاء التأنيث ^(٣).

والراجع - فيما يظهر - أن (أرْوَى) إن سُمِعَ مُتَوَّنًا فهو (أَفْعَل) ؛ وذلك لِمَا يأتي :

١- أن الهمزة إذا وقعت أولاً في كلمة على أربعة أحرف وجب أن يُحكَم بزيادتها حتى يقوم دليل على أنها أصل ^(٤).

٢- أن (أرْوَى) ليست كـ (أرْطَى) ؛ لأن (أرْطَى) سُمِعَ فيها ما يدل على أن الهمزة أصلية ، وهو قولهم : أديمٌ مأرُوطٌ ^(٥)، بخلاف (أرْوَى) ، قال ابنُ جنِي : « واعلم أنك إذا حَصَلَتَ حرفين أصليين في أولهما ميمٌ أو همزة ، وفي آخرهما ألفٌ فاقضِ بزيادة الميم والهمزة ، وذلك أنا اعتبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك ، إلا أن تجد ثبوتاً ترك هذه القضية إليه ، وذلك نحو : (مُوسَى) ، و (أرْوَى) ، و (أَفْعَى) ومثالهما (مُفْعَلٌ) ، و (أَفْعَل) ؛ وذلك أن (مُفْعَلًا) أكثر في الكلام من (فُعَلَى) ، و (أَفْعَل) أكثر من (فَعَلَى) ^(٦).

أما إن سُمِعَ غير مُتَوَّنٍ فهو (فَعَلَى) ، والألف فيه للتأنيث ؛ لأنه لو كان (أَفْعَل) لَتَوَّنَ لتكثيره ، كما يُتَوَّنُ (أَفْعَى) ، وما أشبهه من النكرات غير الصفات التي تجيء على (أَفْعَل) ^(٧).

(١) انظر : المتنضب ٢/٢٨٤ ، البغداديات ١٢٩ - ١٣٠ ، التعليق ٣/٣٢١ .

(٢) انظر : المتنضب ٢/٢٨٥ ، النكلمة ٣٨٩ ، المقصد ٢/٤٧١ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/٤١٨ - ٤١٩ ، المتنضب ٢/٢٥٩ ، شرح التصريف للشانيني ٢٨٨ .

(٤) انظر : البغداديات ١٢٩ ، التعليق ٣/٣٢٣ .

(٥) انظر : سر الصناعة ١/٤٢٨ ، المتع ١/٥٥٠ ، ٢٣٥ ، ٢٨٠ ، اللسان والتاج (أرط) .

(٦) سر الصناعة ١/٤٢٨ .

(٧) انظر : البغداديات ١٢٩ - ١٣٠ ، التعليق ٣/٣٢٣ .

وعلى هذا فَمَنْ كَانَتْ (أَرْوَى) عنده (أَفْعَل) كَانَتْ (أَرْوِيَّة) عنده (أَفْعُولَةٌ) أصله :
 (أَرْوِيَّة) ، الواو الثانية عنده واو (أَفْعُولَةٌ) ، وقعت ساكنة قبل ياءٍ فلزم انقلابها ياءً ، ولما لزم
 انقلابها ياءً وجَبَ أَنْ يُدَلَّ من ضمة عين (أَفْعُولَةٌ) كسرة فصار (أَرْوِيَّة) ، وفي تصغيره حيثُذِ
 الأوجه الآتية :

١- (أَرْوِيَّة) على مَنْ قَالَ (أَسَيِّدٌ) ، ويكون وزنه التصغيري (فُعَيْلَةٌ) ، ووزنه التصريفي
 (أَقَيْعِلَةٌ)^(١).

٢- (أَرْيَّة) على مَنْ قَالَ (أَسَيْدٌ) ، أصله (أَرْيِيَّة) ، الياء الأولى للتصغير ، والثانية عين
 الفعل التي انقلبت ياءً ، والثالثة واو (أَفْعُولَةٌ) التي قَلِبَتْ قبل التصغير لوقوعها ساكنة قبل ياء ،
 والرابعة لام الفعل ، فاجتمعت أربع ياءات فحذفت اثنتين منها فصار (أَرْيَّة) ، ويكون وزنه
 التصريفي (أَقَيْعَةٌ)^(٢).

وَمَنْ كَانَ (أَرْوَى) عنده (فَعَلَى) فد (أَرْوِيَّة) عنده (فُعَلِيَّة) فإذا صَغُرَتْ لم يُقَلَّ فيها إلا
 (أَرْيَّة) ، ولم يجز فيه (أَرْوِيَّة) ؛ لأن اللام واو ، ولام الكلمة إذا كانت واوًا مثل (جَرَوِي) فإنه عند
 تصغيرها يُؤْتَى بياء التصغير ثالثة فتصير (جَرَيَوِي) ، وقد اطرَدَ في الإعلال أنه إذا اجتمعت الواو مع
 الياء وسبق الساكن على الآخر ، فإنه يجب قلب الواو ياءً ؛ وذلك لأنَّ الياءين أخفُ ، ثم تُدْغَمُ الياء
 في الياء^(٣) فيُقَالُ على هذا في (جَرَيَوِي) ونحوه : (جَرَيِي)^(٤) ، وعلى هذا فكان الأصل فيمن جعل
 (أَرْوِيَّة) (فُعَلِيَّة) ، (أَرْوِيَّة) إلا أنه لما كان اللام واوًا لزم أن تقلب ياءً فيصير (أَرْيِيَّة) ، ثم تُحذَفُ
 الياء المشددة ؛ لاجتماع ثلاث ياءات في الآخر فتصير (أَرْيَّة) ، ويكون وزنها (فُعَيْلَةٌ)^(٥).

(١) انظر : المقتضب ٢/٢٨٤ ، شرح الكتاب ٤/٢١٤ ، البغداديات ١٢٧ ، التعليق ٣/٣٢٢.

(٢) انظر : الكتاب ٣/٤٦٩ ، المقتضب ٢/٢٨٤ ، شرح الكتاب ٤/٢١٤ ، البغداديات ١٢٧-١٢٨ ، التعليق ٣/٣٢٢ ، النكت
 ٢/٩٣٩ ، شرح الشافية للرضي ١/٢٣٥.

(٣) انظر : شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٥٠ ، شرح الشافية للرضي ٣/١٣٩ ، شرح الشافية للركن الاسترهادي ١٢١٨ ،
 شرح الشافية للبيزدي ٢/٤٩٨.

(٤) انظر : الكتاب ٣/٤٧١ ، التبصرة ٢/٦٨٧.

(٥) انظر : المقتضب ٢/٢٨٤ ، شرح الكتاب ٤/٢١٤ ، البغداديات ١٢٨-١٢٩ ، التعليق ٣/٣٢٢ ، النكت ٢/٩٣٩ ، شرح
 الشافية للرضي ١/٢٣٥-٢٣٦.

١٨٣- (حكم ما اجتمع في آخره ثلاث ياءات بعد التصغير) .

قال الجوهري : « تصغير (مُعَاوِيَةَ) (مُعِيَّةٌ) هذا قول أهل البصرة ؛ لأن كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولهن ياء التصغير حذفت واحدة منهن ، فإن لم يكن أولاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئاً ، تقول في تصغير (مِيَّة) : (مِيَّةٌ) ، وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً ، يقولون في تصغير (مُعَاوِيَةَ) : (مُعِيَّةٌ) على قول مَنْ يقول : (أُسَيْدٌ) ، و (مُعِيَّةٌ) على قول مَنْ يقول : (أُسَيْدٌ)^(١) .

قال ابن بُرِّي : « تصغير (مُعَاوِيَةَ) عند البصريين (مُعِيَّةٌ) على قول مَنْ يقول في (أُسُودٌ) : (أُسَيْوِدٌ) ، و (مُعِيَّةٌ) على قول مَنْ يقول : (أُسَيْدٌ) ، و (مُعِيَّةٌ) على لغة مَنْ يقول في (أُحْوَى) : (أُحْيَى) ، قال : وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ، قال : وقول الجوهري : و (مُعِيَّةٌ) على قول مَنْ يقول : (أُسَيْوِدٌ) غلطٌ ، وصوابه كما قلنا ، ولا يجوز (مُعِيَّةٌ) كما لا يجوز (جُرِّيَّةٌ) في تصغير (جِرْوَةٌ) ، وإنما يجوز (جُرِّيَّةٌ)^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

تصغير (مُعَاوِيَةَ) عند البصريين (مُعِيَّةٌ) ، و (مُعِيَّةٌ) و (مُعِيَّةٌ) على لغة مَنْ يقول في (أُحْوَى) : (أُحْيَى) ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء .

المناقشة :

سبق بيان الأوجه الجائزة ، ومذاهب العلماء في تصغير (أُسُودٌ) ، و (أُحْوَى)^(٣) ، وبناءً على ما سبق يكون الحديث عن تصغير نحو : (مُعَاوِيَةَ) ، وذلك أن في تصغيره وجهين^(٤) :

(١) الصحاح ٦/٢٤٤٢ .

(٢) اللسان (عوى) .

(٣) انظر : للسائلة (١٨٢ - تصغير المختوم بألف مقصورة ، وجاء متوناً وغير متون) .

(٤) انظر : الكتاب ٣/٤٧٠ .

١- (مُعَيَّوِيَّة) ^(١) إذا صغرته حذفت ألفه ، لأنه على خمسة أحرف ، وفيها زيادتان الميم والألف ، وكانت الميم مزيدة لمعنى ، والألف لغير معنى ، فحذفت الألف كما يُفعلُ في (مُعْتَلِم) ، و (مُنْطَلِق) إذا صغرتهما فإنك تحذف التاء والنون دون الميم ، وإذا حذفت الألف وقعت ياء التصغير ثلاثة فتجتمع مع الواو التي هي عين الكلمة فتصير : (مُعَيَّوِيَّة) من غير قلبٍ ولا حذف شيءٍ ^(٢) ، كما قالوا : (أَسَيِّد) من غير قلبٍ ولا حذف شيءٍ ؛ والعلة في هذا الوجه أنهم حملوا التصغير على التكريس فكما قالوا : (أَسَاوِد) كذلك قالوا : (أَسَيِّد) ؛ لأن التصغير والتكريس من بابٍ واحد ^(٣) ، ومعاوية يُكسِّرُ على (مَعَاوِي) ^(٤) ، كما أن الواو في (مُعَاوِيَّة) متحركة ومتحصنة لوقوعها وسطاً ^(٥) .

٢- (مُعِيَّة) ، وذلك أنك تحذف الألف كما سبق بيان ذلك في الوجه الأول ، ثم تزيد ياء التصغير فتقع ثلاثة فتصير (مُعَيَّوِيَّة) ؛ ثم تقلب الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون ، فيتفق اجتماع ثلاث ياءات ، فتحذف الأخيرة نسيًا ؛ لاستثقالهم اجتماع الياءات الثلاث ، فيصير (مُعِيَّة) على زنة (مُعِيَّة) ^(٦) .

والوجه الثاني هو المختار ؛ لأن الحمل على التكريس ضعيفٌ لا يطرد ، ألا ترى أنهم قالوا : (مَقَاوِل) ، و (مَقَاوِم) في (مَقَام) ، و (مَقَال) فأظهروا الواو في الجمع ، ومع هذا فهم يقولون في التصغير : (مُقِيلٌ) ، و (مُقِيمٌ) ، فأدغموا ولم يعتدوا بظهورها في التكريس ، وقيل : إنما قالوا : (أَسَيِّد) لأنها قرِبت بالحركة في الواحد ، ألا ترى أنهم قالوا : (ثِيَاب) فقلبوا الواو ياءً في التكريس ؛ لأنها سكنت في الواحد ، ولم يقلبوها في (طَوَال) ؛ لأنها كانت متحركة في

(١) انظر : المتقضب ٢/٢٤٦ ، شرح الكتاب ٤/٢١٤ ب ، التعليقة ٣/٣٢٦ ، شرح الشافية للرضي ١/٢٣٤ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٥/١٢٥ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٥/١٢٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/٤٧١ .

(٥) انظر : الكتاب ٣/٤٧١ .

(٦) انظر : المتقضب ٢/٢٤٦ ، شرح الكتاب ٤/٢١٤ ب ، التعليقة ٣/٣٢٦ ، شرح المفصل ٥/١٢٥-١٢٦ ، شرح الشافية للرضي ١/٢٣١-٢٣٢ ، شرح الشافية لليزدي ١/١٣٤-١٣٥ ، شرح الشافية لركن الدين ٦١/٥٦١ .

الواحد وهو (طَوِيل) (١).

وقول ابن بَرِّي: إن (مُعَاوِيَةَ) تُصَغَّرُ عَلَى (مُعِيَّة) على لغة مَنْ يَقُولُ فِي (أَحْوَى): (أَحْيَ)، وقوله: إنه مذهب أبي عمرو بن العلاء، أراد ابن بَرِّي - فيما يظهر - أن يُبَيِّنَ أن قول الجوهري: «وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً، يقولون في تصغير (مُعَاوِيَةَ): (مُعِيَّة) على قول مَنْ يَقُولُ: (أَسِيدٌ)» أن يُبَيِّنَ أنه ليس مذهباً لأهل الكوفة، وإنما هو من لوازم مذهب أبي عمرو بن العلاء في تصغير (أَحْوَى)، وبه ردُّ العلماء مذهب أبي عمرو في جعله حَذْفَ الياء الثالثة من (أَحْيَ) حَذْفًا إِعْلَالِيًّا؛ وذلك لأنه يلزمه أن يقول في تصغير نحو: (مُعَاوِيَةَ): (مُعِيَّة)، ولا مُوجِبَ حَذْفِ الياء الثالثة في (مُعِيَّة)؛ لأنه لا يشبه (جَوَارٍ) كما يشبهه (أَحْيَ)، ولا أحد يقول: (مُعِيَّة) (٢)، ولذلك قال الرضي فيما نسبته الجوهري إلى الكوفيين: «بل قال الأندلسي (٣)، والجوهري: إن ترك الحذف مذهب الكوفيين، وأنا أرى ما نسباً إليهم وهماً منهما» (٤).

وقول ابن بَرِّي: ولا يجوز (مُعِيَّة) كما لا يجوز (جُرِيَّة) في تصغير (جِرْوَةَ)، وإنما يجوز (جُرِيَّة)؛ وذلك لأن لام الكلمة إذا كانت أوأواً مثل (جِرْوٍ) فإنه عند تصغيرها يُؤْتَى ياء التصغير الثالثة فتصير (جُرِيَّة)، وقد اطرَدَ في الإعلال أنه إذا اجتمعت الواو مع الياء وسبق الساكن على الآخر، فإنه يجب قلب الواو ياءً؛ وذلك لأن الياءين أخف، ثم تُدْعَمُ الياء في الياء (٥) فيقال على هذا في (جُرِيَّة) ونحوه: (جُرِي) (٦)، و (مُعِيَّة) مثلها؛ وذلك لأن الواو تطرفت فكأنها وقعت موقع اللام، قال سيويه: «واعلم أن الواو إذا كانت لاماً لم يجز فيها الثبات في التحقير على قول مَنْ قَالَ: (أَسِيدٌ)، وذلك قولك في (غَزْوَةٍ): (غَزِيَّة) ... فهذه الواو لا تثبت كما لا تثبت في (قَيْلٍ)، ولو جاز هذا لجاز في (غَزْوٍ) (غَزِيَّة)، وهاء التأنيث ههنا بمنزلتها لو لم تكن، فهذه الواو التي هي آخر الاسم ضعيفة» (٧).

(١) انظر: شرح المفصل ١٢٤/٥.

(٢) انظر: شرح الشافية لليزدي ١٣٧/١، شرح الشافية لركن الدين ٥٦٧.

(٣) هو علم الدين التُّرْتُومِيُّ القاسم بن أحمد المرسي (٥٧٥ - ٦٦١). انظر: بغية الوعاة ٢٥٠/٢.

(٤) شرح الشافية للرضي ٢٣٥/١.

(٥) انظر: شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ١٥٠، شرح الشافية للرضي ١٣٩/٣، شرح الشافية للركن الاسترهابي ١٢١٨،

شرح الشافية لليزدي ٤٩٨/٢.

(٦) الكتاب ٤٧٠/٣، وانظر: ٤٧١.

(٧) انظر: الكتاب ٤٧١/٣، التبصرة ٦٨٧/٢.

قال الجوهري : « وتصغير (اليمِينِ) (يُمَيِّنُ) - بالتشديد بلا هاء - ، وأما الذي في حديث عمر - رضي الله عنه - : « زَوَدْتَنَا أُمَّنًا يُمَيِّنَتِيهَا مِنَ الْهَيْدِ »^(١) ، فيقال : إنه أراد يُمَيِّنَتِيهَا تصغير (يُمَيِّنُ) ، فأبدل من الياء الأولى تاء إذ كانتا للتأنيث^(٢) .

قال ابنُ بَرِّي : « الذي في الحديث : (وَزَوَدْتَنَا يُمَيِّنَتِيهَا) مخففة ، وهي تصغير (يَمَيِّنُ) تشنية (يَمَنَّة) ، ... قال : ويجوز أن يكون صَغَرُ يَمِينًا تصغير الترخيم ، ثم ثناه ، وقيل : الصواب : (يُمَيِّنَتِيهَا) ، تصغير (يَمِينُ) ، قال : وهذا قول أبي عبيد ، قال : وقول الجوهري : « تصغير (يُمَيِّنُ) » ، صوابه : أن يقول : تصغير (يُمَيِّنُ) تشنية (يُمَيِّنُ) ، على ما ذكره من إبدال التاء من الياء الأولى^(٣) .

رأي ابن بَرِّي :

(يُمَيِّنَتِيهَا) تصغير (يَمَيِّنُ) تشنية (يَمَنَّة) ، ويجوز أن يكون صَغَرُ يَمِينًا تصغير الترخيم ، ثم ثناه ، وقيل : الصواب : (يُمَيِّنَتِيهَا) ، تصغير (يَمِينُ) .

المناقشة :

اختلف في (يُمَيِّنَتِيهَا) على النحو الآتي :

١- أن تكون تصغير (يَمَيِّنُ) تشنية (يَمَنَّة)^(٤) .

٢- أن يكون صَغَرُ (يَمِينًا) تصغير الترخيم ، ثم ثناه^(٥) ، قال ابن سيده : « كون القياس

(١) انظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٢٥٨/٣ ، الفائق ١٠٩/٤ ، النهاية ٣٠١/٥ . و (الهيدُّ) : الحنظل يُكسَرُ وُمتَخَرَجُ حَبُّهُ ، وَيُنْقَعُ لِتَهْدِيبِ مَرَارَتِهِ ، وَيَتَّخَذُ مِنْهُ طَبِيخٌ يُؤْكَلُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ . انظر : التاج (هيد) .

(٢) الصحاح ٢٢٢١/٦ .

(٣) اللسان (يمين) .

(٤) انظر : تهذيب اللغة ٥٢٤/١٥ ، الفائق ١١٠/٤ ، النهاية ٣٠١/٤ .

(٥) انظر : تهذيب اللغة ٥٢٤/١٥ ، الفائق ١١٠/٤ ، النهاية ٣٠١/٤ .

(يُمِينِيهَا) ليس بلازم ؛ لأن (يُمِينِيهَا) يكون على تصغير (يَمِينٍ) ، أو (يُمِينِي) تصغير الترخيم ، وشرط تصغير الترخيم أن يُحذف فيه جميع الزوائد ، فإذا حذفت الزوائد من (يَمِينٍ) ، أو (يُمِينِي) بقيت ثلاثة أحرف ، وكلاهما مؤنث ، وحكم المؤنث الذي على ثلاثة أحرف إذا صغر أن يكون بالهاء إلا ما شذ ^(١).

٣- أن تكون تصغير (يُمِينِي) مثنى (يُمِينِي) فأبدل من الياء الأولى تاء إذ كانتا للتأنيث ، وهو قول الجوهري كما سبق بيانه.

٤- قيل : الصواب : (يُمِينِيهَا) ، تصغير (يَمِينٍ) ^(٢).

والراجع - فيما يظهر - أن (يُمِينِيهَا) تصغير (يَمِينِي) تثنية (يَمِينَةٍ) ؛ وذلك لما يأتي :

١- أن السماع ورد بها ، فيجب النظر في توجيهها ، لا تخطئتها وقد ورد السماع بها ^(٣).

٢- أن (يُمِينِيهَا) تصغير (يَمِينِي) تثنية (يَمِينَةٍ) ، فيكون صغر (يَمِينَةٍ) (يُمِينَةٍ) ثم ثناها فقال : (يُمِينِي) ، ويكون المراد أنها أعطت كل واحد منهما يَمِينِيهَا يَمِينَةً ^(٤) ، قال ابن بري : يقال : أعطاه يَمِينَةً من الطعام ، أي : أعطاه الطعام يمينه ، ويده مبسوطة ، ويقال : أعطى يَمِينَةً وَيَسْرَةً : إذا أعطاه بيده مبسوطة ، والأصل في (يَمِينَةٍ) أن تكون مصدرًا كـ (يَسْرَةٍ) ، ثم سُمي الطعام (يَمِينَةً) لأنه أعطى (يَمِينَةً) ، أي : باليمين ، كما سُموا الحلف يمينًا لأنه يكون بأخذ اليمين ^(٥).

٣- أما قولهم : إنه يمكن أن يكون صغر (يَمِينِي) تصغير الترخيم ، ثم ثناه فقد قال ابن معطي ، والرضي : إن تصغير الترخيم شاذ قليل ؛ لما فيه من الإلباس ، أما جمهور النحاة فقد ذهبوا إلى أنه قياسي ^(٦) ، ومعنى تصغير الترخيم أن تحذف كل الزوائد ثم تُصغر كـ (حُمَيْدٍ) في تصغير

(١) المخصص ٣/١.

(٢) انظر : غريب الحديث لأي عيد ٢٥٨/٣ ، تهذيب اللغة ٥٢٤/١٥ ، المخصص ٣/١ ، النهاية ٣٠١/٤.

(٣) انظر : تهذيب اللغة ٥٢٤/١٥ - ٥٢٥.

(٤) انظر : تهذيب اللغة ٥٢٥/١٥ ، الفائق ١١٠/٤ ، النهاية ٣٠١/٤.

(٥) انظر : اللسان (يمن) .

(٦) انظر : الفصول الخمسون ٢٥١ ، شرح الشافية ٢٨٤/١ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢١٦/٢ .

٤- أما قول الجوهري: إنه أراد يُمَيِّتُهَا تصغير (يُمَيِّ) ، فأبدل من الياء الأولى تاء إذ كانتا للتأنيث ، فلم أجد من ذكر ذلك غيره .

١٨٥- (تصغير ما عينه ألف مجهولة الأصل) .

قال الجوهري: «آ: حرف هجاءٍ مقصورة موقوفة، فإن جعلتها اسماً مددتها، وهي تُؤنث ما لم تُسم حرقاً، فإذا صغرت (آية) قلت (أية)، وذلك إذا كانت صغيرة في الخط، وكذلك القول فيما أشبهها من الحروف»^(١).

قال ابن بُرِّي: «صواب هذا القول: إذا صغرت (آء) فيمن أنث قلت: (أية) على قول من يقول: (زيتُ زايًا)، و (ذيلُ ذالا)، وأما على قول من يقول: (زويتُ زايًا) فإنه يقول في تصغيرها (أوية)، وكذلك تقول في الزاي: (زوية)»^(٢).

رأي ابن بُرِّي:

تصغير (آء) (أية)، أو (أوية) .

المناقشة:

إذا كانت الألف عيناً لاسم، وكانت مجهولة الأصل فإنه يُنظر هل تقع فيه الإمالة؟ فإن كانت ألفه مُمالةً فهو من الياء، وإن كانت مُنتصبَةً لا يجوز فيها الإمالة فهو من الواو^(٣)؛ وذلك حملاً على الأكثر، والأكثر أن تكون واواً^(٤)، والألفات إذا كُن في الحروف فهي غير منقلبة كألف (قافٍ)، و (كافٍ)، و (دالٍ) وأخواتها، فإذا نقلتها فجعلتها أسماء أو اشتقت منها فعلاً استحال ذلك التقدير، واعتقدت فيها ما تعتقده في المنقلب، وذلك نحو قولك: كَوَّفتُ كأفًا حَسَنَةً، ودَوَّلتُ دالًا جيْدَةً، وزَوَّيتُ زايًا قويَةً^(٥).

وقد ذكر ابن بُرِّي أن (آء) مثل (الزاي)، وقد قال ابن جنِّي عن (الزاي): ينبغي أن تكون

(١) الصحاح ٢٥٤٢/٦.

(٢) اللسان والتاج (آ).

(٣) انظر: المتضرب ٢٨١/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٤٦٢/٣، الحصائص ٢٥٢/١، المحكم ٣٥٦/٦.

(٥) انظر: الحصائص ٢٧٥/١، ٢٧٧/٣، ٢٧٨.

منقلبة عن واوٍ ، ولا مُمُ ياءٌ ، فهو من لفظ : (زَوَيْتُ) إلا أن عينه اعتلت وسَلِمَتْ لامه ، ولَحِقَ يباب (غَايٍ ، وطَايٍ ، ورَايٍ ، وثَايٍ ، وآيٍ) في الشذوذ ؛ لاعتلال عينه وصحة لامه ، واعتلالها أنها متى أُعْرِبَتْ فقيِلَ : هذه زَايٌ حَسَنَةٌ ، وكتبتُ زَايَاً صغيرةً ، أو نحو ذلك فإنها ملحقة في الإعلال يباب : (رَايٍ ، و غَايٍ) ؛ لأنه ما دام حرف هجاء فالفه غير منقلبة ، ولهذا كان عندي قولهم في التهجي : زَايٌ أحسن من غَايٍ وطَايٍ ؛ لأنه ما دام حرفاً فهو غير متصرفٍ ، وألفه غير مقضيٍ عليها بانقلاب ، و(غَايٍ) وبابه يتصرفُ بالانقلاب ، وإعلالُ العين وتصحيحُ اللام جارٍ عليه معروف فيه ، ولو اشتقت منها (فَعَلْتُ) لَقُلْتُ : (زَوَيْتُ) ، وَمَنْ أَمَالَهَا قَالَ : زَيْتُ زَايَاً^(١) .

(١) انظر : اللسان والتاج (زوي) .

قال الجوهري : « وتصغير (النَّبِيِّ) (نُبَيْ) مثل (نُبَيْع) ، وتصغير (النَّبِوءَةِ) : (نُبَيْتَةٌ) مثال (نُبَيْعَةٌ) ، تقول العرب : كانت نُبَيْتَةٌ مسيلمة نُبَيْتَةٌ سَوَاءً^(١) .

قال ابن بُرِّي : « قوله : إن تصغير (النَّبِيِّ) (نُبَيْ) بالهمز على القطع بذلك ليس كما ذكر ؛ لأن سيويه قال : مَنْ جَمَعَ (نَبِيًّا) على (نُبَاء) قال في تصغيره : (نُبَيْ) - على وزن غُلَيْم - بالهمز ، وَمَنْ جَمَعَ (نَبِيًّا) على (أَنْبِيَاء) قال في تصغيره : (نُبَيْ) على وزن (حُنْي) - بغير همز - ، يريد : مَنْ لَزِمَ الهمز في الجمع لَزِمَهُ في التصغير ، وَمَنْ ترك الهمز في الجمع تركه في التصغير ، وقال ابن بُرِّي - أيضًا - : « الذي ذكره سيويه : كان مسيلمة نُبُوته نُبَيْتَةٌ سَوَاءً ؛ فذكر الأول غير مصغر ، ولا مهموز ؛ لبيّن أنهم قد همزوه في التصغير ، وإن لم يكن مهموزاً في التكبير^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

مَنْ لَزِمَ الهمز في الجمع لَزِمَهُ في التصغير ، وَمَنْ ترك الهمز في الجمع تركه في التصغير .

المناقشة :

اختلف في تصغير (نَبِيٍّ) على قولين :

١- مَنْ جَمَعَ (نَبِيًّا) على (نُبَاء) قال في تصغيره : (نُبَيْ) بالهمز^(٣) ؛ وذلك لأنه مأخوذ من (النَّبَأ) فالأصل فيه عندهم الهمز ، لكن الهمزة أُلزِمَت التخفيف فقبل : (نَبِيٍّ) على وزن (فَعِيلٍ) ، فإذا صُغِرَ رجعت الهمزة التي كانت خُفِّفَت في الواحد ، وأدغمت الياء الأولى التي للتصغير في ياء (فَعِيلٍ)^(٤) .

(١) الصحاح ١/٧٤ .

(٢) التنبيه والإيضاح ١/٣٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/٤٦٠ ، الأصول ٣/٥٨ ، شرح الكتاب ٤/٢١٠ .

(٤) انظر : التعليقة ٣/٣١٠ .

٢- مَنْ قَالَ فِي جَمْعِ (نَبِيٍّ) (أَنْبِيَاءَ) قَالَ فِي تَصْغِيرِهِ : (نَبِيٍّ) بِغَيْرِ هَمْزٍ^(١)، وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي اِشْتِقَاقِهِ عَلَى وَجْهَيْنِ :

- ذَهَبَ سَبِيؤُهُ إِلَى أَنَّهُ مُخَفَّفٌ مِنَ الْهَمْزِ^(٢).

- قِيلَ : إِنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَوَّلٌ آخِرٌ بِنَفْسِهِ ، وَأَنَّهُ مَشْتَقٌّ مِنْ (نَبَأٌ يَنْبُؤُ) إِذَا ظَهَرَ وَارْتَفَعَ ، وَالْأَوَّلُ فِي (نَبِيٍّ) : (نَبِيؤُ) ، وَأَوَّلُ (أَنْبِيَاءَ) (أَنْبِؤَاءَ) ، فَاجْتَمَعَ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ فَقَلَبَتْ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمَ ، وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ فَقَلَبَتْ يَاءً فَصَارَ (أَنْبِيَاءَ)^(٣).

وَالرَّاجِحُ فِيمَا يَظْهَرُ أَنَّ (نَبِيًّا) مِنَ الْمَهْمُوزِ ، وَأَنَّهُ خُفِّفَ ؛ وَذَلِكَ لِمَا يَأْتِي :

١- أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَرَبِ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ : تَنْبَأُ مَسِيلِمَةٌ^(٤)، وَيَقُولُونَ فِي تَحْقِيرِ (النَّبِؤَةِ) : كَانَ مَسِيلِمَةٌ نَبِؤَتُهُ نَبِئَةٌ سَوِيَّةٌ ، فَلَوْ كَانَ يَحْتَمَلُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا مَا أَجْمَعُوا عَلَى (تَنْبَأُ) ، وَلَا عَلَى (النَّبِئَةِ) ، بَلْ جَاءَ فِيهِمَا الْهَمْزُ وَحَرْفُ اللَّيْنِ ، فَاتَّفَقَهُمْ عَلَى (تَنْبَأُ) ، وَ (النَّبِئَةُ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّامَ هَمْزَةٌ^(٥).

٢- أَنَّ الْقُرْءَانَ عَلَى تَرْكِ الْهَمْزِ فِي (النَّبِؤَةِ) وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا ، وَنَافِعُ الْمَدَنِيِّ عَلَى الْهَمْزِ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ هُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا ﴾^(٦)، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا ﴾^(٧)، وَالْقَوْلُ : إِنَّ أَوَّلَ (النَّبِيِّ) الْهَمْزُ يُؤَدِّي إِلَى اتَّفَاقِ مَعْنَى الْقُرْءَاتَيْنِ^(٨).

(١) انظر : الكتاب ٤٦٠/٣ ، الأصول ٥٨/٣ ، شرح الكتاب ٤٢١٠/٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٦٠/٣ ، شرح الكتاب ٤٢١٠/٤ .

(٣) انظر : الحجة لأبي علي ٨٨/٢ ، الدر المنصون ٤٠١/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٦٠/٣ ، الأصول ٥٨/٣ ، شرح الكتاب ٤٢١٠/٤ .

(٥) انظر : الحجة لأبي علي ٨٩/٢ .

(٦) سورة الأحزاب ٥٠ .

(٧) سورة الأحزاب ٥٣ ، وانظر القراءات في (النَّبِؤَةِ) وَمَا اشْتَقَّ مِنْهَا فِيمَا يَأْتِي : السبعة ١٥٦ ، التيسير لأبي عمرو الداني ٦٣ ، التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري ٢١٠ .

(٨) انظر : الدر المنصون ٤٠١/١ .

٣- أما (أَنْبِيَاء) فإنما جاء لأنه لما لَزِمَ البدل في (نَبِيٍّ) صار في لزوم البدل له كقولهم : (عَيْدٌ وَأَعْيَادٌ) فكما أن (أَعْيَادًا) لا تدل على أن (عَيْدًا) من الياء ؛ لكونه من عَوْدِ الشَّيْءِ ، كذلك لا يدل (أَنْبِيَاء) على أن (نَبِيًّا) من (النَّبَاةِ) ، فيكون مِمَّا لزم فيه الهمز التخفيف^(١).

وقول الجوهري : « وتصغير (النَّبِيِّ) (نَبِيٌّ) مثل (نُبَيْع) » ، وتنبه ابن بَرِّي بأن الأمر ليس كما ذكر ، وأن مَنْ لَزِمَ الهمز في الجمع لَزِمَهُ في التصغير ، وَمَنْ ترك الهمز في الجمع تركه في التصغير ، أخذه على الجوهري الفيروزآبادي - أيضًا - فقال : « وأخطأ الجوهري في الإطلاق »^(٢) ، وقد اعتذر الزبيدي للجوهري ، وانتقد عبارة الفيروزآبادي ، وأثنى على عبارة ابن بَرِّي في تَبَعِيهِمَا الجوهري فقال الزبيدي : « وهو إيراد ابن بَرِّي ، ولكن ما أحلى تعبيره بقوله : (وليس الأمر كذلك) ، فانظر أين هذا من قوله : (أخطأ) ، على أنه لا خطأ ، فإنه إنما تَعَرَّضَ لتصغير المهموز فقط ، وهو كما قال »^(٣).

وقول ابن بَرِّي في شرح كلام سيبويه : « يريد : مَنْ لَزِمَ الهمز في الجمع لَزِمَهُ في التصغير ، وَمَنْ ترك الهمز في الجمع تركه في التصغير » ذكره السيرافي قبله فقال : « وذكر أن الذين تركوا الهمز في (النَّبِيِّ) إذا صَغَرُوا أو جمعوا تركوا الهمز فقالوا في الجمع (أَنْبِيَاء) ، وفي التصغير : كان مسيلمة نَبِيٌّ سَوِيًّا »^(٤).

والسبب في أن مَنْ لَزِمَ الهمز في الجمع لَزِمَهُ في التصغير ، وَمَنْ ترك الهمز في الجمع تركه في التصغير أن أقوى التغييرين هو ما عَرَّضَ لمثال التفسير ، وذلك أنه أمرٌ عَرَّضَ للإخراج عن الواحد والزيادة في العدة ، فكان أقوى من التحقير ؛ لأنه مَبْقٌ للواحد على إفراده ، ومن هنا حَمَلَ سيبويه مثال التحقير على مثال التفسير^(٥).

(١) انظر : الحجة لأبي علي ٩٠/٢ .

(٢) القاموس المحيط (نبا) .

(٣) التاج (نبا) .

(٤) شرح الكتاب ٤/٢١٠ .

(٥) انظر : الخصائص ٣/٢٦٨ .

وقول ابن بُرِّي : الذي ذكره سيويه : كان مسيلمة نُبوته نُبيثة سَوءٌ ، هو كما ذكر قال سيويه : « فأما النبوَّةُ فلو حقرتها لهمزت ، وذلك قولك : كان مسيلمة نُبوته نُبيثة سَوءٌ ؛ لأن تكسير النبوَّةِ على القياس عندنا ؛ لأن هذا الباب لا يلزمه البدل ، وليس من العرب أحدٌ إلا وهو يقول : تَنبأ مسيلمة ، وإنما هو من أنبأت^(١) ، قال السيرافي : إنما همز لأنه لم يكثر الكلام بها مصغرة^(٢) .

(١) الكتاب ٤٦٠/٣ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ٢١٠/٤ ب .

١٨٧- (تصغير ما في لامه مذهبان) .

قال ابن بُرِّي : « أهمل الجوهريُّ فصل (ورأ) ، وذلك قولهم : (ورَاء) ، وهو يجيء بمعنى : (قُدَام) ، وبمعنى : (خَلْف) ، وتصغيرها عند سيبويه : (وُرَيْقَةٌ) ، والهمزة عنده أصلية غير منقلبة عن ياءٍ ، وقد ذكره الجوهريُّ في فصل (وري) في آخر الكتاب ، وجعل همزتها منقلبة عن ياءٍ ، وهذا مذهب الكوفيين ، وتصغيرها عندهم : (وُرَيْقَةٌ) بغير همزٍ^(١) .

رأي ابن بُرِّي :

تصغير (ورَاء) عند سيبويه : (وُرَيْقَةٌ) ، وعند الكوفيين : (وُرَيْقَةٌ) .

الناقشة :

اختلف في تصغير (ورَاء) ؛ وذلك لاختلافهم في همزتها على النحو الآتي :

١- ذهب البصريون ، والفراء إلى أن همزتها أصلية غير منقلبة ؛ ولذلك فتصغيرها (وُرَيْقَةٌ)^(٢) ، وهذا مذهب ابن بُرِّي .

٢- ذهب ابن جنبي إلى أن همزتها منقلبة عن ياء أو واو وأنها من (التَّوَارِي) ؛ ولذلك فإنها تُصَغَّرُ على (وُرَيْقَةٌ)^(٣) ، ونسب ابن بُرِّي هذا الرأي إلى الكوفيين .

والظاهر أن (وراء) من تركيب (وري) لا من تركيب (ورأ) ؛ وذلك لما يأتي :

١- أن الظاهر أنها في معنى (تَوَارَيْتُ) ، وهذه اللام حرف علة ، ويجب أن تكون ياءً ؛ لأن

الفاء واو^(٤) .

(١) التبيه والإيضاح ٣٤/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٦٧/٣ ، المذكر والمؤنث لأبي حاتم ٧٣ ، ١٣٦ ، ٢١١ ، المقنضب ٢٧٢/٢ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٤٦٣ ، شرح الكتاب ١١١٤/٤ ، التلخيص ٣/٨١ ، التكملة ٣٠٢ ، المسائل المنشورة ٢٥٨ ، الخصائص ٢٧٨/٣ ، المخصص ١٤/١٠ ، شرح المفصل ١٢٨/٥ ، شرح الشافية للرضي ٢٤٤/١ ، ارتشاف الضرب ٣٧٨/١ .

(٣) انظر : العين ٣٠٠/٨ ، شرح الكتاب ١١١٤/٤ ، الخصائص ٢٧٨/٣ ، المخصص ١٠/١٤ ، شرح الشافية للرضي ٢٤٤/١ ، ارتشاف الضرب ٣٧٨/١ .

(٤) انظر : الخصائص ٢٧٨/٣ .

٢- أن القياس يدل على ذلك ، وهو أن همزتها من قبيل البدل الجاري مجرى الزائد ، وأن لامها يجب أن تكون مبدلة من حرف علة ؛ لقولهم : تَوَارَيْتُ عَنْكَ ، إلا أن اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في (ضَهْيَاة)^(١) ، فكما أنك لو حَقَرْتَ (ضَهْيَاة) لقلت : (ضَهْيَاة) فأقررت الهمزة ، فكذلك قالوا في تحقير (وراء) : (وُرِيَّةٌ) ، ويُؤكّد ذلك قول بعضهم فيها : (وُرِيَّةٌ)^(٢) .

وقول ابن بَرِّي : إن جَعَلَ همزتها أصلية مذهب البصريين وإن تصغيرها عندهم (وُرِيَّةٌ) ، وجَعَلَهَا منقلبة عن ياء مذهب الكوفيين وإن تصغيرها عندهم (وُرِيَّةٌ) لم أجد من ذكره غيره ، وما في المصادر يخالف ما ذكره فالفراء يرى أن تصغيرها (وُرِيَّةٌ) ، وابن جني يرى أن تصغيرها (وُرِيَّةٌ) كما سبق بيان ذلك .

ولعل الجوهري أخذ بما ذهب إليه ابن جني من أن الهمزة منقلبة عن ياء ؛ ولذلك أهمل فصل (ورأ) ، قال أبو عبدالله محمد بن الطيب الفاسي^(٣) : « والمشهور الذي صَرَّحَ به في العين ومختصره وغيرهما أنه معتل ، وصوبه الصرفيون قاطبةً فإذا كان كذلك فلا وهم »^(٤) ، أما قوله : وصوبه الصرفيون قاطبةً فيردّه ما سبق بيانه من أن بعض العلماء ذهب إلى أنها منقلبة عن أصل ، وأكثرهم ذكر أن الهمزة أصلية .

(١) المرأة التي لا تحيض ، والفلاة التي لا ماء بها . انظر : التاج (ضها) .

(٢) انظر : الحصائص ٢٧٨/٣ .

(٣) هو محمد بن الطيب محمد بن محمد بن محمد الشرقي الفاسي المالكي (١١١٠ - ١١٧٠) :

مُحَدَّثٌ ، وعلامة في اللغة ، وُلِدَ بفاس ، وتوفي بالمدينة ، وهو شيخ الزبيدي صاحب التاج ، له إضاءة الراموس وغيره . انظر : التاج ٣/١ (طبعة الكويت) ، الأعلام ١٧٧/٦ - ١٧٨ .

(٤) التاج (ورأ) .

قال الجوهري : « تَعَجَّرَتُ الدَّمَ فَاتَعَجَّرَ ، أَي : صَبَبْتُهُ فَانصَبَ ، وتصغير (المتعَجِّر) : (مُتَعَجِّجٌ) ، و (مُتَعَجِّجٌ)^(١) .

قال ابن بَرِّي : « هذا خطأ ، وصوابه : (تُعَجِّرُ) ، و (تُعَجِّجِرُ) ، تسقط الميم والنون ؛ لأنهما زائدتان ، والتصغير والتكسير يردُّ الأشياء إلى أصولها »^(٢) .

رأي ابن بَرِّي :

التصغير والتكسير يردُّ الأشياء إلى أصولها .

المناقشة :

عند تصغير الاسم الرباعي المزيد فيه تُحذفُ الزوائد ويقع التصغير على الأصول ، ويكون التصغير على مثال (فُعَيْلِ) ، ويجوز تعويض ياءٍ عن المحذوف فيكون على مثال (فُعَيْلِ)^(٣) ، قال ابن يعيش : إذا كان في الاسم الرباعي زائد حذفته في التصغير ، وتبقى الأصول فيقع التصغير عليها فتقول في (سُرَادِقِ) : (سُرَيْدِيقِ) بحذف الألف لأنها زائدة ، وكذلك تقول في (عَنكَبُوتِ) : (عَنكَيْبُ) بحذف التاء والواو ؛ لأنهما زائدتان ، وتقول في (مُقَشَعِرٌ) : (قَشِيعِرٌ) ؛ لأن الميم وإحدى الراءين زائدتان ، أما الميم فلأنها غير موجودة في (أَقَشَعِرٌ) ، وأما إحدى الراءين فلأن الفعل لا يكون على أكثر من أربعة أحرف ، وكذلك تقول في تصغير (مُخَرَّجِمِ) : (حُرَيْجِمِ) ، ويجوز التعويض فيما حُذِفَ منه شيءٌ سواء كان المحذوف أصلاً أم زائداً فتقول في (عَنكَبُوتِ) : (عَنكَيْبُ) ، أو (عَنكَيْبُ) فالتعويض جبرٌ لِمَا لحقه من الإيهان بالحذف ، مع الوفاء ببناء المُصغِرِ وعدم الخروج عنه ، وترك التعويض جائز لأن الحذف إما كان لضرب من التخفيف ، وفي التعويض نَقْضٌ لهذا الغرض ، هذا إذا لم يكن المثال على مثال (فُعَيْلِ) فأنت تُعَوِّضُ من المحذوف فيصير

(١) الصحاح ٦٠٤/٢ .

(٢) التتبيه والإيضاح ٩٣/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٤٤/٣ ، المقتضب ٢٠٢/٢ ، الأصول ٥٠/٣ - ٥٢ ، شرح الكتاب ٤/٢٠٣ - ٢٠٤ ب ، شرح الشافية للرضي

على مثاله ، فأما إذا كان على (فُعَيْلٍ) فلا سبيل إلى التعويض لأنه يخرج عن أبنية التصغير^(١) .
وعلى هذا فيقال في تصغير (مُتَعَجِّرٍ) : (تُعَجِّرُ) ، و (تُعَجِّرُ) ، تسقط الميم والنون ؛
لأنهما زائدتان في اسم رباعي ، كما ذكر ذلك ابن بُرِّي ، والتصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها^(٢) .
ويُستفادُ من قرْنِ التصغير مع التكسير في كلام ابن بُرِّي أن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ -
كما ذكر ذلك العلماء - فيما يؤول في التصغير إلى (فُعَيْلٍ) ، أو (فُعَيْلٍ) ، وفي الجمع على
(مَفَاعِلٍ) ، أو (مَفَاعِيلٍ) أو شبههما ، وذلك في الحركات والسكنات ، فَمَا تَرَجُّحُ حذفه في
التصغير تَرَجُّحُ حذفه في التكسير ، وما تكافأ في التصغير حذفه وتركه فكذلك في التكسير^(٣) .

(١) انظر : شرح المفصل ١٣١/٥ - ١٣٢ .

(٢) انظر : شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢٢٠/٢ ، الأشباه والنظائر ٢٤١/١ ، ٢٨٩/٣ - ٢٩٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٤١٦/٣ - ٤١٧ ، المسائل المشورة ٢٩٠ ، شرح المفصل ١١٨/٥ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢٠٣/٢ ، ارتشاف الضرب ٣٦٦/١ .

١٨٩- (الجمعُ الذي يُردُّ إلى واحده عند التصغير) .

ذكر الجوهري أن المازني سأل أبا الحسن الأخفش : كيف تُصغَّرُ العرب (أشياء) ، قال : له الأَخْفَشُ : (أشياء) ، قال له المازني : تركت قولك ؛ لأن كلَّ جَمْعٍ كُسِّرَ على غير واحده المستعمل ، وهو من أبنيَّة الجمع فإنه يُردُّ في التصغير إلى واحده كما قالوا : (شُويعِرُونَ) في تصغير (الشُعراء) ^(١).

قال ابنُ بُرِّي : « هذه الحكاية مُغيِّرةٌ ؛ لأن المازني إنما أنكر على الأَخْفَشِ تصغير (أشياء) - وهي جَمْعٌ مُكْسَرٌ للكثير - من غير أن يُردُّ إلى الواحد ، ولم يقل له : « إن كلَّ جَمْعٍ كُسِّرَ على غير واحده » ؛ لأنه ليس السبب المُوجِبُ لِرَدِّ الجَمْعِ إلى واحده عند التصغير هو كونه كُسِّرَ على غير واحده ، وإنما ذلك لكونه جَمْعٌ كَثْرَةً ، لا قِلَّةً ^(٢).

رأي ابن بُرِّي :

يُردُّ جمع التفسير إذا أُريدَ تصغيره إلى واحده إذا كان جَمْعٌ كَثْرَةً لا قِلَّةً .

الناقشة :

ما ذكره ابن بُرِّي من أن الحكاية مُغيِّرةٌ صحيح ؛ وذلك لما يأتي :

١- أن المازني ذكر في كتاب التصريف هذه الحكاية فقال : « وسألته - يعني أبا الحسن - عن تصغيرها فقال : العربُ تقول : (أشياء) فاعلم ، فَيَدْعُونَهَا على لفظها ، فقلتُ : فَلِمَ لا رُدَّتْ إلى واحدها كما رُدُّ (شُعراء) إلى واحده ؟ فلم يأتِ بمقنع ^(٣).

٢- ما ذكره ابن بُرِّي من أنه ليس السبب المُوجِبُ لِرَدِّ الجَمْعِ إلى واحده عند التصغير هو كونه كُسِّرَ على غير واحده ، وإنما ذلك لكونه جَمْعٌ كَثْرَةً ، لا قِلَّةً ، وذلك أن جَمْعَ التفسير إما أن يكون

(١) انظر : الصحاح ٥٨/١ .

(٢) التثنية والإيضاح ٢٢/١ - ٢٣ .

(٣) المصنف ١٠٠/٢ .

للقلة وهي أربعة (أفعل) ، و (أفعال) ، و (أفعلّة) ، و (فعلّة) على قول^(١)، فهذه تُصغّرُ على لفظها نحو : (أَكْلِبِ) ، و (أَجِيمَالِ) ، و (أَقِفِرَةَ) ، و (غُلَيْمَةَ) ، وإما أن يكون جَمْعُ التّكسير للكثرة ، وهو ما عدا هذه الأوزان الأربعة فهذا لا يخلو إما أن يكون له جَمْعُ قِلَّةٍ كـ (كِلَابِ) و (أَكْلِبِ) ، أو لا كـ (دَرَاهِمِ) ، فالثاني يُرَدُّ إلى واحده ويُصغّرُ ذلك الواحد ، ثم يُجمَعُ إما بالواو والنون أو بالألف والتاء على حسب القواعد ، وأما القسم الأول وهو الذي له جَمْعُ قِلَّةٍ مع جَمْعِ الكثرة فأنت مُخَيَّرٌ بين رَدِّ جَمْعِ كثرته إلى جَمْعِ قِلَّتِهِ فتصغّرُ (كِلَابًا) على (أَكْلِبِ) ، وبين رَدِّ جَمْعِ كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جَمْعِهِ إما بالواو والنون أو بالألف والتاء^(٢).

قال السيرافي وغيره : إنما رُدَّتِ العرب الجمع الكثير إلى الواحد ، فَصغَّرَتْهُ ثم جَمَعَتْهُ بالواو والنون والألف والتاء ؛ لأن تصغير الجمع إنما هو تقليلٌ للعدد فاخترأوا له الجمع الموضوع للقلة^(٣)، وحجتهم أن غير جَمْعِ السلامة من الجموع وُضِعَ للتكثير ، فإذا صغَّرُوا الاسم فقد أرادوا تقليله فلم يُجمَعِ بين التقليل بالتصغير ، والتكثير بلفظ الجمع الكثير ؛ لأن ذلك يتناقض^(٤).

(١) انظر : الأصول ٥٢/٣ ، التكملة ٣٩٩ ، شرح المفصل ٩/٥ ، الهمع ٨٧/٦ - ٩١ .

(٢) انظر : المقتضب ٢٧٩/٢ ، التكملة ٥٠٣ ، التبصرة ٧٠٢/٢ ، شرح المفصل ١٣٢/٥ ، شرح الشافية ٢٦٦/١ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٢٢٨/٤ ، المنصف ١٠٠/٢ ، المقتصد ٦٦٦/٢ ، شرح الشافية للرضي ٢٦٧/١ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٢٢٨/٤ ، المنصف ٨٥/٢ .

قال الجوهري: الدُّودُ جَمْعُ (دُوْدَةٍ) ، وَيُصَغَّرُ عَلَى (دُوَيْدٍ) ، وقياسه (دُوَيْدَةٌ)^(١).

قال ابن بُرِّي: «هذا وَهَمٌّ منه ، وقياسه (دُوَيْدٍ) ، كما صغرتَه العرب ؛ لأنه جِنْسٌ بمنزلة (تَمْرٍ) ، و (قَمَحٍ) جَمْعُ (تَمْرَةٍ) ، و (قَمَحَةٍ) ، فكما تقول في تصغيرهما : (تُمَيْرٌ) ، و (قُمَيْحٌ) ، كذلك تقول في تصغير (دُوْدٍ) : (دُوَيْدٌ)»^(٢).

رأي ابن بُرِّي :

يُصَغَّرُ اسْمَ الْجِنْسِ عَلَى لَفْظِهِ .

المنافسة :

اسم الجنس هو ما يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ إِمَّا بِالتَّاءِ كـ (تَمْرٍ) ، و (قَمَحٍ) جَمْعُ (تَمْرَةٍ) ، و (قَمَحَةٍ) ، وإما بالياء كـ (رُومٍ) جَمْعُ (رُومِيٍّ)^(٣).

ويُصَغَّرُ اسْمَ الْجِنْسِ عَلَى لَفْظِهِ ، فَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ نَحْوِ : (شَجَرِي) ، و (بَقْرِي) : (شُجَيْرٌ) ، و (بُقَيْرٌ)^(٤) ، وقد نَقَلَ ابن يعيش اجتماعهم على هذا^(٥).

وعلى هذا فابن بُرِّي موافقٌ لما عليه العلماء ، وما ذهب إليه الجوهريُّ من أن قياس تصغير (دُوْدٍ) ، (دُوَيْدَةٌ) لا يوافقُه عليه أحد ، وهو كما قال ابن بُرِّي وَهَمٌّ منه .

(١) انظر: الصحاح ٤٧٠/٢ .

(٢) التتبيه والإيضاح ٢٢/٢ .

(٣) انظر: شرح الكافية ١٧٨/٢ ، شرح المفصل ٧١/٥ ، الشافية ٥٤ ، شرح الشافية لركن الدين ٧٦٣ ، الهمع ١٢٧/٦ .

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٦٥/١ ، ارتشاف الضرب ١٨٢/١ ، توضيح المقاصد ١١٤/٥ ، المساعد ٥١٣/٣ ، الهمع ٦/١٤٥ .

(٥) انظر: شرح المفصل ٧١/٥ .

١٩١- (تصغير اسم الإشارة للمؤنث) .

قال الجوهري: « و تصغير (تَا) (تِيَا) - بالفتح والتشديد - ؛ لأنك قلبت الألف ياءً ، وأدغمتها في ياء التصغير »^(١).

قال ابن بُرِّي : « صوابه : وأدغمت ياء التصغير فيها ؛ لأن ياء التصغير لا تتحرك أبداً ، فالياء الأولى في (تِيَا) هي ياء التصغير ، وقد حُذِفَتْ مِنْ قِبَلِهَا ياء هي عين الفعل ، وأما الياء المجاورة للألف فهي لام الكلمة »^(٢).

وقال الجوهري: « و تصغير (تِلْكَ) (تِيَاكَ) »^(٣).

قال ابن بُرِّي : « صوابه : (تِيَالِكَ) ، فأما (تِيَاكَ) فتصغير (تِيَك) »^(٤).

رأي ابن بُرِّي :

تصغير (تَا) (تِيَا) ، حُذِفَتْ عَيْنُ الْكَلِمَةِ ، وأدغمت ياء التصغير في لام الكلمة ، وتصغير (تِلْكَ) (تِيَالِكَ) ، وتصغير (تِيَك) (تِيَاكَ) .

المناقشة :

لا يُصَغَّرُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَوَعِّلَةِ فِي الْبِنَاءِ إِلَّا الْأَسْمَاءُ الْإِشَارَةَ غَيْرَ الْمَكَانِيَةِ ، وَ (الذي و التي) من الموصولات وتنتيتها وجمعها^(٥).

وكان حقُّ اسم الإشارة أن لا يُصَغَّرَ ؛ لغلبة شبه الحرف عليه ؛ ولأن أصله على حرفين ، لكنه لما تَصَرَّفَ تَصَرَّفَ الْأَسْمَاءُ الْمُتَمَكِّنَةُ فَوُصِفَ ، وَوُصِفَ بِهِ وَوُصِفَ بِهِ وَوُصِفَ وَأَنْتَ أَجْرِي مُجْرَاهَا فِي التَّصْغِيرِ ، وَلَمَّا كَانَ تَصْغِيرُهَا خِلَافَ الْأَصْلِ خُوِّلَفَ بِتَصْغِيرِهَا تَصْغِيرَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، فَلَمْ تُضْمَ

(١) الصحاح ٢٥٤٨/٦ .

(٢) اللسان والتاج (تا) .

(٣) الصحاح ٢٥٥١/٦ .

(٤) اللسان (فا) .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ٣٩٢/١ .

أوائلها ، بل زيدَ في الآخر ألفٌ بدل الضمة^(١).

ولم يُصغروا من ألفاظ إشارة المؤنث سوى (تَا) ، ولم يُصغروا غيرها ، استغناءً بتصغيرها عن تصغير غيرها ، أو خوفاً من الالتباس بالمذكّر^(٢).

وقد اختلف في (ذَا) ، و (تَا) وتصغيرهما على النحو الآتي :

١- ذهب البصريون إلى أن (ذَا) ، و (تَا) ثلاثي في الوضع ، وأن ألفه عن ياءٍ ، وعين الكلمة محذوفة ، وهي ياءٌ أيضاً ، والأصل : (تَيَّي) ، قُلِبَت اللام ألفاً ، وحُدِفَت العين شاذاً كما في (سَه) ، ورُدَّت في التصغير كما هو الواجب ، وزِيدَ ياءُ التصغير بعد العين فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في (الفتى) إذا صُغِرَ ، فصار (تَيَّيًّا) ، ثم حذفوا العين شاذاً لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، فَجَرَّاهم الشذوذ على الشذوذ ، ولا يجوز أن يكون المحذوف ياء التصغير لكونها علامة ، ولا لام الكلمة للزوم تحريك ياء التصغير بحذفها ، فصار (تَيَّا)^(٣)، وهذا مذهب ابن بري .

والداعي إلى هذا التقدير المحافظة على ما استقر لياء التصغير من كونها لا تلحق إلا ثالثة^(٤).

٢- ذهب بعضهم إلى أن أصل (ذَا) ، و (تَا) الواو لا الياء^(٥)، وأصلهما (ذَوَي) ، و (تَوَي) ، ثم جرى لها ما جرى في المذهب الأول^(٦).

٣- ذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو اللام لا العين^(٧).

(١) انظر : شرح المفصل ١٣٩/٥ ، توضيح المقاصد ١١٧/٥ ، الهمع ١٤٩/٦ - ١٥٠.

(٢) انظر : شرح الكتاب ٢٢٥/٤ ، شرح المفصل ١٤٠/٥ ، توضيح المقاصد ١٢٠/٥ ، الهمع ١٥٠/٦.

(٣) انظر : الكتاب ٤٨٧/٣ ، الأصول ٥٧/٣ ، شرح الكتاب ٢٢٥/٤ ، التبصرة ٧٠٧/٢ ، شرح الشافية ٢٨٤/١ - ٢٨٦ ، توضيح المقاصد ١١٨/٥ ، المساعد ٥٢٣/٣ ، ٥٢٦ - ٥٢٧.

(٤) انظر : توضيح المقاصد ١١٨/٥.

(٥) انظر : المرجع السابق ١١٨/٥ .

(٦) انظر : شرح الشافية ٢٨٤/١.

(٧) انظر : المقتصد ٦٧٥/٢ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢١٨/٢ ، توضيح المقاصد ١١٨/٥.

٤- ذهب الكوفيون والسهيلي إلى أن الألف في (تَا) زائدة ، وهو مِمَّا وُضِعَ على حرفٍ واحدٍ^(١) ، والياء التي مع ياء التصغير يجوز أن تكون هي الألف الزائدة في (ذَا) ، و (تَا) بناءً على معتقدهم فيها ، وَقَلِبَتْ يَاءً لِأَجْلِ ياء التصغير ، ثم حصل الإدغام .

٥ - ذهب السيرافي إلى أن (ذَا) ، و (تَا) ثنائي ، فلما صَغُرُوها احتاجوا إلى حرفٍ ثالثٍ فَأَتَوْا بِيَاءٍ أُخْرَى لِتَمَامِ بِنَاءِ التَّصْغِيرِ ، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة ، فوجبَ فَتْحَ ما قبلها كما في سائر الأسماء المتمكنة ، فَقَلِبَتْ الألف ياءً لا واوًا ؛ لِخِلَافِ بها الألفات التي لا أصل لها في المتمكنة ، فَإِنهَا تُقَلَّبُ في مثل هذا الموضع واوًا ؛ لوقوعها بعد ضَمَّةِ التصغير ، كما في (ضَوَّيْرَبٌ) ، وزادوا الألفَ أُخْرَى عَوْضًا مِنْ ضَمَّةِ الفاءِ فَصَارَ (ذَيِّبًا) ، فاجتمع ثلاث ياءات ، وذلك مُسْتَقْتَلٌ فحذفوا إحدى الياءات ، فلم يكن سبيلٌ إلى حذف ياء التصغير ؛ لأنها علامة ، ولا إلى حَذْفِ الياء التي بعد ياء التصغير ؛ لأن بعدها ألفٌ ، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحًا ، فلو حذفوها حركوا ياء التصغير ، وهي لا تكون متحركة فحذفوا الياء الأولى فبقي (تَيًّا) ، وحصلت ياء التصغير ثانية^(٢).

والراجع - فيما يظهر - أن (ذَا) ، و (تَا) ثلاثي في الوضع ، وأن ألفه عن ياءٍ ، وعين الكلمة محذوفة ؛ وهي ياءٌ أيضًا ، وذلك لِمَا يَأْتِي :

١- أنه يلزم على قول الكوفيين إما وقوع ياء التصغير ثانية ، إن قَدَّرْتَ أن المنقلبة عن الألف هي الثانية ، وإما وقوع ياء التصغير متحركة بعد ساكن إن قَدَّرْتَ المنقلبة عن الألف هي الأولى ، وكلاهما مخالف لما استقر من أن ياء التصغير لا تكون إلا ثالثة ساكنة بعد فتحة^(٣).

٢- أنه لا يكون اسمٌ على حرفين^(٤).

٣- أنه يبعد أن تكون عينها واوًا ؛ بدليل إمالة ألف (ذَا)^(٥) ، وإذا كانت العين ياءً وجب أن

(١) انظر : توضيح المقاصد ١١٨/٥ ، المساعد ٥٢٦/٣ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٣٩/٥ ، توضيح المقاصد ١١٨/٥ .

(٣) انظر : المساعد ٥٢٧/٣ .

(٤) انظر : المقتضب ٢٨٨/٢ .

(٥) انظر : المنصف ١٢٢/١ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢١٨/٢ .

تكون اللام كذلك ؛ لامتناع مثل (حيوت) في كلامهم^(١).

٤- أنه لا يمكن أن يكون المحذوف اللام لأنه يلزم منه حَذْفِ الياء التي بعد ياء التصغير ؛ لأن بعدها أَلْفٌ ، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً ، فلو حذفوها حركوا ياء التصغير ، وهي لا تكون متحركة فحذفوا الياء الأولى^(٢).

٥- أن مِمَّا يدل على أن العين هي المحذوفة سكون الياء الواقعة بعد الذال والياء في (ذَيَّا) ، و (تَيَّا) ، ولو كانت هذه هي العين لوجب أن تكون متحركة ، وأن تكون الياء التي بعدها المفتوحة ساكنة فلما كانت الأولى ساكنة والثانية مفتوحة ، عَلِمَ أن العين محذوفة^(٣).

وقول الجوهري : « و تصغير (تَا) (تَيَّا) - بالفتح والتشديد - ؛ لأنك قلبت الألف ياءً ، وأدغمتها في ياء التصغير ، غير مستقيم كما نبّه على ذلك ابن بَرِّي ؛ لأن ياء التصغير ساكنة فلا يُدْغَمُ فيها ما قبلها ، وإنما تُدْغَمُ هي فيما بعدها ، كما ذكر ذلك العلماء^(٤) ، قال أبو علي الفارسي مستدلاً على أن الألف في (ذَيَّا) ، و (تَيَّا) ليست لام الكلمة : « أنه لو كانت لام الفعل لكانت الياء التي قبلها ياء التصغير ؛ لأنها تقع في الثلاثي قبل اللام ، ويمتنع أن تكون هذه للتصغير لأن هذه متحركة وتلك ساكنة ، وأيضاً فإن ما قبله ساكن ، وهو الياء المدغم فيه ، وما قبل ياء التصغير يكون متحركاً^(٥) ، والمدغم لا بد أن يكون ساكناً ؛ ولذلك يُعْرَفُ الإدغام بأنه أن تأتي بحرفين ساكنين فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل^(٦) .

و تُصَغَّرُ (تَا) مع كاف الخطاب فيُقَالُ في (تَيْكَ) : (تَيَّاكَ) ، وفي (تَيْلِكَ) (تَيَّا) ، و (تَيَّاكَ) ، فَمَنْ قال : (تَيَّا) زعم أن اللام ليست بأصلية ؛ لأن معنى (تَيْلِكَ) (تَا) ، والكاف

(١) انظر : شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢١٨/٢ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٣٩/٥ ، توضيح المقاصد ١١٨/٥ .

(٣) انظر : التعليقة ٣٤٦/٣ .

(٤) انظر : التبصرة ٧٠٧/٢ .

(٥) التعليقة ٣٤٥/٣ .

(٦) انظر : شرح الشافية ٢٣٣/٣ - ٢٣٤ .

كاف الخطاب ، ومن قال : (تِيَالِكَ) صَغَّرَ عَلَى اللَّفْظِ^(١) ، و (تِيَكَ) (وَتِلْكَ) مِثْلَ (ذَاكَ) ،
و (ذَالِكَ) ، وَقَدْ قَالَ الْمَجْرَدُ فِي تَصْغِيرِهِمَا : « فَإِنْ حَقَّرْتَ (ذَاكَ) قُلْتَ (ذِيَاكَ) ، فَإِنْ
حَقَّرْتَ (ذَالِكَ) قُلْتَ : (ذِيَالِكَ) »^(٢) ، وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ بَعْدَ حَدِيثِهِ عَنِ تَصْغِيرِ (ذَا) : « وَتَقُولُ
فِي تَصْغِيرِ (تَا) عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ »^(٣).

(١) انظر : اللسان ٤٥٤/١٥ .

(٢) المقضب ٢٨٨/٢ .

(٣) المقرب ٤٥٩ .

١٩٢- (تصغير الاسم على غير واحده المستعمل) .

قال الجوهري: وتصغير (أبناء) (أبناء) ، وإن شئت (أبنون) على غير مكبره ، كأن واحده (أبن) مقطوع الألف فصغره فقال: (أبن) ، ثم جمعه فقال: (أبنون)^(١).

قال ابن بري: « صوابه : كأن واحده (أبني) مثل (أعمى) ؛ ليصح فيه أنه معتل اللام ، وأن واوه لأم لا نون^(٢) بدليل (البنوة) ، أو (أبن) بفتح الهمزة على ميل الفراء أنه مثل (أجر) ، وأصله (أبنو) ، قال : وقوله : « فصغره فقال : (أبن) » ، إنما يجيء تصغيره عند سيبويه (أبن) مثل : (أعمى) »^(٣).

رأي ابن بري :

(أبني) تصغيره عند سيبويه (أبن) مثل : (أعمى) و (أعمى) ، أو (أبن) بفتح الهمزة على ميل الفراء أنه مثل (أجر) .

المنافشة :

اختلف في (أبنون) على النحو الآتي :

١- ذهب البصريون إلى أن (أبنون) جمع (أبن) مصغراً (أبني) مثل : (أعمى) و (أعمى) ، ولا يستعمل (أبني) كما لا يستعمل (أجل) بمعنى (رجل) ، وإن كانوا صغروه على ذلك ، فشذوذه عندهم لأنه جمع لمصغراً لم يثبت مكبره^(٤) ، وهذا أحد رأيي ابن بري .

٢- ذهب الفراء إلى أنه جمع (أبن) مصغراً (أبن) بفتح الهمزة ، وهو جمع (أبن) ،

(١) انظر : الصحاح ٢٢٨٧/٦ .

(٢) هكذا في اللسان والتاج ، ولعل الصواب « وأن لاهم وأو لا نون » ليستقيم الكلام ، ويتقلب .

(٣) اللسان والتاج (بني) .

(٤) انظر : الكتاب ٤٥٦/٣ ، شرح الكتاب ٢٠٨/٤ ب ، كتاب الشعر ١٣٨/١ ، شرح ديوان الحماسة لابن جني ٩١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٤٨/٢ ، أمالي ابن الشجري ٦٤/١ - ٦٥ ، ٢٨٥/٢ ، شرح الكافية ١٨٣/٢ ، ارتشاف الضرب ١/٣٩٠ ، الهمع ١٤٨/٦ ، الخزانة ٣٠/٨ ، ٣٣ .

ويكون شاذًا من وجهين : أنه جمعٌ لمصغَرٍ لم يثبت مكبَّرُه ، ومجيء (أفعل) في (فَعَلٍ)^(١) ، وهو المذهب الثاني لابن بَرِّي .

٣- قال الجوهري : إنه جَمْعُ (أَيْبِن) مُصَغَّرُ (ابْن) ، بِجَعْلِ همزة الوصل قطعاً^(٢) .

٤- قال أبو عبيد : إنه مصغَرُ (بَنِين) على غير قياس (ابْن)^(٣) ، فيكون إنما أراد (بَنِيُون) ، و (ابْنُ) من ذوات الواو ، فنقلها إلى أول الاسم ، ثم همزها للضممة ، كما قالوا : (وَجُوةٌ ، وَأَجُوةٌ)^(٤) .

٥- أن يكون تصغير (ابْنَاء) ، أي : أن الألف التي قبل الهمزة تُحذف ، كما تُحذف من الممدودات فيُقصرَن ، فصار (ابْنِي) ، ثم انقلبت ألفاً لزوال العلة التي لها انقلبت اللام همزة ، فصار (ابْنِي) ، ثم صغَّرته فَعَلِبَتِ الألف المنقلبة عن الواو التي هي لَمْ يَأْ ؛ لانكسار ما قبله ، فصار (ابْنِي) ، على وزن (أفْعِل) ، فزالت دلالة الجمع عنه ، فألحِقَ به الواو والنون دليلاً على الجمع ؛ لأن الواو والنون قد تكون للجمع القليل كما أن (أفْعَلًا) للجمع القليل ، ولما ألحقت الواو والنون سقطت الألف التي قدرناها منقلبة عن اللام لالتقاء الساكنين (ابْنِيُون)^(٥) .

٦- قيل : إنه جَمْعُ (ابْنَا) على (أفْعَل) ؛ لأن أصله (فَعَلٌ) كما يُقال (زَمَنٌ وَأَزْمَنٌ) ، ثم صغَّرَه وجمعه^(٦) .

والراجع - فيما يظهر - أن (ابْنِيُون) جَمْعُ (ابْنِين) مُصَغَّرُ (ابْنِي) مثل : (أَعْمَى) و (أَعْيَم) ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

(١) انظر : شرح ديوان الحماسة لابن جني ١٩١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٤٨/٢ ، رسالة الملائكة ١٤٥ ، شرح الكافية ٢/ ١٨٣ ، الخزانة ٣٠/٨ ، ٣٣ .

(٢) انظر : الصحاح ٢٢٨٧/٦ ، شرح الكافية ١٨٣/٢ ، الخزانة ٣٠/٨ .

(٣) انظر : غريب الحديث لأبي عبيد ١٢٩/١ ، شرح الكافية ١٨٣/٢ ، الخزانة ٣٠/٨ ، ٣٦ .

(٤) انظر : رسالة الملائكة ١٤٥ ، شرح اختيارات المفضل ١٣٦٦/٣ .

(٥) انظر : التعليق ٣٠٥/٣ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢١٢/١ ، الخزانة ٣٥/٨ .

(٦) انظر : الخزانة ٣٦/٨ .

١- أن (أفعل) لبناء أدنى العدد ، والجمع بالواو والنون لأدنى العدد - أيضاً - ، فكما لا يجتمع الحرفان في الكلمة إذا كانا لمعنى واحد ، وذلك مثل جمع ما فيه علامة التانيث بالألف والتاء ، حيث تزيلها بالحذف أو القلب ، فكما أزلت العلامة فلم تجمع بينهما ، كذلك لا يستقيم أن تجمع بين الواو والنون ، وبين بناء أدنى العدد؛ لاجتماع شيئين لمعنى واحد في الكلمة^(١).

٢- أنه قد جاء في أسماء الجموع المفردة غير المكسرة ما هو على (أفعل) مثل (الأعم) ، و (أثابة وأثاب)^(٢)، و (أضحاة وأضحى)^(٣)، وهذه أسماء مفردة غير مكسرة ، وكذلك (أروى)^(٤).

٣- أنه لو كان جمعاً لمصغر (ابن) لقليل : (بنيون)^(٥).

٤- أنه لو كان مصغر (أبناء) في لفظه لقليل : (أبناؤن) ، ولو أرادوا هذا لاستغنوا بقولهم : (أبناؤن) عن جمعه بالواو والنون^(٦).

٥- أنه لا يجوز أن يكون مقصوراً من (أفعال) ؛ لأن (أفعالا) لم يقصر في موضع غير هذا ، فلا يستقيم أن يدعى فيه شيء لا نظير له^(٧).

(١) انظر : كتاب الشعر ١/٣٨ ، شرح ديوان الحماسة لابن جني ٩١ ب ، الخزانة ٣١/٨ - ٣٢ ، ٣٣ - ٣٤ .

(٢) شجر . انظر : التاج (ثأب) .

(٣) شجر . انظر : التاج (ضحا) .

(٤) انظر : شرح ديوان الحماسة لابن جني ٩١ ب ، شرح اختيارات المفضل ٣/١٣٦٦ ، الخزانة ٣٤/٨ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٤/٢٠٨ ب ، أمالي ابن الشجري ١/٦٥ ، ٢/٢٨٥ ، الخزانة ٣٥/٨ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٤/٢٠٨ ب ، أمالي ابن الشجري ١/٦٥ ، ٢/٢٨٥ ، الخزانة ٣٥/٨ .

(٧) نظر : كتاب الشعر ١/١٣٦٦ ، الخزانة ٣١/٨ .

١٩٣- (تصغير الترخيم) .

قال الجوهري في فصل (أرق) : « وقولهم : جاء بأمر الرئيق على أريق^(١) يعني به الداهية ، قال أبو عبيد : وأصله من الحيات »^(٢).

قال ابن بري : « حَقُّ (أريق) أن يُذكَرَ في فصل (ورق) ؛ لأنه تصغير (أورق) تصغير الترخيم كقولهم في (أسود) : (سويد) »^(٣).

رأي ابن بري :

(أريق) تصغير (أورق) تصغير الترخيم .

المناقشة :

معنى تصغير الترخيم أن تحذف كل الزوائد ثم تُصَغَّرُ (كـ حُمَيْدٍ) في تصغير (أحمد)^(٤). وقد اختلف فيه على النحو الآتي :

١- ذهب البصريون إلى أنه يجوز في الأعلام وغير الأعلام^(٥)، وهذا مذهب ابن بري .

٢- ذهب الفراء وثلث ونسب إلى الكوفيين عامة إلى أنه لا يجوز في غير الأعلام ففي مثل (فاطمة) - اسم امرأة - تقول في تصغيرها : (فَطِيمٌ) ، أما إذا أردت (فَاطِمَةَ) اسم فاعل من فَطَمَتِ المرأة ولدها لم يجز الحذف بل تقول : (فَوَيْطِمَةٌ)^(٦)؛ وإنما جاز ذلك في العَلَمِ لأن ما أُبْقِيَ

(١) انظر : مجمع الأمثال ١/٣٠٠، المستقصى ٤١/٢ . قال الميداني : هذا التركيب يدل على شيء يحيط بالشيء ويدور به كالرقيقة .

(٢) الصحاح ٤/١٤٤٥ .

(٣) اللسان والتاج (أرق) .

(٤) انظر : المسألة (١٨٤ - تصغير المؤنث بالناء) .

(٥) انظر : الكتاب ٣/٤٧٦، الأصول ٣/٦٠، شرح الكتاب ٤/٢١٧ب - ٢١٨أ ، التكملة ٤/٥٠٤ ، الثبيرة ٢/٧٠٨ ، شرح التكملة للكثيري ٢/٢٣٨ب - ٢٣٩أ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٤/٢١٨أ ، شرح المفصل ٥/١٣٧ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/١٢١٦ ، شرح الشافية للرضي ١/٢٨٣ ، التذييل ٦/٥٢ب .

دليل على ما ألقني ؛ لشهرته^(١)، وكما أن الترخيم في النداء يكون للأعلام^(٢).

٣- ذهب ابن معطي ، وتبعه الرضسي : إلى أن تصغير الترخيم شاذٌ قليل ؛ لما فيه من الإلباس ، أما جمهور النحاة فقد ذهبوا إلى أنه قياسي^(٣).

والراجع - فيما يظهر - جوازه في الأعلام وغيرها ، وقد استدل العلماء على ذلك بهذا المثل الذي ذكره ابن بُرِّي على جوازه في غير الأعلام^(٤)، قال أبوحيان : « ويشهد مُجِيزٌ ذلك في غير العَلَمِ قولهم : (جَاءَ بِأَمِّ الرِّبِّيِّ عَلَى أُرَيْقِ) هو تصغير (أَوْرَق) ، زعمت العرب أنه من قول رجلٍ رأى الغول على جَمَلٍ أَوْرَق ، ولما صَغُرَ أهدل من واوه همزة^(٥) .

كما استدلوا بغيره من الأمثال ، منها قولهم : (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ)^(٦)، تصغير (أَحْمَق)^(٧)، وقولهم : (يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُدَمُّ)^(٨)، تصغير (أَبْلَق)^(٩).

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٨٣/١ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٣٧/٥ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢١٦/٢ .

(٣) انظر : الفصول الخمسون ٢٥١ ، شرح الشافية ٢٨٤/١ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢١٦/٢ .

(٤) انظر : لهاب الإعراب ١٣٩ ، التذليل ٥٢/٦ ، توضيح المقاصد ١١٣/٥ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤٠٠/١ .

(٦) يُضْرَبُ مثلاً للرجُلِ يَأْسُ بِالرَّجُلِ حتى يجترئ عليه ، وقيل : يُضْرَبُ لِمَنْ يَسْتَضَعِفُ إِنْسَانًا وَيُوَلِّعُ بِهِ فَلَا يَزَالُ يُوْذِيهِ وَيُظْلِمُهُ . انظر : مجمع الأمثال ٣٣٣/٢ - ٣٣٤ ، المستقصى ١٦٠/٢ .

(٧) انظر : شرح الكتاب ٢١٨/٤ ، شرح المفصل ١٣٧/٥ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢١٦/٢ ، ارتشاف الضرب ١/٤٠٠ ، التذليل ٥٢/٦ ، توضيح المقاصد ١١٣/٥ .

(٨) يُضْرَبُ فِي ذَمِّ الْمُحْسِنِ . انظر : مجمع الأمثال ٥٢٠/٣ ، المستقصى ٤٠٩/٢ .

(٩) انظر : ارتشاف الضرب ٤٠٠/١ ، التذليل ٥٢/٦ ، توضيح المقاصد ١١٣/٥ ، المساعد ٥٣٠/٣ .

قال الجوهري: « ولا يُصَفَّرُ (أَمْس) كما لا يُصَفَّرُ (عَدَا) ، و (البارحة) ، و (كيف) ، و (أين) ، و (متى) ، و (أي) ، و (ما) ، و (عند) ، وأسماء الشهور والأسبوع غير (الجمعة) »^(١).

قال ابن بُرِّي: « الذي حكاه صحيح إلا قوله : غير (الجمعة) ؛ لأن (الجمعة) عند سيبويه مثل سائر أيام الأسبوع لا يجوز أن تُصَفَّرَ ، وإنما امتنع تصغير أيام الأسبوع عند النحويين لأن المُصَفَّرَ إنما يكون صغيراً بالإضافة إلى ما له مثل اسمه كبيراً ، وأيام الأسبوع متساوية لا معنى فيها للتصغير ، وكذلك (عَدَّ) ، و (البارحة) ، وأسماء الشهور مثل (مُحَرَّم) ، و (صَفَر) »^(٢).

رأي ابن بُرِّي :

لا تُصَفَّرُ أيام الأسبوع ، ولا أسماء الشهور ، ولا (عَدَّ) ، و (البارحة) .

المناقشة :

ما ذكره ابن بُرِّي من أن (عَدَا) ، و (البارحة) لا يُصَفَّران ذكره العلماء^(٣) ، وعلَّلوا ذلك بما يأتي :

١- أن (عَدَا) ، و (البارحة) ليسا اسمين لليوم واللييلة بمنزلة (زيد) ، وإنما (عَدَّ) لليوم الذي بعد يومك ، و (البارحة) لأقرب ليلة مضت ، ولم يتمكننا كـ (زيد) ، و (اليوم) ، و (الساعة) ، وأشباههن^(٤).

٢- أنه لما كان (عَدَّ) ، و (البارحة) يتعلقان باليوم الذي أنت فيه صاراً بمنزلة المضمَر

(١) انظر : الصحاح ٣/٩٠٤ .

(٢) التنبيه والإيضاح ٢/٢٥٨ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٥/١٣٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/٤٧٩ ، المخصص ١٤/١١٠ .

لاحتياجه إلى حضور اليوم كما أن الضمير يحتاج إلى ظاهر يتقدمه^(١).

٣- أن (عَدًا) لم يوجد بعد فيستحق التصغير^(٢).

أما أيام الأسبوع ، وأسماء الشهور فقد اختلف في تصغيرها على النحو الآتي :

١- قال سيويه : إن أيام الأسبوع ، وأسماء الشهور لا يُصغَرْنَ ؛ لأنها أعلامٌ ، وإنما يُصغَرُ من أسماء الزمان ما كان نكرة^(٣)، واختاره ابن كيسان^(٤)، وهو مذهب ابن بَرِّي .

٢- ذهب الكوفيون ، وأبو عمر الجرمي ، وأبو عثمان المازني ، والمبرد إلى جواز تصغيرها^(٥)؛ وذلك لأنه إذا جاز تحقير (يَوْمٍ) ، و (لَيْلَةٍ) ؛ لأن ذلك بمنزلة (رَجُلٍ) ، و (امْرَأَةٍ) ، فكذلك يلزم أن يجوز تصغير (السَّبْتِ) ، و (الأحد) ؛ لكونها بمنزلة (زَيْدٍ) ، و (عمرو) ، ولا اختلاف بين النحويين في إجازة تحقير اسم المكان معرفة كان أو نكرة ، فكذلك يُقال في أسماء الزمان^(٦)، تقول في تصغير (سَبْتٍ) : (سَبَيْتٌ) ، وفي تصغير (أحدٍ) : (أحيدٌ) ، وفي تصغير (الاثنين) : (ثُنْيَانٌ) ؛ لأن الألف وصلٌ ، وفي (الثلاثاء) : (ثُلَيْثَاءٌ) في قول سيويه ، و (ثُلَيْثَاءٌ) في قول المبرد ؛ لأنك إنما صغرتَ (ثلاثًا) ، ثم تأتي بعده بألف التأنيث ، وفي (الأربعاء) : (الأربِيعَاءُ) ، وفي (الخميس) : (الخمِيسُ) ، وفي (الجمعة) : (الجمِيعَةُ) ، وتقول في تصغير (المحرم) : (مُحَيِّرِمٌ) ، تحذف إحدى الراءين حتى تصير على مثال (جعفر) ، فإن عَوَضْتَ قلت : (مُحَيِّرِيمٌ) ، وفي (صفر) : (صَفِيرٌ) ، وفي (ربيع) : (رَبِيعٌ) ، وفي (جمادى) أنت مُحَيِّرٌ إن شئت قلت : (جُمَيْدَى) ، وإن شئت قلت : (جُمَيْدٌ) ، وفي (رجب) : (رُجَيْبٌ) ، وفي (شعبان) :

(١) انظر : شرح المفصل ١٣٩/٥

(٢) انظر : شرح الكتاب ٢٢١/٤ ب ، المخصص ١١٠/١٤

(٣) انظر : الكتاب ٤٨٠/٣ ، الأصول ٦٢/٣ ، شرح الكتاب ٢٢١/٤ ب ، المخصص ١١١/١٤ ، شرح المفصل ١٣٩/٥ ، شرح الشافية للرضي ٢٩٣/١ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٢٢١/٤ ب ، المخصص ١١١/١٤ ، الهمع ١٥٢/٦ .

(٥) انظر : المقتضب ٢٧٦/٢ - ٢٧٧ ، الانتصار ٢٢٩ ، شرح الكتاب ٢٢١/٤ ب ، المخصص ١١١/١٤ ، شرح المفصل ١٣٩/٥ ، شرح الشافية للرضي ٢٩٣/١ .

(٦) انظر : الانتصار ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(شُعَيْبَان) ، وفي (رمضان) : (رَمِيضَان) ، وفي (شَوَّال) : (شَوَّيْل) ، وفي (ذي القعدة) : (ذُوَي القعدة) ؛ لأن التصغير يقع على الاسم الأول من المتضايفين^(١).

٣- قال بعض العلماء : إنك إذا قلت : اليوم الجمعة ، واليوم السبت فرفعت (اليوم) جاز تصغير (الجمعة) ، و (السبت) ، وإن نصبت لم يجز تصغيرهما ؛ وذلك لأن (السبت) ، و (الجمعة) اسمان لمصدرَي الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغير هذين المصدرين ، ولا أحدًا يُقصدُ إليهما في التصغير ، ويُجِزُّ إذا رُفِعَ اليومان ؛ لأن الجمعة والسبت يصيران اسمين ليومين ، ولا يُجِزُّ في النصب تصغير اليوم ؛ لأن الاعتماد في الخبر على وَقَع وَيَقَع ، وهما لا يُصغَرَانِ ، ولا يُقصدُ إليهما بالتصغير^(٢).

٤- قال بعض العلماء : إنك إذا قلت : اليوم الجمعة ، واليوم السبت فرفعت (اليوم) لم يجز تصغير (الجمعة) ، و (السبت) ، وإن نصبت جاز تصغيرهما^(٣).

والراجع - فيما يظهر - أن أيام الأسبوع ، وأسماء الشهور لا يُصغَرْنَ ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١- أنه إنما امتنع تصغير الأعلام من أسماء الزمان ؛ لأنها ليست موضوعة على مقادير كما وُضِعَ (يَوْم) على مقدار من الزمان ، وعدد من الساعات ؛ ولذلك تجدد أن (يومًا) يكون جوابًا لـ (كَمْ) ، يقول القائل : كم سرت ؟ ، فيقول المجيب : يومًا أو يومين ، فإذا كان مقدارًا جاز تحقيره وتقليله ، وأما السبت والأحد وما جرى مجراهما فلم يوضع للمقادير ، وإنما هي أعلام لأوقات لا يُراد بها المقدار ، وهي تكون في جواب (متى) ، تقول : متى سرت ؟ فيقول المجيب : السبت ، فلما أريد بها ذلك لم يجز فيها التقليل^(٤).

٢- أما قول المجيزين : إن الزمان يجري مجرى المكان فيُصغَرُ اسم الزمان كما يُصغَرُ اسم المكان معرفة كان أو نكرة ، فالجواب عليه أن من الأماكن ما لا يجوز تحقيره ، وهو ما كان علمًا

(١) انظر : المقتضب ٢٧٦/٢ - ٢٧٧.

(٢) انظر : شرح الكتاب ٢٢١/٤ ب ، المخصص ١١١/١٤ ، شرح الشافية للرضي ٢٩٤/١ ، الهمع ١٥٢/٦.

(٣) انظر : شرح الكتاب ٢٢١/٤ ب ، المخصص ١١١/١٤ ، شرح الشافية للرضي ٢٩٤/١ ، الهمع ١٥٢/٦.

(٤) انظر : الانتصار ٢٣٠.

كـ) مكة) ، و (عمان) ؛ لأنه ليس هناك مكة أخرى تكون هذه أصغر منها ، وإنما يجوز التصغير في النكرات من الأماكن كما يجوز في النكرات من الأزمان فتقول : (فُرَيْسَخٌ) تصغير (فَرَسَخ) ؛ لأنه يكون فرسخ أطول من فرسخ على حسب الوضع والتقدير^(١) ، وهذه الحججة تشبه حججة ابن بُرِّي ، وهي أن المُصَغَّرَ إنما يكون صغيراً بالإضافة إلى ما له مثل اسمه كبيراً ، وأيام الأسبوع ، وأسماء الشهور متساوية لا معنى فيها للتصغير .

وأما استثناء الجوهرية (الجُمُعَة) من أيام الأسبوع في جواز تصغيرها فلم أجد من ذكره غيره ، وقد أصاب ابن بُرِّي في تبيينه على أنها كغيرها من أيام الأسبوع لا يجوز تصغيرها على مذهب سيبويه .

(١) انظر : الانتصار ٢٣٠ .

ذكر الجوهري أن (الهدَاهِد) لغة في (الهدُّهُد)^(١).

قال ابن برِّي : قيل : إن (هُدَاهِدًا) تصغير (هُدُّهِدِ) ، وأصله (هُدِّيهِدِ) ، فأبدلت الياء الساكنة ألفاً ؛ لانفتاح ما قبلها ، كما قيل في (يَيَّاسُ) (يَاءَسُ) ، وقد حكى أبو عمرو في (دُوَيْبَةِ) : (دُوَابَةٌ) على قلب الياء ألفاً ، ولا يُعرَفُ لهما ثالث^(٢).

رأي ابن برِّي :

تُبدَلُ ياء التصغير ألفاً كما في (هُدَاهِدِ) ، و (دُوَابَةٌ) .

المناقشة :

اختلف في نحو : (هُدَاهِدِ) ، و (دُوَابَةٌ) على النحو الآتي :

١- ذهب الكوفيون ، وابن الدهان إلى أن الألف فيهما علامة التصغير^(٣).

٢- ذهب البصريون إلى أن الألف لا تكون علامة للتصغير^(٤)، وهو مذهب ابن برِّي .

والراجع أن الألف لا تكون علامة للتصغير ؛ وذلك لما يأتي :

١ - أن الدليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المد واللين ؛ لخفتها وكثرة زيادتها في

الكلم ، فنكبوا عن الألف لأن التكسير قد استبدَّ بها في نحو : (مَسَاجِدِ) ، ولأنه قد لا يخلص البناء للتصغير لأنه يصير على (فَعَالِ) كـ (غُرَابِ) فعدلوا إلى الياء لأنها أخف من الواو^(٥).

٢- أما نحو : (هُدَاهِدِ) ، و (دُوَابَةٌ) ، و (شَوَابَةٌ) فقد خرَّجها البصريون على وجوه :

(١) انظر : الصحاح ٥٥٦/٢ .

(٢) انظر : التنبيه والإيضاح ٦٣/٢ ، اللسان (هذل) .

(٣) انظر : التذيل ٣٧/٦ ، توضيح المقاصد ٩٠/٥ ، المساعد ٤٩٤/٣ ، الهمع ١٣١/٦ .

(٤) انظر : التذيل ٣٧/٦ ، توضيح المقاصد ٩٠/٥ ، المساعد ٤٩٤/٣ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١١٥/٥ ، توضيح المقاصد ٩٠/٥ .

أ - قالوا : ليس (هَدَاهِد) تصغيراً لـ (هُدْهُد) الطائر المعروف ، وإنما المراد حمامٌ كثيرة الهداهد ، كما قالوا : رجلٌ جُلَّجِلٌ ، للكثير الجَلَجِلِ ، يُقَالُ : (هَدَّهَدَ الحِمَامُ هَدَّهَدَةً) : إذا رُدَّ الصوت^(١).

ب - قيل : إن (هُدَاهِدًا) ، و (دُوَابَّةً) ، و (شُوَابَّةً) لغةٌ في (هُدْهُد) ، و (دَابَّةً) ، و (شَابَّةً) ، فهذه أسماءٌ للتصغير موضوعةٌ له لأنه تصغير (هُدْهُد) ، و (دَابَّةً) ، و (شَابَّةً)^(٢).

ج - قيل : إن الألف بدلٌ من الياء^(٣)، وهذا تخريج ابن بَرِّي .

د - قيل : إن (هُدَاهِدًا) ذَكَرُ الحِمَامِ^(٤).

(١) انظر : المقرب ٤٣٦ ، التذييل ٣٧/٦ أ

(٢) انظر : التذييل ٣٧/٦ ب ، توضيح المقاصد ٩٠/٥ ، المساعد ٤٩٤/٣ ، الهمع ١٣٢/٦ .

(٣) انظر : التذييل ٣٧/٦ ب ، توضيح المقاصد ٩٠/٥ ، الهمع ١٣٢/٦ .

(٤) انظر : التاج (هدل) .

١٩٦- (تصحيح عبارة منقولة عن سيوييه في تصغير ما عينه ألف مبدلة من ياء) .

قال الجوهري^(١) : « قال سيوييه : من العرب من يقول في تصغير (نَاب) ^(٢) : (نُؤِب) فيجيء بالواو ؛ لأن هذه الألف يكثر انقلابها من الواوات ، قال ابن السراج : هذا غَلَطٌ منه ^(٣) .

قال ابن بُرِّي : « ظاهر كلام الجوهري يقضي بأن ابن السراج غَلَطَ سيوييه فيما حكاه ، وليس الأمر كذلك ، وإنما قوله : « وهو غَلَطٌ منه » من تَتِمَّةِ كلام سيوييه إلا أنه قال : « منهم » ، وَغَيْرَهُ ابن السراج فقال : « منه » ، قال سيوييه : « ومن العرب من يقول في تصغير (نَاب) : (نُؤِب) » ، ثم قال في آخر الكلام : « وهو غَلَطٌ منهم » ، أي : من العرب الذين يقولونه كذلك ، وقول ابن السراج : « غَلَطٌ منه » هو بمعنى : غَلَطٌ من قائله ، وهو من كلام سيوييه ، وليس من كلام ابن السراج ^(٤) .

رأي ابن بُرِّي :

صَحَّحَ كلاماً نقله الجوهري عن ابن السراج ، ونقله ابن السراج عن سيوييه حول تصغير (نَاب) .

الناقشة :

إذا كانت الألف بدلا من العين فحَقُّ الاسم إذا صُغِرَ أن يُرَدُّ إلى أصله ، فإن كانت الألف منقلبة من واوٍ رُدَّتْ الواو^(٥) ، وإن كانت منقلبة من ياءٍ ففيه خلافٌ :

١- مذهب البصريين أن الألف تُرَدُّ إلى أصلها وهو الياء في التصغير فيقولون في تصغير (نَاب) : (نُؤِب) ، و (نُؤِب) عندهم شاذ^(٦) .

٢- مذهب الكوفيين جواز رَدِّها إلى أصلها وهو الياء ، وجواز قلبها واوً عند التصغير ،

(١) النَّابُ من الأسنان مُذَكَّرٌ ، وفي القاموس أنه مؤنث ، والنَّابُ - أيضا - : النَّاقَةُ المُسِنَّةُ ، وَسَيِّدُ القَوْمِ . انظر : المصباح والتاج (ناب) .

(٢) المصباح ١/٢٣٠ .

(٣) التتبيه والإيضاح ١/١٤٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/٤٦١ - ٤٦٢ ، الأصول ٣/٣٧ ، شرح الكتاب ٤/٢١١ ، البصرة ٢/٦٨٧ .

(٥) انظر : التذيل ٦/٣٩ ، المساعد ٣/٤٩٨ .

فيقولون في تصغير (نَابِ) : (نُيِّبٌ) ، و (نُؤَيَّبٌ) من غير شدوذ^(١).

والظاهر أن الألف تُرَدُّ إلى أصلها وهو الياء في التصغير ؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها^(٢).

ولذلك ذهب سيبويه إلى أن من العرب مَنْ يقلب الألف المنقلبة عن ياء الواقعة عيناً وواوً عند التصغير على جهة الغلط لكثرة أن يكون الألف من الواو ، وذلك مثل (نَابِ) فإن الألف فيه بدلٌ من الياء ؛ لقولهم في تكسيره (أَيْبَابٌ) ، و (أَيْبٌ) فقياس تصغيره (نُيِّبٌ) ، ولكن بعض العرب يقولون في تصغيره : (نُؤَيَّبٌ) فيأتون بالواو على جهة الغلط لكثرة أن يكون الألف من الواو^(٣).

وقد ذكر ابنُ بَرِّيُّ بأن ظاهر كلام الجوهري يقضي بأن ابن السراج غَلَطَ سيبويه فيما حكاه ، وليس الأمر كذلك ؛ وإنما قوله : « وهو غَلَطَ منه » من تَمَتُّةِ كلام سيبويه إلا أنه قال : « منهم » ، وَغَيْرُهُ ابن السراج فقال : « منه » ، وكلام ابنِ بَرِّيِّ صحيح ، إذ إن الموجود في كتاب سيبويه : « وهو غَلَطَ منهم »^(٤)، ولكن ابن السراج غَيَّرَ الضمير في (منهم) فجعله مفرداً^(٥) مِمَّا يُوْهِمُ أنه يعود على مَنْ نَقَلَ عنه وهو سيبويه .

وقد اعترض أبو عبدالله محمد بن الطيب الفاسي شيخ الزبيدي صاحب التاج على ابنِ بَرِّيِّ قائلاً : إن « دعوى ابنِ بَرِّيِّ أن ابن السراج نقل كلام سيبويه بعينه ، وأنه مراد الجوهري فدُونَ إثباته وأخذه من هذه الألفاظ خَرَطُ القناد »^(٦).

وُردُّ عليه بأن ابن السراج قد صرَّح في بداية الكلام بالنقل عن سيبويه في هذا الموضع فقد قال ابن السراج : « قال سيبويه : ومن العرب مَنْ يقول في (نَابِ) : (نُؤَيَّبٌ) ، فيجيء بالواو ؛ لأن هذه الألف يكثر إبدالها من الواوات ، وهو غَلَطَ منه »^(٧).

(١) انظر : التذيل ٣٩/٦ ب ، المساعد ٤٩٨/٣ .

(٢) انظر : التثنية والإيضاح ٩٣/٢ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢٢٠/٢ ، الأشباه والنظائر ٢٤١/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٦٢/٣ ، شرح الكتاب ٢١١/٤ ب ، المقرب ٤٤٣ .

(٤) الكتاب ٤٦٢/٣ .

(٥) انظر : الأصول ٣٨/٣ .

(٦) الأصول ٣٨/٣ .

(٧) التاج (نيب) .

التَّسْبِ

١٩٧- (النسب إلى المركب المزجي) .

قال الجوهري: ينسب إلى (رَامَ هُرْمُزَ) ^(١) فيقال: (رَامِيٌّ) على غير قياس ^(٢).

قال ابن بُرِّي: «وكذلك النسب إلى (رَامَ هُرْمُزَ) (رَامِيٌّ) على القياس» ^(٣).

رَأْيُ ابْنِ بُرِّي:

يُنْسَبُ إِلَى الْمَرْكَبِ الْمَزْجِيِّ بِحَذْفِ عَجْزِهِ فَيُقَالُ فِي النِّسْبِ إِلَى (رَامَ هُرْمُزَ): (رَامِيٌّ) .

المنافشة:

اختلف في النسب إلى المركب المزجي نحو: (رَامَ هُرْمُزَ) على عدة أوجه:

١- ذهب أكثر النحويين إلى أنه يحذف الجزء الثاني منه ويُنسب إلى الصدر، فتقول:

(رَامِيٌّ) ^(٤)، قال المبرد: «اعلم أنك إذا نسبت إلى اسمين قد جعلاً اسماً واحداً فإنما تنسب

إلى الصدر منهما، وذلك قولك في النسب إلى (بَعْلَبِكَ): (بَعْلَبِيٌّ)، وإلى (حَضْرَمَوْتِ):

(حَضْرَمِيٌّ)، وإلى (رَامَ هُرْمُزَ): (رَامِيٌّ) ^(٥)، وهو مذهب ابن بُرِّي.

٢- أجاز الجرّمي النسب إلى أيّ الجزأين شئت فتقول في النسب إلى الجزء الأول مُقْتَصِرًا عليه

: (رَامِيٌّ)، أو إلى الجزء الثاني منه مُقْتَصِرًا عليه: (هُرْمُزِيٌّ) ^(٦).

٣- ذهب أبو حاتم إلى أنه لا يجوز النسب إلى الجزء الثاني إلا إذا نُسِبَ إلى الجزء الأول ^(٧).

(١) (رَامَ هُرْمُزَ): مدينة مشهورة بناحي خوزستان. انظر: معجم البلدان ١٩/٣ - ٢٠.

(٢) انظر: الصحاح ١٩٣٩/٥.

(٣) اللسان والتاج (روم).

(٤) انظر: الكتاب ٣٧٤/٣، الأصول ٦٩/٣، شرح الكتاب ١٦٥/٤، شرح الجمل ٣١٢/٢.

(٥) المقتضب ١٤٣/٣.

(٦) انظر: شرح الكتاب ١٦٥/٤ ب، المخصص ٢٤٢/١٣، شرح الشافية للرضي ٧٢/٢.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٦٠١/٢، الهمع ١٥٧/٦.

واستدل بقول الشاعر^(١):

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَةً هَرْمُزِيَّةً
بِفَضْلِ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْقِ^(٢)

وقيل : إن خَيْفَ الْإِلْتِبَاسِ جازِ النَّسَبِ إِلَى الْجَزَائِنِ مَعًا^(٣).

٤- قيل : يجوز النسب إلى المركب من غير حذف إذا خَفَّ اللَّفْظُ فيقال : (بَعَلْبِكِي)^(٤).

والراجع - فيما يظهر - أنه يحذف الجزء الثاني منه ويُنسَبُ إلى الصدر ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١- أن الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث ، ألا ترى أنك تَبْنِي الْأَسْمَ الْأَوَّلَ عَلَى الْفَتْحِ كَمَا تَبْنِي مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِي (حَمَزَةٌ) ونحوه ، فوجب أن يُجْرَى مَجْرَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي النَّسَبِ إِلَى الصِّدْرِ بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ^(٥).

٢- أنهم كرهوا زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب^(٦).

(١) لم أفد على اسمه .

(٢) من الطويل . انظر : شرح الكتاب ٤/١٦٥ ب ، العسكريةات ١١٣ ، التبصرة ٢/٦٠٢ ، شرح الجمل ٢/٣١٢ ، شرح الشافية للرضي ٢/٧٢ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢/٦٠١ ، الهمع ٦/١٥٧ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٤/١٦٥ ب ، المخصص ١٣/٢٤٢ ، شرح الجمل ٢/٣١٢ ، ٣١٣ ، شرح الشافية للرضي ٢/٧٣ .

(٥) انظر : التبصرة ٢/٦٠٢ .

(٦) انظر : شرح الشافية للرضي ٢/٧٢ .

١٩٨- (النسب إلى ما آخره ياء مُشدَّدة) .

قال الجوهري : « (جُعْفِيٌّ) : أبو قبيلة من اليمن ، وهو جُعْفِيٌّ بن سعدِ العشيرة بن مذحج ، والنسبة إليه كذلك »^(١) .

قال ابن بُرِّي : « (جُعْفِيٌّ) مثل (كُرْسِيٌّ) في لزوم الياء المُشدَّدة في آخره ، فإذا نسبت إليه قُدِّرَتْ حَذْفَ الياء المُشدَّدة وإلحاق ياء النسب مكانها »^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

إذا نسبت إلى ما آخره ياء مُشدَّدة بعد ثلاثة أحرف قُدِّرَتْ حَذْفُهَا ، وإلحاق ياء النسب مكانها .

المناقشة :

إذا كان آخر الاسم المنسوب إليه ياء مُشدَّدة مسبوقه بثلاثة أحرفٍ فأكثر ، وكانت زائدة لازمة كياءِ (كُرْسِيٌّ) حذفها ، وأحدثت ياء مُشدَّدة أخرى للنسب ، فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظٍ واحدٍ^(٣) ، وعلى هذا فما ذكره ابن بُرِّي في النسب إلى (جُعْفِيٌّ) هو الصواب .

ويحتمل أن تكون الياء المُشدَّدة في (جُعْفِيٌّ) ليست زائدة لازمة كالتي في (كُرْسِيٌّ) ، وإنما هي الياء المُشدَّدة المفيدة للوحدة كالتي في (رُوْمٌ ورُوْمِيٌّ) ؛ وذلك لأن ابن بُرِّي ذكر أنه قد جُمِعَ جَمْعَ (رُوْمِيٌّ) فقييل (جُعْفٌ)^(٤) ، وحكم هذه الياء كحُكْمِ الياء الزائدة اللازمة التي في مثل (كُرْسِيٌّ) ، وذلك أنها يجبُ حذفها وإحداث ياءٍ مُشدَّدةٍ أخرى ، فيكون اللفظ واحداً إلا أن التقدير مختلف ؛ وذلك لأنه لا يُجْمَعُ بين علامتي النسب كما لا يُجْمَعُ بين علامتي التأنيث مع ما في ذلك من ثقل اجتماع أربع ياءات^(٥) .

(١) الصحاح ١٣٣٦/٤ .

(٢) اللسان والتاج (جعف) .

(٣) انظر : الجمل ٢٥٤ - ٢٥٥ ، شرح الكتاب ١٤٩/٤ ب - ١٥٠ أ ، شرح المفصل ١٥٥/٥ ، شرح الشافية للرضي ٥٣/٢ ، الوسيلة الأدبية ١٩٠/١ .

(٤) انظر : اللسان والتاج (جعف) .

(٥) انظر : شرح الكتاب ١٤٩/٤ ب ، شرح المفصل ١٥٥/٥ .

قال الجواليقي : « و (إِرْمِينِيَّةٌ) ^(١) : كان القياس في النسب إليه (إِرْمِينِيَّةٌ) ^(٢) ، إلا أنه لما وافق ما بعد الراء منها ما بعد الحاء في (حَنِيفَةٌ) حُدِّقَت الياءُ كما حُدِّقَت من (حَنِيفَةٌ) في النسب ، وأجْرِيَت ياء النسب في (إِرْمِينِيَّةٌ) مُجْرَى تاء التأنيث في (حَنِيفَةٌ) ، أجْرِنَاهَا مجراها في (رُومِيٌّ) ، و (رُومٌ) و (سِنْدِيٌّ) و (سِنْدٌ) ، أو يكون مِمَّا غَيْرَ للنسب ^(٣) .

قال ابن بُرِّي : « شاهد (أُرْمِنِيٌّ) قول سيار بن قَصِير الطائي :

وَلَوْ شَهِدَتْ أُمُّ الْقَدِيدِ طِعَانَنَا
بِمِرْعَشٍ خَيْلِ الْأُرْمِنِيِّ أَرْنَتْ ^(٤)

ويعني أن الياء في (رُومِيٌّ) للفرق بين الواحد والجماعة كـ (تَمْرٍ) و (تَمْرَةٍ) ، وقال ابن بُرِّي - أيضاً - : إنه لما كانت الياء مع الميم المكسورة قبلها بمنزلة الياء من (حَنِيفَةٌ) مع النون المكسورة قبلها ، وكان ما بعد النون من (إِرْمِينِيَّةٌ) ياء النسب المنزلة منزلة تاء التأنيث التي بعد الفاء من (حَنِيفَةٌ) نَزَلَتْ منزلتها في حَذْفِ الياء منها وَصَحَّ ما قبلها فقيِل : (إِرْمِنِيٌّ) ^(٥) كما قيل : (حَنَفِيٌّ) ، والياء التي في (إِرْمِينِيَّةٌ) هي عنده مُخَفَّفَةٌ من ياء النسب كما أن الياء من (أَنْطَاكِيَّةٌ) ، والألف في (يَعْمَانٍ) للنسب ، وإن لم يكن في معنى نسب ^(٦) .

وقال ابن بُرِّي : « (أُرْمِنِيٌّ) منسوبٌ إلى (أُرْمِينِيَّةٌ) وَفُتِحَت الميم في النسب لتوالي الكسرتين

(١) (إِرْمِينِيَّةٌ) : بكسر أوله وفتح ، وسكون ثانيه ، وياء ساكنة ، وكسر النون ، وياء خفيفة مفتوحة بلدٌ معروف سُمِّيَتْ بذلك لأن الأُرْمِنَ فيها . انظر : معجم ما استعجم ١/١٣٢ ، معجم البلدان ١/١٩١ .

(٢) هكذا في المَرْبُ ٢٩ (إِرْمِينِيٌّ) - بكسر الهمزة - ، وقد نَقَلَ ياقوت عن أبي علي قوله : إن قياس الهمزة أن تُكْسَرَ لتكون مثل : (إِجْفِيلٍ) ، و (إِخْرَيْطٍ) ، و (إِطْرَيْحٍ) . انظر : معجم البلدان ١/١٩١ ، والجواليقي هنا ينقل عن أبي علي وإن لم يُصْرِحْ بذلك كما سيبين في المناقشة .

(٣) المَرْبُ ٢٩ - ٣٠ .

(٤) من الطويل . أم القديد امرأته ، ومِرْعَشٌ : اسم موضع ، وأرْنَتْ (الرَّئِيسُ) : صوتٌ مع بكاء . انظر البيت فيما يأتي : ديوان الحامسة ٥٤ ، عتب الوليد ٩٦ ، معجم ما استعجم ٤/٨٤ ، معجم البلدان ٥/١٢٦ .

(٥) الشاهد عند ابن بُرِّي : أنه نَسَبَ إلى (أُرْمِينِيَّةٌ) بحذف الياء والتاء مثل (حَنِيفَةٌ) .

(٦) هكذا في حاشية ابن بُرِّي على المَرْبُ ٣٦ (إِرْمِنِيٌّ) - بكسر الهمزة - ، ولعل الصواب فتحها ؛ لتوافق الكلمة التي جعلها نظيرة لها ، وهي (حَنَفِيٌّ) .

ك(نَمْرِي)^(١) .

رأي ابن بُرِّي :

النسب إلى (أَرْمِينِيَّة) : (أَرْمِينِي) حُدِفَتْ ياء النسب منها ؛ لأنها اشبهت تاء التأنيث التي في (حَنِيفَّة) ، وَفُتِحَت الميم لتوالي الكسرتين .

المناقشة :

ما ذكره الجواليقي وزاده ابن بُرِّي بياناً واستشهد عليه في النسب إلى (إِرْمِينِيَّة) مستفاداً من كلام أبي علي الفارسي فقد قال : « وكان القياس في النسب إليه (إِرْمِينِي) ، إلا أنه لَمَّا وافق ما بعد الراء منها ما بعد الحاء من (حَنِيفَّة) حُدِفَتْ الياء ، كما حُدِفَتْ الياء من (حَنِيفَّة) في النسب ، وأجْرِيَتْ ياء النسب في (إِرْمِينِيَّة) مجرى تاء التأنيث في (حَنِيفَّة) ، كما أُجْرِيَتْ مجراها في (رُومِي) ، و (رُوم) و (سِنْدِي) و (سِنْد) ، أو تكون مثل (بَدَوِي) ونحوه مِمَّا غَيَّرَ في النسب^(٢) .

وبيان ذلك أن ما كان على (فَعِيلَّة) صحيح اللام غير مُضَعَّفِهَا فإنه يُنَسَّبُ إليه بحذف الياء فتقول في النسب إلى (حَنِيفَّة) : (حَنَفِي)^(٣) ، وذلك للتفريق بين النسب إلى (فَعِيلَّة) ، و (فَعِيل) ؛ وذلك أنه لا يُحَدَفُ من (فَعِيل) فيقال في النسب إلى (كَرِيم) : (كَرِيمِي)^(٤) .

فكان القياس أن يُقَالَ في النسب إلى (أَرْمِينِيَّة) (أَرْمِينِي)^(٥) بحذف الياء التي بعد النون ، ولكنهم حَدَفُوا الياء التي قبل النون - أيضاً - لتتابع الكسرات ، ومجيء ياء النسب فصار

(١) حاشية ابن بُرِّي على العرب ١٣٨ .

(٢) الحلبيات ٣٦٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٣٩/٣ ، المقتضب ١٣٤/٣ ، الأصول ٧٢/٣ ، التبصرة ٥٨٩/٢ ، شرح المفصل ١٤٦/٥ .

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٢١/٢ ، شرح الشافية لركن الدين ٦١١ .

(٥) انظر : سفر السعادة ٥١/١ .

(أَرْمَنِيٌّ) (١).

وقول ابنِ بَرِّي : « (أَرْمَنِيٌّ) منسوبٌ إلى (أَرْمِينِيَّة) وَفُتِحَتْ الميم في النسب لتوالي الكسرتين كـ (نَمْرِيٌّ) ، معناه أن ما كان على (فَعِيلٍ) فَإِنَّكَ تَفْتَحُ عينه وجوباً في النسب (٢) ، لكن ابن بَرِّي قاسه على (نَمِيرٍ) ، وفيه بُعْدٌ لأنهما يختلفان في عدد الحروف والحركات والسكنات ، أما أبو العلاء المعرِّي فقد قاس فَتَحَ الميم في (أَرْمَنِيٌّ) على فَتَحِ اللام في (تَغْلِيبيٌّ) (٣) ، وذلك أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف والثاني منها ساكن ، والثالث مكسور ، فإن فيه مذهبين :

١- مذهب الخليل أنه لا يجوز فيه الفتح إلا فيما سُمِعَ ، وأنه لا يجوز القياس عليه (٤).

٢- مذهب المبرد أنه يجوز فيه الفتح والكسر قياساً مطرداً (٥).

والذي يظهر رجحان ما ذهب إليه المبرد ؛ لِمَا يَأْتِي :

١- ورود ذلك عن العرب كما في (تَغْلِيبيٌّ) (٦) ، وكذلك قالوا في النسب إلى (يَثْرِب) :

(يَثْرِيبيٌّ) (٧) ، وإلى (المَغْرِب) : (مَغْرِيبيٌّ) (٨).

٢- أن الحرف الثاني الساكن في نحو : (تَغْلِيبيٌّ) حاجزٌ غير حصين ، فكأنه غير موجود (٩).

وعلى هذا فعند النسب إلى (أَرْمِينِيَّة) تحذف الياء التي بعد النون فيصير الاسم على

(أَرْمِين) ، ثم تحذف الياء التي قبل النون لتتابع الكسرات ومجيء ياء النسب فيصير الاسم كأنه

(١) انظر : عبث الوليد ٩٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/٣٤٣ ، الكامل ١/٤٤٥ - ٤٤٦ ، شرح الجمل ٢/٣١٦ ، شرح الشافية للرضي ٢/١٧ .

(٣) انظر : عبث الوليد ٩٧ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٥/١٤٦ ، شرح الشافية للرضي ٢/١٩ ، ارتشاف الضرب ٢/٦١٧ .

(٥) انظر : التبصرة ٢/٥٨٦ ، شرح المفصل ٥/١٤٦ ، شرح الشافية للرضي ٢/١٩ ، ارتشاف الضرب ٢/٦١٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/٣٤٣ ، الأصول ٣/٦٤٤ .

(٧) انظر : شرح الكتاب ٤/١٥١ أ ، شرح الشافية لركن الدين ٦٠٩ ، ارتشاف الضرب ٢/٦١٧ .

(٨) انظر : شرح المفصل ٥/١٤٦ .

(٩) انظر : شرح الكتاب ٤/١٥١ أ .

على (أرْمِن) كـ(تَغْلِب) ، وقد قالت العرب في النسب إلى (تَغْلِب) : (تَغْلِبِي)^(١) ، قال السيرافي : « فإذا صار أربعة أحرف ، والثاني منها ساكن نحو : (تَغْلِب) فمنهم مَنْ يُقِي الكسرة ؛ لأن في صدر الكلمة حرفين يقاومان الكسرتين ، والياء المشددة ، وَمَنْ فَتَحَ لم يحفل بالحرف الثاني لأنه ساكن ولم يره حاجزاً حصيناً »^(٢) .

(١) انظر : الكتاب ٣/٣٤٣ ، الأصول ٣/٦٤ .

(٢) شرح الكتاب ٤/١٥١ أ .

٢٠٠ - (النسب إلى ما فيه همزة الوصل ولم يُحذف من أصوله شيء) .

أنشد الجوهري قول ذي الرمة :

عَصَبِنَ بِرَأْسِهِ إِبْنَةَ وَعَارًا^(١)

إِذَا الْمَرْيُّ شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ

قال ابن بري : البيت لذي الرمة يهجو امرأ القيس - رجلاً كان يعاديه - ، و (المريُّ) :

منسوبٌ إلى (امرئ القيس) على غير قياس ، وكان قياسه (مرئي) - بسكون الراء - على وزن (مرعي) ،^(٢)

رأي ابن بري :

القياس في النسب إلى (امرئ القيس) (مرئي) .

المناقشة :

إذا أردت النسب إلى ما فيه همزة الوصل ولم يُحذف من أصوله شيء ، مثل (امرئ) فإنك لا تحذف همزة الوصل بل تقول : (امرئي) بكسر الراء تبعاً لكسرة الهمزة التي بعدها لأنها كُسرت لأجل ياء النسب^(٣) ، قال السيرافي : « وكسرت الراء في (امرئي) على كل حال ؛ لأن الهمزة مكسورة لأجل ياء النسب فتبعها الراء »^(٤) ، وقد ضُبِطَتْ في طبعتي الكتاب بفتح الراء^(٥) ، والظاهر أن الصواب كسرها .

هذا هو القياس وإلا فالمسموع عن العرب (مرئي) - بفتح الميم والراء - ، والسبب في فتح الراء أنه لما حُدِقَتْ همزة الوصل على غير القياس بقيت حركة الراء بحالها ، وهي تابعة لحركة الهمزة

(١) من الوافر . (الإبنة) : الفضيحة . انظر : ديوانه ٢٠٠ ، الصحاح ٢٣٠/١ ، المخصص ١٧٣/١٢ .

(٢) التنبيه والإيضاح ١٤٤/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٦٨/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٩٥٥/٤ ، شرح الشافية للرضي ٦٧/٢ ، ارتشاف الضرب ٦٢٤/٢ ، التذييل ٥/٢٦٣ .

(٤) شرح الكتاب ١٦٢/٤ ب .

(٥) انظر : الكتاب ٨٨ ، ٨٤/٢ ، (بولاق) ، ٣٦٨/٣ ، ٣٧٦ (هارون) .

التي هي اللام ، والهمزة لزمها الكسر لأجل ياء النسب ، فَكُسِرَتِ الرَّاءُ أَيْضًا فَصَارَ (مَرِيٌّ) كـ (نَمَرِيٌّ) ، ثم فُتِحَتْ كَمَا فِي (نَمَرِيٌّ) ^(١).

وما ذهب إليه ابن بَرِّي من أن (مَرِيًّا) في النسب إلى (أَمْرِي الْقَيْسِ) شاذٌّ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَّاسِ هُوَ قَوْلُ سَيَّبِيهِ فَقَدْ قَالَ : « وَقَدْ قَالُوا : (مَرِيٌّ) تَقْدِيرُهَا (مَرَعِيٌّ) فِي (أَمْرِي الْقَيْسِ) ، وَهُوَ شاذٌّ » ^(٢) ، قَالَ السِّيْرَافِيُّ فِي شَرْحِ كَلَامِ سَيَّبِيهِ : « قَالَ : وَقَدْ قَالُوا : (مَرِيٌّ) فِي النِّسْبَةِ إِلَى (أَمْرِي الْقَيْسِ) ، وَهَذَا عِنْدَهُ مِنَ الشَّاذِّ الْخَارِجِ عَنِ الْقِيَّاسِ ، فَهَذَا قَوْلُ سَيَّبِيهِ ، وَلَا يُعْرَفُ (أَمْرِيٌّ) ، وَلَكِنَّهُ أَتَى بِهِ هُوَ عَلَى الْقِيَّاسِ ، وَالْمَعْرُوفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (مَرِيٌّ) » ^(٣).

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ بَرِّي : إِنْ الْقِيَّاسُ (مَرِيٌّ) - بِسُكُونِ الرَّاءِ - فَلَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَهُ غَيْرَ أَنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ خَرَجَ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ : (مَرِيٌّ) ^(٤) ، قَالَ ابْنُ سَيْدِهِ : « وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا : (مَرِيٌّ) فَكَأَنَّهُمْ أَضَافُوا إِلَى (مَرِيٍّ) ، فَكَانَ قِيَاسُهُ عَلَى ذَلِكَ (مَرِيٌّ) ، وَلَكِنَّهُ نَادِرٌ ، مَعْدُولُ النِّسْبِ » ^(٥).

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٦٧/٢ .

(٢) الكتاب ٣٦٨/٣ .

(٣) شرح الكتاب ١٦٢/٤ ب .

(٤) انظر : التذييل ٢٦٣/٥ ب ، اللسان والتاج (مرأ) .

(٥) المحكم ٢٥٩/١١ .

٢٠١- (النَّسْبُ إِلَى مَا كَانَ ثَلَاثِيًّا لَامَهُ يَاءٌ قَبْلَهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ سَاكِنٌ) .

قال الجوهري: «اللَّحْيُ: منبت اللَّحْيَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وَالنَّسْبَةُ إِلَيْهِ: (لَحْوِيٌّ)»^(١).

قال ابنُ بَرِّي: «الْقِيَاسُ: (لَحْيِيٌّ)»^(٢).

رأى ابنُ بَرِّي:

قياس النسب إلى (اللَّحْيِ) (لَحْيِيٌّ) .

المنافسة:

روى أبو عبيد، وتبعه الجوهري أنه يُقال في النسبة إلى (اللَّحْيِ) : (لَحْوِيٌّ)^(٣)، وذكر ابنُ بَرِّي أن القياس أن يقال في النسب إليه (لَحْيِيٌّ) .

وما ذكره هو الصواب؛ لأن الاسم إذا كان ثلاثياً آخره ياء، قبلها ساكنٌ صحيحٌ، وليس بعدها تاء التانيث فإنك تنسب إلى الاسم على لفظه ولا تُغيِّرُ شيئاً باتفاقٍ، وذلك نحو (ظَبِّي) تقول في النسب إليه (ظَبِّيٌّ)^(٤)؛ وذلك لما يأتي:

١- أن ما قبل الياء ساكن فهي لذلك في حكم الصحيح تتصرف بوجوه الإعراب قبل النسب، فلم تتغير كما لم يتغير الصحيح^(٥).

٢- أنه إذا جاز أن يُقال في (أُمِّيَّة) : (أُمِّيٌّ) فيجتمع بين أربع ياءات، كان ما نحن فيه أسهل لأنه لم يجتمع فيه إلا ثلاث ياءات^(٦).

(١) الصحاح ٦/٢٤٨٠.

(٢) اللسان والتاج (لحى) .

(٣) انظر: المحكم ٣/٣٤١، المخصص ١٣/٢٤٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٣٤٦، المقتضب ٣/١٣٧، الأصول ٣/٦٥، التكملة ٢٤٥.

(٥) انظر: شرح الكتاب ٤/١٥٢، شرح الرماني ١/١٢١، شرح المفصل ٥/١٥٣.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٣٤٧، شرح الكتاب ٤/١٥٢، شرح المفصل ٥/١٥٣.

٣- أن فيه خفة بسكون العين وصحتها^(١).

٤- أنه لا يُوجد ما يُجرى على التغيير من حذف التاء^(٢).

وقد أورد ابن منظور قول ابن بُرِّي : « القياس : (لَحْيِيٌّ) » بعد نقله كلام ابن سيده في النسب إلى (لِحْيَةٍ) ، فقد ذكر ابن سيده أن سيويه قال : إنه يُنسَبُ إلى (لِحْيَةٍ) فيقال : (لِحَوِيٌّ)^(٣) ، وهذا صحيح فقد ذكر سيويه أنه إذا سميت بـ (لِحْيَةٍ) ثم نَسَبَتْ إليها قلت : (لِحَوِيٌّ) ، و (لِحْيِيٌّ)^(٤) ، وذلك لأنه وقع بعد الياء تاء التانيث ، وإذا كان بعدها تاء التانيث فالقياس عند سيويه والحليل النسب إليه بحذف التاء من غير تغيير فيقولان في (ظَبْيِيَّة) : (ظَبْيِيٌّ) ، أما يونس فإنه يُحرِّك العين بالفتح ؛ لتخفيف الكلمة بقلب الياء واواً فيقول : (ظَبْيَوِيٌّ)^(٥).

وابن بُرِّي يبيِّن القياس في النسب إلى (لَحْيِي) ، وليس إلى (لِحْيَةٍ) ؛ ومِمَّا يدل على ذلك ما يأتي :

١- أن كلام ابن بُرِّي إنما هو على كتاب الصحاح ، والجوهري لم يذكر النسب إلى (لِحْيَةٍ) .

٢- أن الزُّبَيْدِي ذكر ذلك في الحديث عن النسب إلى (لَحْيِي الإنسان) ؛ ولذلك كان أدقُّ من ابن منظور في النقل ، قال الزُّبَيْدِي : « الذي في المحكم : قيل : النسبة إلى (لَحْيِي الإنسان) : (لِحَوِيٌّ) ، ومثله في الصحاح ، وضَبَّط (لِحَوِيًّا) بالتحريك قال ابن بُرِّي : القياس : (لَحْيِيٌّ) »^(٦).

(١) انظر : شرح الشافية ٤٨/٢ .

(٢) انظر : المرجع السابق ٤٨/٢ .

(٣) انظر : المحكم ٣٤١/٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٨٠/٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٤٦/٣ ، المقنضب ١٣٧/٣ ، الأصول ٦٥/٣ ، شرح الشافية ٤٨/٢ .

(٦) انظر : التاج (لحي) .

٢٠٢- (النسب إلى الاسم الذي لامه ياءٌ قبلها ياءٌ ساكنة) .

قال الجوهريُّ : « (الآيَةُ) : العلامة ، والأصل (أويَّةٌ) بالتحريك ، قال سيبويه : موضع العين من (الآيَةِ) واوٌ ؛ لأن ما كان موضعَ العينِ منه واوٌ ، واللام ياءٌ أكثر مما موضعُ العين واللام منه ياءان ، مثل : (شوَّيتُ) أكثر من باب (حَيَّيتُ) ، وتكون النسبة إليه (أويُّ) ،^(١) .

قال ابنُ بُرِّي : « لم يذكر سيبويه أن عين (آيَةِ) واوٌ كما ذكر الجوهريُّ ، وإنما قال : أصلها (آيَّةٌ) فأبدلتِ الياء الساكنة ألفًا ، وحكى عن الخليل أن وزنها (فَعَلَّةٌ) ، وأجاز في النسب إلى (آيَةِ) : (آيِيُّ) ، و (آيِيَّ) ، و (آويُّ) ، قال : فأما (أويُّ) فلم يقله أحدٌ علمته غير الجوهريُّ ،^(٢) .

رأي ابن بُرِّي :

يجوز في النسب إلى (آيَةِ) ثلاثة أوجه : (آيِيُّ) ، و (آيِيَّ) ، و (آويُّ) .

المناقشة :

اختلفَ في (آيَةِ) على ثلاثة أقوال :

١- قول الخليل : إن أصلها (آيَّةٌ) على وزن (فَعَلَّةٍ) ، فقلبوا العين ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وصحَّحوا اللام ، وكان القياس أن يقولوا : (آيَاةٌ) فيعملوا اللام ويصححوا العين^(٣) .

٢- قال قومٌ منهم الفراء : أصلها (آيَّةٌ) على وزن (فَعَلَّةٍ) إلا أنهم كرهوا التضعيف فقلبوا العين ألفًا على غير قياس فقالوا : (آيَةِ) كما قالوا في طَيِّبٍ : طَائِي ، وكان القياس ألا تقلب الياء الساكنة ألفًا^(٤) .

(١) الصحاح ٦/٢٢٧٥ .

(٢) اللسان (أيا) ، وانظر : الناج (أيا) .

(٣) انظر : الكتاب ٤/٣٩٨ ، المنتضب ١/١٥١ ، الأصول ٣/٢٤٩ ، شرح التصريف للثمانيني ٥٢٢ - ٥٢٣ ، رسالة الملائكة ١٠١ ، دقائق التصريف ٢٢٩ ، المتع ٢/٥٨٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٤/٣٩٨ ، المنتضب ١/١٥١ ، الأصول ٣/٢٤٩ ، شرح التصريف للثمانيني ٥٢٢ - ٥٢٣ ، رسالة الملائكة ١٠٤ - ١٠٥ ، دقائق التصريف ٢٢٩ ، المتع ٢/٥٨٣ ، شرح الشافية للرضي ٣/١١٨ .

٣- قال الكسائي : أصلها (آيَّة) على وزن (فَاعِلَةٌ) فلما كَثُرَ الاستعمال أسقطوا العين أو اللام تخفيفاً فصار وزنها (فَاَلَةٌ) ، أو (فَاعَةٌ)^(١).

وقد نقل السخاوي كلام الجوهري ولم يعلّق عليه^(٢) مع أنه لم يقل أحدٌ من العلماء لا سيّويه ولا غيره : إن أصلها الواو ، بل اتفقوا أن أصلها الياء^(٣) لكن اختلفوا في أصلها ، ووزنها ، وما وقع فيها من إعلال ، قال ابن جنّي : « وأما (آية) فعينها ياءٌ ، وهي من مضاعف الياء نحو : (حَيْثُ وَعِيَتْ) ؛ ويدل على ذلك أن (الآية) هي العلامة ، وقد قال الشاعر^(٤) :

قَفٌ بِالذِّيَارِ وَقُوفٌ زَائِرٌ وَتَأْيٌ إِنَّكَ غَيْرُ صَاغِرٍ^(٥)

فمعنى قوله : (وَتَأْيٌ) : تَثَّبْتُ وَتَنْظَرْتُ وَتَأْمَلُ آيَاتِهَا وَعَلَامَاتِهَا ، ولو كانت من الواو لقال : (وَتَأَوُّ) كما تقول في (تَلَوَى وَتَسَوَّى) : (تَلَوُ وَتَسَوُّ) ، وقولهم : (إِيَّا الشَّمْسِ) لضوئها يدل على أن (الآية) - أيضاً - من الياء ؛ وذلك أن (إِيَّا الشَّمْسِ) ضوؤها ، وضوؤها : علامة طلوع القرص ، ألا ترى أنك إذا كنت بحيث لا ترى القرص نفسه ، ورأيت الضوء ذلك ذلك على طلوع القرص ، فالضوء على هذا علامة طلوعه ، ولو كان من الواو لصحّت الواو ، ولقالوا : (إِيَوَى) كما يصح نحو : (عَوْضٌ وَحِرْلٌ)^(٦).

وعلى هذا فيجوز في النسب إليها ثلاثة أوجه :

١- إبقاء الألف بحالها ، والياء بحالها ، فتصير مثل (ظَبْيِي) ، وجاز وقوع الياء بعد الألف لأن فيها مدّة فتقول : (آيِي)^(٧).

(١) انظر : شرح التصريف للثمانيني ٥٢٣ ، رسالة الملائكة ١٠٥ ، المتع ٥٨٣/٢ ، شرح الشافية للرضي ١١٨/٣ .

(٢) انظر : سفر السعادة ٩٨/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٩٨/٤ ، التعليقة ١٠٦/٥ ، شرح النكلمة للمكبري ١٦٤/١ ، المتع ٥٨٣/٢ .

(٤) الكميّ بن زيد الأسدي .

(٥) من مجزوء الكامل . انظر : ديوانه ١٨٨ ، إصلاح المنطق ٣٠٤ ، المتع ٥٨٣/٢ .

(٦) المنصف ١٤٢/٢ .

(٧) انظر : النكلمة ٢٤٦ ، المتع ٢٠٢/١ ، شرح النكلمة للمكبري ١٦٤/١ .

٢- قلبُ الياءِ همزةً لوقوعها طرفاً بعد الألف ، فتقول : (آيِي)^(١).

٣- قلبُ الياءِ همزةً لوقوعها طرفاً بعد الألف ، وقد شُبِّهَت الألفُ التي هي من نفس الكلمة في هذا الموضع بالألفِ الزائدة في نحو : (رِداء) ، فحيثُ تُقَلَّبُ الهمزة واواً كما قُلِبَتْ في (حَمراء) فقليل : (حَمراوِي) فتقول في النسب إلى (آية) على هذا : (أوِي)^(٢).

هذه هي الأوجه التي ذكرها العلماء في النسب إلى (آية) ، وهي موافقة لما قاله ابنُ بَرِّي وصحَّحَه من كلام الجوهري ، إذ لم يقل أحدٌ غير الجوهري : إن النسب إلى (آية) : (أوِي) ، وتبين أن الجوهري قولٌ سيويهِ ما لم يقله كما تبين من دراسة المسألة .

(١) نظر : التكملة ٢٤٦ ، المتقصد ٢٠٢/١ ، شرح التكملة للمكبري ١٦٤/١ .

(٢) نظر : التكملة ٢٤٦ ، المتقصد ٢٠٢/١ ، شرح التكملة للمكبري ١٦٤/١ .

٢٠٣- (النسب إلى ما حُجِمَ بقاء تأنيث أو علامة التثنية) .

قال الجوهري: (رَأْمَةٌ) : اسم موضع بالبادية^(١)، والنسب إليه (رَأْمِيٌّ) على غير قياس^(٢).

قال ابن بري: «هو على القياس، وكذلك النسب إلى (رَأْمَتَيْنِ) : (رَأْمِيٌّ) ، كما يُقال في

النسب إلى (الزَيْدَيْنِ) : (زَيْدِيٌّ) ، فقوله: «(رَأْمِيٌّ) على غير قياس» لا معنى له^(٣).

رَأْيِ ابْنِ بَرِيٍّ :

النسب إلى (رَأْمَةٌ) ، و (رَأْمَتَيْنِ) : (رَأْمِيٌّ) .

المناقشة :

إذا كان المفرد في آخره تاء التأنيث كـ (فَاطِمَةٌ) فإنك تحذفها إذا نُسِبَتْ إليه ، تقول :

(فَاطِمِيٌّ)^(٤)، و (رَأْمَةٌ) من هذا القبيل ، وعلى هذا فتُحذفُ التاء عند النسب فيقال : (رَأْمِيٌّ) .

وكذلك إذا كان في آخر المنسوب إليه علامة تثنية فإنك تحذفها عند النسب فتقول في

النسب إلى (الزَيْدَيْنِ) : (زَيْدِيٌّ)^(٥)، وكذلك القول في (رَأْمَتَيْنِ) ، وهي تثنية (رَأْمَةٌ)^(٦)، قال

ابن سيده : «فأما إكثارهم من تثنية (رَأْمَةٌ) في الشعر فعلى قولهم للبعير : (ذُو عَثَائِنِ) ، كأنه

قَسَمَهَا جُزْأَيْنِ ، كما قَسِمَتْ تِلْكَ أَجْزَاءً ، وإنما قَضَيْنَا على (رَأْمَتَيْنِ) أنها تثنية للضرورة ؛ لأنها لو

كانت (أَرْضَيْنِ) لقليل : (الرَأْمَتَيْنِ) بالألف واللام ، كقولهم : (الزَيْدَانِ) ، وقد جاء (الرَأْمَتَانِ)

باللام ، قال كُثَيْبٌ :

(١) موضع بالعقيق . انظر : معجم ما استعجم ٢/٢٢٩ ، معجم البلدان ٣/٢٠٣ .

(٢) انظر : الصحاح ٥/١٩٣٩ .

(٣) اللسان والتاج (روم) .

(٤) انظر : الأصول ٣/٦٨ ، شرح المفصل ٥/١٤٤ ، شرح الشافية للرضي ٢/٥٠ ، ارتشاف الضرب ٢/٦٠٣ ، المساعد ٣/٣٥٥ .

(٥) انظر : الأصول ٣/٦٨ ، التكملة ٢٥٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١١ ، ارتشاف الضرب ٢/٦٠٣ .

(٦) انظر : معجم ما استعجم ٢/٢٣٠ .

خَلِيلِي حَتَّى الْعَيْسُ نُصْبِحَ وَقَدْ بَدَأَ لَنَا مِنْ جِبَالِ الرَّامَتَيْنِ مَنَّاكِبٌ^(١) ،^(٢) .

وما ذهب إليه الجوهري من أن النسب إلى (رَامَةٌ) ، و (رَامَتَيْنِ) (رَامِيٌّ) على غير قياس لم أجد من ذهب إليه غيره .

(١) من الطويل . انظر : ديوانه ٣٤ .

(٢) المحكم ٢٩٤/١١ .

٢٠٤- (عِلَّةٌ حَذَفِ تَاءِ التَّأْنِيثِ عِنْدَ النِّسْبِ) .

ذكر الحريري أن تاء التأنيث تحذف في النسب فيقال في النسب إلى (الدَّوَاةُ) : (دَوَوِيٌّ) ؛
ولذلك لَحْنٌ مَنْ يَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى (الدَّوَاةِ) : (دَوَاتِيٌّ) ، وَجَعَلَ سَبَبَ حَذْفِهَا مِثَابَهَتِهَا لِإِيَاءِ
النسب من عدة وجوه :

١- أن كليهما تقع طارفة فتصير حرف الإعراب .

٢- أن كل واحد منهما قد جعل ثبوتها علامة للواحد ، وحذفها علامة للجمع .

٣- أن كل واحد منهما إذا التحقت بالجمع الذي لا ينصرف أصارته منصرفاً ، فلما تشابهتا
من هذه الأوجه الثلاثة لم يجز أن يُجْمَعَ بينهما كما لا يُجْمَعُ بين حرفي معنى في كلمة واحدة^(١) .

قال ابن بري : « إنما وجب حذف تاء التأنيث من الاسم عند النسب إليه من جهة أن الاسم لما
نقل عن المسمى إليه ، وصار من حيز الصفات التي تكون للمذكر والمؤنث ، سقط ما كان يجري
بمعنى ذلك الاسم ، وصار الحكم للمنقول إليه ؛ فلهذا ذُكِرَتْ ما كان مؤنثاً لِمَا وصفت به مذكراً في
نحو : رجلٌ طَلْحِيٌّ ، وأنته كما تؤنث الصفات فقلت : امرأةٌ طَلْحِيَّةٌ ، ولو لم تحذف تاء التأنيث من
المنسوب إليه لوجب أن تقول : (طَلْحِيَّةٌ) ، فتجمع في الصفة علامتي تأنيث^(٢) .

رأي ابن بري :

إنما سقطت تاء التأنيث في النسب ؛ لأن الاسم انتقل من حيز الأسماء إلى حيز الصفات ،
فأخذ حكمها ؛ ولذلك تدخل عليه تاء التأنيث إذا وصفت به مؤنثاً ، ولو لم تحذف تاء التأنيث من
المنسوب إليه لأدّى ذلك إلى اجتماع تأنيثين في الكلمة ، وهو ممنوع .

الناقشة :

إذا كان المفرد في آخره تاء التأنيث كـ (فَاطِمَةٌ) فإنك تحذفها إذا نسبت إليه ، تقول :

(١) انظر : درة الغواص ٢٥ .

(٢) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ٣٧ - ٣٨ .

وقد التمس العلماء لهذا الحذف عدة تعليلات ، هي على النحو الآتي :

١- أن عدم حذفها يؤدي إلى الجمع بين تاءي تأنيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثاً ، وذلك أنك لو لم تحذف لقلت عند نسبة مذكرٍ إلى (الكوفة) مثلاً : (كَوْفِيٌّ) ، وعلى هذا تقول في نسبة المؤنث (كَوْفِيَّةٌ) ، فلما كان يؤدي إلى الجمع بين تاءي تأنيث في المؤنث ، والجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة لا يجوز حذفوا التاء من المذكر^(٢) ، وهذا ما ذهب إليه ابن بري .

٢- أن التاء تشبه ياء النسبة في كونها محلاً للإعراب ، وجعل ما قبلها حشواً ، وأنهاما يجيئان للفرق بين الواحد والجمع كما في : (زِنَجِيٌّ) للواحد ، و (زِنَجٌ) للجمع ، و (تَمْرَةٌ) للواحد ، و (تَمْرٌ) للجمع ، ولتأكيد المعنى كـ (أَحْمَرِيٌّ) ، و (نَاقَةٌ) ؛ ولذلك لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الجمع بين حرفي معنى^(٣).

٣- أنها لو لم تحذف لوقعت في حشو الكلمة ، وتاء التأنيث لا تقع في حشو الكلمة^(٤).

٤- أنها لو لم تحذف لَلزِمَ تأنيث المذكر في نسبة رَجُلٍ إلى (ضَارِبَةٍ) مثل : هَذَا رَجُلٌ ضَارِبَتِي^(٥).

٥- أنها حُدِفَتْ ؛ لأنها تنقلب في الوقف هاءً ، فلما كانت تتغير ، ولا يمكن أن تجري على

(١) انظر : المسألة (٢٠٣) - النسب إلى ما فيه تاء التأنيث أو علامة التثنية) ص ٦٠٣.

(٢) انظر : شرح الكتاب ١١٤٤/٤ - ب ، أسرار العربية ٣٧٠ ، شرح المفصل ١٤٤/٥ ، شرح الشافية للرضي ٦/٢ ، شرح الشافية لركن الدين ٦٠٥ ، التذييل ١٢٥٢/٥ ، همع الهوامع ١٥٥/٦ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ١٤٤/٤ ب ، أسرار العربية ٣٧٠ - ٣٧١ ، شرح التكملة للمكبري ٥٤/١ ب ، شرح المفصل ١٤٤/٥ ، شرح الشافية للرضي ٦/٢ ، التذييل ١٢٥٢/٥ .

(٤) انظر : أسرار العربية ٣٧٠ ، شرح الشافية لركن الدين ٦٠٥ .

(٥) انظر : شرح الشافية لركن الدين ٦٠٥ .

حكمتها في أن تكون تارة تاءً ، وتارة هاءً كان حذفها أسهل^(١).

٦- أن تاء التانيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، ولو نسبت إلى اسم ضم إلى اسم لحذفت الاسم الثاني ، فكذلك ههنا تحذف تاء التانيث^(٢).

ومعنى قول ابن بري : إن الاسم انتقل بالنسب إلى حيز الصفات ، يوضح ذلك قول العكبري : « وإذا نسبت إلى شيء تغير معناه ولفظه فإنه يصير وصفاً بعد أن كان موصوفاً »^(٣).

(١) انظر : أسرار العربية ٣٧١ .

(٢) انظر : أسرار العربية ٣٧١ .

(٣) انظر : شرح النكحمة للعكبري ١/٥٤ أ .

٢٠٥- (عِلَّةُ حَذْفِ زِيَادَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عِنْدَ النِّسْبِ) .

ذكر ابنُ بَرِّي أنه عند النسب إلى اسم فإنه ينتقل عن المسمى إليه ، ويصير من حيز الصفات ، ويأخذ حكمها ؛ ولهذا المعنى إذا نسبت إلى مثنى ومجموع نقلته إلى الأفراد ؛ لانتقاله عن ذلك المعنى ، حيث صار من صفة المفرد ؛ فلذلك قلت في (زَيْدَانِ) ، و (زَيْدُونَ) : (زَيْدِيٌّ) ، فإن وصفت به مثنى أو مجموعاً قلت : زَيْدِيَّانِ ، و زَيْدِيَّوْنَ ، فجمعته وتثنيته جمع الصفات وتثنيته ، وعلى ذلك قلت في النسب إلى (مَسَاجِدِ) : مَسْجِدِيٌّ لَمَّا نقلته عن معنى الجمع إلى معنى المفرد ، فإن جعلت (مَسَاجِدِ) اسماً علماً لواحد ثم نسبت إليه لم تغيره ؛ لأنك نقلته من إفراد إلى إفراد^(١).

رأي ابن بَرِّي :

إنما سقطت زيادة التثنية والجمع من الاسم عند النسب إلى المثنى والمجموع ؛ لأن الاسم انتقل من حيز الأسماء إلى حيز الصفات ، فأخذ حكمها .

الناقشة :

إذا كان في آخر المنسوب إليه علامة تثنية أو جمع فإنك تحذفها عند النسب فتقول في النسب إلى (الزَيْدِيَّيْنِ) و (الزَيْدِيَّيْنِ) : (زَيْدِيٌّ)^(٢).

وقد التمس العلماء لهذا الحذف تعليلات منها :

١- أنه يستحيل النسب إليه ، وألف التثنية أو واو الجمع أو ياءهما فيه ؛ لأنه يجتمع في الاسم رفعان ، أو نصبان ، أو خفضان ، وهذا لا يجوز^(٣).

(١) انظر : حواشي ابن بَرِّي وابن ظفر على درة الفواص ٣٧-٣٨ .

(٢) انظر : المسألة (٢٠٣ - النسب إلى ما فيه تاء التأنيث أو علامة التثنية) .

(٣) انظر : الكتاب ٣/٣٧٢ ، المقتضب ٣/١٦٠ ، شرح الكتاب ٤/١٦٤ ب ، شرح المفصل ٥/١٤٤ ، شرح الشافية للرضي ٢/١٠٠ ، التذيل ٥/٢٥٢ أ .

٢- أن الألف والواو والياء حروف إعراب ، ولا يكون في الوسط إعراب^(١).

٣- أنهما زيادتان في أصل الكلمة فلا تُضَيَّفُ إليهما زيادتين أُخْرِيَيْنِ لِثِقَلِ ذَلِكَ ، وهم

يحذفون بعض الأصول في النسب فراراً من الثقل فما ظنك بالزوائد^(٢).

ومعنى قول ابن بَرِّي : إنما سقطت زيادة التثنية والجمع من الاسم عند النسب إلى المثني

والمجموع ؛ لأن الاسم انتقل من حيز الأسماء إلى حيز الصفات ، فأخذ حكمها ، يوضحه قول

العلماء مَبِينِينَ هذا المعنى : وإنما وَجَبَ رَدُّهُ إلى الواحد لأن النسب لَمَّا كان يرد الاسم إلى الوصفية ،

والوصف هنا لواحد وَجَبَ رَدُّهُ إلى المفرد ؛ لئلا يُؤدِّي إلى وصف المفرد بالجمع ، وهو باطل^(٣).

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ١٠/٢ .

(٢) انظر : شرح التكملة للمكبري ٦٩/١ ب .

(٣) انظر : شرح التكملة للمكبري ٧٣/١ ب - ١٧٤ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢٦٥/٢ .

٢٠٦- (النسب إلى الممدود الذي همزته للتأنيث أو للإلحاق) .

قال الحريري: إن من لحن الخاصة قولهم في النسب إلى (الباقلاء)^(١): (بَاقِلَانِي) ، وأنهم يخطئون في ذلك لأن العرب لم تلحق الألف والنون في النسب إلا في أسماء محصورة زيدتا فيها للمبالغة ، ووجه الكلام أن يقال في المنسوب إلى (البَاقِلِي) فيمن قصره: (بَاقِلِي) ؛ لأن المقصور إذا تجاوز الرباعي حُدِفَتْ أَلْفُهُ في النسب ، وَمَنْ مَدَّ (البَاقِلَاء) قال في النسب إليه: (بَاقِلَوِي) ، و (بَاقِلَانِي) كما ينسب إلى (عِلْبَاء)^(٢): (عِلْبَاوِي) ، و (عِلْبَانِي)^(٣).

قال ابن بُرِّي: « (بَاقِلَاء) همزة للتأنيث ، فلا بد من قلبها واوًا ، وأما همزة (عِلْبَاء) فزائدة للإلحاق ، إن شئت قلبتها وإن شئت تركتها همزة »^(٤).

رأي ابن بُرِّي :

إذا كانت همزة الممدود للتأنيث قلبتها واوًا في النسب ، وإن كانت للإلحاق فأنت مخير بين قلبها واوًا وتركها همزة .

المناقشة :

الممدود كل اسم في آخره همزة قبلها ألفٌ زائدة ، فإن كانت همزته للتأنيث (كـ حَمْرَاء) ونَسِبَتْ إِلَيْهِ ففیه لغتان :

١- أن تقلب الهمزة فيه واوًا فتقول: (حَمْرَاوِي)^(٥)، وهذه هي اللغة التي ذكرها ابن بُرِّي .

(١) هو القَوْلُ . انظر: اللسان والتاج (نقل) .

(٢) هو عَصَبٌ في العُنُقِ يأخذ إلى الكاهل . انظر: اللسان والتاج (علب) .

(٣) انظر: درة الغواص ١١٢-١١٣ .

(٤) انظر: حواشي ابن بُرِّي وابن ظفر على درة الغواص ١٠٩ .

(٥) انظر: الكتاب ٣/٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٧، المقتضب ٣/١٤٩، الأصول ٣/٦٧، شرح الكتاب ٤/١٥٥، ١٥٧ ،

التكملة ٢٤٨، شرح المفصل ٥/١٥٥-١٥٦ .

٢- إقرار الهمزة ، وتركها بلا قلب فتقول : (حَمْرَائِي)^(١).

واللغة الأولى وهي قلب الهمزة وأوْا هي الأكثر ، والثانية رديئة قليلة^(٢)، قال أبو حاتم : « وأما همزة التأنيث مثل : (بَيْضَاء) ، و (حَمْرَاء) ، فَكُلُّهُم إِلا قَلِيلاً يَنْسَبُ إِلَيْهَا : (بَيْضَاوِي) ، و (حَمْرَاوِي) »^(٣).

وقد التمس العلماء لقلب همزة الممدود وأوْا إذا كانت للتأنيث تعليلات ، هي :

١- أنها لما كانت بدلا من ألف التأنيث ، وألف التأنيث لا تقع حشواً خصوصاً قبل ياء ي النسب المشبهة لتاء التأنيث ، لزم إبدالها لثلاثي صورة حرف التأنيث ، ولأن الهمزة تشبه الألف ، وقبلها ألف مدٌ ، فلو جُمعَ بينهما لكانا كالألفين^(٤).

٢- أنه لا يمكن حذفها ؛ لأنها لازمة لتحرك بحركات الإعراب فهي محمية بالحركة ، ولما لم يجوز حذفها وجب تغييرها فقلبت وأوْا^(٥).

٣- التفريق بينها وبين الهمزة الأصلية ؛ وذلك أن الهمزة الأصلية تبقى في النسب كهمزة (قُرَاء) ، وهمزة التأنيث زائدة محضة ، فقصدوا التفريق بين الأصلي المحض ، والزائد المحض^(٦).

أما ما كانت همزته للإلحاق نحو : (عِلْبَاء) فيجوز في النسب إليها وجهان^(٧):

١- أقواهما إبدالها وأوْا ؛ لأن الهمزة صارت فرعَ فرعٍ ؛ لأن أصلها ياء مُلْحَقَةٌ بالأصلي ففرعُ

(١) انظر : المذكر والمؤنث لأبي حاتم ٣٧، ارتشاف الضرب ٦٠٨/٢ - ٦٠٩ .

(٢) انظر : التذيل ٢٥٢/٥ ب .

(٣) المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٤٨ .

(٤) انظر : شرح التكملة للعكبري ٦٦/١ ب .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٥٥/٥ - ١٥٦ .

(٦) انظر : شرح الشافية للرضي ٥٥/٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٣٥١/٣ ، ٣٥٥ ، المقتضب ١٤٩/٣ ، شرح الكتاب ١٥٧/٤ ، التكملة ٢٤٨ ، شرح المفصل ١٥٥/٥ -

١٥٦ ، شرح الجمل ٣٢١/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٩٥١/٤ ، ارتشاف الضرب ٦٠٨/٢ ، التذيل ٢٥٣/٥ .

الفرع أضعفُ من الفرع ، فهي أقرب إلى همزة التأنيث^(١).

٢- إقرارها ؛ لأنها لما كانت مبدلةً من حرفٍ قائمٍ مقام الأصلي ثبتت كما يثبت الأصلي^(٢).

وبهذا يتبين أن الحريري قد أخذ باللغة الرديفة القليلة عندما أجاز إقرار الهمزة التي للتأنيث عند النسب ، وأنه لم يرتكب خطأً يوجب تغليطه ، وإلزامه قلبها واواً في قول ابن برّي : « (بَاقِلَاء) همزة للتأنيث ، فلا بد من قلبها واواً » .

(١) انظر : شرح التكملة للعكبري ٦٦/١ ب .

(٢) انظر : شرح التكملة للعكبري ٦٦/١ ب ، شرح الشافية للرضي ٥٥/٢ .

٢٠٧- (النسب إلى ما سُمِّيَ به من جمع المذكر السالم) .

قال الجوهري : « و (نَصِيْبِيْنَ) ^(١) : اسم بلد ، وفيه للعرب مذهبان : منهم من يجعله اسماً واحداً ويلزمه الإعراب كما يلزم الأسماء المفردة التي لا تنصرف فيقول : هذه نَصِيْبِيْنَ ، ومررتُ بِنَصِيْبِيْنَ ، ورأيتُ نَصِيْبِيْنَ ، والنسبة إليه (نَصِيْبِيٌّ) ، ومنهم من يُجْرِيهِ مُجْرَى الْجَمْعِ فيقول : هذه نَصِيْبُوْنَ ، ومررتُ بِنَصِيْبِيْنَ ، ورأيتُ نَصِيْبِيْنَ ... والنسبة إليه على هذا القول : (نَصِيْبِيٌّ) ^(٢) .

قال ابن بَرِّي : « الصواب عكس ما ذكره ؛ لأن (نَصِيْبِيْنَ) اسم مفردٌ مُعْرَبٌ بالحركات ، فإذا نَسَبْتَ إليه أبقيته على حاله فقلت : (هذا رَجُلٌ نَصِيْبِيٌّ) ، ومن قال : (نَصِيْبُوْنَ) فهو مُعْرَبٌ إعراب جموع السلامة فيكون في الرفع بالواو ، وفي النصب والجر بالياء ، فإذا نسبت إليه قلت : (هذا رَجُلٌ نَصِيْبِيٌّ) فتحذف الواو والنون ، وكذلك كل ما جمعته جمع السلامة تردُّه في النسب إلى الواحد ، فتقول في (زَيْدُوْنَ) - اسم رَجُلٍ أو بَلَدٍ - : (زَيْدِيٌّ) ، ولا تقل : (زَيْدُوْنِيٌّ) ، فتجمع في الاسم إعرابين ، وهما الواو والضممة ^(٣) .

رأي ابن بَرِّي :

إذا كان العلم على صورة جمع المذكر السالم فإن أعْرَبَ بالحركات أبقيته على حاله ، وإن أعْرَبَ بالحروف حَذَفْتَ الواو والنون عند النسب .

الناقشة :

إذا سَمَّيْتَ رجلاً (زَيْدُوْنَ) فللعرب فيه مذهبان :

١- أن تُجْرِيَهُ بعد التسمية مجراه قبلها فتجعله في الرفع بالواو ، وفي النصب والجر بالياء ،

(١) بالفتح ثم الكسر ، ثم ياء : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام . انظر : معجم ما استمعتم / ٤ ، ١٥٤ ، معجم البلدان ٥/٢٣٣ .

(٢) الصحاح ١/٢٢٥-٢٢٦ .

(٣) التتبيه والإيضاح ١/١٤٢ .

فعلى هذا تحذفهما في النسب فتقول : (زَيْدِيٌّ)^(١) ؛ وقد سبق بيان علة هذا الحذف^(٢) .

٢- أن تجعل النون حرف الإعراب ، وتعربه بالحركات فحيث لا حذف عند النسب فتقول : (زَيْدِيٌّ)^(٣) ، فلم تحذف علامة الجمع لامتراجها بالاسم ، وصيرورتها كالجزم منه^(٤) ، والواو والياء ليست للإعراب ، ولم تفد النون تمام الكلمة^(٥) .

وبهذا يتبين أن الجوهري قد عكس الكلام ، وأن الصواب ما ذكره ابن بُرِّي .

وقد ذكر العكبري أنك إذا سَمَّيتَ بجمع المذكر السالم جعلته بالياء لا بالواو^(٦) ، وهو بهذا تابع لأبي علي الفارسي الذي قال : إنه لم يعلمه جاء في شيء عن العرب^(٧) ، وهذا مردود بما يأتي :

١- أن ابن سيده قد ذكر أنه ورد عن العرب ، ونقل ابن مالك عن السيرافي أنه ثابت في كلام العرب ، وأشعارها بالرواية الصحيحة ، وذكر أن العرب تقول : (الياسمون) في حال الرفع والنصب والجر ، وأنهم يقولون : يَاسِمُونَ البر فيثبتون النون مع الإضافة ويفتحونها^(٨) ، وأنشد قول يزيد ابن معاوية :

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا
أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا^(٩)

(١) انظر : الكتاب ٣/٣٧٢ ، المقتضب ٤/٣٨ ، الأصول ٣/٦٨ ، شرح الكتاب ٤/١٦٤ ب ، التكملة ٢٥٣ ، شرح المفصل ٥/١٤٥ ، شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٠ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/١٢٦٥-١٢٦٦ .

(٢) انظر : المسألة (٢٠٥ - علة حذف زيادة التثنية والجمع عند النسب) .

(٣) انظر : الكتاب ٣/٣٧٢ ، المقتضب ٤/٣٨ ، الأصول ٣/٦٨ ، شرح الكتاب ٤/١٦٤ ب ، التكملة ٢٥٣ ، شرح المفصل ٥/١٤٥ ، شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٠ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/١٢٦٥-١٢٦٦ .

(٤) انظر : شرح الشافية لركن الدين ٦٠٧ .

(٥) انظر : شرح الشافية للرضي ١٠/٢ .

(٦) انظر : شرح التكملة ١/٧٠ أ .

(٧) انظر : كتاب الشعر ١/١٥٩ ، العضديات ١٢٥-١٢٦ ، شرح الكافية ٢/١٤٠ .

(٨) انظر : المخصص ١٧ / ١٠٤ ، شرح الكافية الشافية ١/١٩٧ - ١٩٨ .

(٩) من اللديد . انظر : ديوان الأحموس ٢٧٥ ، الكامل ٢/٤٩٨ ، كتاب الشعر ١/١٦٠ ، المخصص ١٧ / ١٠٤ .

و (الماطرُونَ) : موضع بالشام قرب (دمشق) . انظر : معجم البلدان ٥٠/٥٠ - ٥١ .

وقال عبد الرحمن بن حسان :

طَالَ لَيْلِي ، وَبِتُ كَالْمَجْنُونِ وَأَعْتَرَّتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ^(١)

٢- كما جاء (سَيْلِحُونَ) قرية بفارس ، و(ماكسون) موضع^(٢).

٣- ينبغي أن يصح ثبوت الواو قياساً على ثبوت الياء^(٣).

(١) من الخفيف . انظر : ديوانه ٥٩ ، شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٨ ، خزنة الأدب ٧ / ٣١٤ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٥ / ١٤٥ . و(سَيْلِحُونَ) : موضع قرب (الحيرة) ضاربة في البر قرب القادسية . انظر : معجم ما استعجم

٣ / ٥٦ ، معجم البلدان ٣ / ٣٣٩ ، و(مَآكِسُونَ) : قرية لبني تغلب على شاطئ الفرات . انظر : معجم ما استعجم ٤ / ٥٥ ، معجم

البلدان ٥ / ٥١ .

(٣) انظر : ما ينصرف ٣٠ .

قال الحريري : في قولهم : (صُحُفِيٌّ) : والصواب عند النحويين البصريين أن يوقع النسب إلى واحدة الصُّحُف وهي (صَحِيفَةٌ) فيُقَال : (صَحْفِيٌّ) ؛ لأنهم لا يرون النسب إلا إلى واحد الجموع^(١).

قال ابن بَرِّي : كونه لا ينسب إلى الجمع قول البصريين ، وهو المشهور ، وخالفهم الكوفيون فجوزوا النسب إلى الجمع مطلقاً ، فلا وجه لِمَا قاله المصنف^(٢).

وذكر ابن بَرِّي أن (الشَّرَطَيْنِ) وهما نجمان من الحَمَلِ ثنية (شَرَطِ) ، وجمعه (الأَشْرَاطُ) ، والنسب إليه (شَرَطِيٌّ) ، وربما نسبوا إليه على لفظ الجمع^(٣).

رأي ابن بَرِّي :

يجوز النسب إلى الجمع وفقاً للكوفيين .

الناقشة :

اختلفَ في جواز النسب إلى جَمْعِ التكسير على النحو الآتي :

١- ذهب البصريون ، وتبعهم أكثر العلماء إلى أنه لا يجوز النسب إلى جَمْعِ التكسير ، وإنما يُنسَبُ إلى المفرد^(٤) ، وإنما كان كذلك لما يأتي :

أ- أنك لم ترد في النسب الدلالة على الجمع ، وإنما تريد الجنس ، والدلالة على الجنس تحصل بلفظ الواحد فيكون لفظ الجمع إذاً لا فائدة فيه^(٥).

(١) انظر : درة القواس ٢٠٧ .

(٢) انظر : درة القواس شرحها وحواشيها وتكملتها ٥٥١ .

(٣) انظر : اللسان (شرط) .

(٤) انظر : الكتاب ٣٧٨/٣ ، أدب الكاتب ٢٧٩ ، المتنضب ١٥٠/٣ ، الأصول ٧٠/٣ ، شرح الكتاب ١٦٨/٤ ، النكلمة ٢٥٥ ، المخصص ٢٤٦/١٣ .

(٥) انظر : المتنصد ٢٢٩/١ ، شرح النكلمة للعكبري ٧٣/١ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢٦٥/٢ .

ب - أن النسب ينقل من الاسم إلى الصفة ، والصفة لها موصوف ، فإذا كان مفرداً وجب أن تكون صفة كذلك لئلا يؤدي إلى وصف المفرد بالجمع وهو باطل^(١).

ج - أن يُفَرَّق بين الاسم إذا كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلا الجمع^(٢).

د - أن الجمع أثقل من الواحد^(٣).

هـ - أن الأصل في المنسوب إليه والأغلب أن يكون واحداً^(٤).

٢- ذهب قومٌ إلى إجازة النسب إلى جمع التكسير منهم أبو علي القالي^(٥)، كما أجازه مجمع اللغة العربية في القاهرة^(٦)، واستحسن ذلك بعض العلماء المعاصرين^(٧)، وهو مذهب ابن بري ، ولم أجد من نسبته إلى الكوفيين غير ابن بري .

وقد احتج بعض الباحثين المعاصرين على إجازة النسب إلى الجمع مطلقاً بأن النسبة لا ينظر فيها إلى كون المنسوب إليه جمعاً أو مفرداً لأنها نسبة اسم إلى اسم آخر لاتصاله به نسباً أو مكاناً أو مادة أو لوناً أو حزباً أو حرفاً أو شيئاً آخر ، كالعربي والتميمي والمكي والحجري ، فالنسبة وسيلة إلى الإيضاح ، ولا يتم الإيضاح إلا بالمحافظة على صورة الاسم المنسوب إليه ، فكمال صورته هو الكفيل بفائدة الإيضاح ، والتغيير فيه يؤدي إلى ضياع الفائدة المرادة بالنسبة^(٨).

كما احتج بأنهم ينكرون (دوكي) نسبة إلى (الدول) جمع (دولة) مع أنهم يقولون :

(١) انظر : شرح التكملة للعكبري ٧٣/١ ب - ٧٤ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢٦٥/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٧٨/٣ ، المنتضب ١٥٠/٣ ، شرح الكتاب ١١٦٨/٤ ، المخصص ٢٤٦/١٣ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٩/٦ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢٦٥/٢ .

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٨٠/٢ .

(٥) انظر : الأمالي لأبي علي القالي ٢٥٠/١ ، ارتشاف الضرب ٦٢٨/٢ ، التذليل ٢٦٤/٥ ، توضيح المقاصد ١٥٠/٥ ، الهمع ٦/١٧١ .

(٦) انظر : مجلة المجمع اللغوي المصري ٣٥/٢ ، ٤/٣ .

(٧) انظر : في التراث اللغوي ٢٨٤ - ٢٨٥ ، كليات اليراع ٢٨٦ - ٢٨٩ .

(٨) انظر : في التراث اللغوي ٢٨٥ .

الحركة العُماليَّة ، والاجتماع الجَمَاهِيرِيُّ ، والقانون العُماليُّ ، فلماذا لا يقولون : الحركة العَامِلِيَّةُ ، والاجتماع الجُمهُورِيُّ ، والقانون العَامِلِيُّ^(١).

كما احتجُّوا بأن بعض العلماء نَسَبَ إلى الجمع كابن جنبي في كتابه (التَّصْرِيفُ الْمُلوَكِيُّ) ، وغيره^(٢).

والراجع - فيما يظهر - جواز النسب إلى جمع التكسير عند الحاجة ؛ وذلك إذا كان النسب إلى الجمع أَيْنَ وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد ومِمَّا يدلُّ على ذلك ما يأتي :

١- أن البصريين استثنوا من النسب إلى الجمع ما إذا كان علماً كـ (أنبار) فيقال : (أنباريُّ) ، أو غَلَبَ على شيءٍ حتى لَحِقَ بالعلم كـ (أنصاريُّ) فيقال : (أنصاريُّ) ، أو كان لا واحد له كـ (عَبَايِدُ)^(٣) فيقال : (عَبَايِدِيُّ) ، أو له واحدٌ شاذٌّ كـ (مَلَامِحُ)^(٤) فيقال : (مَلَامِحِيُّ) ، أو يُقصد النسب إلى اللفظ كـ (شُعُوبٌ) فيقال : (شُعُوبِيُّ)^(٥).

٢- أنه ورد بعض النصوص التي يمكن حملها على ذلك ، مثل قوله تَعَالَى : ﴿ وَرُهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾^(٦) ، قال الزمخشريُّ : ﴿ وَرُهْبَانِيَّةً ﴾ بالضم كأنها نسبة إلى (الرُهْبَانِ) ، وهو جَمْعُ (رَاهِبٍ) كـ (رَاكِبٍ) ، و (رُكْبَانٌ)^(٧) ، وقال أبو علي القالي في قولهم : ما بها دُورِيُّ :

(١) انظر : المرجع السابق ٢٨٥ .

(٢) انظر : كليات اليراع ٢٨٦ .

(٣) الفَرِيقُ من الناس والحيل ، الذاهبون في كل وجه . انظر : التاج (عبد) .

(٤) أي : المشابهة ، وما بدا من محاسن الوجه ومساويه ، جمع (لَمَحَةٍ) على غير قياس ، ولم يقولوا (مَلَمَحَةٌ) استفنوا به (لَمَحَةٌ) . انظر : التاج (لمح) .

(٥) انظر : الكتاب ٣٧٨/٣ - ٣٨٠ ، المقنضب ٣/١٥٠ - ١٥١ ، الأصول ٣/٧٠ - ٧٢ ، شرح الكتاب ٤/١٦٨ - ١٦٩ ب ، التكملة ٢٥٥ - ٢٥٦ ، المخصص ١٣/٢٤٦ - ٢٤٨ ، شرح الشافية للرضي ٢/٧٨ - ٨٠ .

(٦) سورة الحديد ٢٧ ، ولم تُنسَبَ هذه القراءة . انظر : البحر المحيط ١٠/١١٦ ، أحكام القرآن للقرطبي ١٧/٢٦٣ ، الدر المنثور ١٠/٢٥٦ .

(٧) الكشاف ٤/٦٩ .

إنه منسوبٌ إلى (الدُّور)^(١).

٣- أما قول المجيزين مطلقًا : إنه قد نَسَبَ بعضهم إلى الجمع وتمثيلهم بالحركة العُماليَّة ، والاجتماع الجَمَاهِيرِيَّ ، والقانون العُماليَّ ، ونحو ذلك فقد قال عبد القاهر : « ولو كان جريُّ العادة باستعمال (صُحُفِيَّ) يصححه لوجب أن يصح كل ما تستعمله العامة »^(٢).

٤- أما استدلالهم بتسمية ابن جنى لكتابه في التصريف بالملوكيِّ فيردُّ عليه بما يأتي :

- أنه لم يثبت أن ابن جنى هو الذي سمَّاه بهذا الاسم ، وإنما ذكَّرَ ذلك بعض العلماء بعده ، أما ابن جنى فلم يذكر هذا العنوان^(٣).

- أن ضبط الميم يحتمل أن يكوم بالضم فيكون جَمَع (مَلِكِ) ، ويحتمل أن يكون بفتحها فيكون صيغة مبالغة على وزن (فَعُولٍ) كـ (صَبُورٍ)^(٤).

(١) انظر : الأمالي ١/٢٥٠.

(٢) المقتصد ١/٢٢٩.

(٣) انظر : شرح التصريف للثمانيني (مقدمة المحقق) ١١٥-١١٦.

(٤) انظر : المرجع السابق ١١٥-١١٦.

٢٠٩- (النسب إلى [فاعِل] على غير قياس) .

قال الجوهري : « ويوم (بَاحُورِيٌّ) على غير قياس ، فكأنه منسوب إلى (بَاحُورٍ) أو (بَاحُورَاء) مثل (عَاشُورٍ وعَاشُورَاء) ، وهو شدة الحر في تَمُوز ، وجميع ذلك مؤلَّد »^(١).

قال ابن بُرِّي : « يقتضي قوله أن قياسه (بَاحِرِيٌّ) ، وكان حقه أن يذكره ؛ لأنه يقال : دم بَاحِرِيٌّ ، أي : خالص الحُمرة ، ومنه قول المُتَقَبِّ العبدِي :

بَاحِرِيُّ الدَّمِ مُرٌّ لَحْمُهُ يَبْرِيُّ الكَلْبِ إِذَا عَضَّ وَهَرَّ^(٢) »^(٣).

رأي ابن بُرِّي :

القياس : يوم بَاحِرِيٌّ لا بَاحُورِيٌّ .

المناقشة :

ذكر الجوهري أن (بَاحُورِيًّا) نَسَبَ على غير قياس ، وكأنه نسب إلى (بَاحُورٍ) أو (بَاحُورَاء) مثل (عَاشُورٍ وعَاشُورَاء) ، وقد انتقد ابن بُرِّي الجوهري لأنه ذكر أن (بَاحُورِيًّا) نَسَبَ على غير قياس ، ولم يُبين السبب في ذلك ، ولا قياس النسب فيه ، والسبب في ذلك - فيما يظهر من كلامهما - ما يأتي :

١- أنه لا يمكن أن يكون منسوباً إلى (بَاحُورٍ) أو (بَاحُورَاء) مثل (عَاشُورٍ وعَاشُورَاء) ، وذلك لأن (بَاحُورًا) و (بَاحُورَاء) من الكلمات المؤلَّدة كما ذكر الجوهري .

٢- ما ذكره ابن بُرِّي من أن قياسه (بَاحِرِيٌّ) ، وذلك لأنه نسبة إلى (البَاحِرِ) ، وهو الأحمر الشديد الحُمرة^(٤) ، ولعل الذي جعله يحمله على ذلك أن الحارُّ أحمر في العادة .

(١) الصحاح ٥٨٦/٢ .

(٢) البيت من الرمل ، والكَلْبُ مُخَفَّفٌ من الكَلْبِ وهو مرض يشبه الجدري يقال : إن صاحبه إذا قَطَرَ عليه من دم كَرِيمٍ بَرِيٌّ . انظر : ديوان المُتَقَبِّ ٧٠ ، اللسان والتاج (بحر) .

(٣) التتبيه والإيضاح ٨٣/٢ .

(٤) انظر : تهذيب اللغة ٤١/٥ .

والذي يظهر أنه يمكن أن يكون نسبة إلى (بَاحُورٍ) أو (بَاحُورَاء) ؛ وذلك لسببين :

١- أن (بَاحُورًا) أو (بَاحُورَاء) هو شدة الحرِّ في تَمُوز^(١)، وقولهم : يومٌ بَاحُورِيٌّ ، أي : شديد الحرِّ^(٢)، فالمعنى واحد ، أما (البَاحر) فالمراد به شديد الحمرة .

٢- أما قول الجوهري : إن (بَاحُورًا) أو (بَاحُورَاء) مُولدة فقد قيل : إنه قد جاء في كلام بعض رجال العرب فالقول : إنه مُعَرَّبٌ أولى^(٣).

(١) انظر : الصحاح ٥٨٦/٢ ، فصد السبيل ٢٣٦/١ ، التاج (بحر) .

(٢) انظر : التبيه والإيضاح ٨٣/٢ .

(٣) انظر : التاج (بحر) .

٢١٠- (النسب إلى المقصور شذوذاً) .

ذكر ابن بُرِّي أنه يَنْسَبُ إلى (بني الحُبَلَى) : من الأنصار^(١)، فيقال : (حُبَلِيٌّ) بفتح الباء^(٢).

رأي ابن بُرِّي :

يُقَالُ : (حُبَلِيٌّ) في النسب إلى (بني الحُبَلَى) .

الناقشة :

إذا كانت ألف المقصور رابعةً زائدةً للتأنيث ، وكان ثاني الاسم ساكنًا كـ (حُبَلَى) ففي النسب إليه أوجه هي على النحو الآتي :

١- حذف الألف منه ، فتقول : (حُبَلِيٌّ)^(٣).

٢- قلب الألف واوًا مع زيادة الألف قبلها فتقول : (حُبَلَاوِيٌّ)^(٤)، تشبيهًا بالمؤنث الممدود نحو : (حَمْرَاءُ)^(٥).

٣- تبديلها واوًا بلا زيادة ألف فتقول : (حُبَلَوِيٌّ)^(٦)؛ لمشابهتها المنقلبة عن لام الكلمة^(٧)؛

(١) انظر : الاشتقاق لابن دريد ٤٥٨، جمهرة أنساب العرب ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٢) انظر : اللسان (حبل) .

(٣) انظر : الكتاب ٣/٣٥٢، المقتضب ٣/١٤٧، الأصول ٣/٧٤، شرح التكملة للعكبري ١/٥٩، شرح المفصل ٥/١٤٩، شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤١، شرح الشافية للرضي ٢/٣٩، ارتشاف الضرب ٢/٦٠٦.

(٤) انظر : شرح المفصل ٥/١٤٩، المقتضب ٣/١٤٧، الأصول ٣/٧٤، شرح الشافية لركن الدين ٦٣٢، شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤١، ارتشاف الضرب ٢/٦٠٦.

(٥) انظر : الكتاب ٣/٣٥٣، شرح المفصل ٥/١٤٩، شرح الشافية للرضي ٢/٣٩.

(٦) انظر : الكتاب ٣/٣٥٣، شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤١، ارتشاف الضرب ٢/٦٠٦.

(٧) انظر : المقتضب ٣/١٤٧-١٤٨، الأصول ٣/٧٤، شرح التكملة للعكبري ١/٥٩، شرح المفصل ٥/١٤٩، شرح الشافية للرضي ٢/٣٩.

وذلك بكونها زائدة لا تفارق الكلمة ، وأنها في العدة والحركة والسكون كـ (مَلْهَى) (١)، ولأنها لا تبلغ مبلغ الاستقبال (٢).

والجيدُ حَذْفُها ؛ لأنها للتأنيث كالتاء ، وكما تُحذفُ التاء تحذف هذه الألف (٣).

وقد اختلف العلماء على قولين في النسب إلى (بني الحُبَلَى) من الأنصار :

١- ذهب أكثر العلماء إلى أنه يقال في النسب إلى (بني الحُبَلَى) من الأنصار : (حُبَلِيٌّ) - بفتح الباء (٤) - وبابه (حُبَلِيٌّ) - بسكون الباء - ، أو (حُبَلَاوِيٌّ) ، أو (حُبَلَوِيٌّ) (٥) ، وهذا مذهب ابن بَرِّي ، وقد فسّر السيرافي وغيره كلام سيويه على أن النسب إلى (بني الحُبَلَى) (حُبَلِيٌّ) بضم الحاء وفتح الباء (٦) ، قال السيرافي : « وكذلك (بَنُو الحُبَلَى) من الأنصار ، ومن ولده عبدالله بن أبي ابن سلول رأس المناققين ، يُقال في النسبة إليه : (حُبَلِيٌّ) ؛ للفرق بينه وبين آخر ، ويقال : إنما قيل له : (الحُبَلَى) ؛ لعظم بطنه ، وليس اسمه (الحُبَلَى) » (٧) ، ويوضح ذلك قول الرضي : إنه قيل في النسب إليه : (حُبَلِيٌّ) فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحُبَلَى (٨).

٢- ذهب السهيلي ، والفيروزآبادي ، والزبيدي إلى أنه يُنسبُ إليه بضم الحاء والباء فيقال : (حُبَلِيٌّ) (٩) ، قال السهيلي : « وذكرَ (بني الحُبَلَى) ، والنسبُ إليه (حُبَلِيٌّ) - بضم الحاء والباء - ، قاله سيويه على غير قياس النسب ، وتوهمَ بعض من ألف في العربية أن سيويه قال فيه : (حُبَلِيٌّ) »

(١) انظر : الكتاب ٣/٣٥٣ .

(٢) انظر : شرح الشافية لركن الدين ٦٣٢ .

(٣) انظر : شرح التكملة للعكبري ١/٥٩ ، شرح المفصل ٥/١٤٩ .

(٤) انظر : الأصول ٣/٨١ ، ارتشاف الضرب ٢/٦٠٧ ، التذيل ٥/٢٥٣ .

(٥) انظر : شرح الجمل ٢/٣٢٣ .

(٦) انظر : النكت ٨٨٤ .

(٧) شرح الكتاب ٤/١٤٧ ، انظر : المخصص ١٣/٢٤٠ .

(٨) انظر : شرح الشافية ٢/٨٢ .

(٩) انظر : الروض الأنف ٣/١٤ ، القاموس المحيط والتاج (حبل) .

وقد ضُبِطَت الكلمة في طبعتي كتاب سيبويه بضم الحاء وفتح الباء (٢)، وعلى كلا القولين فالنسبة شاذة ، ولكن يبدو أن القول الأول ، وهو أنه يُنَسَّبُ بِـ (حَبْلِيٌّ) بعيد ، وذلك لِمَا يَأْتِي :

١- أن سيبويه ذكرها مع (جُدَمِيٌّ) في النسب إلى (جَدِيْمَةٌ) ، فظن هؤلاء أنه على وزن (جُدَمِيٌّ) ، ولم يذكره سيبويه معه لأنه على وزنه ، ولكن لأنه شاذٌ مثله في القياس الذي ذكرناه عن سيبويه من تقييده بالضم ، وقد ذكره أبو علي القالي في البارع ، وقال : هكذا تقييد في النسخ الصحيحة من سيبويه (٣).

٢- أن جميع المحدثين يقولون : أبو عبدالرحمن الحَبْلِيُّ (٤) - بضمين - ، لا يختلفون في ذلك ، فدلُّ هذا كله على غلط مَنْ نَسَبَ إِلَى سيبويه أنه بفتح الباء (٥).

وكانت النكته التي غُصِرَ بِهَا النسبُ فِي (بني الحَبْلِيِّ) بمخالفة القياس كراهيتهم لحكم التأنيث فيه ؛ لأن (الحَبْلِيَّ) وَصَفَ لِلْمَرْأَةِ بِالْحَبْلِ ، فليس كراهيتهم لبقاء حكم التأنيث فيمن اسمه (سَلْمَى) من الرجال ككراهيتهم لبقاء حكم التأنيث فيمن اسمه (حَبْلَى) ؛ فلذلك غَيَّرُوا النسبَ حَتَّى كَانَهُمْ نَسَبُوا إِلَى (حَبْلٍ) (٦).

(١) الروض الأنف ٢/٢١٦.

(٢) انظر : الكتاب ٢/٦٩ ، (بولاق) ، ٣/٣٣٦ (هارون) .

(٣) انظر : الروض الأنف ٢/٢١٦ ، وقد بحث عن قول أبي علي القالي في الجزء المطبوع من البارع ولم أعر عليه .

(٤) هو عبدالله بن يزيد الحبلي التاهمي (.... - ١٠٠) :

ثقة ، روى عن أبي ذرٍّ ، وأبي أيوب ، وعبدالله بن عمرو بن العاص ، وعنه حميد بن هاني ، وابن أنعم الإفريقي ، قال ابن حجر : « بضم الحاء للمهملة ، وتخفيف الموحدة : أبو عبدالرحمن الحَبْلِيُّ ، من كبار التابعين » . انظر : تبصير المتنبه بتحريم المشبه ١/٢٩٦ ، التاج (حبلى) .

(٥) انظر : الروض الأنف ٢/٢١٦ ، وهو كما ذكر السهيلي في كتب المحدثين ككتاب تبصير المتنبه بتحريم المشبه لابن حجر ١/٢٩٦ .

(٦) انظر : الروض الأنف ٣/١٤ .

٢١١- (نِسْبَةُ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِ أَصْلِهِ) .

قال الجوهري: النسبة إلى (الشَّاءِ) : (شَتَوِيٌّ) ، و (شَتَوِيٌّ)^(١) .

قال ابن بَرِّي: « والـ (شَتَوِيٌّ) منسوبٌ إلى (الشُّتْوَةِ) »^(٢) .

رأي ابن بَرِّي :

(شَتَوِيٌّ) منسوبٌ إلى (الشُّتْوَةِ) لا إلى (الشَّاءِ) .

المناقشة :

اختلف في (شَتَوِيٌّ) هل هو نَسَبٌ قياسي أو لا ، وذلك على النحو الآتي :

١- ذهب سيبويه وتبعه بعض العلماء إلى أنه منسوبٌ إلى (الشَّاءِ) شذوذًا^(٣) ، وقال ابن سيده : إنه يمكن أن يكونوا نسبوا إلى (الشُّتْوَةِ) ، ورفضوا النسب إلى (الشَّاءِ)^(٤) ، ولعل هذا مذهب ابن بَرِّي^(٥)؛ وذلك لأنه قال : إن (الشَّاءِ) اسمٌ مفرد لا جَمْعٌ ، وأما (الشُّتْوَةُ) فإنما هي مصدر (شَتَاً بالمكان شَتَوًا وشَتْوَةً للمرة الواحدة)^(٦) .

٢- ذهب بعض البصريين ، ونَسَبَهُ الرضيُّ للمبرد إلى أن (شِئَاءٌ) جمع (شَتْوَةٌ) كـ (صِحَافٌ) و (صَحْفَةٌ) ، وأنه رُدُّ عند النسب إلى مفرده ، وعلى هذا فالنسب إليه قياسي^(٧) .
والراجع - فيما يظهر - الأول ، وهو أنه منسوبٌ إلى (الشُّتْوَةِ) ، وكان قياسه لو نُسِبَ

(١) انظر : الصحاح ٢٣٨٩/٦ .

(٢) اللسان (شتا) .

(٣) انظر : الكتاب ٣٣٦/٣ ، الأصول ٨١/٣ ، المحكم ٧٩/٨ ، شرح المفصل ١٢/٦ ، المقرب ٤٢٤ ، ارتشاف الضرب ٦٣٢/٢ .

(٤) انظر : المحكم ٧٩/٨ .

(٥) انظر : بحث (شواذ النسب) ضمن بحوث ودراسات في اللغة العربية ودراساتها ١١٨/١ .

(٦) انظر : اللسان (شتا) .

(٧) انظر : شرح الكتاب ١٤٧/٤ أ ، المحكم ٧٩/٨ ، المخصص ٢٤٠/١٣ ، شرح المفصل ١٢/٦ ، ارتشاف الضرب ٦٣٢/٢ -

إلى (الشَّئَاء) : (شَتَائِيٌّ) ، و (شِتَاوِيٌّ)^(١)، ويكون وجه الشذوذ في (شَتْوِيٌّ) أنه نُسِبَ إلى غير أصله^(٢)، ومِمَّا يدل على أن (الشَّئَاء) ليس جمعاً لـ (شَتْوَةٌ) أن (الشَّئَاء) يُطْلَق على ما يُطْلَق عليه الـ (شَتْوَةٌ)^(٣).

(١) انظر : شرح المفصل ١٢/٦ ، التاج (شتا) .

(٢) انظر : بحث (شواذ النسب) ضمن بحوث ودراسات في اللغة العربية ودراساتها ١١٩/١ .

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ٨٢/٢ .

٢١٢- (حَذَفُ يَأْيِ النَّسَبِ ضَرُورَةٌ) .

قال الجوهري: «و (الْمُنْدَلِيُّ) : عِطْرٌ يُنْسَبُ إِلَى (الْمُنْدَلِ) ، وهي من بلاد الهند»^(١).

قال ابن بُرِّي : «الصواب أن يقول : و (الْمُنْدَلِيُّ) عودٌ يُنْسَبُ إِلَى (مُنْدَلٍ) ؛ لأن (مُنْدَل) اسم علم لموضع بالهند يُجَلَّبُ منه العود ، وقد يقع (الْمُنْدَلُ) على العود على إرادة يَأْيِ النسب ، وحذفهما ضرورة ، فيقال : تَبَحَّرْتُ بِـ (الْمُنْدَلِ) وهو يريد (الْمُنْدَلِيُّ) على حدِّ قول رؤبة :

بَلْ بَلَدٍ مِلءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

لَا يُشْتَرَى كَثَانُهُ وَجَهْرَمُهُ»^(٢)

يريد : (جَهْرَمِيَّة) ، قال : ويدلُّ على صحة ذلك دخول الألف واللام في (الْمُنْدَلِ) ، قال

عمر بن أبي ربيعة :

حِجَّ عِنْدَ الْبَيْتِ مَا تَخْبُوهُ

لِمَنْ نَارُ قَبِيلِ الصَّبِّ

عَلَيْهَا الْمُنْدَلُ الرُّطْبُ»^(٣)

إِذَا مَا أَوْقَدَتْ يُلْقَى

ويروى (إِذَا مَا أُخْمِدَتْ) ، وقال كثير :

وَقَدْ أَوْقَدَتْ بِالْمُنْدَلِ الرُّطْبِ نَارُهَا»^(٤) ،

بِأَطْيَبِ مِنْ أَرْدَانَ عَزَّةَ مَوْهِنَا

(١) الصحاح ١٨٢٨/٥ . و (الْمُنْدَلُ) اسم موضع من بلاد الهند كما ذكر الجوهري . انظر : معجم ما استعجم ١٢٣/٤ .

(٢) من الرجز . يصف أنه قَطَعَ الْغَاوِزَ ، وَتَحَمَّلَ الْمَشَاقَّ حَتَّى وَصَلَ إِلَى مَدْوَحِهِ . وَ (الْبَلَدُ) الْقَفْرُ ، وَ (الْفِجَاجُ) جَمْعُ فُجٍّ وَهُوَ

الطريق الواسع بين جبلين ، وَ (الْقَتْمُ) الْغُبَارُ ، وَ (جَهْرَمُ) قَرْيَةٌ بِفَارَسَ ، تُنْسَبُ إِلَيْهَا بَسْطُ مَنْ شَعَرَ . انظر : معجم ما استعجم

٤٢/٢ ، شرح أبيات المغني ٥/٣ - ٦ .

وانظر البيت في : ديوانه ١٥٠ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أَنَّهُ حَذَفَ يَأْيِ النَّسَبِ مِنْ (جَهْرَمِهِ) لِلضَّرُورَةِ .

(٣) من الهزج . انظر : ديوانه ٤٠ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أَنَّهُ حَذَفَ يَأْيِ النَّسَبِ مِنْ (الْمُنْدَلِ) لِلضَّرُورَةِ .

(٤) من الطويل . وَ (مَوْهِنًا) لَيْلًا .

انظر البيت في : ديوانه ١١٠ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أَنَّهُ حَذَفَ يَأْيِ النَّسَبِ مِنْ (الْمُنْدَلِ) لِلضَّرُورَةِ .

(٥) (اللسان والتاج (ندل) .

رأي ابن بري :

تُحذَفُ ياء النسب عند الضرورة .

المنافسة :

يحتمل (المندل) ، (وجَهْرُمُه) ونحوها عدة أوجه في تخريجها :

١- أن تكون الياء فيه علامة الواحد فإذا حذفها كان جمعاً مثل : (رُومِي) و (رُوم) ،
وتكون ياء النسب حينئذٍ كياء التانيث في (تَمْرَة) ، و (تَمْر)^(١) ، وهؤلاء قالوا في (جَهْرُمُه)
الوارد في البيت الذي استشهد به ابن بري : إن (جَهْرَمِيَّاً) مفردٌ جمعه (جَهْرَم) مثل (رُومِي)
و (رُوم) ، ثم أُضِيفَ إلى الضمير^(٢) ، وقيل : إنه على حذف مضاف ، أي بُسَطَ جَهْرَمِه أو وَشِي
جَهْرَمِه^(٣) .

٢- أن يكون الاسم قد جُعِلَ عَلَماً على الشيء ، ثم نُسِبَ إليه^(٤) ، وهؤلاء قالوا : إن
(جَهْرَمِيَّاً) و (جَهْرَمًا) بمنزلة (هِنْدِي) و (هِنْدِ) ، وذلك أن أبا حاتم والزيادي زعما أن (الجَهْرَم)
البساط من الشعر ، وجمعُه (جَهْرَم) ، وإنما نُسِبَ إلى (جَهْرَم) بعد أن جُعِلَتْ اسماً لهذا الصنف
من البُسُطِ المصنوع بها ، كما نُسِبَ إلى (الهِنْدِ) بعد أن جُعِلَتْ اسماً لأهلها ، فجاز أن يُقال في
جمع (جَهْرَمِي) : (جَهْرَم) ، كما جاز أن يُقال في جمع (هِنْدِي) : (هِنْد)^(٥) .

٣- أن يكون قد حذَفَ منه ياء النسب ضرورة^(٦) ، وهذا رأي ابن بري .

والذي يظهر أن الياء فيه علامة الواحد فإذا حذفها كان جمعاً ؛ وذلك لما يأتي :

(١) انظر : التكملة ٣٦٣ ، المتقصد ٤٢٨/٢ ، شرح التكملة للعكبري ٤٩١/١ ، شرح أبيات المغني ٦/٣ - ٧ .

(٢) انظر : التكملة ٣٦٣ ، المتقصد ٤٢٩/٢ ، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٤٤١ ، شرح التكملة للعكبري ١٠٥٠/١ .

(٣) انظر : البصريات ٦٩٧/١ ، التكملة ٣٦٣ ، المتقصد ٤٢٩/٢ ، شرح التكملة للعكبري ١٠٥٠/١ .

(٤) انظر : المتقصد ٤٢٨/٢ .

(٥) انظر : شرح أبيات المغني ٧/٣ .

(٦) انظر : شرح أبيات المغني ٦/٣ - ٨ .

١- أن المعنى على الجمع^(١).

٢- أن حَذَفَ ياء النسب وهو يريد هما ليس بقياس^(٢).

(١) انظر : المرجع السابق ٧/٣.

(٢) انظر : المرجع السابق ٨/٣.

٢١٣- (حَذْفُ يَاءِ النُّسَبِ بِلا ضَرُورَةِ) .

ذكر ابن بُرِّي قول الرسول - ﷺ - لِهَرَقْلَ : « فَإِنِ آتَيْتَ فَعَلَيْكَ إِثْمُ الْإِرِّيْسِيِّنَ »^(١)، وقال : إن قوله - ﷺ - : (الْإِرِّيْسِيِّنَ) يحتمل أنهم المنسوبون إلى (الْإِرِّيْسِ) مثل : (الْمَهْلِيِّينَ) ، و (الْأَشْعَرِيِّينَ) المنسوبين إلى (الْمَهْلَبِ) ، وإلى (الْأَشْعَرِ) ، وكان القياس أن يكون بياء النسبة ، فيقال : (الْأَشْعَرِيُّونَ) ، و (الْمَهْلِيُّونَ) ، وكذلك قياس (الْإِرِّيْسِيِّنَ) (الْإِرِّيْسِيُّونَ) في الرفع ، و (الْإِرِّيْسِيِّنَ) في النصب والجر^(٢).

ذكر الجواليقي (الْأَبِيلَ) وهو الراهب فارسيٌّ معرَّبٌ^(٣)، وأنشد لعمر بن عبد الجندب التتوخي :

وَمَا سَبَّحَ الرَّهْبَانُ فِي كُلِّ بَيْعَةٍ
أَبِيلَ الْأَبِيلِينَ الْمَسِيحَ بْنِ مَرْيَمَ^(٤)

قال ابن بُرِّي : « (الْأَبِيلِينَ) مثل : (الْأَشْعَرِيِّينَ) في حَذْفِ يَاءِ النُّسَبِ »^(٥).

رَأَى ابْنَ بُرِّي :

تُحَذَفُ يَاءُ النُّسَبِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ .

المناقشة :

اختلف في توجيه نحو : (الْمَهْلِيِّينَ) ، و (الْأَشْعَرِيِّينَ) على وجهين :

(١) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٩/١٢ . و (الْإِرِّيْسِيُّونَ) جمع (إِرِّيْسِ) ، وهو الأكار ، والخدام ، والأمير أيضاً . انظر : التاج (أرس) .

(٢) انظر : التتوخي والإيضاح ٢٥٥/٢ - ٢٥٦ .

(٣) انظر : المعرَّب ٣٠ .

(٤) من الطويل . انظر البيت فيما يأتي : الاختيارين ٧٢٤ ، شرح الكتاب ٥١/٥ ، النهاية ١٦/١ .
والرواية في الاختيارين :

أَبِيلَ آبَائِلَ الْمَسِيحَ بْنِ مَرْيَمَ

وَمَا قَدَّسَ الرَّهْبَانُ فِي كُلِّ هَيْكَلٍ

(٥) حاشية ابن بُرِّي على المعرَّب ٣٧ .

١- ذهب بعض العلماء إلى أن القياس في (الأشعرون) أن يقال: (الأشعريون)؛ لأنه جمعُ (أشعري)، ولا يُقال للواحد: (أشعر)، وإنما هم بنو أشعر يُنسبُ للواحد (أشعري)، والجمعُ (أشعريون) كما يُقال (تَمِيمِي)، و (تَمِيمِيُونَ)، والذي يقول (الأشعرون) جعل كل واحدٍ منهم (أشعر) فسماه باسم أبيه ثم جمعه^(١)، وهذا ليس بقياس، وإنما يتبع فيما قالوه^(٢).

٢- قال أبو علي: لا يخلو من أن يراد به الجمع الذي على حد (مُسْلِمٍ)، و (مُسْلِمُونَ)، أو الذي واحده يراد به النسب، فمن البين أنه لا يجوز أن يكون على حد (مُسْلِمٍ)، و (مُسْلِمُونَ)؛ لأنه ليس كل واحدٍ منهم اسمه (أشعر) وإنما هو اسم أبيهم، وإذا لم يكن على هذا علم أنه على إرادة النسب بالياء، إلا أن الياءين حذفتا في جمع الاسم على التصحيح كما حذفت ياء النسب في التفسير في قولهم (المهاليبة)، وإنما هذا على أن كل واحدٍ منهم (مهليبي)^(٣).

والذي يظهر أنه على إرادة النسب بالياء، إلا أن الياءين حذفتا في جمع الاسم على التصحيح كما حذفت ياء النسب في التفسير؛ وذلك لأن الوجه الأول إن جاز في الأسماء فإنه لا يجوز في الصفات التي على وزن (أفعل)؛ لأن ما كان من الصفات على (أفعل) لا يجمع بالواو والنون فلا يقال في (أحمر): (أحمرُونَ)؛ ولذلك قال أبو علي الفارسي في توجيه (الأعجمين) من قوله تعالى: ﴿وَكُوْنُزُلْنَا عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾^(٤): إنه لا يخلو من أن يكون المجموع (أعجم) أو (أعجمي)، فلا يجوز أن يكون (أعجم)؛ لأن هذا الضرب من الآحاد التي هي صفات لا تجمع بالواو والنون، كما أن مؤنثه لا يجمع بالألف والتاء، فإذا لم يجز ذلك علم أنه إنما جمع على (الأعجمي)^(٥).

و (الإريسون) يجوز فيه وجهان:

(١) انظر: الكامل ١٢٣٣/٣، شرح الكتاب ١٨٥/٤، المختص ٢٢٣/٢.

(٢) انظر: شرح الكتاب ١٨٥/٤.

(٣) انظر: الحجة ٦١/٦، شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي ٥٤٧، المختص ١٣٢/٢، ٢٢٣.

(٤) سورة الشعراء ١٩٨.

(٥) انظر: الحجة ٦١/٦ - ٦٢، ١٢١.

١- قال الأزهرى وغيره : إنه جَمَعُ (إِرْيَس) (١).

٢- ما ذهب إليه ابنُ بُرِّي من أنه يحتمل وجهًا آخر ، وهو أنهم المنسوبون إلى (الإِرْيَس) ،
إلا أن ياءِ النسبِ حُدِقْنَا في جَمْعِ الاسمِ على التصحيح .

ومِمَّا يقوي الوجه الثاني مع مخالفته للقياس الرواية الأخرى ، وهي رواية مَنْ روى
(الإِرْيَسِيَّيْنِ) (٢) ، وهذا منسوبٌ قولاً واحداً ؛ لوجود ياء النسبة فيه (٣).

(١) انظر : تهذيب اللغة ١٣/٦٥ ، المجموع المغيث ١/٥٤ ، النهاية ١/٣٨ .

(٢) انظر : صحيح البخاري ١/٩١ الباب الأول باب بدء الوحي ، الحديث السابع ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/١٠٩ .

(٣) انظر : التتبيه والإيضاح ٢/٢٥٥ - ٢٥٦ .

٢١٤- (حذف إحدى ياءي النسب والتعويض عنها) .

قال الجوهري : « تِهَامَةٌ : بلدٌ ، والنسبة إليه تِهَامِيٌّ وَتِهَامِيٌّ أَيْضًا ، إذا فتحت التاء لم تُشَدَّدْ ، كما قالوا : رجلٌ يَمَانِيٌّ وَتِهَامِيٌّ ، إلا أن الألف في تِهَامِيٍّ من لفظها ، والألف في يَمَانِيٍّ وَشَامِيٍّ عِوَضٌ من ياءي النسبة »^(١).

قال ابن بُرِّي : « قول الجوهري : « إلا أن الألف في تِهَامِيٍّ من لفظها » ليس بصحيح ، بل الألف غير التي في تِهَامَةٌ ؛ بدليل انفتاح التاء في (تِهَامِيٍّ) ، وأعاد ما ذكرناه عن الخليل من أنه منسوبٌ إلى (تِهَامِيٍّ) ، أو (تِهَامِيٍّ) ، أراد بذلك أن الألف عِوَضٌ من إحدى ياءي النسب ، قال : وحكى ابن قتيبة في غريب الحديث عن الزيادي عن الأصمعي أن التِهَامَةَ الأَرْضُ الْمُتَّصِفَةُ إِلَى الْبَحْرِ ، قال : وكأنها مصدرٌ من (تِهَامَةٌ) ، قال ابن بُرِّي : وهذا يُقَوِّمُ قول الخليل في (تِهَامِيٍّ) كأنه منسوبٌ إلى تِهَامَةٍ أَوْ تِهَامَةٍ »^(٢).

رأي ابن بُرِّي :

الألف في (تِهَامِيٍّ) بدلٌ من إحدى ياءي النسب .

المناقشة :

قد تُخَفَّفُ ياءُ النَّسَبِ بحذف إحدى ياءيها ، فَيَعْوِضُ مِنْهَا أَلْفٌ قَبْلَ لَامِ الْكَلِمَةِ كَقَوْلِهِمْ فِي (يَمَانِيٍّ) : (يَمَانِيٍّ) ، وفي (شَامِيٍّ) : (شَامِيٍّ) ، ويصير الاسم إذ ذاك منقوصاً تقول : قام اليماني ، ورأيت اليماني ، ومررت باليماني ، ولأجل كون هذه الألف عوضاً من الياء المحذوفة لا يجتمعان إلا شذوذاً في الشعر^(٣) ، وهذا مذهب ابن بُرِّي .

(١) الصحاح ١٨٧٨/٥ .

(٢) اللسان (تهم) ، وانظر التاج في المادة نفسها .

(٣) انظر : الكتاب ٣٣٧/٣ ، الكامل ١٢٣٨/٣ ، المتقضب ١٤٥/٣ ، الأصول ٨٢/٣ ، شرح كتاب ميبويه للرماني ٥٢/١ ، ٦٦ ،

البيصرة ٥٨٨/٢ ، شرح الفصح للزمخشري ٦٨٠/٢ ، شرح الشافية للرضي ٨٣/٢ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ /

١٢٧١-١٢٧٢ ، ارتشاف الضرب ٦٣٤ / ٢ - ٦٣٥ ، المساعد ٣٨٦/٣ ، الهمع ١٧٥/٦ .

والسبب الذي جعل ابن برّي يقول : إن الألف في تَهَامٍ غير التي في تِهَامَةٌ ما يأتي :

١- قال الخليل : إنهم كأنهم نسبوه إلى (فَعَلٍ) ، أو (فَعَلٍ) ، وكأنهم فكُّوا صيغة (تِهَامَةٌ) فأصاروها إلى (تَهَمٍ) ، أو (تَهَمٍ) ثم نسبوا إليه فقالوا : (تَهَامٍ) (١) ، وإنما لم يقطع الخليل بإحدى الصيغتين من (فَعَلٍ) ، أو (فَعَلٍ) ؛ لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين ، وهما (الشَّامُ) ، و (الْيَمَنُ) ، قال ابن جني : وهذا الترجيمُ الذي قد أشرف عليه الخليل ظنًا قد جاء به السماع نصًّا في قول الشاعر :

أرُقِنِي اللَّيْلَةَ بَرَقَ بِالتَّهَمِ
يَا لَكَ بَرَقًا مَن يَشُقُّهُ لَا يَنَمُ (٢)

فانظر إلى قوة تصوُّر الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين (٣).

وقد أشار ابن برّي إلى قول الخليل هذا وأيده بأن ابن قتيبة حكى عن الزياتي عن الأصمعي أن (التَهَمَةَ) هي الأرض المتصوِّبة إلى البحر .

٢- أنهم فتحوا التاء من (تَهَامٍ) ، وهذا دليلٌ على أنهم غيَّروا البناء عمَّا كان عليه (٤).

أما ما ذهب إليه الجوهري من أن الألف في تَهَامٍ من لفظها فلم أجد من ذهب إليه غيره .

(١) انظر : الكتاب ٣/٣٣٧-٣٣٨ ، شرح الكتاب ٤/١٤٨ ، المخصص ١٣/٢٣٨ ، التذيل ٥/٢٦٧ .

(٢) من الرجز . انظر : الخصائص ٢/١١١ ، الخزانة ١/١٥٤ .

(٣) انظر : الخصائص ٢/١١١-١١٢ ، الخزانة ١/١٥٤-١٥٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/٣٣٨ ، التعليق ٣/١٥٥ .

٢١٥- (الاستغناء بصيغة [مَفْعِل] عن ياء النسب) .

قال الجوهري : « وامرأة مُرْضِعٌ ، أي : لها ولدٌ تُرْضِعُهُ ، فإن وصفتها بإرضاع الولد قلت : مُرْضِعَةٌ »^(١).

قال ابن بُرِّي : « أما (مُرْضِعٌ) فهو على النسب ، أي : ذات رَضِيعٍ كما تقول : ظِيَّةٌ مُشْدِنٌ ، أي : ذات شَادِنٍ^(٢) ، وعليه قول امرئ القيس :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ، وَمُرْضِعٍ ...^(٣)

فهذا على النسب ، وليس جارياً على الفعل كما تقول : رَجُلٌ دَارِعٌ وَتَارِسٌ ، معه دِرْعٌ وَتَرَسٌ ، ولا يقال منه : دَرِيعٌ وَلَا تَرِسٌ ؛ فلذلك يُقَدَّرُ في مُرْضِعٍ أنه ليس بجارٍ على الفعل ، وإن كان قد استعمل منه الفعل ، وقد يجيء مُرْضِعٌ على معنى ذات إرضاع ، أي : لها لبن وإن لم يكن لها رَضِيعٌ »^(٤).

رأي ابن بُرِّي :

يُسْتَعْنَى بصيغة (مَفْعِل) كـ (مُرْضِع) عن ياء النسب .

المناقشة :

اختلف في المؤنث بغير علامة تأنيث مما جاء على زنة (فَاعِلِي) ، أو (مَفْعِلِي) وذلك نحو (حَائِض) ، و (مُرْضِعِي) على أقوال :

١- ذهب البصريون إلى أنه إنما حُدِّثَتْ منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يُجْرَوْه

(١) الصحاح ١٢٢٠/٣ .

(٢) (الشَادِنُ) من أولاد الطَّيِّبَاء : الذي قد قوي ، وطلع قرناه ، واستغنى عن أمه . انظر : اللسان (شدن) .

(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

قَالِهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مَفْعِلٍ

...

انظر : ديوانه ١٢ .

الشاهد عند ابن بُرِّي : أن (مُرْضِع) يُرَادُ به النسب ، أي : ذات رَضِيع .

(٤) اللسان والتاج (رضع) .

على الفعل^(١)، ونَسَبَهُ الزمخشريُّ إلى الخليل^(٢)، وهذا مذهب ابنِ بَرِّي .

٢- ذهب بعض البصريين إلى أنهم حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا : شَيْءٌ حَائِضٌ ، وشَيْءٌ مُرْضِعٌ^(٣)، ونَسَبَهُ الزمخشريُّ إلى سيبويه^(٤).

٣- ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حُدِفَتْ من نحو : (حَائِضٌ) ، و (مُرْضِعٌ) ؛ لاختصاص المؤنث به ، واحتجوا بأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من الحيض والإرضاع ، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتر إلى إدخال علامة التأنيث ؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال^(٥).

والراجع - فيما يظهر - أنه إنما حُدِفَتْ منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يُجْرؤهُ على الفعل ؛ وذلك لِمَا يَأْتِي :

١- أن علامة التأنيث حُدِفَتْ من هذا النحو لأنه في معنى ذات حَيْضٍ ، وذات إِرْضَاعٍ ، على معنى النسب ، أي : قد عُرِفَتْ بذلك ، كما يُقَالُ : رَجُلٌ رَامِحٌ ، ونَابِلٌ ، أي : ذُو رُمُحٍ وَتَبَلٍ ، وليس محمولاً على الفعل ، واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل نحو : ضَرَبَتْ الْمَرْأَةُ تَضْرِبُ فِيهِ ضَارِبَةً ، فإذا وُضِعَ على النسب لم يكن جارياً على الفعل ولا متبعاً له ، فلم تلحقه علامة التأنيث ، وصار بمنزلة قولهم : امْرَأَةٌ مِدْكَارٌ ، ومِعْطَارٌ ، وصَبَّورٌ ، وصَنَاعٌ فإن هذه الأوصاف وأشابهاها لم تكن جاريةً على الفعل لم تلحقها علامة التأنيث فكذلك هنا^(٦).

٢- أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامة التأنيث ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾^(٧)، وتقول : عَصَفَتِ الرِّيحُ فِيهِ عَاصِفَةً ، قال تعالى :

(١) انظر : الاقضية ١٣١/٢ - ١٣٢ ، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، الإنصاف ٧٥٨/٢ .

(٢) انظر : المفصل ٢٤٠ .

(٣) انظر : الإنصاف ٧٥٨/٢ .

(٤) انظر : المفصل ٢٤٠ .

(٥) انظر : إصلاح المنطق ٣ ، الاقضية ١٣١/٢ ، المفصل ٢٤٠ ، الإنصاف ٧٥٨/٢ .

(٦) انظر : الإنصاف ٧٥٩/٢ - ٧٦٠ ، شرح المفصل ١٠٠/٥ .

(٧) سورة الحج ٢ .

﴿وَكَلِّمَانِ الرِّيحِ عَاصِفَةً﴾^(١)، فأما قوله تعالى: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾^(٢) فهو محمولٌ على النسب، أي: رِيحٌ ذَاتُ عَصْفٍ^(٣).

- وقول الأعمشى:

أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ

كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ^(٤)

وقول الآخر^(٥):

تَمَخَّضَتِ الْمُنُونُ لَهُ يَوْمَ

أَتَى وَكَلَّكُلٌ حَامِلَةٌ تَمَامٌ^(٦)

٣- أن التاء مُلْحَقٌ مع فِعْلِ الْمُؤنثِ فيقولون: حَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَأَرْضَعَتِ، ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكفي فارقاً لم يفترق الحال بين الصفة والفعل^(٧).

٤- أنه قد وُجِدَ صفاتٌ كثيرةٌ يشترك فيها المذكر والمؤنث بغير تاء التأنيث كقولهم: رَجُلٌ عَاشِقٌ، وامرأةٌ عَاشِقَةٌ، ورجُلٌ حَاسِرٌ، وامرأةٌ حَاسِرَةٌ، وقرَسٌ ضَامِرٌ، ومُهْرَةٌ ضَامِرَةٌ^(٨).

٥- أنهم وصفوا بأشياء لا فِعْلَ لها، نحو: دَارِعٌ وَتَائِبِلٌ، ولا وجه له إلا النسب، فحملوا عليه حَائِضًا وَطَالِقًا ونحوهما^(٩).

(١) سورة الأنبياء ٨١.

(٢) سورة يونس ٢٢.

(٣) انظر: شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٠٠.

(٤) من الطويل. و (الجماعة) هنا زوجته، والصادي: الذي يأتي غُدْوَةً، والطارق الذي يطرق ليلاً. انظر: ديوانه ٣١٣، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٠٠، الإنصاف ٢/٧٦٠.

(٥) نُسِبَ إلى عمرو بن حَسَّانَ، كما نُسِبَ إلى خالد بن حق. انظر: اللسان (حمل، أنى، مخض).

(٦) من الوافر. ومعنى (تَمَخَّضَ الْوَلَدُ): تَحَرَّكَ فِي بطنِ الْحَامِلِ، وَتَمَخَّضَتِ الْمُنُونُ: عَلَى الْمَجَازِ، وَ (أَتَى) أَدْرَكَ وَبَلَغَ مَدَاهُ. انظر: إصلاح المنطق ٣، الإنصاف ٢/٧٦٠.

(٧) انظر: شرح المفصل ١٠٢/٥.

(٨) انظر: الاقتضاب ١٣٢/٢، المفصل ٢٤٠، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٠٠-٢٠١، شرح المفصل ١٠١/٥.

(٩) انظر: شرح المفصل ١٠١/٥.

قال ابن إياز : روى أبو عبيدة عن الفراء أنه كان يقول لبائع اللؤلؤ : (لأء) ، وكرة قول الناس : (لأل) ، قال ابن بري : وإنما اختار (لأء) لكون اللؤلؤ لأمه همزة ، فاختر أن يكون المشتق منه كذلك ، وهذا غلط منه ؛ لأنه خالف المسموع ، وهو (لأل) ، وخالف القياس أيضاً^(١) .
رأي ابن بري :

يقال لصاحب اللؤلؤ : (لأل) ؛ لورود السماع به ، ولموافقته القياس وذلك بحذف الحرف الرابع من الكلمة الرباعية ، المشتق منها ، وهو الهمزة .

المناقشة :

اختلف فيما يقال لصاحب اللؤلؤ على النحو الآتي :

١- ذهب الفراء إلى أنه يقال له : (لأء)^(٢) .

٢- ذهب أكثر العلماء إلى أن يقال له : (لأل)^(٣) ، وهو مذهب ابن بري .

والراجع أنه يقال له : (لأل) ؛ وذلك لما يأتي :

١- أن (لألا) مسموع عن العرب^(٤) ، قال عبيد الله بن قيس الرقيات :

دُرَّةٌ مِنْ عَقَائِلِ الْبَحْرِ بِكَرٍّ لَمْ تَخْضَنْهَا مَنَاقِبُ اللَّأَلِ^(٥)

٢- أن كلاً من (لأل) و (لأء) خارج عن القياس ؛ وذلك أنهما على وزن (فَعَالٍ) ،

وهذه الصيغة لا تكاد تأتي إلا من الفعل الثلاثي^(٦) ، و (لؤلؤ) رباعي فالأخذ بالمسموع

(١) انظر : شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٦٤ - ٦٥ .

(٢) انظر : الفريه المصنف ٤٣١/٢ ، تهذيب اللغة ٤٢٩/١٥ ، التنيهات على أغاليط الرواة ٢٦٤ ، الصحاح ٧٠/١ .

(٣) انظر : العين ٣٥٤/٨ ، تهذيب اللغة ٤٢٩/١٥ ، التنيهات على أغاليط الرواة ٢٦٤ ، الصحاح ٧٠/١ .

(٤) انظر : التنيهات على أغاليط الرواة ٢٦٤ ، الصحاح ٧٠/١ .

(٥) من الخفيف . انظر : ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ١١٢ ، العين ٣٥٤/٨ ، تهذيب اللغة ٤٢٩/١٥ .

(٦) انظر : التنيهات على أغاليط الرواة ٢٦٤ ، المسألة (١١٧) - الفعل الذي يصاغ منه [فَعَالٌ] ص ٣٨٦ .

أولى^(١)؛ ولذلك قال بعض العلماء : إن (لألا) ليس مأخوذاً من (لؤلؤي) ؛ لأن (لألا) ثلاثي ،
و (لؤلؤ) رباعي^(٢).

٣- أن العرب إذا اشتقوا من الرباعي ثلاثياً حذفوا الرابع من الكلمة ، وهو آخرها فقالوا : أرضٌ
مّعلّة ، ومّعقرّة لكثيرة الثعالب والعقارب ، فحذفوا الباء وهي الحرف الرابع ، وكذلك (لألّ) ،
والفراء حذف الثالث^(٣).

والقياس أن يقال لصاحب اللؤلؤ : (لؤلؤي)^(٤)؛ لِمَا سبق بيانه من شذوذ (لألّ) ؛ لكونه
(فَعَالًا) ، و (فَعَالٌ) لا يُصاغ من الرباعي .

(١) انظر : شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٦٥ .

(٢) انظر : المنصف ١ / ٢٥١ ، شرح التصريف للثمانيني ٢٥٤ ، الممتع ١ / ٥٤ .

(٣) انظر : المرجع السابق ٦٥ .

(٤) انظر : التنبهات على أغاليط الرواة ٢٦٤ .